

المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعة، لأبرز الأحداث والتطورات

Fourth Season



الربع الأخير
2018

العراق .. أضواء تحليلية

هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هناك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الامام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة.

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القاريء الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلاعنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والاستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتائنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالاتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير
٢. قضايا كردستانية... رؤى وتحليل ودراسات
٣. اضواء عراقية... رؤى وتحليل ودراسات
٤. قضايا عالمية... رؤى وتحليل ودراسات
٥. المشهد السوري... اخبار ورؤى ودراسات
٦. المشهد التركي... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني (www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان (٢٠١٨ في المرصد) .

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان امين

العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

الربع الاخير اكتوبر 2018

التوقيتات الدستورية لاختيار رؤساء السلطات

*سلام مكّي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/١٠/١

أول عمل يقوم به المرشح الفائز بعضوية مجلس النواب، هو ترديد القسم المنصوص عليه في المادة ٥٠ من الدستور والتي تنص على واجبات عضو المجلس ومن ضمنها تأدية المسؤوليات القانونية والالتزام بصيانة التشريعات. وتطبيق الدستور، والالتزام التام بما ورد فيه، من أحكام وأسس، يعد أهم وأسمى تلك المسؤوليات، وان خرقها، يعد جريمة يعاقب عليها القانون. وهذا ان دل، انما يدل على أهمية الالتزام بالدستور والتقيّد بما ورد فيه، خصوصاً من قبل أعضاء السلطة التشريعية وكذلك التنفيذية. الدستور، ولغرض تنظيم عملية تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية، خصوصاً رؤساء تلك السلطات (البرلمان، الوزارة، رئاسة الجمهورية) تم وضع سياقات زمنية، حتمية، لا بد من التقيّد بها، من قبل مجلس النواب.

فبدأ الدستور، أولاً بتنظيم عملية اختيار رئيس مجلس النواب، حيث نصت المادة ٥٥ من الدستور على ان يتم انتخاب رئيس للمجلس في اول جلسة وكذلك انتخاب نائبيه. وان انعقاد اول جلسة يتم بعد ان يردد النائب القسم المنصوص عليه في المادة أعلاه. ولكن ما حدث هو عدم التقيّد بالنص الدستوري أعلاه، حيث لم يتم التوصل الى انتخاب رئيس للمجلس ولا لنائبيه، اذ تم إبقاء الجلسة مفتوحة، في خرق واضح للدستور، وكذلك لقرار المحكمة الاتحادية الذي لم يعترف بشرعية ولا دستورية ما يسمى بالجلسة المفتوحة. وهذا يعني حث لليمين الدستورية بعد لحظات من ترديدها.

وبعد جهد جهيد، تم انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه، وتم الإشادة بهذه الخطوة، برغم ما شابها من شبهات وامور تم توثيقها امام شاشات التلفزيون. الخطوة التالية، تتمثل بانتخاب رئيس الجمهورية، حيث ان الدستور، ينص على ان رئيس الجمهورية هو الذي يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل الحكومة. ورئيس الجمهورية لا بد ان يتم انتخابه خلال ثلاثين يوماً من انعقاد اول جلسة للمجلس. حسب نص المادة ٧٢ ثانياً الفقرة ب التي نصت على ممارسة رئيس الجمهورية كامل صلاحيته الى حين انتخاب رئيس جديد خلال ثلاثين يوماً من انعقاد الجلسة الأولى.

ومن المعلوم ان الجلسة الأولى، وحسب العرف السياسي لم تنته في اليوم الأول، حيث استمرت الى حين انتخاب رئيس للمجلس: فهل احتساب المدة، سيكون من اليوم الأول؟ ام من الجلسة التي تم فيها انتخاب جميع أعضاء مجلس رئاسة المجلس من رئيس ونائبيه؟ اذا كان الخيار الأول، فهذا يعني ان الجلسات التي تلت الجلسة الأولى والتي لم يتم انتخاب أعضاء رئاسة المجلس فيها لا قيمة دستورية لها، كونها خالفت الدستور، واذا كان الخيار الثاني، فهذا يعني التأسيس لعرف بعيد عن الدستور وهو عرف (الجلسة المفتوحة).

وبعد انتخاب رئيس للجمهورية، فإن اول عمل يقوم به، هو تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل الحكومة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه حسب نص المادة ٧٦ من الدستور. وعلى رئيس مجلس الوزراء المكلف، تسمية أعضاء حكومته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تكليفه. رئيس الجمهورية في حال انتخابه، سيواجه مشكلة كبيرة، تتمثل بالكتلة الأكبر عدداً، حيث انه لم يتبين ملامحها لحد الآن. برغم وجود النص الدستوري وتفسير المحكمة الاتحادية التي حددها المقصود بالكتلة النيابية الأكثر عدداً.

حرائق البيوت.. السياسية

*عبد المنعم الأعسم

صحيفة (الصباح الجديد) : ٢٠١٨/١٠/١

الآن، وفي لحظات تاريخية انعطافية، تشب النيران في البيوت السياسية للطوائف.. احزاب وتكتلات وزعامات شاءت العملية السياسية المحتضرة ان تعطيها تمثيل المكونات الشيعية والسنية والكردية.. احزاب الكرد تلعب بالنار، والاحزاب الشيعية تحيطها وتخرقها الحرائق من كل جانب، فيما الفئات السياسية السنية تحولت الى قش سريع الاشتعال في "جدحة نار" اما الملايين من ابناء هذه المكونات فهي في واد آخر.. تغلي.

فما هي خلفيات هذه القراءة؟

١- ان الصراع بين (وفي داخل) هذه التكتلات والاحزاب صراعا شخصيا (على الزعامة) وسياسيا (على السلطة) ومصليا (على الامتيازات والثروات) وليس بين مفردات هذا الصراع ما يمت بصلة لمصلحة الشعب، ولا حتى لمصلحة المكونات نفسها، باستثناء الجملة الدعائية فاقدة المصادقية.

٢- ان هذه اللوحة من الخصومات وروائح الدخان هي النتيجة البائنة لمخاض انتخابات ٢٠١٨ التي شرذمت احزاب الكيانات ووضعتها في مواجهة بعضها، وفي تناحر بين قياداتها، على خلفية انهيار الثقة واجواء التشكيك والتسقيط والترزق والتنقل بين الولاءات، وقد اخفقت حتى الآن محاولات لملمة الصفوف، ووقف الاندفاع الى الحريق.

٣- ان العودة لنظام المحاصصة، اصبح متعذرا (او اكثر صعوبة) في توزيع المناصب الحكومية كمغانم، ومكرمات، وترضيات حزبية، وكراسي مدفوعة الثمن، وتشكيل حكومة من الرؤوس الفاسدة او من اتباع الرؤوس الفاسدة، وحتى لو امكنهم تشكيل مثل هذه الحكومة، فستاتي ومعها ازمته، وستكون استفزازا للملايين، ومؤدنا لحريق لا احد يعرف مشمولاته.

٤- ان انتخابات رئاسة مجلس النواب لم تستقر في نقطة التوافقات المشبوهة، ولم تنتهي الى استرخاء في البيئة الطائفية المعنية، بل انها قربت الشارع السني من انشقاق جديد إذ تقدمت المسرح زعامات متمرسه باضرام الحرائق، وتتفاقم حروب العشائر والولاءات والمناطق.

٥- المشهد الحالي مفتوح على احتمال مضي حكومة حيدر العبادي الى "حكومة طوارئ" تصبح بعد ذلك، وفي حال لم يتحقق التغيير، حكومة الامر الواقع، بانتظار رد الشارع، وشكل التدخلات الامريكية الايرانية التركية الخليجية.. قولوا لا سمح الله.

الحاكم والبطانة

"حينما ينعم الحاكم في أي دولة بالترف والنعمة، تلك الأمور تستقطب إليه ثلة من المرتزقين والوصوليين الذين يحبونه عن الشعب، ويحبون الشعب عنه، فيصلون له من الأخبار أكذبها، ويصدون عنه الأخبار الصادقة التي يعاني منها الشعب"... "يقلب الحاكم توجهه وغيرته من شعبه إلى خوف على ملكه، فيأخذهم بالقتل والإهانة".

ابن خلدون - المقدمة

رئيس للعراق ورئيس الوزراء يوازنان بين طهران وواشنطن

صحيفة (الراي) الكويتية : ٢٠١٨/١٠/١

الكاتب: ايليا ج. مغناير: بعد مخاضٍ استمرَّ أربعة أشهر، وُصف بأنه «صعب ومعقد وقاسٍ»، سيكون للعراق رئيس للوزراء توافَقَ عليه الجميع - عادل عبد المهدي - ورئيس للجمهورية «لا يزال مكان تجاذبٍ» ليوم كتابة هذا المقال كما قال لـ «الراي» مصدر من الدائرة الضيقة لقائد «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» الإيراني الجنرال قاسم سليمان.

وحسب المصدر، فقد بذل المبعوث الأمريكي الخاص للتحالف الدولي لمكافحة «داعش» برييت ماكغورك «كل ما في وسعه من جهود مصحوبة بالتهديدات لثني السياسيين العراقيين عن انتخاب أي مرشح لا يحمل العداء لإيران من دون أن يوفر الشيعة والسنة والکرد».

ومع ذلك فإن عادل عبد المهدي سياسي متمرس كاد أن يصل إلى الرئاسة نفسها في الماضي عندما انقلب زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر عليه في اللحظة الأخيرة واختار نوري المالكي بدلاً منه.

أما بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية، فلا يزال يسود حتى هذه اللحظة عدم توافُق على اسم برهم صالح لهذا الموقع من قبل الزعيم الكردي مسعود بارزاني، علماً أن هذا المنصب مخصص للکرد (السنة رئاسة البرلمان والشيعة رئاسة الوزراء).

وحتى داخل محيط عائلة الرئيس السابق جلال طالباني، فهناك من لا يؤيدون صالح وكذلك في كردستان الواقعة تحت سيطرة مسعود بارزاني الذي يروج لفؤاد حسين. وهذا الموقف يضع الجميع في زاوية صعبة لإيجاد حكومة ورئاسة توافقية، بما في ذلك إيران وأمريكا. إذ تم الترويج لبرهم صالح من قبل ماكغورك أثناء زيارته لزوجة طالباني. وكذلك فعل سليمان، لكن إيران لا تريد إغضاب بارزاني لأسباب عدة، وهنا تبرز دينامية معقدة في السياسة العراقية. فعلى الرغم من تواجد عسكري وأمني أمريكي في كردستان العراق وكذلك علاقات بين أربيل وتل أبيب، إلا أن إيران تحاول تجنّب إغضاب بارزاني كي لا يرتمي كلياً في الأحضان الأمريكية ولتعاونه الجدي مع طهران. ولهذا السبب تستمر المشاورات الماراتونية للتفاوض على اسم الرئيس المقبل لإعطاء بارزاني وزارة مهمة، (علماً أنه يحصل على رئاسة الإقليم) في حكومة بغداد، ليقبل بالتصويت لبرهم صالح ويحافظ على التناغم بين الرئاسات الثلاث.

أما في حال الرفض، فسيتم انتخاب الرئيس من قبل البرلمان الذي سيصوّت على الأسماء السبعة المرشحة، لتبقى الحظوظ محصورة بثلاثة أشخاص هم عبد اللطيف رشيد، برهم صالح وفؤاد حسين، إذا لم يتقرر في اللحظة الأخيرة قبول الجميع بصالح.

وعلى عكس ما تعتقده الإدارة الأمريكية في العراق، فإن إيران لا تحاول فرض مرشح معادٍ للولايات المتحدة وتابع لطهران، لكنها عملت لإسقاط مرشح أمريكا الذي شهر سيفه في وجه إيران أو تبني العقوبات الأحادية عليها (حيدر العبادي).

ويهدف كل من سليمان والموفد الخاص لأمين عام «حزب الله» حسن نصرالله إلى العراق للترويج لعادل عبد المهدي الذي لم تعترض عليه المرجعية في النجف، وهما استطاعا إقناع كل العراقيين على الرغم من المقاومة القوية التي أبدتها نوري المالكي (وكذلك عمار الحكيم)، وهو رئيس «تيار الحكمة».

وحسب المصدر في الدائرة الضيقة القريبة من الجنرال سليمان «حصلت اتصالات كثيرة مع مبعوثي الأمم المتحدة وديبلوماسيين وسياسيين أجانب وعراقيين يحملون رسائل كلها تهدف للقول إن أمريكا لا تهدف إلى إبعاد نفوذ إيران أو شنّ العداء لها في العراق، ولتكن حكومة يوافق عليها الجميع».

لكن الأمور لا تبدو واضحة تماماً، إذ يؤكد المصدر نفسه «أن العراقيين تعرّضوا للابتزاز والتهديد بوضعهم على اللائحة السوداء الأمريكية واحتجاز أموالهم وثرواتهم في الخارج، وحتى رفع الحماية المناطقية عنهم وتركهم للشيعنة (أي الحشد الشعبي المؤلف من أطراف العراق كافة إلا أنه أصبح إعلامياً رمزاً للبعث الشيعي) ليقتلهم»، كل ذلك لإيصال حيدر العبادي الى السلطة التي فقدّها إلى غير رجعة.

ويعتقد المصدر أن المبعوث الأمريكي «فشل في محاولاته لترهيب الساسة العراقيين وإيصال المرشح المعادي لإيران الى السلطة».

وقد لعب العبادي أوراقه كلها ووضعها في السلّة الأمريكية، لكن سقوطه أصبح مدوياً على الرغم من محاولاته جذب مقتدى الصدر إليه، إلا أنه أصبح وحيداً مع عمار الحكيم، الرجل الذي اختار المعسكر الأمريكي منذ مدة طويلة.

واتخذ زعيم «التيار الصدري» موقفاً عدائياً من سليمان حتى ولو التقى به بعد نتائج الانتخابات، حيث طلب الجنرال الإيراني من الصدر «إفراغ الهواء من دواليبه»، أي ألا يعطي نفسه حجماً أكبر مما هو عليه حقيقةً. وعانى الصدر من رؤية «التيار الصدري» منشقاً، وهو الذي ورث عن أبيه الدعم الشعبي لال الصدر، وقد دعمت إيران ومولت «عصائب أهل الحق» و«حركة النجباء» و«كتائب سيد الشهداء» وغيرهم، وكل هؤلاء كانوا جزءاً من محبي آل الصدر.

ومع ذلك لا يمكن القول إن الصدر أمريكي، وهو لن يعمل ضد مصلحة إيران الاستراتيجية. وهناك خطة ومسعى لإقناعه بدفن سلاح الحرب ضد سليمان والتوفيق بينهما وترك الماضي خلفه، ولم يحصل أي لقاء بين نصرالله والصدر وسليمان كما ذكرت بعض وسائل الإعلام، إلا أن هكذا لقاء واردٌ مستقبلياً.

ولن يقبل الصدر ولا السياسيون العراقيون الحصار والعقوبات الأمريكية على إيران، ولن يكون العراق بلداً معادياً لإيران بعد أن تفرض أمريكا كل العقوبات عليها في نوفمبر المقبل.

ولم يعد الساسة العراقيون منقسمين لأن الوضع الشرق أوسطي يتطلب توحيد العراق لإعادة بناء بلدٍ قوي يستفيد منه كل الحلفاء.

ولهذا هدفت إيران الى الإتيان برئيس وزراء يتوافق عليه الجميع في العراق وهو مقرب من فرنسا وأوروبا وأمريكا ودول المنطقة.

ومن المعروف عن عادل عبد المهدي إخلاصه لبلاده ونزاهته، وهو لن يعلن العداء لإيران وسيطلب من البرلمان العراقي التصويت على أي قرار مصيري، مثل التزام الحظر الأمريكي على إيران الذي أسقط العبادي حين تبناه. و«تعود بي الذاكرة إلى أمسيةٍ أضيئتها مع نائب رئيس الجمهورية حينها عادل عبد المهدي مع عدد قليل جداً من الوزراء والقادة العراقيين وكان ذلك ١٥ شعبان (الماضي الموافق ٢١ أبريل ٢٠١٨) في مكان خاص جداً في كربلاء، وقال حينها السيد عادل - منتقداً السياسة التي كان يعتمدها المالكي - إنه ينبغي علينا نحن القادة إعادة فتح مكاتبنا في دمشق، فقد تعودنا وبرعنا في المعارضة ولم نفهم شيئاً من كيفية حكم العراق».

وكان عبد المهدي يغمز إلى الزمن الذي كانت فيه المعارضة ضد صدام حسن في سورية وإيران ولبنان في المنفى. وفي حادثة أخرى، قال وزير المال حينها رافع العيساوي إن «المالكي اتصل به وطلب فوراً بضعة مليارات من الدولارات لصرفها لحاجة العراق لها، وأجاب العيساوي بأن الأمور لا تسير على هذا النحو ولا أملك مصرفاً وجيوباً تتسع لمليارات لأعطيك إياها، بل يجب مراعاة أصول الموازنة وطريقة الموافقة عليها وصرفها، وعند إصرار المالكي، طلب منه الاتصال بعادل عبد المهدي الذي سيفهمه طريقة الحصول على المال، وقد أنقذ عادل حياتي بإقناعه المالكي الذي لم يرغب أن يفهم أن طلبه غير معقول».

من الممكن أن تتراجع أمريكا عن إجبار العراق على الامتثال للعقوبات على إيران كي لا تفقد نفوذها في بلاد ما بين النهرين لأن إدارة الرئيس دونالد ترامب، أو بالأحرى فريق عمله لعدم دراية الرئيس الأمريكي بالسياسة الخارجية، تريد الاحتفاظ بالوجود الأمريكي في العراق. وهذا في حد ذاته سيشكل ثغرة في مخطط واشنطن بإنزال أقسى العقوبات الاقتصادية على إيران. و فقط في هذه الحالة تُخرج بغداد منتصرةً وتعيد بناء نفسها بعد مرحلة «داعش».

هل من معارضة دائمة ؟

*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/١٠/١

تسعى الأحزاب السياسية الى نشر برامجها ومواقفها بطرق ووسائل متعددة، وعادة ما تكون هذه الوسائل في الدول المتجهة نحو الحياة البرلمانية الديمقراطية مرتبطة بالسقوف التي ترسمها الدساتير ومجموعات القوانين الناظمة، التي يفترض الا تتعارض مع روح الدستور ولا تخضع للاجتهاد والتفسير.

ومن نافل القول ان الوصول الى البرلمان ليس هدفا بحد ذاته بالنسبة الى الاحزاب، بقدر ما هو وسيلة مهمة للتأثير والاسهام في تشريع القوانين، خاصة تلك التي تحظى بالأولوية بالنسبة اليها وترى فيها ما يستجيب لتطلعات وطموحات من تسعى الى تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم. كما ان البرلمان منبر مهم للتعبير عن المواقف والسياسات. وتضم البرلمانات في العادة القوى الحاكمة، أي الممثلة في السلطة التنفيذية، وكذلك غير الممثلة أي التي تحسب على صفوف المعارضة.

وبشأن المعارضة السلمية نرى ان التصورات متباينة في بلدنا، فهناك من يريد حصرها بالمعارضة البرلمانية، وهو امر خاطئ وموقف لا يستند الى سند ومبرر دستوري او مسوغ قانوني. ففي العديد من مواد الدستور العراقي ما يوفر الأساس لمعارضة متعددة الأشكال والاساليب، داخل وخارج البرلمان، شريطة ان تكون سلمية وتحفظ المال العام والخاص. وما عدا ذلك فهي حرة في ان ترفع الشعارات والاهداف التي ترى ان تحقيقها يصب في مصلحة المتظاهرين والمحتجين والمطالبين والبلد عامة، ما دامت تحمل طابعا وطنيا.

وحركة الاحتجاج والتظاهر ليست وليدة اليوم بل هي ممتدة عبر الزمن، والتاريخ يحمل لنا تفاصيل ذلك. ثم ان الحركات المطالبة والمعارضة لها أهداف وغايات متعددة، تمتد من ابسط المطالب، مثل تبليط شارع او فتح مدرسة، وصولا الى التغيير الجذري للأنظمة. ولا بد من توضيح ان الاحزاب السياسية لا تتأسس لكي تكون احزابا للمعارضة فقط، تمتنها وتقدها. فالمشاركة في السلطة وفي قيادتها يبقى خيارا قائما امامها ان توفرت ظروفه ومستلزماته. على ان البعض المحدود يقول بالرفض المطلق حتى للمشاركة البرلمانية، لحين تحقيق الهدف النهائي. وكلاسيكيات الماركسية حافلة بالجدل بشأن مثل هذه المواقف!

وتتوجب الإشارة الى ان المعارضة تحتاج ايضا الى رسم توجهات واضحة، بعيدة عن الإرادية والرغوية، ولها مشروعها الخاص الذي تفرضه الظروف الحسية الملموسة. كذلك تقول التجارب، خاصة المعاصرة، ان الاشتراك في سلطة ما لا يعني بالضرورة التطابق الكلي مع اطرافها الاخرى في كل شيء، او الموافقة بالضرورة على كافة اجراءاتها ومواقفها.

نخلص من هذا الى عدم وجود موقف واحد من مسألة المساهمة في السلطة او البرلمان، موقف ثابت لا يتزعزع في كل الفصول والعصور. واغلب الظن ان موقفا كهذا لا يمت بصلة من قريب او بعيد، للقراءة السلمية للواقع بملموسياته وامتغياته. ومثله موقف من يحلل او يحرم التحالفات والائتلافات كما يراه هو، وليس وفقا للواقع والاهداف والحاجة بظروفها الملموسة المتغيرة. فما يصح اليوم ربما يفقد قيمته غدا، كليا او جزئيا، والعكس صحيح ايضا.

رسالة مفتوحة لرئيس الوزراء العراقي العتيدي... أياً كان !

موقع "وور أون ذا روكس" : ٢٠١٨/١٠/١

وجه دوغلاس أوليفانت، المدير السابق لمجلس الأمن القومي لشؤون العراق خلال عهدي الرئيسين السابقين جورج بوش وباراك أوباما، ومحرر بارز لدى موقع "وور أون ذا روكس"، رسالة مفتوحة لرئيس الوزراء العراقي المقبل، عارضاً رؤيته لمستقبل العراق.

الحشد قوة مسلحة لا تأتمر بالحكومة العراقية، بل بأحزاب سياسية ومؤسسات دينية استهزل أوليفانت رسالته بالقول إن العراق يعيش حالياً أفضل أوقاته وأسوأها. فقد نجح العراقيون في الوقوف صفاً واحداً خلال أزمته مع داعش، وحافظت العملة العراقية على قيمتها، وارتفع معدل الإنتاج النفطي في تلك الفترة، وهي إنجازات حقيقية تحققت للعراقيين. وتنعم بغداد اليوم بنهضة نتيجة تحسن الوضع الأمني وتراجع الحس الطائفي، إلى حد ما، وهو أمر جيد يحسب للعراق.

لكن، حسب كاتب الرسالة، لا يزال العراق غارقاً في أزمات أخرى. فالبنية التحتية بحاجة شديدة لإصلاح، والقوات المسلحة ليست على تواصل جيد مع الحكومة، وما زال لتنظيم داعش تواجد ملحوظ داخل مناطق مختلطة عرقياً بين بغداد والموصل وأربيل. وفي تلك المناطق المختلطة، تأثر النسيج الاجتماعي عندما أطيح بنظام البعث، ثم عند قدوم جهاديين أطاحوا بتوازن كان هشاً.

وعلى رغم أنه ليس عراقياً، يقول الكاتب لرئيس الوزراء العراقي المقبل أن لديه فهماً واسعاً عن العراق قد يسمح له باستشراف ما يمكن أن يكون عليه هذا البلد يوماً ما.

ويرى الكاتب أن معظم البنية التحتية في العراق في حالة سيئة. وهذا ما تأكد من خلال احتجاجات مدينة البصرة، التي خرج معظم سكانها مطالبين بتوفير أهم الخدمات، الماء والكهرباء. ثم يتطرق الكاتب لحالة مشابهة تتعلق بمعظم القطاعات في العراق، كالرعاية الصحية والمواصلات والعمل المصرفي.

ويقول الكاتب إن الحكومة لديها عائدات قد تصل إلى ٢٠ مليار دولار، في العام الحالي، ما يسمح لها بمباشرة عملية إعادة البناء، بمشاركة شركاء دوليين.

ويلفت الكاتب إلى الدور الذي لعبته وحدات الحشد الشعبي في صد داعش عن بغداد، بعد انهيار الجيش العراقي عام ٢٠١٤ أمام زحف التنظيم. ومن ثم كان لوحدات الحشد دور بارز في عملية تحرير العراق.

لكن، وحسب كاتب الرسالة، تبقى حقيقة ساطعة تقول إن الحشد قوة مسلحة لا تأتمر بالحكومة العراقية، بل بأحزاب سياسية ومؤسسات دينية. وعلاوة عليه، يرتبط عدد من تلك الأحزاب بطهران، ما أدى لوصم كامل قوات الحشد بصفة "وكلاء إيران". لذا يرى الكاتب وجوب ضم قوات الحشد إلى وزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين على أن تكون في خدمة الدولة.

يشير الكاتب لاستمرار وجود داعش في مناطق من الأنبار وصلاح الدين وكركوك، حيث يختلط السنة بالشيعية والتركمان والكردي. وهناك يعاني السكان من فقدان الأمن والحماية ونقص الخدمات الرئيسية.

ويرى الكاتب وجوب العمل على إعادة إعمار تلك المناطق، وتلبية حاجات السكان الأساسية فضلاً عن محاولة إعادة الثقة بين مختلف الطوائف، وتعزيز التواجد العسكري والأمني لطرد ما تبقى من فلول داعش.

ويرى الكاتب أن أهم مورد عند العراق ليس نفطه، بل شعبه. فقد عانى هذا الشعب الكثير، ومن النادر أن ترى عراقياً لا يتذكر يوم كان العراق في سلام ومتواصل مع العالم، حيث كان نظامه التعليمي محور حسد في المنطقة، لكنه لم يعد كذلك. ويفترض أن تبذل الحكومة العراقية جهداً كبيراً لإصلاح النظام التعليمي بدءاً من مرحلة الحضنة والتعليم الأساسي وصولاً إلى المعاهد العليا والجامعات. كما يحتاج العراق لتدريب تقنيين للعمل في مهن يشغلها حالياً عاملون أجانب لديهم خبرات يفتقر إليها العراقيون. وهذا ما أكدته احتجاجات البصرة التي طالب شبابها بتوفير فرص عمل في حقول النفط وميناء المدينة ومرافقها

موسم اغتيال العراقيات بأيدي «مجهولين»

القدس العربي: ١٠/١٠/٢٠١٨

في ما يشبه مسلسل اغتيالات مستمرا، لقيت عارضة أزياء ووصيفة لملكة جمال بغداد مصرعها مساء أول أمس الخميس، في رابع عملية اغتيال على التوالي بحق نساء في العراق.

مشهد الاغتيال تم توثيقه بشريط فيديو بدائي المستوى لكنه يظهر قيام شخصين على دراجة نارية بقتل تارة فارس بإطلاق ثلاث رصاصات عليها، لتتضم بذلك إلى الناشطة سعاد العلي، وكل من رفيف الياسري ورشا الحسن، وقد جمع بين هؤلاء جميعا أنهم قتلن «على يد مجهولين».

الشرطة رفضت إعطاء طابع سياسي لمقتل الحقوقية والناشطة العلي التي اتخذت مواقف مؤيدة للاحتجاجات في مدينتها البصرة، وقالت إن لا علاقة له بحركة التظاهرات المندلعة في المدينة.

وذلك رغم أن من قتلها استعمل سلاحا مزودا بكاتم صوت، فيما لاحظ كثيرون أن حركة القاتل تشير إلى أنه مدرب بشكل جيد، فقد ابتعد عن الكاميرا بسرعة ولم يوجه وجهه إليها كما أنه استهدف رأس ضحيته، مما يدل على أن العملية مخابراتية.

يعيد تمويه السلطات هذا على مسؤوليتها التذكير بإحصائية أعلنتها منتدى الإعلاميات العراقيات تكشف ١٢ حالة قتل وانتهاك بحق النساء الصحافيات في العراق خلال العام ٢٠١٨.

وتضمنت الحالات، إضافة إلى القتل، والاعتداء المسلح والتحرش والابتزاز والتشهير بالسمعة والاساءة، والتهديد من قبل عصابات مسلحة وغير ذلك من ضروب الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميات.

تفرض هذه الأحداث أيضا استعادة وقائع بشعة أخرى لا يمكن إنكار طابعها السياسي كما في حادثة اغتيال الإعلامية أطوار بهجت، وكانت أيضا شاعرة وروائية، وعملت في فضائيات عديدة بينها «العراقية» و«العربية» و«الجزيرة» وقد اختطفت واغتيلت مع طاقم العمل الذي معها، أيضا على يد مسلحين «مجهولين».

كما تذكر، لمن يريد حاضر العنف الوحشي، والصراعات الطائفية والإقليمية في العراق، بمقتل بلقيس الراوي، زوجة الشاعر السوري الراحل نزار قباني، خلال عملية تفجير السفارة العراقية في لبنان عام ١٩٨١ بسيارة مفخخة مما أدى لمقتل ٦٠ شخصا حينها.

واتهم فيها النظام السوري وأطراف عراقية، وكان أمرا شديد الرمزية أن توجه التهمة قضائيا لاحقا إلى رئيس وزراء العراق السابق نوري المالكي بعد مطالبة عوائل الضحايا العراقيين بالتحقيق معه وتجريره.

تمسك هذه الدائرة الزمنية العجيبة الخيط الأسود الذي أوصل حكام العراق الحاليين إلى سدة السلطة وانتماء كثيرين منهم إلى لعبة الإرهاب نفسها التي يزعمون محاربتها.

ورغم أن آلتها للقتل لا تميز بين الرجال والنساء والأطفال خلال طريقها للقبض على سدة السلطة لكن استهداف النساء يعطيها علامة امتياز خاصة.

فالسطة الغالبة التي هي فضاء للقهر العام، فيها درجات محفوظة للنساء باعتبارهن الكائن الأضعف فيزيولوجيا، وهي درجات تجد أيضا سندا في بعض التقاليد والأعراف الاجتماعية العشائرية، وفي سيطرة الفهم الميليشياوي على الدين وتفسيراته.

يمتلئ التاريخ بوقائع يحاول فيها المستبدون كسر إرادة الشعوب المقهورة من خلال استهداف النساء. والأغلب أن موسم اغتيال النساء في العراق هو أحد أشكال القهر والإخضاع الأثيرة على قلوب المجرمين.

التسوية التي أنهت الأزمة السياسية في العراق

(واشنطن بوست) ٢٠١٨/١٠/٣٤

توج العراق خمسة أشهر من المفاوضات الشاقة باختيار رئيس ورئيس للوزراء، وسط اضطرابات شعبية وزيادة التنافس بين الولايات المتحدة وطهران على النفوذ في العراق.

حاولت كتلة من النواب بزعامة هادي العامري ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي عرقلة تعيين عبدالمهدي فبعد ساعة من انتخاب البرلمان السياسي الكردي برهم صالح رئيساً، أعلن الأخير تكليف وزير النفط السابق عادل عبدالمهدي بتأليف الحكومة الجديدة.

وقال مراسل صحيفة "واشنطن بوست" إن اختيار الرجلين يعكس تراجع الولاءات الطائفية التي سادت بين الكرد والسنة والشيعية منذ الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣، لتحل محلها تحالفات أكثر براغماتية تتجاوز الخطوط الطائفية.

وأمكن انتخاب صالح، رئيساً للعراق، وهو منصب فخري إلى حد كبير، بعدما فاز على منافسه الكردي بـ ٢١٩ صوتاً مقابل ٢٢، ما يشير إلى دعم ساحق في البرلمان للسياسات التصالحية التي يعرف بها هذا السياسي الكردي.

ويعكس تعيين عبدالمهدي، الذي لا ينتمي إلى حزب، تسوية بين الفائزين في الانتخابات العامة التي أجريت في مايو (أيار)، بحسب مسؤولين عراقيين وأمريكيين. وحصل عبدالمهدي على دعم الفصيل الشيعي بقيادة مقتدى الصدر الذي حلت كتلته أولى في الانتخابات النيابية. وحظي أيضاً بدعم نواب كرد، وسنة ووافق عليه آية الله علي السيستاني، وفق نائب عراقي شارك في المفاوضات، ومسؤول غربي.

وحاولت كتلة نواب بزعامة هادي العامري ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي عرقلة تعيين عبدالمهدي، قبل أن تتراجع عن موقفها عندما لاحظت أنها لا تحظى بالأصوات الكافية للحصول على غالبية نيابية.

ولتمرير تشكيلة عبدالمهدي، قد يُمنح التكتل المدعوم من إيران وزارات أساسية كالنفط والداخلية والدفاع.

وقال مسؤول أمريكي بارز رفض ذكر اسمه: "الخطوات التاريخية التي اتخذت اليوم مشجعة. الرئيس صالح ورئيس الوزراء المعين عبدالمهدي، زعيمان يتمتعان بخبرة ومحترمان في العراق وحول العالم".

وأمام عبدالمهدي ٣٠ يوماً لتأليف حكومة وعرضها على البرلمان للحصول على الثقة، وفقاً للدستور العراقي.

وقال النائب يوسف الكلابي، وهو حليف رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي، إن "عبدالمهدي مرشح تسوية. سيدير السياسة الخارجية للعراق بطريقة متوازنة، واضعاً مصالح العراق أولاً... هو يتشارك الإيديولوجيا نفسها للعبادي والصدر". وستتسلم الحكومة بلاداً تواجه تحديات ضخمة بعد حرب ضد داعش خلفت أضراراً بمليارات الدولارات، وهجرت ملايين العراقيين وزادت الضغط على الاقتصاد الذي يعتمد على النفط.

وسيكون على الحكومة أيضاً معالجة الاستياء الشعبي في قلب المنطقة الشيعية على خلفية غياب الخدمات العامة، والفساد الحكومي، والاستياء من النظام السياسي.

الرئيس العراقي الجديد والتحليل النفسي – السياسي

المركز الديمقراطي العربي؛ ٢٠١٨/١٠/٣

بقلم : د. سعدي الابراهيم : فاز السيد برهم صالح برئاسة الجمهورية في العراق، ليكون الرئيس رقم ٨ بتاريخ الدولة العراقية المعاصرة، بعد (عبد السلام عارف – عبد الرحمن عارف – احمد حسن البكر – صدام حسين – غازي عجيل الياور – جلال الطالباني – فؤاد معصوم) . ولكي نتعرف على مدى مقدرته في ادارة البلاد لابد لنا من ان نجري تحليلا نفسيا وسياسيا لشخصيته، عبر الآتي :

التحليل النفسي :

كما هو متعارف عليه في علم النفس السياسي ، عند تحليل اي شخصية لابد ان نمر على الجانب المادي والمعنوي فيها، وهذا ما سنفعله مع شخصية الرئيس برهم صالح :

الجانب المادي :

مقبول الجانب المادي في السيد برهم صالح، ويبدو بأنه متفائل وقوي الارادة ، وكثير الابتسامة . فضلا عن الرشاقة وطول القامة ، وهذه سمات تجعل منه شخصية جذابة واكثر هيبة وتأثير في نفوس الاخرين . مع ملاحظة بأنه الرئيس العراقي الأول الذي يمتاز بتساقط شعر رأسه، ربما ان الرئيس احمد حسن البكر يعطيه بعض الشبه في هذه الناحية، لكن ليس على نحو كبير جدا .

٢ – الجانب المعنوي :

ان مجرد مراجعة سفر او السيرة الذاتية لرئيس الجمهورية الجديد، ستعطي القارئ نتيجة مفادها ، انه شخصية محترمة لها تاريخ طويل من العمل السياسي، ربما الشاق والمتعب ، تمكن من خلالها من ان يفرض نفسه بقوة كزعيم عراقي كردي، في وقت كانت الزعامات الكردية محصورة بالعوائل المهيمنة، والمتمثلة بعائلة البرزاني والطالباني .

شيء اخر مهم ايضا في شخصية برهم صالح، وهو السجل العلمي – الاكاديمي ، الذي يميزه عن غيره من الرؤساء العراقيين، بالأخص وان التخصصات التي درسها ذات طبيعة تنموية، او لنقل تطبيقية وليست انسانية . وهذا قد يساعد في ان يأخذ العراق بيده الى سلم التنمية والرفاه الاجتماعي . خاصة اذا ما علمنا بأنه قد اسهم في فتح جامعات مهمة في اقليم كردستان يشار لها بالبنان . بمعنى هو شخصية علمية – عملية، له انجازات معروفة على الارض، وهذا سيعطيه ثقة كبيرة بالنفس في مهمته كرئيس للجمهورية، وفي الوقت عينه، سيعزز من منزلته واحترامه من قبل الاطراف السياسية سواء في الداخل ام الخارج .

ايضا ، ما يحسب للسيد برهم صالح في الجانب المعنوي، انه شخصية عملية لها تاريخ معروف في العمل الحزبي، والبحثي، والاداري ، وبالتالي هو يمتلك الثقة والخبرة الكافية، التي ستعطيه الارادة والتصميم في العمل الجديد .

وما يجعل من الرئيس الجديد اكثر اندفاعا واكثر حيوية ، هو انه ليس كبير السن مثل السيد الطالباني او فؤاد معصوم ، بل هو لم يصل الستين من العمر ، على اعتبار انه من مواليد ١٩٦٠ . وهذه الميزة تعطيه الأمل بالاستمرار بالعمل السياسي وتحقيق اهداف اخرى، اي ان رئاسة الجمهورية هي ليست المحطة الاخيرة من حياته السياسية .

ربما ان السلبية او المعوق الذي سيقف بوجه صالح، هو كيف يقفز على انتمائه القومي الى الانتماء العراقي الوطني . وقد بادر بالتصريح علنا بأنه سينتمي لكل العراق، ولن ينحاز لأبناء قوميته، لكن النفس الانسانية امانة بالسوء، وهو اختبار صعب، فشل فيه من سبقه من الرؤساء الكرد سواء الطالباني، او معصوم، مع انهم لم يميلوا كل الميل الى القومية الكردية، لكنهم في الوقت عينه لم يقدموا كل طاقتهم للعراق الذي حكموه .

الجانب السياسي :

اشرنا اعلاه ان للسيد برهم صالح ، تحصيل علمي ممتاز وخبرة ممتازة، وانه شخصية تنموية . لكن كما هو معروف ان منصبه هو شبه فخري، وان الكفة تميل لصالح رئيس الوزراء ، الا ان هذا المعوق ربما سيذوب امام شخصية الرئيس القوية، بمعنى ان برهم صالح لو اراد ان يؤثر ايجابا على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، بإمكانه ان يفعل ذلك، بالأخص وانهم يعرفون انجازاته السابقة، وفي الوقت عينه هو سياسي جيد له باع طويل في العمل، وقد يتمكن من اقناعهم بالسماح له بان يلعب ادوار اكبر من التي حددها الدستور .

النقطة الاخرى المهمة هو ان شخصية صالح قد جاءت في الوقت المناسب . فالعراق بعد ان تمكن من ان يحرر اراضيه، اصبحت موضوع التنمية والبناء هي الهاجس الاكبر، وتاريخ صالح وتخصصه العلمي يؤهله لأن يقدم شيء كبير للبلاد في هذه المرحلة. على الاقل ان يكرر ما فعله في الاقليم، في بغداد ، اي ان يستنسخ تجربة الاقليم في البناء والتنمية ويطبّقها على عموم العراق .

يضاف الى ذلك، ان رئاسته للعراق تزامنت مع الحالة غير المستقرة التي تعيشها الاحزاب الكردية، بالأخص بعد فشل الاستفتاء على الانفصال . وبصورة ادق لن يكون هناك ضغط كبير عليه من قبل الاقليم الذي لا يجد ساسته امامهم من سبيل ، الا، الاتجاه الى بغداد والقبول بالعمل المشترك للمحافظة على الانجازات، بعد ان تبخرت احلام الانفصال، حتى ولو مؤقتا .

الا ان هذه الايجابيات، قد تصطدم ببعض المعوقات العامة والخاصة، فبالنسبة للمعوقات العامة، هو ان ظروف العراق سواء الداخلية، المتمثلة بطريقة العمل السياسي القائم على المحاصصة، ومعاناة البلاد من مشاكل استراتيجية كبرى، مثل الفساد المالي والاداري، فضلا عن الفقر والبطالة وعدم حسم الملف الأمني ، كلها عوامل قد تخدم الجذوة الشبابية المشتعلة في هذا الشخص ، كما فعلت مع غيره. وفي الوقت عينه هناك ضغوط اقليمية ودولية على العراق، قد تجعل من امكانية لعبه لأدوار مهمة امرا صعبا . اما بالنسبة للمعوقات الخاصة، فهي تتمثل في التنافس الذي سيجده من قبل رئيس الوزراء وبقية النخبة السياسية، الذين قد لا يتفهمون ان السياسية لا يمكن ان تحدها قواعد دستورية، وان الرئيس اذا كان له الخبرة والارادة والرغبة بتقديم شيء يفوق ما اجاز له الدستور ان يفعله، فلا بد من اعطائه الفرصة الكاملة لفعل ذلك . ومن المعوقات الاخرى، ان طبيعة تفكير برهم صالح الاقتصادية – التنموية، قد لا تتفق مع ما يفكر به بعض السياسيين الذين يبحثون عن تحقيق مصالح شخصية ومذهبية ومناطقية ، حتى الشعب العراقي هو ليس مهيب لتقبل اطاريح تنموية بناءة قد يأتي بها الرئيس الجديد، هذا ان قبلت الدول المجاورة ان يتجه العراق تنمويا ويتجاوز محنه التي عانى منها طوال الاعوام التي تلت ٢٠٠٣ .

لكن على العموم برهم صالح في حال استطاع ان يخلق انسجام وتوافق مع رئيس الوزراء ، وفي حال اتفق الاثنان على برنامج عمل سياسي – اقتصادي – تنموي ، فأن البلاد قد تشهد تغييرا جذريا، طبعا شرط ان يتم تحييد الدول المجاورة، وكسب دعم الولايات المتحدة الامريكية .

اذن، برهم صالح يمتلك من الايجابيات الشخصية والمهنية – السياسية الكثير، وربما انه الرئيس صاحب السيرة الذاتية الاغنى في تاريخ العراق ، وتبقى السنوات الاربعة القادمة هي الفيصل في الحكم على هذا الرجل، هل يتمكن من ان يتعاون مع بقية النخبة الحاكمة وينقل البلاد الى واقع افضل، ام انه لا يختلف عن الشخصيات التي سبقته في المنصب

الشخصية العراقية .. من أين أتت بشاعة القتل والتمثيل بالخصوم؟!*

*د. قاسم حسين صالح

الجمعية النفسية العراقية: ٢٠١٨/١٠/٣

تقديم: شدني بشاعة مشهد قتل الأمام الحسين .. ولأن من عاداتي استطلاع الرأي في موضوعات كهذه فقد توجهت بالآتي:

تساؤل للمعنيين بالطبيعة البشرية:

(جسارة عمر بن سعد والشمر في قتل الحسين .. قد تجد ما (يبرها) في دافع الحصول على منصب كبير في السلطة .. العشرات او المئات او الآلاف الذين تدافعوا لقتله .. ما اسبابها، مع علمهم بأنه سبط نبيهم .. وشيخ في السادسة والخمسين؟ وهل من تلك الواقعه استسهلنا القتل والتمثيل بالضحية بتلك البشاعة المروعة؟)

تصنيف الأجابات:

بلغ عدد المستجيبين (٣٤١) بينهم اكاديميون ومثقفون واعلاميون، تم تصنيف اسبابهم للحدث على النحو الآتي:

- السلطة والجاه

يرى المستجيبون ان حب السلطة والجاه هي الصفة المميزة في الشخصية العربية.

- طاعة المسؤول

يرى آخرون أن العرب كانوا ينفذون أوامر زعيم العشيرة او رئيس القبيلة بطاعة عمياء، وتحديدًا في عمليات الغزو والحصول على الغنائم. وان هذه الطاعة انتقلت فيما بعد الى الحاكم حتى لو كان طاغية .. ومن دون غنائم!

- العقل الجمعي:

يعتقد فريق آخر ان العرب مجتمعات دونية تحركها دوافع كامنة في عقل جمعي متخلف، الفرد فيه يذوب مع الجموع وينفذ ارادتها دون تفكير. والعقل الجمعي هو الوتر الذي عزف عليه المشتهي للسلطة لدى هذه الجموع ليحركهم بمعتقد ديني بتلك الوحشية، فما هو ديني لا يمكن ان يحرك ضده الا بما هو ديني اكبر منه مستقر في اللاوعي الجمعي للجماهير.

- تردي الأخلاق: حين تنهرا الأخلاق وينعدم الضمير يتحول الانسان الى سلعة للبيع، بدليل التملق الذي دمرنا بالماضي والحاضر .. والعراقيون معروفون من زمن بتملقهم للحاكم القوي، طمعا بالتقرب منه او خوفا من بطشه.

- نوعية الفكر: جذور الفكر الاسلامي المتطرف انطلقت من واقعة الطف بخليط من التفكير العقائدي المنحرف والاستسلام للمطامع ونزوات السلطة والاستئثار وممارسة الارهاب والتوحش، الذي افرخ القاعدة وداعش.

- الحقد والثأر: التمثيل بجثة الامام الحسين وقتله ببشاعة ناجم اساسا عن حقد اسود وثأر من الذي فعله ابوه الامام علي بابائهم.

- البيئة: طبيعة الصحراء هي التي منحتهم هذه القسوة المفرطة، يطلبون المال والجاه عن طريق ما تجود به سيوفهم، ويعتبرون النهب السلب صفة من صفات الشجاعة.

- الجينات وصراع القيم: الصراع منذ القدم هو بين القيم المادية والقيم الفكرية بحسب نوع جينات الانسان. والغالبية المطلقة تغلبت عندهم القيم المادية، باستثناء الانبياء والرسل الذين آثروا الفكر على المادة. وقصة الامام الحسين ليست وليدة الحاضر المعاش بقدر ما هي تجديد الولاء للفكر الشيعي وتأصيله كل سنة فيما التاريخ مليئ بهكذا أحداث.

تحليل سيكولوجي

لا نريد الدخول في جدليات من قبيل ان مشهد قتل الحسين بتلك البشاعة هو (سرد روزخوني)، وأن حادثة مقتل الخليفة عثمان التي سبقت حادثة الطف كانت بشعة ايضا .. فما يعيننا هنا ان الشخصية العراقية ترتكب ابشع حالات القتل وأخس افعال التمثيل بالخصوم .. اليكم تذكير بما حدث في تاريخكم الحديث:

١- قتل الملك فيصل الثاني صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقطعت أيادي الوصي وآخرين وطاف بها الناس في شوارع بغداد .

٢- وقتل في عام ١٩٥٩، وسحل بالحبال ، وعلق على المشانق ، أشخاص في الموصل وكركوك.

٣- وقتل عبد الكريم قاسم في رمضان ١٩٦٣، وشوي في الشهر نفسه بالنار سكرتير الحزب الشيوعي العراقي وعدد من أعضاء الحزب وهم أحياء، وآخرون محسوبون على نظام قاسم جرى التمثيل بهم.

٤- وعقب هزيمة الجيش العراقي في الكويت عام ١٩٩١، وصل العنف بالعراقيين أن وضعوا إطارات السيارات في رقاب عناصر من البعثيين وأحرقوهم أحياء .

٥- وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٨ أبيد أكثر من مائة وثمانين ألف كردي في عمليات الأنفال، وأحرقت آلاف القرى الكردية، فضلا عن مجزرة حلبجة.

٦- وفي زمن النظام السابق، استعملت وسائل العنف في التعذيب بينها وضع الشخص وهو حي في الأحماض التي تذيب اللحم والعظم، والكوي والحرق وتقطيع الأعضاء.

٧- وفي عام ٢٠٠٣ اكتشف العشرات من المقابر الجماعية تضم رفات آلاف العراقيين، بينهم نساء وأطفال دفنوا وهم أحياء .

ومع ان عددا من كبار السيكلوجيين والمفكرين (فرويد، لورنز الحاصل على جائزة نوبل، نيتشه، المتنبي القائل: والظلم من شيم النفوس فإن تجد ، ذا عفة فلعلّة لا يظلم .. يرون ان الناس يميلون بالفطرة الى العنف والتدمير المتبادل ويعزون الأمر لأسباب بيولوجية خالصة، الا أننا نرى ان نوعية الأحداث التي يعيشها الفرد هي التي تصنع منه انسانا مسالما او عدوانيا .. وهذا ما حصل للشخصية العراقية عبر تاريخها البعيد الذي تعرضت فيه للأحباط والاستلاب والتخريب من أنظمة حكم استأثرت بالسلطة والثروة.

غير أن العنف في العراق اشتد وأخذ منحى جديدا " بدءا" من عام ١٩٨٠، الذي أشاع (ثقافة العنف) وقدم غريزة العدوان في اللاشعور الجمعي لدى العراقيين، يوم شن النظام السابق حربا " على إيران استمرت ثمانية أعوام، لم تقتصر فيه على الجيش النظامي، بل عسكرة الناس فيما يسمى بـ (الجيش الشعبي) حتى ما عاد بيت عراقي في حينه ليس فيه عسكري في الجيش أو منتسب الى تشكيلات الجيش الشعبي أو قوى الأمن الداخلي، فضلا" عن توظيف أجهزة الإعلام وتسخيرها لرجال فكر وأساتذة جامعة وأدباء وشعراء وفنانين ومطربين، اسهموا في إشاعة ثقافة العنف، ليتحول فيه شعب كامل الى (عسكر) بمن فيهم أساتذة الجامعة الذين سلحوا بالكلاشنكوف حتى من كان عمره فوق الستين!.

والأغرب انه ما ان توقفت الحرب في ٨ / ٨ / ١٩٨٨ حتى دخل العراق في حرب جديدة بغزو الكويت في ٢ / ٨ / ١٩٩٠ ، كان من نتائجها السلوكية والنفسية أن جرى تعزيز وتعميق لثقافة العنف، لا سيما في جيل المراهقين آنذاك، الذين كانوا فتحوا عيونهم في طفولتهم على مشاهد العنف في (الثمانينيات)، ثم حصار شكّل بسنواته الثلاث عشرة سببا " إضافية وإسنادا" لخبرة العنف، كثرت فيه سرقة السيارات المصحوبة بالقتل .. ليتبعها في (٢٠٠٣) حروب اقسى اجتماعيا في عنف يستعصي وصفه ويصعب استيعابه، لتقدم لنا تفسيرا علميا بأن استسهال عمليات القتل والتمثيل بالضحية التي استسهلتها الشخصية العراقية تعود في أهم اسبابها الى ان الحروب انتجت جيلا من الشباب متخما بثقافة عنف اتخذت ابعادا اقسى في الزمن (الديمقراطي) .. صار فيه القتل والتمثيل بالضحية بمشاهد شبيهة بفجائية واقعة الطف، ومن عراقيين لا يقلون جسارة عن عمر بن سعد والشمر .. في حدث غير مسبوق ان التصفيات صارت تستهدف نساء ايضا، ما يجعلنا على يقين بان القادم سيشهد تصفيات بين كبار السياسيين، منطلقين من حقيقة أن العراق هو البلد الذي تؤخذ فيه السلطة بالقوة المصحوبة بالبطش بمن كانت بيده .. وان كان النظام ديمقراطيا كما يصفون!.

* مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

قادة العراق الجدد.. بصيص أمل في بلد "خيبة الأمل"

*ميغان ل. سوليفان

مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي : ٢٠١٨/١٠/٦

كان يوم الثلاثاء الماضي يوماً رائعاً بالنسبة لدولة العراق، فبالنسبة لبلد كان قاداته يخيبون الآمال في كثير من الأحيان، تم اختيار شخصين استثنائيين ليكونا من أبرز الزعماء، فيما يعد تحولاً سلمياً رابعاً للسلطة في العراق منذ عام ٢٠٠٥.

تم التصويت على اختيار برهم صالح من قبل البرلمان في منصب الرئيس.

وكان أول عمل له هو تسمية عادل عبدالمهدي ليكون رئيساً للوزراء، مشروطاً بتشكيله للحكومة في غضون الثلاثين يوماً القادمة.

قد يرى البعض هذا الثنائي جزءاً من الحرس القديم، وكلاهما كانا ناشطين في السياسة العراقية منذ سقوط صدام حسين في عام ٢٠٠٣.

وكان "صالح" نائباً لرئيس وزراء العراق ورئيس وزراء كردستان العراق. وكان "عبدالمهدي" نائباً للرئيس سابقاً في العراق ووزير النفط مؤخراً.

لكن كلا الرجلين خرجا عن السياسة التقليدية في نقاط مختلفة، واعترفا بنواقص النظام القائم والحاجة في لحظات مختلفة للحفاظ على مصداقيتهما واستقلالهما.

وعلى الرغم من أن "صالح" قد عاد إلى الاتحاد الوطني الكردستاني مؤخراً، فقد أطلق مؤخراً حزباً كُردياً جديداً، يهدف إلى تعزيز هيكل السلطة الحالي.

وكان "عبدالمهدي"، الذي كان يوماً عضواً في حزب الشيعة المعروف بالمجلس الأعلى الإسلامي للعراق، مستقلاً منذ العام الماضي، مما يجعله أول رئيس وزراء مستقل للعراق منذ ١٥ عاماً.

وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن كلا الرجلين هم أشخاص يتمتعون بالنزاهة والأفراد الذين يعرفون أن الحلول التوافقية مطلوبة للحكم الفعال. علاوة على ذلك، لديهم علاقات حقيقية مع أناس من مجتمعات مختلفة ويمتلكون خبرة -في كثير من الأحيان- قليلة في السياسة العراقية: القدرة على تخيل احتياجات ورغبات خصم سياسي.

ولدى "عبدالمهدي"، على وجه الخصوص، سجل ممتاز في بناء التحالفات. وسيحتاج قادة العراق إلى كل هذه الخبرات والمواهب، إذا أرادوا نقل العراق إلى نطاق جديد.

هناك أسباب تدعو للتفاؤل، ففي حين أن تهديد تنظيم "داعش" لم يتم إخماده بالكامل، فإنه لم يعد لدى التنظيم قاعدة جغرافية في العراق، ولم تعد "بغداد" بحاجة إلى توجيه كل طاقاتها إلى الحملة العسكرية ضدها.

حتى وضع ميزانية العراق يتحسن، ففي حين واجه العراق عجزاً في الموازنة قدره ١٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧، يبدو أن الوضع المالي يتحسن كثيراً في العام المقبل، بفضل زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعار النفط وانخفاض الإنفاق العسكري.

لكن التحديات التي تواجه حكومة العراق الجديدة هائلة. تظهر الاحتجاجات الكبيرة في جنوب العراق في الأشهر الأخيرة عدد العراقيين العاديين الذين يشعرون بأن حكومتهم فشلت في تقديم الخدمات الأساسية. الفساد منتشر في جميع أنحاء الحكومة.

ويبقى التوتر بين بغداد وكردستان في شمال العراق في أعقاب تصويت الكرد من أجل الاستقلال العام الماضي.

ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق، هو أن حجم إعادة إعمار ما بعد "داعش" المطلوب في كل من غرب العراق وشماله، يفوق إلى حد كبير موارد الحكومة وقدراتها.

إن العداء المتعمق بين الولايات المتحدة وإيران، يخلق محاكمات حقيقية للحكومة العراقية، التي غالباً ما تكون محصورة بين الاثنين.

لا يمكن ضمان مستقبل العراق من قبل شخصين، بغض النظر عن مدى صلتها وقوتها. وسيعتمد نجاحهم على مجموعة واسعة من القوى، العديد منهم خارج سيطرتهم.

وأحد هذه العوامل سيكون درجة الدعم الدولي الممنوح لهذه الحكومة الجديدة.

من المفهوم أن معظم الأمريكيين لن يروا سبباً للأمل في أن تكون هذه الحكومة مختلفة أو أكثر قدرة على حل مشاكل العراق المعقدة أكثر من المشاكل السابقة.

ولكن من المأمول أن يرى صانعو السياسة في الولايات المتحدة أن هذه البداية الجديدة للعراق تقدم للبلاد المتعثرة بعض الوقت، وفرصة للبناء على التضحيات الكثيرة التي قُدمت في العراق على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية.

باختصار، تستحق الحكومة الجديدة كل الدعم الذي تستطيع الولايات المتحدة حشده في هذه الأوقات العصيبة.

*ميغان ل. سوليفان: باحثة كبيرة في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، وأستاذ العلاقات الدولية بكلية هارفارد كينيدي، ومتخصصة في الشؤون الجيوسياسية والعراق والطاقة وأفغانستان وباكستان. /ترجمة: المركز الكردي للدراسات

ثلاثة مسارات لتشكيل الحكومة

*جاسم الحلفي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١٠/٦

مر التكليف الرسمي للدكتور عادل عبدالمهدي بسرعة وسلاسة. فقد كلفه الرئيس المنتخب الدكتور برهم صالح بعد اقل من ساعة واحدة من انتخابه وادائه القسم، ولم تعق التكليف تسمية الكتلة الأكبر، حيث وقع تحالف الإصلاح والاعمار باسم كتلته البرلمانية باعتبارها الكتلة الاكبر، ومثله فعل تحالف البناء، ثم تم توقيع ورقة ثالثة من جانب اطراف كلا التحالفين.

جرى التفاهم هنا دون شد وجذب كما حدث اثناء انتخاب رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية. فلم يأت تكليف رئيس الوزراء هذه المرة كما في المرات السابقة وسط صراعات ومناكفات تستمر حتى آخر لحظة، بل يصار الى اختيار رئيس توافقي. هكذا اذن حسم التوافق تكليف عبدالمهدي سلفا.

وامام الرئيس المكلف ثلاثة مسارات لتسمية أعضاء حكومته. المسار الأول ان يختار وزراءه لوحده دون تدخل من اية كتلة برلمانية واي حزب سياسي، فيتحمل مسؤولية خياره. وهذا ليس فقط بسبب عدم الاستعداد لسماع الاعذار، الذي طالما ردها رؤساء الوزراء السابقون عند كل فشل يحدونه، بل ولمنح رئيس الوزراء الفرصة كاملة كي ينهض بمهمته، التي يتطلع العراقيون الى تحقيقها ما عجزت عنه الحكومات السابقة على مستوى التصدي الحقيقي للفساد، وتأمين الامن والخدمات للمواطنين. وهذا المسار تتبناه كتلة سائرون، استنادا الى رؤيتها للإصلاح والتغيير والتجديد. وانا اعتقد انه سيواجه تصلبا وعقبات يصعب تجاوزها، نظرا الى تقاطع مصالح اغلب الكتل السياسية، التي لا ترى اثرا لوجودها الا من خلال تبوئها المناصب الحكومية بنفسها.

المسار الثاني هو الذي تتحكم فيه الكتل السياسية، وتفرض ارادتها من خلال ترشيح أسماء تتسئم المواقع الوزارية وفقا للمحاصصة وسيقاتها، وإن بدا ذلك ترشيحا غير ملزم من الناحية الشكلية، فيما هو في الحقيقية يفرض بشتى الطرق. وهذا المسار لو تغلب وفرض نفسه مرة أخرى، استنادا الى موزاين القوى التي هي ليست في مصلحة الإصلاح بشكل قاطع، فسيصح عندها المثل القائل "كأننا لا رحنا ولا جينا". حيث تبقى الازمة وعواملها تعصف بالنظام السياسي، ويبقى تبدد الامل بالتغيير هو الراجح في المزاج العام. اما المسار الثالث فهو توافق بين المسارين، حيث يمنح للكتل السياسية الراغبة في الاسهام في الحكومة، حق ترشيح عدد من الأسماء لشغل لمناصب، ويعطي الحق المطلق لرئيس الوزراء في اخيتار الاسم المناسب، حسب خبرته، على ان يأخذ بنظر الاعتبار التنوع الاثني والمناطقي، ويبدو لي ان هذا هو المسار الممكن في ظل توازن القوى الراهن.

عادل عبدالمهدي: الرفيق - الأخ، والفرد- المواطن

*حازم صاغية

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١٠/٦

كانت النخبة العراقية من النخب المشرقية التي بكرت نسبياً في إدراك ما تأخرت عنه النخبة السورية: أن هناك قضية وطنية وديموقراطية للعراقيين، وأن هذه القضية ليست إسلامية ولا عروبية ولا فلسطينية. في هذه القضايا الأخيرة كانت تصبّ الجهود في الوقت الضائع، أو المعلق، أي قبل اكتشاف القضية العراقية وخصوصيتها. لصدّام حسين «فضل» مزدوج في ذلك: من جهة، بالغ في استخدام العروبة وفلسطين والإسلام، وخاض حروباً شديدة الكلفة باسمها. لكنّه بالغ أيضاً في قهر العراقيين وتنفيرهم من هذا الوعي الزائف الذي نفاهم فيه. من جهة أخرى، سقط قبل زملائه الباقين، فأتاح للعراق أن يظهر على حقيقته، إن بوصفه وطناً أو بوصفه جماعات متناحرة تعيق الوطن.

بالطبع هناك من بقي طويلاً يعارض صدّام باسم عروبة أخرى وإسلام آخر، وبدرجة أقلّ فلسطين من طراز مختلف. وكان النظامان الخميني «الإسلامي» والأسدي «العروبي» مصدرًا فاعلاً في استئناف الخديعة التي توجّل الوعي الوطني العراقي. ما عزّز إغراء هذين النظامين على المعارضين العراقيين أنهم منقيو نفي بلديهما، وأن معارضة صدّام غالباً ما اصطبغت بالتمرّق الأهلي السنّي - الشيعي والعربي - الكردي، حتّى حين كانت تُحوّر تعبيرها عنه وتُموّه.

عادل عبدالمهدي، الذي سيشكّل الحكومة الجديدة في بغداد، يختصر هذه العملية المديدة من نفي الوعي ومن الردّ على الواقع الوطني بإنكاره الأيديولوجي: في شبابه كان رفيقاً بعثياً، مثله مثل صدّام حسين، يستهويهما تذويب بلدهما العراق في كلّ عربيّ أكبر ترسمه الغيوم والضباب. حاكمية العراق وديموقراطيته ورفاه شعبه لم تكن هموماً: وحدة العرب هي ما يتكفّل بذلك. في مرحلة تالية، وعلى جناحي القومية والشعبوية، صار عادل رفيقاً ماوياً في «الحزب الشيوعي - القيادة المركزية»، الذي خاض «انتفاضة الأهور» في أواخر الستينات، ساعياً إلى الالتحاق بنماذج «حرب الشعب» في كوبا وفيتنام. في طور لاحق، في بيروت، عاش الرفيق عادل في أجواء المقاومة الفلسطينية، وحركة «فتح» تحديداً، إلى أن نشبت الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ فبدأ تحوّل «الرفيق» إلى «أخ»، وللماوية و«فتح» قدرة هائلة على تحويل الرفاق إلى أخوة. وما إن تمّت له الأخوة حتّى وجد نفسه في «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، وهو الحزب الديني والعائلي الذي تأسّس في طهران نفسها. لقد ضمّ «المجلس الأعلى» منفيين يعانون في إيران تمييزاً سببه أنهم عرب، بعدما عانوا في العراق تمييزاً أشرس بوصفهم شيعة.

وهي على العموم تغريبية تصحّ في جيلين على الأقلّ من «المضرويين بسيرة» أوّل أبطالها الزير سالم، وآخرهم من لا يعلم بهم إلا الله. في السيرة هذه اتهامات كثيرة بالعمالة والخيانة، مصحوبة بدم أكثر. أمّا أن ينتهي ترحال الرفيق - الأخ عند محطة الفرد - المواطن، وينتهي معه أدب التشهير المقرون بالجريمة، فهذا ممّا سيُسأل عنه عادل عبدالمهدي وقد صار رئيس حكومة: هل بات هو نفسه يريد ذلك؟ وهل إذا أراد سيسمح به ذاك التضامن الوثيق بين التفتت الداخلي للعراق والتدخّل الخارجي فيه؟

أهلا برؤاسات العراق الجديدة

*عبدالرحمن الراشد

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/١٠/٦

وفق الأعراف السياسية في النظام العراقي الجديد، الذي بدأ تطبيقه منذ ٢٠٠٦، وقع اختيار أغلبية البرلمان على الدكتور برهم صالح رئيساً للجمهورية والدكتور عادل عبدالمهدي رئيساً للوزراء. وانتهت فترة إدارة حيدر العبادي رئيس الوزراء، التي نجحت في إنقاذ البلاد من التنازع الخطير الذي كان يهدد وحدة العراق حينها. الخلاف الأمريكي الإيراني - على مخاطره وسيئاته - يمثل فرصة رائعة ونادرة للقيادة العراقية الجديدة للإبحار بالبلاد بعيداً عن المطامع الإيرانية، الجميع سينتظر سماع السياسة الجديدة من القادة الجدد في بغداد، والحديث بوضوح وجدية أن العراق للعراقيين

المحاصصة السياسية في العراق خلقت أعرافاً وليست قوانين تقضي بمنح الرئاسة للکرد، ورئاسة الحكومة للشيعية، ورئاسة البرلمان للسنة. وليست بالنموذج السياسي الجيد، بل إن هذا النموذج يعزز الانقسام والطائفية والعرقية وقد يحمل في داخله مشكلات أكبر، لكنه رغم هذه المحاذير والثقوب، يظل هو القارب الذي يمكن أن ينقل العراق بسلاسة إلى الضفة الأفضل مستقبلاً. وانتخاب صالح وعبدالمهدي خطوة إيجابية جداً، يمثلان ثنائية معتدلة مطلوبة في زمن الفوضى التي تحيط بالعراق، خاصة في الجارتين سوريا وإيران، وكذلك مع بقايا الفتنة اليقظة والنازمة داخل العراق، من جماعات إرهابية وميليشيات مسلحة.

كثيرون تنفسوا الصعداء بعد حسم التنافس وإعلان النتائج الرئاسية. وكلنا نتوق لأن نرى العراق مستقلاً عن التدخلات الخارجية ويتفرغ للتطوير الداخلي "عراق مستقل موحد عزيز، به تستطيع منطقة الشرق الأوسط أن تغلق جبهة من جبهات الفوضى التي تهدد الجميع أيضاً. نريد للعراق أن ينضم إلى مجموعة الدول المستقرة، ويلتفت إلى التنمية وتلبية حاجات مواطنيه الذين يعيشون في بؤس وحال صعبة، ليس من اليوم بل من أربعين عاماً. فالاستقرار مشكلة العراق الموروثة منذ إسقاط النظام في مطلع الألفية، وقد زادت الصعوبات مع الفوضى وغياب السلطة المركزية وبسبب الإرهاب والتدخلات الخارجية وتزايد نفوذ الميليشيات المسلحة. ووفق آخر الإحصاءات الأخيرة، فإن عدد سكان العراق تجاوز الثمانية والثلاثين مليون نسمة، وبالتالي تزداد مشكلاته، وقد يحتاج إلى عشرين سنة من أجل تأمين حاجاته الأساسية من كهرباء وماء، وإنجاز البنية التحتية من طرق ومطارات وغيرها. فقد كان عدد السكان في عام ١٩٧٩، مع تولي صدام حسين الحكم، ١٢ مليون نسمة وقد وجه الإنفاق نحو عسكرة الدولة والحروب.

بانتخاب صالح وعبدالمهدي عمّ المنطقة الارتياح، لأنه كان هناك قلق حقيقي من أن تتعطل العملية الانتقالية السياسية، ويحدث فراغ، ويتم التنازع على السلطة وتنقسم البلاد، وتأتي التدخلات الخارجية، وسيناريو سلبي آخر، أن تنتخب شخصيات ذات ولاءات أو ميول مرتهنة للخارج مثل إيران، ويقع العراق في ورطة كبيرة خاصة مع تطبيق العقوبات الأمريكية على إيران. عرفنا الدكتور برهم صالح شخصية سياسية مجربة بعلاقاته الإيجابية الواسعة مع كل القوى الإقليمية والدولية. أيضاً الدكتور عادل عبدالمهدي الذي تكرر ترشيحه في السنوات الماضية. ورغم الاحتجاجات الطبيعية والمتوقعة في نظام المحاصصة والتنافس الحزبي والإقليمي داخل العراق نفسه، فسيحتاج الكرد إلى إصلاح علاقتهم مع المركز بعد محاولة الانفصال الفاشلة، وستحتاج بغداد إلى قيادة واضحة الرؤية بسياسة تبحر بها بعيداً عن الضغوط الإيرانية التي تجرب الاستفادة من العراق كامتدادها الجيوسياسي، لتكون مطية سياسية في مواجهة القوى الإقليمية، ومطية اقتصادية لغسل أموالها وبيع نفطها وكسر المحظور من الواردات، ومطية عسكرية لفيلق القدس وبقية قوى الحرس الثوري الإيراني الذي نجح جزئياً في استخدام بعض الميليشيات العراقية عسكرياً رخيصين له يحاربون بالنيابة عن نظام خامنئي في سوريا واليمن وغيرها.

الخلاف الأمريكي الإيراني - على مخاطره وسيئاته - يمثل فرصة رائعة ونادرة للقيادة العراقية الجديدة للإبحار بالبلاد بعيداً عن المطامع الإيرانية، الجميع سينتظر سماع السياسة الجديدة من القادة الجدد في بغداد، والحديث بوضوح وجدية أن العراق للعراقيين ولن يكون طرفاً في النزاع، ولن يسمح بأن يكون ممراً للحرس الثوري ولا سوقاً للتهريب.

هل أن الأوان لفتح صفحة جديدة في سجل السياسة العراقية؟

* جواد بشارة

ايلاف: ٢٠١٨/١٠/٦

لقد أتاحت لي فرصة أن أتعرف عن كثب على شخصيتين سياستين عراقيتين متميزتين عن باقي شخصيات المشهد السياسي العراقي، وأقصد بهما، الدكتور برهم صالح رئيس جمهورية العراق الجديد والسيد عادل عبدالمهدي رئيس مجلس الوزراء الجديد المنتخين قبل ساعات. وكل منهما يتمتع بمزايا فريدة وخبرة عالية وعلاقات جيدة وكثيرة "على أعلى المستويات، إقليمياً ودولياً ومحلياً، والإثنان يمتلكان تأهيلاً جامعياً راقياً وتجربة حياتية غنية من خلال الاحتكاك مع أنماط الحياة والتجارب السياسية في العديد من العواصم المتقدمة كواشنطن ولندن وباريس، وكلاهما كانا، لعدة مرات، ضحية لمناورات وتسويات سياسية أنانية ضيقة حيث غلبت المصالح الحزبية على المصالح الوطنية وأبعدتهما عن مواقع السلطة العليا. وهما يمتلكان رؤية واضحة وعملية ومنهجاً وبرامج لانتشار الواقع العراقي مما حل به من مآسي وانتكاسات وتقهرق ما قاده للغرق في منظومة الفساد المافيوية التي دمرت كل مفاصل الإنتاج وعرقلت الدورة الاقتصادية السوية والسليمة التي تمنها الشعب في أعقاب إطاحة نظام صدام حسين الدموي.

لذا لم يعد الشارع العراقي الذي يغلي في الوقت الحاضر قادراً على تحمل إخفاقات جديدة ومساومات حزبية ضيقة مبنية على المصالح والمنافع والمناصب والمكاسب الحزبية. كان لابد من التخلص من المأزق ووقف الإنزلاق نحو الهاوية ووضع الأسس الصحيحة لسياسة بعيدة عن المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية، الأمر الذي يتطلب وجود عقلية تتمتع بعمق وعقل ستراتيجي وتمتلك الأدوات النظرية والعملية لإحياء عجلة الاقتصاد والإنتاج والحد من الاعتماد على الاقتصاد الريعي والتحول إلى الاقتصاد الإنتاجي. وهو الأمر الذي يتوفر لدى السيد عادل عبدالمهدي وكفي الرجوع لكتاباتة النظرية ومؤلفاته الكثيرة للاطلاع على منهجه ورؤيته ومقترحاته العملية المتعلقة بالمسألة العراقية من كافة نواحيها. إلا أن رؤساء الكتل والقادة السياسيين الذين انتفعوا من تجربة الحكم طيلة ١٥ عاماً وكونوا ثروات طائلة أن الخصوم، وهم كثيرون، لن يستسلموا بسهولة للسياسة المستقلة التي ينوي السيد عادل عبدالمهدي اتباعها لتوفير الخدمات وترميم البنية التحتية ومحاربة الفساد والخروج من المحاصصة كما جاء في برنامج تحالف سائرون الذي رشح السيد عبدالمهدي لهذه المهمة العسيرة. فلقد سمعت من بعض المنكوبين والخاسرين في هذه التسوية السياسية أن مصير عبدالمهدي لن يختلف عن مصير الراحل أحمد الجلبي رئيس المؤتمر العراقي وعراب التغيير في مرحلة المعارضة والذي مات مسموماً كما تشير إلى ذلك العديد من الأدلة و المؤشرات عن موته الغامض والمفاجيء، لذا يتوجب على السيد عادل عبدالمهدي توخي الحذر الشديد من هذه الناحية.

لم أستغرب من شروط السيد عادل عبدالمهدي لقبول هذا التكليف في ظل ظروف في غاية التعقيد والصعوبة كأن يمنح الحرية الكاملة في تنفيذ برنامجه دون تدخل الأحزاب والكتل السياسية وأن يختار بحرية أعضاء تشكيلته الوزارية القادمة من ذوي الكفاءات المشهود لهم والنزيهين، والحال أن القوى السياسية المناكفة التزمت الصمت في الوقت الحاضر خوفاً من غضب الشارع العراقي المتأزم لكنها أعربت في السر عن عدم موافقتها التامة وأنها ستعمل على خلق العراقيل أمامه بغية إفشال مهمته الإنقاذية كما فعلت مع سابقه وبالتالي من المتوقع أن تواجه حكومة السيد عادل عبدالمهدي صعوبات جمة من خلال العناصر والشخصيات التخريبية المتغلغلة في مفاصل الدولة والمؤسسات الحكومية والتابعة للأحزاب السياسية المتضررة أو التي ستتضرر جراء اختيار عبدالمهدي وسياسته القادمة وتداعياتها، ليس اقلها خسارة حزب الدعوة للسلطة العليا في الدولة، أي منصب رئاسة الوزراء التي احتكرها هذا الحزب على مدى خمسة عشر عاماً، من إبراهيم الجعفري ومروراً بنوري المالكي وإنهاء بحيدر العبادي، والتي فشلت فشلاً ذريعاً في بناء عراق مزدهر ومتطور، ما خلق حالة من التذمر الجماهيري جراء تلك الإخفاقات وخروج الجماهير الغاضبة في تظاهرات احتجاجية بعضها كان عنيفاً وتعرض للقمع الدموي.

أمام الحكومة القادمة ملفات ملحة، الخدمات، الكهرباء والماء الصالح للشرب والخدمات الصحية والتربية والتعليم والمدارس وأزمة السكن والبطالة والحد من نهب المال العام وإعادة بناء وترميم البنى التحتية والنشاط الصناعي والزراعي وترشيد التجارة ووقف نزف مزارد العملة الصعبة الذي يقوم به حالياً البنك المركزي العراقي الذي يقوده أحد كوادر حزب الدعوة وهو علي العلق، والأهم إعادة هيكلة الدولة وفرض الأمن والاستقرار والقضاء على العصابات المسلحة وتجريد الميليشيات من أسلحتها وحصرها بيد الجيش والشرطة الاتحادية والقوى الأمنية الشرعية ومحاسبة المسؤولين واستعادة الأموال المنهوبة والمسروقة والمهربة للخارج وتقديم المذنبين من السياسيين للعدالة لمحاكمتهم فهل ستنتج حكومة السيد عادل عبدالمهدي في مواجهة تلك التحديات؟ من الصعب تقديم إجابة قاطعة لكن يجب ألا نغرق في التشاؤم حتى قبل أن تبدأ الحكومة الجديدة خطواتها الأولى علينا أن نتحلى بالأمل والتفاؤل والثقة بمن سيقود المرحلة المقبلة.

jawadbashara@yahoo.fr

عبدالمهدي مدوراً الزوايا: المعايير ثم الأسماء

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/١٠/٦

في ظل أجواء غير مريحة تحيط بالرجل، بفعل تهديدات «الصدريين» وضبابية موقف «المرجعية»، يمضي رئيس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي في مهمة توصف بالصعبة، محاولاً حصر النقاش الأولي في دائرة المعايير، بعيداً من بورصة الأسماء والمرشّحين

بين ترغيب بالتعاون والتفاعل، وترهيب من العودة إلى الشارع في حال الفشل في «تطبيق البرنامج الحكومي» خلال سنة واحدة، يمضي عادل عبدالمهدي في تأليف الحكومة الاتحادية المقبلة، والذي يُفترض أن يُتمّه خلال مهلة دستورية مدتها ٣٠ يوماً منذ لحظة تكليفه. الترهيب يأتي، في أغلبه، من جانب «التيار الصدري» بزعامة مقتدى الصدر، على رغم أن الأخير هو أول من طرح عبدالمهدي لتولي المنصب، في خطوة اعتبرها مقربون من رئيس الوزراء المنتهية ولايته، حيدر العبادي، «انقلاباً» على الأخير، على اعتبار أن التحالف مع الصدر قام على ضمان الولاية الثانية للعبادي، إلا أن «المؤامرة»، والتي كان الصدر أحد أركانها بحسب هؤلاء، هدفت إلى «الإطاحة بحزب الدعوة الإسلامية، وكان الضحية العبادي».

وفيما يؤكد أنصار رئيس حكومة تصريف الأعمال أنهم «ضحية»، يضع أنصار الأمين العام لـ«حزب الدعوة»، نوري المالكي، أنفسهم في المقلب عينه، إلا أنهم يحملون العبادي مسؤولية «خسارة الحكم»، و«يُصبرون أنفسهم» على مرارة الانصياع لحاكم بغداد الجديد على قاعدة «لنُسالمن ما سلّمت أمور العراقيين»، وفق ما يقول مصدر مقرب من المالكي. وما بين الجناحين، تستشعر معظم الطبقة السياسية في بلاد الرافدين نوعاً من الاغتباط، كونها استطاعت إقصاء «الدعوة» عن الحكم، فيما يُبشّر تحالف «الإصلاح» (الصدر وعمار الحكيم) بـ«العمل بشكل جدي على إصلاح تركة ١٣ عاماً من حكم فاسد»، وفق تعبير أوساط التحالف.

عبدالمهدي، ومن موقعه كحاكم فعلي منتظر للبلاد، يحظى اليوم بدعم محلي - إقليمي - دولي واسع، وسط تساؤلات مستمرة عن مدى دعم المرجعية الدينية العليا (آية الله علي السيستاني) له. إذ جرى، أمس، تسريب معلومات تناقض ما تم تداوله أول من أمس في هذا الشأن، وسط تكثف شديد يبيده المطلعون على الأجواء السياسية في النجف. ووفقاً للتسريبات الجديدة، فإن السيستاني ما زال رافضاً استقبال السياسيين بمن فيهم الشاغلون الجدد للرئاسات الثلاث، وهو ما يذهب إليه أيضاً أحد المقرّبين من النجف بالقول إنه «ما من كلام جديّ حول زيارة منظورة لعبدالمهدي إلى بيت السيد المرجع».

وفي سياق قريب، وتواصلاً لرسائل الدعم الممنوح لعبدالمهدي، كان لافتاً أمس اتصال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، بالرئيس المكلف، وتأكيد الأخير أن «الحكومة المقبلة ستضع في أولوياتها إعمار البلاد، وتقديم الخدمات للمواطنين، وتعزيز العلاقات الخارجية مع المجتمع الدولي»، إلى جانب «الاستمرار في تعزيز الأمن، وكل ما من شأنه أن يخدم المواطنين ومصصلحة البلاد». أما وزارة الخارجية الروسية فأكدت استمرار موسكو في دعم العراق في حربه على الإرهاب، معربة عن أملها في «تشكيل الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن، بهدف العمل من أجل التوافق الوطني، وبما يتفق مع مصالح كل العراقيين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية»، لافتة إلى أن «موسكو ستساعد بغداد في تنفيذ مشاريع اجتماعية واقتصادية هامة، فضلاً عن المساعدة في مكافحة الإرهاب الدولي».

وعلى خط تشكيل الحكومة، قال مصدر سياسي من داخل تحالف «الإصلاح»، لـ«الأخبار»، إن عبدالمهدي لم يتطرق - حتى الآن - إلى شكل حكومته، سواءً لجهة توزيع حقائبها أو تحديد وزرائها، وأن الرئيس المكلف «مشغول حالياً» في انتقاء فريقه الخاص الذي سيلازمه طوال السنوات الأربع المقبلة، من دون أن يخوض في غمار تسمية أعضائه، بل مُحدداً مواصفاتهم، وفي مقدمها عدم ترشيح نواب من الدورة الحالية لشغل الحقائق الوزارية. المصدر وصف عمل عبدالمهدي بـ«الدؤوب»، خصوصاً أن الطروحات المُقدّمة من القوى السياسية «مختلفة جداً»، وهو يعمل على تكريس قاعدة «التوافق والشراكة»، من خلال تدوير الزوايا، وتقليص مساحات الاختلاف في ما بينها. وعلى رغم أن حديث التأليف لا يزال في إطاره العام، إلا أن فريق العبادي يحاول ترويج معلومات عن أن «مناصب عدّة عُرضت» على الرجل في «الكابينة الوزارية الجديدة»، وفق أحد أعضاء «ائتلاف النصر»، الذي لفت إلى أن «وزارة الخارجية واحدة من المقترحات المُقدّمة لما يمتلكه العبادي من علاقات دولية»، مضيفاً أن «العبادي - حتى هذه اللحظة - لم يردّ على تلك العروض، فهو يدرس ذلك، ويمكن أن يقبل تسبّم أي وزارة ويمكن أن يرفض».

العراق يغيّر قادة الحكم.. فهل يتحقق الاستقرار

وكالة رويترز : ٢٠١٨/١٠/٦

السليمانية (العراق): يتيح اختيار سياسي كردي يحظى بالاحترام رئيساً جديداً للعراق، وتعيينه لشخصية توافقت عليها الآراء لرئاسة الوزراء فرصة مهمة للبلاد لتحقيق الاستقرار، بعد سنوات الصراع الطائفي والحرب والاضطرابات الاقتصادية.

فالرئيس برهم صالح (٥٨ عاماً) الذي انتخبه البرلمان يحظى باحترام كل من الولايات المتحدة وإيران الخصمين اللدودين اللذين غذى تنافسهما على النفوذ في العراق النزعة الطائفية في بلد كبلته صراعات طائفية عميقة. ووجهت السفارة الأمريكية في بغداد والرئيس الإيراني حسن روحاني التهئة لصالح الأربعاء، الأمر الذي أثار الآمال أن يتمكن من تنشيط الدور الشرقي التقليدي الذي يلعبه الرئيس ويتواصل مع طهران وواشنطن بما يحقق النفع للعراق.

ومنذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، سيطر الاتحاد الوطني الكردستاني (حزب الرئيس الراحل جلال طالباني) على منصب رئاسة الجمهورية، بناء على اتفاق ضمني مع منافسه الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، الذي احتفظ في المقابل بمنصب رئاسة إقليم كردستان.

لكن المنافسة هذه المرة كانت شرسة، خصوصاً بعد تجريد منصب رئاسة الإقليم، واعتبار الحزب الديمقراطي الكردستاني الاتفاق السابق بحكم الملغى، خصوصاً وأنه صاحب الكتلة البرلمانية الكردية الأكبر في بغداد.

ويعتبر فوز صالح أمام فؤاد حسين، مرشح الزعيم الكردي مسعود بارزاني، ضربة ثانية للأخير الذي يعد مهندس الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان الذي باء بالفشل في سبتمبر ٢٠١٧.

وقال النائب البارز من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ريبوار طه "الرئيس برهم صالح يمتلك شخصية قوية وهو يحظى باحترام الغرب والدول الإقليمية وأهمها إيران".

وينزع اختيار صالح لعادل عبدالمهدي (٧٦ عاماً) لرئاسة الوزراء الفتيل بعد توتر استمر شهوراً بين الكتلتين الشيعيتين الرئيسيتين في العراق اللتين فازتا بأكثر عدد من المقاعد ولهما أقوى الفصائل المسلحة.

وسيكون عادل عبدالمهدي سيكون أمام مهمة شاقة وسط سعي ائتلافات عدة داخل البرلمان إلى تقديم نفسها كالأكثر حضوراً، وبالتالي الأحق في تمثيل أكبر ضمن تركيبة الحكومة القادمة.

وتتمثل رئاسته للوزراء نهاية حكم حزب الدعوة الذي استمر ١٥ عاماً هيمن خلالها على الحياة السياسية في العراق منذ الإطاحة بصدام حسين في الاجتياح الذي قاده الولايات المتحدة للبلاد في العام ٢٠٠٣.

وقال نواب إن هذا بالتحديد هو ما جعل عبدالمهدي اختياراً مغرباً لا سيما لرجل الدين الشيعي القوي مقتدى الصدر الذي يعارض حزب الدعوة.

ويقود الصدر ورئيس الوزراء السابق حيدر العبادي إحدى الكتلتين الشيعيتين، بينما يقود الأخرى قائد الفصائل الشيعية المدعومة من إيران هادي العامري ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

والعامري والمالكي هما حليفاً إيران الرئيسيان في العراق. وكان العبادي يعتبر المرشح المفضل لدى الولايات المتحدة، بينما يصور الصدر نفسه كسياسي قومي يرفض النفوذ الأمريكي والإيراني.

الاصطدام بالاحتجاجات

أصبح للعراق الآن قياداته العليا الثلاث متمثلة في الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان واقتراب من تشكيل حكومة جديدة بعد شهور من الانتخابات البرلمانية غير الحاسمة التي شهدت إقبالا منخفضاً بشدة على التصويت، وادعاءات واسعة الانتشار بالتلاعب في الأصوات.

وجاءت التعيينات الأخيرة بعد أسابيع من الاحتجاجات التي شهدتها البصرة الغنية بالنفط والتي تمثل قلب منطقة الانتشار الشيعي في جنوب العراق، الأمر الذي هدد بزعة استقرار البلاد.

ويرى الكاتب السياسي العراقي فاروق يوسف أنه من الواضح أن توليفة الحكم في العراق التي انتهى إليها ماراثون الكتل السياسية تعد ضرية لآمال الكثيرين في التغيير من أجل الإصلاح ومحاربة الفساد، ذلك لأنها لن تنتج إلا حكومة ضعيفة خاضعة لإملاءات الأحزاب التي لم تخسر شيئاً من نفوذها في مقابل أنها لم تعد في الواجهة بما يعني عدم تحملها المسؤولية التي تنتج عن عجز الحكومة عن تلبية مطالب الشعب في الخدمات الأساسية وتحسين ظروف العيش.

وقد أقنع عجز الحكومة عن احتواء هذه الاحتجاجات وتوفير الخدمات الأساسية التي كان السكان يطالبون بها الصدر بالتخلي عن حليفه العبادي رئيس الوزراء.

وقال مصدر وثيق الصلة بالصدر "بعد الاضطرابات في البصرة، مقتدى كان على قناعة بأن رئيس الوزراء الذي فشل في توفير الماء النظيف لشعبه سيفشل مطلقاً في توفير الاستقرار لبلده". وأضاف "هذا كان كافياً للصدر لكي يجلس مع العامري ويقبل بمرشح التسوية، عبدالمهدي".

وسيكون على عادل عبدالمهدي وفق فاروق يوسف أن يتحمل مسؤولية تردي الأوضاع فيما سيتعرض برهم صالح لغضب مسعود البارزاني الذي لا يزال رجل كردستان القوي، أما الحلبوسي الذي عُين رئيساً لمجلس النواب فإن ضعف خبرته السياسية سيجعل منه دمية بين أيدي نوري المالكي وهادي العامري اللذين وقفا وراء صعوده. ويمثل انتخاب صالح رئيساً أول مرة تصعد فيها شخصية لأعلى المناصب في العراق دون اتفاق عبر مداوات مسبقة وهذه نتيجة ربما تشير إلى أن النواب يقدمون الاحتجاجات الملحة للبلاد على المكاسب السياسية.

تنافس أمريكي إيراني

منذ سقوط صدام تقاسمت الطوائف الثلاث الرئيسية في البلاد عرقياً ودينياً السلطة فكان منصب رئيس الوزراء الذي يعدّ أهم المناصب من نصيب عربي شيعي، ومنصب رئيس البرلمان من نصيب عربي سني، بينما كانت رئاسة الدولة من نصيب شخصية كردية وذلك رغم أن هذه الصيغة لم تضمن الاستقرار.

ويقول يوسف "إن ما جرى لا يدعو إلى التفاؤل لأنه لم يكسر القاعدة حيث كانت التسويات والصفقات هي الأساس الذي تم اعتماده في اختيار الأشخاص وكل ما قيل عن الكتلة البرلمانية الأكبر قد تم القفز عليه. أما الشروط التي وضعها مقتدى الصدر والتعليمات التي أصدرتها مرجعية النجف الدينية فقد تم تناسيها لصالح تنصيب أشخاص هم جزء من التركيبة السياسية التي سبق وأن تم تجريبها. وشكل انتخاب برهم صالح رئيساً للجمهورية وتكليف عادل عبدالمهدي لتشكيل الحكومة المقبلة، سقوطاً قاسياً للقوتين السياسيين في بغداد وكردستان، اللذين أبعدا لصالح شخصيات تصالحية عابرة للأحزاب.

تتنافس كل من واشنطن وطهران منذ شهور على التأثير في شكل الحكومة العراقية المقبلة، لكن لا يستطيع أي منهما أن ينسب لنفسه الفضل في اختيار من يشغل منصب الرئيس.

وقال بلال وهب الباحث بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الموجود حالياً في بغداد "النتيجة لم تحسم مسبقاً. ورغم التدخل الأمريكي والإيراني كان الكل على الهاتف. كانت عملية سياسية فريدة. سياسة حقيقية. لكن هذا كان حدثاً شاذاً". وكلف الرئيس برهم صالح عادل عبدالمهدي بتشكيل الحكومة ويعتبره كثيرون من التكنوقراط وله سجل لائق في الحكومة.

وكانت التطورات الجديدة في المشهد السياسي العراقي بمثابة "ليلة سقوط الحزبين" أي حزب الدعوة الاسلامي والاتحاد الوطني الكردستاني. وحسبما قال الباحث في كلية الدراسات العليا في العلوم السياسية بباريس عادل بكوان، ما حصل فعلاً هو "فشل غير مسبوق للدعوة الذي زرع من العام ٢٠٠٣ كوادره في المؤسسات حتى احتكرها". ومع فقدان رئاسة الحكومة، لم تكن انتكاسة الحزب الذي تأسس إبان خمسينات القرن الماضي رمزية فقط، بل هناك أيضاً خسارات مالية في بلد يحتل المرتبة الـ١٢ على لائحة البلدان الأكثر فساداً في العالم.

ماذا يعني منح نادية مراد جائزة نوبل للسلام؟ وماذا ينبغي أن نفعل؟

*البروفيسور كاظم حبيب

الحوار المتعمد: ٢٠١٨/١٠/٦

ماذا يعني منح نادية مراد جائزة نوبل للسلام؟ وماذا ينبغي أن نفعل؟

من حق الشعب العراقي، ولاسيما نسوة العراق، وبالأخص النسوة الإيزيديات، ممثلات عن كل النساء اللواتي تعرضن للاضطهاد والاختطاف والأسر والاعتصاب والقتل والتشريد والنزوح الجماعي والتهجير القسريين، أن يهمل لمنح جائزة السلام للمرأة المقدمة، لنادية مراد، رمز النضال ضد الحرب والعدوان والقتل والاعتصاب للنساء لا في العراق فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم. ولكن من حق الشعب العراقي، ولاسيما نسوة العراق، وبالأخص الإيزيديات ومن تعرضن من النسوة الأخريات إلى كل العذابات في العراق، أن يحزنن لأن منح هذه الجائزة جاء لا بسبب اكتشافات واختراعات وإنجازات علمية وثقافية وبيئية... لصالح البشرية جمعاء، كما هو حال غالبية جوائز نوبل للسلام التي تمنح سنوياً، بل لأن العراق وشعبه ونساءه، ولاسيما نساء نينوى الإيزيديات والمسيحيات والشبك والتركمان، قد تعرضن لأسوأ الكوارث والمآسي، لأسوأ وأول إبادة جماعية فعلية وقعت في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، لأن أكثر من ٥٠٠٠ امرأة إيزيدية تم أسرهن واغتصابهن وبيعهن في "سوق النخاسة الإسلامي" من أبشع تنظيم إسلامي سياسي تكفيري وعدواني ووحشي، تنظيم داعش. ومنح هذه الجائزة يراد منه تأكيد ثلاث مسائل جوهرية أمل أن لا تغيب عن بال كل العراقيات والعراقيين، بل كل نساء ورجال العالم:

١. الأهمية البالغة لرفض الحروب والاستبداد والعنف والتمييز وما يقترن بها من قتل ودمار واغتصاب للنساء وتشويه للطفولة والحياة اليومية للإنسان.

٢. الأهمية البالغة للكفاح ضد التمييز الذي تعاني منه المرأة في جميع بقاع العالم، ولاسيما في الدول ذات الأغلبية المسلمة، وما يؤكد الموقف غير السليم للتشريعة والفكر الديني الإسلامي من المرأة المسلمة وغير المسلمة وعواقب ذلك على المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

٣. الأهمية البالغة لمعاقبة كل الذين يمارسون اغتصاب النساء، كما لا يجوز بأي حال إعفاء مجرمي الاغتصاب بسبب مرور زمن محدد من جهة، ومحاسبة ومعاقبة النظم السياسية والشخصيات التي قادت سياساتها إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم، ومنها الاغتصاب وضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية من جهة أخرى.

إن منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨ للسيدة المناضلة نادية مراد من جانب الأكاديمية السويدية تعني دون أدنى ريب بأن على الشعب العراقي أن يطالب دون هوادة وبإصرار مستمر ثلاث مسائل أساسية:

١. النضال الدؤوب ضد كل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قادت إلى وقوع تلك الجرائم البشعة في العراق عموماً وضد النساء خصوصاً، ولاسيما اغتصاب النساء الإيزيديات وغيرهن. وهذا يعني النضال ضد السياسات الطائفية والأثنية والتمييز الديني والمذهبي والتمييز ضد المرأة بكل أشكاله وصور ظهوره وممارسته. وهذا يتطلب أيضاً فصل الدين عن الدولة وإقامة دولة ديمقراطية علمانية.

٢. النضال دون هوادة وملاحقة مستمر لتقديم كل المسؤولين العراقيين الذين كانوا سبباً وراء اجتياح الموصل ونيوى من جانب تنظيم داعش المتوحش ووقوع جرائم الإبادة الجماعية، وبضمنها جرائم الاغتصاب ضد النساء وتشويه الطفولة البريئة والقتل والتشريد والتدمير... الخ، إلى القضاء العراقي ومحاكمتهم وتأمين العدالة وإنزال العقاب بمن يستحق منهم ذلك.

٣. ملاحقة كل القتلة والمجرمين الذين مارسوا سياسة الإبادة الجماعية في الموصل ونيوى من قوى الظلام والجريمة، من تنظيم داعش الإرهابي ومن تعاون معه وساعده في ارتكاب جرائمه.

إن منح الجائزة بطبيعتها المعنوية غير كاف، بل يفترض أن يجد تعبيره في معاقبة المجرمين وفي توفير الأرضية الصالحة لعدم تكرار وقوع مثل هذه الجرائم البشعة في العراق، ولاسيما وأن العوامل التي قادت إلى ذلك لا تزال قائمة، كما إن الشخوص الذي تسببوا في وقوع تلك الجرائم لا زالوا على رأس الأحزاب الإسلامية السياسية وميليشياتها الطائفية المسلحة وفي السلطة أيضاً.

العراقيون الإيزيديون.. اعتراف دولي ولو متأخر

*رشيد الخيون

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية: ٢٠١٨/١٠/٦

تُعد الإيزيدية إحدى ديانات العراق الرئيسية، وعندما نقول رئيسية فمعنى ذلك أنها لم تتحول من مذهب أو تنشق من ديانة أخرى، مثلما حاول عدد من الكتاب، الأولين والمتأخرين، القول بأنها انحراف عن ديانة الإسلام، وآخرون اعتبروها انحرافاً عن المسيحية، وهذا ما تعرضت له الديانة الصابئية المندائية، ومع اختلاف الآراء فيها، إلا أنها تُعد بطقوسها ووجودها العام من ديانات العراق الحيّة، اتخذت من سنجان والشيخان وقصبات أخرى من العراق داراً لها، حيث معبدها الرئيس "لالش" يقع في وادٍ من وديان شيخان، ويعتبر الإيزيديون في أديهم المنقول والمكتوب أنها أرض ذلك المعبد "خمير الأرض"، وهم كبقية الأديان يعتبرون أنفسهم أصحاب الديانة الحق، لهم أعيادهم وصلواتهم وتقاليدهم الدينية، وتراتيبهم الاجتماعي، لهم أمراء وشيوخ دين (أمير شيخان) و(بابا شيخ). تعرض الإيزيديون منذ زمن بعيد إلى اضطهادات جمة، بسبب ديانتهم، وعلى وجه الخصوص في العهد العثماني، حتى وصل الحال إلى تخريب معبدهم المقدس لالش، وتحويله إلى مدرسة إسلامية، وصدرت فتاوى لإبادتهم. لم يجر ذلك بسبب اختلاف الديانة، وإنما له علاقة بطبيعتهم الدينية، والتي تُحرم على الإيزيدي أن يؤدي طقوسه أمام الغرباء، وبهذا المنطق أُجبروا على التجنيد الإجباري، أو ما عُرف بالسفر برك (النفير العام العثماني)، ثم مشاكلهم العديدة مع الحكم العراقي، فالجبال والوديان تُغري بالعصيان.

أكثر ما يؤلم الإيزيديين أنهم تعرضوا إلى تنكيل ثقافي، إن صحت العبارة، وذلك بتكريس الاسم "يزيديون" على أنه ارتباط بيزيد بن معاوية، المتوفى سنة ٦٤ هـ، وعلى أنهم عبدة الشيطان، مع أن فكرتهم عن الشيطان، أو إبليس، خاصة، ربما العديد من الصوفيين قد مارسوها، فهم لا صلة أصلاً لهم بيزيد ولا عبادتهم للشيطان، إنما من ناحية العبادة يعبدون الله، والاسم منحوت من إزيديا، أي الله، وهم إيزيديون أي الإلهيون، وتلك قصة طويلة. في الوقت الذي لم تعترف الدولة العثمانية حتى خروجها من العراق (١٩١٨) بهم، ولا بالصابئة ولا بالبهائية، اعترفت الدولة العراقية الحديثة بالأديان كافة، وخصّ الإيزيديون بفصل من فصول الدليل العراقي لسنة ١٩٣٦، ولهم ما عليهم كباقي الديانات، غير أن الموقف الاجتماعي منهم ظل مسلوباً فكرة أنهم يعبدون الشيطان واسمهم منحوت من يزيد بن معاوية، بينما لو كان الأمر أنهم "أمويون" مثلما طُرح الموضوع على أساس قومي، لتأكيد عربيتهم، لكان الأنسب أن يُنسبوا لمعاوية لا ليزيد.

غير أن أقسى ما عانى منه الإيزيديون، في العقد ونصف العقد الماضيين، هو تعرضهم لهجمات إرهابية منظمة ومستمرة، راح ضحيتها الآلاف منهم، بين قتيل وجريح وأسير، وتعرضت النساء إلى الاغتصاب والأسر والبيع في أسواق النخاسة الحديثة، ففي واحدة من الهجمات دمرت قريتان وما فيها، وهما من القرى ذات الكثافة الإيزيدية، أما جريمة العصر فحصلت بعد اجتياح الموصل (يونيو ٢٠١٤) من قبل جماعة داعش، حيث دمرت سنجان وما فيها، وسط دهشة العالم لما يجري من تنكيل بهم على أساس الاضطهاد الديني.

نقلت ابنتهم الناشطة المدنية نادية مراد مأساة قومها إلى العالم، بعد لقاءات توفرت لها مع رؤساء دول، وتوج نشاطها بالحصول على جائزة نوبل للسلام (مناصفة)، ولنا النظر إلى هذه الجائزة كرد اعتبار لنادية نفسها، والتي تعرضت للاغتصاب والبيع، ورد اعتبار لديانتها وقومها، الذين ضاقت بهم الملاجئ، حتى تحولت كثافتهم من العراق إلى بلدان الغرب، وعلى وجه الخصوص ألمانيا.

لقد هزت مآسي الإيزيديين العالم، عندما مورست ضدهم تقاليد الحروب الدينية، والتي كانت تحصل قبل ألف عام ويزيد، الاستيلاء على البيت وأخذ النساء والأطفال أسرى، والعالم يعيش التطور العلمي والحضاري في القرن الواحد والعشرين. كانت الجائزة اعترافاً دولياً صادقاً، ولكنه متأخر.

ارهاصات يمكن التأسيس عليها

*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١٠/٧

يلاحظ ان تسمية الرئاسات الثلاث تمت بسلسلة ملحوظة، وابتعدت بحدود معينة عن السياقات التقليدية السابقة، بغض النظر عن كل الملابس والتعقيدات والثغرات، وما تركت من غضاضات هنا وهناك . وكان يمكن لهذا ان يكون انجازا باهرا خارقا، لو جرى تجاوز ما يراد له ان يكسر عرفا سياسيا، وليس دستوريا، باعتبار هذه المواقع المهمة والأساسية في الدولة العراقية حصصا مكتسبة لمكونات معينة .

ومن دون الاستغراق في الخيال وإسقاط الرغبات على واقع معقد ومتشابك تحيط به تقاطعات مصالح خارجية مؤثرة، يمكن القول ان تجاوز ذلك مرتبط الى حدود كبيرة بمدى قدرة الكتل السياسية نفسها على التخلي الفعلي عن المحاصصة والطائفية السياسية، ومن باب أولى مدى قدرتها هي على ان تخرج كليا من عباءة هذا التقسيم المكوناتي الثلاثي، وان تكون وطنية حقا وتجسد المواطنة العراقية في البرنامج والتكوين.

كذلك هو مرتبط بإمكانية تغيير موازين القوى على نحو ملحوظ وحاسم، لصالح دعاة علوية مبدأ المواطنة العراقية فوق كل التسميات والعناوين الفرعية، التي تبقى لها في كل الأحوال خصوصيتها ولكن في مكانها الطبيعي، في ظل وجود دولة لها هيبتها وحرص على احترام القانون والمؤسسات، وان تكون فعلا وقولا لكل العراقيين.

على ان ما حصل حتى الان من تجاوز وعبور لما اعتبر مسلمات لا تمس، هو من دون شك خطوات لها دلالاتها، ومن الصعوبة الاستهانة بها او التقليل من شأنها، فيما المطلوب هو التوجه نحو التأسيس عليها والعمل المتواصل لتهيئة مستلزمات التغيير المبتغى والمرتجى، والذي يتوجب ان يوضع في سياقه السليم كونه عملية نضالية تراكمية، لا يتوجب ان يتسرب اليأس والقنوط الى العاملين الحقيقيين من اجله .

على ان هذه المتغيرات والإرهاصات النسبية يتوجب ان ينظر اليها في سياق عملية متكاملة. وان ظهور نتائجها الإيجابية يرتبط من جانب آخر بمدى تحويل الوعود والبرامج الى افعال ملموسة تحسها الناس وتلمسها، وهو ما يستدعي مواصلة العمل والضغط لتحقيقه بمختلف الأشكال والوسائل السلمية والقانونية والدستورية والبرلمانية.

وفي هذه السياق يأتي تشكيل الحكومة الجديدة حلقة مهمة في إطار المهام الدستورية التي يضطلع بها رئيس مجلس الوزراء والوزراء. ومن هنا اهمية التشديد على ان يأتي برنامجها وطاقمها في مستوى التحديات الكبيرة التي تواجه البلد، وما عليها ان تنهض به من اجل إنجاز اصلاح حقيقي مطلوب ومهام كبيرة، وتحقيق ذلك في فترات زمنية قياسية، وان تقوم بمعالجة آنية لبؤر اختناق عديدة وفي الصدارة تأتي الاستجابة الكاملة، من دون تردد او إبطاء لأي عذر او تبرير، للمطالب العادلة التي رفعتها وترفعها الحركات الاحتجاجية، خاصة منها ما شهدته البصرة، كذلك العمل الحثيث على الفكاك من كماشة " الدولة العميقة" وفوضى انتشار السلاح .

فتشكيل الحكومة في ظروفنا الحالية يتطلب الكثير من التآني والتمحيص، وان لا يكون تحصيل حاصل وإسقاط رقمي لحجوم الكتل السياسية التي عليها ان تدرك جيدا ان اوضاع البلد الداخلية المحتقنة، وما يحيط بها من متغيرات حادة وخطرة، إقليمية ودولية، تتطلب منها الكثير من الواقعية والمراجعة الشاملة لمواقفها، باتجاه اعلاء ما هو وطني عام على ما هو خاص يتسم بالأنانية وتغليب المصالح الخاصة والكسب الضيق.

وفي كل الأحوال سيبقى المنجز الملموس المتحقق في الرئاسات الثلاث هو المحك والمعيار وعليه القياس والتقويم.

فرصة عبدالمهدي !

*د. علي شمخي

الصباح الجديد: ٢٠١٨/١٠/٧

اتساقا مع معطيات اختيار وترشيح رئيس الوزراء الجديد عادل عبدالمهدي فان ثمة تغييرا يمكن وصفه بالإيجابي ويحمل مدلولات الاصلاح التي لطالما نودي بها خلال السنوات المنصرمة. فالسيد عادل عبدالمهدي هو اليوم مرشح مستقل لا ينتمي حزبيا او سياسيا لكيان او كتلة ممثلة داخل مجلس النواب وفي الوقت نفسه فان تجربته الطويلة في العمل السياسي وخبراته في مجال تخصصه الاقتصادي تمنحه الفرصة بقوة لتطبيق الرؤى والافكار التي نشرها في وسائل الاعلام او تحدث بها في المحافل الوطنية والدولية.

فمرحلة البناء والاعمار يمكن ان تكون الحقبة المناسبة لاختيار مثل هذه الشخصية ثم ان اختيار وترشيح رجل في السابعة والسبعين يعني ان الخوف على مستقبل سياسي لاوجود له في فكر السيد عبدالمهدي فالمستقبل لديه بعد هذا الشوط الطويل هو في استثمار هذه الفرصة الكبيرة لإبراز القدرات وجني الثمرات والانطلاق نحو آفاق رحبة مع التأييد الواسع للحزب والكتل المتنافسة والاتفاق عليه كشخصية مستقلة واذا تمعنا في الدعوات التي تنادي بمنح رئيس الوزراء الجديد الفرصة الكافية لاختيار المرشحين للفريق الوزاري وعدم وجود اشتراطات سياسية تقيد حركته واعلان السيد مقتدى الصدر الذي يتزعم اكبر تحالف سياسي منح الثقة للسيد عبدالمهدي من خلال قرار عملي يتمثل بعدم ترشيح اي شخصية من داخل هذا التحالف لأي منصب تنفيذي.

فان كل هذه الاجواء تمهد لحركة تغيير محسوسة يمكن استثمارها وتوظيفها وتوجيهها نحو المسارات التي يتطلع اليها الشعب العراقي اولا وتحقق آمال المتعلقين بالتغيير والاصلاح ثانيا وهنا لا بد للسيد عادل عبدالمهدي ان يدرك جيدا خطورة التفريط بمثل هذه الاجواء الايجابية وان يحسب للزمن الحساب الكافي مع الاعلان عن اتفاق بمنحه مدة سنة واحدة لتحقيق بوادر النجاح.

فالتردد والانشغال بإرضاء اي طرف يعني ببساطة المزيد من التعقيد والارباك في ملف تشكيل الحكومة اما الثقة والاصرار على النجاح والانطلاق بقوة نحو الخطوات اللاحقة فيعني وضع الاقدام على السكة الصحيحة وبث التفاؤل بالوصول الى الاهداف بتوقيات معلومة.

ومن المهم هنا اعادة التأكيد بضرورة انتهاج سبل جديدة وابتكار خطط مختلفة لانتزاع المراحل السابقة بما يطمئن الشعب العراقي بأن العراق يقف على اعتاب مرحلة سياسية جديدة تتيح مغادرة مظاهر الفشل وتطرح بعناوين المحاصصة وتمنح الفرصة للكفاءات النزيهة بتولي المسؤوليات في اعلى الهرم نزولا الى المستويات الاخرى في المناصب الوظيفية .

إيران وتغيير معادلة الحكم في العراق.. العودة الى مربع المجلس الأعلى

فريق المدار للتحليل السياسي: ٢٠١٨/١٠/٧

لم تكن عملية تغيير رئيس الوزراء حيدر العبادي، كالمرات السابقة حيث يذهب رئيس وزراء ويأتي آخر مكلف من نفس الحزب، فقد كانت هذه المرة مشروع تغيير لمعادلة حكم اكثر منها وسيلة تَغْيِير بالاشخاص، لذلك كان يتوجب على ايران التي تمسك بملف تشكيل الحكومة ان تختار معادلة جديدة لكي لا تفاجئ مثلما حصل عام ٢٠١٤ وتفاجأت فعليا برئيس وزراء غير معروف لديها ولم تتعامل معه من قبل ولا تمتلك القدرة على استقراره خطواته القادمة بالرغم من انها كانت متأكدة من انه وليد لمؤسسة حزبية لايمكن ان تتقاطع معها كليا.

ولاشك ايضا ان إبعاد الولاية الثانية عن العبادي كان من صنع المؤسسة الايرانية سواء كان ذلك بقناعتها ومواقف قادتها المعنين بالملف العراقي او كان بالضغط من اطراف عراقية كثيرة كانت ولا زالت تطالب ايران بالكف عن تمديد عمر حزب الدعوة في السلطة ونقلها الى مربع سياسي شيوعي آخر.

لكن عملية تغيير المعادلة لم تكن بالسهولة المتوقعة بالخصوص بعدما ابتعد العبادي كثيرا في مشروع ادارته للدولة عن التأثير الحزبي والايراني، وحاول تثبيت اصل استقلالية ملحوظة في القيادة والادارة وبالتالي كانت عملية التغيير بحاجة الى جهد استثنائي كبير والى صفقة متكاملة يشترك بها حتى قيادات في حزب الدعوة نفسه تساعد على مشروع نقل السلطة الى مربع آخر، لكن من هو المربع الذي اختارته ايران كحل وسط بينها وبين أمريكا وبواسطة توسط بريطاني ملحوظ.

إن لم يكن العبادي فعلى منهج العبادي

ووفقا لمعطيات التحليل السياسي واستقراء القادم بأن المرحلة القادمة هي امتداد للسنوات الاربع الماضية التي حولت ايران من دولة مؤثرة في القرار العراقي الى دولة تمتلك وجودا على ارض العراق من خلال الفصائل المسلحة التي اعاد دخول داعش للعراق الدم الى عروقتها وحولها الى منصة قوة اساسية فيما اضفت الانتخابات الاخيرة الصفة الشرعية والرسمية عليها واوصلتها الى البرلمان ثم الى الحكومة قريبا، ومع تصاعد علامات الخلاف الامريكي - الايراني، ومع تزايد التقاطع بين دول المنطقة ومع حصاد (السرايا الصدرية والفصائل الفتحية) على نتائج السبق الانتخابي وتحول الفصائل المسلحة الى رقم سياسي يبحث عن دور حكومي ومع واقع انشطار الكتل جميعا الى مراكز استقطاب قوى متوازنه في القوة والتأثير، تكون المعادلة بحاجة الى شخصية خاصة وصفها البعض سابقا (ان لم تكن العبادي فرئيس الوزراء القادم على منهجه) وتفسير هذا بان المرحلة القادمة بحاجة الى تكرار نفس طبيعة سياسة التوازن التي اعتمدها العبادي والتي مررت السنوات الماضية بصورة ايجابية وان القادم بحاجة الى نموذج توازن شبيهه ولا تتوفر هذه المواصفات اطلاقا بغير العبادي وعبدالمهدي.

ايران وعبدالمهدي

لم يكن السيد عادل عبدالمهدي بعيدا عن ايران فقد كان مرشحا منافسا في كل تجارب التكليف السابقة الا ان الخيار الايراني الذي كان متوقعا ان يصب في صالح مؤسسة المجلس الاعلى الاسلامي العراقي مابعد ٢٠٠٣، انقلب بصورة مفاجئة ليصب في صالح حزب الدعوة وعملت المؤسسات الايرانية ذات الصلة بالملف العراقي على عرقلة وصول عبدالمهدي خلال الدورات الاربع الماضية وكانت تضع البيض في سلة آخرين. بل ذهبت القناعة الايرانية الى ابعد من ذلك في العمل على تحجيم المجلس الاعلى ودعم مشاريع تفكيكة لصالح مشاريع الحكم السابقة، الا ان المفاجئة كانت في وصول العبادي الذي يبدو انه اجبر اخيرا صاحب القرار الايراني على اعادة قراءة المشهد بالكامل والعودة الى مربع مؤسسة المجلس الاعلى ولو مؤقتا خلال السنوات الاربع القادمة.

هنا يقفز التساؤل المنطقي التالي، هل ان رئاسة السيد عادل عبدالمهدي هي عودة طبيعة لصياغة مشروع مؤسسة المجلس الاعلى المفكك ليس عن طريق الالتحام مجددا ولكن عن طريق التخادم؟. أم هو حل ايراني مؤقت للدورة الحالية فقط، والهدف الاساس منه هو ابعاد العبادي اولا ثم العمل على تطوير مشروع ايران ببناء شخصيات شبابية من الفصائل المسلحة لتكون قادرة على تولي دفة القيادة لاحقا؟.

مؤسسة المجلس الاعلى المفككة حاليا يمكن لها ان تتخادم فعليا بين اجنحتها، فالمجلس الاصلي بقيادة همام حمودي ورجالاته هو عتلة عراقية ايرانية قادرة على التواصل نيابة عن عبدالمهدي مع بعض المؤسسات الايرانية.

وبدر بقيادة هادي العامري المجلسي السابق والمحرك الذي تسبب في تفكيك المجلس الاعلى هو ذراع مسلح وسطي قادر على التأثير في بعض المؤسسات الايرانية ولديه مقبولية محدودة دولية واقليمية وقادر على خدمة مشروع المجلس الاعلى بموافقة ايرانية.

بينما تيار الحكمة بقيادة السيد عمار الحكيم وهو رأس المجلس الاعلى السابق والمنتصر الاول في طبيعة نتائج الانتخابات وفي طبيعة تشكيل الحكومة اخيرا قادر على ان يخدم السيد عبدالمهدي في الساحات العربية والدولية بصورة كبيرة.

والتيار نجح في مبادرة ابعاد حزب الدعوة ولو كانت على حساب حليفه الذي وثق به كثيرا وهو العبادي، لكنه نقل الكره الى ملعب المجلس الاعلى بدرية كاملة منه وتنازل لصاحب القرار الايراني بانتظار ان يتنازل له الكل خلال الدور القادمة او بعدها حيث يكون بانتظار دوره في رئاسة الوزراء.

أما مؤسسة رئاسة الوزراء بقيادة عبدالمهدي كشخصية فهو قادر على ربط خيوط اطراف عراقية داخلية كثيرة لتكون خلفه داعمه فتأثيره في النجف وفي كردستان كبير ولا يمكن تخيل ان يكون له خصوم الا في حزب الدعوة او في بعض الفصائل وقادتها الباحثين عن زوايا طموح كبير لهم مستقبلا.

لذلك فإن ايران وبدعمها للسيد عادل عبدالمهدي انما عادت ولو مكرهة الى مشروعها السابق الذي الغت الحاجة اليه بنفسها سابقا لتعيده للحياة، لكن ماذا لو لم يكن هناك عادل عبدالمهدي؟.

وهذا يعطي دلائل ومؤشرات على ان ايران لم تكن مستعدة بما يكفي وانه لا يوجد امامها خيارات كثيرة ولا يوجد في جعبتها الكثير من الاسماء اللامعة والقادرة على ضبط ميزان التوازن في ادارة العراق وانها ستكون رهينة وبانتظار مواقف رئيس الوزراء عبدالمهدي لكي تتعامل معها كل على حده بالدعم او بتحريض حلفائها عليه كما فعلت مع العبادي بالرغم من انها ابرقت من خلال اقضاء العبادي رسالة واضحة للجميع بانها لن تتساهل مع من يشعرها بالاحراج او يريد ان يخطط بعيدا عن قرأتها وتوقعاتها المستقبلية للمنطقة عموما.

"ليلة الوحشة" .. بين بارزاني وحزب الدعوة

*حسن حامد سرداج

موقع كتابات: ٢٠١٨/١٠/٧

منذ جلسة البرلمان التي أنتجت برهم صالح رئيساً للجمهورية وعادل عبدالمهدي رئيس وزراء مكلف، والعديد من صفحات "الفيستوك" بين متفائل ومتشائم، لأسباب عديدة ولعل واحداً منها حجم الفساد والسرقات التي نعاني منها منذ ١٥ عاماً، والتي أصبحت صفة تلازم الحكومات المتعاقبة وتجعل "عُباد الله" العراقيين يفكرون الف مرة قبل الحديث عن "التفأول" بالقيادة، فمثلاً الجميع تغنى بالسيد العبادي حينما تسلم منصبه في العام ٢٠١٤، واستمعنا حينها لكميات من الوعود والتعهدات التي لو نفذت، لكانت ابرز الوجوه الحاضرة في اجتماعات القوى السياسية والذين أصبحوا "عاملاً إيجابياً" للعملية السياسية "بقدره قادر" يقضون خلف قضبان العدالة.

قد يسأل الكثير.. اذا لماذا هذا التفأول بما حصل خلال جلسة البرلمان، ياسادة ان المنجز الذي تحقق ليس باختيار برهم صالح او تسمية عادل عبدالمهدي، أبداً انما "بهزيمة" الحزب الديمقراطي وقائده "الانفصالي" مسعود بارزاني الذي تلقى اكبر "خيبة امل" حينما "خسر" المنافسة على منصب رئيس الجمهورية لتكون ثاني "نكبة" بعد "فشل" استفتاء التقسيم، في حين تمثل الإنجاز الاخر بانتزاع منصب رئاسة الوزراء من حزب الدعوة بعد ١٣ عاماً، على احتكاره، وجميعنا نتذكر كيف خرج علينا في احدي المرات صاحب نظرية "استنساخ المالكي" عباس البياتي وهو يتحدث عن "حق الدعاة" في رئاسة الوزراء ليبلغنا بان "رئاسة الوزراء خط احمر ولن تخرج من حزب الدعوة حتى لو كانت هناك تظاهرات او تهديدات"، لكن البياتي تجاهل بان السياسات التي انتهجها حزب الدعوة والخلافات الداخلية بسبب الصراع على المناصب عجلت برحيله ودفعت شركائه الى ايجاد وسيلة للتخلص منه باقل الخسائر.

صحيح ان هناك العديد من الصفات المشتركة بين عبدالمهدي وسلفه السيد العبادي، كالسياسة الناعمة و"الخبز" وعدم القدرة على المواجهة وهذا ماسيجعل "محاربة" الفاسدين امراً مستبعداً في المرحلة المقبلة، اضافة الى قضية مصرف الزوية التي عادت مرة اخرى الى "أذهان" المواطنين، على الرغم من اختلاف الروايات عنها، لكن هناك العديد من النقاط التي بالامكان استثمارها في "التفأول" ومنها عقليته "المتترجة بالفكر الغربي" وقدرته على بناء علاقات متوازنة مع الجميع سواء كانت ايران او أمريكا، التي حركت جميع اوراقها وجعلت مبعوثها بريث ماكفورق يقيم في بغداد من اجل "احتفاظ" حزب الدعوة بكرسي رئاسة الوزراء لكنها "فشلت"، كما ان "الخلفية السياسية" لعبدالمهدي التي تجمع بين الفكر القومي والإسلامي ستساعد كثيراً في تقريب القوى السياسية و"تقليل مساحة الخصومات" التي كانت سبباً في تدمير البلاد والعباد.

لكن الدرس الاخر الذي تحقق من خلال "معاينة" بارزاني و"جوقة" المطبلين هو إيصال رسالة مفادها بان سياسة "الي الأذرع" او كما نسميها "العنتريات" لم تعد صالحة للاستخدام وعلى الجميع معرفة حجمهم السياسي والاستماع لصوت "المنطق والعقل" بدلا من محاولة "الاستخفاف" بالآخرين وترشيح شخصية عليها الكثير من الاستفهامات ومنها تأييد فؤاد حسين للانفصال وعدم اعترافه بحدود العراق من خلال تصريحاته "المسيئة"، فكان على بارزاني الاستماع لنصيحة "الحلفاء" واستبدال ورقته الخاسرة قبل إصدار "بيان الهزيمة" الذي حاول من خلاله الظهور بموقف "المظلوم الذي تعرض للغدر"، لكنه تجاهل بان اصراره وتمسكه بمرشحه "الانفصالي" هو من رفع رصيد برهم صالح.

الخلاصة.. ان "ليلة الوحشة" التي عاشها حزبا الدعوة وبارزاني كانت بسبب سياستهما والتمسك بكرسي السلطة وليس بفضل بعض "المتملقين للسلطين" كما يروجون لأنفسهم، في حين كانت الحسنة الوحيدة هي طريقة "التبادل السلمي" التي غابت عن المشهد السياسي منذ سنوات.. اخيراً.. السؤال الذي لا بد منه.. هل سيتمكن عبدالمهدي من تجاوز عقدة المحاصصة واستثمار اخطاء الحزبين في تعديل مسار الحكومة؟..

"نوبل" لناديا مراد

*عبدالرحمن الراشد

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/١٠/٧

المهاتما غاندي، شخصية تاريخية حظي بشبه إجماع في العالم على احترامه. عرف محباً للسلام وصانعاً له. قاد شبه القارة الهندية نحو بر الأمان، وربما لولا دوره التصالحي لتمزقت في سعيها للتحرر من الاستعمار البريطاني، والأرجح أنها كانت ستغرق في حروب أهلية بين الهنود أنفسهم، وامتداداتهم في باكستان وبنغلاديش. مع هذا استكثر القيمون على جائزة نوبل للسلام منحه إياها آنذاك، وأعطيت لأناس أقل شأنًا ولم يكن ذلك غفلة من المشرفين على الاختيار، فقد رُشح غاندي لها عام ١٩٢٧ وتكرر ترشيحه ثلاث سنوات أخرى، ولم يحظ بانتباه اللجنة الدنماركية إلا بعد اغتياله، حيث أصدرت بياناً تعتذر أنها لم تفعل!

لا نستطيع أن نأخذها دائماً على محمل الجد، عندما نرى أنها قلدت لشخصيات لا تستحقها، وبعضها كانت من نصيب من أسوأ الخلق، وضد السلام، مثل رئيسة حكومة بورما، أونغ سان سو تشي التي غطت عينيها عن جرائم استهدفت أقلية الروهينغا.

وليس هذا التقديم اعتراضاً على منح جائزة نوبل للسلام للناشطة العراقية من الطائفة الإيزيدية ناديا مراد، أو الطبيب الكونغولي دنيس موكويغي، بل العكس، هذه المرة وهي من المرات القليلة أعطيت لمن هم أهلاً لها. ناديا أمضت معظم وقتها منذ إفلاتها من أسر تنظيم داعش الإرهابي تطوف العالم وتظهر على وسائل الإعلام تروي مأساتها، وتعظ داعية لمواجهة الإرهاب، وتبيان مخاطره على العراق والعالم أجمع. لم تحصل عليها لأنها كانت ضحية بل لأنها تحولت إلى داعية سلام، ومواجهة الكراهية ضد الأقليات مثل طائفتها الإيزيدية. فقد أفتى «داعش» بأنها جماعة كافرة، فاستباحت قريتها وقتلت أهلها، ومن بينهم أمها وستة من إخوانها، واغتصبت الطفلة ناديا حينها، وضُمت إلى رقيق وجواري تنظيم الدولة الإرهابي.

جائزة نوبل للعلوم والسلام حدث عالمي سنوي كبير منذ أكثر من مائة عام وقد خصصها صاحبها صانع الديناميت والصواريخ ألفريد نوبل ليكفر عن سيئاته من استخدام اختراعاته في الحروب والدمار. لكنها مع السنين تحولت إلى أداة سياسية تستجيب لحمات شركات العلاقات العامة أو ضغوط القوى السياسية.

المآسي لم تنقص في العالم، ولا فظائع البشر، بل ازدادت مما زاد المسؤولية على اللجنة النرويجية التي ائتمنها نوبل السويدي، لرعاية جائزته للسلام. وعندما تراجع قائمة الذين منحوا السلام نجد أن العديد منهم لا يستحقه، وهذه التي أضعفت المناسبة العالمية التي كانت في يوم مضي مناسبة يحتفى بها عالمياً. هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي منح الجائزة مع نظيره الفيتنامي، وعندما علت الاعتراضات والاحتجاجات على القرار وفشل السلام الذي تم توقيعه وسقطت فيتنام الجنوبية سريعاً بقوة السلاح في يد المقاومة الفيتنامية، أرسل كسينجر للجنة جائزة نوبل يعرض عليهم أن يعيد الجائزة لكنهم رفضوا. الآن عندما يحتج العالم على رئيسة حكومة بورما وأفعالها ويجمع أكثر من ثلاثمائة ألف توقيع تطالب بنزع الجائزة منها فإنها تتحدى العالم حتى من دون أن تتنازل وتقول كلمة تعاطف مع الآلاف من المدنيين من ضحايا جيشها.

السعودية.. والتطورات في العراق

*عبدالعزیز بن عثمان بن صقر

صحيفة (عكاظ) السعودية: ٢٠١٨/١٠/٧

خبر سار وتطور إيجابي أن تنجح آلية السياسة العراقية بعد تردد وصراع في ملء فراغ المناصب السياسية القيادية الثلاث الكبرى في العراق، بدءاً بمنصب رئيس البرلمان، ومروراً بمنصب رئيس الجمهورية، وأخيراً منصب رئيس الوزراء والذي يعد أهمها وأكثرها حساسية. والمهم في الأمر هو أن التجربة الأخيرة، كسابقاتها، في اختيار القيادات السياسية العليا كرست وعززت ظاهرة المحاصصة الطائفية والعرقية في توزيع مناصب الدولة، وتبنت بشكل فعلي ورسمي التجربة اللبنانية التي سبقتها، والتي كانت تعد دوماً تجربة خاطئة، في تعزيز مبدأ المحاصصة الطائفية والدينية على حساب الهوية والانتماء الوطني، وإضعاف اللحمة الوطنية وزعزعة هيبة وسلطة الدولة.

ورغم عدم حال الرضا العربي، وبينه الموقف السعودي، لاستنساخ العراق للتجربة اللبنانية، فإن المملكة قادرة على التعايش مع اختيار الشعب العراقي، واحترام هذا الاختيار لكونه من الشؤون الداخلية للعراق، والمملكة تحترم، بشكل صارم، مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين واحترام سيادة واستقلال الدول الأخرى. المطلوب تحقيقه من مثلث القيادة العراقية العليا الجديد اليوم يمكن اختزاله في كلمة واحدة لها تشعبات متعددة وهي كلمة «الاستقرار». وتحقيق الاستقرار له متطلبات متعددة تتضمن تحقيق استقلال الدولة وضمان استقلالية قراراتها السياسية، ما يعني إنهاء النفوذ والتسلط الإيراني على مسار السياسة العراقية، ويعني استعادة سلطة وهيبة الدولة أمام نفوذ الميليشيات والجماعات الطائفية المسلحة وضمان احتكار السلاح بيد الدولة فقط، بما يضمن تحقيق إصلاحات إدارية جذرية تنهي حالة الفساد المستشري وسرقة المال العام، ومحاربة ظاهرة الانفلات الأمني وانتشار جماعات الجريمة المنظمة وغير المنظمة، وكذلك إنهاء سلطة العشائر التي استفحلت في حياة المواطن واستحوذت على سلطات الدولة في مواضع متعددة، وبناء قوات مسلحة وأجهزة أمنية مهنية محترفة ذات هوية وطنية تدين بالولاء للوطن، بعيداً عن الانتماءات والولاءات الطائفية أو العرقية، ويعني ما هو أكثر من هذا وهو توفير الحاجات الأساسية للمواطن العراقي الذي عانى الويلات خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية.

التزام القيادة العراقية الجديدة بهذه المتطلبات ليس لتحقيق مصالح السعودية، أو لتحقيق مصالح أي دولة عربية أخرى، بل لتحقيق مصلحة العراق الذاتية ومصالح شعبه في المقام الأول، كما سينتفع الآخرون، وفي مقدمتهم جيران العراق من الدول العربية من تعزيز استقرار الدولة وتثبيت أمنها وسيادتها واستقلال قراراتها السياسية. لذا ما تتمناه المملكة العربية السعودية من القيادة العراقية الجديدة ليس بالكثير، بل ما

يمثل السلوك والمسار الطبيعي لأي دولة من دول العالم ذات قيمة وحظوة كدولة العراق ذات المكانة التاريخية والحضارة العريقة والتميز الإقليمي.

ما حدث خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية هو خضوع العراق العربي لاحتلالين خارجيين شرسين ومدمرين، الأول رسمي ومرئي وعلني وشاخص وهو الاحتلال العسكري الأمريكي المتمثل بالجندي، والدبابية، والطائرة الأمريكية، هذا الاحتلال الذي جثم على أرض العراق وخنق شعبه لسنوات طويلة، والثاني وهو الاحتلال الإيراني غير الرسمي للدولة والسيطرة على مقدراتها، وهو الاحتلال الأشد والأكثر تدميراً وعبثية. وعلى القيادة العراقية الجديدة الاعتراف بصوت عالٍ بوجود احتلالين، الأول وهو الأمريكي وربما يكون زائلاً وذا تأثيرات محدودة على مسيرة الدولة وحياة المواطن، ولكن يجب الاستمرار في محاربته واحتواء آثاره السلبية، والثاني وهو الاحتلال الإيراني الذي تسرب إلى جميع مفاصل الدولة وزوايا اتخاذ القرار في العراق، وهو الأخطر والأكثر استمرارية وتأثيراً، فهذا الاحتلال تمكن من بناء أسس قوية وجذور عميقة داخل البيت السياسي العراقي، وكرس آليته الأساسية القائمة على متانة الولاء الطائفي، وتمكن من قتل الانتماء الوطني العراقي، وتصفية الهوية والانتماء القومي العربي لشعب العراق، وتهميش تاريخ وحضارة العراق العريق، وما نقوله عن الدمار الذي أحدثه الاحتلال الإيراني للعراق لا يشكل إلا جزءاً يسيراً من الحقيقة الكاملة، ومن الصورة الخفية والمخفية لهذا الأخطبوط الذي سخر جميع إمكاناته وقدراته للاستحواذ على واحدة من أهم الدول العربية من حيث المكانة والقدرات والموارد الطبيعية والبشرية.

الأسئلة المشروعة اليوم والتي تتردد في العالم العربي هي: هل ستعمل القيادة العراقية الجديدة على تحقيق «الاستقرار» بجميع متطلباته، وهل ستكون رغبة ومستعدة وقادرة على دفع الثمن المطلوب لمهمة تحقيق الاستقرار. هل تحرير العراق من السيطرة الإيرانية سيكون أحد أهدافها المعلنة، أو غير المعلنة؟ المملكة، وجميع الأشقاء العرب، سيباركون هذا التوجه، وسيكونون على أهبة الاستعداد لمد يد الدعم والمساعدة للعراق الجريح والمحتل، ولكن ستبقى المبادرة الحقيقية والأساسية وبشكل حصري لتحقيق هذا الهدف بيد القيادة العراقية، لذا نقول للقيادة العراقية الجديد إن أشقاءكم في العالم العربي، والمملكة العربية السعودية وجميع دول مجلس التعاون الخليجي، في انتظار المبادرة المباركة للشد على أيديكم، ومباركة توجهاتكم لإعادة بلدكم إلى دورها الطبيعي في المنطقة والعالم، إذ نقدم لكم التهنئة بتوليكم المناصب القيادية في العراق، نذكركم أن مع المنصب تأتي المسؤولية، ومسؤوليتكم الكبرى التي تنتظركم هي إنقاذ بلدكم من الاحتلال المعلن وغير المعلن، ونحن على يقين أنكم ستولون مصلحة بلادكم جل اهتمامكم، وسيكون شعبكم أمام أعينكم، وفقكم الله إن كانت مصلحة العراق واستقلاليتها وسيادته ورفاهية شعبه ستكون هي دليكم وهمكم الأول والأخير.

نهاية حقبة بارزاني الأب

*شيرزاد شيخاني

موقع (أيلاف) السعودي : ٢٠١٨/١٠/٨

ثلاثة أخطاء قاتلة ارتكبتها مسعود بارزاني خلال سنة واحدة أعتقد أنها أنهت أو ستنتهي دوره السياسي على الصعيدين المحلي والدولي . الخطأ الأول ، كان إصراره على تحدي المجتمع الدولي حين تمسك بالإستفتاء الذي أجراه في شهر أيلول من العام المنصرم ، على الرغم من عدم وجود أرضية مناسبة لإعلان الدولة المستقلة التي كان يتطلع إليها ، وذلك لظروف دولية وإقليمية معروفة منذ عشرات السنين ، ورفضه الاستماع الى كل النداءات المحلية والإقليمية والدولية بالعدول عن هذا التحدي الكبير للإرادة الدولية.

والثاني هو عناده وإصراره الغريب على ترشيح سكرتيه الشخصي فؤاد حسين لمنصب رئيس الجمهورية في العراق ، والذي أغضب جميع القوى السياسية العراقية والكرديّة .

والثالث هو ردود فعله العنيفة وغير المتزنة تجاه خسارته المنافسة على منصب رئيس الجمهورية، وإعلانه بعدم التعامل مع الرئيس العراقي المنتخب .

بالنسبة للخطأ الأول خسر بارزاني وحزبه كل أشكال الدعم الدولي وخصوصا الدعم الأمريكي لنظامه في إقليم كردستان ، وأفقد إصراره على التحدي الدور البارز الذي كان يلعبه بارزاني على الساحة السياسية العراقية ، حيث كانت الكتلة السياسية العراقية تحسب له ألف حساب عند تشكيل الحكومات العراقية السابقة ، حتى أن كلمة الفصل بالنسبة لرئيس وزراء العراق كانت له ولمام جلال ، وبعد مرض الأخير ثم وفاته أصبح بارزاني هو المرجع للقرار السياسي بكردستان بعد أن تمكن من فرض سلطته الدكتاتورية على جميع الأحزاب الأخرى في الإقليم ، ولم تستطع أية كتلة سياسية تشكيل أية حكومة عراقية سابقة من دون مباركة بارزاني الأب ، ولكن دعوته للانفصال وإصراره على الاستفتاء المشؤوم أفاقت الكتلة السياسية من غفوتها وبدأت تشعر بحجم الخطر المحدق بوحدة العراق مع تنامي دور بارزاني ، ولذلك تحركت قوات الجيش العراقي والحشد الشعبي لإخراج نصف مساحات أراضي كردستان بالمناطق المتنازعة من يد وسلطة بارزاني ، وطرده من منابع النفط في كركوك ، ثم فرض الحصار السياسي والاقتصادي على الإقليم والذي دفع ضريبته الشعب الكردي .

أما الخطأ الثاني والذي لا يستقيم أبدا مع ما كان بارزاني الأب يخطط له قبل سنة وهو الانفصال عن العراق ، هو إصرار بارزاني هذه المرة وبعناد غريب على ترشيح سكرتيه الشخصي لأعلى منصب بالعراق وهو منصب رئيس الجمهورية . وكان الخطأ ناجما عن عدم إدراك بارزاني لأهمية هذا المنصب الذي يرمز الى هيبة الدولة ، فرشح سكرتيه الشخصي للمنصب من دون أي اعتبار بأن من شأن ذلك أن يثير مشاعر الغضب لدى قادة الكتلة السياسية ، حتى قالت بعض المصادر ، أن أولئك القادة أبلغوا وفد بارزاني بتغيير مرشحهم لكي يتسنى لهم حشد الدعم له ،

ولكن بارزاني الأب أصر على الاستهتار بمشاعر قادة هذه الكتل ونوابهم في البرلمان ومضى بعناده في ترشيح حسين للمنصب ، وهذا ما أدى الى رفضه والتصويت الكاسح لمنافسه الدكتور برهم صالح .

الخطأ الثالث الذي إقترفه بارزاني الأب هو إعلانه بأن حزبه لن يتعامل مع الرئيس المنتخب برهم صالح ، وهذا أمر في غاية الغرابة ، فكيف يجوز لإقليم مازال الى اليوم جزءا من العراق أن لا يتعامل مع رئيس منتخب يمثل رمز الوطن ، وهو الذي ينتظر كل عشرين بالشهر أن ترسل الحكومة الاتحادية بعض المبالغ لإعانتته بدفع رواتب موظفي الإقليم !. يبدو أن بارزاني أراد أن يلعب تلك اللعبة السمجة التي تقول (إذا لم تشركوني في اللعبة ، فسأخرب الساحة) . فإما أن يكون سكرتيره رئيسا للبلاد أو أنه لن يتعامل مع الرئيس الجديد!!!.

الأخطاء الثلاثة هذه، أفقدت بارزاني الأب الدعم الدولي لنظامه وسيطرته على جميع الأمور في الإقليم . كما أفقدته دعم القوى العراقية وإعتباره المرجع الأول والأخير للقرار السياسي بكردستان ، بدليل أن المرشح الذي أصر عليه لم يحصل على أكثر من عشرين صوتا ، وهذا تحد واضح من أعضاء البرلمان من كافة الكتل السياسية لسطوة وسلطة بارزاني على القرار العراقي . وأفقدته أيضا دعم حلفائه في كردستان وخاصة الاتحاد الوطني الشريك الاستراتيجي لحزب بارزاني ، الذي بات مهددا بالحرمان والتهميش من المشاركة بأية سلطة قادمة في كردستان .

ان بارزاني الأب وحزبه يعيشون اليوم في أحلك أيامهم بسبب تلك الأخطاء القاتلة، فخطأ الاستفتاء جعل من بارزاني أن يدفع الثمن بكرسيه الرئاسي في الإقليم ، والخطأ الثاني جعلته يخسر القوى السياسية العراقية التي نأت بنفسها من دعم مرشحه للرئاسة العراقية، والخطأ الثالث جعلت من شريكه الاتحاد الوطني أن يقف موقف التحدي تجاه سياساته الانفرادية ، مما سيشحج توجهات البعض نحو تقسيم إقليم كردستان الى إدارتين منفصلتين.

ماحدث في الآونة الأخيرة بظهور قيادات شبابية جريئة داخل صفوف الاتحاد الوطني ، وقدرتهم على التحدي الكبير لطموحات حزب بارزاني، ونجاحهم الساحق في فرض مرشحهم لمنصب الرئاسة رغم ما كان لبارزاني وحزبه حتى اللحظة الأخيرة من تأثير كبير على القرارين الكردستاني والعراقي ، يعد كل ذلك رسالة واضحة الى بارزاني الأب بأنه لم يعد له ذلك التأثير على القرار السياسي، وأنه آن الأوان لكي يغادر المسرح ، ويترك الأمور بيد الجيل الثاني بحزبه ليخوضوا المعارك القادمة بعقلية شبابية منفتحة مع غرمائهم ، وليس بالعقلية التقليدية والعشائرية التي أدار بها بارزاني الأب سلطته الدكتاتورية الى اليوم . فقد حان وقت التغيير المرتقب ودفن العقلية الكلاسيكية والشرعية الثورية ، وحان وقت الممارسة السياسية بعقلية منفتحة ، فالجيل قد تغير والهموم تغيرت ، ولا بد أن تجدد الأحزاب نفسها لكي تتمكن من التعايش مع متطلبات المرحلة القادمة .

المطلوب وبإلحاح أن يغادر بارزاني الأب المسرح السياسي ويترك الأمور بيد أبنائه ، فقد أصبح خارج الزمن الحاضر ، ورحم الله امراً عرف قدر نفسه ، وكفى الله المؤمنين شر قتال.

مَن الذي «سبى» نادية مراد؟

*حازم الامين

قوات الديمقراطية الكردستاني انسحبت من القضاء تاركة الأيزيديين يواجهون مصيرهم.

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١٠/٨

من المجدي تحويل حدث فوز الناجية الأيزيدية من السبي الـ «داعشي» نادية مراد بجائزة نوبل للسلام إلى مناسبة لإعادة التفكير بما جرى في جبل سنجار في العام ٢٠١٤، حين غزا «داعش» بلاد الأيزيديين في شمال العراق. إذ إن عنف التنظيم هناك فاق عنفه الذي رافق «غزواته» الأخرى، فالأيزيديون بحسبه هم من «غير أهل الكتاب». ظاهرة سبي أكثر من ثلاثة آلاف أيزيدية انعقدت على هذه القنعة.

لكن نادية مراد، سبية التنظيم، التي نجت وتمكنت من الهرب، أفصحت عما هو أبعد من حقيقة أن سبب السبي هو كون الجماعة من غير أهل الكتاب. السيدة اتهمت كثيرين بالتسبب بالكارثة التي حلت بأهل سنجار. عشائر العرب من أهل الجبل انخرطوا مع التنظيم في حملة السبي الكبرى. هذا ما قالته نادية بعد نجاتها أكثر من مرة وفي أكثر من بلد زارته. وقالت أيضاً أن السلطات الكردية، وتحديدًا قوات بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني، انسحبت من القضاء تاركة الأيزيديين يواجهون مصيرهم.

الحكومة المركزية العراقية بدورها لم تبادر لنجدة الجماعة، ولم تشعر بضرورة إنقاذ مواطنيها أهل الجبل. وهنا علينا أن نُسجل، كما سجل أهل الجبل، حقيقة أن من تولى الحد من الكارثة في ذلك الوقت هم مقاتلو حزب العمال الكردستاني الذين تصدوا لـ «داعش» وأنقذوا من تبقى على قيد الحياة من أهل الجبل.

فوز نادية مراد بجائزة نوبل أعاد النقاش حول مستقبل الأيزيديين كأقلية غير مسلمة وغير «كتابية» في هذه المنطقة المحتقنة من الإقليم. فالجماعة اليوم، وبعد أكثر من سنتين على تحرير مناطقها من التنظيم الإرهابي تقلص حضورها إلى مستويات غير مسبوقة. لم يعد إلى سنجار إلا بضعة آلاف من أهله، بينما حمل عشرات الآلاف من الأيزيديين الناجين أمتعتهم وغادروا إلى أوروبا وأمريكا. اهتزت ثقة الجماعة ببلادها. الأيزيدي على ما قال لي والد إحدى المسيبات لم يعد يثق بأحد. نادية مراد قالت هذا أيضاً، ويقول كل من نلتقيهم من أبناء هذه الجماعة.

والحال إن الجماعات الكبرى ممن تواطأت على الأيزيديين وممن لم تنجدهم لم تُجر مراجعة لأسباب خذلانها مواطنيها وجيرانها. العشائر العربية لم تعتذر ولم تُراجع ولم تحاسب، والكرد لم يعترفوا بخذلانهم «أهل جلدتهم». الأيزيديون، وعلى رغم الكارثة، ما زالوا «من غير أهل الكتاب» في وعي جيرانهم العرب، وما زالوا ملحقين بالهوية القومية الكردية من دون أن يكونوا في صلبها بحسب جيرانهم الكرد.

نادية مراد لم تذكر أنها كردية. أيزيديون أكثر لا يُعرفون أنفسهم بوصفهم كرداً. صممتها حول «كرديتها» بعد نيلها الجائزة أثار حفيظة قوميين كرد اعتبروا فعلتها نكراناً لأصلها. لكن ماذا لو سألتهم هذه الناجية عن أسباب انسحاب البيشمركة من المواجهة وانكفائها لحماية مناطق الكرد من غير الأيزيديين، أي الكرد من أهل الكتاب؟ هل من جواب قومي على هذا السؤال؟

تستحق الكارثة التي حلت بالأيزيديين أن تتحول إلى تمرين نختر فيه قدرتنا على الاعتراف وعلى تفكير جماعات هذا الإقليم بأنفسها، وبمدى صحة مقولة أن «داعش» كائن غريب سقط علينا من خارجنا. هناك مؤشرات فعلية على أن التنظيم جاء غازياً من خارج المنظومة الاجتماعية، لكن هناك مؤشرات أخرى لا تساعد على هذا الاعتقاد. في اللحظة الأيزيدية يبدو «داعش» جزءاً من العلاقة التي تربط الجماعات الكبرى بالجماعات الصغرى في هذا الإقليم. الوقائع فعلاً مؤلمة والمتورطون بنكبة الجبل هم أهل الجبل من غير الأيزيديين. عشرات الحكايات الموثقة تثبت ذلك. والغريب، بل والمؤلم أن أحداً لا يريد أن يفكر باعتذار يكون مدخلاً لمراجعة تقنع الأيزيديين بأن بلادهم لن تعاود سبيهم.

تحديات قادمة: سيناريوهات تشكيل الائتلاف الحكومي في العراق

مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة: ٢٠١٨/١٠/٨

د. محمد العبدان: لم تَمْضِ ساعات معدودة على انتخاب "برهم صالح" رئيساً للعراق حتى قام بتكليف "عادل عبدالمهدي" لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة كاشفاً عن توافق مرحلي بين الفرقاء السياسيين على الرغم من الخلافات والتوترات التي تفجرت بين القوى السياسية العراقية عقب الانتخابات البرلمانية الأخيرة والتسابق لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر والانفراد بتشكيل الحكومة العراقية. وعلى الرغم من تفضيل التيارات السياسية في العراق اختيار مرشح توافقي لرئاسة الوزراء، وتوافق إيران والولايات المتحدة على قيام "عبدالمهدي" بتشكيل الحكومة، إلا أن الاستقطاب السياسي سوف يزيد من صعوبة عملية تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائق الوزارية بين الكتل البرلمانية المختلفة، وسيؤثر على تماسك الائتلاف الحكومي مستقبلاً.

دوافع الاختيار:

أنهت القوى السياسية العراقية حالة الجمود النسبي الذي أصاب العملية السياسية بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، وما صاحب ذلك من تشكيك في نتائجها، وإعادة العد والفرز الجزئي لبعضها، ليستقر الحال إلى مجموعة من القوائم المتقاربة نسبياً في عدد المقاعد داخل مجلس النواب، وتحالفات متحركة، نتج عنها تشكيل كتلتين رئيسيتين هما: تحالف البناء، والإصلاح والإعمار، ادعت كل منهما أنها الكتلة الأكبر التي ينطبق عليها شرط الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من الدستور العراقي، وهو ما يمكنها من تسمية وتشكيل رئيس الحكومة.

وتصاعدت المخاوف في فترة ما قبل الاتفاق، لا سيما وأن كلا الكتلتين لديهما عدد من المؤيدين قد يؤدي صدامهما إلى حالة ممتدة من عدم الاستقرار السياسي قد لا يمكن السيطرة عليها، وقد تفوق مظاهرات البصرة في قوتها وشدتها، بيد أن القوى السياسية العراقية أدركت حجم المخاطر التي يسببها النزول بالخلافات السياسية إلى الشارع، وقررت التوافق على مرشح لرئاسة الوزراء يمثل حالة التوازن بينها هو "عادل عبدالمهدي" الذي قام بتكليفه الرئيس المنتخب "برهم صالح" بتشكيل الوزارة فور وصوله لسدة الرئاسة، وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أسباب اختيار كل من "برهم صالح" و"عادل عبدالمهدي" لتشكيل الحكومة على النحو الآتي:

١- صعود القيادات التوافقية: يحظى "برهم صالح" رئيس الجمهورية بقبول أكبر من باقي المرشحين الذين تنافسوا على هذا المنصب من القوى السياسية الكردية، كما يمتلك خبرة كبيرة في العمل السياسي، حيث شغل منصب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان العراق، كما كان وزيراً للتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء العراقي، وهو ما أتاح له امتلاك علاقات جيدة مع كافة أطراف العملية السياسية.

فيما يمتلك "عادل عبدالمهدي" خبرة في التعامل مع كافة أطراف العملية السياسية، حيث إنضم فترة في شبابه إلى القوميين، ثم تحول إلى الإسلام السياسي ليصبح قيادياً ضمن أحد أهم تشكيلات الحركات الإسلامية الشيعية المعارضة لنظام "صدام حسين" وهو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، لينسحب منه ويتحول إلى سياسي مستقل. بيد أنه يصعب تكليف سياسي مستقل بمنصب رئيس الوزراء في ظل الظروف الحالية، إذ لا بد من وجود كتلة سياسية قوية تقف خلف من يتولى هذا المنصب، وهو ما يتمتع به "عادل عبدالمهدي"، حيث إنه قريب من أهم القوى السياسية مثل: "مقتدى الصدر" زعيم التيار الصدري، و"هادي العامري" زعيم منظمة بدر، و"نوري المالكي" الذي ينحدر من نفس التوجه السياسي الإسلامي، كما ربطته علاقة صداقة ب"أياد علاوي" خلال فترة الدراسة.

٢- قبول أمريكي - إيراني: سعت القوى العراقية لاختيار أشخاص يحظون بقبول من الجانب الأمريكي والإيراني في نفس الوقت، وهو ما ينطبق على "برهم صالح" الذي عمل ممثلاً لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الغزو الأمريكي للعراق، وقد درس فيها وأقام علاقات جيدة مع بعض السياسيين هناك بهدف التنسيق بين حزبه وبين الإدارات الأمريكية بعد انتهاء حكم "صدام حسين"، كما أن إيران تربطها علاقات تاريخية مهمة مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وتعدّه حليفاً مهماً.

ويرتبط "عادل عبدالمهدي" بعلاقات جيدة مع دوائر صنع القرار في الغرب، كما استطاع التواصل مع الإدارة الأمريكية بعد الغزو الأمريكي للعراق، وهو ما جعله أحد الشركاء السياسيين المؤسسين للعملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ كان يمثل الجناح الأكثر تواصلاً مع الولايات المتحدة والغرب عموماً داخل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ذلك الكيان الذي نشأ في إيران وارتبط بعلاقة متينة مع مؤسسات صنع القرار فيها. ومن ثم استطاع كلا المرشحين تحقيق معادلة معقدة من التوازن الداخلي والإقليمي والدولي، والتي لا يستطيع العراق العمل دون مراعاة وجودها، وهو ما تدركه جيداً قيادات القوى السياسية العراقية.

سيناريوهات الحكومة الجديدة:

يتخوف العديد من المراقبين من أن الحكومة العراقية الجديدة لن تستمر طويلاً في ظل الأزمات المتصاعدة في الشارع العراقي، فيما يرى آخرون أنها قد تكون أفضل من سابقتها. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أبرز سيناريوهات الحكومة الجديدة وذلك فيما يأتي:

١- استقالة رئيس الوزراء: يستند هذا السيناريو إلى طبيعة شخصية رئيس الوزراء المكلف الذي يمكن أن يتقدم باستقالته في حالة شعوره بالإخفاق في مواجهة التحديات القائمة في العراق، حيث سبق وتقدم باستقالته مرتين من منصبه نائب رئيس الجمهورية، ووزير النفط في ولايتين حكوميتين مختلفتي المدة، بسبب عدم رضاه عن طريقة إدارة الحكومة للعملية السياسية، وشعوره بأنه ليس هناك جدوى من توليه منصباً لا يمكنه من التأثير بفاعلية في مجريات الأحداث، الأمر الذي قد يتكرر في الحكومة العراقية المقبلة في حال عدم التزام القوى السياسية داخل البرلمان بتقديم الدعم المطلوب له، وعرقلة المصادقة على اختياراته للوزراء بسبب الخلافات المتصاعدة بين مختلف القوى السياسية داخل البرلمان، وهو الأمر الذي قد يدفعه إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة إذا شعر بتضييق القوى السياسية المتصارعة عليه، خاصة أنه لا تربطه صلة مباشرة بأي منها.

٢- دعم برلماني للحكومة: توجد رغبة لدى كافة الأطراف السياسية في تجاوز المرحلة الحرجة الحالية التي يعيشها العراق، لا سيما بعد أحداث البصرة التي تفجرت بعد عجز الحكومات المتعاقبة عن مواجهة ملفات الفساد والكهرباء والأمن وقوضى السلاح وغيرها، وكذلك المواجهات العسكرية المحتملة التي قد تحدث بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران والتنظيمات المتحالفة معها من جهة أخرى، وقد يكون العراق من ساحات هذه المواجهات المباشرة، وهو الأمر الذي يدعو إلى وجود حكومة قوية في قراراتها، مستندة إلى برلمان قوي يدعمها في إنهاء المشكلات ومواجهة التحديات القائمة، ويجنب العراق الدخول في مواجهات عسكرية جديدة بعد تكبده الكثير في حروبه ضد تنظيم "داعش".

٣- ضعف حكومة "عبدالمهدي": يظل هناك سيناريو أخير وهو اتباع الحكومة الجديدة نفس الآليات التي كانت تتبعها الحكومات السابقة في ظل انقسام البرلمان حولها، وهو سيناريو افتراضي لا يُرجح حصوله حيث تغيرت الأوضاع السياسية في العراق بشكل كبير، وانتهت المشكلات الكبرى التي كانت تشغل الحكومات السابقة، مثل التقسيم، وتراجعت التوترات الطائفية بشكل كبير مقارنة بما سبق.

ختاماً، يظل هناك عدد من القضايا التي يجب على الحكومة الجديدة البدء في حلها، ويتمثل أبرزها في: نزع سلاح الميليشيات والعشائر وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها من القوى المسلحة التي تحمل السلاح بشكل غير قانوني، ومواجهة بقايا تنظيم "داعش" وضمان عدم ظهور تشكيلات مماثلة مستقبلاً، وإدارة التفاعل بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بما لا يخلق حالة من التوتر وتحديد طبيعة العلاقة بينهما بالاعتماد على مواد الدستور، وتحقيق تقدم ملموس يحقق مطالب المظاهرات الشعبية التي حدثت قبل وبعد الانتخابات الأخيرة والتي تهدد بفقدان السيطرة الحكومية على الشارع العراقي خاصة بعد تهديد "مقتدى الصدر" زعيم التيار الصدري بتظاهرة كبرى إذا مرت سنة دون تحقيق الحكومة نجاحات ملموسة، يضاف إلى هذا منع التدخلات الخارجية في الشؤون العراقية، ومواجهة أزمات توفير الكهرباء والبطالة والخصخصة والمياه، وغيرها من الملفات التي ما زالت تنتظر حلاً ناجحاً.

عبدالمهدي وكرة النار العراقية

*غسان شربل

رئيس تحرير صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/١٠/٨

قبل شهور قليلة، لم يكن متوقفاً أن يُستدعى عادل عبدالمهدي لتشكيل الحكومة العراقية رغم حضوره الطبيعي في نادي السياسيين العراقيين البارزين. والأسباب كثيرة. ساد انطباع أن حزب «الدعوة» الذي فاز بهذا المنصب لفترة طويلة عبر نوري المالكي وبعده حيدر العبادي لن يترك هذا الموقع المفصلي في الدولة العراقية. وثمة من اعتقد أن العبادي هو صاحب الحظ في ولاية جديدة، لأن الانتصار على «داعش» تحقق خلال توليه رئاسة الوزراء. وهناك من رأى أن العبادي يشكل الصيغة المثلى للتعايش بين النفوذ الإيراني والنفوذ الأمريكي على أرض العراق.

ولعل عبدالمهدي كان مسلماً بهذه المعطيات. فقبل شهور كتب مقالاً في جريدة «العدالة» التي يشرف عليها ضمّنه اعتذاراً مقدماً عن تولي منصب رئاسة الوزراء لو كُلف بها. تحدث عبدالمهدي عن عدم توافر الشروط الضرورية للنجاح بسبب المحاصصة واللااستقلالية والصراعات وغياب الرؤية والخطة والمنهج. وبدأت القراءة واقعية، فالوضع العراقي شديد التعقيد والتوازنات العراقية بالغة الصعوبة. لكن التوازنات التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة والتمزقات القائمة بين المكونات وداخلها شاءت أن تستقر كرة النار بين يدي عبدالمهدي بعد انتخاب برهم صالح رئيساً للجمهورية.

لا غرابة أن يتهيب عبدالمهدي المهمة الجديدة. فهو شريك في عهد ما بعد صدام حسين ويعرف ملفات هذا العهد وويلات الممارسات التي أضافت إرثاً ثقيلاً إلى الإرث الذي خلفه عهد صدام. فمن حضوره المبكر في مجلس الحكم إلى توليه وزارة المال ومنصب نائب رئيس الجمهورية وحقبة النفط، كان عبدالمهدي على تماس يومي مع الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تكشف بوضوح أن الذهاب فيها إلى نهايتها يشبه السير في حقل الألغام من دون بوصلة موثوقة.

كان المعارضون العراقيون يحاولون إقناع العالم وإقناع أنفسهم أن مشكلة العراق تختصر في وجود مستبد اسمه صدام حسين. وأن شطب المستبد سيغرق المكونات العراقية في الغرام والوئام. وأن الانتخابات ستفتح الباب لقيام دولة تستحق التسمية ومؤسسات عصرية منتجة تساعد في استرداد المواطن العراقي من مشاعر القهر والتغيب لتشرکه في ورشة وطنية تعيد إلى المواطن كرامته وشروط العيش الكريم، وإلى العراق وحدته وموقعه في المنطقة والعالم. وسرعان ما تبين أن القوى السياسية العراقية لم تكن جاهزة للقيام بمهمة بهذا الحجم ومن هذا النوع. أصيب المنتصرون بجشع لا تحتمله عملية إعادة ترميم المعادلة الوطنية، وأصيب الخاسرون بإحباط قاتل عطّل قدرتهم على الانضواء في صيغة تحد من خسائرهم. واستمرت المشكلة حاضرة رغم دورات انتخابية عدة لم تنجح في تلميع صورة العملية السياسية وإنقاذ المؤسسات من هشاشتها.

يدرك عبدالمهدي أن العراق يحتاج إلى عملية إعادة إعمار هائلة. لا بد من إعادة إعمار الإرادة الوطنية العراقية كي تسترد البلاد حصانة تفتقدها منذ إسقاط نظام صدام حسين. والطريق الوحيدة لإنجاز هذه المهمة هي إعادة تأهيل معادلة التعايش بين المكونات. إعادة التأهيل على قاعدة المواطنة والتساوي في الحقوق والواجبات بعيداً عن منطق الغلبة وقيام المكون القوي بالاستئثار وانتزاع حق تعيين ممثلين للمكونات الأخرى. لا بد من عودة حقيقية للشراكة الشيعية - السنية في الحياة اليومية وفي القرارات الكبرى أيضاً. ولا بد من إحياء الشراكة العربية - الكردية استناداً إلى روح الدستور ونصوصه. ولو قامت الحكومات المتعاقبة بواجبها في صيانة هذه الشراكة لما انهار الجيش العراقي في الموصل على نحو ما شهدنا، ولما تجددت لغة المواجهة بين بغداد وأربيل.

لا تقل مهمة الحكومة الجديدة عن استرداد العراق واسترداد العراقيين. إعادة تركيز المؤسسات العراقية تحت مظلة الدستور هي المقدمة الضرورية لوقف الاختراقات الخارجية للجسد العراقي. من غير المنطقي أن يبقى العراق أشبه بساحة للتجاذب الإيراني - الأمريكي على أرضه. تزداد أهمية هذه الخطوة إذا أخذنا في الاعتبار أن العلاقات بين واشنطن وطهران تتجه إلى فصل جديد ساخن، خصوصاً بعد بدء العقوبات النفطية في الأسبوع الأول من الشهر المقبل. إن السماح باستمرار سياسة تحريك البيادق على الرقعة العراقية ينذر بإلحاق أضرار كبرى بأمن العراق واقتصاده.

لم يعد سراً أن العراق تعرض في حقبة ما بعد صدام إلى عملية نهب غير مسبوقه ضاعفت المشكلات الناجمة أصلاً عن الخسائر التي ألحقتها بالبلاد مغامرات صدام العسكرية. وليس طبيعياً على الإطلاق أن نشهد هذا القدر من الفقر والبطالة وتردي الخدمات في بلاد يفترض أنها عائمة على حقول من النفط. والمهمة ليست سهلة على الإطلاق، فشبكة المصالح التي أسستها سنوات الفساد والفاستين تضرب جذوراً عميقة في النفوس والمؤسسات. لكن عبدالمهدي مطالب بالاستقواء بالمواطنين الذين عانوا الأمرين من غياب الشروط البديهية للعيش، وبينها المياه الصالحة للشرب والكهرباء. لن يستورد عبدالمهدي وزراء من كوكب آخر. سيأتي بهم من القوى السياسية، لكنه مطالب بأن يتشدد في رفض الفاسدين الذين يعتبرون الدولة منجماً مباحاً لأبناء عائلاتهم والفريق الذي ينتمون إليه.

يعرف عادل عبدالمهدي العراق. ويعرف الرياح التي تلاطمت على أرضه. مر في البعث وغادره. ومر في الشيوعية والماوية وغادر. ومر في الاتجاه الإسلامي عبر «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، وهو الآن في موقع المستقل. جرب الأفكار وجرب العواصم. بعد بغداد أقام في دمشق وبيروت. ثم في باريس وطهران. دراسته الاقتصاد السياسي في فرنسا تؤهله للتعامل مع المشكلات المطروحة على طاولة حكومته. إقامته في كردستان العراق في التسعينات تعينه على تفهم هواجس الكرد ومشكلاتهم.

حينما يسير المنصب الرئاسي نحوك: برهم صالح أنموذجاً

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية / وحدة الدراسات : ٢٠١٨/١٠/٩

“إنني أؤيدكم بحماية وحدة العراق وسلامته”. هذا ما أعلن عنه برهم صالح عند أداءه لليمين الدستوري رئيساً لجمهورية العراق. فقد استقبلت الطبقة السياسية العراقية والجماعة الدولية خبر انتخاب مجلس النواب العراقي برهم صالح رئيساً لجمهورية العراق بالترحيب الكبير، فهذه بداية واعدة لرئيس قادم من الطبقة التكنوقراطية يستند على نهج تصالحي. فما يُميز الرئيس الحالي للعراق عن باقي الشخصيات السياسية في العراق صراحته ووضوح موقفه. فقد تأثر برهم صالح بالمفاهيم الديمقراطية وقواعدها في الدول الغربية ونهل من تجربتها وآمن بأهدافها النبيلة محاولاً أن ينقل تلك المفاهيم إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣م إلا إن نظام المحاصصة الطائفية والعرقية حالت دون ذلك. في جميع محطاته السياسية كان - ولا يزال - برهم صالح في نظر الجميع ذلك السياسي الأكثر انفتاحاً وعقلانية، والأكثر تحملاً وترفعاً عن المشاحنات الجزئية، والأكثر قدرة على التواصل مع جميع المتخاصمين، المتسامي على التناحرات الطائفية والقومية في بلده العراق. والأهم، في نظره هو، أنه الأكثر قبولاً وحظوة لدى الدوائر السياسية ومراكز القرار العالمي، الأمريكي والأوروبي.

وعلى الرغم من نظرة العراقيين إلى منصب رئيس الجمهورية العراق، على أنه شكلي إلى حد كبير، بسبب افتقاره إلى صلاحيات تنفيذية.

لكن المتابعين للشأن العراقي، يقولون إنه يوفر مساحة كبيرة لمناورات سياسية مؤثرة. لذلك، ترتبط قوة منصب رئيس الجمهورية في العراق، بقوة الشخصية التي تشغله، وهو ما سوف يجسده الرئيس الحالي برهم صالح، حينما يُحول رئاسة الجمهورية، إلى مطبخ لحل الخلافات السياسية بين الفرقاء، وتجاوز الأزمات التي تواجه الطبقة السياسية.

وتنتظر الأوساط السياسية العراقية، أن يعيد برهم صالح لمنصب رئيس الجمهورية حركيته. ووفقاً لمراقبون للشأن العراقي، فإن رئيس الجمهورية برهم صالح، ربما يطلب حضور بعض جلسات مجلس الوزراء العراقي، الذي يعمل عادل عبدالمهدي على تشكيله.

ويتيح الدستور العراقي لرئيس الجمهورية مشاركة الحكومة في التداول بشأن القرارات السياسية والسيادية، لكنه لا يمنحه حق التصويت. وينص الدستور، كذلك، على أن السلطة التنفيذية تتكون من الحكومة ورئاسة الجمهورية. لكنه يقيد صلاحيات الرئيس ببعض المهام الشكلية.

ومع ذلك، يمكن لشخصية مثل برهم صالح، وبثقله السياسي الداخلي والخارجي، إنتاج التغيير الذي يحتاجه المشهد السياسي في البلاد. وبوجود صديقه القديم عادل عبدالمهدي، على رأس مجلس الوزراء، يتوقع مراقبون أن يحرص برهم صالح على بناء شراكة فعّالة مع الحكومة. من شأن هذه الشراكة مواجهة

التحديات العراق التي يمر بها العراف وهي لا تعد ولا تحصى، والتي تتلخص بكم من المشاكل السياسية، وكثرة اللاعبين المحليين، ومعاناة شعبية جراء نقص الخدمات، وغياب الحلول، كما إن البنية التحتية الأساسية منهاره بشكل صادم في قطاعات الماء والكهرباء والصحة والتربية والتعليم والطرق والإتصالات، مع نقص الموارد، وتناقصها، والفساد المستشر، والتنافس السياسي، وعزوف الشركات العالمية عن الإستثمار، وبقاء التهديدات الأمنية بنسب متفاوتة، وهو ما يحتاج الى تفاهات صعبة مع الشركاء السياسيين، واللعبين الدوليين والإقليميين.

ومنع عودة ظهور "داعش". فالعراق محاصر من قبل دول إقليمية تراه ساحة لنفوذها، وسوقا لبضاعته، وملعبا تلتقي عليه بخصوم كثر، ويتشارك هو وصديقه عبدالمهدي تلك الهموم. فهذه الشراكة الفعالة إلى جانب الفطنة العالية التي يتمتع بها برهم صالح رئيس جمهورية العراق سيجعلان واشنطن وطهران صديقتين للعراق. فالتجربة والثقافة السياسيتان لا تسمحان لهما بالمجازفة في مواجهة الولايات المتحدة، ولا بإدارة الظهر لرغبات الجمهورية الإسلامية. وهما يتمتعان بعلاقات مع كل الأطراف المعنيين بالشأن العراقي، في الداخل والخارج.

فبرهم صالح رئيس جمهورية العراق حريص على مستقبل العراق المبتلى بالأزمات والفواجع، فالرئيس مع علاقات حسن جوار مع إيران وتركيا، والجوار والعمق العربي، ويرى ضرورة عدم تكرار مآسي الماضي والانجرار نحو متهات الشعارات الزائفة ويرفض أن يكون العراق ساحة تصفية حسابات الآخرين، ويرى أن مصلحة العراق وإقليم كردستان تكمن في علاقات متوازنة مع الجيران.

فالعراق وفقاً لرؤيته الثاقبة أحوج إلى تفاهم داخلي جدي وتوافق إقليمي لاستئصال هذا الورم الخبيث المتمثل بداعش وأخواتها، وهذا يتطلب حلاً جذرياً لمشكلات العراق الذي ينتقل من أزمة إلى أزمة أخطر.

فبرهم صالح هو القادر في الحفاظ على ميزان القوى في الداخل العراقي، الذي يشكل الخيط الدقيق الذي تقف عليه العملية السياسية في بغداد، عبر علاقاته الممتازة مع كل من طهران وواشنطن، للحؤول دون كسر هذا التوازن وإدخال البلاد في المحذور.

وهو قادر على أداء هذا الدور، وسيطاً بين قوتين تخوضان صراعاً حاسماً. مما تقدم نستنتج أن القيمة الأخلاقية والسياسية لمن يشغل منصب رئيس الجمهورية في العراق هو الذي يعطي المنصب الرئاسي الأهمية والمعنى، وهذا الأمر ينسجم تماماً على برهم صالح رئيس جمهورية العراق.

العراق: «الرئاسات الثلاث» من التوافق إلى الفناء الوطني... وبالعكس

بعد حسم هويات شاغليها

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/١٠/٩

بغداد: حمزة مصطفى: حُسمت في العراق هذا الأسبوع مسألة شغل «الرئاسات الثلاث» مع انتخاب الدكتور برهم صالح رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس المنتهية ولايته الدكتور فؤاد معصوم، وتكليف صالح بعيد انتخابه عادل عبدالمهدي بتشكيل الحكومة العتيدة. وجاء ملء رئاستي الحكومة والجمهورية المحجوزتين للمكوّنين الشيعي والكردي في أعقاب انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً لمجلس النواب، ممثلاً المكوّن السنّي. ويعتبر مراقبون أن النقلة من المحاصصة إلى الفضاء الوطني نقلة اختبرت بها العملية السياسية العراقية نفسها في محاولة منها لإصلاح أحد أهم ما تسميه النخب العراقية «عيوب التأسيس».

بعد إسقاط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، ولدت ولادة شوهاء تجربة سياسية جديدة في العراق، أخذت من تجارب الديمقراطية في العالم قشورها الخارجية فقط، بينما احتفظت للبيوت والعوائل والمكوّنات والقبائل والجماعات المسلحة وكل أشكال الدولة العميقة بحضورها الفاعل في المشهد السياسي.

كان هذا المشهد الملتبس عبر عن نفسه من خلال ثلاث دورات برلمانية نتجت عنها ثلاث حكومات قادها كلها حزب واحد، هو حزب الدعوة (الإسلامي الشيعي) من خلال حكومات قادته الثلاثة (الدكتور إبراهيم الجعفري ٢٠٠٥ . ٢٠٠٦ ونوري المالكي ٢٠٠٦ . ٢٠١٤ والدكتور حيدر العبادي ٢٠١٤ . ٢٠١٨). وكانت قد سبقت إقرار الدستور (٢٠٠٥) حكومة انتقالية برئاسة الدكتور إياد علاوي (٢٠٠٤ . ٢٠٠٥) التي كانت ورثت مجلس الحكم (٢٠٠٣) أيام كان الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر (٢٠٠٣ . ٢٠٠٤) الحاكم بأمره في العراق.

ورغم محاولات حزب الدعوة - حتى اللحظات الأخيرة - الاحتفاظ بالسلطة لدورة رابعة، فإن الصراع الحاد بين جناحي الحزب (الأول بقيادة المالكي، والثاني بقيادة العبادي) أفشل هذه المحاولات. إذ سعت قيادة الحزب، ممثلة بمجلس الشورى، عقد مصالحة بين الرجلين بعد منافسة اتخذت طابعاً شخصياً، إلى حد كبير، مع رفض المالكي دعم العبادي لولاية ثانية، حتى مع استمرار الحزب، ولو شكلياً، بالاحتفاظ بالسلطة.

ثم، رغم أن خسارة حزب الدعوة رئاسة الحكومة، ما يعني إبعاده عن المشهد، أمكن التوصل إلى مجموعة تسويات جاءت بصيغة «توافقات». وهذه التوافقات أوصلت ثلاثة وجوه جديدة . قديمة (الوجه الجديد حقاً هو محمد الحلبوسي) إلى «الرئاسات الثلاث» (الجمهورية للكردي، والحكومة للشيعية، والبرلمان للسنة) فكانت خياراً بدأ مقبولاً، إلى حد كبير، لجهة الخروج من «عنق زجاجة» المحاصصة إلى الفضاء الوطني.

انقسام البيوت الرئيسية

المتغير المهم، الذي بدأ مختلفاً عن السياقات السابقة، ظهر قبل الانتخابات البرلمانية التي أجريت خلال شهر مايو (أيار) الماضي، حين شهدت البيوت الرئيسية (الشيعية . السنية . الكردية) انقسامات حادة. الكتلة الشيعية، التي كانت ممثلة بـ«التحالف الوطني» انقسمت إلى خمس كتل، هي: «سائرون» بزعامه مقتدى الصدر، و«النصر» بزعامه حيدر العبادي، و«الفتح» بزعامه هادي العامري، و«دولة القانون» بزعامه نوري المالكي، و«الحكمة» بزعامه عمار الحكيم. أما الكتلة السنّية، التي كانت ممثلة بـ«تحالف القوى العراقية»، فانقسمت بدورها إلى «تحالف القرار» بزعامه أسامة النجيفي، و«تحالف القوى» بزعامه جمال الكربولي و«المشروع العربي» بزعامه خميس الخنجر. وأخيراً، وليس آخراً، شهدنا تفتت الكتلة الكردية التي كان يمثلها «التحالف الكردستاني» وعاد كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامه مسعود بارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني الذي ينتمي إليه الدكتور برهم صالح، وحركة التغيير... لتمثيل نفسه أمام بغداد.

- ترميم < المحاصصة >

قُبيل الانتخابات البرلمانية رفعت معظم القوى الرئيسية شعار الغالبية السياسية أو المشاركة الوطنية، التي تقوم على أساس ألا تتمثل المكوّنات بوصفها مكوّنات، بل يكون هناك تمثيل أحزاب وقوى من المكوّنات بحيث تنشأ

حكومة موالاتة وقوة معارضة. غير أن الوضع تغير في ظل المقاطعة الكبيرة للانتخابات (بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة) وظهور نتائج متقاربة للكتل البرلمانية الفائزة، تصدرتها «سائرون» بـ٤٥ مقعداً، وهي مقاعد لا تؤهل أي كتلة... لا لتشكيل الحكومة أو حتى فرض شروط صارمة على الشركاء.

بناءً عليه، وجد الجميع أنفسهم بحاجة إلى إعادة ترميم «المحاصصة» باتجاه خلق فضاء أوسع اسمه «الفضاء الوطني»... لكن محتواه الحقيقي هو التوافق بين الأطراف المختلفة من أجل تسهيل مهمة تشكيل الحكومة. ومن ثم، بدت الدورة معكوسة بين الانتقال من «المحاصصة» فـ«التوافق» إلى «الفضاء الوطني»، ثم العودة إلى «التوافق» ثانية، لكن عبر عدة ولادات بدت طبيعية في الظاهر، لكنها قيصريّة في الداخل. والمفارقة، أن الأصعب فيها كانت ولادة منصب رئيس الجمهورية الذي كان طوال السنوات الـ١٥ الماضية هو الأسهل حسماً بين المناصب. هذه المرة اختلف الأمر بسبب تفتت «البيوت» (الفئويّة)، ما جعل عملية الترميم صعبة إلا من خلال الصفقات والتوافقات والمساومات.

كردياً، مثلاً، كان الاعتراض الأساسي على ترشيح الدكتور برهم صالح لمنصب رئيس الجمهورية من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني (الذي يتزعمه بارزاني)، وهو ما يلخصه القيادي في الحزب ماجد شنكالي في حديث لـ«الشرق الأوسط» بالقول إن «المنصب من حصّة المكون الكردي، لكن داخل هذا المكوّن أحزاب، ولقد جاء ترتيب الحزب الديمقراطي الكردستاني من حيث عدد المقاعد في المقدمة بالقياس إلى مقاعد الحزب الذي ينتمي إليه برهم صالح وهو الاتحاد الوطني. وبالتالي، كان ينبغي أن يحسم المنصب داخل المكوّن ومن ثم نذهب إلى بغداد موحدين». ويضيف شنكالي أن «الأمر يختلف عما حصل للعرب السنة الذين، وإن كانت هناك منافسة داخل البرلمان بين عدة شخصيات سنيّة، فإن محمد الحلبوسي - الذي فاز برئاسة البرلمان كان قد حصل على الغالبية داخل نواب المكوّن السنيّ أولاً، وبالتالي حظي بدعمنا داخل البرلمان حتى مع وجود منافسين له». ويستطرد «كان ينبغي أن تحصل انتخابات داخل البيت الكردي بين المرشحين الرئيسيين برهم صالح وفؤاد حسين، ومن ثم من يحصل على أعلى الأصوات داخل المكوّن نذهب به إلى البرلمان الاتحادي حتى بوجود منافسين كرد آخرين لا مانع من أن يجربوا حظهم».

ورداً على سؤال بشأن انتخاب الرئيس صالح عبر الفضاء الوطني، يجيب شنكالي بأن «الذي حصل توافقات وليس فضاء وطنياً عن طريق قوى وكتل لم تلتزم بتعهداتها معنا، وهو ما أدى إلى حصول هذه المشكلة داخل البيت الكردي، لأننا لن نتعامل مع رئيس الجمهورية لكونه من وجهة نظرنا لم يعد يمثل الكرد».

- تحديات منتصف المسافة -

وحقاً، لم تكن مشكلة العرب السنة مع مرشحهم لرئاسة البرلمان بحجم المشكلة الكردية. الكردية على صعيد اختيار رئيس الجمهورية. ذلك أن النواب السنة البالغ عددهم نحو ٧٠ نائباً موزعون بين عدة كتل، لكن الكتلة التي يمثلها رئيس البرلمان محمد الحلبوسي هي الأكبر تقريباً (تمثل نحو ٤٥ نائباً) بينما توزّع الباقيون على كتل أصغر. في حين أن عدد النواب الكرد نحو ٦٠ نائباً لكن الحصّة الأكبر منهم حصّة الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود بارزاني (٢٥ مقعداً) يليه الاتحاد الوطني (حزب برهم صالح) وله (١٨ مقعداً) بينما تتوزع الأخرى بين «التغيير» و«الجيل الجديد» والجماعة الإسلامية. ومن هنا غضب الحزب الديمقراطي على صيغة انتخاب الدكتور صالح أدى إلى خلق مشكلة تمثل تحدياً في منتصف المسافة أمام الرئيس الجديد.

بالنسبة للحالة الشيعية، بدا الأمر، لأول وهلة أكثر سلاسة، لكنه مع ذلك يحمل في داخله تناقضات ستمثل هي الأخرى تحديات جدية أمام رئيس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي. إذ أن المجيء به كان على أساس كونه مرشح «تسوية» بعد إخفاق المرشحين الآخرين (العبادي والعامري) ومرشح نصف التسوية (فالح الفياض) من الحصول على إجماع يؤهل أحدهم للترشح. وهكذا، جاء عادل عبدالمهدي نتيجة توافق صعب بين أهم كتلتين شيعيتين في البرلمان العراقي، أي «سائرون» المدعومة من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، و«الفتح» بزعامة هادي العامري... مع أنهما تنتميان إلى تحالفين عريضين مختلفين يدعي كل واحد منهما أنه الكتلة الأكبر (هما تحالف

«الإصلاح والإعمار» وتحالف «البناء». وبالتالي، كانت حصيلة التفاهم بين الصدر والعامري ولادة ترشيح عبدالمهدي، الذي كلفه بتشكيل الحكومة رئيس الجمهورية الجديد برهم صالح بعد أقل من ساعة على أدائه اليمين الدستورية.

تحديات منتصف المسافة أمام عادل عبدالمهدي يجعلها الخبير الاستراتيجي الدكتور هشام الهاشمي لـ«الشرق الأوسط» بقوله «إطلاق الحزمة الثانية من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية الأمريكية على إيران، تاريخ يتوافق مع نيل حكومة عبدالمهدي الثقة. وبالتالي، هناك تحديات معقدة أمام هذه الحكومة التي كان لإيران اليد الطولى في تسهيل التوافق عليها بين الأحزاب الممثلة للمكونات العراقية في البرلمان». وتابع «أهم التحديات هي جدولة وجود قوات التحالف الدولي على الأراضي العراقية، وخاصة القوات الأمريكية التي تتواجد في ٩ معسكرات مشتركة مع القوات الاتحادية العراقية وبوظائف عسكرية وأمنية واستخباراتية وتقنية مختلفة، وقروض صندوق النقد الدولي، فضلا عن الموقف من الفصائل العابرة للحدود والفصائل غير منضوية تحت ألوية قوات الحشد الشعبي». ويضيف «ثمة تحديات تتعلق بالإدارة المشتركة للمناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وسلاح العشائر، وأزمة المياه مع إيران وتركيا، والموقف من العقوبات الأمريكية على إيران... وجدية الالتزام بها أو العمل على استثناء العراق».

- برهم أحمد صالح... الرئيس الثامن للعراق

< مع أن برهم أحمد صالح من مواليد مدينة السليمانية عام ١٩٦٠. فإنه ينتمي بالأصل إلى مدينة كويسنجق التي تعود إداريا إلى محافظة أربيل عاصمة إقليم كردستان - العراق. واللافت أن رؤساء العراق الكرد الثلاثة الذين تولوا المنصب بعد عام ٢٠٠٣ (جلال طالباني وفؤاد معصوم وبرهم صالح) ينتمون إلى هذه المدينة الجبلية الصغيرة نسبياً.

صالح ابن أسرة ميسورة الحال، فوالده قاضٍ معروف في السليمانية تعرّض للنفي على عهد صدام حسين إلى محافظة المثنى (جنوبي العراق) في سبعينات القرن الماضي نتيجة مواقفه المناوئة للنظام العراقي السابق. وكان برهم صالح متفوقاً في دراسته، إذ حصل في الثانوية العامة على معدل ٩٦ في المائة وحل عاشرا على العراق. وأنداك دخل كلية الهندسة المدنية في جامعة كارديف البريطانية وتخرج فيها بتفوق في علوم الحاسوب عام ١٩٨٣. وبعدها واصل صالح، الذي كان تعرض للاعتقال والتعذيب إبان حكم صدام حسين مرتين، دراسته وسافر مجدداً إلى بريطانيا حيث حصل على شهادة الدكتوراه في تطبيقات علوم الحاسوب من جامعة ليفربول.

أثناء الدراسة خارج العراق، واصل صالح نشاطه في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. وهو الحزب الذي أسسه عام ١٩٧٥ سلفاه جلال طالباني وفؤاد معصوم في دمشق إثر انهيار الثورة الكردية بعد «اتفاقية الجزائر» التي كان وقعها آنذاك الرئيس العراقي السابق صدام حسين وشاه إيران في الجزائر.

وبعد إسقاط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ تولى صالح رئاسة حكومة إقليم كردستان - إدارة السليمانية للفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٤. كما تولى مناصب تنفيذية مهمة في الحكومة الاتحادية في بغداد حيث شغل منصب نائب رئيس الوزراء العراقي عام ٢٠٠٤. ثم صار وزيراً للتخطيط في الحكومة العراقية الانتقالية عام ٢٠٠٥. ثم نائباً لرئيس الوزراء في أول حكومة عراقية منتخبة ٢٠٠٦.

من بين أهم إنجازات صالح في الحقل العلمي والأكاديمي تأسيس الجامعة الأمريكية في مدينة السليمانية عام ٢٠٠٨. كما تولى رئاسة حكومة الإقليم للفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١١. وعام ٢٠١٤، رشح مع الدكتور فؤاد معصوم من قبل حزبه لشغل منصب رئاسة الجمهورية العراقية، لكن لم يحالفه الحظ. وفي انتخابات عام ٢٠١٨ فاز على منافسه الكردي الآخر فؤاد حسين مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني.

برهم صالح متزوج، وله ابنتان متزوجتان، إحداها تعمل صحافية في إحدى وسائل الإعلام البريطانية، والأخرى موظفة في إحدى المنظمات الدولية.

- عادل عبدالمهدي... الاستقالة لا تزال في جيبي

< قبل شهر من تكليفه بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة (٢٠١٨) كتب السيد عادل عبدالمهدي (يفضل لقب السيد على صفة الدكتور التي لم يحصل عليها برغم وصوله مرحلة مناقشة رسالته في الاقتصاد من جامعة باريس) مقالا في جريدة «العدالة» التي يشرف عليها اعتذر فيها مقدما عن تولي منصب رئاسة الوزراء فيما لو تم تكليفه بها. السبب الذي جعل عبدالمهدي يعتذر ولا يرفض هي مجموعة الشروط التي رأى أنها يجب أن تتوافر لدى المرشح لتولي هذا المنصب في ظل التوازنات العراقية الصعبة والتي وجد أنها لا تنطبق عليه بسبب المحاصصة والاستقلالية والصراعات وغياب الرؤية والخطة والمنهج. وعليه كتب قائلا «أعتذر فالشروط غير متوفرة». لكن الطبقة السياسية العراقية، بعدما وصلت إلى طريق مسدود لاختيار مرشح مناسب لتحمل عبء هذا المنصب، هرعت إليه معتبرة ما عده شروطا لا تناسبه بمثابة «برنامج حكم عليه تنفيذه». وهكذا تم تكليفه بعدما توافقت عليه الكتلتان الفائزتان بالانتخابات الأخيرة «سائرون» و«الفتح». وقبل عبدالمهدي التكليف مع أن أيدي الجميع على قلوبهم كون الرجل، وهو رجل تسويات مقبول لدى الجميع، لا يحب المصادمات والمناكفات... وسبق له أن استقال من منصبه وزيرا للنفط، وهدد بالاستقالة أكثر من مرة مما يجعل إمكانية استقالته من منصبه المهم هذه المرة أمرا واردا في حال لم يمنح استقلالية كاملة في تنفيذ برنامجه ورؤيته.

يؤخذ على عبدالمهدي تقلبه بين التيارات والأحزاب. ويروي عنه صديق طفولته وصباه إياد علاوي أنه كان من المنتمين لحزب البعث العربي الاشتراكي في ستينيات القرن الماضي. ومع أن عبدالمهدي المولود عام ١٩٤٢ لأسرة أرستقراطية شيعية في محافظة ذي قار (جنوبي العراق) وخريج ثانوية «كلية بغداد» الراقية مع صديقيه إياد علاوي والراحل الدكتور أحمد الجبلي - وثلاثتهم ينتمون إلى الأسر الأرستقراطية في العراق - فإنه بعد تخليه عن فكر البعث انتمى إلى أقصى اليسار الشيوعي لفترة قصيرة في سبعينيات القرن الماضي. غير أنه انضم عام ١٩٨٢ رسمياً إلى «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» الذي أسس في إيران.

تولى عبدالمهدي عدة مناصب بعد عام ٢٠٠٣ من بينها تعيينه وزيرا للمالية ووزيرا للنفط ونائبا لرئيس الجمهورية. كما بقي مرشحا ساخنا لرئاسة الوزراء طوال أكثر من عشر سنوات... لكن مرشحي حزب الدعوة كانوا يحظون بالمنصب حتى جاءه أخيرا عن طريق التوافق لا التنافس.

- محمد الحلبوسي... وجه <الإزاحة الجيلية>

< طبقا لمنهج المحاصصة التي طبقت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فإن منصب رئاسة البرلمان أصبح من حصة العرب السنة. وطوال السنوات الخمس عشرة الماضية توالى على هذا المنصب عدد من الشخصيات السنّية البارزة والمتقدمة في السن وفي العمل السياسي. أولهم كان الدكتور محمود المشهداني الذي ولد في أربعينات القرن الماضي وإياد السامرائي أحد الأمناء العامين للحزب الإسلامي العراقي المولود في الأربعينات هو الآخر وأسامة النجيفي المولود في الخمسينات والدكتور سليم الجبوري المولود في السبعينات. لكن القفزة التي لم تكن محسوبة هي التي تحققت بوصول الشاب محمد الحلبوسي (مواليد ١٩٨١) إلى هذا المنصب الهام في ظل نظام برلماني تكون فيه السلطة التشريعية هي السلطة العليا رقابة وتشريعا.

في عام ٢٠١٤ فاز محمد الحلبوسي الذي يحمل شهادة الماجستير في الهندسة المدنية من جامعة المستنصرية ببغداد (ومنها أيضا حاز البكالوريوس) لأول مرة في عضوية البرلمان العراقي. أصبح عضوا في لجنة حقوق الإنسان في البرلمان ومن ثم انتقل إلى عضوية اللجنة المالية فرئيسا لها في مرحلة لاحقة. وفي عام ٢٠١٧ تولى منصب محافظ الأنبار. وخلال انتخابات عام ٢٠١٨ فاز ثانية عن محافظة الأنبار لعضوية البرلمان العراقي محرزا أعلى الأصوات بين مرشحي المحافظة (٣٧ ألف صوت).

وخلال عملية الترشح لرئاسة البرلمان الحالي تنافس الشاب محمد الحلبوسي مع ٩ من الشخصيات السنّية من بينهم أسامة النجيفي (رئيس البرلمان الأسبق) وخالد العبيدي (وزير الدفاع السابق) ومحمد تميم (وزير التربية الأسبق) وآخرون لكنه تفوق عليهم جميعا مترجما ما بات يعرف بالعراق بـ«الإزاحة الجيلية» كناية عن رغبة النخب الفكرية والسياسية العراقية بإزاحة كبار السن من سياسيي العراق عن المشهد السياسي وإحلال زعامات شابة محلهم.

تصدّعات في جدار المحاصصة

*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١٠/٩

على عكس انتخابات رئيس البرلمان ونائبه، وانتخابات رئاسة الجمهورية، سارت الأمور بسلاسة وبسرعة ملفتة للنظر عند تكليف د. عادل عبدالمهدي بتشكيل مجلس الوزراء. وهذا يبشر بالخير، لا سيما إذا جرى الالتزام بالثوابت التي أُتفق عليها، في أن تكون الحكومة المقبلة حكومة تكنوقراط وطنية عابرة للطائفية، وتمتلك برنامجاً خدمياً في الأساس، قادراً على معالجة المشاكل المزمنة، ووضع حلول مناسبة لها، وإن كانت تدريجية وعلى مراحل. المهم هو البداية السليمة والجادة لملف الخدمات أولاً، وخصوصاً الماء الصالح للشرب (كارثة الماء المالح في البصرة) والكهرباء والصحة والتعليم والسكن، والحد من الفساد المالي والإداري، وإيجاد فرص عمل للعاطلين من خريجين وغيرهم، وإعمار المدن والبنى التحتية المهتمة، وحصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز استقلالية القرار العراقي، واعتماد الكفاءة والنزاهة والوطنية في التعيينات المنوي القيام بها، لتكون الأساس الذي تبنى عليه دولة المواطنة، دولة جميع العراقيين.

إن انتخاب السيد برهم صالح لرئاسة الجمهورية وتكليف عادل عبدالمهدي بتشكيل الحكومة، هو محاولة لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد، التي مضى عليها خمسة عشر عاماً، ولا أمل في انفراجها، إذا بقيت الطواقم الحاكمة نفسها، وظلت المحاصصة هي البوصلة والدليل.

ولا شك أن التحديات التي ستواجهها الحكومة الجديدة كبيرة جداً، ويزيدها صعوبة ما سيقوم به الفاسدون والفاشلون، الذين لن يدخروا جهداً لعرقلة عملها، ومنعها من تحقيق إنجازات يعتد بها، لكي تتساوى "الكرعة وأم الشعر" كما يقول المثل العراقي، وبالتالي يعودون من الشباك بعد أن طردوا من الباب شرّ طردة.

لكن الوفاء بالوعد المعلن، والتمسك بالبرنامج الحكومي، الذي يأمل جميع العراقيين أن يكون ملبياً لمصالحهم، وضامناً لحقوقهم، سيثبت مصداقية الحكومة ورئيسها، اللذين حظيا ومعهما رئاسة الجمهورية بتأييد ودعم كبيرين، داخلياً وإقليمياً ودولياً، وسوف يقنع الملايين بتأييدها، وإسنادها، ومساعدتها على تذليل الصعوبات والمشاكل المعقدة، المتراكمة من العهود السابقة، وتمهيد الطريق أمامها للوصول إلى عتبة النجاح، والإسراع بتجفيف المستنقع الأسن، الذي غطت أحواله الآخرين.

إن الاتفاقات الثنائية بين "سائرون" باعتبارها الكتلة الأكبر ومعها "الفتح" هي التي أقصت الأحزاب الثلاثة، التي كانت تدعي تمثيل المكونات الاجتماعية، والتي تلاعبت بالعملية السياسية ومشاعر الناس طيلة المدة الماضية، لا يمكن اعتبارها إلا خطوة أولى إلى الأمام، يفترض البناء عليها، والتخلص نهائياً من المحاصصة والطائفية السياسية التي تصدعت جدرانها بصورة واضحة. والأمل كل الأمل أن تكون بداية للتغيير الحقيقي، الذي ينتظره العراقيون على اختلاف مشاربهم الفكرية السياسية وأديانهم ومذاهبهم وقومياتهم بفارغ الصبر. فقد طفح الكيل ولم يبق في القوس منزع.

إن لا بد للدكتور عادل عبدالمهدي أن يكون حراً في اختيار وزرائه، وأن لا يفسح المجال للكتل بفرض إراداتها مجدداً، وتشخيص من تريده، فذلك من شأنه بقاء الأزمة كما هي، وإعادة لها ليس إلى عنق الزجاجة فحسب، بل وإلى قعرها هذه المرة.

في المشهد مفارقات.. ووساخات

*عبدالمنعم الأسم

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/١٠/٩

*عادل عبدالمهدي:

بيان رئيس الحكومة المكلف عادل عبدالمهدي "من يجد بنفسه المؤهلات ان يكون وزيراً ليقدم طلباً" اكثر من غريب، وليس راجحاً من وجوه كثيرة، فلم يسبق العراق بلد في العالم ان تصبح الوزارة فيه وظيفة يتقدم اليها المواطنين.. والسؤال هو ماذا سيصنع عبدالمهدي في حال تقدم الالوف من العراقيين المؤهلين الى "وظيفة وزير" ووقفوا طوابير امام مكتبه؟.

اقل ما يقال في هذه الخطوة انها تضيف شكوكاً لجدية تشكيل "حكومة نزاهة وكفاءات" واتوقع صدور اعلانٍ لاحقٍ يؤكد وجود بعض "سهو" او بعض السواهي.. وتحت السواهي دواهي.

*محمد الحلبوسي:

رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي لم يمض على "انتخاب"ه ساعات حتى طار الى الكويت وعاد منها ليطير الى مصر التي عاد منها ليطير ثالثة الى تركيا.. وكل ذلك في غضون عشرة ايام.. وقبل ان تتشكل الحكومة، وفي وقت كان يفترض في بلد (ربما غير العراق) ان ينصرف رئيس مجلس النواب الى شؤون منصبه الأوج ما يكون الى الجهود والتدبير والاصلاح واعاد البناء والترشيد، فيما الشكوك تحيط اهلية الحلبوسي في ادارة السلطة التشريعية.. والسؤال التفصيلي المهم هو: هل مجلس النواب سلطة تشريعية ام وزارة خارجية؟ أم ان ثمة وراء الزيارات مزارات؟.

*علي العلق:

رئيس البنك المركزي علي العلق أظهر اسمه وتوقيعه على ورقة العملة الجديدة بطريقة استفزازية حيرت و "اضحكت" كل من اطلع عليها، وذلك في وجهين، الاول، دستوري حيث اعطى لنفسه صفة "محافظ" فيما هو "وكيل المحافظ" فمن المعروف ان مجلس النواب لم يصوت له ليكون محافظاً وبقي دون هذا المنصب.. وثانياً، اجرائياً، إذ كان له ان يكتفي بالتوقيع فقط ليسهل علينا ابتلاع الف ضيحة، التي قد تجر معها فضائح.

*هادي العامري:

هادي العامري رئيس كتلة الفتح كان (هو وبتنسيق مع جهات خارجية) وراء تديرات الخروج من مأزق "الكتلة الاكبر" بتمرير تكليف عادل عبدالمهدي ليشكل حكومة جديدة، وذلك عبر جسر شيده ب"مهارة" بين دولة القانون وسائرون، حيث تسلم عبدالمهدي التكليف من رئيس الجمهورية مباشرة وليس من قبل الكتلة الاكبر كما ينص الدستور.

الآن، العامري يطبخ صفقة "وزراء التكنوقراط السياسي" التي لا تعدو عن كونها محاولة تجسير وترضية.. التكنوقراط لجهة والسياسي لجهة أخرى..

والمطلوب ان نغمض عيوننا، فالمشهد فيه وساخات كثيرة.

*نادية مراد:

نادية مراد، شتمها رجال نعرف ما تحت شوارب البعض منهم من روائح.. لكن الغريب ان يشتمها البعض من ابناء جنسها: نساءً جلسن على كراسٍ وفتحن صفحات "تويتر" و"فيسبوك" وقمن باستنكار نيلها جائزة نوبل، وترخيص اغتصابها من همج القرون البالية مرة اخرى.. يا للعار.

أولويات الحكومة العراقية الجديدة.. وفرصة لرسم المستقبل

*مينا العربي

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/١٠/٩

حكومة جديدة. فرصة جديدة. هذا ما يتمناه الكثير من العراقيين على الرغم من المصاعب التي تواجه البلاد. لا بد لنا أن نشعر ببصيص أمل بإحداث تغييرات مع الإعلان عن الرئيس الجديد لجمهورية العراق برهم صالح ورئيس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي. وبالطبع هناك عراقيون يقولون إن الوجوه تتغير ولكن الواقع لا يتغير. ومن الصعب إلقاء اللوم عليهم بعد الذي عانوه خلال السنوات والعقود الماضية. فعلى المسؤولين الجدد أن يبرهنوا جديتهم في خدمة الشعب وبالتزامهم بالقسم الذي أدوه عند توليهم المقاعد البرلمانية والمناصب الرسمية.

لا شك أن بشخص برهم صالح، المعروف بثقافته العالية ومطالبته بإعادة الهيبة إلى الدولة، هناك فرصة لتقوية رئاسة الدولة. كما أن إعلان عادل عبدالمهدي بأنه «مستقل» ومنفتح على العمل مع جميع الأطراف يوحي بإمكانية العمل الجدي لتشكيل حكومة سلمية. بالطبع هذان الشخصان مع الاحترام لهما يعملان ضمن نظام عانى من الفساد والانقسامات والمحاصصة والجريمة المنظمة، ناهيك عن نفوذ دول لديها أطماع في العراق.

ولكن لا يمكن أن يتغير هذا الحال من دون شخصيات مستعدة لمواجهة التحديات والمخاطرة بمصالح أحزابها مقابل المصلحة العامة. لا بد هنا من الاعتراف بجهود رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته حيدر العبادي الذي تسلم منصبه والبلد على حافة الهاوية. وعلى الرغم من بعض إخفاقات الحكومة السابقة، سعى العبادي إلى مناهضة السياسات الطائفية. وكان عليه أن يوازن بين ضرورة دحر «داعش» وإرهابه وبين كبح جماح قوة الحشد الشعبي المتنامية. واليوم يسلم العبادي البلاد وهي بحال أفضل مما تسلمها من سلفه نوري المالكي.

السابع المقبلة ستشهد اختبار تشكيل الحكومة – هل ستكون على غرار خلفيات صالح وعبدالمهدي وسطية ومقبولة بشكل واسع؟ م ستحتم الحسابات السياسية اختيار شخصيات مثيرة للجدل وتخدم مصالحها الحزبية؟ تشكيلة الحكومة وقدرتها على تخطي الاحتقانات السياسية من أجل تنفيذ برنامج وطني جامع ستكون أساسية لمساعدة العراق على الخروج من دوامة الأزمات المستمرة. هناك اختلاف واضح بين الأحزاب حول كيفية تشكيل الحكومة واختيار الشخصيات المناسبة لشغل المناصب الوزارية. ولكن الأهم من أسماء تلك الشخصيات هي برنامج الحكومة المقبلة وأولوياتها. لائحة المطالب طويلة ولكن هناك ست أولويات يجب أن تنتبه الحكومة الجديدة لها:

الأولوية الأهم والأبرز تبقى في تزويد الأمن والأمان للشعب العراقي. خلال الساعات الـ ٤٨ الماضية، انفجرت عبوات ناسفة في ٣ مناطق عراقية بينما تم الإعلان عن مقتل ناشطة عراقية في البصرة، لتصبح سادس امرأة بارزة تغتال في البلاد منذ ٤ أسابيع. وتزويد الأمن يأتي من خلال الاستمرار في بناء القوات المسلحة العراقية وإصلاحها، بالإضافة إلى حصر السلاح بيد الدولة.

الأولوية الثانية المرتبطة بالأولى وهي تأمين حياة كريمة للشعب العراقي، وخاصة في ما يخص الخدمات الأساسية. النهوض بمجالات التعليم والصحة أساسي لإحراز أي تقدم ملموس. من الصعب التصديق بأن الدولة

المنتجة لما يقارب من ٤ ملايين برميل من النفط يومياً ما زالت تعاني من شحة الكهرباء والمياه الصالحة للشرب. ولا يوجد أي مبرر لهذه المعاناة التي أدت أخيراً إلى إصابة ١٠٠ ألف من سكان البصرة بالتسمم بسبب تلوث المياه. كما من الضرورة وضع آلية لمساعدة المستضعفين مثل الأيتام والأرامل وغيرهم. فبحسب آخر إحصائية موثوقة، هناك في العراق ما بين ٨٠٠ ألف ومليون طفل فقد أحد أبويه. وغالبية هؤلاء يعيشون دون خط الفقر.

الأولوية الثالثة تعتمد على بناء اقتصاد سليم وجعل الثروة النفطية ركيزة لبناء اقتصاد ما - بعد النفط، بدلاً من جعله أساساً للفساد المستشري في البلد. الإصلاحات المالية ومحاربة الفساد ضرورة ملحة. وكل ذلك يجب أن يصب في صالح معالجة مستويات البطالة العالية في البلاد، خاصة بين الشباب والتي تصل إلى ٣٠ في المائة في بعض المحافظات. كما أن الاقتصاد القوي ضروري لإعادة البنى التحتية الضرورية للبلاد.

هذه الأولويات الثلاثة أساسية لإعادة ثقة الشعب بالحكومة وبالدولة. علينا ألا ننسى أن انتخابات هذا العام شهدت أقل نسبة من المشاركة بين الناخبين، بنسبة ٤٤,٥ في المائة حسب أعلى التقديرات. ويجب إعادة الثقة بالسلطة وهو أمر لن يكون بالسهل بعد سنوات من الإخفاقات. وهنا ننتقل إلى الأولوية الرابعة وهي تقوية العقد الاجتماعي بين الشعب والدولة في العراق، بالإضافة إلى تقوية مؤسسات الدولة من جديد. والعمل على تعزيز المواطنة وجعلها جزءاً جوهرياً في هذه المعادلة، بعد أن حلت الطائفة والعشيرة والحزب والإثنية محل الهوية الوطنية.

أما الأولوية الخامسة فهي تقوية مؤسسات الدولة لضمان سيادة القانون في البلاد، وهذا يعتمد كله على الدستور. الدستور العراقي بحاجة ملحة إلى المراجعة وتعديل بنود أساسية فيه على رأسها تلك المتعلقة بكيفية إدارة النظام الفيدرالي. من دون دستور قوي، مرتكز على سيادة القانون وحماية القضاء، لن يكون بالإمكان محاربة الفساد المالي والسياسي ولا بناء ثقة المواطن بالدولة.

أما خارجياً، فعلى العراق أن يأخذ مكانه الطبيعي في وسطه العربي وعلى الساحة الدولية من خلال بناء علاقات إقليمية ودولية متوازنة. وهذه هي الأولوية السادسة. تقوية العلاقات الإقليمية وخاصة مع الدول العربية التي تبدو منفتحة على العراق بطريقة ملحوظة فرصة يجب ألا تضيع. اتصال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهد أبوظبي نائب القائد العام للقوات المسلحة الإماراتية الشيخ محمد بن زايد والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وغيرهم من القادة العرب بكل من صالح وعبدالمهدي فور اختيارهما لمنصبيهما مؤشر واضح على الدعم العربي للحكومة العراقية - عليها أن تتجاوب وبسرعة معها. ومع تزايد الضغوط على إيران، بما في ذلك فرض عقوبات أمريكية جديدة الشهر المقبل، من المتوقع أن تسعى طهران لتوسيع تدخلاتها في العراق للاستفادة المادية والسياسية. وهنا سيكون على الحكومة العراقية أن تحمي مصالح العراق وتحرص على سيادته الكاملة.

إنها تحديات جسيمة ولكنها تمثل فرصة يمكن للقادة الجدد من خلالها أن يغيروا مسار تاريخ العراق ورسم مستقبله في حال أصغوا لنبض الشارع وسعوا لتحقيق طموحات الشعب العراقي.

علامات أمل للتغيير الإيجابي في العراق

*بيننا الخطيب

مركز كارنيغي: ٢٠١٨/١٠/٩

مر العراق بأوقات عصيبة على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية. انتصار الحكومة العراقية عسكرياً على «داعش» لم يترجم بعد إلى فرص عمل لأولئك الذين فقدوا سبل معيشتهم في المناطق التي كان يحكمها التنظيم سابقاً والتي تم تدميرها في الحملة العسكرية الدولية ضد «داعش»، كما هو الحال في الموصل. تحسن الوضع الأمني في البلاد لكن هجمات الإرهابيين مستمرة، خصوصاً أن «داعش» يحاول تأكيد نفسه في أعقاب فقدان معظم سيطرته الإقليمية في العراق وسوريا. لا يزال الفساد مشكلة مستوطنة، حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق الدولة الـ ١٦٩ من أصل ١٨٠ دولة على مؤشر الفساد الخاص بها. ويلقى باللوم على الفساد كسبب لمشكلة تلوث المياه في البصرة التي أصابت سفير الاتحاد الأوروبي لدى العراق، الذي شرب من مياه البصرة الأسبوع الماضي، وأصيب بالتسمم لتلوثها. ومع ذلك، ورغم كل هذه القضايا السلبية والخطيرة، هناك بصيص من الأمل في العراق.

أحد التطورات الإيجابية في البلاد هو تزايد البراغماتية السياسية التي تتخطى الخطوط الطائفية. في الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو (أيار) الماضي، شهد العراق لأول مرة تحالفاً بين الحزب الشيوعي والحزب الذي يقوده رجل الدين الشيعي السيد مقتدى الصدر، والذي قدم نفسه إلى الناخبين ليس على أسس دينية ولكن قومية إصلاحية. هذا الائتلاف، المسمى «سائرون»، حصل على مقاعد أكثر من أي حزب آخر في انتخابات هذا العام.

بعد ما يقرب من أربعة أشهر من النقاش حول تشكيل الحكومة، تم تعيين رئيس وزراء توافقي الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى رئيس جمهورية معروف بقيمه المنفتحة، وهو أول رئيس من نوعه للعراق. كانت عملية انتخاب الرئيس في العراق في عام ٢٠١٨ هي أيضاً الأولى من نوعها في البلد حيث لم تكن موجهة من قبل الأحزاب السياسية التي ينتمي إليها مختلف أعضاء البرلمان. كان هناك عدم توافق في الآراء داخل الكثير من الأحزاب حول من الذي يجب أن يتم انتخابه رئيساً، الأمر الذي ترك أعضاء البرلمان يصوتون للمرشح الذي اعتقدوا أنه كان أكثر ملاءمة. لذا كانت انتخابات عام ٢٠١٨ هي أول انتخابات رئاسية مفتوحة في العراق.

هناك أمل في ألا يكون هذا التطور استثنائياً بالنسبة للبلاد وأنه يمكن للعراق أن يستمر على طريق الانفتاح السياسي. إن السلوك السلس الذي أبداه رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي نحو خليفته عادل عبدالمهدي تمت الإشادة به كمثال على البراغماتية السياسية القائمة على قبول الهزيمة كجزء من أي عملية سياسية، وهو ما يخالف الاتجاه المألوف في الشرق الأوسط في النظر إلى الانتخابات باعتبارها لعبة غالب أو مغلوب محصلتها صفر.

إن الاحتجاجات التي تجري في جميع أنحاء البلاد حالياً بما في ذلك البصرة هي بالطبع مصدر للقلق لأنها تؤكد خطورة مشكلة الفساد في العراق. لكن كما علق زميلي ريناد منصور، في هذه الاحتجاجات، ينادي الناس بمحاسبة قادتهم، بما في ذلك المتظاهرون الشيعة الذين ينتقدون زعماء الشيعة والمحتجون السنة الذين ينتقدون الزعماء السنة. هذا الاتجاه نحو السياسة القائمة على القضايا لا يعني أن الطائفية في العراق قد اختفت، ولكن هذا يعني أن هناك وعياً متزايداً بأهمية قضايا مثل الشفافية والمساءلة. هذه لحظة محورية للعراق، تأتي بعد وقت قصير من تحرير معظم المناطق التي كان يحتلها «داعش»، وتشير إلى أن الانتصارات العسكرية بالنسبة إلى الناس العاديين في العراق ليست كافية. الاحتجاجات هي صرخة من قبل أفراد الشعب العراقي أنهم يدركون تماماً حقوقهم كمواطنين ومسؤوليات الدولة تجاههم. ويقع العبء الآن على عاتق السلطات العراقية لإظهار أنها تستمع لمطالب العراقيين.

في الأسبوع الماضي، منحت لجنة جائزة نوبل للسلام جائزة عام ٢٠١٨ إلى نادية مراد، وهي ناشطة عراقية إيزيدية نجت من قبضة «داعش» لتصبح سفيرة ضد الاتجار بالبشر والعنف الجنسي وناشطة من أجل حقوق الإيزيديين. هذا إنجاز مهم لأنه أول جائزة نوبل على الإطلاق للعراقيين.

وقد كانت الحكومة العراقية نفسها هي التي رشحت نادية مراد لجائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٦. والحكومة تحتفل بجائزتها التي تستحقها عن جدارة كإنجاز للعراق. ولكن تأتي جائزة مراد في فترة شهد خلالها العراق سلسلة من جرائم القتل التي تستهدف النساء. عملت امرأتان مقتولتان في مجال التجميل، وأخرى كانت عارضة في وسائل التواصل الاجتماعي، والرابعة كانت ناشطة في الخطوط الأمامية في احتجاجات مكافحة الفساد الجارية في البصرة.

تتكهن السلطات العراقية بأن بعض جرائم القتل هذه هي جرائم ذات طبيعة شخصية، وتقول ببساطة إن التحقيقات فيها مستمرة. ولكن يقول بعض المراقبين في البصرة إن قتل الناشطة الحقوقية، الدكتورة سعاد العلي، من المرجح أن يكون ذا دوافع سياسية، وإن الجناة يبدو أنهم ميليشيات تحاول سحق الاحتجاجات. ورغم أن العلاقة بين النساء اللاتي قُتلن للوهلة الأولى يبدو أنها تقتصر على جنسهن، فإنهن كن جميعهن يتحدثن بصراحة عن حقوق المرأة.

لذلك لا يمكن للحكومة العراقية أن تشيد بفوز نادية مراد بمصادقية من دون إيلاء اهتمام جاد لمسألة حقوق المرأة في العراق بشكل أعم، ولمسألة قتل النساء الأربع. يمثل منح جائزة نوبل للسلام لنادية مراد رصيلاً مهماً للإصلاحيين العراقيين الذين يتمتعون بنفوذ سياسي، مثل الرئيس الجديد. لقد حان الوقت الآن لتحويل قيمهم إلى سياسات. ومن دون تكريس جهود جادة لأمر مثل حقوق المرأة، فإن أمثال مراد نفسها سيصبحون أهدافاً لأولئك الذين يريدون إسكات أصوات النساء.

هذه فترة مهمة في تاريخ العراق الحديث. على المستوى الشعبي، سواء من خلال حركة الاحتجاج أو نشاط المطالبين بحقوق المرأة، هناك مؤشرات على أن التغيير الإيجابي ممكن. على المستوى السياسي، هناك أيضاً لمحات من نفس الطينة. ويحدونا الأمل في أن يبذل قادة العراق الجدد الجهود اللازمة للعمل مع القواعد الشعبية في برنامج الإصلاح في البلد.

الحكومة العراقية الجديدة بنظرة "تساؤلية"

*سوران علي

ايلاف؛ ٢٠١٨/١٠/١٠

وانا اتابع مجريات اختيار رئيس الجمهورية ثم تكليفه عادل عبدالمهدي لتشكيل الحكومة وما تبعها من بيانات وتصريحات ومناقشات حول كيفية اختيار الوزراء وملء المناصب الحكومية، تذكرت مقولة لأحد مسؤولين الكرد اشتهر بها ابان التسعينات من القرن الماضي عندما سئل عن رؤيته للوضع الكردي في اقليم كردستان الذي كان يشهد احترابا داخليا، فكان رده: "انا متشائل" وهي عبارة تعني انه كان متفائلا ومتشائما في الوقت نفسه.

انما اردت من التذكير بهذه المقولة ان ابين انه ليس من المنطق الاكثار من التفاؤل حيال تشكل الحكومة المنتظرة التي يقبل العراق عليها او حيال نجاحها في مهامها الجسام، فهي تختلف في كثير من التفاصيل عن سابقتها منذ ٢٠٠٣ كالتحديات التي تنتظرها او الاسس التي ستستند عليها وحتى طريقة تمثيل الاطراف السياسية فيها واعتمادها على شخصيات تكنوقراط كما هو مؤمل وهو امر يدعو للتفاؤل، ولكن الاختلاف قد لا يكون بالضرورة مؤشرا على التميز والتفوق.

فبالعودة الى الخطوات الاولى لمسيرة انطلاق الحكومة، نجد انها جاءت مغايرة للنمط المعهود، اذ شكل اختيار رئيس الجمهورية نقطة تحول في مسار المشاهد المتكررة لتشكيل الحكومات المتعاقبة منذ سقوط النظام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، حيث كان رئيس الجمهورية يأتي في جميع الكابينات الوزارية من المكون الكردي وتجمع عليه الاطراف السياسية الكردية دون اشكال، اما ما رأيناه هذه المرة مساء الثاني من تشرين الاول (اكتوبر) والمنافسة الحادة بين اكبر حزبين كرديين للظفر بالمنصب قد غير الكثير من المعادلة، ولا احد يدري كيف ستكون انعكاساته على اقليم كردستان داخليا والعراق عموما في ظل البيانات والتصريحات المنتقدة لآلية الاختيار من قبل مسؤولي الحزب الديمقراطي الذي خسر مرشحه الصراع في عملية التصويت تحت قبة البرلمان وتهديد بعض مسؤولي الحزب هنا وهناك بعدم التعامل مع رئيس الجمهورية المنتخب!

وسبق رؤية هذا المشهد ايضا في عملية اختيار رئيس مجلس النواب الذي يشكل احدى الرئاسات الثلاث في البلاد، اذ كان من المعتاد ان تختار الاطراف السياسية من المكون السني مرشحا واحدا للمنصب يصوت عليه داخل المجلس، الا ان الاطراف السنية هذه المرة لم تتفق على مرشح مشترك ودخلت العملية بعدة مرشحين في مؤشر على عمق خلافاتها وسعة الهوة فيما بينها والتي كانت موجودة اصلا ويتوقع ازديادها مستقبلا. الاختلاف الصارخ في عملية تشكل الحكومة العراقية لم يقتصر على طريقة اختيار رئيس الجمهورية فحسب، بل فاجأ تكليف عادل عبدالمهدي غير المحسوب على جهة سياسية وبعد حوالي ساعة من اختيار رئيس الجمهورية، الكثير من المراقبين وحتى السياسيين انفسهم، فالجميع كانوا منشغلين بمعضلة من سيشكل الكتلة الاكبر التي ستختار بدورها مرشحا ليكلف بتشكيل الحكومة، عندما وجدوا ان الامور قد حسمتوانتهى كل شيء، وبذلك خطى تشكيل الحكومة الجديدة اكبر اهم خطوتين بعد ان كان مثار جدل ومناقشات محمومة على مدى حوالي خمسة اشهر. ظاهريا قطع تشكيل الحكومة العراقية اشواطا صعبة وهي الان قاب قوسين او ادنى لرؤية النور، اما واقعا فقد خلفت هاجسا غير مسبوق لدى الاطراف السياسية المتربصة للحصول على حصتها من وزارات ومناصب تعتبرها استحقاقا اكتسبتها باصوات ناخبينها في حين يدور الحديث حول منح رئيس الوزراء المكلف حرية اختيار الاسماء والشخصيات لشغل الوزارات والمناصب الامر الذي تخشى الاحزاب ان يحررها من ترشيح ما تفضلها من شخصيات. اضافة الى ذلك ان بعض الاحزاب تعتبر وزارات وهيئات ومناصب محددة حكرا عليها ولن تتنازل عنها بسهولة كما يرى البعض. ويمكن اعتبار التفجيرات الاخيرة التي شهدتها بغداد وبعض المدن الاخرى مقدمة لاصرار وتمسك تلك الاحزاب بتوجهها هذا واذانا بعدم استعدادها للتخلي عنه دون عناء. وبعد اكثر من اسبوع من تكليف عادل عبدالمهدي يبدو ان صعوبة اختيار اعضاء وزارته المرتقبة قد غطت على الصعاب التي تنتظر هذه الوزارة فيما يخص الملف الامني في القضاء التام على فلول مسلحي داعش وحصر السلاح بيد الدولة، والملف الخدمي ولاسيما تأمين المستلزمات البدائية للمواطنين في البصرة والمحافظات العراقية الاخرى ومكافحة الفساد المستشري، والملف الاقتصادي في تحسين الوضع المالي واعادة اعمار مدمرته الحرب ضد الارهابيين واعادة النازحين الى ديارهم، وكذلك ملف تطبيع العلاقات مع اقليم كردستان ومعالجة تبعات الاستفتاء الذي اجري في الخامس والعشرين من ايلول من العام الماضي، صعاب تنذر بان مهمة الحكومة المقبلة في حال تشكلها ستكون شاقة جدا ان لم تكن مستحيلة.

عادل عبد المهدي في أنفاق العراق

*نبيل ياسين

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١٠/١٠

لا يبدو أفضل من الـ «فايسبوك» العراقي، اليوم، لقراءة الآمال والتعويل على تكليف عادل عبد المهدي تشكيل الحكومة وتقديم المطالب التي تتعلق بقضايا هي الإرث الذي تركته الحكومات السابقة، والمتعلق بملفات الأمن والفساد والبطالة والصحة والتعليم والغذاء والكهرباء والإعمار.

الـ «فايسبوك» ذاته يكشف عن شماتة بـ «حزب الدعوة» وحرمانه، بعد أربع مرات، من الاستمرار في منصب رئاسة الحكومة، والتبشير بانتهاء دوره القوي، لأسباب خاصة وعامة، منها أن المرجع السيستاني لم يكن على وفاق الحزب منذ الولاية الثانية للمالكي حين حصل الاقتراب الحاد من إيران وتصعيد التوتر مع مرجعية النجف، فساهم ذلك في مزيد من إضعاف «حزب الدعوة» فضلاً عن الانشقاقات فيه التي أفرزت أربعة أجنحة جعلته غير قادر على الطيران باتجاه واحد.

خلال تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة اتسع نطاق الانشقاق في «حزب الدعوة»، وبات واضحاً أن جناح المالكي كان يسعى إلى إضعاف العبادي تمهيداً لعودة ذلك الجناح، لكن السخط الشعبي، الذي عبر عن نفسه في تظاهرات واحتجاجات واصطدامات قوية منذ عام ٢٠١١، وسّع الهوة بين «الدعوة» والمرجعية الدينية، فعام ٢٠١٢ كانت الجهود منصبة على عودة آية الله الحائري، مرجع «حزب الدعوة»، من إيران إلى النجف لينافس مرجعية السيستاني، لكن هذه الجهود أفلست من النجف نفسها ولم يكتب لها النجاح، بيد أنها كانت ضربة قوية على رأس سمار الخلاف بين إيران والعراق، بين مرجعية النجف ومرجعية قم.

وقبيل الانتخابات الأخيرة، كانت شعبية «حزب الدعوة» قد تقلصت، إذ قاطعت نسبة كبيرة جداً (قاربة ٨٠ في المئة) الانتخابات احتجاجاً ويأساً، لكن التلاعب بنسب الانتخابات ونتائجها أعاد أجنحة الدعوة، مع بقية الكتل السياسية، إلى البرلمان، الأمر الذي لم يحظَ برضا مرجعية السيستاني، لكن الضربة الكبرى كانت عدم فعالية «الكتلة الأكبر» التي اخترعتها المحكمة الاتحادية عام ٢٠١٠ بضغط من المالكي في تفسير المادة الدستورية الرقم (٧٦ أولاً)، إذ لم تعد مناورات تشكيل هذه «الكتلة» بعد الانتخابات الأخيرة مجدية بظهور ترشيح المرجعية، على الأغلب استناداً إلى روايات مقربة، فضلاً عن أن عبد المهدي، وأثناء نقاش لنا عام ٢٠١٧ ذكر أنه ما يزال يُستقبل لدى المرجعية في وقت امتنعت فيه عن استقبال السياسيين.

بتقديم عادل عبد المهدي، من خلال مقتدى الصدر، صاحب أعلى المقاعد الانتخابية (٥٤ مقعداً) قبل جميع أعضاء الكتلة الأكبر فلم يقدموا مرشحاً آخر، في انعطاف كبيرة في مسار العملية السياسية، فعبد المهدي كان ترك «المجلس الأعلى» ولم ينضم إلى «تيار الحكمة» (عمار الحكيم) فاعتبر مستقلاً، ومستجيباً رغبة المرجعية مرتين، الأولى حين استقال من منصب نائب رئيس الجمهورية، والثانية حين استقال من وزارة النفط قبل سنتين، ما أكسبه ثقة المرجعية.

بيد أن هذا تفصيل من مشهد اختياره، فالتفاصيل الأخرى تكشف عن بروز الرغبة في خلق توازن جديد لا يكون الثقل الأكبر فيه لحزب، خصوصاً «حزب الدعوة»، وأن يكون المنصب مفتوحاً على التعاون مع القوى السياسية الأخرى وعلى التوازنات الإقليمية والدولية، فما كان يقال عن الفيتو الإيراني ضد عبد المهدي بعد كل انتخابات يطرح فيها اسمه، قد جمّد أو لم يكن فاعلاً هذه المرة، بل ربما يتحول هذا الفيتو، على يد عبد المهدي، إلى خلق أجواء مناسبة لتفاهم أمريكي- إيراني يخفف التوتر بين البلدين، مثلما هو في حاجة إلى خلق بيئة جديدة لغرب

العراق وغرب آسيا، تفهم ما أسميه شخصياً «علاقات المحيط»، فالعراق (الشيوعي) إذا افترضنا خطورته في تصورات بعض جيرانه، ليس أكثر خطورة من (العراق السني) الذي اجتاحت الكويت، وليس أخطر من (مصر السننية) في عهد عبد الناصر الذي قاتل في اليمن. كما أن عبد المهدي شخصية سياسية قومية تتمتع بعلاقات عربية واسعة تقريباً، وهو شيعي غير متعصب وغير طائفي، ومثقف، أي أنه، نظرياً، يفهم وظائف الدولة السياسية والاقتصادية، وهو غالباً، وأثناء كتاباته ومناقشاته يقدم (رؤية) لا (رؤيا) تبتعد من الايديولوجيا وتقرب من المشاريع والبرامج. وبهذا يستطيع أن يعيد للدولة بعض مؤسساتها ويخلق بيئة قانونية وسياسية وإدارية لذلك، وعبد المهدي يعرف أن غياب دور الدولة يعني وجود أزمة ثقافية تتفرع منها الأزمات السياسية والاقتصادية الأخرى، ومعالجة الأزمة الثقافية تتناسب مع الطروحات الفكرية لعبد المهدي.

إن أفق تقليص دور المحاصصة (خارج محاصصة الرئاسات الثلاث) يبدو مفتوحاً الآن، فهناك فرصة لإعادة تأسيس المحاصصة التي لا تتخلى عنها الكتل البرلمانية بحجة الاستحقاق الانتخابي، بخلق مساحة (محاصصة) للمستقلين للمشاركة في التخطيط وصناعة القرار.

لكن عبد المهدي سفينة في عاصفة، فالبحر السياسي في العراق غير آمن، والذين يريدون الاشتراك في توجيه هذه السفينة أو قيادتها، كثيرون وقد تكاثروا منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن، واتخذوا مواقع مدنية وعسكرية في جهاز الإدارة والحكم. أما الكرد، فلعبد المهدي معهم، كما هو معروف، علاقات سياسية قوية، وستكون معالجة التوتر (التقليدي) كما أصبح، بين الحكومة الاتحادية وبين الإقليم، ممكنة إذا أراد الكرد له أن ينجح في مهمته هذه، كشركاء لهم حقوقهم الدستورية، فكثير من النجاحات المطلوبة من عبد المهدي ترتحن بتعاون القوى الأخرى معه، خصوصاً أنه لا يستخدم لغة الوعد والوعيد في خطابه الفكري والسياسي، وله قدرة على المحاججة والحوار من دون تعصب.

الـ «فايسبوك» ذاته، يعكس، من جانب آخر، حجم الهجوم على عبد المهدي، مختلطاً بحقائق قليلة وتلفيقات كثيرة، وبسبب ما يسميه كثيرون، ثقافة التسقيط، فإن أربع سنوات مقبلة، ستكون بمواجهة (الجيش الإلكتروني) السرية والعلنية لقوى لم تتحول بعد، إلى (الثقافة الديمقراطية)، هذه الثقافة التي يعرفها المفكر الفرنسي آلان تورين بأنها الإيمان بعدم إمكان عودة الديكتاتورية، وهذا لا يعني في العراق سوى استخدام مختلف الوسائل لتأسيس دكتاتوريات من نوع خاص تقدم ثقافة التلبيس السياسي وتعتمد عليها.

سيكون نجاح عبد المهدي، مرتيناً باستقلاليته، التي تعني في جملة ما تعنيه، حريته في اختيار أطقم عمله ونشاطه السياسي والإداري، أطقم تفهم وتدير تقليص مجال تدخل أعضاء الهيئة التشريعية بوظائف السلطة التنفيذية، وهو واحد من أهم مجالات الفساد في العراق، كما تفهم تعزيز سلطة القانون المفقودة وتديره، فلا مساواة ولا نزاهة ولا تكافؤ فرص ولا عدالة ولا أمن ولا وظائف ولا اقتصاد غير ريعي (كما يأمل عبد المهدي) من دون تعزيز سلطة وسيادة القانون، وهذا يتطلب منه أيضاً تجاوز (القوائم السوداء) التي وضعتها أحزاب وحكومات على عدد غير قليل من الكفاءات والخبراء والأدمغة التي أبعدت من المساهمة في التخطيط والإدارة. التحدي القديم- الجديد، الذي ظهر بتصاعد الاحتجاجات والاصطدامات في محافظة البصرة، سيحتاج إلى قدرة على الفرز، فالأحداث تضمنت مطالب مشروعة وطبيعية، لكنها اختلطت بأهداف سياسية دولية وإقليمية حاولت أن تستثمر المطالب الشعبية ذات الطابع الاجتماعي الخدمي وتحولها إلى صراع سياسي خطير، وقفت حكومة العبادي منه موقف المتفرج العاجز عن الحلول واجترح المبادرات.

هذه هي الصورة اليوم، فكيف ستغدو الصورة بعد إكمال عبد المهدي كابينته الوزارية ومباشرتها أعمالها؟ هل نتفاعل بهذا الدور ونعول عليه؟ ربما، فليس، في الطبقة السياسية الحالية من يستحق التفاؤل به غيره.

حيدر العبادي وعادل عبد المهدي: تقويم اداء وتحليل شخصية

*أ.د. قاسم حسين صالح

الجمعية النفسية العراقية: ٢٠١٨/١٠/١٠

انتهت ولاية الدكتور حيدر العبادي بالطريقة التي تعرفونها، وصار تقويم مرحلة حكمه بذمة الكتاب الذين يعتمدون التحليل الموضوعي، وأظن انني كنت الأكثر متابعة وتقويماً لأدائه وشخصيته بين علماء النفس والاجتماع، بموضوعات ودراسات نشرت في صحف ومواقع عراقية وبثت عبر فضائيات واذاعات، آخرها كتابنا الموسوم (حيدر العبادي ودونالد ترامب - تحليل شخصية).

ومع ذلك فأني عمدت الى استطلاع رأي في ٣ / ١٠ / ٢٠١٨ تضمن التساؤل الآتي: (غادر السيد حيدر العبادي رئاسة الوزراء، فما هو افضل انجاز حققه وأسوأ سلبية فيه.. بموضوعية).

حيدر العبادي

افادت النتائج بان اهم انجازات السيد العبادي تمثلت في ادارته معارك التحرير باقتدار مع التحالف الدولي وتحرير الموصل والاراضي العراقية من داعش، وادارته الناجحة للتوازنات، حيث كان "يسلق بيض الازمات والمهاترات على نار برود بريطاني"، وتهدة التوتر الطائفي، وحقن الدماء في قضية كركوك، وانقاذ خزينة العراق، وأنه مقبول دولياً واستطاع تنظيم السياسة الخارجية للعراق الذي افتقدها من عام ١٩٩١. ويحسب له انه اتخذ اجراءات حاسمة من اول استلامه الحكم، بينها الغاء نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء وتقاعد البرلمانين.. التي الغيت باوامر عليا، والغائه منع التجوال في بغداد ورفع الصبات الكونكريتية، وتوحيد الرواتب والتقاعد للموظفين.. وأخيراً تسليمه للمنصب بسهولة بطريقة ضرب فيها مثلاً في التداول السلمي للسلطة.

وحدد المستجيبون اهم سلبيات السيد العبادي في أنه لم ينفذ قوله: "سوف نضرب رؤوس الفساد بيد من حديد" برغم تفويض الشعب والمرجعية له، وحسبت عليه مهادنة منه للفاستين، وعدم تأمين الخدمات الاساسية للمواطنين لا سيما الكهرباء، واختياره لوزراء ضعفاء، وفشله في ادارة أزمة البصرة، وانه متردد وخائف ولم يكن صاحب قرار، وكلامه اكثر من افعاله.. وأسوأ ما ارتكبه سياسياً بقاؤه في حزب الدعوة، يوم منحه الشعب تفويضاً والمرجعية تأييداً فأضاع فرصة كانت ستدخله التاريخ. وللتاريخ، علينا ان نتذكر ان السيد حيدر العبادي جاء بمباركة أمريكية حيث انعم عليه اوباما في (٢٠ نيسان ٢٠١٤) لقب "المخلص والملتزم بدولة عراقية تشمل الجميع".. وان الرجل استطاع ان يحقق حضوراً دولياً لافتاً، طارحاً بنود اتفاق سياسي حظي بموافقة كل الأطراف.. اسرع في تنفيذ عدد منها ثم تباطأ وتعثر لتعقد الوضع السياسي حينها، لكنه اعطى الانطباع بأنه يريد ان يعمل من اجل العراق رغم الملاحظات السلبية عليه. ولعلاقة عراب (الكتلة الأكبر ٢٠١٨).. نذكر انه في الشهر الأول من تولي العبادي للسلطة، وقف امين حزيه السيد نوري المالكي بالضد من ترشيحه لرئاسة الوزراء، واصفا اياه بأنه يمثل حزيه، ووصل الأمر الى "تجيش" حزب الدعوة ضده. ولنا ان نتذكر تهديدات ما اطلق عليها (حريم السلطان) وقول احدهن: "ستكون شوارع بغداد دمايات ان ترشح احد غير المالكي"... وتصريح العبادي في كربلاء

"يريدون يقتلونني.. ما يهمني". ويحسب له انه كان حاكما معتدلا متوازنا. عمل على تهدئة التوتر الطائفي، واستطاع ان يكسب ود الطائفة الاخرى.. وانه هادئ جدا لا تبدو على وجهه علامات الغضب الا ما ندر.. غير ان مشكلته في الكثير من قراراته انه (هاوي بس ما ناوي).. لسبب سيكولوجي هو ان واقع حال الازمات في العراق ومطالب المتظاهرين وتوجيهات المرجعية من جهة، والمافيات السياسية والوضع الامني من جهة اخرى، فرضت على السيد العبادي ان يعيش حالة تناقض الاضداد في حل الصراعات.. اشدها عليه هو صراع الاقدام - الاحجام، وتحديدا في اخطر واقبح ظاهرة ما حصلت في تاريخ العراق والمنطقة.. الفساد.. وخوفه من حيتانه! وانه كان يملكه شعور العاجز الذي يتمنى قوة خارجية تساعد على الاطاحة بالفاسدين.

عادل عبد المهدي

استطلعنا الرأي ايضا بهذا السؤال: (ما رأيك بالسيد عادل عبد المهدي.. ابرز ايجابياته وسلبياته.. وهل ترى انه سيتجه بالعملية السياسية نحو منعطف جديد).

حدد المستجيبون اهم ايجابياته بأنه يمتلك خبرة علمية بحصوله على شهادات تخصصية جامعية في السياسة والاقتصاد، وان لديه خبرة عملية في ادارة مؤسسات الدولة، وانه شخصية مهادنة متوازنة، فيما تحددت اهم سلبياته بانه شخصية زئبقية.. متقلب المزاج غير ثابت على نهج معين، لا يحمل مواصفات القائد لهذه المرحلة الصعبة، قام بمضاعفة املاك والده المصادرة في الشرطة والرفاعي بدون ضجة، وان سيرته غير مستحسنة من الشعب بعد حادثة مصرف الزوية، فيما يرى آخرون ان هذه الحادثة جرى تضخيمها وان شخصية سياسية مؤثرة عمدت الى توظيفها للإساءة الى شخصية عبد المهدي. وهناك من يرى في السيد عادل انه شخص خطر، لان تاريخه يثبت انه خاضع للاوامر الامريكية، وان الاحتلال هو الذي دفع به الى مواقع متقدمة في الدولة، وانه ابن وزير معارف في الحكم الملكي، واقطاعي تضرر كثيرا بقانون الاصلاح الزراعي الذي اصدرته حكومة عبد الكريم قاسم، والذي لا يخفي كرهه له، ولما اصدره من قوانين لاسيما القانون الخاص بمقاطعة شركات النفط، ومحاولته اعادة العلاقة بها حين كان وزيرا للنفط، ما يوحي أنه قد يعمد الى خصخصة النفط العراقي ومنحه للشركات الاجنبية، وهو امر متوقع لأن سيكولوجية شخصيته وتربيته الأسرية ستدفع به الى ان يأتي بوزراء تكنوقراط ارسنقراطيين، يحبون الثروة والاستعلاء.

ومن جانبنا، لا يعني هنا ما هو معروف عن السيد عادل عبد المهدي بقدر ما يعنينا دلالات ما هو معروف. ففي سبيل المثال، وصف بأنه انتهازي سياسي لتقلبه بين احزاب ذات ايدولوجيات متضادة (قومي، بعثي، شيوعي، اسلامي..). فيما تعني دلالة ذلك ايضا ان شخصيته هي في بحث دائم عن الحقيقة متأثرا بوالده (عبد المهدي المنتفجي) الذي كان وزيرا في حكومة فيصل الأول.. وأنه لم يجد الحقيقة في تلك الاحزاب والايديولوجيات.. لينتهي بأن غادرها جميعها ليختلي مع نفسه في الوصول اليها عبر التفرغ للكتابة في الاقتصاد والسياسة.. وتحوله الى ما يشبه الزهد الذي دفعه الى الاستقالة بعد ان شغل مناصب وزارية وحكومية وبرلمانية. وقس على ذلك دلالات اخرى

في السلب والايجاب . ومع ان كلتا الشخصيتين تتصفان بالهدوء والتوازن في العلاقات السياسية، الا ان شخصية السيد عبد المهدي تختلف عن شخصية السيد العبادي في ان للأخير قدرة على تحمل النقد والهجاء والخضوع لإرادات قوى اكبر منه من اجل البقاء في السلطة، لا تتوافر في شخصية السيد عادل لكونه يرى نفسه أنه من جيل قداماء السياسة، وانه زاهد في السلطة.. ما يعني انه لن يخضع حتى لاملاءات قادة الكتل التي رشحته، وربما اشترطت عليه، اذا تعارضت مع ما يراه هو . وما يحتاج اليه السيد عادل في مهمته الصعبة والمعقدة، ان يكون حرا في اختيار وزراء حكومته، بأن لا يلتزم بالضرورة في تعيين من اختارتهم الكتل تحديدا، بل له ان يستأنس بمن يرشحون وان يختار هو من يراه الأفضل من بينهم او من غيرهم، ليسجل نقطة شروع لحكومة جديدة تختلف عن سابقتها بتعيين وزراء تكنوقراط للوزارات الخدمية يمتازون بالكفاءة والنزاهة والقدرة على وضع خطط علمية وعملية، تؤمن احتياجات الناس ويعالج بها مشكلة سيكولوجية تتمثل بإعادة ثقة العراقيين بالحكومة، وفي خطوة ايجابية لاحقة، وجه السيد عادل بفتح باب الترشيح امام كل من يجد في نفسه الخبرة والكفاءة من المواطنين لشغل المناصب الوزارية.. وان تحقق ذلك فعلا فانها ستكون المرة الأولى في تاريخ الحكومات العراقية بعد التغيير، تضم وزراء مستقلين، وقد تغلق الباب امام فاسدين يساومون الان علنا على شراء المناصب الوزارية بملايين الدولارات. وخارجيا، على السيد عادل ان يعمل على خلق توازنات اقليمية ودولية وتوافق بين ارادات متصارعة حيث اللعبة الاقليمية هي الان اكبر حتى من العراق نفسه، وازادة أمريكا التي تريد ضرب الازرع الايرانية في العراق.. وطبيعي ان هذه التوازنات الخارجية الصعبة والقضايا الداخلية الأصعب لن يستطيع النجاح فيها ما لم تدعمه الكتل والقوى الفاعلة في الساحة السياسية، لا سيما مشكلة الفساد التي نذكر جنابه بقوله هو عبر فضائية الحرة عراق: (ان موازنات العراق منذ عام ٢٠٠٣ بلغت ٨٥٠ مليار دولار، تبدد معظمها بالفساد).. والرقم زاد بعدها الى (١٢٥٠ مليار دولار).. فهل سيأمر بتشكيل محكمة من قضاة مستقلين لمحاكمة الفاسدين وتحقيق ما عجز سلفه عن تحقيقه، أم سيكون امتدادا له في الصمت والخيبة؟

خشية متوقعة

الخشية ان حكومة السيد عادل قد تكون (حكومة مؤقتة) لسببين: الأول ان شخصيته من النوع الذي لا يتحمل ان تتدخل في شؤونها شخصيات، يرى انها اقل مستوى منه، وكتل تريد منه ان تجري الأمور لصالحها.. وأنه حين يجد نفسه محاصرا فان الحل الوحيد الحاضر عنده هو تقديم استقالته. والثاني ان حزب الدعوة تحديدا الذي استفرد بالسلطة والثروة خمسة عشر عاما، سيعمد الى توظيف (تهديد عادل بالاستقالة) على انها نقطة ضعف في شخصيته، فيعمل على ما يضطره الى الاستقالة، محملا اياه مسؤولية قراره ليعود ثانية الى السلطة.. غير ان (الدعوة) سيفشل اذا استطاع السيد عادل اجتياز الامتحان بالثبات على المنصب.. ولو لسنة واحدة!

* مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

عادل عبد المهدي رئيساً لحكومة العراق.. التحديات وظروف الاختيار

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ٢٠١٨/١٠/١٠

لماذا عبد المهدي؟ خلافاً للطريقة التي جرى بها ترشيح رئيس الوزراء في العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وكذلك للمادة (٧٦/أولاً) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، والتي تنصّ على أن "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء"، ولكن من دون تناقضٍ معها، كلف رئيس الجمهورية المنتخب برهم صالح السياسي الإسلامي الشيعي، عادل عبد المهدي، بتشكيل الحكومة" إذ تجاوز مجلس النواب العراقي تحديد الكتلة النيابية الأكثر عدداً، ليقفز مباشرة إلى تسمية رئيس مجلس الوزراء، في صيغة توافقٍ قبل بها الجميع، فمع الصراع بين الائتلافين الفائزين، "سائرون" (٥٤ مقعداً)، و"الفتح" (٤٨ مقعداً)، على تحديد أي طرفٍ منهما يستطيع بناء الكتلة الأكبر عبر تحالف نيابي يحظى بتشكيل الحكومة، لم يكن رئيس الوزراء المكلف مرشحاً لأي طرفٍ من الطرفين، ولا لأي تحالفٍ في مجلس النواب، وهو لا ينتمي إلى أي من الطرفين، بل إنه لم يكن مرشحاً للانتخابات أصلاً. لقد جلب هذا المكلف التوافقي من خارج المعسكرات البرلمانية القائمة.

وبعد أن أطاحت احتجاجات البصرة (تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨) فرص بقاء "لم يأت عبد المهدي من خارج الأطراف السياسية الشيعية، بل كان قيادياً في المجلس الأعلى الإسلامي" حيدر العبادي رئيساً للوزراء، على الرغم مما يحظى به من الدعم الأمريكي (والسعودي)، ومن كونه الخيار الأول لتحالف سائرون، فإن ما كسفته هذه الاحتجاجات من فشل مزمن في توفير الدولة الخدمات العامة، وردود فعل القوى الأمنية العنيفة تجاه الاحتجاجات والمحتجين، حيث أوقعت نحو ١٤ قتيلاً، أدى إلى فقد العبادي إمكانية بقائه مرشحاً للاستمرار في السلطة، وإلى تحالف "سائرون" عنه. وقد بلغت ذروة الموقف من العبادي، حين طالب تحالف سائرون، في بيان رسمي داخل مجلس النواب، باستقالة العبادي وحكومته" على خلفية قمع احتجاجات البصرة.

وبما أنه لم يتم الاتفاق على تحديد الكتلة النيابية الأكثر عدداً، ولم يتمكّن تحالف "سائرون" من تقديم شخصية مقبولة بديلة من العبادي، في حين أنّ معظم مرشحي الفتح قريبون من إيران، في بلد لا يزال تربطه علاقات قوية، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بالولايات المتحدة الأمريكية، طرح اسم عادل عبد المهدي. جاء هذا الطرح حلاً توافقياً من خارج الانقسام السياسي الشيعي الذي تكرس بين تحالف "سائرون" الذي يقوده الصدر مع حلفائه وائتلاف دولة القانون الذي يتصدره قادة الحشد الشعبي، من أمثال هادي العامري في تحالف مع نوري المالكي. ويبدو أن مرجعية النجف قرّرت أيضاً عدم ترشيح العبادي، وترشيح عبد المهدي بدلاً منه" لتجاوز حالة الاستقطاب السائدة والخروج من المأزق، بعد مرور نحو خمسة أشهر على إجراء الانتخابات.

من هو عبد المهدي؟

ينحدر عادل عبد المهدي (من مواليد ١٩٤٢) من عائلة سياسية شيعية معروفة" فهو ابن عبد المهدي المنتفجي، الوزير "المزمن" في الحقبة الملكية، والذي كان من أبرز الحاملين للمطالبات الشيعية في تلك الحقبة. بدأ حياته السياسية مبكراً، فانتمى إلى حزب البعث أولاً، لكنه غادره بعد انقلاب شباط/ فبراير ١٩٦٣، وتبنّى الشيوعية في صيغتها الماوية التي سعدت في العراق في النصف الثاني من الستينيات، في سياق ما عُرفت بـ "حركة الكفاح المسلح". وفي هذه المرحلة، كان لعبد المهدي نشاط فكري في الكتابة، وترجمة بعض النصوص الماركسية، غير أنه اختار، مع مطلع الثمانينيات، مغادرة اليسار والانتماء إلى المعارضة الإسلامية الشيعية، فانضم إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، بعد تشكيله في إيران في ثمانينيات القرن الماضي. وعبد المهدي متخصص في الاقتصاد السياسي من إحدى الجامعات الفرنسية، وقد أعد أطروحة الدكتوراه في هذا الحقل، ولم يتمكّن من مناقشتها، وله دراسات في هذا المجال، ولا سيما موضوع الاقتصادات الريفية، فضلاً عن الكتابة في الفكر الإسلامي.

لم يأت عبد المهدي من خارج الأطراف السياسية الشيعية، بل كان قيادياً في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي. وكان مرشح المجلس لتولي وزارات سيادية مهمة ما بعد ٢٠٠٣" مثل وزارة المالية في حكومة إياد علاوي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥)، ووزارة النفط في حكومة العبادي (٢٠١٤ - ٢٠١٦). كما كان أحد أبرز المخططين لإستراتيجيات العراق الاقتصادية ما بعد ٢٠٠٣. غير أنه، بعد استقالته من وزارة النفط (٢٠١٦)، اختار التقاعد، ولم ينتم إلى أي طرفٍ من الطرفين السياسيين، بعد

أزمة الانشقاق في المجلس الأعلى، وخروج زعيمه عمار الحكيم، وتشكيل ما عرف بـ "تيار الحكمة الوطني" عام ٢٠١٧ ما يجعل عبد المهدي مرشحاً مستقلاً، على الرغم من أنه ظل قيادياً في المجلس الأعلى إلى ما قبل سنتين.

تحديات رئيس الحكومة المكلف

يرى كثيرون أن عادل عبد المهدي اختير بسبب خلفيته الاقتصادية" ما يعني أن الرهان على "كان عادل عبد المهدي أحد أبرز المخططين لإستراتيجيات العراق الاقتصادية ما بعد ٢٠٠٣" حكومته سيكون رهاناً على الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الإعمار، وتحسين الخدمات. وهي تحديات جسيمة، لبلد لم يخرج بعد كلياً من الحرب على "داعش" التي خلفت دماراً واسعاً في أجزاء كبيرة من البلاد. كما أن تقلبات أسعار النفط وتسييس السوق النفطية يهددان البلاد في مصدر دخلها الأساسي.

لكن أسلوب اختيار عبد المهدي لرئاسة الوزراء لا يمثل إصلاحاً للنظام السياسي العراقي، الذي يعاني أزمات بنيوية، كانت أحد عوامل فشل الدولة فيه، بقدر ما سيتسبب في مزيد من المشكلات التي ستواجه عبد المهدي في عمله، ولا سيما أنه سيكون رئيس وزراء من دون قاعدة برلمانية" ذلك أنه ليس عضواً في أي تيار سياسي، ولم يكن مرشحاً لائتلاف محدد، وكذلك، لا يتوقع أن يسعى، وقد اختار التقاعد قبل أن يُرشح لرئاسة الوزراء، لبناء كتلة سياسية حوله، من داخل مجلس النواب وخارجه" باعتباره المسؤول التنفيذي الأول في البلاد. ودائماً، ما تشهد بلدان، ذات ثقافة سياسية، مثل العراق، استقطاباً حول صاحب السلطة يستند إلى شبكة زبائنية واسعة، خصوصاً في بلد ريعي يعتمد على النفط، كما في حالة رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، الذي بنى ائتلاً قوياً حوله، لا يزال قائماً.

من جهة ثانية، وحيث إنه جرت تسمية رئيس للوزراء من خارج الكتل السياسية الفائزة، في تسوية قبل بها الجميع، يتوقع أن تعوض الكتل السياسية من خلال منافستها على الوزارات، سيما السيادية منها" ما يمكن أن ينازع رئيس الوزراء في صلاحياته، ويضعف من سلطاته. لهذا أيضاً، يُتوقع أن ترفض هذه الكتل الدعوات المنادية بتشكيل حكومة تكنوقراط تفكك نظام المحاصصة القائم" ومن ثم يُرجح أن تكون الحكومة العراقية المقبلة ماضية في إعادة إنتاج "تقاليد" النظام السياسي القائم.

وتتمثل الفرصة الوحيدة في هذا الاتجاه، هنا، في أن يتمسك تحالف "سائرون" برغبته في عدم تسلم مناصب وزارية، انسجاماً مع دعوة زعيمه، مقتدى الصدر، إلى إنشاء حكومة تكنوقراط" ما قد يجبر الأطراف السياسية الأخرى على القبول بصيغة محددة لتوزيع الوزارات، تنسجم مع ما يخطط له تحالف "سائرون"، بوصفه الفائز الأول في الانتخابات.

ويتوقع أن يستفيد عبد المهدي في مواجهة التحديات التي تنتظره من خبرة سياسية طويلة، ومن علاقات حسنة تربطه بأغلب المكونات السياسية العراقية، ومن كونه رجل تسويات، لا رجل

"أسلوب اختيار عبد المهدي لرئاسة الوزراء لا يمثل إصلاحاً للنظام السياسي العراقي" مواجهات" ما يضعه خارج الاستقطابات المحلية والإقليمية والدولية. وإضافة إلى تمتعه بعلاقات جيدة بأكثر القوى السياسية السنية، تربط عبد المهدي علاقات تاريخية بالسياسة الكرد" ما قد يساهم في تحسين العلاقة بين بغداد وإقليم كردستان التي شابها توتر واضح خلال حقبتَي المالكي والعبادي، لا تتحمل بغداد وحدها - بكل تأكيد - مسؤوليته، ولا سيما بعد أزمة الاستفتاء في استقلال كردستان، وما تلاه من تداعيات" مثل إعادة انتشار الجيش العراقي في كركوك والمناطق المتنازع عليها (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧).

أما على المستوى الإقليمي، فيعدّ عبد المهدي شخصاً توافقياً، كما هو الشأن على المستوى الداخلي. وليس مصادفة أن يُطرح اسمه ثانية لرئاسة الوزراء" إذ سبق أن طرح إبان أزمة ٢٠١٠، بعد فوز القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي بالمرتبة الأولى، لكن المالكي تولى رئاسة الوزراء على الرغم من ذلك، بدفع من إيران التي ضغطت لإنشاء ائتلافٍ أوسع مكن الأخير من تشكيل الحكومة.

وفي سياق التنافسات والصراعات الإقليمية الحادة في المنطقة، لا يُعرف أن طرفاً إقليمياً محدداً يعارضه" فهو غير محسوب على الخط الإيراني (خلاً للمالكي والعامري)، وفي الوقت نفسه، لا ينتهج سياسات معارضة للتوجهات الإيرانية. كما أنه مقبول أمريكياً، وإن لم يكن مرشح الولايات المتحدة لمنصب رئيس الوزراء. فضلاً عن ذلك، لعبد المهدي صلات قوية بالمنظمات الدولية، أنشأها عندما تولى حقيبتَي المالية والنفط، وفي عام ٢٠٠٤ أدار ملف العراق في نادي باريس لإعادة جدولة ديونه" ما يعني أنه ربما يكون الخيار الأمثل لرئاسة الحكومة في هذه المرحلة التي يُتوقع أن تشهد تصاعداً في الصراع الأمريكي - الإيراني، خصوصاً في العراق.

قادة العراق الجدد تكنوقراطيون، في افتراق عن السياسة الطائفية

*بن هوبارد، وفالاح حسن

صحيفة (نيويورك تايمز) ، ٢٠١٨/١٠/١٠

ترجمة: علاء الدين أبو زينة: بيروت، لبنان - منذ ما يقرب من خمسة أشهر، اختلف السياسيون العراقيون حول شكل حكومتهم الجديدة.

كانت الكتلة التي يقودها مقتدى الصدر، زعيم الميليشيا الشيعية السابق وعدو أميركا القديم، قد فازت بأكثر عدد من الأصوات في انتخابات أيار (مايو). وأعاد الصدر تعريف نفسه كشعبوي يرفع شعار "العراق أولاً"، متعهداً بمكافحة الفساد، ومعارضة التدخل الأمريكي والإيراني، ووعده بسياسة جديدة غير طائفية.

في الأسبوع الماضي، انتهى الجدل، وحصل العراقيون على أدلة جديدة على أنه ربما كان يعني ما قاله. يوم الأربعاء الماضي، وقف حارس شرف بانتباه عندما دخل رئيس الدولة العراقي الجديد، برهم صالح، القصر الرئاسي في المنطقة الخضراء ببغداد، بعد يوم من تعيين عادل عبد المهدي رئيساً للوزراء.

ويُنظر إلى الزعيمين اللذين تم اختيارهما بتوافق الآراء في البرلمان يوم الثلاثاء على نطاق واسع على أنهما تكنوقراطان قديران. السيد عبد المهدي، الذي سيتولى المنصب الأعلى، هو نائب رئيس سابق، غير منتسب إلى أي حزب، وله سمعة اعتناق العلمانية. والسيد صالح، الذي يبقى منصبه احتفالياً إلى حد كبير، هو سياسي كردي يفضل العمل مع الحكومة المركزية في بغداد.

تشير هذه الاختيارات إلى أن العراق يمكن أن يحول وجهته في نهاية المطاف، مبتعداً عن النظام القائم على الطوائف والحزبية الذي قاد سياساته وتسبب في الكثير من سفك الدماء منذ الغزو الأمريكي للبلد في العام ٢٠٠٣. تقول إيما سكاى، الزميلة الرفيعة في معهد جاكسون للشؤون العالمية بجامعة ييل: "ما يزال العراق يواجه مشاكل الفساد والبطالة والخدمات السيئة، ويعاني من التدمير الكبير في المناطق المستعادة من 'داعش'، لكن هناك في النهاية شخصين قادرين وصاحبى نوايا طيبة، واللذين توليا المسؤولية أخيراً في البلد. وهما قائدان كفؤان، معتدلان ومحترمان، وصديقان حميمين للغاية".

أما إذا كانت الحكومة الجديدة سوف تبتعد أكثر عن إيران أو الولايات المتحدة، اللتين ما تزالان تتنافسان على النفوذ في العراق منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣، فيقول محللون إنه لا ينبغي توقع أي تغييرات كبيرة في هذا الشأن. يقول زيد العلي، مؤلف كتاب "الصراع من أجل مستقبل العراق": "لن يتغير أي شيء غير عادي". وأضاف أن عبد المهدي هو شخص يأتي من الداخل السياسي، ولم يتم اختياره لأن لديه رؤية للعراق، وإنما لأنه لم يشكل تهديداً لأي من الأحزاب الرئيسية.

وأضاف السيد العلي: "الناس الذين يهتمون بالاستمرارية سيكونون سعداء للغاية. أما الناس الذين يريدون الإصلاح أو رؤية تغيير رئيسي، فسيكونون غير سعداء. هذا تصويت من أجل الاستمرارية".

وتقول السيدة سكاى عن السنيين صالح وعبد المهدي: "إنهما شخصان فطنان للغاية، وأعتقد أنهما سيفعلان كل شيء في محاولة إيجاد ذلك التوازن. إنهما يريدان أن تكون أميركا وإيران كلاهما صديقتين للعراق".

يواجه العراق في هذه الآونة تحديات لا تعد ولا تحصى: إصلاح الدمار الذي أحدثته المعركة مع "داعش" تهدئة وإخماد الغضب العام بسبب ضعف الخدمات العامة، ومعالجة الفساد المستشري، ومنع عودة ظهور "داعش". وسوف يكون التصدي لهذه التحديات مهمة شاقة لأي حكومة، ولم يتم تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بالكامل بعد.

انتخب البرلمان العراقي السيد صالح بأغلبية ساحقة يوم الثلاثاء. وقام بتعيين السيد عبد المهدي " المرشح الذي يحظى بتوافق آراء الكتل الرئيسية في البرلمان، لتشكيل الحكومة.

وستكون لدى السيد عبد المهدي، ٧٦ عاماً، وهو الخبير الاقتصادي المدرب، الذي شغل سابقاً منصب نائب الرئيس ووزير النفط ووزير المالية، مهلة لمدة ٣٠ يوماً لتقديم حكومته إلى البرلمان للموافقة عليها. وكان هذا في حد ذاته حدثاً جديداً أيضاً. في السابق، كان يُعرض على البرلمان مجلس وزراء ورئيس وزراء تكون قد اختارتهم الأحزاب الكبيرة خلف الكواليس كحزمة واحدة.

في التعليق، قال بعض المحللين أن هذا التغيير كشف عن مرونة جديدة. وقال ريناد منصور، زميل البحث في تشاثام هاوس: "لقد رأينا تفتيتاً للكتل السياسية وعدم قدرة النخبة نفسها على لعب نفس أنواع الألعاب القديمة وإبرام الصفقات في الغرف الخلفية، ثم القول للبرلمان بشكل أساسي: 'هذه هي الحكومة الجديدة'".

وقال منصور إن ثلثي الأشخاص الذين تم انتخابهم في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شهر أيار (مايو) جددون على الهيئة، ويبدو أنهم أقل تقيداً بالطرق التقليدية لعمل الأشياء.

وأضاف منصور: "من الصعب أن نكون متفائلين بشأن العراق، وهناك تحديات صعبة تنتظرنا في الأمام، لكن هناك مجالاً لتغيير صغير. هناك مجال لبعض التفاؤل الحذر".

ومع ذلك، يمكن بالكاد وصف الحكومة العراقية الجديدة بأنها ما-بعد- طائفية. ووفقاً لاتفاقية غير رسمية مطبقة منذ الإطاحة بصادم حسين في العام ٢٠٠٣، فإن أهم ثلاثة مناصب في العراق يتم توزيعها حسب الطائفة: منصب الرئيس الاحتفالي إلى حد كبير يكون لكردي" ورئيس البرلمان لسُنّي" ورئيس الوزراء لشيوعي. وما يزال هذا الترتيب قائماً حتى اليوم.

لكن اختيار السيد عبد المهدي والسيد صالح يوحي بتبني نهج أكثر تصالحية.

على مدى سنوات، خدم السيد عبد المهدي كعضو في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو حزب شيوعي كبير مرتبط بإيران، لكنه أصبح مستقلاً منذ العام الماضي. وسيكون أول رئيس وزراء منذ ١٣ عاماً من غير أعضاء حزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، والذي أثارته قيادته ذات الغالبية الشيعية نفور الكرد والسنة في العراق.

كما يُنظر إلى السيد صالح أيضاً على أنه شخصية موحدة. ويحمل السيد صالح، ٥٨ عاماً، شهادة الدكتوراه في الهندسة من بريطانيا، وشغل سابقاً منصب رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، وعمل وزيراً للتخطيط في الحكومة العراقية.

في العادة، يتفق حزبا العراق الكرديان الرئيسيان على مرشح رئاسي لإرساله إلى البرلمان في بغداد لشغل المنصب.

لكن التنافس في التصويت كان حاداً هذه المرة" حيث كان الاتحاد الوطني الكردستاني يضغط من أجل ترشيح السيد صالح، بينما كان خصمه، الحزب الديمقراطي الكردستاني، يؤيد شخصاً مقرباً من مسعود برزاني، الرئيس السابق لمنطقة كردستان الذي دفع من أجل إجراء استفتاء على الاستقلال الكردي في العام الماضي. وقد مر الاستفتاء بأغلبية ساحقة، لكنه أتى بنتائج عكسية مذهلة، حيث تصاعدت التوترات مع بغداد، وفي نهاية المطاف، ترك المنطقة الكردية مع قدر من الأرض والاستقلال الذاتي مما كان لديها قبله.

وهكذا، ذهب مهمة اختيار الرئيس إلى البرلمان، حيث فاز السيد صالح بمجموع ٢٢٠ من أصل ٢٧٣ صوتاً، فيما يعود في جزء كبير منه إلى أنه يُنظر إليه على أنه أكثر تصالحية بشأن مسألة الاستقلال الكردي.

وقال الرئيس الجديد وهو يؤدي اليمين الدستورية يوم الأربعاء: "إنني أعدكم بحماية وحدة العراق وسلامته".

العبادي... دخول ضاحٍ للحكومة وخروج هادي

*عدنان حسين

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/١٠/١٠

بهدهوء تام يخرج حيدر العبادي من رئاسة الحكومة العراقية بعد أربع سنوات من دخوله إليها، بعملية رافقها كثير من الضجيج والشدّ والجدب والعنت.

للمرة الثانية منذ ٢٠٠٣ يحصل في العراق الآن انتقال سلس وسريع للسلطة التنفيذية من رئيس وزراء سابق إلى رئيس وزراء تال. المرة الأولى كانت في ٣ مايو (أيار) ٢٠٠٥ عندما سلّم إياد علاوي رئيس الحكومة المؤقتة (تشكّلت في ٢٨ يونيو/ حزيران ٢٠٠٤، وأنهت مهامها بتنظيم انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية) السلطة إلى خلفه إبراهيم الجعفري الذي كلّفته الجمعية الوطنية بتشكيل حكومة انتقالية حين كتابة الدستور والاستفتاء عليه وإجراء أول انتخابات دستورية (نُظمت في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥). أما المرة الثانية فهي الجارية الآن بعدما كُلف عادل عبد المهدي مهمة تشكيل الحكومة الجديدة لتخلف حكومة العبادي التي بدأت عملها قبل أربع سنوات.

بين هاتين التجربتين الإيجابيتين، كانت هناك ثلاث تجارب ليست كذلك، فعندما حان موعد انتقال السلطة من حكومة الجعفري مطلع ٢٠٠٦ بعد أول انتخابات برلمانية دستورية، سعى الجعفري الذي كان زعيماً لحزب «الدعوة الإسلامية» في سبيل البقاء في رئاسة الحكومة، لكنّ الأمريكيين الذين كانت لهم اليد الطولى في البلاد رفضوا ذلك، واستغرق الأمر أشهراً عدة لإقناع الجعفري بالتخلّي عن فكرة الولاية الثانية له. وكحلّ وسط اختير أحد أعضاء قيادة «الدعوة»، وهو نوري المالكي ليخلفه في رئاسة الحكومة.

الحكومة المنبثقة عن انتخابات ٢٠١٠ كانت ولادتها متعسّرة أيضاً، فتلك الانتخابات أسفرت عن فوز القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي بأكثر عدد من الأصوات وأكبر عدد من مقاعد مجلس النواب، لكنّ المالكي الطامح بولاية ثانية رفض الإذعان للنتيجة وشكّل مع قوى شيعية أخرى كتلة برلمانية وذهب إلى المحكمة الاتحادية ليستصدر حكماً بأن الكتلة الأكبر التي نصّ الدستور على تكليفها بتأليف الحكومة هي التي تتشكل داخل البرلمان بعد الانتخابات وليست الفائزة في الانتخابات.

المشهد تكررّ بعد انتخابات ٢٠١٤، فقد سعى المالكي للبقاء في السلطة في ولاية ثالثة، بيد أنه جُوبه بمعارضة شديدة حتى داخل الائتلاف الشيعي (الائتلاف الوطني) الذي فاز بأعلى الأصوات وأكثر مقاعد البرلمان، خصوصاً أن ولاية المالكي الثانية شهدت كارثة وطنية كبرى، هي كارثة احتلال تنظيم «داعش» ثلث مساحة البلاد، وإقامة «دولة» مزعومة عليها، فضلاً عن تفتّشي الفساد الإداري والمالي على نحو غير مسبوق. وبعد أشهر وجدت الطبقة السياسية الشيعية حلاً فرضته فرضاً على المالكي بتكليف قيادي من حزبه بتشكيل الحكومة، هو العبادي الذي ظل محل ضغينة المالكي إلى اليوم.

العبادي هو الآخر كان راغباً في التجديد له بولاية ثانية مهّد لها بتشكيله ائتلاًفاً انتخابياً لم يسعفه الحظ في الحصول على المركز الأول ولا الثاني، لكنّه لم يشأ أن يقتفي خطى سلفيه فيتشبّث بكل وسيلة. استسلم بهدهوء وتقبّل تكليف غيره بهدهوء مماثل. هذا ممّا يُحسب له.

في ظروف أخرى كان يُمكن للعبادي أن يكون قد دشّن الآن ولايته الثانية منتقلاً إليها بكامل اليُسْر والسلاسة، لكنّه صنع لنفسه ظروفاً مختلفة تماماً، غير مناسبة حتى لأدنى المطامح.

أورث المالكي العبّادي تركة ثقيلة الوطأة، هي «الدولة الداعشية» التي وصلت حدودها إلى مشارف العاصمة الاتحادية بغداد وعاصمة إقليم كردستان، أربيل، مجتذبة إلى صفوفها من شتى بقاع الأرض عشرات الآلاف من المقاتلين الشرسين والانتحاريين الذين كانت مهمة مواجهتهم شاقّة في الواقع. والحمل الثقيل الآخر الذي ورثه العبّادي الفساد الإداري والمالي الذي تحوّل إلى ظاهرة زعزعت أركان الدولة والمجتمع، وأنشأ له دولة عميقة داخل الدولة.

في عهد العبّادي أمكن قضم ظهر «داعش» وطرده من العراق (لم تزل له جيوب متحرّكة محدودة الفعالية). صحيح أن الدعم الجوي الهائل الذي قدّمه التحالف الدولي المناهض لـ«داعش» كان له الدور الحاسم في هزيمة التنظيم في العراق، لكن القوات المسلحة العراقية بقيادة العبّادي هي التي صنعت النصر على الأرض. هذا وحده كان يكفي للتجديد للعبّادي عند انتهاء ولايته، لكنّه، ربما من فرط نشوته وزهوه بالنصر، أوقع نفسه في أخطاء كبيرة لم تعرّز الثقة به سياسياً وشعبياً ليمنحه الآخرون الولاية الثانية عن طيب خاطر.

الاختبار الأول الذي فشل فيه العبّادي وأكل من رصيده الشعبي والسياسي كان في صيف ٢٠١٥ (هو تولّى السلطة في صيف ٢٠١٤)، فقد اندلعت حركة احتجاجية قوية امتدّت من البصرة في أقصى الجنوب إلى بغداد مروراً بكل المحافظات ذات الأغلبية الشيعية. كانت الحركة المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي وتوفير الخدمات ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة، من القوة بحيث أجبرت حكومة العبّادي على الإعلان عن مشروع إصلاحى يستجيب لمطالب المحتجين. العبّادي بتلك الحركة اكتسب تأييداً قوياً من الحركة الاحتجاجية، ما اضطر مجلس النواب إلى القبول ببرنامج العبّادي الإصلاحى، بل إنه نفسه قدّم ملحقاً لذلك البرنامج في سبيل امتصاص النقمة الشعبية وتهذئة الشارع. كانت تلك فرصة ذهبية للعبّادي لكي ينال من البرلمان التشريعات المطلوبة لتحقيق برنامجه، لكنّه لأسباب غير مفهومة ظلّ متردداً، بل إنه نكص عمّا تعهد به، فتراجع رصيده الشعبي، بالذات عندما أظهر فشلاً ذريعاً في مكافحة الفساد، المطلب الرئيسي لكل الحركات الاحتجاجية التي شهدها العراق منذ ٢٠١٠.

كما أنه لم يُظهر الحصافة المطلوبة عندما واجه مشكلة استفتاء إقليم كردستان بشأن حق تقرير المصير، فقد اتخذ موقفاً وإجراءات اتّسمت بالتطرف آلت إلى ما يشبه الانهيار في العلاقات بين حكومة العبّادي وإدارة الإقليم. وفضلاً عن هذا كان هناك تواكل كبير في معالجة مشكلات النازحين من المناطق التي احتلّها «داعش»، وفي إعادة إعمار المدن التي دمرها التنظيم والحرب ضده.

ولقد جاءت العبّادي «رصاصه الرحمة» من الجنوب الشيعي، البصرة بالذات، فهو في الأساس لم يُحسن التعامل مع أزمة الكهرباء والماء التي كان السكان يكابدونها، وعندما تفجّرت الحركة الاحتجاجية انطلاقاً من البصرة كان ردّ فعل حكومته بارداً وبطيئاً جداً، بل إنه بدا في الأيام الأولى غير مدرك تماماً لحجم المشكلة، وهذا ما أدّى إلى تفاقم الاحتجاج وأعمال العنف المرافقة له، خصوصاً بعدما دخلت على خطّها ميليشيات وقوى مسلحة أكد العبّادي نفسه أنها هي التي نظّمت أعمال الحرق في المقار الحكومية والحزبية من أجل تشويه الحركة الاحتجاجية وحرف مسارها تمهيداً للهجوم عليها.

هذا كلّه قاد إلى تصفير رصيده العبّادي وحكومته شعبياً وبالتالي سياسياً. وبعد هذا كلّه كان سيبقى من النشاط تمكينه من ولاية ثانية، وهو ما أدركه فانسحب بهدوء ليُسجّل لنفسه أنه لم يتشبّه بالسلطة، كما غيره.

عادل عبد المهدي بين التسوية المؤقتة والتوازنات الصعبة

*مصطفى فحوص

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٠١٨/١٠/١٠

بين شروط المرجعية التي حددت فيها المواصفات المطلوبة لرئيس الوزراء القادم، التي تتوافر فيه بنسبة عالية، جعلت النجف تمارس صمتاً حذراً يُعول على عامل الوقت قبل أن تعلن موقفها مستقبلاً، الذي سيعتمد على تقييم أداءه الحكومي، إلا أن صمتها في هذه المرحلة علامة رضا مؤقت على توليه منصب رئيس الوزراء، وبين الشروط التي وضعها هو على نفسه عندما تداولت القوى السياسية اسمه كمرشح تسوية بعد الانتخابات مباشرة، التي أعلن خلالها أنه سيعتذر عن عدم التكليف إذا لم توفر القوى السياسية العراقية الشروط الضرورية التي تفرض عليها التخلي عن تمسكها بالمحاصصة وقبولها بإعطائه فرصة حقيقية لتطبيق رؤيته الإصلاحية للدولة ومؤسساتها. بين هذه الشروط المعقدة، يشق الدكتور عادل عبد المهدي طريقه لتشكيل حكومته العتيدة، وسط تحديات سياسية واقتصادية صعبة، ستفرض على الأطراف الفاعلة التحلي بمرونة سياسية من أجل إنقاذ العملية السياسية المهددة بالانهيار الشامل، وهذا ما تلقفه زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر الذي يتقن التفرغ خارج السرب السياسي الشيعي، فأطلق على حسابه في «تويت» تغريدة واضحة الأهداف، حدد فيها المعايير السياسية الجديدة لتشكيل الحكومة، إذ قال «فيما مضى من الأيام كان للأحزاب حصصهم من المناصب، بل ومن أموال العراق الكثير الكثير، سواء بطريقة مشروعة أم لا... وقد دام ذلك خمس عشرة سنة ألا يكفي!». فمنذ تكليف السيد عبد المهدي تشكيل الحكومة يُصر السيد الصدر على اختيار الكفاءات بعيداً عن المحاصصة، مؤكداً تخليه عن حصة فريقه السياسية في الوزارة لصالح شخصيات مستقلة يختارها رئيس الوزراء المكلف. موقف الصدر يتقاطع مع قرار الدكتور عبد المهدي بفتح الباب أمام الكفاءات العراقية المستقلة في الترشح لمناصب حكومية، بهدف كسر الاحتكار الحزبي للمناصب التنفيذية، وليس من المستبعد أن تواجه هذه الحركة برفض من الأحزاب والتيارات التي تتمسك بتمثيلها السياسي مستندة إلى شرعية برلمانية، أما بالنسبة للنخب العراقية المستقلة التي حرمت على مدى ١٥ عاماً من المشاركة في صناعة القرار الوطني، فإنها تعتبرها مبادرة تعيد الاعتبار للطبقة المتوسطة العراقية القادرة على المشاركة في إدارة الدولة. خطوة عبد المهدي تنسجم مع تغريدة الصدر يوم الاثنين الفائت التي وقعها باسم «المواطن مقتدى الصدر» دون استعمال لقبه الديني، ولعله أراد بذلك محاكاة نبض المواطنين العراقيين وتطلعاتهم، فالصدر الذي يتواصل باستمرار مع نشاط المجتمع المدني وخصوصاً اليساريين منهم، عبّر عن موقفه بصفته مواطناً ينتمي إلى المجتمع الأهلي العراقي، الممتعض من الأداء الحكومي والسياسي منذ ٢٠٠٣، إلا أن موقف الصدر وتلويح كتلة الفتح باتخاذ الموقف نفسه من تشكيل الحكومة يمكن رده إلى عاملين «الأول أن الشارع العراقي يراهن على قدرة الرئيس المكلف على تلبية مطالبه الحياتية الملحة وعلى تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل والحد من الفساد، والتي بموجبها سيتحرك الشارع لمساندة رئيس الحكومة إذا ما حاولت القوى المتضررة من استقلالية قراراته عرقلة إصلاحاته. أما العامل الآخر، فإن الدكتور عادل عبد المهدي يكاد يكون الشخصية العراقية الوحيدة التي تملك فضيلة الاستقالة والانسحاب من العمل السياسي المباشر إذا تمت محاصرته أو تعرّض لضغوط سياسية داخلية وخارجية تؤثر في مواقفه، فعبد المهدي يخطط لحكومة تعكس الحالة التي أفرزتها التحولات السياسية والاجتماعية الأخيرة، والتي تقاطعت بين حركة الاحتجاجات في البصرة وبين خروج بعض الكتل السياسية من عزلتها الطائفية والمناطقية إلى الفضاء الوطني الأكثر اتساعاً واستيعاباً لجميع المكونات العراقية.

وعليه، فإن من المرجح ألا يبقى عادل عبد المهدي أسير الصفة السياسية التي أوصلته إلى السلطة لفترة طويلة نتيجة عملية توافق هجينة بين أطراف مختلفة لم تنجح في تشكيل الكتلة الأكبر فاستعاضت عنها بتوافق كامل حول اسم رئيس الوزراء الذي أجمعت عليه بوصفه مستقلاً لا يحظى بتغطية حزبية، في حين فات هذه القوى أن موقع رئيس الوزراء يؤمن لشاغله إمكانات ضخمة تجعل من الدولة ومؤسساتها وأجهزتها عصباً حقيقياً يرتبط مع حركة الشارع باعتباره قوة وازنة يعتمد عليها عبد المهدي في حال تشظت القوى التي أنجزت التسوية نتيجة خلافات داخلية أو تحولات خارجية، وفي هذا الصدد يقول الباحث العراقي الدكتور حارث حسن:

إن تغيير البنية السياسية - الاقتصادية في العراق يظل تحدياً صعباً خصوصاً مع رئيس وزراء توافقي، نتاج صفقة قد لا تدوم، بدعم مؤقت من كتلتين تدعيان أنهما الأكبر، لكن بعد أشهر قليلة قد يبقى وحيداً من دون أي كتلة. فكيف سيكون بمستطاعه إقامة الدعم النيابي له وفي الوقت نفسه إجراء إصلاحات رئيسية، والحد من سخط الشارع واندفاعاته؟».

العراق نحو تناحر.. ليس طائفياً

فورين أفيروز، ٢٠١٨/١٠/١٠

عندما حررت قوات عراقية ودولية مدينة الموصل في العام الماضي، أعلنت الحكومة العراقية الانتصار على تنظيم داعش الذي سيطر طوال ثلاث سنوات على معظم شمال العراق، لكن ذلك الإعلان كان مبكراً برأي رانج علاء الدين، زميل لدى مركز بروكينغز للأبحاث، لأن داعش لا يزال يشكل تهديداً كبيراً، ليس بسبب حركته كحركة تمرد، بل نتيجة فشل النخب الحاكمة في معالجة الأوضاع والظروف التي مكنت التنظيم من الظهور، بداية.

وعرض علاء الدين رأيه في العدد الأخير من مجلة "فورين أفيروز"، وقال إن فشل النخب الحاكمة العراقية في معالجة الانقسامات السياسية والاجتماعية، وعجزها عن صياغة إطار عمل وطني مشترك يوحد البلاد، قد يمهد الطريق لحرب أهلية كارثية أخرى، في ظل تنافس عدد من التنظيمات للسيطرة على الدولة العراقية.

وحسب كاتب المقال، بعد إجراء انتخابات برلمانية في مايو (أيار) ٢٠١٨، ساد اعتقاد بأن العراق فتح صفحة جديدة غير طائفية، لما بعد داعش، حيث سيعمل الساسة على معالجة حالات الاستقطاب، والفساد المستشري وعدم الاستقرار العنيف. ولكن الأوضاع في العراق تسير نحو الأسوأ. فقد طرح رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، الذي حل في المرتبة الثالثة في الانتخابات، سلسلة من المبادرات الرمزية لمكافحة الفساد لم تغلح في إقناع عراقيين سنموا إصلاحات رمزية تدريجية.

ويلفت الكاتب لموجة تظاهرات شهدتها جنوب العراق، ومنها مدينة البصرة، حيث أحرق محتجون مباني مجالس بلدية والقنصلية الإيرانية، واقتحموا مكاتب أحزاب سياسية. وقد ردت قوى الأمن العراقي وميليشيات شيعية مدعومة من الحكومة بإطلاق النار، فضلاً عن ارتكاب تجاوزات إنسانية.

ويقول الكاتب إن البصرة تحتوي على أكبر احتياطات النفط العراقي، وتوفر نسبة ٨٠٪ من صادراته النفطية، أي ما يزيد عن ٧ مليار دولار شهرياً تحول لحساب الحكومة المركزية في بغداد. وتبعاً له يفترض أن تكون البصرة أغنى منطقة، ولكنها تعتبر اليوم من أفقرها في العراق. وكما هو حال معظم مناطق العراق، تفتقر المدينة للماء والكهرباء وفرص العمل.

ووفقاً لرأي الكاتب، تردت الأوضاع في العراق نتيجة شعور العراقيين بالإحباط حيال حكومة تفتقر للمصداقية والقدرة على معالجة أوضاع خطيرة. ويبدو العراق كمكان يضم مكونات تجعله معرضاً للانزلاق نحو حرب أهلية جديدة، عوضاً أن يفتح فصلاً جديداً في تاريخه. فالعراق يعاني، علاوة على استقطاب سياسي واجتماعي، من تراكم للأسلحة والتنظيمات العسكرية، في غياب مؤسسات فاعلة، وحلول عدة ميليشيات مكان الدولة العراقية. وهكذا بات عدد من المناطق خارجاً عن سيطرة الحكومة، بما فيها الجنوب ذي الغالبية الشيعية، وحيث توزع الطاقة الكهربائية والخدمات الأساسية على أحزاب وميليشيات وعشائر ورجال دين. ويشير الكاتب إلى حالة تناحر تجري، منذ ٢٠٠٣، بين ميليشيات وفصائل شيعية من أجل الهيمنة على مواقع رسمية ومؤسسات أمنية. وقد أصبحت ميليشيات شيعية أشد قوة ونفوذاً من القوات العسكرية العراقية، التي انهارت في مواجهة غزو داعش للعراق عام ٢٠١٤.

وحسب كاتب المقال، لا تخضع ميليشيات شيعية عراقية للحكومة المركزية، بل هي متغلغلة ضمن مؤسسات حكومية، وتستولي على موارد الدولة

وبرأي الكاتب، لم يعد العراق اليوم كما كان، وليس بوسع فصائل شيعية مواصلة اقتسام ثروة البلاد فيما بينها، مع تقديم وعود فارغة لعراقيين ساخطين. ونتيجة له، باتت المطالبة الشعبية بالإصلاح عاجلة وشديدة لدرجة أن المؤسسة الدينية الشيعية تدخلت للتأكيد على وجوب إجراء تلك الإصلاحات. ومع ذلك، يخشى من سيطرة فصائل واحد على خزائن الدولة، واستغلال عملية الإصلاح خلال السنوات المقبلة، ما يشكل خطراً وجودياً بالنسبة للفصائل المعنية. ترجمة: صحيفة "العالم"

أولويات الحكومة العراقية الجديدة.. وفرصة لرسم المستقبل

*مينا العربي

صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٨/١٠/١٠

حكومة جديدة. فرصة جديدة. هذا ما يتمناه الكثير من العراقيين على الرغم من المصاعب التي تواجه البلاد. لا بد لنا أن نشعر ببصيص أمل بإحداث تغييرات مع الإعلان عن الرئيس الجديد لجمهورية العراق برهم صالح ورئيس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي. وبالطبع هناك عراقيون يقولون إن الوجوه تتغير ولكن الواقع لا يتغير. ومن الصعب إلقاء اللوم عليهم بعد الذي عانوه خلال السنوات والعقود الماضية. فعلى المسؤولين الجدد أن يبرهنوا جديتهم في خدمة الشعب وبالتزامهم بالقسم الذي أدوه عند توليهم المقاعد البرلمانية والمناصب الرسمية.

لا شك أن بشخص برهم صالح، المعروف بثقافته العالية ومطالبته بإعادة الهيبة إلى الدولة، هناك فرصة لتقوية رئاسة الدولة. كما أن إعلان عادل عبدالمهدي بأنه «مستقل» ومنفتح على العمل مع جميع الأطراف يوحي بإمكانية العمل الجدي لتشكيل حكومة سلمية. بالطبع هذان الشخصان مع الاحترام لهما يعملان ضمن نظام عانى من الفساد والانقسامات والمحاصصة والجريمة المنظمة، ناهيك عن نفوذ دول لديها أطماع في العراق.

ولكن لا يمكن أن يتغير هذا الحال من دون شخصيات مستعدة لمواجهة التحديات والمخاطرة بمصالح أحزابها مقابل المصلحة العامة. لا بد هنا من الاعتراف بجهود رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته حيدر العبادي الذي تسلم منصبه والبلد على حافة الهاوية. وعلى الرغم من بعض إخفاقات الحكومة السابقة، سعى العبادي إلى مناهضة السياسات الطائفية. وكان عليه أن يوازن بين ضرورة دحر «داعش» وإرهابه وبين كبح جماح قوة الحشد الشعبي المتنامية. واليوم يسلم العبادي البلاد وهي بحال أفضل مما تسلمها من سلفه نوري المالكي.

السابع المقبلة ستشهد اختبار تشكيل الحكومة – هل ستكون على غرار خلفيات صالح وعبدالمهدي وسطية ومقبولة بشكل واسع؟ م ستحتم الحسابات السياسية اختيار شخصيات مثيرة للجدل وتخدم مصالحها الحزبية؟ تشكيلة الحكومة وقدرتها على تخطي الاحتقانات السياسية من أجل تنفيذ برنامج وطني جامع ستكون أساسية لمساعدة العراق على الخروج من دوامة الأزمات المستمرة. هناك اختلاف واضح بين الأحزاب حول كيفية تشكيل الحكومة واختيار الشخصيات المناسبة لشغل المناصب الوزارية. ولكن الأهم من أسماء تلك الشخصيات هي برنامج الحكومة المقبلة وأولوياتها. لائحة المطالب طويلة ولكن هناك ست أولويات يجب أن تنتبه الحكومة الجديدة لها:

الأولوية الأهم والأبرز تبقى في تزويد الأمن والأمان للشعب العراقي. خلال الساعات الـ ٤٨ الماضية، انفجرت عبوات ناسفة في ٣ مناطق عراقية بينما تم الإعلان عن مقتل ناشطة عراقية في البصرة، لتصبح سادس امرأة بارزة تغتال في البلاد منذ ٤ أسابيع. وتزويد الأمن يأتي من خلال الاستمرار في بناء القوات المسلحة العراقية وإصلاحها، بالإضافة إلى حصر السلاح بيد الدولة.

الأولوية الثانية المرتبطة بالأولى وهي تأمين حياة كريمة للشعب العراقي، وخاصة في ما يخص الخدمات الأساسية. النهوض بمجالات التعليم والصحة أساسي لإحراز أي تقدم ملموس. من الصعب التصديق بأن الدولة

المنتجة لما يقارب من ٤ ملايين برميل من النفط يومياً ما زالت تعاني من شحة الكهرباء والمياه الصالحة للشرب. ولا يوجد أي مبرر لهذه المعاناة التي أدت أخيراً إلى إصابة ١٠٠ ألف من سكان البصرة بالتسمم بسبب تلوث المياه. كما من الضرورة وضع آلية لمساعدة المستضعفين مثل الأيتام والأرامل وغيرهم. فبحسب آخر إحصائية موثوقة، هناك في العراق ما بين ٨٠٠ ألف ومليون طفل فقد أحد أبويه. وغالبية هؤلاء يعيشون دون خط الفقر.

الأولوية الثالثة تعتمد على بناء اقتصاد سليم وجعل الثروة النفطية ركيزة لبناء اقتصاد ما - بعد النفط، بدلاً من جعله أساساً للفساد المستشري في البلد. الإصلاحات المالية ومحاربة الفساد ضرورة ملحة. وكل ذلك يجب أن يصب في صالح معالجة مستويات البطالة العالية في البلاد، خاصة بين الشباب والتي تصل إلى ٣٠ في المائة في بعض المحافظات. كما أن الاقتصاد القوي ضروري لإعادة البنى التحتية الضرورية للبلاد.

هذه الأولويات الثلاثة أساسية لإعادة ثقة الشعب بالحكومة وبالدولة. علينا ألا ننسى أن انتخابات هذا العام شهدت أقل نسبة من المشاركة بين الناخبين، بنسبة ٤٤,٥ في المائة حسب أعلى التقديرات. ويجب إعادة الثقة بالسلطة وهو أمر لن يكون بالسهل بعد سنوات من الإخفاقات. وهنا ننتقل إلى الأولوية الرابعة وهي تقوية العقد الاجتماعي بين الشعب والدولة في العراق، بالإضافة إلى تقوية مؤسسات الدولة من جديد. والعمل على تعزيز المواطنة وجعلها جزءاً جوهرياً في هذه المعادلة، بعد أن حلت الطائفة والعشيرة والحزب والإثنية محل الهوية الوطنية.

أما الأولوية الخامسة فهي تقوية مؤسسات الدولة لضمان سيادة القانون في البلاد، وهذا يعتمد كله على الدستور. الدستور العراقي بحاجة ملحة إلى المراجعة وتعديل بنود أساسية فيه على رأسها تلك المتعلقة بكيفية إدارة النظام الفيدرالي. من دون دستور قوي، مرتكز على سيادة القانون وحماية القضاء، لن يكون بالإمكان محاربة الفساد المالي والسياسي ولا بناء ثقة المواطن بالدولة.

أما خارجياً، فعلى العراق أن يأخذ مكانه الطبيعي في وسطه العربي وعلى الساحة الدولية من خلال بناء علاقات إقليمية ودولية متوازنة. وهذه هي الأولوية السادسة. تقوية العلاقات الإقليمية وخاصة مع الدول العربية التي تبدو منفتحة على العراق بطريقة ملحوظة فرصة يجب ألا تضيع. اتصال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهد أبوظبي نائب القائد العام للقوات المسلحة الإماراتية الشيخ محمد بن زايد والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وغيرهم من القادة العرب بكل من صالح وعبدالمهدي فور اختيارهما لمنصبيهما مؤشر واضح على الدعم العربي للحكومة العراقية - عليها أن تتجاوب وبسرعة معها. ومع تزايد الضغوط على إيران، بما في ذلك فرض عقوبات أمريكية جديدة الشهر المقبل، من المتوقع أن تسعى طهران لتوسيع تدخلاتها في العراق للاستفادة المادية والسياسية. وهنا سيكون على الحكومة العراقية أن تحمي مصالح العراق وتحرص على سيادته الكاملة.

إنها تحديات جسيمة ولكنها تمثل فرصة يمكن للقادة الجدد من خلالها أن يغيروا مسار تاريخ العراق ورسم مستقبله في حال أصغوا لنبض الشارع وسعوا لتحقيق طموحات الشعب العراقي.

منصب رئاسة العراق وطائرة بارزاني

*شيرزاد اليزيدي

ايلاف: ٢٠١٨/١٠/١٣

يقول المثل الشعبي العربي : "ضربني وبكى سبقني واشتكي" وهذا ما ينطبق بحذافيره على الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد خسارته أمام الاتحاد الوطني الكردستاني في معركة انتخاب رئيس الجمهورية العراقية اثر فوز مرشح الاتحاد الدكتور برهم صالح حيث بادر الى التصرف وفق هذا المثل والعمل على تحريف الحقائق وخلط الأمور عبر مواقف وتصريحات متشنجة واستعلائية تنم عن التخبط والخطورة ولتتوالى البيانات المنددة بعملية انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة ديمقراطية الصادرة عن رئيس الحزب الى نائبه وهلم جرا... لدرجة تمنعهم عن تهنئة الاتحاد وشخص مرشحه الفائز برئاسة العراق بل والتصريح بعدم التعاطي مع الرئيس العراقي الجديد في موقف أقل ما يقال عنه أنه بعيد عن الكياسة والروح الرياضية ومناقض لأبسط قواعد الديمقراطية والسياسة العقلانية والتعاطي الدبلوماسي الرصين في وقت تتوالى فيه برقيات التهنئة للرئيس الجديد شرقا وغربا.

وبغض النظر عن المعركة التي تخللها الوصول للمنصب فان بقاء موقع رأس الدولة بيد الكرد يبقى منجزا ومكسبا قوميا وديمقراطيا كرديا يستوجب الاحتفاء والافتخار.

بيد أن الديمقراطي الكردستاني لفشله في حصد المنصب صار يخبط عشواء عازفا على وتر أن آلية الانتخاب لا تتوافق وإرادة المكون الكردي في حين أن الحزب هو من أخرج الأمر من خيمة الاجماع الكردي ما عنى تلقائيا الركون الى التصويت الحر والديمقراطي من قبل البرلمان العراقي ثم أن مؤسسة الرئاسة تمثل مختلف العراقيين وان كانت من حصة الكرد ما يعني أن من حق البرلمان العراقي انتخاب الرئيس فليس في الأمر بدعة.

والمثير للسخرية أن الحزب الذي أنقلب على الاتفاق مع الاتحاد والقاضي بكون رئاسة الجمهورية من حصة الثاني مقابل رئاسة اقليم كردستان التي تكون من حصة الأول والذي أحدث الشرخ في الموقف الكردي ببغداد يدعي الآن أن الاتحاد هو من شق الصف الكردي ما تدحضه نظرة بسيطة على حيثيات ما جرى طيلة أسابيع من معركة مفتوحة على المنصب أشعل شرارتها على حين غرة الحزب الديمقراطي لدرجة أن طائرة نائب رئيسه السيد نيجيرفان بارزاني سجلت رقما قياسيا في الذهاب الى بغداد والاياب منها سعيا وراء كرسي قصر السلام البغدادي.

٥ مفارقات من المشهد

*عبدالمنعم الأعسم

الصباح الجديد : ٢٠١٨/١٠/١٣

*بيان رئيس الحكومة المكلف عادل عبدالمهدي «من يجد بنفسه المؤهلات ان يكون وزيرا ليقدم طلباً» اكثر من غريب، وليس راجحاً من وجوه كثيرة، فلم يسبق العراق بلدً في العالم ان تصبح الوزارة فيه وظيفة يتقدم اليها المواطنين.. والسؤال هو ماذا سيصنع عبدالمهدي في حال تقدم الالوف من العراقيين المؤهلين الى «وظيفة وزير» ووقفوا طوابير امام مكتبه؟.

اقل ما يقال في هذه الخطوة انها تضيف شكوكا لجدية تشكيل «حكومة نزاهة وكفاءات» واتوقع صدور اعلانٍ لاحقٍ يؤكد وجود بعضٍ «سهوٍ» او بعض السواهي.. وتحت السواهي دواهي.

*رئيس مجلس النواب محمد الطبوسي لم يمض على «انتخاب»ه ساعات حتى طار الى الكويت وعاد منها ليطير الى مصر التي عاد منها ليطير ثالثة الى تركيا.. وكل ذلك في غضون عشرة ايام.. وقبل ان تتشكل الحكومة، وفي وقت كان يفترض في بلد (ربما غير العراق) ان ينصرف رئيس مجلس النواب الى شؤون منصبه الأوج ما يكون الى الجهود والتدبر والاصلاح واعاد البناء والترشيد، فيما الشكوك تحيط اهلية الطبوسي في ادارة السلطة التشريعية.. والسؤال التفصيلي المهم هو: هل مجلس النواب سلطة تشريعية ام وزارة خارجية؟ أم ان ثمة وراء الزيارات مزارات؟.

*علي العلاق، رئيس البنك المركزي علي العلاق أظهر اسمه وتوقعه على ورقة العملة الجديدة بطريقة استفزازية حيرت و «اضحكت» كل من اطلع عليها، وذلك في وجهين، الاول، دستوري حيث اعطى لنفسه صفة «محافظ» فيما هو «وكيل المحافظ» فمن المعروف ان مجلس النواب لم يصوت له ليكون محافظا وبقي دون هذا المنصب.. وثانيا، اجرائيا، إذ كان له ان يكتفي بالتوقيع فقط ليسهل علينا ابتلاع المفارقة الثقيلة، التي قد تجر معها مفارقات.

*هادي العامري رئيس كتلة الفتح كان (هو وبتنسيق مع جهات خارجية) وراء تديرات الخروج من مأزق «الكتلة الاكبر» بتمرير تكليف عادل عبدالمهدي ليشكل حكومة جديدة، وذلك عبر جسر شيده ب«مهارة» بين دولة القانون وسائرون، حيث تسلم التكليف من رئيس الجمهورية مباشرة وليس من قبل الكتلة الاكبر كما ينص الدستور.

الآن، العامري يطبخ صفقة «وزراء التكنوقراط السياسي» التي لا تعدو عن كونها محاولة تجسير وترضية.. التكنوقراط لجهة والسياسي لجهة أخرى..

والمطلوب ان نصم آذاننا.. فالمشهد فيه الغاما كثيرة.

*نادية مراد، شتمها رجال نعرف ما تحت شوارب البعض منهم من روائح.. لكن الغريب ان يشتمها البعض من ابناء جنسها: نساءً جلسن على كراسٍ وفتحن صفحات «تويتر» و«فيسبوك» وقمن باستنكار نيلها جائزة نوبل ضد تعنيف النساء، وترخيص اغتصابها مرة اخرى.. يا للعار.

"الأعاجيب من بعضها

تأبى صروفُ الليالي أن تُديمَ لنا..

حالا فصبرا إذا جاءك بالعجبِ "

* مؤيد الدين الطغرائي - عن نزهة الابصار

العراق.. خروج مشروط من «الجمود»

*د. أحمد سيد أحمد

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/١٠/١٢

بعد ولادة قيصريّة، خرج العراق من حالة الجمود السياسي التي كان يعيش فيها منذ انتخابات مايو الماضي، ودخل في صراعات وجدل حول شرعية الانتخابات وصراع الكتل الانتخابية حول تشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان والتي بدورها ستشكل الحكومة، وتزامن معها اندلاع الاحتجاجات الكبيرة في مدن العراق، وعلى رأسها البصرة، احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية وانعدام الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وتفشي البطالة. وسط الأوضاع التي أدت لحالة من الشلل في العملية السياسية، استطاع البرلمان العراقي انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، برهم صالح، والذي قام بدوره باختيار عادل عبدالمهدي، رئيس الوزراء، بعد أقل من ساعتين على انتخابه بالأغلبية الساحقة، حيث فاز بـ ٢١٩ صوتاً مقابل ٢٢ لمنافسه فؤاد حسين مرشح الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود برزاني. وقد أدت العوامل التي شهدتها العراق وحالة الانسداد السياسي وتزايد غليان الشارع وصراع النخبة السياسية والكتل الانتخابية وتدخل المرجعيات الدينية وعلى رأسها علي السيستاني، إلى اختيار كل من برهم صالح وعادل عبدالمهدي كحل وسط توافقي للخروج من حالة الجمود السياسي، حيث يمثل هذا التشكيل الجديد لقيادات العراق العديد من المزايا والمكتسبات.

أولها: أنه يؤدي إلى خروج العراق من الدوامة السياسية التي يعيشها منذ أشهر عديدة، ويسهم في تجنب حدوث فراغ سياسي على مستوى الرئاسات الثلاث، مما كان يهدد بانزلاق البلاد إلى حالة من الفوضى السياسية والأمنية وتقود العراق إلى مستقبل مجهول، خاصة في ظل اشتداد التنافس والصراع بين الكتلتين الأكبر في البرلمان، وهما كتلة الإصلاح والإعمار بقيادة مقتدى الصدر زعيم تكتل سائرون والفائز بأعلى الأصوات في البرلمان، ومعه تكتل النصر بقيادة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي من جهة، وبين كتلة البناء التي يقودها هادي العامري زعيم تكتل الفتح ونوري المالكي زعيم تكتل دولة القانون من جهة أخرى، وتزايد الجدل حول من يمتلك الكتلة الأكبر في البرلمان لتشكيل الحكومة، ووصل الأمر إلى المحكمة العليا للفصل في هذه المسألة، وعلى خلاف التقاليد السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٥ يتم اختيار رئيس الوزراء عبر آلية مختلفة من غير آلية الكتلة الأكبر، حيث يمثل رئيس الوزراء الجديد عادل عبدالمهدي نموذج التكنوقراط المستقل، حيث لا ينتمي لأي من الكتلتين. وقد لعبت المرجعيات الدينية دوراً مهماً في الوصول إلى هذه الصيغة التوافقية والتي أكدت ضرورة اختيار أشخاص جدد من خارج النخبة التقليدية، على أساس قاعدة «المجرب لا يجرب»، كما قال المرجع الديني علي السيستاني، كما أن اختيار عبدالمهدي حقق لمقتدى الصدر رغبته في أن تكون الحكومة الجديدة من التكنوقراط، وأن يكون دورها محاربة الفساد وتجاوز الطائفية. ولذلك فإن اختيار عادل عبدالمهدي يمثل إلى حد ما تجاوزاً لصيغة المحاصصة الطائفية التي حكمت العراق لسنوات، حيث يعد عبدالمهدي من التكنوقراط، ومن المتوقع أن يتم اختيار أعضاء حكومته من التكنوقراط، غير ملتزم باختيار الوزراء من الكتل السياسية، خاصة أن مقتدى الصدر أعلن عدم اشتراك أعضاء سائرون في تشكيل الحكومة إفساحاً للمجال أمام المهدي، لكي يختار الوزراء من التكنوقراط.

ثانيها: يمثل اختيار برهم صالح رئيساً للجمهورية خطوة مهمة في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، لما يحظى به الرجل من توافق كبير من جانب الكتل السياسية في العراق، رغم اعتراض الحزب الديمقراطي الكردستاني وانسحابه من جلسة الانتخاب، كذلك التوافق من جانب القوى الإقليمية والدولية صاحبة النفوذ في

العراق، وهو ما يمثل عامل توازن في علاقات العراق الإقليمية والدولية، كما أن اختيار صالح وعبدالمهدي ومحمد الحلبوسي، رئيس البرلمان، دعماً للتوجه العربي للعراق وعودته إلى بيته العربي، وهو ما أكد عليه الحلبوسي أمام مؤتمر البرلمانات العربية في القاهرة.

إن اختيار هذه القيادات الثلاث يمثل أفضل الصيغ الممكنة الآن للخروج بالعراق من مأزقه وإعادة ترتيب البيت العراقي وإعادة تشكيل الأولويات الملحة في ظل وجود درجة عالية من التوافق الداخلي والخارجي على هذه القيادات، لكن يظل خروج العراق من حالة الجمود السياسي مشروطاً بعدد من العوامل والتحديات أبرزها:

أولاً: حالة التردّي الكبير في الخدمات والأوضاع الاقتصادية التي يعيشها العراق، وأدت لاندلاع الاحتجاجات وغضب الشارع العراقي، ولذلك فإن الأولوية القصوى للحكومة الجديدة هي تحسين أوضاع الشعب العراقي وتحسين الخدمات الأساسية، خاصة مشكلات الكهرباء والمياه النظيفة، وكذلك مواجهة الفساد الذي استشرى في البلاد بشكل كبير وجعل العراق في مقدمة الدول صاحبة السجل الكبير في الفساد المالي والإداري، وهذه المعركة ستواجه بمقاومة من جانب النخبة التقليدية التي استفادت من الأوضاع العراقية لسنوات.

ثانياً: إن الخروج من الجمود السياسي مشروط ومرهون أيضاً بتحقيق المصالحة الوطنية العراقية وإعادة اللحمة مرة أخرى للنسيج المجتمعي ومعالجة الشروخ والتصدعات الكبيرة بين أبنائه وطوائفه، خاصة بين الشيعة والسنة وبين العرب والكردي في أعقاب استفتاء استقلال إقليم كردستان في سبتمبر ٢٠١٧، ولذلك فإن التحدي الأكبر أمام الحكومة الجديدة، هو تحقيق التوافق مرة أخرى بين كل أبناء العراق من أجل العمل المشترك لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية في إطار الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله، كذلك تحدي تقليل النفوذ الخارجي لبعض القوى الإقليمية والدولية التي تصارعت وتنافست على اختيار القيادة الحليفة لها.

ثالثاً: رغم أن اختيار التكنوقراط يمثل خطوة كبيرة في اتجاه الخروج على المحاصصة الطائفية، إلا أن عادل عبدالمهدي لا يمتلك ظهيراً سياسياً حزبياً، كما في حالة رؤساء الوزراء السابقين الذين انتموا إلى حزب الدعوة الذي حكم البلاد منذ سنوات، ولأول مرة يفقد الحزب السلطة في العراق، لكن دعم الشارع العراقي وترتيب الأولويات ومحاربة الفساد، من شأنها أن تزيد من الدعم السياسي الشعبي للحكومة الجديدة في مواجهة ضغوط النخب السياسية التقليدية.

رابعاً: الخروج من الجمود السياسي مرهون أيضاً بالتركيز على أولويات إعادة الإعمار وإعادة اللاجئين والمهجرين، خاصة في المناطق السنية التي شهدت الحرب على تنظيم «داعش» الإرهابي، وتقوية المؤسسات الأمنية ومنع عودة تنظيم «داعش» مرة أخرى، كذلك هناك أولويات مثل تعديل الدستور وإصدار قانون جديد للانتخابات وتغيير هيكل العملية السياسية، لترتكز على المواطنة التي تساوي بين جميع العراقيين في الحقوق والواجبات، وليس على المحاصصة الطائفية المسؤولة عن كل مشكلات العراق السياسية والاقتصادية والأمنية.

ولذلك فإن اختيار برهم صالح وعادل عبدالمهدي ومحمد الحلبوسي، يمثل خطوة مهمة في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في العراق، لكنها ليست كافية وتتطلب خطوات أخرى، وعلى رأسها تهيئة البيئة الاجتماعية والسياسية من أجل أن يتفرغ العراق لتحقيق التنمية والازدهار وتوظيف موارده الاقتصادية والنفطية وتحسين أوضاع الشعب العراقي وتأكيد استقلالية القرار العراقي وعودته الكاملة إلى محيطه العربي، وكل هذا مرتبط بمدى إدراك النخبة السياسية التقليدية بحجم المخاطر المحدقة بالعراق، وبمدى الإنجازات التي ستحققها القيادات الجديدة في البلاد.

*خبير العلاقات الدولية في الأهرام

تحديات أمام رئيس الوزراء العراقي الجديد

*محمد الريميحي

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/١٠/١٣

بعد أكثر من خمسة أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة في العراق (ثاني انتخابات بعد الانسحاب الأمريكي وابعها منذ سقوط النظام السابق)، وبعد شقاق طويل وخلاف على نتائجها، استطاعت النخب السياسية العراقية أن تتوافق على الرئاسات الثلاث (رئاسة مجلس النواب، ورئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء)، وهكذا جاء عادل عبدالمهدي المكلف بتشكيل الوزارة، كما قيل، مرشحاً (توافقياً) بين تلك الأحزاب والجماعات السياسية العرقية والمذهبية، وبعضها مسلح والآخر أيديولوجي، وبعضها تابع لخارج الحدود، وكلها متنافرة إلى درجة أن المتابع يفقد القدرة على معرفة أي من تلك المكونات في لحظة ما متحالف أو متنافر مع المكون الآخر. فبعد تاريخ طويل في العراق من حكم الحزب الواحد (الذي لا شريك حياً له!) إلى عدد لا يُحصى من التجمعات في كل المكونات - المكون الوحيد (الموحد) هو المكون التركماني حتى الآن، ربما بسبب عدد التركمان الصغير نسبياً في العراق - إلا أن الاحتمال أن يطول الزمن قبل أن يصل عادل عبدالمهدي إلى تكوين وزارته العتيدة، كما أن الاحتمال الثاني، هو أن الزمن سوف يقصر بها (إن ظهرت) فبقاؤها في الحكم سوف يكون قصيراً. العراق حتى الآن غير مهياً (للمهدي) وما يمثله من أفكار أو توجهات في الحكم.

من أجل هذه المقالة رجح الكاتب إلى ما تيسر مما كتبه السيد عبدالمهدي، وكان بإمكانه أن أصل إلى شبه قناعة بأن هذا المتحول (من الفكر القومي إلى الإسلامي إلى الليبرالي) هو رجل أقرب إليه (الحلم) منه إلى قيادة مجموعات متنافرة ومتصارعة اسمها (النخب المسيطرة على السياسة في العراق اليوم). هو ترك انطباعاً أنه زاهد في المناصب، فلن يفاجأ أحد إن قدم عبدالمهدي على رئيس الجمهورية (برهم صالح) في وقت قريب، وفي يده خطاب اعتذار عن عدم التكليف. إذا كان الأمر أخذ أكثر من خمسة أشهر لاختيار ثلاثة أشخاص، مرسومة انتماءاتهم في ذهن الجميع (سني وكرد وشيعي) فما بالك باختيار تقريباً خمسة وعشرين إلى ثلاثين شخصاً لإدارة البلاد! كل تلك القوى تقاوت من أجل وضع (رجالها) في السلطة من أجل الحصول على قطعة من الكعكة!

لفتني في كتابات عبدالمهدي تنظيره لحقب الحكم الثلاث في تاريخ العراق الحديث: المرحلة الملكية، والتي كما قال (علة وجودها) التوافق الدولي عليها، والمرحلة الجمهورية، والتي كان علة وجودها حكم العسكر، وعندما تنتفي (علة الوجود) ينهار النظام ويتلاشى، والمرحلة الحالية والتي علة وجودها كما قال (الديمقراطية والانتخابات واللامركزية وإطلاق الحريات)! عجز القائمين على النظام الحالي عن الوفاء بتلك الشروط الأربعة ينفي حجة وجود (النظام) كما يفهم من قول عبدالمهدي!

واضح أن كل ذلك (تنظير) يقبله المثقف الحالم، ولكنه لا يُطعم الجمهور خبزاً ولا يوفر لهم وظائف ولا يمددهم بالكهرباء ولا يتيح لهم شرب ماء نظيف، وفوق ذلك لا يؤمن لهم أمناً! في مقال آخر يبرر عبدالمهدي ما هو موجود من (نظام) قائم اليوم في العراق، على أنه (على عكس ما يقول البعض) قد قدم على متن دبابة - هي الدبابة الأمريكية -

جاءت - كما يرى عبدالمهدي - مستغلة لكفاح الشعب! من النادر في العالم أن ينجح سياسي وهو متعلق بالتنظير. بعضهم - وهم قلة - نجحوا، وأكثرهم فشلوا، وفي الحالة الموضوعية للعراق اليوم فإن النجاح بعيد المنال في التحليل العقلاني. يقول عبدالمهدي في مكان آخر: «علينا جميعاً أن نراجع مفاهيمنا وثقافتنا وسلوكنا... فهي قبل غيرها سبب أزماتنا المتكررة، فنحن نراكم السلبيات ونضحّي بالإيجابيات!» وربما فات على السيد عبدالمهدي أن تغيير الثقافة، خصوصاً السياسية، لا يأتي بمرسوم، فهي عملية طويلة المدى، كما أن الديمقراطية ليست نصوصاً ولكنها سلوك!

أمام عبدالمهدي أربع عقبات كؤود " الأولى ما يُعرف في العرف السياسي الحديث بـ(المرجعية)، التي هي في العراق شكل محسّن من المرجعية الإيرانية، مع فارق مهم أن الثانية (إيران) لها سلطات واسعة، تحمل شيئاً من المسؤولية. أي أن الجمهور العام يمكن أن يلومها في حال الفشل! أما الأولى العراقية، فلها سلطات معنوية ضخمة ولكن بلا مسؤولية، وهي حالة من حالات الغموض السياسي المحير، حتى لا تستخدم مفاهيم أخرى توصف وضعها في بنية السلطة السياسية، كما أن مستقبلها مبهم بعد ذهاب سماحة علي السيستاني بعد عمر طويل، (هو اليوم في أواخر ثمانيناته)، ربما بعده تتعدد المرجعيات للأغلبية من المكونات، وتنتشر بين ولاءات مختلفة وأيضاً متضاربة! أما العقبة الثانية فهي علاقته بأمريكا التي وقّعت معها الدولة العراقية مجموعة من المعاهدات متوسطة وطويلة الأجل. وهي، أي الولايات المتحدة، لها أجندة محددة في العراق وجوارها. أما الثالثة فهي إيران، وهنا يدخل عاملان " الأول طموحات إيران غير المنكّرة من سياسيتها وقادتها في التسلط على مقدرات العراق، موارد وبشرها، والثاني التنافس بينها وبين الولايات المتحدة على أرض العراق، وهو تنافس في مرحلة سابقة - أي المرحلة الأوبامية - كان إلى حلال ما منسجماً، أما اليوم في المرحلة الترمبية فهو متنافس إلى حدّ الصراع. أما العقبة الرابعة والأخيرة فهي طموحات الناس (الجمهور العراقي) الذي يفتقر إلى الأمن وتتسلط عليه فوضى السلاح والفساد من جهة، ورغبة بعض المكونات في الانفصال تحت شعار (اللامركزية) من جهة أخرى. هذا الجمهور الذي تشعر غالبيته نتيجة ما مرّ به خلال أكثر من خمسة عشر عاماً، بأن هذه المرحلة قبلها كان أفضل مما هي فيها! تتعطل مطالبه الحياتية ويزداد نفوراً من جميع المكونات، وما أحداث البصرة إلا مظهر قد يتكرر في أكثر من مكان.

هذه العبء الرباعي الكبير والمنتشعب لن يفيد فيه كثيراً تريباق (الزهد في المناصب) ولا حتى (التفكير النظري) الذي يحمله السيد عادل عبدالمهدي، ولا حتى تنظيراته في مقالاته بين (الثورة الفرنسية) التي عشق تطوراتها ومآلاتها و(الحالة العراقية)، وإن كان ثمة احتمال في التماثل فعليه أن يفكر في إبدال الشعب الفرنسي بالشعب العراقي! لتلك الأسباب مجتمعة فإن ظهور المهدي في بغداد جاء في تقديري قبل أوانه بكثير!

آخر الكلام:

يتوجه العراق إلى نظام سياسي هجين، بين الإيراني (نفوذ رجال الدين) وبين اللبناني (المحاصصة الطائفية)، وزاده هجانة طلب السيد عادل عبدالمهدي (غير المسبوق في كل تجارب العالم) أن من يرد أن يعمل وزيراً فليقدم طلباً على الإنترنت!...

دور "الحشد الشعبي" في العملية السياسية العراقية

*عادل الجبوري

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١٠/١٣

لا تندلع حرب في البلدان النامية إلا وتظهر مجموعات مسلحة رديفة للقوات النظامية فيها، والعراق ليس استثناءً، فلم يكن أحد ليتوقع أن تتوحد الفصائل المسلحة الشيعية تحت راية واحدة. فعلى الرغم من أن تلك الفصائل اتبعت مذهباً إسلامياً واحداً، وكانت مرتبطة بعدد من الأحزاب والحركات السياسية ذات الميول والتوجهات الأساسية المختلفة، إلا أنها عملت على الأرض كقوة عسكرية فعالة ومتماسكة.

"الحشد الشعبي" .. هذه المفردة، باتت خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، تمثل أحد أبرز المفردات في الأدبيات السياسية والإعلامية العراقية. واليوم، لا يمكن فصل الحشد الشعبي عن مجمل الحراك السياسي في البلاد، وقد يذهب المرء لتصنيف الحشد كمؤسسة عسكرية رسمية فعلية - تعمل في نفس سياق الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية والعسكرية الأخرى. وكما هو الحال في السياسة العراقية، غالباً ما تتداخل وتتشابك العوامل المحددة لتوجهات وأفعال المجموعات السياسية.

وقد تصاعدت الحملات المحلية ضد الحشد الشعبي، مع احتدام المفاوضات الماراثونية لتشكيل الحكومة، خلال الشهور القلائل الماضية، وبروز محورين أساسيين: تحالف "الفتح"، وهويته حشدية إلى حد كبير، وتحالف "سائرون"، الذي لا يعلن عن رفضه للحشد على الرغم من عدم ارتباطه به، وكلاهما معنيين باختيار رئيس الوزراء الجديد.

واليوم بعدما انتهت الحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي بنسبة كبيرة، وفي ظل احتدام التجاذبات السياسية بين مختلف القوى والكيانات والشخصيات لبلورة صورة المرحلة السياسية المقبلة على ضوء نتائج ومعطيات الانتخابات البرلمانية الأخيرة وحضوره القوى على الساحة العراقية، من الطبيعي جداً أن يكون "الحشد الشعبي" حاضراً في كل محطات ومنعطفات البحث والنقاش.

وقد وجد الحشد نفسه عند مفترق طرق، عالقا بين من يسعى إلى إقصاءه وتهميشه وإبعاده، وبين من يحاول استثماره وحتى استغلاله، وبين من يريد المحافظة على هويته وأدواره ومنجزه، بعيداً عن مناكفات السياسة ومخرجاتها "السلبية". ومن ثم، لا يوجد صعوبة في تتبع تطور سياسة الحشد وذلك من خلال التصريحات الأخيرة حول تشكيل الحكومة، والتي سلطت الضوء على الدور الذي سيلعبه الحشد في السياسة بمجرد تشكيل الحكومة.

بدأ الصراع يظهر بين قوات الحشد الشعبي بعد إصدار الحشد بعض البيانات السياسية التي تؤكد رغبته في الانسحاب من المدن العراقية، فمثلاً، وعلى الرغم من إصدار نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، جمال جعفر آل إبراهيم (أبو مهدي المهندس)، قراراً بسحب قوات الحشد من بعض المناطق والمدن المحررة، وإخراج كافة مقراته من داخل المدن، إلا أن حيدر العبادي رفض تلك الخطوة وأصدر تعليمات تقضي بابقاء قوات الحشد في مواقعها وعدم سحبها من المدن والمناطق المحررة.

فخلال زيارته لمقر هيئة الحشد الشعبي في بغداد، في أواخر شهر أغسطس الماضي، أكد العبادي أن "إخراج الحشد من مدن هائلة لا يجب أن يخضع لضغط سياسي، فعصابات داعش طردناها وهزمتها، ولكن لديهم خلايا وفكر أيديولوجي، يجب أن نستمر بمحاربتهم، أما أخلاء الساحة بشكل مفاجئ فإنه سيعطي فرصة للجماعات الإرهابية للاعتداء على المواطنين، وإن الدستور والقوانين تمنع الخلط بين العمل الأمني والعسكري والاستخباري مع السياسي".

وهناك أيضا من رغب بإخراج الحشد الشعبي من المدن منهم أعضاء في الحكومات المحلية ومجالس المحافظات في صلاح الدين ونيوى، علما أن دعوات سابقة كانت قد انطلقت من تلك المحافظات لإخراج الحشد منها. وفي هذا الصدد، قدم رئيس مجلس محافظة صلاح الدين، لائحة تتضمن ثلاثة عشر مطلباً إلى الحكومة الاتحادية، من بينها "إخراج فصائل الحشد الشعبي من المدينة، وتسليم الملف الأمني إلى الشرطة الاتحادية، وإعادة النازحين الذين ما زلوا- بحسب لائحة المطالب- مجبرين على البقاء في المخيمات بسبب إصرار فصائل مسلحة على عدم إعادتهم". ولعل من بين أبرز أسباب رفض محافظات صلاح الدين ونيوى لوجود قوات الحشد الشعبي فيها، هو أنه رغم مساهمة الأخير في طرد تنظيم "داعش" من مناطق واسعة من تلك المحافظات، إلا أن الهاجس الطائفي مازال وسيبقى هو المسيطر والمتحكم بتفكير وتوجهات أبناء تلك المحافظات.

كما تعالت بعض الأصوات بضرورة حل الحشد الشعبي بحجة أن الحاجة إليه قد انتفتت، خاصة بعد هزيمة داعس، وطالبوا المرجعية الدينية المتمثلة بالسيد على السيستاني الذي أصدر فتوى الجهاد الشفائي إلى الإعلان عن انتهاء مهمة الحشد. وبالفعل استجاب السيستاني لتلك الدعوات حيث شد في إحدى خطب صلاة الجمعة من مدينة كربلاء في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على ضرورة دمج قوات الحشد الشعبي ضمن المنظومة العسكرية والأمنية الحكومية العراقية. وقد لاقت تلك الدعوة ترحيباً واسعاً، حيث أشاد محمد الكربولي رئيس كتلة الحل البرلمانية بدعوة السيستاني ودعا إلى دمج متطوعي الحشد الشعبي في المؤسسات والأجهزة الأمنية الحكومية. ومع ذلك، ظلت الأمور لم تتغير وبقيت على حالها، وما ساهم في ذلك هو أن الحرب على داعس لم تنتهي فعلياً، إذ مازالت هناك بعض الجيوب لذلك التنظيم والمنتشرة في مساحات مختلفة من الجغرافية العراقية، تتطلب تأهبا عسكرياً وأمنياً متواصلًا.

ولا شك أن الضغوطات لحل الحشد الشعبي، أو إعادة النظر بالأدوار والمهام الموكلة إليه، ليس بالأمر الجديد. وبعض تلك الضغوطات خارجية، توجهها واشنطن بالدرجة الأولى، وبعضها إقليمية وتتصدرها الرياض، وبعضها داخلية، وكل تلك الضغوطات المتعددة المصادر والمستويات تلتقي عند نقطة واحدة، وإن تنوعت واختلقت أساليبها وأدواتها، وهذه النقطة، تتمثل في أبعاد إيران عن المشهد العراقي بأقصى قدر ممكن، إذا لم يكن بالإمكان إقصائها بالكامل. ولعل هناك تصورا وانطبعا عاما لدى المجتمع الدولي مفاده أن الحشد الشعبي في العراق مرتبط بإيران وتابع لها، ولكن في حقيقة الأمر فإنه لا يمكن تصنيف الحشد بعناوينه المتعددة، ومرجعياته المتنوعة، في إطار واحد.

إن الأطراف الدولية والإقليمية المهتمة بتقليص النفوذ الإيراني في العراق يجب إن تدرك أن قوات الحشد الشعبي ليست مليشيا شيعية متجانسة، ومن ثم، فإن اتخاذ أي سياسة ما نحو الحشد الشعبي يجب أن تتعامل مع المجموعات المكونة للحشد بشكل منفصل خاصة أن منها الموالي لإيران وترتبط دينياً بالمرشد الإيراني علي خامنئي، ومنها ما يدعوا إلى إدماج قوات الحشد في الجيش العراقي النظامي مثل تلك المليشيات التي أسسها المرجع الشيعي علي السيستاني وتلك التي تقع تحت إمرة المرجعية الشيعية مقتدى الصدر.

ومن ثم، فإن تمكين الجيش العراقي ووضعه تحت إمرة الحكومة العراقية هو المفتاح لمواجهة زيادة نفوذ قوات الحشد الشعبي خاصة تلك الموالية لإيران. كما أن هناك ضرورة لتطبيق قانون الحشد الشعبي، الذي دعا إلى تأسيس الحشد الشعبي، والذي أقره البرلمان العراقي في شهر تشرين/نوفمبر عام ٢٠١٦.

لذلك، فإن دمج قوات الحشد الشيعي في المؤسسة العسكرية النظامية يمثل الخطوة الأولى لعزل تلك القوات عن إيران. ومع ذلك، يجب أن تتم عملية الدمج بشكل فردي وليس جماعي لمواجهة مشكلة الانتماءات المتعددة وتجنب انقسام الولاءات بين الحكومة والانتماءات العسكرية للأعضاء الجدد.

ثقافة التداول السلمي للسلطة

*عباس الصباغ

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/١٠/١٤

وهو ما يسمى بالتداول السلمي للسلطة وفي إجراء لم يكن متعارفا عليه في السياقات السياسية في العراق سواء على مستوى المجتمع السياسي او الاهلي، إذ حُرِمَ منه الشعب العراقي ولعقود عجاف ذاق فيها الامرين من الاجندات الخارجية المريبة والتي فرضت نفسها بالحديد والنار مدعومة بسيئاريوهات مشبوهة كانت تفرضها قوى خارجية وكانت تمسك بقواعد وخيوط اللعبة السياسية في هذا البلد.

وطيلة العقود السابقة كانت كرة السلطة يتقاذف بها لاعبون من مشارب سياسية شتى وفي ملاعب عديدة كان ختامها الانقلاب البعثي الدموي والاسود في صبيحة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ بتداول دموي للسلطة ارجع العراق الآف السنين الى الوراء بعد ان حكمه بسياسة الحديد والنار وبنمط من التوحش لم تعرف بلدان العالم مثيلا له الى ان حدث الزلزال النيسانى الكاسح والذي اطاح بآخر تداول لاسلمي للسلطة في تاريخ العراق الحديث وجاء باول تداول سلمي لها وهو ما صار عرفا ومنهجا سياسيا وثقافة تتقبلها النخب السياسية، فضلا عن الشارع لان عملية التداول السلمي للسلطة انما هي ثقافة سياسية وجماهيرية في آن واحد وهو ما يجري في العراق الان.

ويعد مبدأ التداول السلمي للسلطة، ابرز سمات الانظمة الديمقراطية، وهو يقوم على اساس انتقال السلطة بطريقة ديمقراطية وبدون اي خلافات او صراعات دموية، ويرى البعض ان من شروط التداول السلمي للسلطة هو وجود انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة يتم في ضوئها القبول بالنتائج ومن ثم انتقال السلطة من الحاكم الى الذي سيفوز بالانتخابات وفق النهج الديمقراطي وايضا هو ليس اليات دستورية او سياسية فقط وانما هو ثقافة ومنهج يلتزم به اغلب السياسيين كما هو معهود به في الديمقراطيات العريقة فالسلطة ليست مغنما او مكسبا فئويا لحزب او شخص او عشيرة او حتى منطقة. بل هو تكليف شعبي عام يناط بمن يتصدى للأمر ويكون صاحب القرار وبالليات الديمقراطية الرصينة والشفافة تتجلى باجراء انتخابات حرة يدلي الشعب خلالها بصوته من خلال صناديق الاقتراع السري مع متابعة ومراقبة مباشرة من قبل الجهات الدولية لضمان نزاهتها ليتم ترجمة فكرة ان الديمقراطية حكم الشعب عن طريق ممثليه وليس عن طريق اخر غير ديمقراطي او لاسلمي والى هذا الامر اشار الدستور الدائم ضمنا (المادة ٦) :- يتم تداول السلطة سلمياً، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور) والانتخابات هي من ضمن تلك الليات.

ان حالة التداول اللاسلمي للسلطة في العراق وفي العقود الاخيرة تسببت في اهدار الكثير من الفرص التاريخية التي كانت متاحة للعراق في سبيل اقامة دولة مدنية وعصرية وتحقيق الحدود الدنيا من التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية والانسجام الاجتماعي والاستقرار السيكولوجي للفرد العراقي، وبلد يزخر بالكثير من الموارد الاقتصادية ويرفل بالعديد من مقومات وامكانات الدول الناجحة والتي تؤهل العراق ليتصدر دول العالم الثالث او في الاقل ليخرج من هذا التوصيف العالمثالثي، والدخول الى مصاف العالم الثاني كدول النور الاربعة الاسيوية وبعض دول الخليج كالامارات العربية المتحدة وغيرها.

، ولكن بسبب عدم الاستقرار السياسي / السيوولوجي المتتالي من ظاهرة التداول اللاسلمي للسلطة لم تتح للعراق اية قفزة نوعية تنقله الى مصاف تلك الدول فبقي يزرع في اخر سلم دول العالم الثالث، كما أسهم التداول اللاسلمي للسلطة في تشطي النسيج المجتمعي العراقي في متهات الايديولوجيات المستوردة والبعيدة كل البعد عن واقع المشهد العراقي وخلق مناخا سايكولوجيا / سيولوجيا غير مستقر على وتيرة وطنية واحدة ويبقى الامل معقودا بالنخب السياسية ان ترسخ مبدأ وثقافة التداول السلمي للسلطة كي يبقى فلسفة سياسية متوارثة لعراق ناهض.

حكومة عبدالمهدي.. اضطراب وتسوية

*د. هشام الهاشمي

صفحة الكاتب : ٢٠١٨/١٠/١٤

تقترب حكومة عبدالمهدي يوماً بعد يوم من لحظة تقديمها لنيل الثقة بسرية وتسريبات متناقضة. إذ نجح السيد الصدر، زعيم التيار الصدري وقائد تحالف الاعمار والإصلاح، في إقناع قائد تحالف البناء هادي العامري، واخذ موافقة تحالفه على الخطوط الأولية لأجندة عمل مشتركة كحد أدنى للدخول في مفاوضات تشكيل الحكومة التي يتزعمها عبدالمهدي. تحالف البناء القريب من مزاج إيران نجح في ضبط إيقاع عملية اختيار رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية، وعدم انهيار محادثاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب عدم ترجيح مرشحهم على مرشح حزب الاتحاد الكردستاني، تحالف البناء يجمع الكتل العربية الأربعة الأقوى (الفتح، والمحور الوطني، والقانون، والنصر جناح الفياض..). قد أدخل البيت السياسي الشيعي في حالة غير معهودة من التحالفات خارج حدود الطائفة، ووضع المكابح في طريق الآمال الكبيرة المعقودة على عملية تغيير كبيرة وجذرية لمفهوم المحاصصة والتكنوقراط الحزبي، حيث يعتبر مطلباً أساسياً لتحالف الإعمار والإصلاح من أجل إعادة هيكلية الدولة العراقية وفق قواعد وتقاليد المهنية والكفاءة، والتوصل إلى توافقات عراقية حول الرئاسات الثلاثة وملفات حساسة فقط.

“الوزارة نت” التي شجع عليها عبدالمهدي وفريقه، جاءت كمنورة شعبية تبحث عن ثمرة تغيير الصورة النمطية في استحواد الكتل السياسية المسيطرة على الحكم والتشريعات منذ سنوات، مناورة على مدى ثلاثة أيام لإقناع معارضيته الشرسين بفكرة “التكنوقراط المستقل”، لكن هل يستطيع إقناعهم بها، وهل يستطيع إقناعهم برنامج عمل لا يملك الإجماع عليه؟ أظن مساحة المناورة التي عنده ضيقة جداً.

خلال بياناته، أصر عبدالمهدي على محورية دور التكنوقراط المستقل في هذه الشراكة، وفيه تحكم التوافقية الناعمة التي جاءت به الى التكليف الوزاري، ولا زال يؤكد أنه لا يحسب على فئة “الفاعل الثانوي”.

مرة أخرى السيد مقتدى الصدر يؤكد أنه في ظل إسناده لحكومة عبدالمهدي القادمة ستكون الحكومة مراقبة بصرامة“ يختصر إصرار السيد الصدر وحلفائه دقة التوافقات التي تحاول قيادتا البيت السياسي الشيعي التوصل إليها، بين ضغط تحقيق التوازن بين المحور الأمريكي والمحور الإيراني كمدخل وحيد لتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي في العراق، والوفاء بالتفاهات المترتبة على التوافقية الناعمة من جهة، وتفكيك تعقيدات التحديات المحلية“ البطالة والخدمات والكهرباء والمياه والسحاب... والأصرار على ضرورة ترتيب مختلف الأولويات الحكومية.

وزارة الخارجية الملف الأول الذي يحظى باهتمام عبدالمهدي الخاص، وهو الملف الذي يحتاج الى محاور مباشر يجيد المسيرة وفن الأحتواء والاستجابة العراقية لمطالب الجماهير الاحتجاجية الكبيرة لتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة والعدالة على مستوى توفير فرص العمل والمباشرة في إقامة المشاريع الخدمية الكبرى من خلال استقطاب الدعم الخارجي. يطرح عبدالمهدي مشاركة الجميع بوصفها الضامن الذي سيضغط على الجماهير المحتجة وعلى العشائر والفصائل المسلحة المتحفظة من أجل توفير الدعم للرؤية الحكومية.

الضغوط على عبدالمهدي قد زادت خلال الأيام الأخيرة، وتفاقت مع ظهور تسريبات عن ١٧ وزيراً تكنوقراط حزبي وه وزراء تكنوقراط مستقل، منهم ٩ لتحالف البناء وحلفائه، هذه القسمة تغضب تحالف الأعمار والإصلاح خصوصاً وأنها تمتلك الإمكانيات التنظيمية بوصفها قاطرة التغيير.

جزء كبير من موقف الإصلاح والإعمار من قضية التواجد الأجنبي والإنفاق العسكري وتعليمات الحشد الشعبي منبعتها من رؤية تشاركية المواقف مع تحالف البناء، ويحاول أن يحافظ على بقية تعهدات قديمة تعود إلى رد جميل إيران، التي ترى في التحالف الدولي أداة هيمنة أمريكية على السياسة الإقليمية، أداة قد تجعل الحكومة العراقية منازرة لصالح واشنطن ضد محور إيران في المنطقة.

المرجح أن حكومة عبدالمهدي تتجه بخطى بطيئة نحو صيغة “استثناء العراق” من العقوبات، وذلك باعتماد أجندة عمل قد تتكأ على تسنم الدكتور العبادي وزارة الخارجية، وتحاول جاهدة أن تتعاطى مع “هات وخذ”، وأن القضايا الخلافية القومية والطائفية سوف تنتهي في موقف المصالحة الوطنية الجادة التي سيتم تغليفها بتعايير إيجابية مشرقة وتبريرها بمقتضيات الضرورة وبرامغامية السياسة المعهودة.

كيف ينظر رئيس الوزراء العراقي الجديد للملفات وقضايا المنطقة؟

افتتاحية صحيفة (كيهان) الايرانية الرسمية: ٢٠١٨/١٠/١٤

تمثل رئاسة الوزراء في العراق، وفق الدستور النافذ في الخامس عشر من شهر تشرين الاول-اكتوبر ٢٠٠٥، الموقع التنفيذي الاول في البلاد، ويتم من خلالها بالدرجة الاساس رسم السياسات الداخلية والخارجية والعمل على تطبيقها، واستنادا لذلك، فإن مهام ومسؤوليات جسام تقع على عاتق من يتولى منصب رئاسة الوزراء.

وارتباطا بذلك، فإنه من الطبيعي جدا، ان تكون هناك الكثير من التوقعات مع نهاية كل دورة برلمانية وبداية دورة اخرى، ومن الطبيعي جدا ان تتوجه الانظار الى شخص رئيس الوزراء، منذ اليوم الاول لتكليفه من قبل رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة الجديدة.

وينطبق الامر على رئيس الوزراء العراقي المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، عادل عبدالمهدي، ولاشك ان مواقف وتوجهات الاخير حيال مختلف القضايا والملفات الداخلية والخارجية، لابد ان تنعكس على برنامجه الحكومي، وطبيعة الاداء الحكومي، واولوياته.

ولعل رؤيته لمجمل الملفات والقضايا الاقليمية والدولية، تنطوي على اهمية كبيرة، لانها بالنتيجة، تمثل بشكل او باخر مسارات واتجاهات علاقات العراق مع محيطه الاقليمي والمجتمع الدولي.

وفي مقال له تحت عنوان (التحديات والمستقبل.. الفضاء الاقليمي رئة العراق)، نشر في السابع عشر من شهر كانون الثاني-يناير من العام الماضي ٢٠١٧، يقول عبدالمهدي: 'الحل الطبيعي طويل الامد لسلسلة من العقد والمشاكل التي نعاني منها، وذلك بالانفتاح بعقل وخطاب جديدين واطر جديدة، بدءاً من ابسط الاشكال الى اكثرها تعقيداً وطنياً ومع جميع دول الجوار، اي تركيا وايران وبقية الدول الاسيوية، ودول الخليج (الفارسي) ومصر وبقية الدول العربية، وسواء نجحنا في تشكيل اتفاقات امن وحقوق خاصة وعامة وحرية انتقال الشعوب وتوحيد الاسواق والتعاون في شتى المجالات، او تحولنا لاطارات سيادية كالاتحاد الاوروبي، او اي شكل اقل او ارقى، فإننا سنتحول الى قوة عالمية يتجاوز سكانها المليار نسمة.. قوة روحية ودينية واقتصادية وأمنية وسياسية وثقافية وتجارية وسياحية وحضارية وبيئية وعلمية وتكنولوجية وفضائية ونووية وفي المواصلات والاتصالات والطاقة قل مثيلها.. لها ككل، ولدولها على انفراد، احترامية وندية عالمية لا يمكن ان تبلغها بمفردها. قوة تستطيع ان تحتوي التنوعات الدينية والمذهبية.. وتستطيع ان تقدم حلولاً للقضايا القومية المختلفة. وتستطيع ان تقف مع كل دولة في الفضاء الاقليمي تساندها في حل مشاكلها المحلية!'

وفي مقال اخر له تحت عنوان (ملامح تطورات تصالحية في الاوضاع الاقليمية)، نشر في اواخر عام ٢٠١٦، يقول فيه: 'اعلنت الحكومة الليبية عن الانتهاء من تطهير "سرت".. وشهدت مصر تطورات استراتيجية على صعيد محاربة الجماعات الارهابية داخليا وخارجياً، وميزت نفسها عن تلك القوى التي تخلط بين الخلافات السياسية والمذهبية، ومحاربة الارهاب، الذي آخر اعماله، الجريمة البشعة في الكنيسة القبطية. بالمقابل حصلت تطورات مهمة وايجابية على الجبهة السورية، فرغم سقوط تدمر مجدداً بيد "داعش" واستخدامه ٥٠٠٠ مقاتل، والتقدم نحو مطارها، لكن العملية جاءت كرد فعل لمعركة "حلب" وتطهيرها من قوى الارهاب،

وأهمية ذلك في حسم المعركة السورية بمجملها، ليس على الصعيد العسكري بل السياسي أيضاً، وذلك بفرز المعارضة، عن "داعش" و"النصرة"، واحتمال عودة المفاوضات، لانتهاء الحرب والانشقاق المجتمعي والسياسي الخطيرين. وعلى نفس السياق تسير الأوضاع في اليمن.. إذ رغم القتال والقصف والدمار الذي حل بهذا الشعب الشجاع، فإن الأطراف المؤثرة في الصراع باتت مقتنعة، أو هكذا يبدو، بالخطة الأمنية للوسيط الدولي.. وهو ما أكدته الاجتماع الرباعي لأمريكا وبريطانيا والسعودية والإمارات مؤخراً، والذي محتواه الحقيقي فشل الهجوم الظالم الذي تعرضت له اليمن، وإن الاستمرار عليه هو مجرد عناد، وتحسين شروط تفاوض، خصوصاً بعد انسحاب الإمارات من الحملة، والانتقادات البريطانية والأمريكية المتكررة!

ويؤكد رئيس الوزراء العراقي المكلف: 'أن الحرب ليست مجرد قصف وقتال، فهي أيضاً حوار وتوافقات وتدافعات واستنتاجات بين المتحاربين المحليين، والخصوم الاقليميين والدوليين، ولعل ابلغ هذه الحوارات وأكثرها دلالة ما حصل في لبنان، الذي هو احدى الحلقات الأساسية التي تتكشف فيها صراعات المنطقة، فانتخاب الرئيس عون لرئاسة الجمهورية.. وهو المتحالف مع "حزب الله"، الداعم للنظام السوري، والمدعوم من ايران وروسيا.. واختيار الحريري، ونجاحه يوم امس بأعلان حكومته، وهو القريب بدوره من المعارضة السورية المدعومة من السعودية وأمريكا والغرب، هو شكل للتوافق المعقد المتداخل الذي يمكن ان تأخذه المسارات وتتوزع فيه السهام!'

وفي موضع آخر، وفي سياق عرض رؤيته للعقوبات على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتحت عنوان: (المصالح الوطنية والاقليمية، ورفض سياسات الحصار والعقوبات بالمطلق)، يرى عبدالمهدي، ان مصالح العراق ترتبط بالتطورات والمصالح الاقليمية والدولية.. خصوصاً في ظروف المنطقة ومحاربة الارهاب، وخلافات الدول، وانقسام المجتمعات.. وسياسات الحصار والعقوبات والاجراءات الاحادية الظالمة. فالعراق ومصالحه جزء من الصراع الذي اندلع في المنطقة منذ تأسيس 'اسرائيل'، وحركات الاستقلال والتحرر الوطني.. وجزء من منظومة المنطقة السكانية والعقيدية والتاريخية والجيوبوليتيكية والاجتماعية والاقتصادية وفي علاقتها بالعالم.

ويشدد على اهمية 'مواجهة التدافعات والتداعيات نحو نهايات تحقق مصالح الشعوب والدول، لا ان نسمح لها لتكون ادوات لمزيد من الانقسامات والتدخل والتضعيف.. فلا بد من التضامن والوقوف ضد الانقسامات والحصار والعقوبات. وان الحصار والعقوبات على العراق خير دليل على وقوف الاخرين معنا، وعلى الاضرار التي اصابته العراق، ودول المنطقة كافة، وكذلك الاوروبيين والامريكان أيضاً. وان الفوائد الانانية للبعض يجب ان لا تخفي هذه الحقيقة. فمصالحنا الوطنية-وبغض النظر عن اية خلافات جزئية- ترتبط اساساً بدول الجوار كإيران وتركيا والدول الخليجية والعربية، وأي ضرر يصيبها سيصيبنا، وأي ضرر علينا سيصيبهم. ويجب ان لا تأسرنا احداث وضغوطات اللحظة فتطوق وعينا ومواقفنا، بل ان ننفتح علي تداعياتها ونتائجها الكاملة لنتخذ القرارات الصائبة. فلقد انهارت الكثير من التصورات والتوقعات التي بدت كاسحة، وتعززت مواقع ومباني وانظمة وقوى بغض النظر عن ايديولوجياتها الاسلامية او العلمانية، كانت تبدو مستهدفة!'

تحليل إخباري: رئيس الوزراء العراقي المكلف يواجه مرحلة صعبة ودقيقة

وكالة رويترز : ٢٠١٨/١٠/١٤

نتظر عادل عبدالمهدي المكلف بتشكيل حكومة جديدة في العراق، مرحلة صعبة ودقيقة بها الكثير من الملفات الشائكة بهذا البلد الذي انهكته الحروب والاضطرابات على مدى سنوات، بحسب محللين.
وكلف الرئيس العراقي الجديد برهم صالح، عقب انتخابه في البرلمان الثلاثاء، السياسي الشيعي عادل عبدالمهدي بتشكيل حكومة جديدة لينهي بذلك فترة من الانسداد السياسي امتدت لشهور بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو الماضي.
وسيكون أمام عبدالمهدي ٣٠ يوما لاجراء مشاورات وتشكيل الحكومة قبل عرضها على البرلمان.
وبحسب المحللين، فان أمام عبدالمهدي العديد من المهام سواء في الداخل أو في الخارج تحتاج الى توازن للتعامل معها خصوصا على صعيد تشكيل حكومة تكنوقراط بعيدا عن المحاصصة وتوفير الخدمات للمواطنين والعلاقة مع الولايات المتحدة وايران.

مرحلة جديدة وكسر الجمود

بعد أقل من ساعتين على انتخابه رئيسا للجمهورية، كلف الرئيس العراقي الجديد برهم صالح عادل عبدالمهدي رسميا بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة خلفا لحيدر العبادي.
وحظي عبدالمهدي بتأييد أكبر كتلتين سياسيتين هما (سائرون) بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، و(الفتح) بزعامة القيادي في الحشد الشعبي هادي العامري.
وقال المحلل السياسي صباح الشيخ، ان اختيار عبدالمهدي وتكليفه "لم يكن وليد اللحظة، بل هو خيار لدى الدوائر المهمة التي ترسم مستقبل العراق منذ فترة ليست قصيرة".
وأضاف الشيخ لوكالة أنباء ((شينخوا)) أن هذا الخيار هو "من أجل البدء بمرحلة جديدة في العراق ومحاولة كسر الجمود السياسي وتشكيل حكومة تكنوقراط تعمل على توفير الخدمات للعراقيين".
ورأى ان عبدالمهدي يملك صفات سياسية وخبرات اقتصادية وعلاقات جيدة مع اللاعبين الرئيسيين في العراق وهما الولايات المتحدة وايران، والساحة العراقية تحتاج الى شخص يوازن بين مصالح واشنطن وطهران.
وبالنسبة للشيخ، فان عبدالمهدي "يمكن ان يكون هذه الشخصية التي تعمل للموازنة بين مصالح الدولتين".
وجاء اختيار عبدالمهدي بعد أشهر من الاستحقاق الانتخابي الذي أعقبه سباق محموم لتشكيل "الكتلة الأكبر" في البرلمان التي ستؤول لتشكيل الحكومة الجديدة.
وانحصر التنافس خلال تلك الفترة بين محورين شيعيين الاول بزعامة الصدر والعبادي ورجل الدين الشيعي عمار الحكيم وايداع علاوي زعيم القائمة الوطنية التي تضم شخصيات سنية والثاني ضم هادي العامري ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي.
وفضلا عن تأييده من جانب كتلتي (سائرون) و(الفتح)، لم يجد عبدالمهدي ممانعة من قبل المرجعية الشيعية العليا بشأن ترشيحه، بالاضافة الى قبوله من الكرد والسنة.
وبحسب الشيخ، فان عبدالمهدي "شخصية مقبولة لدى أغلب الأوساط السياسية العراقية، ولديه علاقات دولية مع أوروبا واختياره كمرشح تسوية يرضي أغلب الأطراف العراقية والاقليمية والدولية الفعالة".

ترحيب واسع في الداخل ودعم دولي

قوبل تكليف عادل عبدالمهدي بتشكيل الحكومة الجديدة بترحيب واسع من قبل مختلف الكتل السياسية في العراق.
كما رحبت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بتكليف عبدالمهدي، وشددت على ان "العراق بحاجة إلى حكومة وطنية مستقرة تجمع العراقيين معا وتعيد لهم الأمل في بلدهم".
وشغل عبدالمهدي منصب وزير المالية، ومنصب نائب رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٥، ووزيرا للنفط عام ٢٠١٤، لكنه استقال من منصب وزير النفط عام ٢٠١٦ وكان أحد قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وبعد استقالته من منصبه اصبح مستقلا سياسيا.
ويخلف عبدالمهدي رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي الذي واجهت حكومته في الأسابيع الأخيرة موجة احتجاجات في مدينة البصرة جنوبي البلاد على تردي الأوضاع المعيشية.

وهذه المرة الأولى التي يفقد بها حزب الدعوة الاسلامية الذي ينتمي اليه العبادي، رئاسة الحكومة منذ العام ٢٠٠٦. ورأى مراقبون ان هناك عدة اسباب اعاقت آمال العبادي في الفوز بولاية ثانية. وقال المحلل السياسي عبدالعزیز الجبوري، ان من أهم تلك الاسباب، الخلافات الكبيرة داخل حزب الدعوة الاسلامي نفسه والتي أدت الى دخول الحزب الانتخابات البرلمانية بقائمتين منفردتين واحدة برئاسة العبادي وهي قائمة النصر، والثانية برئاسة نوري المالكي وهي دولة القانون. ولم تغلح الجهود الكبيرة التي بذلتها قيادات الحزب خلال الأشهر الماضية في رأب الصدع بين الرجلين واعادة توحيد الحزب. وبحسب الجبوري، فان السبب الثاني في اقصاء العبادي هو التظاهرات الكبيرة التي شهدتها مدن جنوبي العراق وخصوصا البصرة، والتي خرجت للمطالبة بتحسين الخدمات واصلاح العملية السياسية والقضاء على الفساد. أما السبب الثالث، وفقا للجبوري، يتمثل في ان العبادي لم يحظ بتأييد المرجعية الدينية بمدينة النجف، فضلا عن انه فقد دعم اقرب حلفائه وهو تحالف (سائرون) الذي طالب العبادي بتقديم استقالته على خلفية احداث البصرة. واعتبر الجبوري ان اختيار عادل عبدالمهدي كـ"مرشح تسوية" جاء بشكل اساسي لانهاء الصراع بين تحالف الصدر والعامري على منصب رئيس الوزراء ومن سيشكل الكتلة الاكبر التي تكلف بتشكيل الحكومة. وأوضح أن الصراع كاد أن يعصف بالتحالفات الشيعية ويدخلها في خلافات تؤدي الى اضعاف هذه التحالفات وتشتيتها والتأثير على دورها في العملية السياسية.

طريق شاق ومهمة صعبة

تبدو مهمة عادل عبدالمهدي ليست سهلة ويتوقف نجاحه على دعم الكتل السياسية الداعمة له، بحسب المحلل السياسي صباح الشيخ. وقال الشيخ ان "نجاح عبدالمهدي يتوقف على مدى الدعم والتعاون الذي سيلقاه من الكتل السياسية الرئيسية الداعمة له وخاصة سائرون والفتح اللتين رشحته سوية، من أجل التخلص من قضية الكتلة الأكبر التي شكلت جدلا واسعا خلال الفترة الماضية". وأضاف أن "مهمة عبدالمهدي ليست سهلة، بل هي صعبة جدا، لذلك عليه اختيار شخصيات نزيهة وتتصف بالكفاءة والمهنية، وعليه وضع برنامج حكومي يعالج الأزمات التي يمر بها العراق، ويلبي تطلعات الشعب العراقي ويضع حدا لمعاناته خاصة في مجال الخدمات العامة". وأشار الى أن عبدالمهدي يدرك صعوبة مهمته لذلك طلب دعم ومشورة العبادي، الذي سيتسلم منه مهام رئاسة الحكومة بعد نحو شهر تقريبا، معربا عن اعتقاده بأن عبدالمهدي قد يضطر الى تقديم الاستقالة بعد عدة أشهر اذا لم يجد الدعم والمساندة من الكتل الرئيسية لانجاح برنامجه الحكومي. فيما رأى المحلل السياسي عبدالعزیز الجبوري، ان المرحلة المقبلة في العراق بكل ما فيها من تحديات وصعوبات تتطلب وجود شخصية تتمتع بعلاقات واسعة داخليا وخارجيا، وهذا الامر الذي يتوفر في شخصية عادل عبدالمهدي. وأشار الى ان الرجل يحظى بقبول واسع لدى مختلف القوى السياسية العراقية السنية والشيعية والكردية، مع قبول واضح من اللاعبين الاساسيين في الساحة العراقية وهما الولايات المتحدة وايران. ومع ذلك، توقع الجبوري أن يكون الطريق امام عبدالمهدي لتشكيل الحكومة وتنفيذ البرنامج الحكومي شاقا وتتخلله الكثير من الصعوبات والعقبات وفي مقدمتها كيفية اقناع الكتل السياسية التي اعتادت على تقاسم السلطة على أسس طائفية وعرقية بما يطمح فيه من تشكيل حكومة تكنوقراط بعيدا عن المحاصصة الطائفية والحزبية. كما تنتظر عبدالمهدي العديد من الملفات العالقة مع اقليم كردستان ومنها المناطق المتنازع عليها والنفط ورواتب الموظفين، فضلا عن سوء الخدمات والبطالة والفساد وكلها ملفات تحتاج الى معالجات سريعة، بحسب الجبوري. اما على الصعيد، فهناك ملف تحسين علاقات العراق بمحيطه العربي والتدخلات الخارجية بالشأن العراقي، بحسب الجبوري.

ووفقا للدستور العراقي، يكون أمام رئيس الوزراء المكلف ٣٠ يوما لتشكيل الحكومة وعرضها على البرلمان للموافقة عليها، ويتعين على البرلمان الموافقة على برنامج الحكومة وعلى كل وزير على حدة في تصويت منفصل بالأغلبية المطلقة. وإذا فشل رئيس الوزراء المكلف في تشكيل الحكومة خلال ٣٠ يوما، أو إذا رفض البرلمان الحكومة التي اقترحتها رئيس الوزراء المكلف، يتعين على رئيس الجمهورية تكليف مرشح آخر بتشكيل الحكومة خلال ١٥ يوما.

واقع العراق وجيرانه

*عبدالله بشارة

صحيفة (القبس) الكويتية: ٢٠١٨/١٠/١٤

تابعت بكل اهتمام أحداث العراق، ونقف عند كل خطوة من هناك، في تحليل أبعادها ورصد أهدافها، هذه حالة موجودة في علاقتنا أيضاً مع إيران، وهما جوار الشمال والشرق، وكل منهما له سجل معروف مع الكويت، ونترك الآن إيران لأن خطواتها الدبلوماسية تتعرض للتغيير وفق خريطة المصالح وغلاظة التهديدات، ونركز على العراق الذي شهد تطوراً جيداً في اختيار رئيس الجمهورية الجديد برهم صالح، المتميز بالخبرة في العلاقات الدولية وعلى اطلاع بضرورة شروط تلاقي العراق مع الأسرة العالمية وانسجام سياسته مع أصول العمل العالمي، والتناغم مع الضوابط التي تتطلبها معاني حسن الجوار وطيب السلوك مع جميع الدول، لا سيما مع الجوار الخليجي في الكويت والمملكة العربية السعودية.

ومهما كانت التحليلات عن مغزى اختيار الرئيس برهم صالح، فبلا شك أن العراق حقق مكسباً كبيراً في اختيار الشخص الذي سيسهم في بناء قنوات التواصل العراقية - الدولية بالأسلوب الذي يستدوقه العالم ووفق القواعد المرسومة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

كان العبادي رئيس وزراء العراق السابق واعياً لضرورات العراق، وأبرزها التوافق الشعبي والتعايش بين الطوائف والأحزاب مرتكزاً على الدستور الذي ينصف الجميع ويستحضر همومهم ولا يهملش منهم أحداً، ويؤمن لهم حق التعبير وحق التقاضي في مجتمع محصن بالعدالة وسيادة القانون.

وأكبر الأخطاء التاريخية التي أضرت العراق وولدت ما يعانيه الآن من حساسيات ومخاوف، هي ظاهرة التهميش التي عاشتها مختلف الطوائف تحت حكم البعث الفاشستي، وحتى قبل ذلك منذ الانقلاب المؤذي عام ١٩٥٨، ولن ينسى الشعب الكردي جريمة استعمال الغاز، ولا ما ذاقه من تنكيل ونكران آدميته.

كل ذلك من الماضي، فإذا أراد العراق أن يخرج من واقع اليوم، فمسؤوليته الأولى الوصول إلى التراضي الاجتماعي والسياسي المرتكز على اقتناع عام بالحاضر والمؤمن بحصيلة المستقبل.

وتبقى العلاقات العراقية مع الجيران، ونحن منهم، وسجل العراق السابق موحش وعنيف وطامع وهدام، استغل حسن الجوار فحواله إلى ابتزاز واستفاد من طيب المعشر فصنع منه الغزو، وحطم النظام العربي، وفتح قنوات العداوات بين الشعوب العربية، ولوث الذم، وخدع قيادات ثم استعلى بالغرور الذي جاء إليه من كتائب فاسدين عرب وغيرهم متصوراً قدرته على هزيمة الكبار، ومتوهماً دوراً خاصاً به يوحد العرب ويقودهم إلى المجد مقتبساً أسماء كثيرة من التاريخ.

ليس من السهل القول اننا طوينا الصفحة، وإنما ندعو إلى عراق المستقبل الذي يتعامل معنا ومع دول الخليج باحترام فيه التقدير والمساواة وفيه الاستفادة من حصيلة هذه الدول في الاعتدال البناء المستخرج من شرعية تاريخية بتجارب تبعتها عن المبالغات والمغامرات، من دون تدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول كما كان يفعل صدام حسين، ومن دون التلميح بوسائل الابتزاز التي كان يلجأ إليها.

اتسم أداء الفريق الحكومي العراقي السابق تحت رئاسة العبادي بالتعقل العارف بأن دول الجوار الخليجية تدرس التاريخ وتستفيد من عبره، فما كان سهلاً في الماضي صار مستحيلاً في الحاضر، كما أدرك العبادي وجماعته أن للخليج مكانة دولية سياسياً واقتصادياً واستثمارياً، ورصيلاً للاعتدال وللدبلوماسية الاقليمية البناءة، وليس كما كان يراه حزب البعث اقليمياً ثرياً بحكومات مترفة، وأن الخليج، منذ سقوط صدام، حمل الهموم العراقية السياسية والمعيشية إلى المنصات العالمية مدافعاً عن حصة العراق في العدالة والمساواة في العلاقات الدولية، وأن القيادات الخليجية تستفيد من ثقة العالم بها دافعاً عن العراق بنظام يحترم شرعية الدولة الوطنية العربية، ويستند على عطائها بمفردات ترفع الاعتزاز بها لدورها في حياة الفرد وفي تعليمه وترفع مكانته كمنبع الرقي والتقدم.

يوجد في الكويت تعاطف كبير مع واقع العراق برز في اتصال سمو الأمير برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، فضلاً عن تبنيه تنظيم المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق، وتؤكد هذا التعاطف داخل شبكة المجتمع الكويتي، المتعطش للاستثمارات في العراق والراغب في الحضور كصانع من صناعات العراق الجديد. يواجه العراق الجديد قضايا معقدة لن تحل إذا ما لم ينظم العراق أموره الداخلية وإذا لم ينفتح على الجيران في الجنوب الذين يشاركونه الهدف في بناء نظام عربي جديد فيه انفتاح انساني ديموقراطي مسنود بقوة القانون.

ويدرك المسؤولون في العراق حجم السنوات التي ضاعت فيها امكانيات العراق بفرض العزلة عليه، واخفاق حكامه في بناء علاقات مفيدة مع مختلف تجمعات العالم، وعليهم الآن أن يشيدوا الجسور في مجالات السياسة والاستثمار والتعليم واقتباس الوسائل التي تساعد الحكم الجديد على منافع تعزز مسيرته، فقد أضع العراق حيويته في شعارات بعثية وتجمعات وهمية أهدرت طاقته وأضعفت وقته في مشاحنات وجدل وخصومات حزبية وحروب مع دول الجوار، لأن حكامه من طبقة متخلفة مهووسة بالبقاء، دمرت الوطن، وأتلفت روحه، وهي المسؤولة عن مآسي اليوم.

سيكسب العراق الجديد الكثير مع تحقيق التوافق الاقليمي والدولي مع دول الجوار، وبالذات مع جيرانه الخليجيين، وأقربهم الكويت، التي لم تتأثر إرادتها كشريك للبناء في مسيرة العراق المستقبلية، مترفعاً عن مخلفات خديعة العصر، المتمثلة في الغزو المشؤوم، ومتطلعاً إلى دور ديناميكي لتشبيد وطن عراقي ينضم إلى كتائب الخير في عالم مستقر ومسالم.

ماكغورك في رسالة إلى سليمان: لا نريد طعن إيران في الظهر

ماذا يحدث في الطريق إلى تشكيل الحكومة العراقية؟ (١ - ٢)

صحيفة (الراي) الكويتية : ٢٠١٨/١٠/١٦

الكاتب: ايليا ج. مغناير: ... محادثات سرية بين الأمم المتحدة و«حزب الله»، تهديدات من المؤسسة الأمريكية ضد القادة العراقيين و«حزب الله» في العراق، وتبادل رسائل بين الجنرال الإيراني قاسم سليمان وممثل الولايات المتحدة، وشد الحبل مستمر...

كل هذا وأكثر حصل - وفق مصادر قريبة من سليمان - خلال الأشهر الأربعة الأخيرة بين إيران وأمريكا في بلاد ما بين النهرين وكذلك بين «حزب الله» وأمريكا وبين الزعماء العراقيين والمسؤولين الأمريكيين لمجابهة التحديات المرتبطة بتشكيل الحكومة. إلا أن الأهم من ذلك تمحور حول السؤال المركزي: هل سيلتزم العراق بالعقوبات الأمريكية الأحادية على إيران، كما وعد بذلك رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي والذي أدى الى سقوطه المدوي؟ يُعتبر العراق مصدراً مهماً للدخل والاقتصاد الإيراني، ويشكل ضرورة من ناحية العملات الأجنبية وخصوصاً عندما تدخل إيران في مرحلة العقوبات الأمريكية الشاملة الشهر المقبل. وقد عمد الرئيس دونالد ترامب إلى إلغاء الاتفاق النووي وفرض عقوبات على إيران. إلا أن هذا القرار الأحادي أخف وطأة بكثير من العقوبات في الأعوام الـ ٣٠ الماضية التي كانت تفرضها الأمم المتحدة. وفيما رفضت دول عدة، أوروبية وآسيوية هذه العقوبات، أمل ترامب أن ينهار النظام الإيراني بسببها، واقتنع بذلك ونقل مسؤولوه هذه النظرية الساذجة الى القادة العراقيين الذين اقتنع بعضهم بأن الهيمنة الأمريكية ستتمو وأن إيران ستنهزم.

وللوقوف في وجه المشروع الأمريكي في العراق، تعاون سليمان مع الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله عبر موافده الى العراق الشيخ محمد كوثراني. وهذه ليست المرة الأولى يحصل فيها مثل هذا التعاون ويشارك الاثنان في مساعدة العراقيين على تقريب وجهات النظر لتشكيل حكومة لا تتبع لأمريكا.

وغالباً ما يجد العراقيون صعوبة في التواصل مع القادة الإيرانيين، إلا أنهم يشعرون براحة أكثر مع «حزب الله» حتى ولو كان نفوذ إيران أكثر أهمية. إنها مسألة ثقافة وأسلوب في العمل وطريقة في التواصل والتخاطب.

وفي العراق، كما في لبنان، هناك اختلافات بين الفصائل والكتل تؤدي إلى إعاقة حلّ توافقي وتمنع تشكيل حكومة من دون وسطاء. وتلعب القوى الإقليمية والدولية أدواراً أساسية في كلا البلدين ما يحد من السيادة المحلية المطلقة. وقد نجحت المؤسسة الأمريكية في التأثير على أشخاص بارزين في القيادة العراقية، وعلى رأس هؤلاء السيد عمار عبدالعزيز الحكيم والعبادي، الذي أحاط نفسه بأشخاص داخل مكتبه يستمعون إلى التعليمات الأمريكية وإملاءاتها لأنهم اقتنعوا بزوال النظام الإيراني واختلطت تمنياتهم بالوقائع. وهؤلاء لم يأخذوا العبر من الحرب السورية حيث اعتقد العالم ان الرئيس بشار الأسد سينتهي خلال ٣ أشهر أو ٦ أشهر أو سنة على الأكثر. ولا يزال الأسد في السلطة وفشل المدافعون عن الحرب وتغيير الأنظمة في الوصول الى هدفهم بعد سبع سنوات من الحرب على سورية.

ودافع هؤلاء عن نظريتهم ودفعوا بالعبادي الى الالتزام بالعقوبات الأحادية على إيران لاقتناع بأن هكذا موقف سيعزز فرصه بالوصول الى ولاية ثانية لحكم العراق. وقبل العبادي بالنصيحة ووقع في الخطأ الذي كان المسمار

الأول في نعشه السياسي. وقد بذل المبعوث الأمريكي بریت ماكغورك كل جهده لفرض العبادي ولكن الاثنین - العبادي وماكغورك - منيا بالفشل، فانتقل المبعوث الأمريكي الى «الخطة باء».

وقالت مصادر صنّاع القرار في بغداد، إن ماکغورك حدّر العراقيين من استقبال والتحدّث الى ممثّل «حزب الله» واعتبره اهابياً وعلى لائحة الإرهاب الأمريكية (كوثراني). وطلب فالح الفيّاض، رئيس الأمن القومي وقائد الحشد الشعبي، لقاء السفير ماكغورك ليبلغه ان «القائمة الأمريكية للإرهاب تعني أمريكا ولا تعني العراق ولا تنطبق على مواطن يحمل الجنسية العراقية (يحمل كوثراني الجنسية اللبنانية والعراقية)».

وتراجع المبعوث الأمريكي - حسب المصادر - عن تهديداته وقال إنه لا يتصرّف ضد أي شخص محدد وإنه لا يحاول طعن إيران بالظهر وأنه يرغب في توجيه رسالة الى سليمانى بأن الولايات المتحدة لا تنوي لى ذراع إيران في العراق.

ماذا يحدث في الطريق إلى تشكيل الحكومة العراقية؟ (٢ - ٢)

... في اللحظة التي كانت تشتدّ المواجهة الأمريكية - الإيرانية في الطريق الى اختيار رئيس للوزراء في العراق، عقد اجتماع «نادر» بين ممثّل الأمم المتحدة في العراق ومبعوث «حزب الله» الشيخ محمد كوثراني في محاولة لتخفيف الوضع السياسي المتوتر بين الجنرال الإيراني قاسم سليمانى ومبعوث أمريكا بریت ماكغورك.

«ما دامت أمريكا تهدد بالعقوبات المالية والإرهابية لانتخاب (حيدر) العبادي رئيساً، فمرشّحننا هو أبو مهدي المهندس. وإذا أرادت أمريكا فرض مرشحها فلنر من سيصل إلى السلطة». هذا ما قاله كوثراني للمبعوث الدولي في الاجتماع الذي يرقى إلى مستوى الاعتراف بدور «حزب الله» في العراق، ويدلّ على مدى يأس واشنطن وطلبها وسطاء للتخفيف من وطأة هزيمتها السياسية.

وبالفعل خشيت واشنطن من رؤية زعيم في السلطة يکنّ العداء لها. إلا أن إيران وأمريكا ليستا اللاعين الوحيدين في العراق: فقد طلبت تركيا دعم وصول أسامة النجيفي إلى رئاسة مجلس النواب بدل محمد الحلبوسي. وتطلب ذلك زيارة قام بها خميس خنجر للقاء الرئيس رجب طيب اردوغان وإبلاغه ان النجيفي متحالف مع أمريكا ودول في الشرق الأوسط. وهكذا قبل اردوغان التخلي عن النجيفي.

ومما لا شك فيه ان العراق يقع في عين العاصفة: فمصالح إيران وأمريكا وتركيا أثقلت الانتخابات واختيار القادة العراقيين. خيار أمريكا كان واضحاً بدعم العبادي مرشحها المثالي، هو الذي فعل كل ما في وسعه لخدمة مصالحها في العراق وحتى في سورية. فقد منع «الحشد الشعبي» من تحرير دير الزور والقائم استجابةً لمطلب أمريكا التي أرادت شراء المزيد من الوقت لوصول الكرد إلى دير الزور وآبار النفط والغاز شرق الفرات. وهكذا أوقف العبادي الدعم لسورية ما سمح لأمريكا باحتلال شرق بلاد الشام.

ووقف العبادي بقسوة ضدّ سليمانى في أكثر من أربع مناسبات مختلفة. إذ أمر في إحدى المرات بتفتيش حقائبه في محاولة «لشدّ أذن سليمانى» على الطريقة العراقية. وكذلك كان عليه الانتظار لمدة طويلة أمام باب مكتبه قبل استقبله. وأراد في مرات عدة عزل أبو مهدي من موقعه كنائب قائد الحشد الشعبي. وفي آخر مرة زار العبادي مقر «الحشد» اعترض على وجود صورة السيد علي السيستاني على الحائط وعلى صورة عماد مغنية وصور أخرى. وكل ذلك لفرض سلطة لم يتمتع بها طويلاً. «لقد أوصلت غطرسة العبادي إلى إبعاده عن الدورة الثانية والى فقدان

حزب الدعوة السلطة التي من المرجح أن يبقى خارجها لمدة طويلة ما لم يتم إجراء تغيير جدي في المستقبل»، على ما يقول العارفون.

كيف كان دور إيران في الانتخابات العراقية؟

صممت إيران على دعم العبادي. وقد حاول سليمانى فرضه على حلفائه، فاجتمع بهادي العامري والعبادي لتشكيل كتلة واحدة. إلا ان العامري رفض وضع بيضه في سلة العبادي. وكان محقاً ان حصل العامري على ٤٨ مقعداً والعبادي خرج بـ ١٢ مقعداً بعد انشقاق فالح الفياض عنه.

تبني العبادي موقفاً عدائياً تجاه إيران مقتنعاً بأن «النظام سيسقط». عندها أسقط سليمانى دعمه للعبادي وذهب إلى عادل عبدالمهدي كخيار أول وفالح الفياض كخيار ثابت لا يزال قائماً اذا لم ينجح عبدالمهدي في تشكيل حكومته.

أما بالنسبة إلى تركيا فهي لاعب مهم وتملك قنصليتين في البصرة والموصل وقوات في بعشيقة. وقد أرادت النجيفي، ولم ترد إيران إغضاب تركيا ولذلك أوفدت خنجر إليها للتفاهم على رئيس برلمان غير النجيفي. وفي ما خص المرشحين السنة، فقد انضم صالح المطلق إلى الحلف الداعم لأمريكا، فخسر أي احتمال لعودته كمسؤول في الحكومة الآتية.

وعند انتخابه، زار الحلبيوسي، تركيا ليلتقي أردوغان ويشكره على دعمه له. وتمكن الحلبيوسي من الحصول على موافقة أنقرة لضخ المزيد من المياه عبر نهر دجلة لتخفيف النقص ولا سيما في محافظة البصرة.

ودعمت إيران الحلبيوسي وانتقلت إلى انتخاب الرئيس الجديد. فواجه سليمانى معضلة حقيقية: فاختياره كان لبرهم صالح الذي وعد «بالوقوف جنب إيران مثلما فعل امام جلال (طالباني)». ولم يكن من الحكمة إغضاب مسعود بارزاني الذي أصر على فؤاد حسين كرئيس للعراق. وبارزاني لا يزال غاضباً من فقدانه كركوك والاستفتاء على استقلال كردستان. ولم يكن سليمانى يرغب بإطلاق رصاصة الرحمة على الزعيم الكردي.

ويوم الانتخابات واجه حسين، صالح في البرلمان. وبقي سليمانى على عدم تدخله، وصوت البرلمان في الدورة الأولى بـ ١١٢ صوتاً لبرهم الذي احتاج الى أكثر من ٢٢٠ صوتاً. وبدأت الاتصالات ترد للنواب تطلب منهم التصويت لحسين مع تهديد باستخدام أساليب الترهيب. فما كان من سليمانى إلا أن أوعز بالطلب لصالح بقفل خطه الهاتفى وطلب من كل الحلفاء التصويت لمصلحة الذي فاز بالرئاسة.

وبقي منصب رئيس الوزراء. وحتى الساعات الأخيرة أصر نوري المالكي على رفض عبدالمهدي. وتطلب الأمر الكثير من الجهد من سليمانى وكوثراني لإقناعه. ودعم السيد السيستاني، عبدالمهدي وطلب من مقتدى الصدر إفساح المجال له، فرد السيد مقتدى «سمعاً وطاعة».

وهكذا أغلق مقتدى الباب أمام عمار الحكيم الذي روج بشدة لأمريكا مقترحاً رئيس جهاز الاستخبارات كرئيس للوزراء. والصدر غاضب من إيران ولكن ليس لدرجة خدمة أعدائها، وهكذا تراجع مسقطاً العبادي. وقد نفى المسؤولون الأمريكيون أن يكونوا هددوا العراقيين في محاولة لضمان نجاح مرشحهم العبادي. ولم تجد أي قائمة روجت لها أمريكا النجاح حتى لو ادعوا انهم دعموا الحلبيوسي وصالح وعبدالمهدي.

وفي نهاية المطاف، إذا كانت أمريكا وإيران توصلتا إلى النتيجة نفسها فلربما كان الرخاء ينتظر بلاد ما بين النهرين. يبقى أن ننتظر المرحلة المقبلة.

عادل عبدالمهدي والمسارات المجهضة

*إسماعيل زاير

رئيس تحرير صحيفة (الصباح الجديد) : ٢٠١٨/١٠/١٦

على مدى خمس عشرة سنة تمتد ما بين آذار ٢٠٠٣، وحتى الان، تذبذبت العملية السياسية في البلاد ما بين توجهات الأحزاب والكتل السياسية، والمناكفات فيما بينها جراء حسابات المصالح تارة، والاستحقاقات الانتخابية التي تمخضت عنها الدورات البرلمانية الماضية، وحتى اتسمت العملية السياسية هذه بالفوضى او كادت. وزاد في تعقيد الامر، الاعراف التي لجأت اليها الأحزاب والكتل، في تحقيق أهدافها، والتي تتمثل بالمحاصصة، والتوافقات، والتي تلبس بمجملها لبوس القومية والطائفية بعيدا عن غايات الدستور والمعنى الحرقي للديمقراطية والمصالح العامة وتطلعات المواطنين الذين فقدوا ثقتهم بالحكومات على اختلافها والنظام السياسي، جراء استئراء الفساد واستفحال المحسوبية، والطائفية والعشائرية بل وحتى المناطقية في التعيينات الى الحد الذي جعل الدكتور حيدر العبادي رئيس الوزراء الأخير يقول في احدي تصريحاته، ان المحسوبية والعشائرية في التعيينات طالت حتى وظيفة المدرس في بعض المحافظات التي نقلت اليها صلاحيات وزارات الدولة، وبما يعني ان ما ذهبنا اليهن لم يقف عند حد العاصمة والحكومة المركزية ومجلس النواب، وانما تعدى ليعم العراق كله، بحكوماته المحليةن الأمر الذي يعني بدوره ان التمييز شمل أبناء المحافظة الواحدة وربما القضاء والناحية فيها. اكثر من هذا، تجلت الخلافات الحادة، بين الأحزاب في نتائج الانتخابات لكل الدورات الانتخابية البرلمانية السابقة، اذ كان تشكيل الحكومات يتأخر بالاشهر، لتتأخر جراء هذا الموازنات المالية فتتعطل المشاريع وتعطل معها ارزاق المواطنين.

كل هذا دفع المواطنين الى التذمر والاعلان الصريح عن موقفهم المضاد للعملية السياسية برمتها، ولعل التظاهرات التي حدثت في البصرة خلال الشهور الأخيرة، جراء تردي الخدمات، وشحة المياه وتوقف مشاريعه من اهم الأدلة على هذا التذمر، الذي اضطر الكتل والأحزاب السياسية الى الإذعان على مضض حين وجدت انها ما عادت مرغوبا بها سيما بعد اعلان المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف موقفها المضاد من كل الذين شاركوا في الحكومات ودورات مجلس النواب السابقة، وهي التي كانت أصلا قد عبرت في مناسبات عدة عن استيائها من سير العملية السياسية.

من هنا كانت الحاجة الى بديل ينقذ المركب قبل غرقه، ونسيان الخلافات ولو مؤقتا، وتكليف مستقل بتشكيل الحكومة الجديدة، واختير الدكتور خبير الاقتصاد عادل عبدالمهدي ليكون هذا المكلف الذي يقع على كاهله اليوم عبء إعادة ثقة المواطنين بالعملية السياسية، بصياغة حكومة تلتزم بمفردات الدستور وتضع حقوق المواطنين في اعتبارها الأول. يتحدر الدكتور عادل عبدالمهدي من عائلة كبيرة ومشهورة من عائلات الفرات الأوسط.. وبالتحديد من قضاء الشطرة والذي يعرف بالمنتفك او الناصرية.. والمنطقة هي حاضنة ثورة العشرين الكبرى.

عاش السيد عادل المنتفكي جل عمره في بغداد وزامل شخصيتين سياسيتين اتيح لهما ان يلعبا الى جانبه دوراً كبيراً في تاريخ العراق الحديث وبالتحديد الفترة الحاسمة بين الثمانينات وحتى سقوط نظام صدام حسين. وبرغم ان كلية بغداد جمعت الزملاء الثلاثة الا ان تعليمهم ما كان كافياً لتوحيد مواقفهم اللاحقة..

تصادف وجودي في بيروت نهاية السبعينات وكنت هاربا من بطش العفالق مع وجود السيد عادل عبدالمهدي.. كنا نتنافس المعارضة للدكتاتورية التي لم نتحملنا كما لم تتحمل عشرات الالاف من العراقيين الأحرار الذين رفضوا تبديل كرامتهم وحرمتهم بمكاسب ووعود النظام.. عادل عبدالمهدي كان على وشك المغادرة الى باريس او انه كان يتنقل بينهما للدراسة التي اكمل برامجها الضرورية للدكتوراه قبل ان يختلف اختلافا لا حل له مع الأستاذ المشرف الذي ما كان متعاطفا مع افكار عادل واطروحاته.

من هنا تشكلت شخصية عادل عبدالمهدي السياسية.. فهو بعد ان خبر المدارس الإيديولوجية الوضعية والشمولية وتشرب بمعطياتها وتوجهاتها وجد ان تغييراً معتبرا في الواقع السياسي الراهن في العراق لا يمكن ان يتم

الا من خلال سياسات تستوعب النسيج الفكري الشعبي والتاريخي والديني.. وبوسع هذه السياسات الإفتراضية ان تكون جذابة كفاية لتحريك شرائح شعبية كبيرة وواسعة..

ببساطة غادر عبدالمهدي زورق الفكر القومي منتصف الستينيات بعد ان فاحت منه روائح الدم ووصل الى طريق مسدود مع الفكر الماوي الذي كان جذاباً بما فيه الكفاية لمتنور في مقتبل الخيارات الفكرية المصرية.. وبديهي ان كلا المنهجين كانا ينطلقان ويتوجهان نحو الناس الاعتياديين او انه يستخدمهم كمحرك للتغيير.. في نهاية عقود ثلاثة تغير عادل عبدالمهدي ولجأ الى موروثه المتاح، موروثه وموروث عائلته وبيئته الأصلية.. فهو سيد بالمعنى العراقي البحت، اي انه ينتسب الى شجرة الرسول الكريم وامتداداته البشرية من احفاد واجداد.. وكما كان والده السيد مهدي المنتفكي، الوزير في حكومة الملك فيصل الثاني والنائب في البرلمان العراقي، محسوباً على بؤرة الحكي الروحية والشعبية وهي بؤرة اثرت كما لم تؤثر غيرها في تكوين الذاكرة الشعبية في الناصرية والنجف والكوفة. اذن عاد عادل الى كنف عائلته التاريخية.. وجاء محملاً بمناعات قوية من غوايات فكرية كانت فاعلة في اجواء ومساحات واسعة في الشرق والغرب والجنوب وبالتحديد في العالم الثالث..

كان دخول عادل عبدالمهدي الى قوام الحركة الإسلامية منسجماً مع لحظة تاريخية نادرة هي الثورة الإيرانية. وهي ثورة جذبت اليها عقول وقلوب الملايين ذلك الوقت ونجحت في تجميع ملايين البشر وتحريكهم نحو وجهة تغييرية نادرة الحصول في التاريخ الحديث.. ووجد عادل في روح الثورة الإسلامية في ايران ما يجيب عن سؤاله الكبير عن كيفية انهاض هذا القدر البالغ الضخامة من الجماهير بعد أن فشلت الماوية والقومية العربية في انهاضه.

ولعل عادل عبدالمهدي قد استوحى فكرة عودته الى المخزون الشعبي الإسلامي وتمثلاته السياسية وقتذاك من مبدأ سياسي فرنسي شاع اواسط السبعينيات او نضج بالأحرى بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات عندما عمد السياسي الفرنسي الشهير ريجيس دوبريه الى الدخول مجدداً الى الحزب الإشتراكي الفرنسي بعد سنوات من التمرد الثوري برفقة ارنستو شي غيفارا الذي انتهى قتيلاً على يد المخابرات المركزية الأمريكية في غابات بوليفيا بعد معارك واسعة مع الجيش البوليفي المدرب على يد اليانكي الأمريكي.. وكان دوبريه قبل عودته الى المسرح السياسي سجيناً في بوليفيا لتعاونه مع غيفارا وتمكن من التفكير والتأمل لمدة كافية خرج بعدها الى باريس المتلهفة لعودته ليبشر بمبدأ « الدخولية » في اشارة الى نفض يديه من فكرة الكفاح المسلح الذي الهب عقول وقلوب الملايين من المناضلين في قارات العالم كلها..

عادل عبدالمهدي عاش تلك التجربة وامتص بهدوء كبير ثمراتها وخلصاتها وانتهى كما انتهى غيره من الثوريين في عاصمة اوربا الثورية وقتها : باريس الى الإقتناع بأن اي تأثير ممكن في الجماعات البشرية لا يمكن ان يجري بمعزل عن استغلال واستخدام والإنتفاع من واقعها الفكري والديني والتاريخي..

ومع ما يميز تجربة عادل من جرأة ونضج الا ان الأرض التي وقف عليها لم تكن مهيأة تماماً لدخول هذا المثقف الثوري والمتشبع بروح العصر وفلسفاته. وعلى عكس النجاحات التي احرزها اسلافه واجه عادل عبدالمهدي الفشل تلو الفشل.. وينسى الكثير من الناقدون له انه لم يقصر في مواجهة تحدياته وادار صراعات سياسية لم يحالفه الحظ.. بل ان قوى كثيرة محلية وغير محلية لم تتمكن من هضم شخصيته وابقته على الدوام على حافة النصر حتى اللحظات الأخيرة حيث يظهر للعيان ان عتاد عادل الفكري ونضاله وتناسبه التاريخي وتناسق افكاره عن الحكم كان يجري صده بسبب الأهواء الإقليمية واصرار الدول والعواصم المؤثرة على مسارات السياسة العراقية على رفض هذا البراغماتي المتنور ومنعه من الوصول الى حيث يستحق.

في مرتين ازيح عادل بفعل التأثير الإيراني الفاضح والعلني.. لا يمكن تصور الخلفيات التي افضت الى خصومة طهران واركائها مع عادل.. ولربما كان بعده الفرنسي وثقافته تستفز الإيرانيين الذين ورثوا الأمام الخميني وظلوا يخشون تكرار شخصية ابو الحسن بني صدر، رئيس الجمهورية الإيرانية السابق الذي ضاق صدر قيادة الثورة الإسلامية بلبيراليتها وتوجهاته السلمية. وربما يكون لقربه من مصادر القرار الأمريكي اثناء الإحتلال للعراق هي السبب. فهو كان مشاوراً ايجابياً وموثوقاً حظي بثقة الدبلوماسية الأمريكية واقنعها بمقدرته على ادارة شؤون البلاد..

اختطاف الحقيقة !

*د. علي شمخي

صحيفة (الصباح الجديد) : ٢٠١٨/١٠/١٦

التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم اسهمت الى حد كبير في تداعي الانظمة الاستبدادية والشمولية وفقدانها لصدقية خطابها السياسي وبات واضحا لدى الشعوب المضطهدة ان عشرات السنين لم تغير كثيرا من نمط التفكير لدى قادة الاستبداد او الذين مايزالون يراهنون على الولاء للاسر الحاكمة ولنظرية التوريث في الحكم ومع اتساع حركة التنوير في تفكير الشعوب ومع تسيد الاعلام الحر للكثير من مفاصل تدفق المعلومات والذي جعل من العالم ليس فقط قرية صغيرة بل مجرد جهاز هاتف ذكي ينشر المعلومات اولا بأول ويحيط بالتفاصيل مهما ابتعدت المسافات تعرت كثيرا الاكاذيب والادعاءات التي كان يسوقها دعاة الشمولية ودعاة الدكتاتورية وتكشفت الاغشية عن كثير من الاوهام التي ينسجها اعلام الشخص الواحد والحزب الواحد والاسرة الواحدة واصبح من الصعب اقناع الملايين بخطاب احادي يراد له ان يفرض الاقناع بالترهيب وصار من المستحيل تمرير اجندات او ايدولوجيات تستهدف التضيق والضغط على المواطن العربي وسط هذا الفضاء الواسع من التدفق الاعلامي ومن العجيب والغريب ان الممارسات والانتهاكات التي تصل الى مرتبة الفظائع ماتزال تتداولها اجهزة الاستخبارات او المخابرات لدول الفت الاستبداد ورفضت الانضمام الى اسراب التحضر وتماطل من اجل عدم الانسلاخ عن العبودية والظلامية وعدم الاعتراف بكل هذا الفيض من التغيير ولربما تحين الفرصة ويأتي الزمن الذي لاتستطيع فيه مثل هذه الانظمة اللحاق بفرصة الاعتراف بالخطأ وتغيير المسارات والتكفير عن الذنوب حيث لم يستطع زين العابدين بن علي اقناع الملايين التي حاصرت قصره بخطاب مهزوز قال فيه كلمتين فقط (الان فهمتكم) واراد من الشعب ان يصدق بان اكثر من ثلاثين عاما غير كافية كي يفهم الحاكم شعبه فيما فضل معمر القذافي الاختباء (بمواخير) المجاري ومثله صدام فعل ذلك بالنزول في حفرة ولو كان لقادة الاستبداد عبرة لاكتفوا بهذه العبر وجنبوا بلدانهم وشعوبهم فصولا سودا من التشرد والضياع والتمزق..

اليوم يعيد التاريخ نفسه وتنشغل وسائل الاعلام بقصص الاختطاف والتغييب والتعذيب للاصوات المناهضة للاستبداد والاصوات الحرة التي تريد نقل الحقيقة فقط الى الجمهور وتصر انظمة حاكمة على المضي في اتباع اساليب انظمة مشابهة لتفكيرها نفسها وتهاوت بفعل جبروتها وطغيانها وظلمها..رسالة العالم تقول (الحرية لخاصقجي) ان كان حيا والعار لمن ارتكب جريمة قتله لو صح ذلك.

دستور العراق بين النص والتطبيق

*د. عبدالعاطي محمد

صحيفة (عمان) العمانية/ قضايا الاسبوع: ٢٠/١٠/٢٠١٨

في عام ٢٠٠٥ وافق العراقيون في استفتاء عام على دستور جديد نقل النظام السياسي نقلة نوعية كبرى منذ عام ١٩٢٤، ودخل الدستور حيز التطبيق في عام ٢٠٠٦ واضعا معالم الحكم الاتحادي الفيدرالي للعراق. ولكن على مدى ١٢ عاما من الممارسة لا يزال تطبيق نصوص هذا الدستور موضع جدل مما نتج عنه مظاهر مختلفة من عدم الاستقرار السياسي. وفي مثل هذه الحالات التي تتعلق ببناء نظام سياسي يلائم مجتمعا تعدديا واختيار صيغة معينة من الدساتير لتحقيق هذا الهدف، غالبا ما تثار التساؤلات عند تعثر التجربة عما إذا كانت المشكلة هي في نص الدستور ذاته، أم في عدم تطبيقه من جانب القوى السياسية، أم في وجود ظروف خارجية تعوق هذا التطبيق.

لقد تم وضع هذا الدستور باختيار الحل الفيدرالي استنادا الى وجهة نظر من وضعه إلى أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، ولكي تنتقل البلاد إلى نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي، فإن عليها أن تعمل من الناحية السياسية وفق هذا الحل لأنه أحد الآليات التي انتهت إليها الفكر البشري الحديث في سعيه إلى توفير وسائل التعبير عن الحريات السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي في هذا النمط من المجتمعات، أي المجتمعات المركبة أو متعددة الأعراق واللغات والأديان. ويقضي هذا الحل الفيدرالي ببساطة بوجود مستويين للسلطة والحكم تتوزع بينهما الاختصاصات بحيث لا يمكن لأحدهما التعدي على اختصاصات الأخرى، ولذلك نص دستور ٢٠٠٥ على وجود السلطات الاتحادية التشريعية والتنفيذية والقضائية وسلطات مشابهة للأقاليم، ونظم العلاقة بينهما بشكل دقيق. ولم يكن اختيار الفيدرالية غطاءا للتقسيم في حقيقة الأمر، لأنها تحافظ على وحدة العراق، وتؤكد على وجود سلطات اتحادية لها القرار الأول في كل شيء وتسمح للأقاليم بأن تدير نفسها بما يناسب أوضاعها. والتجارب التاريخية في مجتمعات مشابهة أكدت مرارا صحة هذا الاختيار.

ولا يقف الحل الفيدرالي عند مسألة توزيع السلطات بين المركز والأقاليم، وإنما مثل بقية الآليات الليبرالية المتعلقة بالمجتمعات التعددية، يعنى بتفصيل وتشريع كل ما يتعلق بإقامة حياة ديمقراطية سليمة تنتصر للحريات السياسية وتهدف إلى الاستقرار. ومن يراجع دستور ٢٠٠٥ يستطيع أن يلمس بوضوح تجسيده لهذا أو ذاك، بما قدم العراق وقت صدوره للعالم على أنه نموذج لنظم الحكم الديمقراطية بحق. علما بأن من أقره جمعية تأسيسية منتخبة وجرت الموافقة عليه في استفتاء عام في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥، ثم دخل حيز التنفيذ في العام التالي. وللدلالة - على سبيل المثال لا الحصر - على ما ضمته دفئا هذا الدستور من مواد تعكس الرغبة في بناء نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي، يكفي الإشارة في إيجاز إلى تأكيده على أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو العقيدة أو الرأي أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وكذلك يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو المذهب أو التكفير أو التطهر العرقي أو يمهّد أو يمجّد أو يروج أو يبرر له وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت أي مسمى كان ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق. وشدد على تكافؤ الفرص بكونه حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. وقد حظر الدستور تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة، وأكد التزام الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله. وفي مجال الثروة الوطنية أكد الدستور على أن النفط والغاز هما ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، وتقوم الحكومة الاتحادية بإدارة كل منهما مع حكومات الأقاليم والمحافظات وتوزع واردات كل منهما بشكل منصف يناسب التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد. وعلى مستوى علاقة المركز بالأقاليم أعطى دستور ٢٠٠٥ الحق لكل إقليم في وضع دستور له يحدد هيكل السلطات فيه على أن لا يتعارض مع هذا الدستور، ولسلطات الأقاليم ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لأحكام هذا الدستور باستثناء ما ورد بخصوص اختصاصات السلطات الاتحادية، بينما تختص هذه السلطات بالسياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية ووضع السياسة الأمنية وإنشاء قوات مسلحة وإدارتها ورسم السياسات المالية والجمركية ووضع الموازنة العامة، هذا فضلا عن تأكيد الدستور بالطبع على استقلالية القضاء، والتزام الدولة بتوفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.

ذلك جانب من النص الدستوري الذي يشع بريقا وينافس دساتير كبرى دول العالم العتيدة في مجال الديمقراطية. ولكن الممارسة كانت شيئا مخالفا إلى حد كبير لمعظم إن لم يكن لكل ما يشع بريقا. فعلى مدى ١٢ عاما شهدت العراق أحداثا أقل ما يقال فيها أنها بعيدة تماما عن النصوص الدستورية، وكأن هذه النصوص أصبحت حبرا على ورق. وليس ذلك تقييما وحدنا، بل هو لسان حال كثير من السياسيين العراقيين أنفسهم سواء كانوا في الحكم أو خارجه، حيث لم يتوقف أحد منهم عن

التحذير من تجاوز الدستور في هذا القرار أو ذاك أو في هذا الحدث أو غيره من الأحداث المؤسفة تارة والمثيرة للخلافات والجدل تارة أخرى، مما كان يثير دائما التساؤلات عن السر وراء هذا التناقض بين النص والتطبيق.

من يراجع النص الدستوري يصل إلى استنتاج مؤكد بأن الهدف منه هو بناء دولة مدنية ذات نظام حكم ديمقراطي ليبرالي، ولكن سرعان ما يلحظ أن ما يجري على أرض الواقع هو أن القوى السياسية ذات التوجهات الدينية والمذهبية حاضرة وبقوة سواء في ردهات البرلمان أو الحكومات المختلفة أو في الشارع السياسي ذاته، والتناقض هنا هو أننا أمام دستور هو بالأساس القانون الفيدرالي لسلطة مدنية تماما دون أن ينتقص من أهمية الاعتبار الديني فيفترض أن له وضعية خاصة مقدره جدا ولكنها مستقلة وبعيدة عن عالم السلطة والسياسة، بينما الواقع يقول إن المرجعيات الدينية أيا كان لونها لها القول الفصل! وذلك حسبما يرى الكاتب.

وفيما يتعلق بتكافؤ الفرص وتوزيع ثروة النفط والغاز وتوفير الخدمات العامة، فإن الاحتجاجات المتتالية لعدة محافظات وإقاليم، ضد الحكومات المتتالية انطلقت أساسا من شعور المواطنين بأن مبدأ تكافؤ الفرص غير محترم، وأن هناك تمييزا بالفعل على أساس الدين أو المذهب، بل وداخل المذهب الواحد وفقا للواسطة وغيرها من الوسائل غير الصحيحة، وكم بدا غريبا أن بلدا غنيا بالنفط والغاز تصل فيه مشكلة البطالة حدا مرتفعا، كما أن ثروة النفط والغاز ذاتها ظلت موضع جدل بين الحكومة الاتحادية وبعض الأقاليم (وقائع أحداث كركوك على سبيل المثال)، وكذلك الخلافات بين الكرد في الشمال والحكومة المركزية حول أكثر من قضية أمنية واقتصادية وصلت إلى حد رغبة أهل الشمال في الانفصال، ووقع بشأنها ما وقع من أزمات انتهت إلى التجميد قبل أن تفجر الأوضاع كلها. وكانت أحداث البصرة عنوانا صارخا على عدم الالتزام الدستوري بتكافؤ الفرص وتوفير الخدمات الأساسية ومنها الكهرباء والماء، أو على الأقل الصعوبات الكثيرة أمام الحكومة.

ومع أن النص الدستوري يحظر إنشاء الميلشيات العسكرية، إلا أن حرب تحرير البلاد من تنظيم داعش الإرهابي أكدت للجميع بأن هناك ميلشيات تصل في عتادها وقوتها إلى وضع الجيوش الصغيرة، وكان لها دور مؤثر في محاربة هذا التنظيم واضطرت الحكومة المركزية إلى التعاون معها والإقرار شرعيا بوجودها. واتضح أيضا أن بعض الأحزاب السياسية المؤثرة وبعضها مشارك في الحكم لها ميلشيتها المسلحة! مما يتناقض تماما مع أي ممارسة ديمقراطية للحزب السياسي.

ومع أن النص الدستوري أيضا أشار في الأحكام الانتقالية إلى أن مجرد العضوية في حزب البعث المنحل لا تعد أساسا كافيا للإحالة إلى المحاكمة ويتمتع العضو بالمساواة أمام القانون والحماية ما لم يكن مشمولاً بأحكام اجتثاث البعث والتعليمات الصادرة بموجبه، بما يعني أن الانتماء للحزب ليس جريمة في حد ذاته، وإنما المشاركة من جانب العضو البعثي في جرائم النظام القديم، إلا أن النص الدستوري نفسه أقصى البعث وعضويته من العملية السياسية عندما تحدث عن حظر بعض الكيانات السياسية، كما سلفت الإشارة. وليس خافيا أن هذه المسألة تحديدا لا تزال تشكل عقبة كؤود أمام الانتقال الديمقراطي السلمي في العراق، حيث غالبا ما يجري اتهام الخصوم السياسيين أو الأفراد المستهدفين بالاستبعاد من الوظائف بأنهم بعثيون صداميون ولا يحق لهم التمتع بالحقوق التي وردت في الدستور.

في تفسير استمرار معضلة الانفصال بين النص والتطبيق الدستوري هناك أكثر من رأي أحدهم يرجعه إلى أن دستور ٢٠٠٥ ما كان له أن يصدر بالأساس وكان يتعين إصدار دستور مختلف، لأن من وضعه هو برايمر الحاكم العسكري الأمريكي للعراق بعد ٢٠٠٣ ومن ساندوه هم الشخصيات التي جاءت من الخارج بعد سقوط نظام صدام وحرصوا على إرضاء «المحتل الأمريكي» لكي يفتح لهم الطريق إلى قيادة البلاد. وأصحاب هذا الرأي لا يعيرون اهتماما لكل البريق الذي يشع به هذا الدستور ويركزون فقط على أنه كان الإطار القانوني الذي مهد الطريق للقوى الجديدة وليس لبناء نظام حكم ديمقراطي حقيقي. وهناك رأي آخر يركز على أنه دستور تم وضعه والبلاد تحت وطأة الاحتلال أو على وجه الدقة في ظل وجود قوات التحالف وبالتالي لم يكن لا للسياسيين والنخبة ولا للشعب دور في صياغة مستقبل الحكم في بلادهم، كما حددها هذا الدستور. وهناك رأي ثالث يرى أن التدخلات الخارجية هي السبب وراء تعثر التحول الديمقراطي وتفعيل دستور يشع بالبريق مثل دستور ٢٠٠٥ لأنها تضغط على القوى السياسية لتحقيق مصالحها هي لا مصالح العراق. ولكن الآراء الثلاثة تمثل وجهة نظر الرفضين للتغيير الذي تم في العراق وتحوم حولها الرؤية الذاتية. وإنما السبب الموضوعي هو اختفاء التراضي والتوافق بين القوى السياسية على العيش المشترك، ولو تحقق فإن الجميع سيجعل مرجعيته هذا الدستور بغض النظر عن ما يحيط به من إحن تاريخية، فما مضى قد مضى والمهم هو النظر إلى المستقبل.

التأصيل الدستوري للحكم الرشيد

*د. سامر مؤيد عبداللطيف

مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/١٠/٢٠

مثلت فكرة الدستور، أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم شؤون الحياة، وفق إطار توافقي محدد يعبر عن أهداف النظام السياسي ومصالحه المشتركة“ لذلك تحرص الدولة على تنظيم شؤون الحكم وتنظيم علاقاتها بالأفراد من خلال قواعد الدستور“ ومن ثم جاز القول أن دستور الدولة، هو مرآة نظامها، والفيصل بين الحاكمين والمحكومين، والانعكاس البليغ للضمير الجماعي لشعبها، وهو في عين الوقت صورة صادقة عن مدى وعي القوى السياسية والشعبية في الدولة وعن مدى التطور الحضاري الذي بلغته هذه الأخيرة. وهو من وجه آخر سيد القوانين وعنوانها وقمة هرمها الذي يضمن مجموعة المبادئ القانونية العامة والقواعد الأساسية الكلية التي تخضع لها القواعد القانونية العادية المنظمة للحياة العامة والخاصة فيها.

وفضلاً عن تلك القواعد العامة، فإن هذا الدستور يتضمن بين طياته بصفة أساسية القواعد المتعلقة بشكل الدولة ونظام الحكم فيها إلى جانب جملة من المبادئ غير السياسية المتعلقة بحقوق الأفراد والنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة“ وهي من جنس المبادئ التي تنتمي إليها مبادئ الحكم الرشيد وقواعده بصورة مباشرة وغير مباشرة الذي يعد بدوره توجه حديث اعتمدته دول محددة في صياغاتها الدستورية، يندرج ضمن ما اصطلح عليه الفقه الفرنسي بـ(الدستور-الاجتماعي) La Constitution sociale..

على هذا، يمكن استنتاج الغاية الأساسية من تضمين أمثال هذه القواعد في متن الدستور بإظهار حرص المشرع الدستوري على إضفاء الطابع الحداثي والوجه الديمقراطي للفكرة الأساسية التي يقوم عليها ذلك الدستور وتحكم محتوى قواعده. وهي من جانب آخر تتركس استجابة هذا المشرع الدستوري لموجة عالمية جعلت من هذه المبادئ معياراً رئيساً في قياس تقدم الدول وتفاعلها الإيجابي مع متطلبات التنمية والنهوض الحضاري لها.

إن الإشارة إلى مبادئ الحكم الرشيد في الدستور تأتي أيضاً تكريساً لشرعية هذه المبادئ (إضفاء مظلة من الشرعية الدستورية عليها) بحسبانها جزءاً من قواعد الدستور لتكتسب بذلك السمو والرفعة والاحترام والالتزام الذي يوقع على الدولة ممثلة بكافة سلطاتها نوعين من الالتزامات حيالها:

التزام إيجابي مجاله الاعتراف بأهمية وسمو هذه القواعد واحترامها واتخاذ الإجراءات الإيجابية الكفيلة بتحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع. والتزام سلبي مجاله امتناع تلك السلطات عن انتهاك تلك المبادئ وضمان حمايتها من التجاوز عليها. تبعاً لذلك سيقع على السلطة التشريعية واجب التأكد من توافق التشريعات مع تلك النصوص الدستورية ولا بد أن يكون في التشريعات أحكاماً محددة لضمان تكريس هذه المبادئ على أرض الواقع، والنص كذلك على عقوبات جزائية ومدنية من شأنها الحد من الانتهاكات والاعتداءات التي قد تقع على هذه المبادئ. وعلى السلطة التنفيذية السهر على حسن تطبيق هذه التشريعات وعدم السماح بانتهاكها. أما واجب السلطة القضائية فهو ملاحقة الجرائم ومعاقبة المخالفين.

على صعيد آخر يجسد النص الدستوري على هذه المبادئ، الحرص على حماية حقوق الإنسان وحرياته عبر وسيلتين أولهما تعزيز منظومة الحقوق والحرريات المنصوص عليها بالدستور بإضافة أجيال وصور جديدة لتلك الحقوق إلى وثيقة الدستور، وثانيهما تزويد هذه الحقوق بأدوات ووسائل أكثر فاعلية وحدثة لحمايتها وضمان التزام السلطات وبمراجعة السياق الدستوري الذي ترد فيه مبادئ الحكم الرشيد، يمكن ملاحظة مديات التنوع والاختلاف الذي ترد به المباني الصياغية لهذه المبادئ الدستورية والتي تخضع بدورها لأمرين أساسيين، أولهما طبيعة الوظيفة والغرض الدستوري من إيراد هذه المبادئ، وثانيهما الموضوع الذي وردت فيه هذه المبادئ في متن الدستور وهي أمور تعكس بمستوى أو آخر درجة النضج التشريعي الذي بلغته تلك الدساتير، والجدية التي يحرص بها المشرع الدستوري على تحويل تلك المبادئ إلى برنامج عمل للنظام القائم.

وفي هذا المضمار، قد ترد مبادئ الحكم الرشيد في مقدمة الدستور أو ضمن المبادئ الرئيسية له، كما حصل مع دستور السودان لعام ٢٠٠٥ الذي جاءت فيه الإشارة إلى المبدأ بصورة عابرة في سياق الفقرة الخامسة من المادة الخامسة والعشرين منه بوصفه مبدأً عاماً ومقصداً رئيساً، ينبغي ان يراعى عند تحويل السلطات وتوزيعها بين كافة مستويات الحكم إلى جانب مبادئ أخرى كالديمقراطية والشفافية والمحاسبة وسيادة حكم القانون على كافة مستويات الحكم، وذلك توطيداً للسلام الدائم، دون ان يدعم هذا النص العابر الوارد في متن الدستور بنصوص أخرى حتى وإن كانت قانونية تحدد كنه هذا المبدأ وإبعاده واليات تطبيقه.

وهو ما حصل ايضا مع دستور كينيا لعام ٢٠١٠ الذي يتبنى بدوره مبادئ الحكم الرشيد بوصفها مبدأً رئيساً وقيمة وطنية تحتكم اليها الجمهورية الكينية وفقاً لمنطوق (الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه. وكان هذا الدستور أكثر جدية في التعامل مع مبادئ الحكم الرشيد وأكثر التزاماً بتطبيقها بعد ان الزم بها كافة اجهزة الدولة ومسؤوليها عملاً بالمادة العاشرة منه. ويفهم من السياق الذي وردت به عبارة الحكم الرشيد في وثيقة الدستور الكيني اقترابها من الناحيتين الدلالية والوظيفية الى الجانب الاداري بسبب اقترانها بمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة. وقد ذهب المشرع الدستوري في كينيا الى ابعاد من ذلك في تأصيل هذا المبدأ دستورياً حينما جعل التفسير الدستوري يسعى باتجاه تكريس اقامة الحكم الرشيد بحكم الفقرة ١/ من المادة ٢٥٩، مما يعني ان المشرع الدستوري قد وظف نصوص الدستور وضبط ايقاعه ضمن حدود الحكم الرشيد، قبل ان يعمد الى استنزاله او تحويله الى اسلوب او برنامج في الادارة والحكم. وما تقدم يدفع الى الاستنتاج بان الدستور الكيني قد جعل من الحكم الرشيد المبدأ الرئيس والدعامة الاساس في دارة مؤسسات الدولة مثلما جسدت فيها الديمقراطية الدعامة السياسية لهذه الدولة خلافاً للاطار العام الذي وردت به هذه المفردة في الدستور السوداني لعام ٢٠٠٥.

وعند هذا المقام وبهذا السياق تشكل هذه المبادئ نوعاً من الأحكام أو القواعد التوجيهية غير المحددة Règle de programme ou règle directive، التي تنتمي الى فلسفة هذا الدستور وغايته او الفكرة الاساسية التي يحرص المشرع الدستوري من خلالها اظهار طابعها الحداثي والديمقراطي او حتى الاسلامي باستنطاق صيغة النص سواء ان كان صريحاً محدداً او ضمناً مشتتاً، وهي لاتعدو - ضمن هذا الموضع - ان تكون مجرد برنامج سياسي أو اجتماعي للحكم يهدف لتحقيقها، لا يمكن تطبيقها، ولا يمكن الاحتجاج بها بدون تدخل المشرع العادي. ويكون التزام المشرع بهذه المبادئ - في الأساس - التزاماً سياسياً أو أدبياً، فضلاً عن التزام قانوني مجاله أمران:

الالتزام الأول: وجوب تدخل المشرع لإصدار القوانين اللازمة لتنفيذ هذه النصوص

الالتزام الثاني: فيتمثل في وجوب إصدار المشرع لقوانين تتفق مع هذه النصوص ولا تخالفها بشكل صريح أو ضمناً.

وهذا ما يعكس بصورة او اخرى انخفاض مستوى جدية المشرع الدستوري على احتضان هذه المبادئ والسهر على تطبيقها على ضمن المدى المنظور المباشر، فلا تعدو امثال هذه النصوص ان تكون واجهات براقية ومواد لتلميع وجه النظام السياسي للدولة وبنائها الدستوري.

وعندما يأتي النص على هذه المبادئ في صلب الدستور كما حصل مع دستور المملكة المغربية لعام ٢٠٠١ ودستور الجمهورية التونسية لسنة ٢٠١٤ تونس، فانها ستنتهي حينئذ الى فئة الأحكام الوضعية التي تكون بصيغة نصوص محددة تنتمي بمظهرها وجوهرها إلى أحكام القانون الوضعي التي تعادل قوة مواد الدستور ذاتها" فهي اذن نصوص قانونية ملزمة بذاتها" اذ تقرر مراكز قانونية يتعين احترامها، ويتعين تطبيقها فوراً شأنها في ذلك شأن نصوص القانون - من جانب السلطات، وتمثل قيوداً دستورياً على عملها عند تشريع القوانين وعند تنفيذها. وهذا - بحد ذاته - يعكس مستوى اعلى من الحرص والجدية من جانب المشرع والتزاماً اكثر فاعلية وتحديداً واستعجالاً لتحقيق هذه المبادئ على ارض الواقع.

ففي سياق دستور المملكة المغربية لعام ٢٠١١، جند هذا الدستور العديد من نصوصه لخدمة اغراض اقامة الحكم الرشيد بضمنها مقدمته التي جعلت من هذا المبدأ الدستوري مرتكزاً للدولة ومؤسساتها وفق نسق عام لم يتحدد بجانب دون اخر وهو اتجاه لم ينفرد به هذا الدستور، اذ ورد هذا المبدأ في ذات الموضع ولذات الغاية في مقدمة الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ كونه - وفق سياق الدستور - أساس التنافس السياسي. ولم يخرج دستور المغرب عن الخط العام للدساتير التي سبقته اذ ورود مبدأ الحكامة في متن الدستور وتحديداً في نطاق المبادئ الاساسية العامة التي اكدت في مادتها الاولى على ان "النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلطات، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة".

وفي ذلك التأكيد على جدية والتزام المشرع الدستوري بتكريس هذا المبدأ كواقع عمل يستوي ويرقى في اهميته الى مستوى واهمية القيم المتعلقة بقيم السلطة ويتكامل مع البناء القيمي لمنظومة الحكم الديمقراطي، وان كان الغرض الراجح من تحليل سياق النص والموضع الذي وردت به عبارة الحكم الرشيد، ينحو باتجاه توصيفه بكونه اسلوباً للإدارة أكثر من كونه مبدأً للحكم والقيادة السياسية التي اعتمدت الديمقراطية منهاجاً لها بموجب النص الدستوري، مقترباً في ذلك من الاغراض التي وجدت لها نصوص الحكم الرشيد في الدستور الكيني.

بيد ان ما يميز الدستور المغربي عن سائر الدساتير في هذا المجال، اسناد هذا المبدأ الى شبكة محكمة من القواعد والنصوص الدستورية التي تعمل كمساند وقنوات دستورية وبرامج عمل لمؤسسات تختص حصراً بتطبيق هذا المبدأ وتحقيق اغراضه على ارض الواقع، ومن ذلك المادة ١٨ من الدستور المذكور التي الزمت السلطات العمومية بضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين في الخارج، في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة الجيدة، في مسعى لإدامة زخم المشاركة الشعبية في هيئاته وتوسيع نطاق التأييد والمؤازرة له على كل المستويات الرسمية والشعبية وهذا ما استكملت

مهمته المادة ١٥٧ من هذا الدستور عبر شمول اطراف اخرى عبر الزام الحكومات المحلية والادارات العمومية بتطبيق قواعد الحكامة عند تسيير شؤونها المختلفة. كما عمل المشرع في مادة اخرى على تجهيز ورفد الحكامة بأجهزة تسهر على تدعيمه وحمايته من اهمها (المجلس الاعلى للحسابات) الذي صرفه الدستور الى النهوض بمهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية طبقا لما جاء في المادة (١٤٧) من هذا الدستور، وكفل لهذا الجهاز كل الادوات اللازمة لنجاح مسعاها عبر ضمان الاستقلالية لهذا الجهاز من جانب ودعم اجهزة ومؤسسات الدولة له من جانب اخر بحسب المادة ١٥٩ منه

وعلى خطى الدستور المغربي سار الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ بتضمين مقدمته مبدا الحكم الرشيد وجعله هدفا ذا مضمون سياسي يسعى لتأمينه نظام الحكم، وقيمة عليا يحرص عليها ضمن حزمة من القيم والمبادئ المرتبطة بالبناء الديمقراطي لمنظومة الحكم والساندة لهذا المبدأ الاساس. والملاحظ ان سياق النص الذي ورد فيه المبدأ قد جعله أكثر قربا من ادوات العمل السياسي بوصفه الية للتنافس السياسي أكثر من كونه اسلوبا للإدارة كما فعل الدستور المغربي غير ان هذا الدستور قد عاد في المتن عندما انصرف لتدعيم ركائز الحكم الرشيد بإيجاد اجهزة وادوات لتكريسه كبرنامج عمل في مؤسسات الدولة، ليجعل منه برنامجا واسلوبا للإدارة الفاعلة اي انه ارتكن الى المضمون الاداري للمفهوم، وذلك بجعله عنوان وغرض تسعى لتحقيقه هيئة الحوكمة في نطاق مساعيها لمكافحة الفساد وتعزيز قيم الشفافية في ادارة المرافق العامة والخاصة، ثم افاضت المادة ١٣٠ منه في تحديد سائر بنية مهام هذه المؤسسة بكونها:

١- تتكون من أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة، مدتها ست سنوات، ويجدد ثلث أعضائها كل سنتين.

٢- تتولى الهيئة رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص، والتقصي فيها، والتحقق منها، وإحالتها على الجهات المعنية.

٣- تستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بمجال اختصاصها.

٤- للهيئة أن تبدي رأيها في النصوص الترتيبية العامة المتصلة بمجال اختصاصها.

وتأكيدا للوظيفة الاصلاحية ذات الطابع الاداري للحكم الرشيد في الدستور التونسي وتوسيعا وتسييعا لنطاقه، فان المشرع الدستوري قد جعله معيارا تحتكم اليه الحكومات والجماعات المحلية للتصرف بمواردها المالية بحسب نص المادة (١٣٧) منه.

على هذا كان الدستور المغربي أكثر استفاضة واستغراقا في تعميم وتعميق اثر مبدأ الحكم الرشيد كاسلوب فاعل في ادارة مؤسسات الدولة، وكان الدستور التونسي أكثر تحديدا وحصرا لمسار الحكم الرشيد في نطاق الادارة باعتماد مؤسسة مختصة تحمل عنوانه وتحقق اغراضه في نطاق مؤسسات الدولة.

ولدى مراجعتنا لدستور العراق الحالي لعام ٢٠٠٥، لا نجد فيه اي اشارة صريحة الى الحكم الرشيد كمنظومة مستقلة ومتكاملة من المبادئ، وعضوا عن ذلك نلمح الاشارة الضمنية الى بعض من اهم مبادئ الحكم الرشيد يتقدمها مبدأ سيادة القانون بوصفه ذروة سنام البناء القانوني الرصين للدولة، ان ورد النص عليه في اكثر من موضع منها ما جاء في الديباجة من غاية يسعى اليها الدستور والعراق في السعي الى بناء دولة القانون وكذا التطلع الى المستقبل عبر نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، عقدا العزم برجالنا ونسائنا، وشيوخنا وشبابنا، على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة، ونبذ سياسة العدوان. وهو المبدأ الذي جاء التأكيد عليه في المادة الخامسة من الدستور بالنص السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية.

والى جانب هذا المبدأ الدستوري حرص المشرع على غرس المبدأ الديمقراطي سواء في ديباجة الدستور او في متنه كما جاء في نص المادة الثانية، الفقرة اولاً، ب. لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية. والتي سدتها المادة السادسة منه بالنص " يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور.

ولا تقوم لدولة القانون والديمقراطية قائمة مالم تمتد ادوات الدستور لرصف ارض المساواة وتكافؤ الفرص بين ابناء الوطن الواحد، فالعراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. مثلما ان تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

تأسيسا على ما تقدم يمكن تلمس اهم قنوات الحكم الرشيد، تسري في اوعية دستور العراق النافذ، بانتظار ان تفعل وتحدث مداها وأثرها على ارض الواقع بعد ان تتكامل حلقاتها وتنغرس اصولها في وعي الافراد وتكتسب الاحترام والالتزام من جانب الحكام والمحكومين.

*باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

التحديات الراهنة وتعزيز وترسيخ الهوية الثقافية

*فرياد رواندزي

الانصات المركزي: ٢١/١٠/٢٠١٨

ألقى وزير الثقافة والسياحة والآثار فرياد رواندزي خلال مشاركته في مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في دورته الحادية والعشرون المنعقد في القاهرة ١٥/١٠/٢٠١٨، كلمة فيها "إن التحديات الراهنة التي تواجهنا جميعا كمنظومة بلدان عربية تتعلق أولا وأخيرا في تعزيز وترسيخ الهوية الثقافية على أسس ومنطلقات الثقافة كحق للجميع وعلى أساس الحقوق الثقافية المتساوية لجميع مكونات المجتمع" مؤكداً "إننا نحتاج إلى عمل دؤوب وشراكات عمل تنطلق ابتداءً من مناهج الدراسة الذي يجب أن نعكف على تطويرها وأن نضع مقررات دراسية جديدة تحيي في أجيالنا القادمة روح الإبداع والفكر النقدي وترسيخ مبادئ وقيم اللحمة الوطنية"، وفيما يأتي نص الكلمة:

السيدة وزير الثقافة في جمهورية مصر الشقيقة رئيسة المؤتمر

السيدات والسادة رؤساء الوفود

أيها الأصدقاء

يسعدنا ويشرفنا ان ينعقد مؤتمركم الحادي والعشرون هذا في بلدكم العزيز مصر، وأملين من منطلق الانعقاد في هذه الأرض الطيبة الآمنة إن يكون ذلك فاتحة خير وسؤدد لعملنا العربي المشترك الذي نخوض اليوم غماره في ظل التحديات الداهمة والراهنة والتي تنتظر منا جميعا جهودا دؤوبة ومخلصة من اجل التغيير الذي ننشده جميعا لبلداننا .

وأود في مستهل الحديث هنا إن أبارك جمعكم المبارك بمناسبة إطلاق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تنفيذ العقد العربي للحق الثقافي آملين لبلداننا النجاح والتوفيق في تحقيق أهداف هذا العقد وإرساء قواعد الحق الثقافي في جميع مناحي العمل والحياة الثقافية في مجتمعاتنا .

أيها الإخوة والأخوات...

في ظل الظروف الراهنة التي ينعقد فيها مؤتمرنا هذا نود إن نعلن بصريح القول ان التحديات الراهنة التي تواجهنا جميعا كمنظومة بلدان عربية تتعلق أولا وأخيرا في سبل تعزيز وترسيخ الهوية الثقافية على أسس ومنطلقات الثقافة كحق للجميع وعلى أساس الحقوق الثقافية المتساوية لجميع مكونات المجتمع وذلك من اجل تعزيز الانتماء لهذه الثقافة في إطار الوحدة الوطنية لبلداننا، وبما يجمع روافد التنوع الثقافي والتعددية الثقافية في مصب الإنسانية وان يكون التراث الذي ورثناه عن أجدادنا هو العامل الآخر في تعزيز الهوية الثقافية الإنسانية المشتركة وإبراز جميع عناصر هذا التراث كعامل أساسي في تشكيل هويتنا لمواكبة روح العصر وتحدياته الكبيرة.

أيها الأعمام الكرام..

أن العراق وقد رأيتموه وهو يواجه اعلى هجمة شرسة في تاريخه الراهن والمتمثلة بصفحة الإرهاب الذي على رأس مسمياته تنظيم داعش الإرهابي الذي عاث في الأرض فساداً من خلال الخراب الكبير الذي أحدثه والإبادة

الثقافية المتعمدة والهمجية لجميع مواقع وعناصر تراثنا المادي والمعنوي حيث لم يترك أماكن للتراث أو العبادة أو الثقافة إلا وتم تدميرها، فقد تدمر أكثر من (٥٠٠٠) خمسة آلاف مبنى وتم إزالتها أو فقدانها، منها (١٠٨) مسجداً و(١٥) ضريحاً و(١٩) كنيسة و(٣٧) مدرسة ومعبدًا واحدًا و(١٣) سوقاً وحماماً و(٤٣١) بيتاً تراثياً دمرت كلها وأُتلفت نتيجة لاحتلال داعش لمدينة الموصل ناهيك عن مدن صلاح الدين والانبار وديالى وجنوب كركوك.

ولذلك يقع على عاتقنا اليوم كمنظومة بلدان عربية ان نضع البعد الإنساني لثقافتنا في مقدمة جهودنا لضمان استمرار جهود إعادة الأعمار وان نؤسس لمبادرة عربية مشتركة تطلق من بلدكم هذا مصر، لإحياء تراث جميع البلدان العربية التي تعرض تراثها وارتها الثقافي للدمار وذلك أسوة بالجهود التي تبذلها المنظومة العربية في دعم التراث الفلسطيني والقدس الشريف وقد تكون مبادرة المنظمة العربية لإنشاء صندوق دعم التراث المقدسي فكرة مناسبة لتأطير انطلاق هذه المبادرة بإطارها العربي الشامل من اجل مزيد من الفاعلية والحضور للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومن خلال الدور الذي يمكن ان تمارسه واجهتها في هذا المجال، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ومن هنا لا بد ان أجدد شكري وتقديري الى الأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة لمبادرتها الجريئة في إعادة بناء منارة الحدباء الشهيرة وجامع النوري في مدينة الموصل واخص بالذكر الدور الأساس للصديقة الدكتورة نورا الكعبي ونتمنى ان نرى مبادرات مماثلة لإعادة الحياة الى تراث مدينة الموصل والمدن الأخرى التي أطلتها يد الإرهاب التخريبية ولاسيما ان المدير العام لليونسكو قد أطلق مبادرة إحياء روح الموصل في مؤتمر الكويت الذي عقد في وقت سابق من اجل إعادة أعمار العراق بمبادرة أمير دولة الكويت وقد عقد مؤتمر في باريس/ في مقر اليونسكو لتنفيذ مبادرة مدير عام اليونسكو من خلال مبادرات للدول المختلفة المانحة التي شاركت في المؤتمر المذكور وقد أبدت عدد من الدول استعدادها للمشاركة في إعادة بناء تراث المواقع الأثرية في الموصل.

لقد ساهمت بلداننا عبر حضاراتها العظيمة الممتدة عبر آلاف السنين ومنها حضارة الإسلام كرسالة أيمانية وإنسانية أن نؤسس لموضوعنا الرئيسي القادم، والعراق يقترح لمؤتمرنا الموقر القادم موضوعه الموسوم (الدبلوماسية الثقافية العربية ودورها في ترسيخ التكامل الإنساني للشخصية العربية في حوارها الحضاري مع الآخر)، ولا نمانع أن يتم تعديل العنوان بحيث ينسجم مع الشكل المنهجي المطلوب لوحدة الموضوع في هذا الاتجاه آملين من هذا العنوان أن يستلم عصى البريد من العنوان الرئيسي السابق الذي أشار إلى جميع التحديات الراهنة التي تواجهنا اليوم وأن تكون الدبلوماسية الثقافية الجهد الأول الذي يأتي في مقدمة علاقاتنا السياسية والاقتصادية والثقافية، ولا يأتي هذا بسهولة وانما نحتاج إلى عمل دؤوب وشراكات عمل تنطلق أبتداءً من مناهج الدراسة الذي يجب أن نعكف على تطويرها وأن نضع مقررات دراسية جديدة تحيي في أجيالنا القادمة روح الإبداع والفكر النقدي وترسيخ مبادئ وقيم اللحمة الوطنية وقيم الاحترام المتبادل والتسامح الإنساني مع الآخر وثقافته وهذا هو السبيل الوحيد لنظام عدم ظهور التطرف والتعصب والإرهاب مرة أخرى.

ختاماً نأمل لمؤتمرنا هذا النجاح والتوفيق في تحقيق أهدافه ومحاوره بما يخدم الواقع الثقافي لبلداننا ويحقق المستقبل الثقافي الآمن للبلدان العربية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحكومة العراقية بين استحقاق بناء الدولة، والاستحقاق الانتخابي

*د. حسين أحمد السرحان

مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: ٢١/١٠/٢٠١٨

يوم ٢ تشرين الاول الجاري كلف السيد رئيس الجمهورية برهم صالح السيد عادل عبدالمهدي بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة في مراسيم اتسمت بالهدوء وتداول سلمي هادئ للسلطة في الرئاسات الثلاث، الامر الذي لم يحصل سابقا بعد ٢٠٠٣ سوى عند تسليم السيد اياد علاوي رئاسة الحكومة الانتقالية للسيد ابراهيم الجعفري عام ٢٠٠٥. لم يكن السيد عادل عبدالمهدي مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا لتشكيل الحكومة وفقا لدستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة (٧٦/اولا)، بل ان الخلاف حول الكتلة النيابية الاكثر عددا بين كتلتي البناء والاصلاح وعدم تسليم احدهما للأخرى هو من أنتج عبدالمهدي كمرشح توافقي بين الكتلتين لتشكيل الحكومة الجديدة.

هذه هي المرة الاولى التي يتم تجاوز معضلة تحديد الكتلة النيابية الاكثر عددا. المعضلة التي تسببت بضياح ارادة الناخبين عام ٢٠١٠ وتحريف مسارها بمساندة وتفاهم أمريكي - إيراني. هذه الاشكالية - وعلى الرغم من عدم تسليط الضوء عليها - سيكون لها حضور في الدورة البرلمانية الخامسة ٢٠٢٢ وربما التي ستليها. اذ لا يمكن ضمان ثبات مخرجات الانتخابات وظروف المعادلة الاقليمية والدولية كما هي في الدورة البرلمانية الرابعة. وحينها سنشكّل على خطأ كلا الكتلتين في تسمية اي منهما على انها الكتلة الاكثر عددا، وعلى اقل تقدير سينشأ عرف مضمونه ان تحديد الكتلة النيابية الاكثر عددا، - ذلك الامر الدستوري - سيكون رهن التوافقات والتجاذبات السياسية بين الكتل الفائزة بعد كل انتخابات.

هذه الاشكالية ستلقي بظلالها على السيد عادل عبدالمهدي وحكومته المقبلة، اذ كما قلنا، انه جاء من خارج البرلمان وهي المرة الاولى التي تحصل بعد تغيير النظام السياسي. ومع انه حظي بتأييد الكتلتين المتناحرتين الابرز في مجلس النواب الجديد، الا انه مهمته تبقى تحت تهديد عدم منح الثقة في مجلس النواب لاسيما اذا شكل كابينته الوزارية الجديدة بعيدا بالمطلق عن مصالح وتوجهات كلا الكتلتين الامر الذي ربما يتسق مع ما تذهب له ابرز القوى الكردية والسنية التي لازالت تؤمن وتعتقد باعتماد الاستحقاقات الانتخابية كآلية لتشكيل الحكومة.

ما حصل ينطوي على مخاطرة كبيرة على الرغم من منح اكثر من كتلة برلمانية رئيس الوزراء المكلف مطلق الحرية في اختيار وزرائه. ومع ان ذلك لا يوفر الأغلبية المطلوبة لمنح الثقة، فلا بد من الحصول على تأييد القوى السياسية الاخرى داخل البرلمان لضمان حصول التشكيلة الحكومية على ثقة مجلس النواب.

ان اسهل الطرق لضمان ذلك هو بلورة مشروع وطني حقيقي لإعادة بناء الدولة يتضمن اهداف وطنية مرحلية قابلة للتحقيق، وآليات (برامج) كفيلة بتحقيقها وفقا للإمكانيات المتاحة، وتوقيتات محددة، ثم الهدف الاشمل وهو بناء الدولة.

ومع ان تحقيق ذلك يتطلب قدرة كبيرة على اقناع القوى السياسية داخل مجلس النواب التي لازال كثير منها يفكر بمنطق المصلحة الحزبية والمكوناتية في التشكيلة الحكومية، الا ان تحقيقه بوضوح وشفافية امام الراي العام له مزايا كبيرة، منها ان القوى السياسية في مجلس النواب ستقترب أكثر من مساندة رئيس الوزراء المكلف لتلافي الاحراج امام جماهيرها التي لمست المخرجات الفعلية السيئة لحكومات المحاصصة الثلاث الماضية (حكومات الاستحقاقات الانتخابية).

ثم ان تحقيق ذلك سيولد حالة من الاختلاف بين تلك القوى السياسية في كيفية تحقيق تلك الاهداف. وهنا ستتشكل اولي بذرات المعارضة داخل مجلس النواب، وضمان حصول الحكومة على ثقة تلك القوى، فضلا عن انها توفر الوقت والجهد لرئيس الحكومة في طريقة اختيار اعضاء حكومته عبر تفحص رؤيتهم وقدرتهم على تنفيذ البرنامج الحكومي المنصوص عيه في مشروع بناء الدولة.

عليه، نرى ان تكون البداية في جهود السيد عادل عبدالمهدي هو ايجاد ذلك المشروع وضمان التفات القوى السياسية داخل المجلس حوله قبل البحث عن اسماء لشغل المناصب التنفيذية.

* باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

العراق في ظل المرحلة الحساسة الحالية

*عبدالخالق الفلاح

www.fcdrs.com ٢٠١٨/١٠/٢١

المرحلة الحالية فيها من العتمة والكثير من التناقضات مما تدفعنا إلى بيان أن الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني لا بد أن يكون مفتوحاً لكل تنوعات الوطن، بحيث تشترك جميع هذه التنوعات في إثرائه وتنميته بعيداً عن العقلية الأحادية والاحتكارية، التي تعمل على احتكار هذه الفضاءات لصالح فكرٍ أو رؤيةٍ هي جزءٌ من الوطن وليست كل الوطن لأن إذا غابت العدالة السياسية، وساد الاستبداد السياسي، وبرزت مظاهر الإقصاء والتهميش، فإن مقولة المواطنة هنا تكون في جوهرها تمويهاً لهذا الواقع وخداعاً لأبناء الوطن والمجتمع. والقوى المشاركة في العملية السياسية لازالت تحوم حول المحاصصة في تشكيل الحكومة الموكلة لدكتور عادل عبدالمهدي رغم كل الشعارات التي كانت تطلقها خلال الحملة الانتخابية وكان العراق قد فصل لهم وحدهم.

في الشارع العراقي اليوم الكثير من القوى والأحزاب والفصائل غنية بالعناوين الكبيرة، والأمانى العظيمة، والطموحات العريضة، التي يتشدقون بها، ويرفعون أصواتهم عند ذكرها، فقدان القيادة الحقيقية والرؤيا العمياء في التصدي للعمل وكان كرسي المسؤولية مقاس لهم فقط دون الآخرين وكان الام العراقية لم تلد إلا هؤلاء ويعيشون في احلامها، ومآسي شعبهم تدفعهم للمضي في سلسلة من السيناريوهات المجردة من الحقائق لتوهيم الشعب، ولو أنهم كانوا يعلمون أنهم يكذبون ولا يقولون الصدق، ويخدعون المواطنين ويدهنونهم، أو أنهم عاجزون وغير قادرين على تحقيق ما ينادون به، أو لأن الشعارات أكبر منهم، وأنهم لا يستطيعون تحقيقها بأنفسهم، لوجود قوى تمنعهم، أو ظروف تحول بينهم وبين تحقيقها، أو لأن مصالحهم تتنافى مع تحقيقها، وتنهار أمامها، ولا تتفق وإياها، وكان ارتباطهم في نقيضها، وبقاءهم في استحالة تحقيقها.

أمر حسن دون حساب العواقب. فهل ستفرز المرحلة القادمة من لديه افكار جديدة او ترى إنسانا يشعر بشعور الشعب ويحمل رؤى واضحة، يريد أن يصل بها إلى خدمة المجتمع، بفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية الكفوءة المختصة – في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع.

على القائد العمل بنبل أخلاقه، ويحسن اعادة العمل الموحد المفقود والمعطل ويجمع الشمل الممزق ويقول الحرف المعلوم السليم الذي ينطق من مسؤولية ليس فيها لبس او شيطنة، ويقف عند كل علامة استفهام ولكل كلمة يقولها وكل عمل يريد القيام به دون تطويل وتزوير اعلامي لخلط الاوراق وتعطيل مسيرة البناء، ويتعد عن التشويه والذات الاعمى الذي ينخر المجتمع. ان اخلاقية القيادي يجب ان تنطلق وفق هذا المفهوم ويتحرك بموجبه ويسمح بمراقبة جماهيرية بعدها بصورة شفافة وهي التي تحاسب المسؤول وليس الحزب او الكتلة وهي ليست صفقة تجارية كما يتصور اليوم بعض السياسيين ويتعامل بها انما تتم ادارة البلد بشكل ولون وجوهر واضح المعالم. معالجة ظاهرة التشرذم في العملية السياسية، بحاجة إلى رؤية حقيقية – مجتمعية مركبة، قوامها صيانة حقوق الإنسان، وتعميم ثقافة العفو والتسامح والحوار وحق التعبير بمشاركة جميع الاطراف، وإطلاق مشروع سياسي وطني، يتجاوز المآزق الراهنة، ويجيب عن تحديات المرحلة القادمة. ويبعد من تلطخت ايديهم بدماء العراقيين وملئت كروشهم بالسحت وجيبوبهم بالسرققات عن العملية على ان تبدأ بدون شروط مسبقة.

ان المرحلة الماضية التي مرت على الشعب اعطت الكثير من السلبيات والدماء بثمن بخس قرباناً لمن لا يستحقون القيادة وبدأ يتعلم فنون العوم منها بشكل طبيعي من خلال الممارسات والاستفادة من السلبيات والايجابيات التي يمر بها البلد وقد كانت تجرية غثة ومليئة بالعبر والدروس والعوامل التي قد تخلق من يخلق الحلول وتجاوز الفئوية والحزبية والمصالح الضيقة ويمكن له ان يستفيد منها في المرحلة القادمة ويضع مصالح الجماهير في مقدمة الاعتبارات والاهتمامات.

ولاشك ان الجماهير اليوم تراقب العملية السياسية احزاباً وشخصاً لمعرفة حقيقة كل منها وكشف عوامل الزيف والنجاح لان مرحلة الصبر و تجربة اختيار العناصر التي تتمثل فيها الوطنية والاخلاص وحرصها على انجاز المشاريع التي ترى فيها مصلحة البلد ولبناء العراق ومستقبله ومن هو يفكر في مصلحته الخاصة وداعم لعناصر التخريب وتقسيم الوطن وبوقفة وطنية جادة ولمراجعة وتشخيص اداء هؤلاء السياسيين واختيار الاصلاح للمستقبل والمواطن اعتقد ذهب عنه الخوف وهو حريص لتحقيق مطامحه لادارة البلد الذي قد حان ولا سوف يدفع ثمن تهاونه في اختيار من هو يحس بالوطن والمواطنة وعليه ان يفهم ان الطريق للامان في اختيار الاصلاح هو هدفه القادم ويتوكأ عليه وسوف لن يسلم ذقنه لكل من هب ودب لان ذلك سوف يدفعه الى الهاوية والهلاك ناسياً او متناسياً من ان المرحلة التي مرت بالعراق خلال السنوات الماضية قد كشفت زيف الكثير من المشاركين في العملية السياسية واعطت درجات هابطة من التقييم بسبب المماطلات والعثرات والازمات والخلافات المصنعة التي وضعوها امام عجلة المسيرة وبطرق غير حضارية ابداً انما ادخلت البلاد في دوامة العطل وتوقف حركة كل شيء فيه مع الاسف لعدم التوصل الى صيغة ترضي الاطراف كافة وللنظرة الضيقة والمناطقية والمصالح الحزبية على المواطنة ودس السم في العسل له وهذه ظاهرة خطيرة وسلبية ارادت بعض الكتل استغلالها للضغط على الحكومات التي ادارت البلد لا بل ضيقت حق المواطن بشكل عام. عليهم احترام حقوق ابناء الشعب واحترام ارادته التي رسمها الدستور ولكل المؤسسات الدستورية واي سلبية او نقص او فساد يجب ان يتركه جانباً والعمل بمهامة وفق القانون.

ومن الصفات المميزة في القائد هو تقديم الفعل وليس الكلام فقط، و ذو شخصية واثقة وقوية قادرة على الكلام ومن ثمّ الفعل، فذلك يزيد من تطور عمله، عدم الإنفراد بالعمل والأناية، بل يجب توزيع الأعمال المختلفة على أفراد المجموعة، ويجب على كل فرد أن يقوم بالعمل المناسب من طريقة تفكيره ومن خبرته، قادر على التشجيع وبث روح الأمل لدى أفراد المجموعة، فكثير من أفراد المجتمع العراقي قد وصل لحدّ اليأس ووصل إلى مرحلة اللامبالاة ليأتي هنا دور القائد في دفعه للأمام وتغيير الأفكار السلبية التي تدور في ذهنه الى ايجابية منتجة للنشاط والحيوية وحبّ العمل والاخلاص لشعبه.

الجماهير عليها تقييم الوضع الحالي وادراك ان هناك مؤامرة كبيرة ضد العراق والعراقيين يشترك فيها البعض ممن هم في العملية السياسية تستهدف كل كيانه من خلال اسقاط الدستور والحكومة والعودة الى الوراء واول الخاسرين هم الامة هي الان في محنة وتحت خيمة للظلم والمعاناة وتحتاج الى دراسة كيفية الخلاص من هذه المخمصة في المرحلة القادمة وعليها تحديد اعدائها ورفض المسؤول البليد والمتوهم في ظل ظلام يعبث وينهب دون حساب ويخرب ويمارس هو ويغطي على السراق والمفسدين،فساداً لم يسبق له مثيل في التاريخ، المجتمع الان مطالب بالتصدي للسلبيات وبالوقوف بوجه الخطوات غير الحقيقية وعدم الرضوخ الى الظلام والعبودية مرة اخرى مهما كانت التضحيات..

تصنيف الخلافات

*أحمد الذواق

غاب جيل التغيير عن القراءة وانتقل مباشرة لمواجهة الأحداث المتسارعة وانغمس في ليله ونهاره في تبرير ما يفعل وانتقاد ما يفعله غيره والذي يجمعهم هو غياب الوعي الوطني

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٢/١٠/٢٠١٨

مذ أن رحل نظام صدام عن السلطة وتبخرت اذرعه الحديدية، وأنهار سور السجن الكبير الذي كان يلف حياة العراقيين بشكل قسري، ظهرت الى السطح ازمة الوعي والفهم لدى الجيل الذي عاصر زمن التغيير، الشاب الذي نشأ في اسرة تخشى من جارها ومن اقربائها ومن رجل الشرطة والامن والجيش لم يكن بوسعها تقديم المستقبل لاولادها الا بنكهة الخوف والحذر، فاستحالت نظرة الشاب لمستقبله الى قائمة طويلة من الفشل وبصيص امل يعد بنجاح يعاني من كساح اجتماعي.

سقط النظام واستقبل هذا الجيل التغيير بالنشاط والحيوية، كانت الازمة الحقيقية هي في التركة الثقيلة التي كانت تحملها الاسرة وحالما القيت من عاتقها اكتشفت ان الظهر اصبح منحنيا والطموحات صارت من الماضي، حاول العراقيون التعويض وبسرعة لكي يدركوا خلال سنة او سنتين ما تبقى من قدرة للحواس على الترف وفسحة في العيش، لكن الامر لم يكن كذلك لدى الشباب الذي وصلوا الى نشاطهم البدني والذهني لحظة انهيار القيود التي كانت تكبل اسرهم والجيل الذي سبقهم، لم يجدوا قاعدة بيانات تناسب الحدث وليس لاحد قبلهم تلك الخبرة المعتد بها للتعايش مع نظام ديمقراطي، فلقد اصبحوا تحت ضغط الماضي وصوره المعتمة وبين المستقبل الذي يعدهم بجنة الاحلام، لم يحتج الشاب ليثبت فروسيته الى مقارعة نظام فاشستي ولا الى ارتقاء اعواد المشانق، فله ان يحمل بندقية وينتمي الى اي فصيل يعطيه غطاءً اجتماعيا ويصبح تطبيق صور الاكشن التي يتناها واقعا غير مكلف.

غاب جيل التغيير عن القراءة وانتقل مباشرة لمواجهة الاحداث المتسارعة وانغمس في ليله ونهاره في تبرير ما يفعل وانتقاد ما يفعله غيره وتوزعت ولاءات الشباب بين التيارات المختلفة ولكن الذي يجمعهم هو غياب الوعي الوطني، الوطن الذي سرقة صدام تم استرجاعه معاقا مرهقا اثخنه الصراعات والحروب، الشباب الذين عاصروا التغيير هو الصورة الواضحة للعراق فهم لا يريدون ان يدفعوا ضريبة نظام صدام ولا ان يتحملوا ضريبة بناء الوطن فالصفة الغالبة عليهم هي استعجال الغنائم واعتياد الانتقاد كسلعة ثابتة للتسويق عم افكارهم.

ما لم يقتنع الجيل الحالي انه امل الوطن في اعمار النفوس التي مزقتها الحروب والفشل والخوف والفساد ومالم يقتنع قادة العراق باعطاء الجيل فرصته الحقيقية والتخلص من عقد الماضي والعمل بمبدأ تصنيف الخلافات والانتقال الى مرحلة الترميم فلن تكون امامنا فرصة للنجاح، الظروف التي مرت بالعراقيين لا تشبهها اي ظروف اخرى قياسا بما هي عليه تركيبة الشعب العراقي وموقعه الجغرافي، الامل معقود على الدم الجديد الذي سينشأ بعد كل هذه التجارب اذا ما تحقق الاصلاح الحقيقي على مستوى النفوس اولا والمؤسسات التربوية والدينية ثانيا.

بغداد - واشنطن: أي تاريخ وأي مستقبل؟

*د. عبد الحسين شعبان

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٢/١٠/٢٠١٨

شهدت العلاقات العراقية - الأمريكية تصدعاً كبيراً بعد الإطاحة بالنظام الملكي إثر ثورة ١٤ يوليو (تموز) العام ١٩٥٨، وظلّت في حالة فتور وعدم ارتياح وريبة وعداء، تعمق مع مرور الأيام، حتى وقوع العراق تحت الاحتلال العام ٢٠٠٣. ويمكن رصد ثلاث محطات أساسية تعرّضت فيها المصالح الأمريكية إلى ضربة موجعة في العهد الجمهوري. المحطة الأولى - بعد الثورة مباشرة، ولاسيما في إعلان الخروج من حلف بغداد "حلف السنطو". وعلى الرغم من أن واشنطن لم تكن عضواً رسمياً في الحلف، إلا أنه كان مدعوماً منها باعتباره حلقة مهمة من حلقات مشروعها في المنطقة القاصي بتطويق الشيوعية وتقليص نفوذ حركة التحرر الوطني، حيث كان الحلف يضم تركيا وإيران وباكستان والعراق وجميعهم حلفائها آنذاك، إضافة إلى بريطانيا. وكان إقدام العراق على إلغاء المعاهدة الأمريكية - العراقية المبرمة بين البلدين العام ١٩٥٤، والتوجّه صوب الكتلة الإشتراكية، وخصوصاً الاتحاد السوفييتي، أحد الأسباب الأساسية في الافتراق والعداء اللاحق بين البلدين.

المحطة الثانية - قطع العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، بعد عدوان الخامس من يونيو (حزيران) العام ١٩٦٧، بسبب انحياز واشنطن إلى تل أبيب ودعمها عسكرياً وسياسياً، وهو الأمر الذي أضعف من دورها في المنطقة العربية والعالم الإسلامي ككل، بل وأساء إلى سمعتها.

المحطة الثالثة - تأميم النفط العام ١٩٧٢ وخسارة الشركات الأمريكية لمليارات الدولارات. وكان النفط أحد أسباب واشنطن في مناصبة العداء للعهد الجمهوري الأول، وخصوصاً بعد صدور القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ الذي تم بموجبه استعادة ٩٩,٥٪ من الأراضي العراقية من أيدي الشركات الاحتكارية للتنقيب عن النفط. وكانت الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ فرصة جديدة لواشنطن لاستعادة شيء من نفوذها المفقود، مستغلة اندلاع الثورة الإيرانية العام ١٩٧٩ وتوتر العلاقات الخليجية - الإيرانية، حيث عملت على إدامة الحرب حماية لمصالحها الاستراتيجية.

وكشفت فضيحة إيران غيت وكذلك المعلومات الاستخبارية والعسكرية المسربة إلى بغداد، السياسة الازدواجية التي مارسها طيلة تلك الفترة والتي انقلبت بعدها ضد بغداد إثر الغزو العراقي للكويت العام ١٩٩٠، وقادت حملة لتحريره العام ١٩٩١، ثم فرضت حصاراً دولياً على العراق دام ما يزيد عن ١٢ عاماً (من العام ١٩٩١ ولغاية العام ٢٠٠٣)، وصولاً إلى احتلال العراق تحت حجة "وجود أسلحة دمار شامل" و"ضلوعه بالإرهاب الدولي"، وهي نفسها التي أخرجته من قائمة الدول الراعية للإرهاب خلال الحرب مع إيران.

وفي الوقت نفسه أزيلت بعض العوائق عن الصادرات الأمريكية المتوجّهة إلى العراق، ووصل حجم التجارة البينية إلى ما يقارب مليار دولار سنوياً عدا التجهيزات العسكرية الأمريكية، وهو ما أشار إليه الكاتب الصحفي الفرنسي آلان غراش رئيس تحرير جريدة لوموند ديبلوماتيك في كتابه "الخليج : مفاهيم لفهم حرب معلنة" الذي صدر في العام ١٩٩١.

وكان الرئيس جورج دبليو بوش قد وضع ثلاثة أهداف له للحرب على العراق أولها - نزع سلاح صدام حسين، وثانيها - جعل العالم أكثر أمناً، وثالثها - تحرير الشعب العراقي (والمقصود نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية). وبغض النظر عن عدم شرعية الأساس القانوني وبطلان الادعاءات وزيف الاتهامات، فإن النتائج العملية

تقول: إن العالم لم يصبح أكثر أمناً، بل ازدادت التهديدات الإرهابية، وإن واشنطن أول من قام بانتهاك حقوق الإنسان في العراق، وقد كشفت حوادث التعذيب ومحاولات إذلال العراقيين ذلك، لاسيما ما حصل في سجن أبو غريب ومجازر الحديثة والإسحاقى ومذابح الفلوجة وغيرها.

وحتى العملية السياسية التي صنعتها واشنطن لم تكن قادرة على "نقل العراق من الدكتاتورية إلى الديمقراطية"، لأنها قامت على نظام المحاصصة الطائفي الإثني وتقاسم السلطة على نحو أدى إلى شيوع ظواهر الإرهاب والعنف والفساد المالي والإداري والرشا، ناهيك عن استئثار الميليشيات خارج نطاق الدولة وانتشار السلاح على نحو لم يسبق له مثيل، خصوصاً في ظل ضعف هيبة الدولة، وصعود مرجعيات لموازاتها مثل المرجعيات الطائفية والإثنية والعشائرية والمناطقية وغيرها.

أما حقيقة أهداف واشنطن فقد كانت ثلاثة أيضاً - الأول - اقتصادي وهو متمثلٌ بالنفط وتوابعه والثاني - أممي ستراتيحي وهو متمثلٌ بالموقع الذي يحتله العراق في علاقاته مع واشنطن، ولاسيما في مواجهة إيران والإرهاب و"أنظمة الشر"، والثالث ديني حسب معتقدات بوش، التي هي خليط من أفكار دينية وأوهام تاريخية.

وفي المرحلة الجديدة ما بعد الاحتلال مرّت العلاقات العراقية - الأمريكية بخمس فترات يمكن تصنيفها كالآتي - الأولى بدأت بالحكم المباشر للجنرال جي غارنر واستمرت من ٩ نيسان (أبريل) ولغاية ١٣ أيار (مايو) ٢٠٠٣، حيث تسلّم القيادة منه بول بريمر. والثانية بحكم مدني مطلق للحاكم الأمريكي السفير بول بريمر، واستمرت حتى ٣٠ يونيو (حزيران) العام ٢٠٠٤، وكان قد أصدر "قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية" في ٨ آذار (مارس) ٢٠٠٤ وشكّل مجلساً للحكم الانتقالي تابعاً له في ١٣ تموز (يوليو) ٢٠٠٣.

الثالثة - بدأت بعد إجراء انتخابات على أساس دستور دائم في العام ٢٠٠٥، حيث تم الاستفتاء على الدستور في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول وأجريت على أساسه الانتخابات في ١٥ ديسمبر/كانون الأول من العام ذاته. وهي فترة انتقالية استمرت بإدارة عراقية وإشراف أمريكي مع وجود القوات الأمريكية التي وصل عددها إلى ١٧٠ ألف عسكري، وفيها تم توقيع اتفاقية أمنية عراقية - أمريكية العام ٢٠٠٨، وكان من المفترض إجراء استفتاء شعبي عليها حسبما نصّت، لكن الحكومة العراقية سوّفت هذا الأمر حتى تم انقضاء مدّتها نهاية العام ٢٠١١.

ولم تتمكّن القوى المؤيدة " راقياً" لإبرام معاهدة جديدة أو الولايات المتحدة والرئيس بوش تحديداً من الوصول إلى صيغة تعاهد جديد، بحيث ينتقل "الاحتلال العسكري إلى احتلال تعاقدي"، وهكذا شهدت الفترة الجديدة نوعاً من الفتر وبرد العلاقة السياسية، ولاسيما مع مجيء الرئيس باراك أوباما وبالأخص مع مطلع العام ٢٠١٢ واستمرّ مثل هذا الضعف أو عدم الاكتراث حتى العام ٢٠١٤.

أما الفترة الرابعة فهي بعد احتلال داعش للموصل في ١٠ يونيو (حزيران) العام ٢٠١٤، وابتدأت مع ترشيح حيدر العبادي لرئاسة الوزراء، حيث استعاد الطرفان الرغبة في تعزيز العلاقة، ولاسيما العسكرية والأمنية لما يجمعهما من أهداف في محاربة داعش والقضاء على الإرهاب. أما الفترة التي تلتها الخامسة فقد شهدت صعود الرئيس دونالد ترامب لرئاسة البيت الأبيض (يناير/كانون الثاني /٢٠١٧) وتميّزت بتطور مستوى التعاون في الجانب الأمني والعسكري والسياسي.

والسؤال الذي يواجه الباحث هو إلى أين تسير علاقات بغداد - واشنطن في ظل استمرار التخبط العراقي في تحديد الأولويات؟ ويحتار المرء أحياناً من أين يبدأ؟ وعلى أي الطرق يسير؟ وإذا كان زيادة الإنتاج النفطي هو الأولوية لبغداد والحفاظ على الوضع القائم كي لا ينهار بسبب الأزمة المالية التي سببها انخفاض أسعار النفط والمجهود

الحربي ضد داعش، دون أن ننسى الفساد المستشري في أجهزة الدولة ومفاصلها وهو الوجه الآخر الثاني لداعش. فماذا هي فاعلة بشأنه ونظام المحاصصة الطائفي - الإثني الذي يلهج الجميع بدمه: هل لإعادة بناء وترميم البنى التحتية أو لزيادة التسليح أو لمحاربة الفساد أو لتحسين قطاع الخدمات، ولاسيما الصحة والتعليم أو للقضاء على البطالة أو لحلّ الخلافات مع إقليم كردستان؟

وإذا كانت تلك جميعها تمثل أولويات وأهداف آنية ومتوسطة المدى، فمن أين ستبدأ بغداد؟ وكيف ستتصرف كدولة؟ في إطار خضلم من الصراعات الداخلية والإقليمية، خصوصاً بعد الأزمة الحادة مع إقليم كردستان بسبب الاستفتاء الكردي (٢٥ سبتمبر/ أيلول/٢٠١٧)، تلك التي لا تزال لم تجد لها حلاً مقبولاً بشأن المناطق المتنازع عليها وبالدرجة الأساسية "محافظة كركوك" وفقاً للمادة ١٤٠ من الدستور، وقد يتطلب الأمر تعديلات دستورية ضرورية وأساسية وهي لا تزال مجمدة منذ العام ٢٠٠٦ ولحد الآن.

ولكي تضع واشنطن لبغداد حساباً في اعتبارها، فلا بدّ أن تكون بغداد موحدة في حركتها ومصدر قرارها، إذ لا يزال الكثير من الأطراف العراقية يتعامل مع الولايات المتحدة منفرداً، وأحياناً بما يتعارض مع قرار الحكومة وسياساتها، وهي ظاهرة لا تضعف وحدة القرار العراقي فحسب، بل تترك أداءه في تحقيق أهداف السياسة الخارجية وفي التعامل مع المحيط العربي والإقليمي أيضاً وليس مع واشنطن فحسب. وإذا كانت بغداد وحواشيتها لا تزال متخبطة إزاء العلاقة مع واشنطن، فإن هذه الأخيرة لها استراتيجيتها النابعة من مصالحها وأهدافها.

والمتتبع يلحظ سعي واشنطن لإجراء الانتخابات في موعدها المعلن (١٥ أيار/مايو/٢٠١٨) وتشجيع إقامة كتلة كبيرة، بعيدة عن تأثير النفوذ الإيراني، والأمر يحتاج إلى تحالفات جديدة شيعية - كردية - سنية قريبة من واشنطن يُرجح أن يكون على رأسها رئيس الوزراء الحالي، ويمكن لها أن تحظى بدعم مادي ومعنوي لإعادة إعمار المناطق المتضررة وعودة النازحين إليها. وحسب قراءتنا الأولية فإن الخطوط العريضة لمثل هذا الاستنتاج هي:

١- القضاء على داعش واستكمال ملاحقته عسكرياً بالتعاون مع القوات العراقية وإبراز دور التحالف الدولي، والإبقاء على عدد القوات الأمريكية القتالية والخاصة في العراق، بحجة حماية الأراضي التي تم طرده منها وإفشال مخططاته بالعودة إليها والعمل على تعزيز سبل مكافحة الإرهاب الدولي من خلال تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

٢- تقليص النفوذ الإيراني بتطويقه ومنعه من التمدد في العراق والسعي لإبعاد الحكومة العراقية من أن تكون تابعاً له أو تدور في فلكه، سواء ما له علاقة بامتداداته العربية في سوريا ولبنان واليمن والبحرين والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج، إضافة إلى العلاقة مع حماس وقطاع غزة، وذلك انسجاماً مع أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ككل.

٣- تشجيع إقليم كردستان على البقاء ضمن "العراق الديمقراطي الفيدرالي"، وتعزيز أواصر الصداقة معه، خصوصاً بعد أن كانت واشنطن قد تحفظت إزاء خطوة الاستفتاء. وعلى الرغم من علاقة واشنطن مع بغداد والدولة العراقية ككل لما تشكله من ثقل، فإنها في الوقت نفسه تريد تأكيد العلاقة الخصوصية مع الإقليم والتحالف المستمر مع الحركة الكردية.

٤- إبقاء نقاط المراقبة الميدانية والجوية واستمرار الاستطلاعات الأمنية والاستخبارية، لإفشال المشروع الإيراني ومنعه من إيجاد ممرات بديلة وطرق برية أخرى لإدامة الاتصال بين طهران ودمشق عبر بغداد وصولاً إلى البحر المتوسط.

مقاتلو "داعش" عادوا.. وهم يحملون السلاح الآن مع الميليشيات الشيعية

مجلة (فورين بوليسي) : ٢٢/١٠/٢٠١٨

فيرا ميرونوفا ومحمد حسين*: تستمر الحرب في العراق في إفراز تكوينات مختلفة من الشركاء الغربيين. وقد يكون آخر زوج غريب هو الأكثر غرابة على الإطلاق. في الأراضي العراقية القريبة من الأراضي التي يسيطر عليها الكرد بشكل خاص، شرعت قوات الحشد الشعبي، وهي مجموعة من الميليشيات الشيعية في معظمها - في التعاون مع بعض مقاتلي "داعش" السابقين. وقد تبدو فكرة الشراكة مع هؤلاء الأعداء السابقين شاذة، لكنها تنطوي على فوائد حقيقية لكلا الجانبين. فمن جانبها، تقوم فصائل قوات الحشد الشعبي بتوسيع تواجدها في المناطق السنية. وفي الوقت نفسه، يستطيع مقاتلو "داعش" السابقون أن يعادوا دخول المجتمع العراقي. ومهما تكن النتيجة النهائية، فمن المرجح أنها ستكون سيئة للعراق.

كانت قوات الحشد الشعبي لاعباً رئيسياً في الحرب ضد "داعش" التي بدأت في العام ٢٠١٤. وقد تم تشكيلها حصرياً من المحاربين الشيعية، والذين كثيراً ما كانوا يقاتلون تحت أعلام دينية شيعية، وأصبح يُنظر إلى بعض ميليشيات قوات الحشد الشعبي على أنها قوى وكيلة للإيرانيين. وجعل ذلك من الصعب عليها العمل في المناطق ذات الأغلبية السنية، ودفع شركاء الحكومة العراقية الدوليين، بما في ذلك الولايات المتحدة، إلى الإحجام عن التحالف مع هذه الميليشيات لتشارك في جهودهم الحربية الخاصة.

مع ذلك، نجحت قوات الحشد الشعبي في البقاء. واليوم، أصبحت هي المسؤولة عن الأمن في بعض البلدات التي كانت تخضع لسيطرة "داعش" حتى فترة قريبة، وهي تشكل قوة سياسية رئيسية في البلاد. وفي الانتخابات الوطنية الأخيرة، على سبيل المثال، فاز خليط من فصائل قوات الحشد الشعبي، والذي يسمى "تحالف الفتح"، بمجموع ٤٨ من أصل مقاعد البرلمان العراقي الذي يضم ٣٢٩ مقعداً.

حسب كل المظاهر، تسعى قوات الحشد الشعبي إلى المزيد من توسيع نطاق نفوذها. وحتى تتمكن من تحقيق ذلك، قامت بإحداث تغيير جذري في استراتيجية التجنيد لديها. والآن، أصبحت تجلب، بالإضافة إلى الشباب الشيعية، أعضاء سابقين في "داعش" أيضاً.

في مقابلات أجريناها معهم هذا الشهر، أكد عدد من المسؤولين الحكوميين والناشطين العراقيين وجود هذا الاتجاه، مؤكداً أن "منظمة بدر" إحدى أكبر ميليشيات قوات الحشد الشعبي، التي تعمل في العراق، جندت نحو ٣٠ من هؤلاء المقاتلين في بلدة جلولاء وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت "عصائب أهل الحق"، وهي من أكثر فصائل قوات الحشد الشعبي تطرفاً، بتجنيد حوالي ٤٠ عضواً من أعضاء "داعش" السابقين في المنطقة نفسها، التي ما تزال محل نزاع بين الحكومة المركزية العراقية والكرد. وقال لنا خليل خوداداد، وهو مسؤول كردي في البلدة: "بعد هزيمة الدولة الإسلامية في أواخر العام ٢٠١٤، لم يتمكن أعضاء داعش المحليون من العودة إلى جلولاء". وذهبوا إلى مدن أخرى حيث انضموا إلى قوات الحشد الشعبي. وأضاف أنهم الآن عادوا "وهم يرتدون أزياء عسكرية جديدة".

بالإضافة إلى أعضاء سابقين من المستويات الدنيا في "داعش"، يبدو أن العديد من قادة المجموعة دخلوا صفوف قوات الحشد الشعبي أيضاً. ووفقاً لمصادر في "الأسايش"، قوات الأمن الداخلي الكردية، فإن أحد هؤلاء المجندين هو مطشر التركي، الذي قاد المعركة ضد البيشمركة في الجزء الجنوبي من جلولاء في الفترة بين حزيران (يونيو) وآب (أغسطس) من العام ٢٠١٤. وهناك آخر هو زيد مولان، الذي نجح، حسب ما أفادت به مصادرنا، في إقناع أعضاء كتيبة شرطة الطوارئ العراقية بتسليم أسلحتها لمقاتلي "داعش" في العام ٢٠١٤.

كانت لأعضاء قوات الحشد الشعبي الذين أجرينا مقابلات معهم آراء مختلطة حول ضم مقاتلي "داعش" السابقين. ونفى أحد المسؤولين الذين قابلناهم من "عصائب أهل الحق" وجود أي من أعضاء "داعش" السابقين في مجموعته. واعترف بأن قوته كانت مهمة بانضمام السنة، وإنما "بتجنيد السنة المحليين فقط من الذين ليست لهم

أي علاقات معروفة بالدولة الإسلامية". وقال الشيخ أبو أحمد، وهو قائد كتيبة في شمال ديالى: "عندما بدأنا التجنيد، انضم بعض أعضاء 'داعش'. ومع ذلك، قمنا في وقت لاحق بإجراء تدقيق للخلفيات وطردنا جميع الأشخاص المشبوهين". وعندما واجهنا مسؤولاً عراقياً محلياً أخبر بأسماء أشخاص محددين في قوات الحشد الشعبي، والذين لهم روابط معروفة بتنظيم "داعش"، زعم أنها كانت هناك حاجة إلى هؤلاء المجندين الجدد لمواصلة القتال ضد تمرد "الدولة الإسلامية". وقال، مسمى أحد الأمثلة: "تبين أن مطشر التركي رجل صالح مباشرة بعد أن غير الولاء، وهو يقوم الآن بتأمين أمن مدينة الطوق ضد متمردي داعش".

قد يبدو غريباً أن ينطوي مقاتلون من السنة على حماس للانضمام إلى القوات الشيعية نفسها التي كانوا قد حاربوها مؤخراً. لكن هناك بعض الأسباب الوجيهة لذلك.

بالنسبة لبعض مقاتلي "داعش" السابقين، المسألة اقتصادية. وكان هؤلاء من المقاتلين الذين لم ينضموا إلى "داعش" بسبب الحماسة الدينية، وإنما لأنهم كانوا بحاجة إلى راتب. وعندما هزمت "الدولة الإسلامية" ووجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل، حان الوقت للبحث عن عمل آخر. وبالنسبة للرجال الذين لا يمتلكون مهارات يعتد بها إلى جانب خوض الحرب -وبالنظر إلى معدل البطالة المرتفع بين الشباب في العراق والبالغ ١٨ بالمائة- فإن الانضمام إلى قوة أخرى كان تصرفاً عقلانياً.

بما أن العراق، مثل العديد من مجتمعات ما بعد الصراع، ليست لديه سياسات رسمية لإعادة الدمج، فإن هؤلاء الرجال لا يستطيعون الانضمام إلى قوات الأمن العراقية الرسمية، ولذلك بدأوا يبحثون عن بدائل أقل رسمية. في البداية، لجأ الكثيرون منهم إلى "قوات الحشد القبلية"، النظائر السنوية المدعومة من الولايات المتحدة لمجموعات قوات الحشد الشعبي الشيعية، والتي دفعت راتباً قدره ٤٠٠ دولار. ومع ذلك، لم يتمكن سوى قلة من الانضمام، حتى لو كان لديهم روابط عائلية أو قبلية. وكانت الجهة التالية في عمليات بحث هؤلاء المقاتلين السابقين عن عمل هي قوات الحشد الشعبي. وقد تبين أن قوات الحشد الشعبي كانت أكثر استعداداً، نسبياً، للسماح لأعضاء "داعش" السابقين بالانضمام إلى صفوفها.

بالإضافة إلى الراتب الثابت، كان الانضمام إلى مجموع تابعة لقوات الحشد الشعبي يعطي فرصة لمقاتلي "داعش" السابقين لغسل تواريخهم. وعندما هُزمت مجموعتهم وأصبح أعضاؤها رجالاً مطلوبين، أصبح عبور نقاط التفتيش الأمنية التي تملأ كل مدينة مهمة مستحيلة. لكن الأشخاص الذين يحملون هويات عسكرية -وهو شيء توفره العضوية في إحدى ميليشيات قوات الحشد الشعبي- لا يتم التحقق منهم عادةً في القوائم الرسمية لأعضاء "داعش" المشتبه بهم.

ومن المزايا الأخرى لحمل هوية إحدى ميليشيات قوات الحشد الشعبي أن العضو السابق في "داعش" يستطيع أن يستخدمها لإقناع مجتمعه بأن انتماءه السابق كان للغرض الوحيد المتمثل في التجسس. وهذه الحيل فعالة بشكل مدهش. فبناءً على القانون العراقي، يُطلب وجود شاهدين على الأقل لاتهام شخص ما بأنه جزء من "داعش". ويصبح العثور على الشهود أكثر صعوبة عندما يكون لدى الشخص المعني أدنى قدر من حجة الإنكار المعقول على الأقل. وكما أخبرنا أحد مسؤولي إنفاذ القانون المحليين في الموصل، فإنه "الإدانة مثل هذا الشخص، نحتاج أولاً إلى اعتقاله، وسوف يشهد الناس فقط بعد أن يروا أن انتماءه العسكري كان غير شرعي".

يبدو الحفاظ على الذات سبباً مقنعاً لمقاتل سني لكي ينضم إلى ميليشيا شيعية. لكن ذلك لا يفسر السبب في قيام قوات الحشد الشعبي، التي اكتسبت الاحترام بين المدنيين بسبب قتالها ضد "داعش"، بتنجيد هؤلاء المقاتلين. لكن هناك أسباب وجيهة عدة لذلك أيضاً.

سياسياً، تريد قوات الحشد الشعبي زيادة نفوذها في المناطق ذات الأغلبية السنية، ولذلك ستكون بحاجة إلى ضم أعضاء من السنة.

وعلى ما يبدو، لم تضيع قوات الحشد الشعبي أي وقت للاستفادة من عمل جنود "داعش" السابقين لتحقيق هذا الهدف. ووفقاً لشرطي محلي في الموصل، فإنه "مباشرة بعد هزيمة الدولة الإسلامية في الموصل، قمنا باعتقال العديد من الأعضاء السابقين من "داعش" الذين يحملون قطعة رسمية من الورق تقول أنهم أعضاء في قوات الحشد الشعبي، وأن بطاقات هوياتهم قيد الصدور".

ومن حيث المعرفة العسكرية، من الممكن أن يكون أداء قوات الحشد الشعبي أسوأ من أداء مقاتلي "داعش" السابقين. فبعد أربع سنوات من الحرب، يمتلك معظم المقاتلين في "داعش" خبرة قتالية واسعة. كما أنهم فعالون بشكل خاص عندما يتعلق الأمر باستئصال أعضاء "داعش" السابقين الآخرين الذين لم ينضموا إلى قوات الحشد الشعبي. وفي واقع الأمر، يمكن أن تعتمد قوات الحشد الشعبي على قدر معين من الولاء لدى هؤلاء، لأن مجنديها الجدد ليس لديهم أي مكان آخر يذهبون إليه. وإذا تم طرد مقاتل جديد من الميليشيات، فستتم مصادرة هويته. وسوف يصبح عندئذٍ عرضةً لخطر الاعتقال عند نقطة تفتيش والحكم عليه بالإعدام.

ثم هناك، بالطبع، الفساد وعدم الكفاءة. ففي مقابل الثمن المناسب، قد يدير بعض مسؤولي قوات الحشد الشعبي أنظارهم إلى الجهة الأخرى إذا تطابق ملف مجند جديد مع شخص مشتبه به من "داعش" في قاعدة البيانات الوطنية. ووفقاً لسكان محليين في الموصل، يتراوح سعر بطاقة هوية قوات الحشد الشعبي بين ٥٠٠ دولار مقابل بطاقة الهوية فقط، وآلاف عدة من الدولارات مقابل الهوية والتسجيل في قائمة عضوية منظمة بدر. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تملك بعض مكاتب قوات الحشد القدرة على التحقق من خلفية المجدد المحتمل. ووفقاً لأحد أعضاء سلطة تطبيق القانون في الموصل، فإنه "بعد انتهاء معركة الموصل مباشرة، لم يكن هناك تنسيق بين الجماعات المسلحة المختلفة، ولذلك سادت فوضى عارمة فيما يتعلق ببطاقات الهوية. لكن الوضع تحسن بالفعل بعد تأسيس مكتب تنسيق قوات الأمن في بغداد، الذي يقوم بالتنسيق بين مختلف الجماعات المسلحة". لكن هذا التنسيق لم يمتد بعد إلى جميع المناطق التي كان يسيطر عليها "داعش" حتى وقت قريب.

يشكل تحالف مقاتلي "داعش" ومجموعات قوات الحشد الشعبي مشكلة أمنية واضحة للعراق. صحيح أنه ليس من المؤكد أن جميع المجندين الجدد يشكلون خطراً، وفي العديد من البلدان الخارجة من صراع، تظل إعادة إدماج المقاتلين السابقين من المستوى المنخفض ممارسة شائعة. ومع ذلك، تحتاج بغداد إلى أن تكون قادرة على مراقبة أعضاء "داعش" السابقين الذين انضموا إلى قوات الحشد الشعبي، وسيكون من الصعب عليها أداء هذه المهمة في الوقت الحالي.

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الروابط المحتملة لقوات الحشد الشعبي مع إيران، فإن توسعها في المناطق السنية يبعث على القلق بالنسبة للولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وطالما ظلت الميليشيات الطائفية المختلفة هي التي توفر الأمن العراقي، فإن العراق سيواجه صعوبة في إنهاء سنوات وسنوات من سفك الدماء في نهاية المطاف. كما أن هذا التجنيد سيئ أيضاً بالنسبة للسكان السنة المحليين الذين دمرتهم الحرب مع "داعش". ووفقاً لأحد أعضاء القبيلة العربية السنية الرئيسية في جلولا، فإنه "في المناطق العربية الكردية المختلطة، هناك الكثير من العرب الذين يقدرّون الاستقرار والأمن الذي كان قائماً خلال عهد يعقوب الحبيبي" - أي عندما كان يحكم البلدة عربي سني يتمتع بعلاقات وثيقة مع الأحزاب السياسية الكردية. "ومع ذلك، لم تكن تمثل هؤلاء المعتدلين من العرب السنة أي قوة عسكرية". لكن المتطرفين - أو أولئك الذين كانوا مرتبطين منهم بالمتطرفين على الأقل - وجدوا طريقهم إلى الواجهة مرة أخرى.

* فيرا ميرونوفا: باحثة زائرة في قسم الاقتصاد بجامعة هارفارد.

* محمد حسين، زميل معهد الدراسات الإقليمية والدولية (الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية).

أحزاب «عراق ما بعد ٢٠٠٣»: مسيرة مليئة بالتوترات والانشقاقات

*ليث الربيعي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية: ٢٢/١٠/٢٠١٨

ما زال «حزب الدعوة الإسلامية» تحت وقع الصدمة جرّاء خروج السلطة من قبضته، مع انتهاء عهد قيادته لحكومات العراق المتعاقبة منذ ٢٠٠٣ حتى تشرين الأول الجاري (مع تكليف عادل عبدالمهدي تأليف الحكومة الاتحادية المقبلة). وفي محاولة منها لاستيعاب تلك الصدمة، دعا قادة الحزب إلى عقد «مؤتمر عام» لإعادة اللّحمة بين أفراده. صدمة دفعت هؤلاء إلى التخبّط في تصريحاتهم الإعلامية، حتى أعلن بعضهم على الملأ - وبشكل متفقٍ عليه - أن «الدعاة» لم يكن لديهم أي وزير، رغم إدراكهم الحقائق، إذ خاض غالبيتهم غمار الفوز بالمناصب والتلذذ بالحكم والسلطة حد التشبث بها، حتى وصل حال بعضهم إلى إعلان حالة الطوارئ، وطرح نظريات تدعو إلى «الانقلاب السياسي».

فمنذ ٢٠٠٣ (تاريخ سقوط النظام السابق على يد الاحتلال الأمريكي) عاد «الدعوة» إلى العراق بتشكيلين رئيسيين: الأوّل «حزب الدعوة» بقيادة إبراهيم الجعفري، والثاني بمسمى «حزب الدعوة تنظيم العراق» بقيادة خضير الخزاعي. وبعد عام على تولّي الجعفري رئاسة الوزراء (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)، وتسليمه السلطة لنوري المالكي، انشقّ الجعفري عن الحزب، مؤسساً «تيار الإصلاح الوطني»، ليصبح المالكي بذلك الأمين العام للحزب. في المقابل، انشقّ أيضاً عبد الكريم العنزي من «حزب الدعوة تنظيم العراق»، مشكلاً حزباً جديداً آخرًا سمّاه «حزب الدعوة تنظيم الداخل» وبالتالي لكلا التشكيلين القديمين والجديدين وزرأوه في الحكومات، إلا أنّهم ذابو تحت مسمى انتخابي بزعامة المالكي: «ائتلاف دولة القانون».

حافظ المالكي على منصب رئيس الوزراء لولائتين متتاليتين. ومع سعيه لتولّي «الثالثة»، أطاح «التحالف الوطني» (الائتلاف النيابي الموسّع الذي يضم القوى السياسية الشيعية في البلاد) آمال المالكي، مرشّحاً نائبه في «الدعوة» حيدر العبادي، مكلفاً إيّاه تأليف الحكومة. ترشيح العبادي - آنذاك - وافقت عليه أغلب الكتل السياسية، باستثناء المالكي الذي رأى أن رئيس الجمهورية خرق الدستور، مؤكداً أنه سيرفع دعوى قضائية ضده، ولكنه تراجع لاحقاً، وأعلن تنازله ودعمه للعبادي.

مع تسمية العبادي، التأم «الدعاة» بعد مناخٍ ساد الحزب «أننا سنضيق بسبب تشتتنا». عادوا إلى الاصطفاف من جديد على مضمّن، إلا أنّهم عدلوا عن موقفهم، وخاضوا الانتخابات التشريعية الأخيرة متناحرين تحت مسميّين: «القانون» و«النصر» عندئذ تعالت صرخات «الدعاة» بضرورة العودة إلى «البيت الواحد» حفاظاً على تاريخ الحزب.

أما «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، الذي دخل البلاد بعد سقوط نظام صدام حسين، فقد شارك في جميع الحكومات المتعاقبة بأسماءٍ متعددة. مرَّ «المجلس» بمراحل متشابهة بتلك التي خاضها «الدعوة». فبعد رحيل مؤسسها محمد باقر الحكيم، تولّى أخوه عبد العزيز الحكيم رئاسة الحزب. بعدها أصدرت «الهيئة العامة» قراراً بحذف كلمة «الثورة» ليكون المسمى الجديد «المجلس الأعلى الإسلامي»، الذي انخرط في العمل السياسي بقوة. وبعد وفاة الحكيم، وتسلم ابنه عمّار زمام القيادة، جرت محاولات «تصحيحية» عدّة لم ترُق «رفاق السلاح»، فانشقت أولاً «منظمة بدر» لتشكّل وحدها تنظيماً حزبياً بقيادة هادي العامري، ومارست العمل السياسي أيضاً حتى تولّى العامري نفسه وزارة النقل. أما الانشقاق الثاني، فجاء بعد صراعٍ داخليٍّ مرير، خرج على إثره عمّار الحكيم بمجموعة قراراتٍ «مصرية»، معلناً تشكيكه عن «تيّار الحكمة الوطني»، والمكوّن من مجموعة شبابٍ تاركاً رواد الحزب بذات المسمى القديم، بقيادة همام حمودي وبيان جبر صولاغ.

الحال لم يكن مختلفاً مع «التيّار الصدري» بزعامة مقتدى الصدر، الذي غير تسميته أكثر من مرّة، لدواعٍ متعددة، فمن «جيش المهدي» إلى «اليوم الموعود»، و«سرايا السلام» وغيرها، تبعاً للظروف السياسية التي رافقت نشأته. إذ انطلق الزعيم الشاب مناهضاً للاحتلال الأمريكي، قبل أن يشهد «التيّار» موجة اقتتالٍ داخليٍّ وصراعاتٍ كثيرة وكبيرة، بعد قرار الصدر «تجميد جيش المهدي» فأسس قيس الخزعلي «عصائب أهل الحق»، وشبل الزيدي «كتائب الإمام علي»، وعدنان الشحمان «التيّار الرسالي». هذه المجاميع وغيرها انبرت للدفاع بشكلٍ وطنيٍّ عن العراق وسوريا ضد تنظيم «داعش»، وشكّلت في ما بعد إلى جانب فصائل المقاومة نواة «الحشد الشعبي»، متخذةً من فتوى «المرجعية الدينية» بـ«الجهاد الكفائي» منطلقاً لها، حتى أصبحت واقعاً لا محالة.

وحتى نكون موضوعيين، فإن الملاحظ على انشقاقات «التيّار الصدري» أنها لم تكن بحثاً عن المشاركة السياسية من عدمها في الحكومات السابقة، لا بل صراعاتٍ داخلية نتيجة قناعة راسخة بضرورة إخراج المحتل وطرده، ما حدا قياداته إلى فرط عقدهم وتشكيل فصائل جديدة تنظمت تدريجاً، بعكس انشقاقات «الدعوة» التي كانت بحثاً عن السلطة، وتحديداً رئاسة الوزراء. فتراهم يبتعدون كثيراً خلال أوقات الرخاء، ويجتمعون أيام المحنة مجدداً في الانتخابات ولحظة تقاسم المناصب. أما «المجلس الأعلى»، فكان خليطاً بين الصراع الداخلي والصراع السلطوي، فلم يقبل الرواد الأوائل أن يتولّى ربيهم قيادتهم، فأخذت تتشكل حركة داخلية تدفعهم إلى السخط وعدم الرضا. في المقابل، كان عمّار الحكيم مقتنعاً - إلى حدٍّ ما - بعدم التوافق الأبدي، خصوصاً أن الصقور أخذت تنهش بحمائمها وتحجّم دورها، ما جعلهم يقبلون الطاولة ويتخذون معاً في حركة غريبة تحتاج إلى كثير من التوقّف.

عن الوضع السياسي في العراق وآفاق التحسن المحتمل

*توبي دودج

<فورين أفيبرز>: ٢٢/١٠/٢٠١٨

نشر موقع «فورين أفيبرز» تقريراً عن الوضع السياسي في العراق وآفاق التحسن المحتمل بعد شهور من الجمود السياسي، إذ يقول كاتب التقرير:

«أخيراً، وبعد شهور من الجمود الذي أعقب الانتخابات الوطنية التي جرت في شهر مايو (أيار) الماضي، أصبح العراق في طريقه لتكوين حكومة جديدة» فالرئيس برهم صالح، ورئيس الوزراء عادل عبد المهدي، كلاهما سياسيان عراقيان مخضرمان معروفان بأنهما تكنوقراط وإصلاحيان. وقد رحب المجتمع الدولي بصعودهما، بحماس، على أمل أن تسحب هاتان الشخصيتان الحكومة من الفساد والتنافر المؤسس والضياع الذي غرقت فيه الحكومة منذ عام ٢٠٠٣.»

لكن المجتمع الدولي – بحسب التقرير – قد علق مراراً وتكراراً الكثير من الآمال على قدرة فرد أو فردين على تغيير نظام فاشل بأكمله. فالسرديّة الحالية تستدعي إلى الأذهان ذكريات عن نسخة تعود لعام ٢٠٠٦، عندما حل نوري المالكي محل إبراهيم الجعفري رئيساً للوزراء، وعام ٢٠١٤ عندما حل حيدر العبادي محل المالكي. وقد فشل كلا الزعيمين لاحقاً في التعامل مع المصالح المكتسبة والقيود الهيكلية التي تعوق الإصلاح.

نظام المحاصصة الطائفية

قال التقرير: «إنه حتى أحسن الإصلاحيين نيةً في العراق يقفون عاجزين أمام نظام المحاصصة الطائفية، وهو نظام توزيع طائفي شكل هيكل الحكومة بشكل غير رسمي منذ عام ٢٠٠٥. أنشئ هذا النظام لمنح ممثلي الطوائف المختلف في العراق – السنة والشيعية والکرد – حصة في الحكومة، ومن ثم التزاماً بالسلم. ومع ذلك، فهذا النظام يتحايل على الدستور ويهمش دور البرلمان من خلال منح سلطة لرؤساء الأحزاب لتعيين المناصب الثلاثة العليا ومعظم المناصب الوزارية استناداً إلى الهوية الطائفية والعرقية. إن هذا التوزيع السري في الغرف الخلفية، الذي يغذيه فساد مفرط، وينفذ تحت اسم التوازن العرقي الطائفي، قد نزع الشرعية عن حكم العراق بعد عام ٢٠٠٣، ونفّر الغالبية العظمى من السكان عن النخبة الحاكمة.»

وتشير الطريقة التي حاز بها صالح (المنتخب من البرلمان) وعبد المهدي (المعين من صالح) على السلطة، الخريف الحالي، بقوة إلى أن تعيينهما جاء نتيجة للمحاصصة الطائفية ولم يكن ناتجاً عن ديمقراطية برلمانية. وقال التقرير: «إنه إذا تبين صحة ذلك، فإن أي جهد يبذلانه لإصلاح الحكومة العراقية الفاسدة، فسوف يتعرض للإعاقة بفعل الديون التي يدينان بها للقوى التي وضعتهم في منصبيهما.»

صفقات الغرف الخلفية

وشرح التقرير نظام الحكم وتعيين المسؤولين في العراق، حيث يحكم الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ رسمياً اختيار رئيس البرلمان، والرئيس ورئيس الوزراء بعد انتخابات وطنية. فالبرلمان – الذي يسمى مجلس النواب – ينتخب

رئيس البرلمان ونائبين له، والرئيس. وينبغي للرئيس أن يدعو الكتلة الأكبر في البرلمان لتشكيل حكومة، خلال ١٥ يوماً من تعيينه هذا، ثم تُعين هذه الكتلة رئيساً للوزراء، والذي يملك بدوره ٣٠ يوماً لتشكيل حكومة. لكن منذ عام ٢٠٠٥ جرى هيكلية هذه العملية وفقاً للشروط الطائفية لنظام المحاصصة، بدلاً عن الدستور. تمنح المحاصصة لرؤساء الأحزاب سلطة التفاوض بين أنفسهم واختيار رئيس وزراء ورئيساً حسب الهوية الطائفية والعرقية، لضمان أن يكون رئيس البرلمان سنياً، ورئيس الوزراء شيعياً، والرئيس كردياً. ويوزع رؤساء الأحزاب كذلك المناصب الوزارية والموارد الحكومية المصاحبة لها، والتي تكون في كثير من الأحيان لمصلحتهم المادية الخاصة.

وقال التقرير: إنَّ الرئيس المعين حديثاً، برهم صالح، كان عضواً في الاتحاد الوطني الكردستاني لعدد من السنوات. وبسبب إحباطاته من الاقتتال الداخلي والفساد في الحزب انفصل عنه وأنشأ حزبه الخاص، الائتلاف من أجل الديمقراطية والعدالة عام ٢٠١٧. وقد كان أداء هذا الحزب شديد السوء في الانتخابات، فعاد صالح إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، وفي مقابل ذلك دعم الاتحاد ترشحه للرئاسة.

أعطى البرلمان انتصاراً حاسماً لصالح في الجولة الثانية من التصويت: إذ حصل على ٢٢٠ صوتاً من أصل ٢٧٣. وللحظة واحدة، في انتخابات بدت صعبة المراس، بدا أنَّ الأعضاء قد تصرفوا وفق مبادرتهم الخاصة وتجاهلوا طلبات رؤساء أحزابهم. وقال التقرير: «إنَّ فوز صالح بدا وكأنه انتصار لسياسي ذي كاريزما ونزبه وملتزم بالإصلاح، لكنَّ المكائد التي تلت تشير إلى سيناريو آخر: لقد تأمر رؤساء الأحزاب لانتخاب صالح لأنه لم يكن ذا قاعدة دعم مستقلة، ومن ثم لم يشكل أقل تهديداً بمصالحهم».

وبعد انتصار صالح أعلن في أقل من ساعتين عن اختياره لعبد المهدي، دون انتظار ترشيح الكتلة الأكبر في البرلمان لرئيس للوزراء. في الواقع فإنَّ عبد المهدي وصل إلى البرلمان، بينما كان التصويت الرئاسي لا يزال جارياً لكي يكون جاهزاً للإعلان. ويشير هذا الأمر بقوة إلى أنَّ انتصار صالح وتعيين عبد المهدي كانا نتيجة لاتفاقية محاصصة أخرى جرى إبرامها بين رؤساء الأحزاب. وكذا يكون صالح، بتجاهله للإجراء الدستوري لاختيار رئيس الوزراء، قد زاد من تقويض الدور المتزعزع لمجلس النواب وأثار تساؤلات حول ما إذا كان يمكن للعراق أن يسمي ديمقراطية برلمانية عن حق أو لا.

مرشح التنازلات

بعد الانتخابات الوطنية في شهر مايو (أيار)، وصل البرلمان العراقي إلى طريق مسدود، إذ حازت ثلاثة أحزاب إسلاموية شيعية على أكثر مقاعد مجلس النواب: تحالف «سائرون» لمقتدى الصدر، وائتلاف «الفتح» لهادي العامري ممثلاً للمليشيات، وتحالف «النصر» لرئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي. وبعد مفاوضات مطولة خرج تحالفان كبيران للوجود: «الإصلاح»، وهو مزيج من فصائل الصدر والعبادي، و«البينة» بقيادة العامري. كلا الائتلافين زعم أنَّ لديه ما يكفي من المقاعد في البرلمان لاختيار رئيس الوزراء القادم. وتوقفت العملية.

استمر الجمود حتى أوائل شهر يوليو (تموز) عند اندلاع مظاهرات عارمة في البصرة بسبب فساد الحكومة وعجزها. أصبحت البصرة رمزاً قوياً لفشل الدولة العراقية، إذ تعد البصرة بتعدادها السكاني البالغ ٤ ملايين نسمة ثاني أكبر مدينة في العراق وتقدم ٨٠٪ من العائدات النفطية للبلاد، لكنَّ الحكومة فشلت في توفير نظام صرف صحي

مستدان، حتى مع ازدياد ملوحة مياه شط العرب. ونتيجة لذلك أودع ٩٥ ألفاً من سكان البصرة في المستشفيات خلال الصيف بسبب أمراض مرتبطة بشرب المياه الملوثة.

وأخيراً فإنّ آية الله العظمي علي السيستاني، رجل الدين الشيعي البارز في العراق، تدخل في الـ١٠ من سبتمبر (أيلول) لكسر حالة الجمود هذه" إذ دعا لتغيير في القيادة استجابة للاستياء العام من النخبة الحاكمة، وأعلن أنه لن يدعم أي مرشح لمنصب رئيس الوزراء كان في السلطة من قبل. وقال التقرير: «إنّ دعم السيستاني مهم للغاية بالنسبة للسياسيين الشيعة العراقيين. وقد أجبر إعلان السيستاني، مصحوباً بفضّل العبادي في معالجة الأزمة في البصرة، كلاً من العبادي والعامري على الانسحاب من السباق».

وفي هذه الخلفية قدم رؤساء الحزب الإسلامي الشيعي عبد المهدي بوصفه حلاً وسطاً لمنصب رئيس الوزراء. وكان عبد المهدي قد انسحب من أدواره القيادية، وابتعد عن الأضواء منذ عام ٢٠١٦، بعد أن كان من الشخصيات الأساسية في السياسة العراقية. وكان حزبه السابق، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، ضعيفاً ومجزأً. ومن غير قاعدة دعم، أو حزب أو ميليشيا تابعة له، فإنّ عبد المهدي لا يشكل تهديداً لأي من رؤساء الأحزاب، ومن ثم لا يشكل تهديداً لنظام المحاصصة" ما يجعل منه مرشحاً تنازلياً مثالياً (على غرار صالح).

هل الإصلاح ممكن؟

قال التقرير: «إنّ نظام المحاصصة والنخبة الحاكمة التي منحها هذا النظام سلطة، قد دفعا بالعراق إلى أزمة مطولة. وبقدر ما قد يرغب صالح وعبد المهدي في أن يكونا أداتين للإصلاح، فسوف يواجهان مهمة شاقة. كان صالح في كتابات سابقة قد اقترح إنشاء صندوق استثمار عراقي مستقل من شأنه توجيه الموارد إلى مشروعات بنية تحتية جديدة مستقلة عن نظام المحاصصة. من المؤكد أنّ هذه الهيئات المستقلة ضرورية، لكنها فشلت في السابق لغياب الحماية من الفساد ورؤساء الأحزاب».

وقال : إنّ صالح وعبد المهدي سوف يتعين عليهما لحماية الإصلاح من أصحاب المصالح الراسخة في منعه بناء ائتلاف من الشركاء المحليين والدوليين. وبالنظر إلى موقف السيستاني والتزامه بالإصلاح، فسوف يكون الحصول على دعمه محورياً. والشعب جاهز للحشد من أجل الإصلاح: فالعراقيون كانوا يتظاهرون بشكل جماعي ضد الفساد منذ عام ٢٠١٥. ويمكن لصالح وعبد المهدي أيضاً السعي لإعادة بناء الزخم المتولد عن مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في شهر فبراير (شباط) ٢٠١٨، عندما التزمت القوى الإقليمية والمجتمع الدولي بالمساعدة على إعادة بناء العراق لمنع إعادة تشكيل «تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)».

واختتم التقرير بالقول: إنّ الخطط التكنوقراطية التي ولدت مثل هذا الأمل في هذه الحكومة الجديدة تعتمد على عملية توازن صعبة. لا يستطيع صالح وعبد المهدي إنشاء الاستقلالية التي تتطلبها خططهم والدفاع عن هذه الاستقلالية، إلا من خلال حشد الشعب، لا سيما في مواجهة نفوذ رؤساء الأحزاب من خلال بناء حركة شعبية للإصلاح. وسوف يشكل فعل ذلك تحدياً مباشراً وخطيراً للقوى ذاتها التي أوصلت الرئيس ورئيس الوزراء إلى السلطة.

عقول صدئة ومعادية للإنسان !

*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٨

لا يوجد بلد في العالم، أرخص شيء فيه هو الإنسان، كما هو الحال في العراق، وعلى مدى تاريخه الموعول في القدم. فالاضطهاد والحرمان والقتل لأتفه الأسباب، بطرق وأساليب غاية في البشاعة والقسوة، لصيقة به منذ مئات السنين. ويبدو أن التطور الحضاري الذي جعل من الإنسان القيمة العليا في الحياة والمجتمع، لم يؤثر في حكامنا الأقدمين والمحدثين على السواء، وربما لم يصل إلى أسماعهم حتى الآن.

البعض يفسرها بأن العنف والقسوة يجريان في دماء العراقيين، والحدة والتطرف سمتان أساسيتان من سمات الشخصية العراقية، بل يجري تصوير الأمر كما لو أنه صبغة وراثية، تتناقلها الأجيال على مر الدهور!! وهذا التفسير الخرافي، لا يتناقض مع العلم والحقيقة فحسب، وإنما يتناقض أيضا مع كل ذي عقل حتى لو كان عقله يشغل برع طاقته. كما انه يسيء إساءة بالغة إلى العراقيين المبدعين في كل مجالات الحياة، لاسيما عندما تتوفر لهم الظروف المواتية، والبيئة النظيفة.

حكام العراق، والأنظمة السياسية المتعاقبة، هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن إشاعة العنف والقسوة في حياة العراقيين، لأنهم المبادرون باستخدامهما ضد كل من لا يتفق معهم، أو يهدد مصالحهم، وهو ما يسمى بإرهاب الدولة.

في الآونة الأخيرة، وبعد فترة من الهدوء الأمني النسبي، عادت من جديد عمليات الاغتيال، مستهدفة هذه المرة نشطاء الحراك الجماهيري، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكل من يعشق الحياة والفرح والسعادة، كما شملت بعض ضباط ومراتب القوى الأمنية والعسكرية الذين دحروا داعش، وسائر الارهابيين، الأمر الذي يفند الادعاء بأنها عشوائية، أو مجرد ردود فعل كما يبررها البعض. فهي عملية ممنهجة، ومخطط لها سلفاً، وذات طبيعة سياسية، يقوم بها المتطرفون فكراً وسلوكاً، والغارقون في وحل التخلف، بدفع من ذوي الأجنداث السياسية، التي يؤرق أصحابها الحنين إلى عهد الدكتاتورية، والى قمع أي مظهر من مظاهر الحرية والديمقراطية، ساعين إلى التشبه بها، وإعادة إنتاج سيرتها السوداء.

"هاجر يوسف" ناشطة مدنية في البصرة، صرحت بأن ثلاثة أشخاص قاموا بأقتيادها تحت التهديد، والاعتداء عليها بالضرب المبرح، واحتجازها لأربع ساعات. مؤكدة أن المجهولين "اخبروني بأن العقوبة جزاء قيامك بالتظاهر، ومشاركتك الفعالة في الحراك الجماهيري". وقبلها اغتيلت الناشطة الباسلة والمدافعة عن حقوق الإنسان "سعاد العلي" كما استشهد ما يقارب العشرين ناشطاً بذريعة وجود مندسين في صفوفهم، واعتقل العشرات، الذين اضطروا العديد منهم إلى تقديم تعهدات بعدم المشاركة في المظاهرات الاحتجاجية، لكي يطلق سراحهم، في ممارسة منبوذة تذكرنا بالمادة (٢٠٠) التي سنها صدام حسين والبراءة سيئة الصيت في العهد الملكي المباد.

إن الهدف الأساس من كل هذه الأساليب القمعية والإجرامية، هو تخويف الناشطين المدنيين، والمواطنين عموماً، من المطالبة بحقوقهم العادلة المصادرة من قبل حكامهم المحليين والمركزيين، وتهدف أيضا إلى إثارة البلبلة في الشارع الأمني، وعرقلة إصلاح العملية السياسية وتشكيل حكومة جديدة، وطنية، كفوءة، قادرة على الإطاحة بالمحاصصة الطائفية والفساد، وبناء دولة لكل العراقيين.

أنها مسؤولية الحكومة وأجهزتها المعنية بحماية أرواح وممتلكات المواطنين، وعدم المساس بحقهم في التظاهر السلمي، ومحاسبة من يصرون على أن يظل العراق في الحضيض.

في معايير تشكيل الوزارة

* د. علي مهدي

صحيفة (المشرق) البغدادية: ٢٢/١٠/٢٠١٨

بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتكليف السيد عادل عبد المهدي بتشكيل مجلس الوزراء وفق تسوية سياسية، شرعت بعض الكتل الانتخابية في التباري بمنح السيد عبد المهدي، الحرية في اختيار وزرائه، مع فتح البوابة الالكترونية لاختيار مجلس الوزراء، ومن جهة اخرى كان هناك ردود افعال خجولة في التعبير عن عدم الارتياح والممانعة من الكتل الاخرى التي تود الحصول على استحقاقها الانتخابي، ولغرض تسليط الضوء على طريقة اختيار الوزراء والمعايير المتبعة في بعض النظم البرلمانية، تم اعداد هذه المادة.

يُكَلِّف رئيس الدولة، أكان ملكا او رئيس جمهورية، في معظم النظم البرلمانية زعيم الحزب الحائز على الأكثرية المطلقة لمجلس النواب، باختيار الوزارة حتى يحوز على ثقة المجلس، هذا في النظم ذات الثنائية الحزبية، اما في النظم ذات الاحزاب المتعددة، فيتم تكليف زعيم الحزب الفائز الاول او زعيم سياسي يستطيع نيل ثقة مجلس النواب من خلال تشكيل وزارة ائتلافية.

الاصل التاريخي لتشكيل الوزارة:

كان الملك في بريطانيا يختار الوزير الاول والوزراء على أساس الثقة الشخصية وهو الذي يقوم بإدارة البلاد من خلال لجنة تسمى بـ(لجنة الدولة) عبر عدد من المستشارين، الذي يقوم بتعيينهم ومراقبتهم وإعفائهم، ويتمتعون ببعض الحصانة ازاء البرلمان، وان وزير الملك هو صاحب الحظوة لديه وكانت مهمته الاساسية الحصول على موافقة البرلمان على ما يريده.

حصل التطور الكبير لمكانة الوزير الاول والوزارة عند منح دوق هانوفر العرش البريطاني في الفترة ما بين (١٧١٤-١٧٢٧) للملك جورج الاول، الذي كف عن المشاركة في اجتماعات الوزارة لجهله اللغة الانكليزية، وبهذا ازدادت اهمية مجلس الوزراء، وفي عهد الملك وليم الرابع (١٨٣٠ - ١٨٣٧) تم تكليف وليم لامب William Lamb بتشكيل الوزارة، وقد ترك له الملك حرية تشكيلها، وكان ذلك إيذاناً بعهد جديد، وجاء ذلك بعد الإصلاح الانتخابي الذي ساعد على تقوية سلطة البرلمان والأحزاب السياسية داخله، وكرس هذا الإصلاح منصب الوزير الأول المرتبط بنظام الأحزاب داخل مجلس العموم، وكف عن تدخل التاج بإقالة وزير أول أو إجباره على الاستقالة عند حدوث أي اختلافات فيما بين التاج والوزارة.

وفي أواخر القرن التاسع عشر استكمل الوزير الأول حقه في تكوين الوزارة“ اذ لم يعد للتاج حق الاعتراض على تعيين بعض الأشخاص في الوزارة، وبهذا انتهى آخر شكل من أشكال الصراع الذي دار بين الملك ورؤساء الوزراء في حقهم الكامل بتشكيل الوزارة، وتحمل مسؤولياتها أمام البرلمان وحده.

وقد جرت العادة ان يعطى رئيس الوزراء المكلف بسلطة اختيار زملائه الوزراء،، ويتمتع بسلطة تقديرية في اختيار وزرائه الذين سيتحملون عبئ المسؤولية معه وتبقى هذه السلطة مقيدة وفق الانظمة الحزبية، فالأسلوب المتبع يتم اختيار الوزراء من البرلمانيين البارزين، أي: من القيادات الحزبية التي تخضع لإرادة الحزب وليس لرئيس الوزراء وحده.

إن من خصائص الوزارة في النظام البرلماني أن تتمتع بالانسجام الكامل بين أعضائها، بحيث تعمل كوحدة واحدة لإدارة شؤون الدولة وتنفيذ السياسة العامة للبلاد من خلال مجلس الوزراء والذي يعمل على تحقيق الانسجام بين أعمال الوزارات المختلفة، بحيث يصبحون متضامنين ويدافعون عن سياسة الوزارة كلها أمام الرأي العام والبرلمان ولا يجوز لأي وزير أن يهاجم سياسة الوزارة أو يتحلل من تصرفاتها طالما أنه عضو فيها، وعلى الوزير غير المقتنع بسياسة الوزارة أن يستقيل من منصبه.

إن منطق النظام البرلماني يقتضي أن يكون أعضاء مجلس الوزراء بما فيهم رئيس المجلس أعضاء في البرلمان ولا فرق هنا أي من غرفتي البرلمان إذا كانت السلطة التشريعية تتشكل من مجلسين.

تشكيل الحكومة في ألمانيا الاتحادية

تتبع ألمانيا النظام البرلماني الاتحادي القائم على عدد من الأحزاب، تتألف الحكومة من المستشار الاتحادي والوزراء الاتحاديين، وللمستشار سلطة وضع الخطوط العريضة للسياسة، يسود مبدأ الوزارة المتخصصة الذي بموجبه يكون الوزير مسؤولاً في وزارته، وفي مجال عمله ضمن إطار الخطوط العريضة لسياسة الحكومة، إضافة إلى مبدأ التعاضد والزمالة الذي بموجبه تتخذ الحكومة الاتحادية قراراتها بالتصويت على المواضيع التي يقع حولها الخلاف.

وان طريقة اختيار المستشار الاتحادي والوزراء ووفقاً للقانون الأساسي لسنة ١٩٤٩ (الدستور) يتم بعد الانتخابات العامة لمجلس النواب الاتحادي (البوندستاغ)، حيث هو الذي يختار المستشار الاتحادي بناءً على اقتراح رئيس الدولة وعلى مفاوضات سابقة مع الأحزاب السياسية، ويتم الانتخاب دون مداوات.

اشترط القانون لانتخاب المستشار الاتحادي الحصول على أغلبية أعضاء البوندستاغ، وعند اختيار المستشار الاتحادي، وصدور قرار التعيين من قبل رئيس الاتحاد، يبدأ من ممارسة أول أعماله الإدارية وهي اختيار الوزراء وبموجب القانون الأساسي المستشار هو الذي يقترح على الرئيس الاتحادي تعيين الوزراء الاتحاديين، وكذلك هو الذي يعفيهم من مناصبهم، وللمستشار تعيين أحد الوزراء الاتحاديين نائباً له.

تتسم الحياة الحزبية في ألمانيا بالتعددية، وغالباً الحكومة تأخذ طابع ائتلافي ويراعى عند تشكيل الحكومة، أحياناً المعيار الجغرافي حيث تمثيل بعض الأقاليم، ولهذا يلجأ المستشار الاتحادي عند اختيار الوزراء أن يكون بعضاً منهم من إقليم بافاريا.

يحدد المستشار الاتحادي عدد الوزارات ومجالات اختصاص كل منها وهو صاحب الحق في توزيع المسؤوليات والمهام، مما يعكس سلطة المستشار ودوره الحاسم في وضع سياسة الحكومة، وبهذه الصلاحيات يتمتع المستشار الاتحادي بدور سياسي قيادي.

لم يحضر المشرع الألماني الجمع بين عضوية مجلس النواب والحكومة الاتحادية، إذ أن معظم الوزراء الاتحاديين والمستشار الاتحادي يختارون من المجلس، وبهذه الصفة يتمتعون بحق التصويت عند الإجراءات التشريعية، على رغم أنهم لا يشتركون عادة في أوجه النشاطات الروتينية العادية في البرلمان.

تشكيل الوزارة في العراق

نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بخصوص تشكيل الوزارة ومنح الثقة وفق الفقرة رابعاً، المادة (٧٦) الاتي: (يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف اسماء أعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على مجلس النواب)، ويعد حائزاً ثقته عند الموافقة على الوزراء منفردين، وإن النص الدستوري جعل من منح الثقة للوزارة يمر بمرحلتين: الأولى: لرئيس مجلس الوزراء ومنهاجه الوزاري.

والثانية: التصويت على كل وزير بشكل منفرد، ويعين وزيراً من يحصل على الأغلبية المطلقة.

وهذا المبدأ في منح الثقة لم تلجأ إليه الكثير من الدساتير في النظم البرلمانية" ففي ألمانيا بمجرد اختيار المستشار وصدور قرار تعيينه من جانب رئيس الاتحاد يبدأ في ممارسة أول أعماله الإدارية وهو اختيار الوزراء، وأن التصويت يجري على منصب المستشار فقط دون الوزراء فهؤلاء من اختصاص المستشار فهو المخول باختيار وزرائه، وعلى هذا الأساس يحظى المستشار بمكانة مستقلة ورفيعة" لما له حق في تشكيل مجلس الوزراء فهو يختار الوزراء، وي طرح على الرئيس الاتحادي اقتراحات ملزمة بتعيين الوزراء.

إن هذه الطريقة التي اختطها المشرع العراقي في تشكيل الوزارة ومنح الثقة، بها تعطيل من إرادة رئيس مجلس الوزراء الذي حظي بثقة مجلس النواب، ويساهم في تعطيل اكتمال النصاب لعضوية مجلس الوزراء، وإن النص على منح الثقة للوزراء بشكل منفرد قد يعطي الحجة لرئيس مجلس الوزراء بتقديم التشكيلة الوزارية ناقصة لإمكانية تدارك ذلك مستقبلاً ما دام التصويت على الوزراء كل على حده. وهذا ما صار في الدورة الثالثة لمجلس النواب عندما لم يقدم السيد نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء أسماء وزيري الدفاع والداخلية، وبقيّة الوزارتين تُداران بالوكالة طيلة دورة كاملة، مما كلف الأمن الوطني أضراراً كبيرة.

لم يتطرق الدستور العراقي إلى الحد الأدنى أو الأقصى إلى عدد الوزارات، وترك ذلك لتقدير رئيس مجلس الوزراء.

المعايير في تشكيل الوزارة

عند صدور مرسوم تكليف المرشح لمنصب رئيس مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، يبدأ المكلف بالبحث عن طاقم الوزارة، ويستند في ذلك إلى مجموعة من الاعتبارات منها الشخصي والحزبي والفني والمناطقى والطائفي والقومي والديني.

إن اختيار الوزراء على أساس المعيار الشخصي هو من أقدم المعايير وهذا ما تم التطرق إليه عند الحديث عن النظام البرلماني في بريطانيا، حيث كان الملك يختار رئيس الوزراء والوزراء على أساس الثقة الشخصية أن هذا الاعتبار أخذ بالتلاشي بعد توسع وظائف الدولة وتعددت اهتماماتها وظهور الأحزاب داخل البرلمان وامتلاكها لشخصيات لها القدرات والإمكانات التي تتيح لها أفضل الإنجازات وتحظى بثقة البرلمان في نفس الوقت.

إن المعيار السياسي هو من أهم المعايير في الوقت الحاضر" لأن المكلف بتشكيل الوزارة عادة ما يكون زعيم حزب سياسي، وبذلك تكون اختياراته من داخل الحزب إذا كان الحزب قادر على الحصول على ثقة البرلمان لوحدة، ويراعي في نفس الوقت قدرة هؤلاء لمواجهة التيارات السياسية الموجودة في المعارضة التي تتربص لإسقاط الحكومة.

عادل عبد المهدي... رجل الفرصة الأخيرة

رئيس وزراء العراق المكلف واقعي يجمع الفكر والخبرة الاقتصادية

صحيفة (الشرق الأوسط) - حصاد وقضايا - ٢٤/١٠/٢٠١٨

بغداد: حمزة مصطفى: قبل شهر من تكليفه تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، كتب عادل عبد المهدي مقالاً في جريدة «العدالة»، التي يشرف عليها وي طرح من خلالها آراءه ورؤاه لكيفية بناء الدولة، مقالاً حمل عنواناً مثيراً، وهو «أشكركم فالشروط غير متوفرة»... وذلك في سبيل تبريره تداول اسمه لدى الأوساط السياسية لاحتمال أن يكون مرشحاً لرئاسة الوزراء. كان المقال قد نشر بعد الانتخابات، التي أجريت يوم ١٢ مايو (أيار) الماضي، بأقل من أسبوعين - بالذات، يوم ٢٣ مايو - أثناء ما كان قد دار في بعض الأوساط السياسية بأن عبد المهدي أحد المرشحين.

كانت الانتخابات العراقية الأخيرة قد صدمت سواءً على نطاق نسبة المشاركة الجماهيرية المتواضعة، التي ناهزت الـ ٢٥ في المائة، أو النتائج التي أخرجت الكتل السياسية التقليدية. وهذا، فضلاً عن الجدل الذي رافقها بشأن التزوير والعد والفرز اليدوي أو الإلكتروني.

عادل عبد المهدي، الذي يعد من القادة المؤسسين لـ «عراق ما بعد عام ٢٠٠٣» لم يشارك في تلك الانتخابات. ولكونه سياسياً محترفاً، ويعرف الوسط السياسي العراقي عن قرب، بما في ذلك مسالكه ومطابخه السريّة، يدرك أن لا فرصة لمستقل أو غير مشارك في الانتخابات لأسباب كثيرة، لعل من أبرزها أن الكتل - ولا سيما الكبيرة منها - التي شاركت في الانتخابات وأحرزت عدداً كبيراً من المقاعد تفضّل مرشحيها المدعومين داخلياً وخارجياً. وبالتالي، ليس بوسعها التفريط بما تعدّه حقاً انتخابياً.

المسألة الأخرى المهمة أن لكل منصب في العراق ثمناً انتخابياً تقابله عدد المقاعد التي يجب على المرشح لأبي منصب الحصول عليها. ومنصب رئيس الوزراء يكاد يحوز على أكثرية النقاط أو المقاعد البرلمانية، وعددها ٣٥ نقطة أو مقعداً برلمانياً... فمن أين يأتي بالكتلة التي تمنحه كل هذه المقاعد من دون مقابل؟

انسجماً مع ذلك، كتب عبد المهدي مقاله الشهير الذي أسدل من خلاله الستار على كل جدل بشأن إمكانية ترشحه للمنصب. وبالفعل، انزوى الرجل جانباً مكتفياً بتقديم النصائح والإرشادات بما يمتلكه من خبرة وكفاءة. وما يُذكر أنه كان قبل ذلك قد عبّر عن زهده في المناصب حين استقال من منصب نائب رئيس الجمهورية عام ٢٠١١. كذلك، استقال من آخر منصب كان يشغله، وهو وزير النفط في حكومة الدكتور حيدر العبادي عام ٢٠١٦ بعدما كان أبرم اتفاقاً نفطياً مع الكرد بشأن النفط مقابل الموازنة. ليس هذا فقط، بل كان قد استقال أيضاً من عضوية «المجلس الأعلى الإسلامي» قبل انشقاق زعيمه عمّار الحكيم عنه وتأسيسه «تيار الحكمة الوطني». لذلك بات عبد المهدي مستقلاً تماماً وهي في العراق ميزة مرة وإشكالية مرة أخرى. فهي ميزة لمن لا يريد زج نفسه من جديد في العمل السياسي. وطبقاً لمقال عبد المهدي «أشكركم فالشروط غير متوفرة» فإن رؤيته لبناء الدولة التي ضمنها المقال عبرت عن عدم رضاه للمسار التي تريد الكتل الفائزة بالانتخابات اتخاذه، وهو نهج المحاصصة بعيداً عن الشعارات التي كانت رفعتها أثناء الانتخابات وهي تشكيل حكومة قوية بغالبية سياسية ومشاركة وطنية تنسجم مع إرادة الناس.

- بعد خراب البصرة!

خلال فصل الصيف الماضي حين الحراك السياسي والبرلماني في العراق على أشده انطلقت المظاهرات المعتادة سنوياً في محافظة البصرة بسبب الكهرباء والماء وقلة الخدمات. وكالعادة المتبعة، سنوياً أيضاً، امتدت تلك المظاهرات إلى الكثير من المحافظات الوسطى والجنوبية... وصولاً إلى العاصمة بغداد. وخلال شهر يوليو (تموز) الماضي كانت ولاية البرلمان السابق قد انتهت، وتحولت حكومة حيدر العبادي إلى حكومة تصريف الأعمال. كانت كل المؤشرات تؤكد أن المظاهرات لن تتعدى الخطوط المرسومة لها سنوياً. غير أن ما حصل فيما بعد من تطورات مخيفة، وصلت إلى حد حرق مقرات الدوائر والمؤسسات والأحزاب، كشف عن إمكانية حدوث مواجهة وشيكة بين الأحزاب والفصائل الشيعية.

عندها وصل النظام السياسي في البلاد إلى مرحلة الانسداد أو الفشل التام، وانعكس ذلك على طبيعة المرشحين لشغل منصب رئيس الوزراء. وكان العبادي أول من احترق بلهيب النار المشتعل في البصرة. ثم لحق به هادي العامري، الذي أعلن انسحابه رسمياً من التنافس على منصب رئاسة الوزراء. ومن ثم، لم يعد في الساحة بعد خراب البصرة سوى مرشحي التسوية.

لكن، حتى بين هؤلاء لم يكن اسم عادل عبد المهدي قد جرى تداوله إلى أن بدأ أول ملامح رؤية المرجعية الدينية بشأن أوصاف رئيس الوزراء المقبل، وهي التي أرفها مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري، بمجموعة من الشروط بدت في معظمها لا تنطبق على غالبية الأسماء المطروحة. عندها ظهر اسم عادل عبد المهدي في حيز التداول بشأن ترشيحه لتشكيل الحكومة طبقاً لتوافق بين زعيم التيار الصدري وزعيم كتلة «الفتح» هادي العامري، ومن دون رفض من قبل المرجعية الدينية في النجف.

مهمة عبد المهدي لا شك، صعبة، بل باتت توصف في الأوساط السياسية والنخبوية بأنها بمثابة الفرصة الأخيرة للعراق، ولا سيما أن أحداث البصرة قد تتكرر وفي أكثر من مكان بالعراق وربما تطيح النظام السياسي كله. وفي هذا السياق، يقول الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية السابق علي الدباغ لـ«الشرق الأوسط»، إن «الدكتور عادل عبد المهدي تسلم رئاسة مجلس الوزراء بتركة ثقيلة نتيجة الحرب على (داعش)، والعشوائية التي صاحبت الفترة الماضية، مع موارد شحيحة وسقف توقعات مشروع وعال، وليس ميسوراً تحقيق نسب نجاح عالية». وأضاف الدباغ، أن «ما يتوجب عمله هو تهدئة قلق الشارع وغضبه، وإعطاء جرعة أمل منشطة، عبر توفير فرص عمل من القطاع الخاص، من خلال تقديم إغراءات وإعفاءات ضمن الحدود المتوفرة. إذ لم تعد الدولة قادرة على استيعاب الأعداد الهائلة من البطالة وجموع الخريجين الجدد». وتابع «الأمر يتطلب توفير الحد الأدنى من الخدمات، وتحسينها عبر رؤية جديدة لا تعتمد الآلية التي لم تحقق نجاحاً».

وحول رؤيته لما يمكن أن يقدم عليه رئيس الوزراء المكلف، يقول الدباغ إن «عبد المهدي سيركز على نزع فتائل التوتر السياسي الداخلية والإقليمية» ذلك أنه رجل حوار وليس شخصية صدامية. وسيقارب ما يمكن حله من الملفات الساخنة، ويدير ما يُختلف عليه بطريقة مختلفة، ما يخلق ثقة بين الشركاء وينزع الشكوك. وعلى المستوى الإقليمي، يحتاج إلى مقاربة هادئة للأزمات التي تعصف بالمنطقة، والعلاقات المتشنجة مع بعض الدول، مثل تركيا. ويستطرد الدباغ بأن «رئيس الوزراء المكلف يحتاج إلى تطوير هذا الانسجام الحاصل بين الرئاسة الثلاث، كل من موقعه، ودون الإخلال بدور كل منهم».

- تحولات الفكر والموقف

يتنافس في شخصية عادل عبد المهدي انتماءان، الأول عائلي والآخر سياسي. فعبد المهدي الذي ولد في منطقة البتاوين ببغداد عام، وينتمي إلى أسرة ميسورة يمتد نسبها إلى آل البيت، وتعود جذورها إلى جنوب العراق، وتحديداً

محافظة ذي قار (الناصرية). والده عبد المهدي المنتفجي (أو المنتفكي)، وهو لقب يعود إلى البيئة العشائرية البارزة للمدينة التي ينتمي إليها، أي مدينة الناصرية العاصمة الإدارية لمحافظة ذي قار. وكان الوالد قد شغل منصب وزير المعارف إبان العهد الملكي، بالإضافة إلى عضوية مجلس الأمة لست دورات.

تلقى عادل عبد المهدي تعليمه المتوسط في كلية بغداد، وهي كلية خاصة يسوعية راقية تخرجت فيها نخبة من أبرز شخصيات العراق. وبعدها، التحق بجامعة بغداد، حيث تخرج حاملاً شهادة البكالوريوس في الاقتصاد. ثم سافر إلى فرنسا، وهناك حصل على الماجستير في العلوم السياسية من المعهد الدولي للإدارة العامة في العاصمة الفرنسية باريس عام ١٩٧٠، ثم تابع دراساته المعمقة فحاز ماجستير ثانية في الاقتصاد السياسي من جامعة بواتييه عام ١٩٧٢، وأنهى أطروحة الدكتوراه، لكنه لم يناقشها.

هذا على الصعيد الأكاديمي، أما على الصعيدين الفكري والسياسي، فإنه بدأ حياته السياسية عروبياً إذ انتمى في فترة شبابه المبكر إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. بيد أنه سرعان ما غادر الفكر القومي ليصبح شيوعياً ماوياً لفترة قصيرة سبقت سفره إلى فرنسا لإتمام دراسته العليا المتقدمة. ومع أن اللقب الشائع عنه «الدكتور» عادل عبد المهدي، فإنه يفضل أن يطلق عليه لقب «السيد» انطلاقاً من نسبه العلوي.

في باريس التقى عادل عبد المهدي في ثمانينات القرن الماضي زعيم «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» محمد باقر الحكيم - قتل خلال شهر أغسطس (آب) عام ٢٠٠٣ بعد شهور قلائل من سقوط نظام صدام حسين -، وطلب منه الحكيم الإشراف على منشورات «المجلس» هناك، ولا سيما أن عبد المهدي كان يملك داراً صغيرة للنشر. ولقد فتح هذا التعارف والعمل المشترك أمام رئيس الوزراء المكلف (اليوم) الباب إلى الدخول إلى الحركة الإسلامية، التي سرعان ما جعلت منه أحد قادة المعارضة لنظام صدام حسين طوال أكثر من عقدين من الزمن.

- مسيرته بعد ٢٠٠٣ -

بعد عام ٢٠٠٣ تقلد عادل عبد المهدي مناصب عدة، من أبرزها عضو مناوب في «مجلس الحكم» الذي أسسه الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر عام ٢٠٠٣، ووزير المالية في حكومة إياد علاوي الأولى (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥)، ومن ثم وزير النفط في حكومة حيدر العبادي (عام ٢٠١٤ ليستقيل منها عام ٢٠١٦). كما تقلد منصب نائب رئيس الجمهورية في ولاية الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني، قبل أن يستقيل من المنصب عام ٢٠١١ الأمر الذي أعطى الناس عنه فكرة زهده في المناصب وقلة تشبثه بها.

اليوم، بعد تكليف عادل عبد المهدي تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، فإنه في الوقت الذي يحظى بدعم كامل من قبل جميع الكتل السياسية - فضلاً عن مقبولية إقليمية ودولية - فإن الخشية تلازم الجميع من أن أي فشل لحكومته العتيدة سيكون له نتائج وخيمة على العراق. باختصار، المطلوب رهنًا من عبد المهدي ليس النجاح في معالجة ملف الخدمات الشائك في البلاد فحسب، بل معالجة ما هو أخطر من ذلك، وهو العيوب التي تعترى العملية السياسية في البلاد.

ومع أن الجميع يرى أن عبد المهدي يحمل من المؤهلات ما يؤهله للعمل والنجاح، تبقى المشكلة الأساسية - التي لا تزال تشكل عقبة كبيرة - هي أن «الدولة العميقة» في العراق هي التي تهيمن على كل شيء. وهو واقع من شأنه الحد من قدرات رجل فكر وسياسة... يحتاج إلى بيئة سليمة لكي يتمكن من تنفيذ برنامجه السياسي. الإصلاح بمضمونه الاقتصادي، الذي يقوم على تحويل العراق من بلد ريعي يعتمد على مداخل النفط فقط إلى بلد منتج تتعدد فيه مصادر الدخل.

تجربة عبد المهدي القادمة بين غربة العبادي وفقدان التوازن

شبكة المدار: ٢٤/١٠/٢٠١٨

فريق التحليل السياسي: بعد أيام قليلة سيعلن رئيس الوزراء المكلف السيد عادل عبد المهدي، عن تشكيلته الوزارية وستمر هذه الوزارة . حسب الظاهر . سواء كانت مقبولة من الكل أم لا ، لأنه لا يوجد طريق آخر غير تمرير الكابينة والمراهنة على القادم من الاحداث السياسية الهامة .

الحديث الذي يدور الآن عن طبيعة تشكيل الوزارة العراقية السادسة ليس هو الاصل في الموضوع ان لم يكن يعتبر حالة ترف سياسي بالنسبة للمشاكل التي ستواجهها الحكومة خلال السنوات الاربع القادمة، فالحكومة العلوية الاولى وبعدها الحكومة الجعفرية ثم الحكومتان المالكيتان والحكومة العبادية، كلها عموماً لم تواجه مشاكل معرقله في عملها الوزاري وانما كانت المعضلات الاساسية في مواضيع اخرى ستصطدم بها الوزارة بعد ادائها اليمين الدستورية ومزاولة اعمالها .

نعم، لا يمكن التقليل من حجم الاضرار التي يلحقها الاداء الوزاري المتواضع لكل الحكومات السابقة بالخصوص فيما يتعلق منها بأصل تقديم مجمل الخدمات للمواطن العراقي وبرزون حاج ملحة الى عملية اصلاح شاملة يتوقع ان يقوم بها عبد المهدي لاسس وطرق التعامل بين مؤسسة الامانة العامة من جهة وبين الوزارات ومفاصلها وبين المتلقي وهو المواطن العراقي الناقم على هذه الاداء المتلكئ حيث ستاهم هذه المفردة ان تمت صياغتها بصورة صحيحة في تخفيف عبء احتجاج الشارع العراقي، لكن المشكلة لا تكمن كما ذكرنا في مجرد الاداء الوزاري الذي يتسرب جزء كبير منه الى المجالس البلدية التعطيلية وغير الكفاءة والمسيطر عليها من قبل الاحزاب ومالم تكون هناك عملية اصلاح اساسية في هيكلية مجالس المحافظات فلن يساهم الاصلاح الوزاري لوحده في الوصول الى نتيجة ارضاء المواطن العراقي .

من جهة اخرى فان الوزراء . سواء كانوا تكنوقراط مستقل او حزبي . فهم مرتبطون بكتلهم السياسية وقادتها وبالتالي فان المؤثرات عليهم ستكون هي نفس المؤثرات السابقة من ناحية السياسات العامة والمواقف من الحكومة بشقيها الداخلي والخارجي .

المحلل السياسي والامني هشام الهاشمي، كان قد احصى مجموعة مشكلات اساسية تواجه حكومة عبد المهدي وهي تشكل التحدي الاساس له خلال دورته القادمة وهي اجمالاً بعد تعديلها وازافة اساسيات اخرى لها تكون كالتالي:

١ . طرح موضوع وجود قوات التحالف الدولي على الاراضي العراقية وخاصة القوات الأمريكية التي تتواجد في معسكرات مشتركة مع القوات الاتحادية العراقية وبوظائف عسكرية وأمنية واستخبارية وتقنية مختلفة، وقد ظهرت دعوات برلمانية مباشرة الهدف منها جس نبض عبد المهدي حول الموضوع، او الضغط عليه مقدماً من اجل تقديم تنازلات في التشكيلة الوزارية .

٢ . قروض صندوق النقد الدولي، والحفاظ على توازن الاقتصاد العراقي وقيمة العملة العراقية، وميول عبد المهدي في الانتقال الحقيقي من الدولة الريعية الى المنتجة والتحول الى اقتصاد السوق الحرة، وهذه كمفردة تحتاج وحدها الى اربع سنوات كاملة من الاستقرار السياسي والامني والاقليمي لكي يتم انجازها لوحدها .

- ٣ . اصدار تعليمات تفصيلية لقانون هيئة الحشد الشعبي، والموقف من الفصائل العابرة للحدود والفصائل غير منضوية تحت ألوية قوات الحشد الشعبي، ومعالجة سلاح هذه الفصائل، وعموم دور الحشد الشعبي حيث تسعى بعض قياداته لجعله مؤسسة عسكرية ذات بعد سياسي علني وتفوق كفتها على كفة الجيش العراقي.
- ٤ . قضية كركوك ونفطها وصراع شرائحها والادارة المشتركة للمناطق المختلفة عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وحل اشكالات قانون النفط والغاز والميزانية مع الاقليم، وانعكاسات هذا الموضوع على النفوذ الايراني والتركي في العراق.
- ٥ . حفظ التوازن الهش بين سلاح الاطراف الداخلية الذي جرب في تمرين البصرة التعبوي الاخير بالسلاح الحي، وعموم السلاح السائب بالخصوص منه سلاح العشائر ومعاركها المتكررة في الجنوب.
- ٦ . أزمة المياة الضاغطة مع تركيا وإيران، حيث استخدم كلا الدولتين سلاح المياة بالصد من العبادي وسيستخدم ضد عبد المهدي لاحقا.
- ٧ . الموقف من العقوبات الأمريكية من إيران وجدية الإلتزام بها او العمل على استثناء العراق منها، واحتمالات تدهور العلاقة بين واشنطن وطهران اكثر خلال المرحلة القادمة.
- ٨ . حسم ملف فلول داعش في مثلثات الموت في مناطق شرق وغرب العراق.
- ٩ . تجفيف منابع مافيات ولجان اقتصاد الحرب، ومكافحة الفساد والبيروقراطية وفرض الأمن من أجل بيئة امنة مشجعة للاستثمار.
- ١٠ . الموقف من الفصائل الكردية المسلحة في شمال العراق (حزب العمال التركي والمعارضة الكردية الايرانية) ومن جنسيات غير عراقية.
- ١١ . الموقف العام من علاقات العراق العربية بالخصوص الخليجية المتعلقة بالسعودية والمحور المؤيد لها، وعموم الخلاف الايراني . العربي الخليجي وانعكاساته على العراق.
- ١٢ . مشروع محاربة الفساد المالي والاداري والاصلاح الحكومي وارتداداته على الاطراف الداعمة لعبد المهدي.
- هذه المشكلات وهزاتها الارتدادية وغيرها هي التي ستحدد مواقف الكتل السياسية ووزرائها من طبيعية عمل رئيس الوزراء عبد المهدي، ويبدو ان هذه المشكلات المتوقعة والمرصودة من قبل مراكز الدراسات ستساهم في انهاء التوافق الهش بين سائرون والفتح، والذي ساعد على انتاج الحكومة فقط بدون برنامج واضح وناجز ومتفق عليه لمعالجة هذه الاشكالات، وهي عموما نفس الاشكاليات التي واجهها العبادي خلال دورته السابقة والتي حقق العبادي في مجملها تقدما ملموسا بحاجة الى استمراريته بنفس النهج، من هذا يكون امام رئيس الوزراء عادل عبد المهدي طريقان لاثالث لهما:
- الاول : هو ان يتبع منهج العبادي ويحاول ان يكثف ويأصل معادلاته السياسية والاقتصادية والامنية، وهذا ما يجعله يواجه نفس الضغوطات بل (الغربة) التي واجهها العبادي ومن نفس الاطراف التي لاترغب بالحياد والتوازن والاصلاح الداخلي الجاد.
- الثاني: ان يفقد السيد عبد المهدي توازنه لصالح احد الاطراف في المعادلات السياسية الداخلية والخارجية مما يضع الاطراف الثانية بالكامل ضد وزارته مما يجعل سنواته الاربعة القادمة غاية في الصعوبة والمشقة.
- فهل يتوجب على السيد عبد المهدي ان يجد طريقا ثالثا جديدا كمعادلة خاصة به يمرر به رؤيته وسياسته للدورة القادمة الى نهايتها هذا ما يجب انتظاره لاحقا.

إلى أين سيمضي بنا عادل عبد المهدي؟

*إياد العنبر

موقع قناة "الحرّة" شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن)؛ ٢٤/١٠/٢٠١٨

يمكن القول إن تكليف السيد عادل عبد المهدي رئاسة مجلس الوزراء وتأليف الحكومة، جاء استكمالاً لمشاهد التحول في العملية السياسية، التي تشهد حدثاً يشبه الانقلاب على التوافقات السياسية التي طغت على تعيين الرئاسات الثلاث، إذ جاء ترشيح عبد المهدي على خلاف الترشيحات السابقة لمنصب رئاسة مجلس الوزراء. فهذه المرة كأنما هو المرشح الوحيد لهذا المنصب، على خلاف الدورات السابقة. وقتئذٍ لم يتم اختيار مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً إلا من خلال سجلات ومواقف متشنجة رافضة التنازل عن الترشيح، ورفض من قبل الشركاء للمرشحين، كما حصل في رغبة الجعفري بالترشيح لولاية ثانية في ٢٠٠٦، والمالكي في إصراره على الترشيح لولاية ثالثة في ٢٠١٤.

يختلف مخاض المكلف بتأليف الحكومة هذه المرة تماماً عن مخاض تسمية المكلف في الحكومات السابقة" فلم يعد مرشح تسوية ولا يبرز اسمه كبديل عن مرشح آخر. عبد المهدي هو الذي حدد شروطه، وشخص التحديات التي ستواجه عمله في مقالته الافتتاحية بجريدة العدالة في ٢٣ أيار/مايو الماضي، والتي جعل عنوانها "رئاسة الوزراء.. أشكركم، فالشروط غير متوفرة"، ويمكن قراءتها كبرنامج عمل أكثر دقة من اعتبارها شروطاً. فهي مقالة تتناول أزمة النظام السياسي العراقي وتوجزها بعقلية الدولة الريعية التي تغذي الفساد وتتحدى المؤسسة بجعل الأنظمة والقوانين هي الحاكمة وليس الأشخاص. كذلك يواجه النظام السياسي تحدي ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات ومشكلة التعامل مع القوى اللادولتية، وتحدي مواجهتها من جهة وتنظيم عملها من جهة أخرى. وتطبيق مبدأ علوية أحكام القانون في فرض هيبة الدولة، وتعارضه مع مصالح هيئات اجتماعية ودينية وتحدي التوازن في السياسة الخارجية.

ثمة قوى سياسية تحاول توسيع دائرة نفوذها، على حساب تقدم المنجز الخدمي والاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيقه عبد المهدي

المفارقة الجديرة بالاهتمام، قبول الكتل السياسية بهذا التحديد للأزمات التي يجب العمل على تجاوزها، وبعبارة أخرى أكثر دقة، قبول الكتلتين الحاصلتين على أكثر المقاعد (أي سائرون والفتح). وهنا نقطة التحول المهمة التي يمكن أن نعدّها بداية للنضوج بالمواقف السياسية، والتحول بالإدراك لدى قيادة هاتين القائمتين بتحدي المرحلة القادمة الذي يستوجب توحيد المواقف وتصحيح المسار، بدلا من التقاطعات السياسية. وملامح النضوج أتت تحت ضاغطين: الأول ضغط تظاهرات البصرة التي عبرت عن تراكم الفشل في إدارة الدولة وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الشارع الناقم من فشل الطبقة السياسية. والثاني، ضغط المرجعية بضرورة تصحيح مسار تشكيل الحكومة وتغيير شخصيتها. وهنا كان لابد من إخراج حزب الدعوة من دائرة المنافسة على منصب رئيس الوزراء لإرسال رسالة اطمئنان إلى الجمهور من خلال السير باتجاه التغيير، وكانت النتيجة التوافق باتجاه تسمية عادل عبد المهدي، من دون البقاء بدائرة الجدل حول الكتلة النيابية الأكثر عدداً.

بطبيعة الحال تنتظر حكومة عبد المهدي تحديات على المستويين الداخلي والخارجي. داخليا تشكل الطبقة السياسية الخاسرة تحديا وعقبة أمام الشروع نحو التغيير، ومن ثم التعاطي معها يحتاج مواقف سياسية حازمة، فهي رغم ابتعادها عن هرمية السلطة، لا تزال تهيمن على مؤسسات الدولة، وتديرها بعقلية الإقطاعية الحزبية. وفي الجانب الآخر ثمة قوى سياسية تحاول توسيع دائرة نفوذها، على حساب تقدم المنجز الخدمي والاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيقه عبد المهدي ومن رشّحه. الأهم من ذلك، وعلى مستوى التحديات الداخلية، تحدي العمل بسياسات عامة قادرة على إقناع الجمهور بأن الاستجابة لمطالبهم والعمل على تحقيق مصالحهم تدار بشكل منصف. فالشارع العراقي يعول كثيرا على الحكومة المقبلة، وفي حال عجزها عن عقلنة المطالب والتوقعات المتفائلة، سوف يؤدي ذلك إلى الإحباط الذي يمكن أن يعيد الاحتجاجات والتظاهرات إلى الواجهة، وممكن أيضا أن يوفر أرضية للدعوات المتطرفة.

نأمل بأن يكون النموذج الذي يقدمه عبد المهدي هو نموذج القائد الذي يسعى إلى بناء الدولة، وليس السياسي الذي يبحث عن مكاسب لترسيخ بقائه في السلطة

خارجيا، ينتظر عبد المهدي عمل في بيئة خارجية طابعها التصارع والتنافس. إقليميا هنالك التنافس السعودي - الإيراني الذي يوصف بأنه "حرب طائفية باردة"، والعراق يشكل إحدى ساحات صراع الإيرادات بين البلدين. وبموازاة ذلك، هناك تصاعد في وتيرة التوتر بالعلاقات الأمريكية - الإيرانية، وهو ما سينعكس بصورة واضحة على العراق على المستويين الاقتصادي والسياسي. وقد تكون مقبولية عبد المهدي من جميع هذه الأطراف قادرة على احتواء هذه التناقضات، ويمكن له تحقيق التوازن ما بين الاندماج والحياد في علاقات العراق الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي. والتحدي الخطير الإضافي، يتمثل في الرغبة الأمريكية في أن يكون رئيس الوزراء المقبل قادرا على ضرب الجماعات المسلحة التي تدعمها إيران.

التفاؤل الحذر بتكليف عبد المهدي، أو التساؤل بشأن التغيير الذي يمكن أن يحدثه ترشيحه، أو التساؤل بشأن ماذا تستطيع أن تقدمه حكومته، مخاوف وأسئلة لها ما يبررها. لكن ما يمكن التعويل عليه ويشكل بصيص أمل، هو مواقف عادل عبد المهدي في التعاطي مع السلطة باستقالته من منصبه نائب رئيس الجمهورية في ٢٠١١، ووزير النفط في ٢٠١٥. ومن ثم، إذ قدم استقالته في قادم الأيام، فهي فرصة لترسيخ ثقافة الاستقالة من أهم منصب في الحكومة العراقية، بدلا من عرف التشبث بالسلطة. وإذا استمر لأربع سنوات قادمة، فالاشتراطات عليه. كما تم تداولها. بعدم تأسيس حزب ولا المشاركة في الانتخابات القادمة. هي بحد ذاتها دافع نحو تكريس جهوده لعدم الاستثمار في السلطة أو حتى المنجز الذي يمكن أن يحققه طوال بقائه بها.

وبناء على الرؤية التي يملكها عبد المهدي، والظرفية السياسية التي وفرها سلفه الدكتور حيدر العبادي، ومؤشرات الإدراك السياسي بضرورة أحداث تغيير عند قيادات سياسية مؤثرة في الشارع والأحداث. وعليه، يمكن القول إن هذه المؤشرات تشكل قاعدة أساسية لافتراض الشروع نحو تصحيح مسار العملية السياسية والسعي باتجاه إخراجها من دائرة الأزمات. ومن ثم نأمل بأن يكون النموذج الذي يقدمه عادل عبد المهدي هو نموذج القائد الذي يسعى إلى إحداث تغيير والسعي نحو بناء الدولة، وليس السياسي الذي يبحث عن مكاسب لترسيخ بقائه في السلطة.

هل يستطيع الرئيس ورئيس الوزراء الجديان حل معضلات السياسة العراقية؟

*د. ريناد منصور

مركز (تشاتام هاوس)؛ ٢٤/١٠/٢٠١٨

ترجمة: علاء الدين أبو زينة: في العراق، ما تزال النخبة والأحزاب السياسية التقليدية أقوى من مؤسسات الدولة. ولذلك، سيخوض الرئيس ورئيس الوزراء الجديان معركة شاقة من أجل ترجمة التطورات الأخيرة إلى تغييرات هيكلية.

* * *

للمرة الأولى في تاريخه، صوت البرلمان العراقي بحرية على اختيار الرئيس القادم للبلاد، مع فوز برهم صالح على منافسه بأغلبية ساحقة بلغت ٢١٩ صوتاً في مقابل ٢٢ بداية هذا الشهر. وفي الماضي، كان التصويت البرلماني في الأساس مجرد وضع ختم المصادقة على ترتيبات معدة سلفاً.

على الرغم من أن عناصر صفقات الغرفة الخلفية القديمة ما تزال قائمة، فقد شكل هذا التصويت الأخير خروجاً وافتراقاً عن الماضي. وبعد الغريبة التي أحدثتها انتخابات الصيف الماضي، أصبح ثلثاً أعضاء البرلمان من الأشخاص الحديثين في المنصب. وكشفت الحركة الاحتجاجية المتنامية عن خيبة أمل المواطنين من العملية السياسية في البلاد، مما زاد من الضغط على البرلمان. وتظهر محادثاتي مع العديد من هؤلاء النواب الجدد كيف أن تجزئة الكتل السياسية أصبحت تتحدى اتفاق تقاسم السلطة العرقي-الطائفي الذي ساد في العراق منذ العام ٢٠٠٣.

ما الذي بقي على حاله في السياسة العراقية

مباشرة بعد أن أدى صالح اليمين الدستورية كرئيس، كلف عادل عبد المهدي بأن يصبح رئيساً للوزراء وبتشكيل الحكومة المقبلة. والمهدي هو أول رئيس وزراء لا يأتي من حزب الدعوة الإسلامي الذي هيمن على السياسة العراقية طوال فترة ما بعد الغزو.

وفي حين أن التصويت الرئاسي شكل خروجاً على السياسة العراقية المعتادة، كان ترشيح المهدي من نوع صفقات الغرف الخلفية النمطية بين النخبة. وكان المهدي منذ فترة طويلة جزءاً من المؤسسة حيث شغل منصب نائب الرئيس من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠١١، ثم وزير النفط في الفترة من العام ٢٠١٤ إلى العام ٢٠١٦. وكمشرع توافقي، وعلى الرغم من التفاؤل واسع النطاق، من المرجح أن يظل المهدي مؤتمراً بأمر الأحزاب السياسية التي وضعته في السلطة.

لكي يصبح رئيساً، اضطر صالح أيضاً إلى خوض لعبة السياسة كالمعتاد، من خلال العودة إلى حزبه السياسي القديم، الاتحاد الوطني الكردستاني. وقد دفعت قوة الأحزاب في العملية السياسية صالح إلى العودة، لأنه لم يكن ليصبح رئيساً بغير ذلك على الأرجح. على الرغم من هذه المظاهر التي تعبر عن استمرارية الترتيبات القديمة، تقدّم عملية اختيار كل من صالح ومهدي رؤى واستبصارات مهمة في تجزئة المشهد السياسي العراقي.

تشكيل حكومة بينما تتجزأ الكتل التقليدية

منذ العام ٢٠٠٣، كانت الكتل الجماعية القائمة على الهويات العرقية-الطائفية إلى حد كبير تتحد خلال فترة تشكيل الحكومة. وفي أول انتخابات أجريت في العراق في العام ٢٠٠٥، كان اللاعبون الرئيسيون هم الفاعلون السياسيون الشيعة بقيادة الائتلاف العراقي الموحد والكرد الموحدين في ظل التحالف الكردستاني. ومع وجود مثل هذه الكتل المتماسكة داخلياً، يمكن لكل زعيم أن يتفاوض نيابة عن كتلته. وخلال تشكيل الحكومة، كان يتم الانتهاء من معظم المفاوضات خلف الأبواب المغلقة، وكان البرلمان مجرد ختم مطاطي يصادق على تفعيل الصفقات التي أبرمتها النخبة.

تقليدياً، كانت أكبر الكتل هي التي تختار رئيس الوزراء في العراق. وفي الماضي، كانت هذه دائماً هي الكتلة الإسلامية الشيعية المتحددة، التي تتوصل إلى توافق مع الكرد في نهاية المطاف. وحتى في أكثر الأوقات اضطراباً، كانت المجموعات الشيعية تتمكن من الاتحاد خلال تشكيل الحكومة على الأقل. وفي العام ٢٠١٠، بعد بضع سنوات فقط من خوض حرب داخلية وحشية، اجتمع مقتدى الصدر ونوري المالكي معاً لتشكيل كتلة موحدة.

لكن هذا كان بالكاد واقع الحال مع اختيار المهدي. وقد شرعت عملية تشكيل الحكومة المثيرة للفرقة في هذا العام بفضح الطبيعة المصطنعة لتلك التراكيب العرقية-الطائفية للكتل. وانتهى المطاف بالجلسة الافتتاحية للبرلمان إلى الفوضى حيث قامت "كتلة البناء" التي يرأسها هادي العامري، و"كتلة الإصلاح"، التي يرأسها القادة الصديريون، بتجزئة أي كتلة بقيادة

شيعية. وعرضت كل من هاتين الكتلتين أرقاماً متعارضة في ادعائها بأنها الكتلة الأكبر. وفي أعقاب تدهور الأوضاع في البصرة، توصل العامري والصدر إلى تفاهم، واتفقا على المهدي. وفي يوم تعيين المهدي، ألمح الصدر إلى عدم أهمية الكتلة الأكبر، حين كتب في تغريدة على تويتر: "العراق أكبر من الكتلة الأكبر".

كما كشف الاختيار الرئاسي عن انقسام مشابه. فلأول مرة، لم يستطع الكرد التوافق على مرشح واحد للمنصب. وقد تحدى الحزب الديمقراطي الكردستاني قبضة نظيره، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، على المنصب وقدم مرشحه الخاص، فؤاد حسين.

أصبحت الكتل الرئيسية في العراق منقسمة، في حين كافح القادة من أجل دفع أعضائهم المنتخبين حديثاً في البرلمان إلى الاصطفاف على أساس موقف الحزب. وفي داخل كتلة البناء، عبر رئيس إحدى الكتل عن تفضيله لصالح، في حين أعلن آخر دعمه لحسين.

لماذا كان انتخاب صالح برهم مهماً بشكل خاص

أخبرني العديد من أعضاء البرلمان بأنهم اتخذوا خياراتهم الخاصة بناء على المؤهلات بدلاً من الانتماء الحزبي. ولم يكن حسين قد شغل منصباً كبيراً من قبل، في حين أن صالح شغل منصب نائب رئيس وزراء العراق ومنصب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان. وانتقد العديد من أعضاء البرلمان الجدد الرئيس الحالي، فؤاد معصوم - وهو نتاج لصفقة في الغرف الخلفية - بوصفه ضعيفاً وغير فعال بسبب قلة خبرته.

في المفاوضات من أجل ترشحه الرئاسي، قال بعض العراقيين إن حسين بدا ضعيفاً بالمقدار نفسه، وهو الذي يجلس في أغلب الأحيان خلف زعيم حزبه، نيجيرفان برزان، الذي يتولى الحديث. وعلى النقيض من ذلك، كان برهم صالح يجلس في مقدمة المفاوضات بينما يجلس مسؤولو حزبه خلفه.

أخبرني أعضاء البرلمان من مختلف الائتلافات بشكل متكرر بأن الرئيس التالي يجب أن يدافع عن وحدة البلد وليس عن تقطيع أوصاله. وكانت هذه النقطة بالتحديد بالغة الحساسية، خاصة وأنها تجيء بعد عام واحد من إجراء الاستفتاء على استقلال المنطقة الكردية. ومع أن كلاً من حسين وصالح صوتا في الاستفتاء المذكور، فقد لعب حسين دوراً نشطاً في السعي إلى الانفصال، في حين ظل صالح بعيداً على الأطراف. وبعد انقضاء أقل من شهر على إجراء التصويت، اعترف صالح علناً بأن الاستفتاء كان فكرة سيئة.

في نهاية المطاف، تتحرك العملية السياسية في العراق ببطء بعيداً عن الصفقات العرقية-الطائفية التي حكمت مشهد ما بعد العام ٢٠٠٣. وفي هذه المناسبة، اختار أعضاء البرلمان رئيسهم على أساس تصوراتهم للكفاءة والأيدولوجية - وليس على الطريقة الموصوفة من زعماء كتلهم.

الطريق إلى الأمام

سوف تشكل التوترات مع النظام العرقي-الطائفي لما بعد العام ٢٠٠٣ الحكومة التالية، وسوف تعرّف ولايتها. وحتى الآن، كشفت عملية تشكيل الحكومة عن أن الكتل التي بدت موحدة ذات مرة، والقائمة على أساس العرق-الطائفة، أصبحت مجزأة على نحو يُعقد اتفاقيات الغرف الخلفية المعتادة. وقد أصبح القادة أقل قدرة على الاعتماد على الهوية ليتحدثوا بشرعية نيابة عن جماعات الناس، وأصبح بوسع أعضاء البرلمان الافتراق عن مواقف أحزابهم.

حتى مع كونه ختماً مطاطياً، يتمتع البرلمان العراقي بنفوذ يعتد به في العملية السياسية. وفي الماضي، كان قادة الكتل يوبخون المعارضين أو يفعلون مشاريع القوانين التي يفضلونها، مثل القانون الذي أضفى الشرعية على "وحدات الحشد الشعبي". وفي حين أن الفجوة بين المواطنين ونخبهم تتسع في كل أنحاء العراق، فإن هذا البرلمان الجديد يمكن أن يكون مؤسسة توصل أصوات الناس بدلاً من أن يكون أداة سياسة بيد النخبة.

ما تزال النخبة والأحزاب السياسية التقليدية في العراق أقوى من مؤسسات الدولة، ولذلك ستكون أمام الرئيس ورئيس الوزراء الجديدين مهمة شاقة لترجمة التطورات الأخيرة إلى تغييرات هيكلية، وهو ما يجعل أحداث بداية هذا الشهر نقطة تحول أكثر من كونها حالة شاذة مقطوعة عن سياقاتها.

** زميل بحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس.

مرحلة عراقية جديدة

*د. وحيد عبد المجيد

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية: ٢٤/١٠/٢٠١٨

أثار اختيار عادل عبد المهدي رئيساً لوزراء العراق، في إطار التسوية التي أسفرت عن تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة في الثاني من أكتوبر الجاري، جدلاً واسعاً حول النتائج المحتملة لهذه التسوية. ويبرز في هذا الجدل خلاف بين اتجاهين على بعض أهم القضايا المتعلقة بمستقبل العراق. يشمل الاتجاه الأول من يتوقعون، أو بالأحرى يتطلعون، إلى تغيير ما في سياسة العراق الإقليمية باتجاه تحقيق توازن فيها، ومن ثم تقليص العلاقات مع إيران، خصوصاً في ضوء العقوبات الأمريكية الجديدة عليها، وما ترتبه من التزامات.

ويضم الاتجاه الثاني من يعتقدون أن التغلغل الإيراني الذي استمر، وتراكم، منذ عام ٢٠٠٣، أعمق من أن يمكن وضع حد له في وقت قصير، وأن رئيس الوزراء الجديد لن يكون مطلق اليدين في إعادة صوغ سياسة العراق الإقليمية، والداخلية أيضاً، لأن لظهران أذرعاً صارت قوية في البلاد، كما أن التسوية التي جاءت به حدثت بين طرفين أحدهما موال لإيران ويضم أهم أذرعها، والثاني يأخذ مسافة ليست بعيدة كثيراً عنها. ويفيد حاصل هذه التسوية، وفق من لا يرون أفقاً لتغيير ملموس، أن هامش حرية الحركة المتاح لرئيس الوزراء الجديد سيكون ما بين محدود للغاية، وضئيل.

ولا يختلف من يتوقعون تغييراً ملموساً في سياسة العراق الإقليمية على أن عبد المهدي مقيد بتوازنات دقيقة، لكنهم يرون أن الهامش المتاح له أوسع مما يتصوره الاتجاه الآخر، وأن بإمكانه العمل من أجل زيادة مساحته تدريجياً. لذلك يبدو أن السؤال المحوري الآن هو عن حدود الهامش الذي يمكن أن يتحرك فيه رئيس الوزراء العراقي الجديد. وتتوقف إجابة هذا السؤال على عوامل موضوعية تتعلق بمعطيات الوضع في العراق وحوله، وأخرى ذاتية ترتبط بتكوين عبد المهدي السياسي وأثره في تحديد خياراته وأولوياته.

على صعيد العوامل الموضوعية، سيكون بإمكان عبد المهدي الاستناد إلى العقوبات الأمريكية والعواقب الوخيمة لعدم التزام العراق بها، للعمل على تقليص العلاقات مع إيران تدريجياً، لكن في الحدود التي تسمح بها التوازنات الداخلية الجديدة، وبما لا يؤدي إلى انفجار حكومته. فإذا اختار طريق التوازن في علاقات العراق الإقليمية، يستطيع الاستناد إلى الآثار الضارة لعدم الالتزام بالعقوبات على إيران، خصوصاً في ظل تداعي النظام الاقتصادي العراقي الذي وصل إلى حالة لا تتحمل هذه الآثار. كما أن مواصلة الاعتماد على إيران، والتسامح إزاء تغلغلها القوي في البلاد، قد يضع العراق في خطر يمكن أن يفوق آثار عدم الالتزام بالعقوبات، وهو تحويل البلاد إلى ساحة رئيسية للصراع الإيراني الأمريكي المتوقع تصاعده في الفترة القادمة.

موضوعياً، يبدو أن الهامش الذي يستطيع عبد المهدي التحرك فيه، والعمل على توسيعه، من أجل إعادة صوغ العلاقات مع إيران، ليس ضيقاً جداً، لكنه ليس واسعاً أيضاً. فأي تأثير للعامل الذاتي، أي تكوين عبد المهدي وتوجهاته، في هذا السياق؟ يظل الخلاف قائماً أيضاً في الإجابة عن هذا السؤال الذي يمكن تحديده على نحو أكثر دقة ليكون منطوقه: هل يمكن أن يعد عبد المهدي سياسياً مستقلاً بالمعنى الدقيق؟ الجواب ليس سهلاً بالنسبة لسياسي غير اتجاهه عدة مرات منذ أن كان شاباً يافعاً. مر عبد المهدي بمراحل سياسية فكرية متعددة. بدأ بعثياً في العراق، ثم تبنى الماركسية على طريقة ماوتسي تونج (الماوية) خلال دراسته في فرنسا، وانتقل بعد ذلك إلى تيار الإسلام السياسي الشيعي، وانضم إلى «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، وبلغ مراتب قيادية فيه، قبل أن يختار الاستقلال. استقلال عبد المهدي عن الاتجاهات والحركات والأحزاب السياسية، إذن، حديث جداً. لكنه يبدو جدياً. كثير من السياسيين مروا في منعطفات متعددة، وانتموا لتيارات وأحزاب مختلفة، قبل أن يستعيدوا استقلالهم. لذا يجوز أن نعتبره أقرب إلى الاستقلال. كما أن دراسته الاقتصاد قد تجعله أكثر وعياً بالحاجة إلى الابتعاد مسافة أكثر عن إيران، لكي يفتح أبواباً للدول العربية التي يمكن أن تبتث استثماراتها الروح في الاقتصاد العراقي.

فهل يتحرك عبد المهدي في الاتجاه الضروري لإنقاذ العراق ويأخذه إلى مرحلة جديدة؟ ربما، خصوصاً أنه ليس محسوباً على أي طرف الآن، فضلاً عن أن استغناؤه يمنحه قوة، وهو الذي لم يسع إلى رئاسة الحكومة، بل سبق أن تنازل عنها عام ٢٠٠٥.

الرئيس العراقي بين المتنبى ومجكو

*سوران علي

ايلاف: ٢٧/١٠/٢٠١٨

خطوة غير مسبوقة وفريدة نوعا ما، ما قام به الرئيس برهم صالح بزيارته وتفقدته شارع الثقافة المتنبى ومقهى الشهداء والشابندر وسط بغداد العاصمة، فهي من جهة ترسل اشارات مفادها ان الرئيس العراقي سيكون خلال الاعوام الاربعة القادمة من ولايته قريبا من الشعب او على الاقل سيقضي كثيرا من وقته في الشارع مهتما بتخفيف معاناة المواطنين البسطاء والاستماع لمشاكلهم ومحاولة حلها، كما تكسر حالة التباعد وتردم الهوة بين المواطنين واصحاب القرار وتعيد ثقة الناس بالمسؤولين واصحاب القرار من جهة اخرى، الا ان مضي الرئيس في نهجه هذا ستواجهه عقبات تصعب من بلوغ غايته.

الزيارة جاءت بعد اسبوعين من انتخاب برهم صالح رئيسا لجمهورية العراق وقابلها كثير من العراقيين بترحيب كبير ولا سيما على مواقع التواصل الاجتماعي التي عجت بمنشورات الثناء وتعليقات الاشادة، كما مثلت الزيارة وقبلها مبادرة عادل عبدالمهدي رئيس الوزراء في مباشرة مهام عمله خارج المنطقة الخضراء المحصنة، نقلة نوعية وبادرة خير لحقبة سياسية جديدة تلوح في الافق عنوانها الرئيس هو النزول الى الشارع والتقرب اكثر الى الشعب ومعايشة معاناته وترك البروج العاجية، رغم ما صاحبهما من التعليقات والانتقادات حول كونهما ليستا سوى شو اعلامي.

ردود الافعال المرحة بالزيارة ستضع الرئيس امام مسؤولية الالتزام بما بدأه في المتنبى والمضي قدما والسعي لتعميمه على جميع المحافظات العراقية التسع عشرة دون تمييز، تطبيقا لنيته التي شدد خلال انتخابه في مجلس النواب على تحقيقها عندما اعلن أنه سيكون رئيساً للعراق وليس لفئة او جهة معينة او مكون.

ولكن هذه النية ستصطدم بعقبات كبيرة في المحيط العراقي كما في البيت الكردي، فالداخل العراقي ينتظر الكثير من الرئيس من اجل تغيير صورة المسؤولين السياسيين في نظر الشعب واعادة ثقة المواطن بصدقية اقوالهم وافعالهم ولاسيما فيما يتعلق بالمشاكل التي تخص الحياة اليومية وتأمين اساسيات العيش الكريم. اما على مستوى البيت الكردي فان اكبر تحد يواجهه الرئيس هو ترميم العلاقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني اكبر المعترضين على انتخابه وكشف حقيقة التهديد والوعيد اللذين يروج لهما مؤيدوه.

عراقيا سيكون الرئيس مطالبا بالالتفاف على جميع المدن على حد سواء ودون تمييز، آخذا بنظر الاعتبار مدى الغبن الذي اصابها خلال الاعوام السابقة وضرورة الاسراع في النهوض بواقعها المتردي خدما

واداريا على ان تحتل المحافظات التي شهدت مظاهرات مطلبية، الاولوية في ترتيب زيارات الرئيس الميدانية للوقوف على مشاكلها الملحة والاسراع في تلبية احتياجاتها الضرورية الملحة.

اما على الجهة الكردية فعلى برهم صالح وباعتباره رئيسا لكل العراقيين بمن فيهم مواطنو اقليم كردستان ان لا يدخر جهدا في تفقد محافظات ومدنه لمشاركة هموم الناس ومنحهم شعورا بأنهم ينتمون الى بلد يحفظ حقوقهم ويعاملهم بالتساوي مع اقرانهم في مدن العراق الاخرى، وعلى عاتق الرئيس كذلك بذل كل ما في وسعه لترميم العلاقات بين حزبه الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي والتي توترت بعد اختياره رئيسا من قبل مجلس النواب ما دفع الحزب الديمقراطي الى اتخاذ موقف متشدد منه ومن حزبه وان لم يفصح عن ذلك علنا، وقد تكون مهمة الرئيس هذه صعبة ومجهددة خصوصا وان مسؤولي الحزب الديمقراطي لا يزالون متأثرين بخسارة مرشحهم المنافسة على المنصب ولم يتكبدوا حتى عناء تهنئة تهنئة صالح بفوزه، لا بل يذهبون اكثر من ذلك بتسريبهم معلومات وتصريحات غير رسمية عن عدم رغبتهم في التعامل معه وحتى "عدم السماح له بدخول اربيل".

على الرئيس برهم صالح التعامل بروية وحكمة لا متناهية في هذه القضية التي ستكون لها انعكاسات مباشرة ومؤثرة على هيكل العلاقة بين الاطراف السياسية الكردية او على الاقل بين الحزبين الرئيسيين وكذلك على تعامل الحكومة العراقية الاتحادية مع اربيل مركز القرار في الاقليم، فمن الضروري للرئيس ان لا ينجر وراء اتخاذ مواقف على اساس الفعل ورد الفعل، كما ان عليه مراعاة ما يمر به الحزب الديمقراطي من حالة اضطراب بعد ان مني مرشحه بالفشل تحت قبة البرلمان ولا بد ان يغض الطرف عما يبدر منه من تصريحات صلفة لا تخدم مصلحة تعزيز التعاون والتضامن ووحدة الصف التي ينادي بها.

لابد للرئيس ان يأخذ في الحسبان ان غرور الحزب الديمقراطي وصل الى عنان السماء يحفز في ذلك نشوة فوزه بعدد كبير من مقاعد برلمان كردستان خلال الانتخابات الاخيرة التي جرت في الثلاثين من ايلول (سبتمبر)، الامر الذي يجعل من الصعب اقناعه بالعدول عن خطوات قد يكون بصدد اتخاذها انتقاما لخسارة مرشحه دون آبه بانها ربما ستدمر ما بقي من فرص اصلاح ذات البين، وهناك الكثير من الامثلة على ما تعرض له العديد من السياسيين الكرد في شوارع ومقاهي اربيل ودهوك من منع واعتداءات واهانات لمجرد خلافهم مع السلطة او كونهم معارضين لها.

ولكن رغم ذلك يبقى زمام المبادرة لتسوية الاشكال في يد الرئيس فهو يمثل اعلى منصب ادراي في الهيكل الحكومي ومنصبه بمثابة هيبة للدولة العراقية، ولكن عليه ان يأخذ الحيطة والحذر عند اقدمه على اي امر بهذا الخصوص وان يمهد له خير تمهيد.

انها مسألة وقت فقط وسنشهد عاجلا ام آجلا خلال ولاية الرئيس شمول مدن الاقليم ولاسيما العاصمة بزياراته التفقدية الميدانية الرسمية او غير الرسمية وقد يكون مقهى مكو المشهور قرب القلعة التاريخية وسط اربيل وجهة احدى تلك الزيارات، ولكن السؤال يبقى كيف ومتى؟

***صحفي من كردستان العراق**

عبدالمهدي، بين الصدام مع الأحزاب الحاكمة أو الوئام

*أحمد المقدادي

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٧/١٠/٢٠١٨

رغم صعوبة المخاضات وجهود المشاورات وغموض التوقعات، نجح رئيس الوزراء العراقي الجديد عادل عبدالمهدي في كسب ثقة جزئية من البرلمان الذي تسيطر عليه كتل تتكون من أحزاب وتيارات تُتهم بتقديم مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، فكيف ستكون العلاقة بين حكومة عبدالمهدي وبين تلك الكتل السياسية؟ تمكن عبدالمهدي من تمرير ١٤ وزيرا في حكومته الجديدة واخفق في كسب ثقة نواب البرلمان على ٨ آخرين، مصرا على شرطه رغم غضب بعض الاحزاب، بعدم توزيع اي نائب من البرلمان والسعي لتقديم وجوه جديدة تفتح آفاق الامل للمواطن العراقي وهو يعيش معاناة يومية ويتهم السياسيين ومعادلاتهم في اقتسام السلطة بالتسبب في هذه المعاناة او تشديدها.

منذ اجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة، والعملية السياسية في العراق تشهد استغراق في المقدمات دون رسم خارطة طريق واضحة ومنتجة النتائج المرجوة. فنتائج الانتخابات استهلكت أكثر من ٥ أشهر للقبول بها والتصديق عليها وانعقاد البرلمان بموجبها. الانتخابات لم تفرز عن كتلة انتخابية اكبر ولم تنجح الكتل الانتخابية في تشكيل كتلة نيابية أكبر مما ساهم في تعقيد المشهد السياسي وتكريس حالة التشرذم الحزبي بينما ينتظر المواطن بصيص امل لتجاوز الخلافات الحزبية والاهتمام بتحسين حياته اليومية.

حالة الانسداد السياسي التي كانت ملحوظة، تشتت بمبادرة شجاعة باركتها المرجعية الدينية العليا او ساهمت في إنتاجها. تمثلت هذه المبادرة باقدام كتلتي سائرون (٥٤ مقعدا) والفتح (٤٨ مقعدا) على التوافق على مرشح مستقل هو عادل عبدالمهدي وتفويضه اختيار وزرائه بحرية واستقلالية بشرط تحقيق النجاح في الاداء الحكومي يكون سقفه سنة كاملة تنتهي في صيف ٢٠١٩ حيث يشعل لهب الحرنار الغضب والثورة في صدور العراقيين.

يتخوف كثيرون، من ان نجاح عبدالمهدي بصفته رئيس وزراء مستقل وحكومة بوجوه جديدة، قد تفسره الأحزاب النافذة بفشل اجندتها ورؤيتها باقتسام السلطة وفق معادلة المحاصصة وبالتالي، ستعتمد الى وضع كل ما أوتيت من عصي في دواليب حكومة عبدالمهدي لإجباره على الاستقالة لأن الرجل يصرح دائما، بأنه يعمل بنصيحة والده بان يضع استقالته في جيبه لتجنب المساومة بفعل اغراءات المنصب او الكرسي.

لكن، هذا التجاذب المتوقع بين احزاب البرلمان وحكومة عبدالمهدي قد يتحول الى نظام رقابي نيابي قاسي يعدل مسارات الحكومة ووزرائها ويمنعهم عن الانزلاق في مسارات خاطئة اعتادت عليها مفاصل مهمة في الوزارات ضمن نظام التقاليد والاعراف والموروثات الذي يهيمن عليه الفساد والمحسوبية وتفضيل الولاء الحزبي على التخصص والكفاءة.

هذا التجاذب وما قد يقتضيه من سجلات وصدامات، يتطلب من عبدالمهدي المعروف باعتداله وتوازنه تكتيكات، وستراتيجيات ربما، لاحتواء ضغوطات الأحزاب النافذة وامتصاص موجات غضبها دون السماح بتطور المواجهة والمنازلة الى الصدام والانشغال بها عن أولويات حكومته في تعزيز الامن وتوفير الخدمات الاساسية وحل مشكلة المياه، وتحسين الاقتصاد، والقضاء على الفساد وتوفير فرص عمل بشكل متكافئ للمواطنين العراقيين.

حكومة عبدالمهدي عبرت المانع الاول بحصولها على ثقة جزئية وستعبر المانع الثاني بالحصول على ثقة كاملة. وبعيدا عن ضغط الملفات الداخلية والمحلية، يتوقع من عبدالمهدي من التصرف بحكمة في السباحة الآمنة في بحر متلاطم من الأزمات والتدافعات والمحاوَر تغرق فيه منطقة الشرق الاوسط، وان يحجز للعراق موقعا يمكنه قوة معتدلة ومتوازنة تكسب ثقة القوى المتنافسة فيكون وسيطا لا طرفا، ومحتويا للخلافات لا غارقا فيها، ليكون العراق، بلد الحكمة والوفاق ولا مكان فيه للنفاق او الشقاق.

ملاحقة الفاسدين.. القضية الأهم في البرنامج الحكومي

*عبدالحليم الرهيمي

صحيفة (الصباح) : ٢٧/١٠/٢٠١٨

يشير عدد من السياسيين الذين التقاهم رئيس الحكومة المكلف وقبل أيام من اعلان تشكيلته الوزارية، أنه عاكف ومتفرغ الى حد كبير بكتابة البرنامج الوزاري وصياغته بما يوائم متطلبات المرحلة الراهنة، قبل تقديمه الى البرلمان كي يحظى وتشكيلته الوزارية بموافقة البرلمان وكسب ثقته. وخلال هذه الفترة أطلق العديد من أعضاء البرلمان وكتله واحزابه مطالبات بأن يكون البرنامج شاملاً ومتضمناً طرح القضايا المهمة التي سيتعهد الرئيس المقبل لمجلس الوزراء بحلها او انجازها. وفي ضوء هذا الاهتمام يأمل ويتوقع كثيرون، وأنا منهم، ألا يكون البرنامج الحكومي المنتظر تقليدياً وعماماً على غرار برامج الحكومات السابقة ويتضمن طرح جميع القضايا المهمة ويعد بحلها، لكن دون تحديد الآليات العملية والواقعية لانجازها، وكذلك دون تحديد سقف زمنية لتنفيذها باعتبار هذين المقياسين هما اللذان يضمنان كسب الثقة بتأييد البرنامج ورئيس مجلس الوزراء بعد ان اهتزت، ان لم نقل انعدمت، تلك الثقة بمعظم الوعود والتعهدات التي أطلقتها الحكومات السابقة.

ان واحدة من أهم القضايا التي ينبغي ان يتطرق اليها البرنامج الوزاري واقتراح سبل حلها بوضوح وبشكل عملي، هي قضية مكافحة ومحاربة الفساد وملاحقة الفاسدين الذين انجبتهم المراحل السابقة، وملاحقة في الوقت نفسه، الفاسدين على الصعيدين المالي والاداري خلال المرحلة المقبلة، ذلك ان قضية محاربة الفاسدين والفساد هي أسس القضايا، بل مفتاح حل بقية قضايا التغيير والإصلاح التي لا يكف السياسيين واعضاء البرلمان ترديدها والدعوة اليها دون الاشارة الى سبل وآليات تحقيقها وتحديد العوامل التي تعيق تحقيقها، وفي مقدمة تلك العوامل الفساد المالي والاداري. فاذا كان البرنامج الحكومي سيتحدث عن خطة الحكومة لتحقيق الخدمات الاساسية، المحروم من توفرها لملايين العراقيين، وأبناء البصرة وبقية محافظات الوسط والجنوب مثلاً، مثل حرمانهم من الماء الصالح للشرب والكهرباء والمراكز الصحية ومدارس الطلاب ومستلزماتها، فضلاً عن انعدام النظافة ومجاري الصرف الصحي.. وغيرها من خدمات، فقد ثبت ان عدم تحقيقها خلال السنوات الماضية، انما يعود اساساً الى الفساد المالي والاداري ولعدم اهلية القائمين على تلك المحافظات، ولعل احالة العديد من المحافظين واعضاء مجالس المحافظات الى القضاء والحكم عليهم وهرب عدد آخر منهم بالجمل بما حمل الى الخارج. وفي ضوء ذلك تبدو مهمة محاربة وملاحقة الفاسدين و (ابتداع) وسائل وسبل غير تقليدية لتحقيق ذلك هو الذي سينجز الخدمات الضرورية المطلوبة في كل المحافظات وليس اطلاق الوعود والتعهدات بتحقيقها مع استمرار آفة الفساد المرعبة وهكذا يمكن القول ان تطرق البرنامج لحل بقية القضايا، كقضية العاطلين عن العمل وخاصة الخريجين، وكذلك الاهتمام بتحسين اوضاع النازحين في المخيمات التي يعانون فيها من ظروف غير انسانية، هي قضايا لا يمكن تحقيقها دون التنبه لحالات الفساد الكبير الذي شهدناه في اعاقه تحقيقها والتلاعب بالاموال التي خصصت لها.

اما توسيع حركة الاستثمار وتشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب على الاستثمار بما يساعد على ازدهار الاقتصاد العراقي وامتصاص جزء كبير من البطالة، فلا يمكن تحقيقه دون القضاء على، او الحد اقله، من الفساد المستشري في هذا المجال، والمتمثل اولاً بعرقلة السبل امام المستثمرين سواء بطلب الرشاوى العالية او الروتين المروع في منح اجازات العمل والاستثمار. اما ثانياً فيتمثل بانتشار السلاح المنفلت الذي يبدد رغبة الكثير من الراغبين بالاستثمار.

ان ما يعطي الدعوة لمحاربة الفساد والفاسدين مصداقية اكبر مما في المراحل الماضية، هو تشكيل الحكومة للجان مركزية تتابع عمل الوزارات ومجالس المحافظات بشكل دائم وتساءل عن اوجه صرف الاموال التي حصلت عليها من الحكومة الاتحادية والمشاريع المنجزة وغير المنجزة، والتدقيق في العقود والمقاولات بلجان كفوءة ونزيهة ومختصة.

قائمة طويلة من التحديات أمام رئيس وزراء العراق الجديد

*رائد الجاهد

مركز المستقبل للدراسات: ٢٧/١٠/٢٠١٨

يبدو ان التوافق على تسمية عادل عبدالمهدي رئيسا للحكومة الجديدة هو خيار اضطراري للكتل التي أخفقت في تشكيل الكتلة النيابية الأكثر عددا بما يؤهلها لتسمية مرشحها لتشكيل الحكومة الجديدة، وبالتالي فان عبدالمهدي هو المرشح التوافقي للكتل النيابية وفق تفاهات اعتاد رؤساء الكتل اللجوء عليها لتجاوز الازمات، حتى لو كانت تشكل خرقا لمواد الدستور. وفي نص المادة ٦٧ من الدستور، يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء وهو ما تم القفز عليه بتكليف عادل عبدالمهدي كمرشح توافقي بين الكتل المتنافسة، وهو بالتالي ليس مرشحا عن كتلة نيابية تتفوق على غيرها بعدد نوابها.

ولا تجيز المحكمة الاتحادية العليا اختيار مرشح لرئاسة الوزراء من غير الكتلة النيابية الأكثر عددا الا بتعديل المادة الدستورية ذات الصلة. بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، شغل عبدالمهدي منصب نائب رئيس الجمهورية لدورتين متتاليتين، وهو من ابرز قيادات المجلس الأعلى الإسلامي الذي اسسه محمد باقر الحكيم في إيران مطلع ثمانينيات القرن الماضي. واذا كان ترشيح عادل عبدالمهدي يعد "خيارا إيرانيا" يضاف إلى خيار ترشيح محمد الحلبوسي لرئاسة مجلس النواب وبرهم صالح لرئاسة الجمهورية، فانه بدأ لدى قطاعات واسعة من الراي العام العراقي انه مرشح قائمة "سائرون" التي يراسها مقتدى الصدر كشخصية يصفها، الصدر، رافعة لراية الإصلاح ومكافحة للفساد. وتمثل مسالة إعادة هيكلة الدولة العراقية والمؤسسة العسكرية أولوية متقدمة وتحديا لرئيس الحكومة بعد ان تراجع دورها بسبب النفوذ الواسع للحشد الشعبي وقياداته الحليفة لإيران في القرارين السياسي والأمني.

وحصلت الاجنحة السياسية لفصائل عدة من الحشد الشعبي على مقاعد لها في انتخابات مايو ٢٠١٨ ومعظم هذه الفصائل تدين بالولاء "الشرعي" للمرشد الأعلى علي الخامنئي وترتبط تنظيميا بـ"فيلق القدس"، الذي يتولى مهمة تدريب وتمويل وتسليح أكثر من ٤٠ فصيلا من اصل ٧١ فصيلا يشكلون هيئة الحشد الشعبي.

سبق لهادي العامري، الامين العام لمنظمة بدر، رئيس ائتلاف "البناء"، الحليف لإيران، أن هدد خلال لقاء جمعه بالمبعوث الأمريكي الخاص باسقط أي حكومة خلال شهرين اذا تدخلت الولايات المتحدة في تشكيلها" ويضم ائتلاف البناء ١٨ حزبا سياسيا تمثل اجنحة سياسية لفصائل الحشد الشعبي.

وليس من الواضح جدية تهديدات بعض فصائل الحشد الشعبي باستهداف المصالح الامريكية والجنود المتواجدين في العراق وتسعة قواعد اقامتها الولايات المتحدة لا تزال تستضيف ما لا يقل عن ثمانية الاف جندي، وفق تقديرات غير رسمية.

وتعرض محيط السفارة الامريكية في المنطقة الخضراء بالعاصمة بغداد لضربات صاروخية مساء ٦ سبتمبر/أيلول الماضي، وحينها، أشار مسؤولون امريكيون إلى ان فصيلا من فصائل الحشد الشعبي هو من نفذ الضربات التي تجددت في ٨ سبتمبر/أيلول على القنصلية الامريكية في البصرة، على خلفية اتهامات بوقوفها وراء تاجيع سكان البصرة ضد النفوذ الإيراني ومسؤوليتها عن احراق القنصلية الإيرانية في المدينة.

لذلك سيكون على رئيس الوزراء الجديد مهمة التصدي لاي استهداف للامريكيين بالعراق طالما ان وجودهم جاء باتفاق مع الحكومة العراقية للحرب على تنظيم داعش، وبالتالي فانها ليست قوة احتلال، من وجهة نظر الحكومة التي سيتوجب عليها التعامل مع الفصائل التي هددت أكثر من مرة باستهدافها بصفتها "قوات احتلال".

ومن بين أهم التحديات الأخرى التي سيواجهها رئيس الوزراء الجديد عادل عبدالمهدي، تحسين الخدمات الأساسية التي كانت سببا من بين أسباب عدة أدت إلى خروج سكان البصرة بتظاهرات احتجاجية منذ أوائل ٨ يوليو/تموز الماضي أدت إلى عنف وعنف متبادل بين المحتجين من جهة والقوات الأمنية ومسلحي الحشد الشعبي من جهة أخرى.

على الصعيد الدولي المتداخل مع الإقليمي تاتي العقوبات الامريكية على إيران التي سيسري العمل بها بدء من ٤ نوفمبر/تشرين الثاني على رأس أهم التحديات التي ستفرض على عبدالمهدي الموازنة بين حاجته للدعم الثنائي من كل من الولايات المتحدة وايران، وكيفية التوفيق في الموقف من العقوبات بين الالتزام بها كما صرح سلفه حيدر العبادي، وهو ما تعتبره فصائل الحشد الشعبي غير ملزم للحكومة الجديدة، أو تجاهلها بما يضع العراق تحت طائلة التهديد الأمريكي بإجراءات عقابية على الشركات والدول التي لا تلتزم بتلك العقوبات.

وتواجه أي حكومة تسعى لنزع أسلحة المجموعات المسلحة معضلة الانتماء الفكري وازدواجية الولاء بين الولاء الوطني للدولة والولاء الاخر لجهات دينية مثل المرجعيات الدينية العراقية او مرجعية المرشد الأعلى علي خامنئي. ومن أهم أولويات الحكومة الجديدة معالجة المشاكل اليومية والأزمات الاقتصادية وظاهرة الفساد وعقد مصالح وطنية حقيقية بين مكونات المجتمع العراقي لتجنب دخول العراق في حالة من الفوضى الأمنية.

وحيث ان الدستور العراقي لا يسمح باستخدام العراق منطلقا لاي عمليات عابرة للحدود فان عبدالمهدي سيواجه تحدي إعادة فصائل الحشد الشعبي التي تقاتل على الأراضي السورية إلى جانب قوات النظام بصفته القائد العام للقوات المسلحة الذي ترتبط هيئة الحشد الشعبي بمكتبه مباشرة.

يتوقف نجاح رئيس الوزراء الجديد على قدرته في إرساء الامن والاستقرار وانهاء البيئة الجاذبة لنمو الجماعات الإسلامية المتشددة في غرب وشمال غربي العراق من خلال برنامج كفوء لاعادة الثقة بين الحكومة المركزية والمجتمع السني، ومعالجة ازمة النازحين داخليا والمهجرين قسرا، وكذلك الكشف عن مصير عدة الاف من المغيبين قسرا خلال عمليات استعادة المدن من تنظيم داعش والذي تشير أصابع الاتهام إلى وجودهم في سجون سرية تشرف عليها بعض فصائل الحشد الشعبي، وهي المهمة التي فشل فيها سلفه حيدر العبادي.

ومن بين ابرز التحديات وأكثرها تعقيدا رسم مسارات جديدة للعلاقة بين حكومة إقليم شمال العراق والحكومة المركزية وحل الخلافات حول المناطق المتنازع عليها وعائدية مدينة كركوك بين العرب والكرد والتركمان، إضافة إلى اقتسام الموارد والمنافذ الحدودية وعوائد النفط سواء المستخرج من محافظات الشمال أو المار عبرها.

سيواجه رئيس الحكومة الجديد، عادل عبدالمهدي، إذن جملة تحديات، حيث تفتقر بنية الدولة الأساسية وشروط اختيار الحقائق الوزارية وفق المحاصصة السياسية إلى الأرضية الصلبة التي يستند إليها رئيس الحكومة لمواجهة تلك التحديات وتجاوزها خلال السنوات الأربع القادمة في حال امتلك عبدالمهدي القدرة على الاستمرار ولم يقدم استقالته، أو تتم اقالته بضغط قوى سياسية متنفذة تمتلك اجنحة عسكرية قادرة على العبث بالامن الداخلي وإشاعة حالة من عدم الاستقرار.

وبعيدا عن التدخلات الخارجية في رسم شكل العملية السياسية، وهو امر مالوف اعتادت عليه النخب السياسية، فإن عموم العراقيين لم تعد هذه التدخلات الخارجية تثير الكثير من اهتمامهم بالقدر الذي يتطلعون فيه إلى ما يمكن ان يقدمه ساسة العراق من تلبية لحاجاتهم الأساسية في إرساء الامن والاستقرار وتحسين المستوى المعيشي ومكافحة الفساد وصولا إلى تقديم الخدمات الأساسية.

حكومة عبدالمهدي لا ترضي الجميع: الخاسرون متربصون

صحيفة (الأخبار) اللبنانية: ٢٧/١٠/٢٠١٨

بعد نيّله ثقة جزئية في البرلمان، أطلق رئيس الوزراء، عادل عبدالمهدي، عجلة برنامجه الحكومي، لكن ذلك لن يكتمل عملياً قبل مطلع الأسبوع الثاني من الشهر المقبل (٦ تشرين الثاني / نوفمبر)، حيث يعود عبدالمهدي إلى مجلس النواب بهدف استكمال منح الثقة للوزراء الثمانية المتبقين، في ظلّ توقعات بتمرير وزراء «المكوّن الشيعي» (الداخلية، الثقافة، التعليم العالي)، والبحث عن خيارات أخرى لوزراء «المكوّنين السنيّ والكردي» و«الأقليات». وعلى رغم أن الحكومة الاتحادية الجديدة حظيت بدعم إقليمي ودولي واسع النطاق، وتحديدًا من قبل المؤثرين في الساحة السياسية العراقية (إيران، تركيا، الولايات المتحدة)، إلا أن القوى السياسية المختلفة، سواءً تلك التي تشارك في الحكومة أو التي خرجت منها، تنتظر انقضاء مهلة «١٠٠ يوم» التي حددها عبدالمهدي لنفسه من أجل إحداث التغيير المرجو. وفي الانتظار، تتمسك بعض الأطراف الخاسرة بحديثها عن «معارضة بناءة» ستتلور خلال المرحلة المقبلة، فيما تستمرّ الأطراف التي لم تتلّ كل ما كانت ترغب به من التشكيكية الحكومية في إبداء اعتراضها على مسار التأييف. وفي هذا الإطار، يعتبر رئيس «ائتلاف الوطنية»، إياد علاوي، أنه «لا توجد هناك مفاوضات حكومية، بل توجد كتلتان تهيمنان على التشكيكية السياسية للبلاد، وهما سائرون (مقتدى الصدر) والفتح (هادي العامري)، وقد استحوذتا على أهم المناصب لنفسيهما». وهو موقف يتبنّاه بطريقة أو بأخرى زعيم «ائتلاف القانون» نوري المالكي، وزعيم «ائتلاف النصر» حيدر العبادي، وزعيم «تيار الحكمة» عمّار الحكيم، وزعيم «تحالف القرار» أسامة النجيفي، وآخرون من «المكوّنين السنيّ والكردي». هؤلاء جميعاً يبدو المرتكز الرئيس لتصويب سهامهم على حكومة عبدالمهدي، وطريقة توزيعه الحقائق وانتقاء مرشحيها، هو عجزهم عن نيل وزارات «حلموا بها». وفي هذا السياق، كانت لافتة تغريدة القيادية في «تحالف البناء»، حنان الفتلاوي، التي رأت أن زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر هو «الوحيد المحترف الذي يجيد لعب السياسة»، في حين ظهر الآخرون بـ«مظهر الهواة، وككتلة صغيرة غير مؤثرة بسبب ضعف مفاوضاتهم».

وفي السياق نفسه، يقول أحد وزراء حكومة عبدالمهدي، ممن تأجّل منحهم الثقة، في حديث إلى «الأخبار»، إن القوى السياسية «غير راضية عن التشكيكية الحكومية لأنها غير متجانسة». ويحذّر الوزير الذي رفض الكشف عن هويته مما سمّاه «فشلاً قد يطيح بعبدالمهدي إذا ظلّ قراره مرهوناً بيد الصدر - العامري»، مُرجحاً قوة الأول على الثاني، وهو ما لا تنفيّه مصادر «الفتح» التي تشير في حديثها إلى «الأخبار» إلى أن الصدر استطاع - أقله مؤقتاً - أن «يُرهب خصومه، ويحذّرهم بخلط الأوراق، إن لم تمض الأمور كما يشاء». وبمعزل عن تلك التقديرات، فإن الصدر يسعى بوضوح إلى تثبيت نفسه كـ«حامٍ لمسيرة الإصلاح». وفي هذا الإطار، قال الصدر، أمس، في تغريدة على «تويتر»، إن «دولة العراق المستقلة بانث بواورها، ولدينا تسعة مطالب لدولة الإصلاح»، لافتاً إلى أن «الإصلاح انتصر في خلال جولة، لكننا نريد للإصلاح دولة».

على المستوى الخارجي، تبدي طهران، التي حرصت طوال الفترة الماضية على إبداء دعمها لعبدالمهدي وحثّ حلفائها على إنجاح تجربته، ارتياحاً إزاء ما تمّ إنجازه إلى الآن، خصوصاً أن تمرير الحكومة ولو منقوصة أطاح محاولات سعودية استهدفت عرقلة التأييف. لكن في المقابل، يرى البعض أن «الكابينة» تعكس حضوراً أمريكياً - بريطانياً. وفي هذا الإطار، تتساءل مصادر مطلعة في حديث إلى «الأخبار» عن سبب «وصف مبعوث الرئيس الأمريكي، بريت ماكغورك، وزراء النفط ثامر الغضبان، والكهرباء لؤي الخطيب، والمالية فؤاد حسين، والخارجية محمد علي الحكيم، بالاستثنائيين؟»، داعية إلى «تسليط الضوء على حراك هؤلاء في المرحلة المقبلة».

رأي في حكومة عادل عبدالمهدي.. ٤ نقاط استباقية

*عبدالمنعم الأسم

صفحة الكاتب: ٢٨/١٠/٢٠١٨

تشكلت حكومة عادل عبدالمهدي الجزئية مسبقة بتجاذبات ومراهنات وتمارين متضاربة في اطلاق سوء (أو حُسن) النيات: هذا بناقوس يدقّ وذاك بمئذنة يصيح.. فمن زاوية بدا ان عبدالمهدي مسرور بهذا التقاذف، واكثر ما كان يسره (كما اخبرني زميل من دائرة مقربة منه) التشهير به. التشكيك في كفاية صبره. الطعن بماضيه السياسي. التحذير من انقلابه على مواليه، فيما كان يضايقه (حسب الزميل) الدفاع عنه من العامة والاعلاميين، بخلاف ما كان يريحه رضى قوى النفوذ والمراجع والزعماء الساسة.

ومن زاوية المعاينة الموضوعية، فان ثمة اربع نقاط عقدية تحيط اعلان كابينة عادل عبدالمهدي، هي:

١-البرنامج.. اتسم بالاسهاب والاطناب والاستغراق بالتفاصيل، وغابت عنه، وفيه، الالتزامات والتحديدات، وشمل على اكثر من مائة صفحة هي (في بنيتها) اقرب الى مقال، او بحث مطوّل، منهما الى برنامج يُستدل به الى هوية الكابينة الحكومية او التزاماتها.

٢- باستثناء (٣ أو ٤) من الوزراء عُرفت عنهم المهنية والتخصص وموثوق السيرة، واستقلال المنهج، فان البقية تلاحقهم شبهات وملاحظات وطعون في الولاء والشهادات وكفاية التخصص والاهلية الادارية والاكاديمية، فضلا عما عُرف عن "حزبية" وولاء بعض الوزراء، كاجازة مرور محاصصية الى الكابينة.

٣- اعلان عبدالمهدي الحاجة الى ٦ اشهر لانهاء المناصب بالوكالة التي اعتبرت المثل الصارخ للمحاصصة والهيمنة الحزبية والتعدي على الدستور واشاعة وحماية الفساد، والسؤال هو، اذا كان مثل هذا الاجراء الحيوي بما يمس اعادة بناء وتصويب الهيئات المستقلة الاثني والعشرين والعشرات من المناصب العليا، كما يتصل بتصحيح بنى الدولة وإداراتها يحتاج الى ١٨٠ يوما لكي يُعالج فماذا يمكن ان يقال عن حاجة الخدمات وتعيين العاطلين واحياء المشاريع والدورة الاقتصادية من الوقت؟.

٤- اقتصار تمثيل المرأة في السلطة التنفيذية الجديدة على مقعدين تشغلها امرأتين لا بصمة لهما في البيئة الاجتماعية والحركية للنساء ليس "غفلة" حدثت في غمرة التجاذبات والعجلة والسباق مع الوقت الدستوري المتاح، بل هو منهج انكفائي تسجل دواعيه وخلفياته على رئيس الحكومة، لا على غيره، وهو الامر نفسه يشمل ترشيح وزير للثقافة لا صلة له بالعمل الثقافي واحتياجاته، وكان جمهرة المبدعين ومنتجي الثقافة وهيئاتهم القيادية على حق حين عبروا عن استيائهم وعدّوا هذه الخطوة بمثابة "اهانة" لهذا الوسط بما يعنيه من اهانة للثقافة الوطنية العراقية الرائدة.

الشافعي:

"إذا ذكرت لكم ما لا تقبله عقولكم فلا تقبلوه".

آليات تعيين نائب رئيس الجمهورية

*إياد الساموك

السلطة القضائية: ٢٨/١٠/٢٠١٨

ما زال منصب نائب رئيس الجمهورية مثار جدل في الاوساط السياسية، وكل ما اقترب موعد اختيار من يشغل هذا المنصب تبدأ موجة من المشكلات، مما يقتضي البحث في الاساس الدستوري له. عند البحث في الدستور العراقي - وتحديدًا في الفرع الاول منه الخاص بالسلطة التنفيذية الذي يتحدث عن رئيس الجمهورية-، نجد أن عبارة نائب رئيس الجمهورية قد وردت في ثلاثة مواضع. الموضوع الأول في المادة (٦٩/ ثانياً)، ونصها: "تنظم بقانون، احكام اختيار نائب أو اكثر لرئيس الجمهورية".

ووفق هذا النص نجد أن تشريع هذا القانون الزامي على مجلس النواب بوصفه الجهة التشريعية الاتحادية في العراق، وهو ما حصل فعلاً بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١١، الذي جاء باسم (قانون نواب رئيس الجمهورية)، المنشور في الوقائع العراقية بالعدد (٤١٧٤)، في (٢٤ / ١ / ٢٠١١). ومن خلال النظر إلى المادة الدستورية المذكورة انفاً نجد ما يأتي:-

١- ان تحديد عدد نواب رئيس الجمهورية بالسقف الاعلى يعود إلى مجلس النواب في القانون الذي يشرعه بوصفه خياراً تشريعياً وذلك بعد ما ذكر الدستور حده الادنى (نائب) أو اكثر.

٢- ان القانون -الذي الزم الدستور تشريعه-، هو الذي يحدد اليات التعيين وفق رؤية المشرع، وهو خيار تشريعي ايضاً.

بالمحصلة، أن سن القانون الزامي، لكن ما يتضمنه من اليات تعيين وعدد لنواب رئيس الجمهورية يخضع لخيارات مجلس النواب في نصوص ذلك القانون.

أما الموضوع الثاني الذي ذكر فيه منصب نائب رئيس الجمهورية فقد جاء في المادة (٧٥/ ثانياً) من الدستور، ونصها: "يحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه"، ومن امثلة الغياب كأن يكون في رحلة علاجية كما حصل عندما حل د. خضير الخزاعي الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية خلال الدورة الانتخابية الثانية محل الرئيس الاسبق المرحوم جلال طالباني عندما كان الاخير يتعالج في المانيا، وأن هذا الاحلال لا يقترن بمدة زمنية محددة، انما ينتهي بانتهاء موجبات الغياب وعودة رئيس الجمهورية.

اما الموضوع الثالث فقد ورد في المادة (٧٥/ ثالثاً) من الدستور، ونصها: "يحل نائب رئيس الجمهورية محل رئيس الجمهورية عند خلو منصبه لاي سبب كان، وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو".

ومن امثلة خلو المنصب كأن يتوفى رئيس الجمهورية، أو يفقد احد شروط استمراره في منصبه، أو تتم اقالته وفقاً للسياقات الدستورية، ويكون اشغال المنصب من نائبه في هذه الحالة خلال سقف زمني لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو، على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية جديد وفق ما نص عليه الدستور، وقانون احكام الترشح لمنصب رئيس الجمهورية الرقم (٨) لسنة ٢٠١٢.

وبالعودة إلى قانون نواب رئيس الجمهورية، نجد أن المادة (١) منه تنص على أن "يختار رئيس الجمهورية عند تسلمه مهامه الدستورية نائباً أو أكثر على أن لا يزيد على ثلاثة، ويعرض هذا الترشح على مجلس النواب للمصادقة عليه بالاجلبية".

ومن خلال قراءة هذا النص، نجد أن المشرع قد حوّل رئيس الجمهورية اختيار من يراه مناسباً لمنصب نائب رئيس الجمهورية وهو من يحدد عددهم بما لا يزيد على ثلاثة، فله أن يختار نائباً أو اثنين أو ثلاثة كحد اعلى ولكن يلزم المصادقة على هذا الترشح من قبل مجلس النواب.

ذلك يعني، أن مجلس النواب وفقاً للقانون النافذ لا خيار له في خيارات رئيس الجمهورية على عدد معين من نوابه -بشروط أن لا يزيد على ثلاثة- خلال ممارسة اختصاصه في المصادقة على ذلك الترشح، وإذا اراد ذلك فله أن يعدّل قانون نواب رئيس الجمهورية بنحو يقلّل عددهم، وفقاً للسياقات التشريعية المنصوص عليها في الدستور.

ولكن لمجلس النواب رفض المصادقة على ترشيح شخص ما لمنصب نائب رئيس الجمهورية، ولرئيس الجمهورية ترشيح البديل.

وعند المصادقة على الترشح يرد نائب رئيس الجمهورية اليمين المنصوص عليها في المادة (٥٠) من الدستور، امام مجلس النواب.

وشروط المرشح لمنصب نائب لرئيس الجمهورية كما حدده المادة (٢) من القانون المشار اليه اعلاه هي ذاتها الشروط المتعلقة بمنصب رئيس الجمهورية والمنصوص عليها في المادة (٦٨) من الدستور المتعلقة بوجوب أن يكون من ابوين عراقيين، وكامل الاهلية، واتم الاربعين من عمره، ويتمتع بحسن السيرة والسلوك وخلو سجله من جريمة مخلة بالشرف وغير مشمول بأحكام قانون المساءلة والعدالة، وأن يكون حائزاً على شهادة جامعية.

علماً أن ولاية نائب رئيس الجمهورية تبدأ باداء اليمين امام مجلس النواب، وتنتهي بانتهاء ولاية رئيس الجمهورية، وفقاً للمادة (٤) من قانون نواب رئيس الجمهورية.

ومن هذا المنطلق، اصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكماً في (١٠ / ١٠ / ٢٠١٦)، قضت بموجبه بعدم دستورية قرار صدر بالغاء (منصب) نواب رئيس الجمهورية، حيث اكدت أن هذا المنصب منصوص عليه في الدستور، وأن الالغاء يعني تعديل الدستور بدون سلوك الية تعديل الدستور مما دعى المحكمة الاتحادية العليا إلى الغاء قرار الغاء (منصب) نائب رئيس الجمهورية.

عادل عبدالمهدي إذ «ثنى له الوسادة»

*حميد الكفائي

صحيفة (الحياة): ٢٨/١٠/٢٠١٨

ربما لم يحلم عادل عبدالمهدي يوماً بأن «الوسادة» سوف «ثنى له بالطريقة التي حصلت في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨. كان من دون شك يسعى إلى أن يكون أول رئيس وزراء عراقي منتخب عام ٢٠٠٦، لكن نائباً «مشووماً» صوت لإبراهيم الجعفري فرجح كفة الأخير بدلا منه. ولسوء حظ الجعفري، فإن ذلك «الفوز» كان وبالاً عليه، فقد عارض الجميع، عراقيين وأجانب، عودته إلى الحكم، فاضطرت القوى السياسية لأن «تتوافق» على شخص آخر هو نوري المالكي، الذي التصق بالكرسي التصاقاً عضوياً، على رغم الاستياء العارم من زعامته وسقوط ثلث العراق بأيدي الجماعات المسلحة، ما اضطر القوى الأخرى، بمن فيها قيادة حزبه، إلى اقتلعه بطريقة مبتكرة، هي استحصال موافقة المرجع الديني علي السيستاني على استبداله.

وفي أيلول ٢٠١٨، أجمع السياسيون ورعاة «الديموقراطية» الأجانب، والجيران الخائفون من نجاحها، والمرجعية الدينية الشيعية، على أن عبدالمهدي هو المنقذ، فليس هناك غيره من ينقذ الموقف ويقنع الجميع بلياقته للمنصب، فسارت نحوه الزعامة الهوينيا وهو جالس في بيته. ولكن، هل كان عبدالمهدي حقاً فرحاً بها؟ لا أظن ذلك. رفضها ابتداءً لأن حالة الترددي وصلت إلى درجة أن لا أحد يهمله النجاح مستعد لأن يت رأس حكومة تدير الفوضى والتدهور والتنسيق بين المبليشيات!

قبل عبدالمهدي التحدي، ليس طمعاً في قوة يستمدها من سلطة سيتولاها، أو دعماً يتلقاه من جارة متنفذة أو قوة عظمى «راعية»، بل لشعور بوجود فرصة تاريخية للتغيير، لأن جميع منافسيه استنفدوا قواهم في محاربة بعضهم بعضاً، بينما ضعفت الجارة بسبب مغامراتها الخارجية وترددت القوة العظمى لجهل مسؤوليها. الجميع ضعفاء، وعبدالمهدي هو الأقوى بينهم. في إمكانه أن يطالب إيران من دون خوف بأن تحترم سيادة العراق وعدم تجاوز الخطوط الحمراء التي رسمت بالدم، إذ أصبحت الاغتيالات وأعمال الاختطاف سائدة حتى ضد الفتيات العزلاوات مثل عارضة الأزياء المسكينة، تارة فارس، التي صدقت بأن العراق حرية وديموقراطية وقانون فجاءت إلى بغداد تلبية لرغبة معجبيها، فاسقبلتها العصابات في يوم وصولها برصاصات في الرأس خطفت حياتها في سن الثانية والعشرين، أو الناشطة المدنية البصرية، سعاد العلي، التي قُتلت غيلة لأنها احتجت وعارضت وطالبت بحياة مدنية في العراق. ولم يكتف القتل بقتلها بل أرادوا اغتيال شرفها أيضاً، فزوجوا أن زوجها قتلها «لأنها خانته». كيف لأمرأة بشرف سعاد العلي وشجاعتها أن تخون؟ إن كان هناك من خائن فهو الذي يستهدف امرأة محترمة مثلها. وسواء أدرك عبدالمهدي ذلك أم لم يدركه، فإنه الآن أقوى زعيم عراقي منذ صدام حسين، لأن الجميع يحتاج إليه لتشكيل حكومة عراقية قادرة على ترتيب وضع العراق وإعادةه إلى وضع «طبيعي» يمكن الحياة أن تدب فيه من جديد، أو في الأقل تؤجل حسم النزاعات المحلية والإقليمية والدولية إلى أجل غير مسمى، أجل تتمنى الأطراف المتنازعة أن يكون ملائماً لها كي تستعيد قواها لمنازلات جديدة حاسمة.

يمكن عادل، وهكذا يعجبه أن يُسمى، أن يأتي بمن يشاء ممن يثق فيهم كي يديروا الدولة، ويمكنه أيضاً أن يعيد ترتيب الكثير من المعادلات التي اعتقد البعض بأنها أصبحت راسخة، مثل حصر السلاح بيد الدولة، وهذه المهمة ستكون التحدي الأكبر له لأنها تعني تجريد الجماعات المسلحة من سلاحها ونفوذها. وفي إمكانه أن يجعل من محافظة البصرة «دبي العراق» خلال سني حكمه، أو يؤسس لهذا المشروع، وهي مؤهلة لأنها ثرية ومتحضرة تاريخياً، وسكانها مستعدون للاضطلاع بهذا الدور الريادي. وفي إمكانه أن يجعل بغداد بملايينها الثمانية، قلب العراق النابض ومدينته الأولى التي تتمتع بالأمن والحريات والحياة العصرية، وفي إمكانه أن يجعل كردستان، التي تتمتع بعلاقات تاريخية مع قادتها، الإقليم المثل لكل العراق. نعم، يمكنه أن يفعل ذلك وأكثر لأن الجميع يدرك أن لا خيار سواه حالياً.

لا أتوقع أن مجلس النواب سيتمرد عليه، لأن معظم أعضائه يدركون، أو عليهم أن يدركوا، أنهم إنما جاؤوا إلى الوجود بسبب عزوف الناخبين وجزعهم من عملية سياسية لم تأت إلا بالفساد والفقر وفقدان الأمن. عزف ٥٥ في المئة من العراقيين عن التصويت في الانتخابات الماضية، وهذه إدانة دامغة للأحزاب الحالية، وفي الوقت ذاته فإنها ورقة يمكن عادل أن يستخدمها ضد من يضعون العصا في عجلته: «إنكم عدتم لتمثلوا الشعب العراقي بسبب عزوف العراقيين عن التصويت لسخطهم منكم، وعليكم أن «تضحوا» من أجل أن أعيد لكم ثقة الشعب في نظامكم «الديموقراطي»، وفي خلاف ذلك فكل شيء في العراق سيكون في مهب الريح».

لدى الأحزاب العراقية رغبة جامحة في تولي إدارة وزارات ومؤسسات معينة، لأنها تريد أن تبقى ضمن اللعبة ولن تبقى من دون مصادر تمويل. في إمكان عادل أن يوكل بعض الوزارات الخدمية إلى الأحزاب كي تبرهن حقاً جدارتها وأهليتها للحكم، فإن فشلت عليه أن يكشف هذا للشعب كي ينبذ الأحزاب الفاشلة. وإن نجحت فهي تستحق البقاء وسوف يصوت لها الناخبون عن طيب خاطر. يمكنه أن يوكل إلى الأحزاب إدارة وزارات الكهرباء والبلديات والمياه والزراعة والمالية والخارجية والصحة والعمل والتجارة، لكن وزارات التربية والداخلية والدفاع والثقافة والتعليم العالي والشباب والعدل، يجب أن يديرها خبراء مستقلون متنورون كي يؤسسوا لدولة مدنية حقيقية تكون لكل المواطنين وليس للمنتمين إلى الأحزاب فقط. هذه الوزارات تتعلق بالحريات وتطبيق القانون وتشكيل الهوية الوطنية وصيانة الحقوق الأساسية، ولا يمكن الوثوق في الأحزاب الحالية بأن تديرها بالحيادية اللازمة.

سيحتاج عادل إلى مستشارين متمرسين في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية والثقافة والاقتصاد والمال والخدمات كي يتمكن من إحداث التغيير المطلوب. لكن أهم ما يجب أن يعرفه هو أن الشارع العراقي معه، كما كان مع حيدر العبادي عام ٢٠١٥، وأن عليه ألا يقبل بأقل من حكومة فعالة تعيد الأمور إلى نصابها، وتوقف الفساد وتوفر الخدمات الأساسية والأمن والوظائف وتعيد للعراق استقراره. فإن شعر بأنه غير قادر على تشكيل حكومة فعالة، فعليه أن يعتذر ويوكل الأمر إلى الشعب.

أبناء مقاتلي "داعش" يكافحون من أجل البقاء في العراق

صحيفة (كرستيان ساينس مونيتور): ٢٨/١٠/٢٠١٨

حمزة هنداوي، قاسم عبد الزهرة، ومايا أليروزو*: لعل بعضاً من أقل الضحايا الذين خلفتهم خلافة "الدولة الإسلامية" ظهوراً هم أطفال مقاتلي المجموعة أنفسهم. والآن، بعد هزيمة التنظيم، تكشف حياة هؤلاء الأطفال الذين يعانون من الصدمات النفسية، والوحدة، والوصم بسبب أعمال آبائهم، عن وعورة الطريق الطويل إلى التعافي في العراق المثقل بالطائفية.

* * *

كركوك، العراق: تعيش عائلة مكونة من ستة أطفال ضائعين بهدوء في شقة صغيرة بين الغرباء في هذه المدينة العراقية الشمالية. وكل صباح، يخرج "رجل البيت"، وهو شاب يبلغ من العمر ١٨ عاماً، ليبحث عن عمل في قطاع العمالة اليومية حتى يتمكن من دفع الإيجار وإطعام إخواته. وتتصرف شقيقته الصغيرة، البالغة من العمر ١٢ عاماً مثل أم، فتطهو وجبات الطعام، وتقوم بأعمال التنظيف المنزلي، وتعتني بإخوتها الصغار.

تقع قرية هؤلاء الأشقاء على بعد أقل من ساعة بالسيارة، لكنهم لا يستطيعون العودة - فقد أحرق رجال الميليشيات الشيعة منزلهم لأن والدهم كان ينتمي إلى تنظيم الدولة الإسلامية، "داعش". وهم يخشون من التعرض للانتقام جيرانهم السابقين، وقد أصبح الغضب من المتشددین الذين حكموا هذه المنطقة ذات يوم عميقاً جداً.

لذلك، ترك أطفال سليمان هنا ليدافعوا عن أنفسهم. والدهم في السجن. وأهم ماتت منذ سنوات. وهم معذبون بالصدمة بسبب موت أحبائهم في الحرب واضطرابهم العائلي الخاص. وفي منزلهم المؤقت، يحاولون أن يظلوا بعيدين عن ملاحظة الآخرين، ويعيشون مع القلق احتمال أن يعرف جيرانهم الجدد عن صلة أسرته بـ "داعش".

تقول دولت، الفتاة النحيلة ذات الوجه الرصين الذي لا تهتز ملامحه تقريباً، والبالغة من العمر ١٢ عاماً: "لقد تعبت. أمي تزورني في أحلامي. أشعر بالخوف عندما ينقطع التيار الكهربائي في الليل. أود لو أن والدي وأمي هنا بجانبني".

هناك الآلاف من أطفال أعضاء "داعش"، الذين أصبح العديد منهم مهجورين، مثل عائلة دولت، الذين يشكلون الضحايا البريئة لصعود "داعش" الوحشي وسقوطه المدمر. وتشير الوصمة التي يحملونها إلى الكيفية التي تمرق بها النسيج الاجتماعي العراقي بسبب حكم المتشددین الذي استمر قرابة الثلاث سنوات في جزء كبير من شمال البلاد وغربها.

عندما استولى "داعش"، التنظيم المسلم السني، على هذه الأراضي في هجومه الخاطف في العام ٢٠١٤، قام مقاتلوه بذبح المسلمين الشيعة، والكرد، والمسيحيين، والأيزيديين، والمقاتلين المسلمين السنة، وأفراد الشرطة والجيش الذين وقعوا في أيديهم. كما دفع التنظيم آخرين إلى الخروج في كثير من الأحيان، إما بتدمير منازلهم أو منحها لآخرين.

طبق "داعش" في المناطق التي استولى عليها نسخة متطرفة من الشريعة الإسلامية على نظرائه من أهل السنة، وقتل العديد ممن انتهكوا أو أولئك الذين عارضوا حكمه. وقد انضم بعض السنة العراقيين إلى المجموعة الإرهابية، إما بدافع العقيدة أو طلباً للفوائد الاقتصادية التي جلبتها العضوية. لكن العدد الأكبر بكثير منهم كانوا ضحايا للتنظيم. وقام المخبرون بتسليم الجيران والإبلاغ عنهم، مما عرض الآخرين إلى عقوبات تراوحت من الجلد إلى تلقي رصاصة في الرأس في ساحة عامة.

والآن، بعد أن تمكنت قوات الأمن العراقية وحلفائها من طرد "داعش" من جميع الأراضي التي كان يسيطر عليها تقريباً، أصبح العديد من ضحاياها راغبين في الانتقام.

يقول ضابط شرطة كبير في محافظة نينوى الشمالية، والذي طلب عدم الكشف عن هويته تماشياً مع تعليمات جهازه، إنه يعرف ما لا يقل عن ١٠٠ منزل في مدينة الموصل وحولها، من هدمها رجال قبائل غاضبون من أفراد "داعش" الذين يعيشون هناك. وقال إن النار أطلقت على عائلات مرتبطة بالتنظيم وألقيت القنابل اليدوية على منازلهم. وأضاف أن أعضاء الأقلية الدينية الأيزيدية -الذين خصهم متشدّدو "داعش" ببعض من أسوأ أعمالهم الوحشية" حيث ذبحوا رجالهم واسترقّوا نساءهم- عمدوا إلى الانتقام عن طريق تدمير المنازل في القرى العربية الواقعة في قلب منطقتهم في سنجار.

الآن، يقبع الآلاف من العراقيين في السجن بسبب الاشتباه في وجود علاقات لهم بتنظيم "داعش"، كما قُتل عدد غير معروف من أعضاء التنظيم في الحرب. ويعني هذا احتمال ترك عشرات الآلاف من الأطفال من دون أرباب ذكور لأسرهم، ومن دون وجود ربات أسر إناث أيضاً في كثير من الأحيان.

الوصمة ضد الأطفال قوية

حتى العائلات الممتدة ترفض في بعض الحالات استقبال أبنائها من أولاد أعضاء "داعش" المهجورين، حسب قول مسؤولة إغاثة في وكالة دولية عملت على إيجاد بيوت لإيواء هؤلاء الأطفال. وقد يقلق الأقارب من تعرضهم للوصم هم أنفسهم، أو أنهم يتعرضون لضغوط من قبائلهم حتى لا يقبلوا هؤلاء الأطفال بينهم، على حد قول المسؤولة التي تحدثت شريطة عدم ذكر اسمها لأنها غير مخولة بالحديث عن عمل الوكالة.

يعيش معظم أطفال أعضاء تنظيم "داعش" العراقي بين مئات الآلاف من الناس الذين ما يزالون يقعون في مخيمات النازحين الذين شردهم القتال الذي استمر على مدى ثلاث سنوات، والذي أسقط خلافة "داعش" في نهاية المطاف. ويعيش أكثر من ١,٠٠٠ طفل مع أمهات معتقلات في سجون مكتظة أو في مراكز احتجاز للأحداث.

كما يعيش بضع عشرات من أطفال أعضاء "داعش" في دور الأيتام. وتؤوي إحدى الدور في بغداد، أبناء الجهاديين الأجانب الذين جاءوا من الخارج للانضمام إلى التنظيم، والذين ماتوا الآن أو أصبحوا في السجون. وقد أقامت الشرطة نقاط تفتيش في جميع الشوارع المؤدية إلى هذه الدور. وكانت هناك بالفعل محاولة فاشلة واحدة على الأقل لمهاجمة دار للأيتام.

غالباً ما يكون الأطفال العالقون في قلب هذا الاستيلاء من "داعش" مصابين بصدمة عميقة، سواء من حياتهم مع مجموعة "داعش" أو من الحرب نفسها.

في ملجأ آخر للأيتام في الموصل، قالت فتاة عراقية بعمر ٩ سنوات وتُدعى أمواج أن والدها قُتل وهو يقاتل في صفوف "داعش". ثم أصيب منزلها في القصف الذي قتل والدتها وثلاثة من أشقائها. وقد شاهدت جثة والدتها وهي تُستخرج من تحت الأنقاض.

وبدت الفتاة شاردة ومطاردة بالهواجس، وعيناها تتجولان، وكثيراً ما كانت قريبة من البكاء، وصوتها مسموع بالكاد. وفي دار الأيتام، تعتنى أمواج بإخوتها الثلاثة -محمد، وهواشم، وتحرير.

وقالت إنها تتذكر والدها عندما كان يعطيها النقود لتشتري رقائق البطاطا والصودا. وهي تحلم بأن يأتي إلى دار الأيتام ليأخذها إلى منزلها. وتحلم بأبها وهي تمشط شعرها.

تحمل دولت، وشقيقها صالح وأشقائهما -عبد الله، ١٦ عاماً- وآدم البالغ من العمر ٨ أعوام- وأختهم أميمة، ٦ أعوام- والصغير داوود البالغ من العمر ٤ أعوام- على أكتافهم ثقل المآسي المتعددة التي عانوا منها منذ أن استولى "داعش" على بلدتهم خارج مدينة الحويجة، في العام ٢٠١٤.

وقد عانى هؤلاء الأطفال على يد "داعش"، وأيدي أعداء "داعش" وأيدي والدهم نفسه.

انضم والدهم إلى المجموعة وعمل في إصلاح مولدات الكهرباء للمتشددين. ثم انضم أخ أكبر أيضاً إلى التنظيم وقتل وهو يقاتل مع "داعش". وقُتلت أخت أكبر سناً بقنبلة على جانب الطريق أثناء محاولتها الفرار من منطقة "داعش".

كما أن الاضطراب العائلي شنت شملهم ومزقهم أيضاً: فقد ظهر أن والدهم كان يستغل إحدى بناته جنسياً. وواجه صالح أباه وعاشا لأشهر كأعداء تحت سقف واحد. وقد تشاجرا وتضاربا مرات عدة. وقال صالح إنه فكر حتى في قتل والده ليلاً، "لكنه كان مستيقظاً ومسدسه إلى جواره".

ولكي ينتقم، كما يقول صالح، قام الأب بتسليمه إلى "داعش" بسبب بيعه السجائر التي كانت محظورة في ظل حكم المتشددين. وقام المتشددون بجلد صالح.

ثم هرب الفتى المراهق إلى الأراضي التي يسيطر عليها الكرد في آذار (مارس) ٢٠١٦ حيث احتجزه المقاتلون الكرد لمدة ستة أشهر للاشتباه في انتمائه إلى "داعش". وقال صالح إنهم علقوه من السقف من يديه وضربوه على باطن قدميه بخرطوم مياه.

تم تزويج الشقيقة التي تعرضت للاستغلال الجنسي لمقاتل من "داعش"، والذي لم يلبث حتى قُتل فيما بعد وهي الآن، بعمر ١٤ عاماً، متزوجة مرة أخرى، زوجة ثانية لشرطي، وتعيش في مخيم للنازحين.

في الأثناء، عثر "داعش" على زوجة جديدة لوالدهم حيث أجبر امرأة شيعية على الزواج منه. وقد أحضرت المرأة التي كان زوجها قد قتل بدوره أطفالها الأربعة معها.

بعد شهرين من ذلك، استولت القوات العراقية على الحويجة. فحلّق الأب لحيته ليتخلص من علامات انتمائه لـ"داعش" وهرب مع عائلته، مختبئاً بين عشرات الآلاف من الناس الآخرين الذين فروا من المدينة.

لكن زوجته الجديدة سلّمتها، وأخبرت المقاتلين الكرد عند نقطة تفتيش بأنه من "داعش". وقام المقاتلون بضربه، ثم جروه بعيداً - وكانت تلك آخر مرة يراه فيها أي من أفراد عائلته. وغادرت الزوجة الجديدة مع أطفالها. كانت قد أقامت معهم لفترة وجيزة فقط ولم تكن تريد أن تكون لها أي علاقة بالعائلة التي أجبرت على الانضمام إليها، حتى أن دولت وأشقائها لا يعرفون اسمها.

تم تحويل الأطفال إلى مخيم للنازحين حيث عاشوا ما يقرب من عام. وأخيراً، رتب زوج شقيقة أخرى لهم استئجار شقة لهم في حي كردي فقير في مدينة كركوك.

بالعيش في محيط من الجيران الذين ينتمون إلى مجتمع محلي كان "داعش" قد اضطهده بوحشية، يخشى صالح من اكتشاف أمرهم. وفي الوقت نفسه، حذرهم أفراد أسرته الكبيرة من أن العودة إلى قريتهم حيث ربما يدعمهم أقارب آخرون، ليست آمنة. وقد تم اعتقال زوج شقيقة أخرى لهم قبل شهر بعد أن تعرّف عليه أحدهم في الشوارع كعضو في "داعش".

يقول صالح: "في كثير من الأحيان أكون على وشك البكاء. أشعر بالإرهاق. أشعر وكأنني أصبحت في سن الثلاثين بعد كل شيء مررت به".

ودولت أيضاً جرّدت من طفولتها. في شقتهم في كركوك، تطهو الصغيرة ثلاث وجبات في اليوم وعندما يكون أشقاؤها الأصغر سناً في المدرسة، تقوم بتنظيف المنزل، وترتب السرير، وتغسل الصحون والملابس. وهي تزعم أنها تستطيع الآن أن تطهو العدس والبطاطا والدجاج، على الرغم من أنها تعترف بأنها لا تصنع الأرز دائماً بالشكل الصحيح.

ثمّة لحظات تضيء فيها ابتسامة وجه دولت، وتلح مؤقتاً محل نظرتها الشاردة. وتتحدث عن كيف أنها كانت تحب المدرسة ذات مرة، وأنها ما تزال تأمل في أن تصبح طبيبة أو معلمة.

وعلى المدى الأقرب، تأمل دولت في الزواج. ففي المناطق الريفية في العراق، ما يزال زواج الفتيات الصغيرات أمراً شائعاً. وقالت إنه سيكون من المسموح لها دينياً، بمجرد الزواج، أن تضع المكياج. وقالت: "أود الذهاب إلى محل لتصفيف الشعر. لم أذهب قط إلى صالون لتصفيف الشعر. أنا أحب أن يكون شعري طويلاً، ولكنني أود أن أصبغه بلون مختلف". لكنها عندئذٍ تعود إلى الطفلة الصغيرة التي هي عليها - التي تتوق إلى اللعب، وتأسف على أعبائها، والتي، على الرغم من كل شيء، تفتقد والدها.

"إنه عزيز جداً علي... أريده أن يعود إلينا"، همست، حتى لا يستطيع صالح أن يسمع.

*شارك في هذا إعداد التقرير سلاّر سالم في إربيل، العراق. ترجمة: علاء الدين أبو زينة

حصة الكرد من الحقائق الوزارية في هيكل السلطة العراقي الجديد.. حقائق تكشف لأول مرة

موقع (الوقت) التحليلي الايراني: ٢٠١٨/١٠/٢٩

بعد شهور من النقاش والحوار بين الكتل السياسية العراقية، تم تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة "عادل عبدالمهدي" الذي قام قبل عدة أيام بتقديم لائحة تضم وزراء حكومته لأعضاء البرلمان العراقي ليقوموا هم بدورهم بالتصويت لإعطاء الثقة لتلك الحكومة، وفي خضم هذه الاحداث، تم تداول الكثير من الاخبار التي تفيد بأن حصة الشيعة تتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة، ونصيب الكتلة السنية والكتلة الكردية كلا على حداه وصل تقريبا إلى ٢٠ في المائة.

لقد استطاعت الاحزاب الكردية العراقية الحصول على حصة لا بأس بها من الحقائق الوزارية في الحكومة العراقية الجديدة ولكن الشيء المثير هنا، هي الحصة التي حصل عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي في هذه الحكومة العراقية وهنا يبدو أن زيادة عدد الحقائق الوزارية التي حصل عليها هذا الحزب الديمقراطي تعتبر محاولة للفت انتباه القادة العراقيين بأن هذا الحزب سيمضي قدما وسيشارك بجدية وموضوعية أكثر في الهيكل السياسي للحكومة العراقية الجديدة، خاصة عقب إنزعاج أعضاء هذا الحزب الديموقراطي من فشلهم في انتخابات رئاسة الجمهورية العراقية، عندما لم يتمكن المرشح الديموقراطي من التغلب على منافسه القديم المنتمي لحزب الاتحاد الوطني في الانتخابات الرئاسية وفقدانهم منصب رئيس الجمهورية لصالح السيد "برهم صالح"، الامر الذي أدى إلى مغادرتهم العاصمة "بغداد" والغضب يخيم عليهم.

وعلى الرغم من وجود علاقة طيبة وقديمة بين رئيس الوزراء العراقي الحالي "عادل عبدالمهدي" و"مسعود بارزاني"، زعيم الحزب الديمقراطي الذي عبر عن مدى سعادة بانتخاب "عبدالمهدي" رئيسا للوزراء، إلا أن توقعات وحلم هذا الحزب الديمقراطي بالفوز برئاسة الجمهورية لم تتحقق وعلى الرغم من أن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها الحزب الديمقراطي بتقديم مرشح له للمشاركة في الانتخابات الرئاسية بعد انهيار حزب البعث الذي كان يقوده "صدام حسين" واحتكار الاتحاد الوطني خلال الفترة السابقة لهذا المنصب المهم في الهيكل السياسي العراقي، إلا أنه يبدو أن التغيير في النسيج السياسي لمنطقة كردستان العراق وتقلص صلاحيات رئيس هذه الاقليم الذي يتزعمه الحزب الديمقراطي، قد قاد أعضاء هذا الحزب للتطلع بالفوز بمنصب رئاسة الجمهورية.

وفي سياق متصل دعا زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني "مسعود بارزاني"، خلال الايام القليلة الماضية الى مراجعة شاملة للعلاقة بين أربيل وبغداد، لتحقيق مسار مفيد للطرفين، بعيداً عن التعصب والتوتر، وأن تكون تلك الانتخابات بداية لمرحلة جديدة بين الجانبين ومع ذلك، ونتيجة لقرار البرلمان

وإصرار الاتحاد الوطني على انتخاب السيد "برهم صالح" ليكون رئيساً جديداً للعراق، فإن هذا الأمر لم يُسعد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ولهذا فمن المحتمل أن "عادل عبدالمهدي" ومساعديه قد قرروا إعطاء الحزب الديمقراطي مناصب وزارية أكثر وذلك من أجل خلق حالة من التوازن داخل الساحة السياسية العراقية، ولكن العديد من المصادر الاخبارية صرحت بأن نتائج الانتخابات البرلمانية الكردية أظهرت تفوق الحزب الديمقراطي وافتتت تلك المصادر إلى أن هذا الحزب استطاع الفوز بـ ٤٥ مقعداً من أصل ١١١ مقعداً في البرلمان المحلي لأقليم كردستان العراق، وأنه تم تخصيص ١١ مقعداً للأقليات الدينية والعرقية وهذا يعني أن الحزب الديمقراطي استطاع الفوز بـ ٤٥ من أصل ١٠٠ مقعداً، وفي المقابل تمكن حزب الاتحاد الوطني الذي يُعد المنافس الأشرس للحزب الديمقراطي الفوز بـ ٢٢ مقعداً وتمكن حزب "التغيير" أو "كوران" الفوز بـ ١٢ مقعداً فقط والمقاعد المتبقية فازت بها الأحزاب الإسلامية والأحزاب الصغيرة الأخرى.

وبالنظر إلى التغييرات السياسية والتطورات الأخيرة التي حدثت في العراق ولا سيما تلك التي وقعت في إقليم كردستان بعد استفتاء الانفصال، فإنه يبدو أن الحزب الديمقراطي على وشك أن ينعش نفسه وأن يظهر في بنية قوية جديدة يملؤها الكثير من الطموح وهذا الأمر يمكن أن يؤثر على عملية صنع القرار المتعلقة بكيفية مشاركة هذا الحزب في الحكومة المحلية، كما أن حصة الحزب الديمقراطي في الحكومة المحلية المستقبلية لا يمكن مقارنتها بالأحزاب المنافسة الأخرى وهذا الأمر قد يؤثر على متسوى تفاعل الأحزاب الكردية مع بعضها البعض داخل إقليم كردستان العراق وتعاملها مع الحكومة المركزية العراقية وهذا يعني أنه إذا تعامل الحزب الديمقراطي بخشونة وصعوبة، فمن المرجح أن حالة من عدم الرضا ستخيّم على حزب الاتحاد الوطني والأحزاب المتنافسة الأخرى، حتى أن بعض المحللين لم يستبعدوا إمكانية إعادة التفكير في إنشاء منطقتين إداريتين لأقليم كردستان في مدينتي أربيل والسليمانية.

إذن، فإن الدور الذي سوف يلعبه إقليم كردستان في هيكل السلطة العراقي وقيامه بالتفاوض مع حكومة بغداد بشأن قضايا تتعلق بالنفط والمناطق المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك، فضلاً عن قضية الميزانية العامة لهذا الاقليم، يعتمد اعتماد كلي على مستوى الاصطفاف الداخلي بين الأحزاب الكردية والمحادثات البناءة مع حكومة بغداد ولهذا السبب، فإن تجاهل الحزب الديمقراطي الكردستاني لمساهمات ومطالبات النقابات والحركات السياسية الكردية الأخرى في الحكومة المحلية وعدم عرضها بشكل شفاف على حكومة بغداد، قد يحد من تأثير إقليم كردستان العراق على الساحة السياسية العراقية وبهذا الوصف، يبدو أن الوضع العام للعراق يجب أن يقوم على روح التفاهم والتوافق الوطني، خاصة مع الكرد، وذلك من أجل ضمان نجاح جميع البرامج والخطط التي تسعى الحكومة الجديدة لتحقيقها.

ما الجديد في أوضاع العراق الراهنة؟

*البروفيسور كاظم حبيب

الحوار المتعدد: ٢٩/١٠/٢٠١٨

ليس هناك من كان يعتقد بوجود إمكانية فعلية لإجراء تغيير جذري في أوضاع العراق الراهنة دفعة واحدة، رغم حقيقة كون النظام السياسي الطائفي والمحاصصي قد فقد قدرته على البقاء والمواصلة في الحكم من الناحية الموضوعية، بسبب فساد وخذاع وعجز النخب الإسلامية السياسية الحاكمة على تقديم ما يمكن أن يمنحهم الشعب تأييده، رغم بروز رغبة عارمة لدى المزيد من الأوساط الشعبية الراغبة في التغيير. والمشكلة لا تزال تكمن في الجانب الذاتي، أي في جانب القوى الراغبة في التغيير والساعية إليه. فما هي تلك العوامل الكامنة وراء ما حصل في العراق خلال الفترة الأخيرة والتي أدت إلى تشكيل حكومة عادل عبدالمهدي، حكومة اللاتغيير؟

يمكن، كما أرى، تلخيص العوامل الفاعلة في الواقع العراقي الراهن في النقاط التالية:

١. الدلائل المتوفرة تشير إلى أن ميزان القوى السياسية والاجتماعية لا يزال يميل لصالح القوى الراضية للتغيير، ولكنها ترى إمكانية إجراء تغيير شكلي وجزئي في بعض القوى والأفراد من النخب الحاكمة، في حين لا تزال القوى الراغبة والعاملة من أجل التغيير تعاني من نقاط ضعف غير قليلة تستوجب تجاوزها لتحقيق التغيير المنشود في ميزان القوى لصالحها. وهذا الاختلال في ميزان القوى لصالح القوى التي حكمت العراق خلال الأعوام الـ ١٥ المنصرمة ناشئ عن الواقع التالي:

أ. رغم مرور فترة طويلة لا يزال الوعي الاجتماعي والسياسي لنسبة عالية جداً من بنات وأبناء المجتمع العراقي ضعيفاً وإلى حد كبير مزيفاً ومشوهاً، وهي نتيجة منطقية لما يقرب من ستة عقود من حكم الدكتاتورية والعنف والحروب والفقر والتجهيل وتزييف وعي الفرد والمجتمع.

ب. هيمنة قوى الإسلام السياسي، ولاسيما الشيعية منها، على الدولة العراقية بسلطاتها الثلاث، منذ إسقاط دكتاتورية البعث حتى الآن، التي جعلت منها دولة هشة وهامشية، إضافة إلى وجود دولة عميقة فاعلة فيها (دولة داخل دولة). فهذه القوى تمتلك الحكم والمال والقوات المسلحة والتأييد الديني، إضافة إلى وجود ودور الميليشيات الطائفية المسلحة والإرهابية المنتشرة في أنحاء البلاد والتابعة للأحزاب أو لقوى ودول أجنبية، وهي التي أشرفت على الانتخابات ومارست كل أساليب التزوير والتزييف والرشوة لإبقاء الهيمنة الطائفية والمحاصصة على مجلس النواب والحكم.

ت. الدور الفاعل والمساند بالأساس وبقوة معلنة من جانب المرجعية الدينية الشيعية للأحزاب والقوى الإسلامية السياسية الشيعية وللحكم السياسي الطائفي المحاصصي القائم، مع نقد لا بد منه موجه لمجموعة من الفاسدين المفضوحين من النخب الحاكمة والتي لم يعد الدفاع عنها ممكناً وللحفاظ على النظام وحمايته من الانهيار أساساً.

٢. الضعف الذي لا تزال تعاني منه الأحزاب والقوى الديمقراطية والتقدمية الراغبة في التغيير، إذ إنها تعاني من: أ. ضعف كل منها على أفراد وقلّة تأثيرها على أوساط الشعب الواسعة، ولاسيما الكادحة والفقيرة التي تعاني من طبيعة وسياسات النظام السياسي الطائفي المحاصصي الفاسد، رغم التحسن النسبي الملموس في قاعدتها الاجتماعية ونشاطها وتأثيرها خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ب. ضعف تعاونها وتضامنها والتنسيق الضروري فيما بينها وتكاثر تكتلاتها غير المنتج والمؤثر سلباً على دورها ونشاطها وتأثيرها.

ت. ومع التحسن النسبي في دور القوى اليسارية العراقية، ولاسيما الحزب الشيوعي العراقي، إلا أنها جميعاً لم تعثر حتى الآن على لغة مشتركة فيما بينها تسمح لها بالتعاون والتنسيق والتأثير الإيجابي على مجمل المجتمع العراقي ولاسيما الفئات الكادحة والفقيرة والمضطهدة.

ورغم الضعف الذي تعاني منه القوى الديمقراطية العراقية، فإنها استطاعت أن تقود حركة مدنية شعبية تميزت بالحيوية والفاعلية ورفعت الشعارات السليمة وواصلت الحراك المدني المطالب بالتغيير لثلاث سنوات متواصلة، عبأت الكثير من الناس حولها. وهي جديرة بمواصلة ذلك.

٣. ومنذ أن تسلمت قوى الإسلام السياسي الطائفية الحكم في البلاد تحول الفساد إلى نظام (سيستم) قائم بحد ذاته وسائد ومتشابك بين قوى الفساد في الداخل والخارج، حيث تلعب القوى السياسية ذات النهج المافوي التابعة للأحزاب أو البيوتات الدينية المعروفة، دورها في كل ذلك، والذي يسمح بهيمنة هؤلاء الفاسدين على الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٤. والدلائل كلها تشير إلى واقع وجود علاقة تشابكية متينة ومخلة باستقلال العراق وسيادته الوطنية وبقدراته الداخلية والدولية بين أغلب قوى الإسلام السياسي الحاكمة، الشيعية منها والسنية، وبين الدول المجاورة للعراق على أساس ديني ومذهبي. ولكن هذه العلاقة تجسد بالأساس مصالح ذاتية للقوى الأجنبية مخلة ومضرة بمصالح العراق والمجتمع العراقي. ورغم المشكلات المتفاقمة التي تعاني منها دول الجوار، إيران والسعودية وتركيا وقطر والإمارات العربية، والتي يمكن ان تضعف بهذا القدر أو ذاك دورها وتأثيرها في العراق، إلا إنها لا تزال تمتلك أوراقاً مهمة بيديها، قادرة على التأثير الفعلي في مجرى أحداث العراق، ولاسيما إيران، التي تعاني من مشكلات متفاقمة داخلية وإقليمية ودولية، سياسية واقتصادية واجتماعية، وكذلك السعودية بعد اغتيال جمال القاشقجي وجرائم الحرب التي ترتكبها في اليمن. وتلعب الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة، دورها المؤثر سلباً على أوضاع العراق، واستعدادها، رغم عدائها الصارخ لإيران، على المساومة مع إيران على حساب الشعب العراقي.

ما هو الجديد في أعقاب الانتخابات وبدء تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عادل عبدالمهدي؟

العوامل المذكورة في أعلاه وغيرها لعبت دورها في نتائج الانتخابات العامة الأخيرة وفي بروز حل هجين، "لا يطير ولا ينكض باليد"، أو بين مدينتي "نعم ولا" على حد قول الشاعر الروسي الفقيه أفنوشنكو. فعادل عبدالمهدي ليس بالشخصية المستقلة، بل هو جزء من قوى الإسلام السياسي، وكان عضواً قيادياً في المجلس الإسلامي الأعلى والمرتبط بعلاقات قوية مع عمار الحكيم ويصعب عليه الفكك من تأثير ودور المرجعية الشيعية، كما كان وزيراً لأكثر من وزارة في الحكومات السابقة، وكان نائباً لرئيس الجمهورية ممثلاً عن قوى الإسلام السياسي، كما يصعب عليه حقاً التصدي الفعلي الحازم لنهج إيران في التدخل المباشر والفظ والمستمر في الشؤون العراقية. فالحكومة الجديدة التي تم تشكيل أجزاء منها أخيراً، لم تبتعد عن المحاصصة الطائفية من حيث الجوهر، رغم الضجة الإعلامية التي تثيرها قوى إسلامية سياسية بعينها تدعي الطلاق مع المحاصصة الطائفية. فهل من جديد حالياً وحقاً في كل ذلك؟ يمكن تلمس أربع نقاط مهمة تعبر عما اشرت إليه في إبعاد نسبي لبعض القوى والأشخاص المحروقة وأوراقهم عن الحكم المباشر:

١. اعتراف الجميع، ومنهم قوى الإسلام السياسي، بفشل النظام السياسي الطائفي ومحاصصاته المقيتة والمذلة للشعب، رغم إصرارهم على استمرار العمل به عملياً، واعتراف بعضهم بارتكابهم أخطاء فادحة لا غير، في حين إن ما حصل في العراق لم يكن مجرد أخطاء منهم، بل جرائم بشعة يندى لها جبين الإنسان.

٢. إبعاد حزب الدعوة عن المشاركة المباشرة في الحكومة الجديدة، رغم الوجود الكثيف والمهيمن لهذا الحزب على أجهزة السلطة التنفيذية وله قوى مؤيدة ومؤثرة في المجلس النيابي، وكذلك في السلطة القضائية. فهذا الحزب وقادته البارزين هم الأكثر مسؤولية بين جميع قوى الإسلام السياسي العراقي عن كل ما حصل في العراق خلال الأعوام المنصرمة منذ إسقاط الدكتاتورية الشوفينية وإقامة الاستبداد الديني والمذهبي في الحكم وتشديد الصراع الطائفي والديني في البلاد، إضافة إلى اجتياح داعش واستباحته لجزء كبير من بنات وأبناء الشعب في محافظة نينوى ومحافظات غرب العراق.

٣. وجود خطوط عامة جيدة لبرنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي مطروح، والعبرة في التنفيذ بالأساس، وهو في حكم المستقبل أو الغيب. وليس هناك ما يؤكد على تحقيقه إذا ما استمرت هذه القوى تهيمن على أجهزة الدولة وسلطاتها الثلاث وتلك المسؤولة عن تنفيذ البرنامج.

٤. وجود بعض الأسماء التي يعتقد أنها مستقلة في التشكيلة الوزارية الجديدة، إلا إن الأيام سوف تكشف عن مدى علاقتهم بقوى الإسلام السياسي الشيعية أو السنية، ومدى استقلاليتهم فعلاً.

ويبدو لي إن هذه النقاط هي التي سمحت للرفيق رائد فهمي، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ان يصرح: بـ "أن جلسة التصويت على الثقة بالحكومة الجديدة حقق خطوة نحو تجاوز نهج المحاصصة، ونجح في اخراج الحكومة جزئياً من هذا النهج". (رائد فهمي: عملية تشكيل الحكومة سجلت الخروج جزئياً من نهج المحاصصة، موقع الحزب الشيوعي العراقي، ٢٧/١٠/٢٠١٨). وهي مسألة قابلة للنقاش.

ما هي الجوانب السلبية في الوضع العراقي الراهن:

١. إن شخصية رئيس الوزراء الجديد ليست مستقلة، بل هي في القلب من قوى الإسلام السياسي الطائفية، وكان عادل عبدالمهدي عضواً في حزب سياسي طائفي مؤيد لإيران ومتحالف معها، ويتبع في مواقفه ما تأمر به المرجعية الشيعية.

٢. وجود قوى من قائمة البناء، والتي هي بالأساس فتح، ورئيسها هادي العامري، مسؤول ميليشيا منظمة بدر الطائفية المسلحة خارج القانون، المشاركة في الحكم، وهي الحليف الأقوى والتابع لإيران مباشرة. وهذا التشخيص ليس ادعاء مني على هادي العامري، بل كان تصريحاً منه أكد فيه أنه يقلد علي خامنئي، وبالتالي ينفذ ما يطلب منه مرشد الثورة الإسلامية في إيران، وهو الذي قام بتقبيل يد سيده الخامنئي. وهو أمر بالغ الخطورة، والشعب العراقي يعرف تماماً هذا الأمر وماذا يعني ذلك.

٣. إن الادعاء بتجاوز المحاصصة الطائفية، كما تحدث عنه قوى الإسلام السياسي، كذبة لا يجوز القبول بها أو ترويجها، بل هو التفاف على طلب التغيير لا غير، رغم الملاحظات الإيجابية التي أشرنا إليها.

٤. وإذ تخلت قائمة سائرون عن حصتها في الحقائق الوزارية، وهي في الغالب الأعم حصة قوى مقتدى الصدر، الأكثر قاعدة ونفوذاً وتأثيراً في "سائرون"، وهي قوى إسلامية سياسية طرحت برنامجاً مهماً وجد تعبير بعض مهماته في منهاج الحكومة الجديدة، فإن الأحزاب الكردية والأحزاب السنية والجماعات الشيعية الأخرى لم تتخل عن ذلك، وبالتالي، فإن هذا الجزء قد تخلى عن حصته، وربما سيجد تمثيله بترشيحات لشخصيات قريبة من "سائرون" لعدد من الحقائق الوزارية غير المحسومة حتى الآن، وهي ثماني وزارات مهمة، بما فيها وزارة الثقافة، التي احتجت نقابة الفنانين بحق وصواب على اسم الشخص الذي كان ضمن قائمة حكومة عادل عبدالمهدي، إذ رفض البرلمان ممارسة التصويت بشأنه وبشأن وزارات أخرى.

من هنا أرى بأن مطلب التغيير للنظام السياسي الطائفي ومحاصصاته سيبقى قائماً ولا بد من النضال من أجل تحقيقه من خلال تنشيط الحركة المدنية الشعبية وتعزيز دور ونضال وتأثير وتعاون القوى الديمقراطية والتقدمية العراقية وتعبئة المجتمع لهذا الغرض وممارسة الضغط لمحاربة الفساد والفاستين وتقديمهم للمحاكمة، وحل التنظيمات المسلحة ومنع اقتناء وبقاء السلاح خارج القانون والسلطة التنفيذية، وحل الشد الشعبي المكون بالأساس من ميليشيات طائفية قائمة، وتنفيذ برنامج اقتصادي-اجتماعي-بيئي يؤمن عملية تنمية قادرة على تحقيق التغيير البنوي في الاقتصاد العراقي وخطوة مهمة على طريق إزالة الطابع الريعي للاقتصاد العراقي بتنمية قطاعي الصناعة والزراعة عبر قطاعات الدولة والخاص والمختلط وتوفير عاجل للخدمات الأساسية وحل مشكلة الكهرباء والماء والسكن والنقل والعمل للعاطلين، إضافة إلى تأمين الخدمات الصحية والضمان الصحي... الخ.

إن الأيام والأشهر القادمة ستظهر مدى قدرة الحكومة الجديدة على تنفيذ البرنامج التي وعدت بطرحه. ولكن يفترض ألا يُترك هذا الأمر لإرادة الحكومة وعملها، بل لا بد من النضال من أجل مصالح الشعب والوطن وإنقاذ البلاد من الطائفية السياسية ومحاصصاتها المذلة ومن تأثير القوى الأجنبية في الشأن العراقي.

هموم المسؤولين

*حسين الصلبر

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/١٠/٣٠

- ١ -

يُخيل للكثرة الكاثرة من الناس أنّ المناصب الرفيعة والمراتب العالية تضحّ المكاسب والمنافع والامتيازات دون أنْ تعكّر الأجواء أية غصص وهموم..!!
وهذا - من دون شك - من الأوهام وليس من الحقائق، فمن له العُثمُ عليه العُرمُ، وكثيراً ما يتعرض أصحاب تلك المناصب العليا الى أزمات حادّة، ومشكلات عويصة، ذلك أنهم قد يصطدمون بمزاج زئبقي لرؤسائهم يسلب منهم طعم الارتياح والانشراح..!!

- ٢ -

والتاريخ مليء بالشواهد الدالّة على عزل الوزراء والأمراء، ومصادرة أموالهم، والتنكيل بهم في الزنانات والسجون، والأمر بازهاق أرواحهم، ودفعهم الى احتساء كؤوس الموت الزؤام دون هوادة في كثير من الأحيان..!!

- ٣ -

سرعان ما يلتمع (نجم) في آفاق السلطة وسرعان ما يأفل... فاذا أفل، لا تجد أحداً يُعنى بذكره أو أمره، حتى يصبح نسياً منسياً.

وهذا إذا قدر له أن تستمر به الحياة..!!

إنّ الذي كان يدوي اسمه في المحافل العامة والخاصة يذوب كما يذوب الملح في الماء..!!
ومع ذلك كله يبقى الكثيرون مشدودين الى سحر (الكرسي) وما يُتيح لهم من سطوة ونفوذ...
أنهم يسمعون المقولة الشائعة (لو دامت لغيرك لما وصلت اليك) ولكنهم ينسونها وتغرب عن بالهم وذاكرتهم...

- ٤ -

ومن الأرقام والشواهد الكثيرة على المعاناة النفسية لأصحاب المناصب المهمة نكتفي بسرد قصة واحدة، هي قصة الوزير (ابن الفرات) مع المقتدر العباسي - أحد خلفاء بني العباس المعروفين -
تقول القصة :

عاد (ابن الفرات) من الموكب - موكب السلطان - فجلس مهموماً مغموماً.

وحين سأله كاتبه (ابن جبير) - وهو من المقرّبين إليه - عن سرّ هذه الحالة المأساوية، لم يُجبه ولم ينبس ببنت شفة..!!
وهنا قال (ابن جبير) :

سوف استتر أنا وعبالي لأنك تعود من دار الخلافة وهذا الغم ظاهر في وجهك وتكتمنا السبب، فليس وراءه غير الصرف والقبض.

-يريد العزل عن الوزارة والدخول في السجن -.

وبهذه الكلمات الحادّة حرّك (ابن جبير) الوزير ابن الفرات فصاح به :
أجلس يا أحمق حتى أحدثك السبب.

قال الوزير :

" ويحكم قد علمتم أنني أشكو نقصان هذا الرجل - يعني الخليفة المقتدر - دائماً، وشدة تلونه، واختلاف رأيه،

وإنّي أحبّ منذ مدة أن أروّره أي اختبره -، وأعرف قدر ذلك منه،

قلت له اليوم في أمر أحد الرجال :

يا أمير المؤمنين :

إنه قد فسد علينا،

وقد رايتُ أن أقلدهُ كذا،

وأقطعهُ (أي أمنحه)

وأسوِّغهُ لاستصلحه،

فقال :

إفعل،

ولما قرب وقتُ انصرافي قلتُ للخليفة :

يا مولانا

عاودت الفكرة في أمر فلان، فوجدتُ أنّ ما نعطيه آياه يؤثر في بيت المال، ويُطمع نظراءهُ،

وقد رايتُ أن تخلّده في الحبس

فقال :

افعل "

هكذا وبكل بساطة، وبدم بارد، يُغيّرُ السلطانُ رأيه من التكريم الى التجريم...!!

وهذا ما أثار مخاوف الوزير ابن الفرات، ذلك إن الفلاسفة يقولون :

(حُكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد)

فإذا كان السلطان بهذه المثابة من سهولة تغيير رأيه في الأشخاص،

فقد يغيّر رأيه في (ابن الفرات) نفسه أيضاً بنفس هذه الطريقة ومعنى ذلك :

إن مصير (ابن الفرات) آيل إلى السقوط أو المجهول...!!

وهذا ما قاله (ابن الفرات) لابن جبير حرفياً

قال :

(فقلتُ :

واويلاه

كذا تجري حالي معه

يقال له :

ابن الفرات، الكافي الناصح

فيقول :

نعم، ويقرّبني

ثم يقال له :

ابن الفرات، سرق ونهب والصواب قتلهُ، فيقول :

نعم

(فأهلك)

أقول :

إن هذه الوسواس تعترى الكثير من السلطويين فتتغص عيشتهم وتقلقهم فلا يدقون طعم الراحة على الإطلاق...!!

يقول المعري :

تعبُ كلها الحياة وما

أعجبُ إلا من راغبٍ في ازديادِ

الحياة مليئةً بالآتعاب ومع ذلك فلن تجد أحداً يرغب في الانتقال منها أبداً.

وحبُّ المناصب شبيهةٌ بحبِّ الحياة على ما فيها من الآتعاب والأوصاب.

علاقة المواطن العراقي بالسلطات الحكومية

*د. علاء الحسيني

مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات: ٢٠١٨/١٠/٢٠

حين ينظم الدستور في العراق والعالم السلطة التنفيذية كإحدى الهيئات العامة ويبين تشكيلها واختصاصاتها فمن اللازم بيان أسس علاقتها بالمواطن، والسبب أن هذه السلطة المهمة بكل معنى الكلمة هي صاحبة اليد الطولى في تكريم الإنسان أو على العكس إهانته وانتهاك كرامته كونها المسؤول المباشر عن الخدمات وعلى احتكاك مباشر مع الحقوق والحريات الفردية في كل يوم بل في كل ساعة، فإما ان تكون سلطة فاضلة أو مستبدة، وفي معرض قيامها بالمهام الموكلة إليها كسلطة عامة تسعى إلى تكريس هيبة الدولة بتنفيذ القوانين بشكل فاعل ولا تقتصر مهامها بهذا الملف، بل ان الشق الثاني من مهامها الدستورية المتعلقة بإدارة الخدمات (المرافق العامة) يكون على درجة كبيرة من الأهمية. وكثيراً ما يشوب عمل السلطة التقصير والإهمال أو تعمد التلكؤ فيكون الإنسان وحقوقه الأساسية في طي النسيان لأسباب عدة، وهو ما لاحظناه في العراق بشكل خاص والمتضرر الأول هو المواطن العراقي البسيط بكل تأكيد، باختصار علاقة المواطن بالحكومة بمختلف مستوياتها الاتحادية والإقليمية واللامركزية (المحافظات) هي (علاقة السلطة بالحرية)، فتظهر الإدارة العامة متسلحة بكل مظاهر القوة والمنعة وتمارس أعمالها اليومية التي تمس المواطن بحياته وابتسط مقوماتها بنحو من التسلط أو الإفراط في استعمال الأدوات التي تنطوي على القهر والإجبار بحق الأفراد لتحقيق مآرب الحكم وتوطين أركانه وضمان استمراره.

وعند الرجوع إلى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ نجد أنه نظم أسس العلاقة بين المواطن والسلطة التنفيذية في مواطن عدة، والملاحظ ان المشرع الدستوري تارة يشير إلى هذه العلاقة بشكل مباشر حينما يضع التزاماً مباشراً على السلطات العامة ومثاله ما ورد في المادة (١٥) التي ألزمت السلطة التنفيذية باحترام الحق في الحياة والأمن والحرية وأنه لا يجوز المساس بها أو تقييدها إلا وفق القانون وبأمر قضائي، وحين تبين المادة (١٧) ان الحق بالخصوصية مكفول وان حرمة المساكن لا سبيل إلى المساس بها إلا بقرار قضائي وفق القانون، بيد انه في تارة أخرى يضع الدستور التزاماً عاماً غير محدد على عاتق السلطات العامة حيث ورد في المادة (٢٢) ان العمل حق للعراقيين، والمادة (٢٣) التي أكدت ان الملكية الخاصة مصونة، إذ تعد هذه النصوص توجيهية وليست تقريرية حيث لا تضع التزام محدد بل عدة التزامات في آن واحد على أكثر من جهة رسمية، بيد ان هذه العلاقة المصرية بين السلطة عموماً والتنفيذية خصوصاً والمواطن تنتابها بعض الأوضاع التي تجعل منها محل تساؤل، فإن الأسباب التي تجعل عدم الثقة بما يقول المسؤول التنفيذي عديدة، وإلا فما هو تفسير اليأس من الإصلاح الحكومي أو التغيير الحقيقي؟ ولاسيما ونحن بمقتبل تشكيل حكومة جديدة، لعل هذين السؤال تقف وراءه جملة من الأسباب نوجزها بالآتي:

١- السبب الأول فهم فلسفة السلطة عند الأحزاب الحاكمة في العراق تنتابه الضبابية وعدم الوضوح، فالبعض يسعى إلى التعسف بالسلطة والتفرد بها بأي ثمن رغم انه كان يدعي المعارضة للنظام الدكتاتوري السابق، والآخر كل همه إضعاف حكومة المركز ليبقى قوياً في إقليمه، وما تقدم من فلسفة ومنهج خاطئ بلا شك، وقد تسبب بأزمة بين المواطن والسلطة المركزية، بل البعض يعد السلطة التنفيذية والاشترك بها مجرد مكسب انتخابي وهي الطريق

الطبيعي للبقاء في سدة الحكم والتأثير بالقرار العام والحصول على التمويل بطرق غير مشروعة على حساب الوطن والمال العام.

٢- السبب الثاني الفهم الخاطى للمنفعة أو المصلحة العامة والانحراف الذي ساورها منذ عقد ونيف من الزمن فالبعض من المسؤولين التنفيذيين يفهمها فهماً مغلوطاً على أنها المصلحة الآنية ويتناسى المستقبلية والبعض يعدها مصلحة دول الجوار الإقليمي ويتناسى المصلحة الوطنية والأخطر إن البعض يرى فيها المصلحة القابلة للتجزئة حسب المقاسات الخاصة، بل تستثمر حجة المصلحة العامة وضرورتها لتكون شرخاً في عنصر الثقة بين المواطن والسلطة.

٣- السبب الثالث هو الظواهر السلبية التي رافقت العملية السياسية والديمقراطية والإدارية في العراق وتتمثل بالآتي:

- تقديم الانتماء والولاء على الكفاءة والمهنية والوطنية.
- استغلال السلطة للانتقام وتصفية الحسابات السياسية وغيرها.
- الفساد بكل صوره البشعة ومنها استنزاف المال العام وسرقة والمحابة.
- البيروقراطية والتعقيد في الإجراءات الإدارية بكل ما تحمله من أثقال تقع على كاهل المواطن البسيط بالدرجة الأولى.

- التسرف باستعمال السلطة على كل المستويات ومنها المستوى التنظيمي داخل دوائر ومؤسسات الدولة بالتمييز بين الموظفين في الراتب والمخصصات والتعامل ما يحذو بالكثير منهم إلى الانحراف عن جادة الصواب نحو أنماط ملتوية من التعامل مع المواطن لتحقيق مآرب شخصية وغير مشروعة.

إن هذه المشاكل وسواها جعلت العلاقة بين السلطة والحرية على الحك (السلطة والفرد) إذ تتزايد يوماً القرارات الإدارية السلطوية التي لا تأخذ بنظر الاعتبار مصلحة الفرد وحقوقه وحياته ولناخذ لما تقدم مثلاً فمحاولة تشكيل الحكومة العراقية من ممثلي الأحزاب والكيانات السياسية ولا شك يقدر بحقوق المواطن العراقي الطامح إلى تغيير واقعه المعيشي الذي غدا لا يطاق بسبب تعثر الخطوات الحكومية المتعلقة بالخدمات الأساسية، ومحاولة إعادة إنتاج بعض الشخصيات الفاسدة أو الفاشلة في صورة جديدة وتوافق معين يعيد إلى الذهن الخمسة عشر سنة المنصرمة من عمر العراق التي كانت عنواناً للفشل في الخدمات والأمن والفساد المستشري في جسد الدولة.

فما هي الحلول التي من الممكن أن ترمم العلاقة بين الفرد والسلطة التي لا مفر من الركون إليها لنستخلص منها الحلول الآنية والمستقبلية لمشاكل البلد ونواجه من خلالها متطلبات النهوض بالبلد والمواطن:

أولاً: وقبل كل شيء تفعيل نظام اللامركزية الإدارية ونظام عدم التركيز الإداري للقضاء ولو جزئياً على البيروقراطية وجعل سلطة اتخاذ القرار بعيدة عن التخطيط المركزي البطيء والمتسبب بالفشل على المستوى القريب والبعيد، واللجوء إلى توزيع سلطة اتخاذ القرار على أكبر شريحة ممكنة من ممثلي الإدارة في مختلف المحافظات والدوائر المركزية يجنبنا اللجوء المتكرر للوزير أو رئيس الوزراء أو المجلس الوزاري الأمر الذي يفتح الباب واسعاً للفساد الإداري والمالي، كما إن منح ممثلي السلطة التنفيذية في المحافظات سلطة التخطيط واتخاذ القرار بعيداً عن دواوين الوزارات ومكاتب السلطة المركزية وتعقيدها من شأنه أن يجعل القرار أكثر صلاحاً ونجاعةً وقدرة على التصدي للمشاكل المحلية المتفاقمة بنحو من السرعة والتمكين.

ثانياً: وبعد ذلك فنحن بحاجة إلى ثورة حقيقية على الفساد ثورة من شأنها ان تقتلع هذه الآفة من الجذور، ولا بد لتحقيق ما تقدم من مقدمات صحيحة في أروقة مجلس النواب (ممثل الشعب) بإعادة النظر بكل القوانين التي ترسخ المركزية والبيروقراطية والتعقيد، وبالوقت عينه نحن بحاجة إلى إعادة هيكلية للسلطات الرقابية كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين وان يكون الجميع على تواصل وثيق مع مكاتب المدعي العام الإداري ليكون التحرك ضد الفساد مخططاً ووفق رؤية واضحة ودعم حقيقي شعبي ورسمي.

ثالثاً: ولا بد أن نخطط بشكل عقلائي على المستوى المركزي بوضع أسس خطط تنموية استناداً للمادة (٨٠ و١١٠) من الدستور بواسطة مجلس الوزراء ويترك التنفيذ للمحافظات والهيئات والدوائر في المحافظات التي تمتلك الرؤية الواضحة وسلم الأولويات للحاجات الحقيقية ومواطن، للقضاء على الضعف في الأداء الحكومي أحد أهم أسباب النقمة الشعبية على السلطة المتلكئة في واجباتها.

رابعاً: لا بد من ترميم الثقة بين السلطة والفرد من خلال إعادة النظر بأسس توزيع الثروة بين أفراد الشعب العراقي بنحو يحقق مرامي الدستور في المساواة (المادة١٤) والعدالة (المادة١٦) ولعل ما تقدم لا يكون كافياً إن لم يقترن بنحو من الشفافية والوضوح، ونقطة الشروع أو البداية بإعادة النظر بالامتيازات السلطوية الكبيرة التي أقرها البرلمان والحكومة في السنوات التي خلت لأنفسهم والمقربين منهم على شاكلة الحقوق التقاعدية الخرافية والخدمة الجهادية المزعومة وإدماج المليشيات التي تسببت بضعف أداء الجهاز الأمني والعسكري في العراق ما عمق جراح الشعب الذي ضربه الإرهاب.

خامساً: على الحكومة أن تأتي ببرنامج واضح قابل للتطبيق وتكون مسؤولة أمام الشعب عن تنفيذ كل مفردة فيه بكل صدق، لا أن يكون مجرد أمنيات ووعود لا تجد طريقها نحو التنفيذ على أرض الواقع، وان تأخذ السلطة التشريعية والقضائية دورهما الطبيعي في الرقابة على الأداء الحكومي، كما ننصح أن يكون البرنامج حقيقي يلامس الاحتياجات الأساسية للمواطن من أمن وصحة وتعليم ومواصلات وسكن وكل ما يتصل بالعيش الكريم وبما يحفظ الكرامة البشرية.

سادساً: لا استقرار في العراق بدون تحقيق العدالة التامة وتقديم كل الجناة إلى المحاكمة أياً كانت صفاتهم أو انتماءاتهم، فمن أفسد وعاث في الأرض ومن تعاون مع الإرهاب وسهل أو عمل على تغطية جرائمه لا بد أن يساق إلى ساحة القضاء ليجد الجزاء الأوفى، وليس ذلك لوحده كافياً بل لا بد من استرجاع الأموال التي نهبت أو سربت خارج وداخل العراق، وان يتم التعاون على استرجاع كل المجرمين الهاربين لمحاكمتهم، وما تقدم من شأنه أن يعيد جزء كبير من الثقة للمواطن بالحكومة والقضاء والبرلمان. سابعاً: أن يسعى الجميع إلى تحقيق التمثيل الحقيقي والعاقل لأبناء العراق في المؤسسات الدستورية، وان تتسم العملية الديمقراطية في العراق بنحو من الشفافية والنزاهة. ثامناً: أن يأخذ المجتمع المدني في العراق دوره الحقيقي والريادي في التأسيس لثقافة الرأي العام الواعي المدرك المؤثر في القرار وخيارات صانع القرار العراقي.

تاسعاً: أن يكون شعار الكل هو دولة ومؤسسات في خدمة المواطن وان الدستور والقانون والسلطات العامة لاسيما التنفيذية منها وسائل لتحقيق غاية أسمى وهي سعادة المواطن العراقي وتحقيق مبتغاه في الحياة الحرة الكريمة.

السياحة في العراق.. إهمال البدائل الاقتصادية

*فراس زوين

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/١٠/٣٠

المتابع للملف الاقتصادي والسياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية اليوم يمكن ان يؤشر الى ضعف البرامج الحكومية في دعم وتطوير القطاع السياحي بالرغم من أهميته الاقتصادية كبديل لا يستهان به عن الإيرادات النفطية، وأهميته الإعلامية في نقل صورة عن واجهة مشرقة للبلد، الامر الذي يعكس عدم الالتفات لأهميته السياحة والافتقار لخطط وبرامج عمل لدعمه وتطويره.

يملك العراق مجموعة من العوامل تجعله في مقدمة البلدان الجاذبة للسياحة بما يملكه من مقومات سياحية، تتمثل بالعمق التاريخي والحضاري، كأول حضارة عرفها الانسان بالإضافة الى التنوع الجغرافي، في المناخ والتضاريس الطبيعية من شماله حيث الجبال والشلالات وحتى جنوبه حيث الاهوار والمسطحات المائية، وكذلك يملك العراق بعداً دينياً يجعله بلد المزارات والمرقد المقدسة، وقد لا يوجد في العالم بلد اخر يمكن ان ينافس في هذا الموضوع.

ان هذه العوامل الثلاثة تشكل عناصر جذب انساني من كل بقاع الأرض اذا ما احسن استغلالها، فقد اشارت العديد من الاحصائيات ان عدد السياح ارتفع من قرابة ١,٥ مليون عام ٢٠١٤ الى قرابة ٣,٥ مليون عام ٢٠١٧ قَدُم معظمهم بعد التحسن والاستقرار الأمني الذي شهده البلد في فتراته الأخيرة، وان كانت نسبة كبيرة منهم قدموا ضمن حدود السياحة الدينية والتي غالباً ما تكون شحيحة في وارداتها في العراق تحديداً لأسباب تتعلق بفترة دخولهم وطبيعة المناسبات الدينية التي يدخلون لأحيائها، فالسياحة الدينية في العراق تختلف عنها في السعودية سواء في موسم الحج او العمرة فالحاج والمعتمر ينفق الكثير من الأموال لقاء السكن والمبيت والطعام والتنقل بينما السائح الديني في العراق والذين يتركز دخولهم البلد في فترة الزيارة الاربعينية للإمام الحسين على سبيل المثال لا ينفق ربع ما قد ينفقه لو كان في السعودية او سوريا او ايران لأسباب عديدة من اهمها الطبيعة المضيافة للمواطن العراقي وتجذر مفاهيم الجود والكرم في شخصيته وایمانه وتفضيله لجزاء الاخرة على الاجر الدنيوي.

ان انحسار وتركز النشاط السياحي بالسياحة الدينية يعكس إهمال باقي جوانب السياحة (باستثناء إقليم كردستان)، فاذا تمكنت السياحة الدينية لوحدها من جذب ٣,٥ مليون سائح فان الاستثمار التام للقطاع السياحي ممكن ان يجذب اكثر من ضعف هذا الرقم، حيث تشير الكثير من الدراسات ان الاستثمار التام لمف السياحة يمكن من جذب ١٠ مليون سائح سنوياً، اي بما يكفي من تحقيق ١٠٪ من الموازنة العامة في الوقت الذي طمحت الحكومة من رفع الضرائب والرسوم الاخير (في قانون موازنة ٢٠١٨) على تحقيق

واردات تكفي لتمويل ١٠٪ من الموازنة، أي ان واردات السياحة لوحدها يمكن ان تضاهي واردات كل الرسوم والضرائب والتعريفات الجمركية.

ان السياحة في العراق لا تقل شئناً عن الكثير من الدول التي يعتمد اقتصادها كلياً على السياحة مثل مصر ولبنان وغيرها، ولكن العراقي ومع الأسف لم يستفد من هذا الواقع، وان الإيرادات المالية التي توفرها السياحة في الوقت الحاضر ضعيفة وشحيحة، بالمقارنة مع ما يمكن ان يكون عليه الحال، حيث دعت لجنة السياحة في البرلمان العراقي عام ٢٠١٧ الى فرض ضريبة على كل زائر تصل ل ٥٠ دولار لكن مع ذلك لاتزال الواردات لا تكاد تذكر.

وحتى مع تعدد الجهات الحكومية الراعية للواقع السياحي ووجود المعاهد والكليات المعنية بدراسة وتطوير الواقع السياحي، لكن لم تستغل أي من هذه الجهات والهيئات مثل وزارة الثقافة او الهيئة العامة للسياحة والآثار او لجنة السياحة البرلمانية او أي جهة أخرى الإمكانيات العراقية في التأسيس لمشاريع استثمارية سياحية يمكن ان ترفد الموازنات العامة بالبدائل المالية عن النفط وتحصن الاقتصاد العراقي من اخطار تقلبات أسعاره، بالضافة الى تطوير البنى التحتية للسياحة العراقية لاستيعاب اعداد كبيرة من السائحين من شأنه ان يخلق فرص عمل جديدة وينشط عملية التبادل التجاري والذي يمكن ان ينعكس ايجاباً على باقي القطاعات الاقتصادية.

وكما لا يخفى على القارئ ضعف الجانب الإعلامي في تسليط الأضواء على العراق كمعلم من معالم السياحة العالمية وقصور السفارات والقنصليات العراقية في الخارج في التعريف بهذه المكانة والترويج للسياحة، فالعراق لم يستفد شيئاً من إضافة الاهور الى لائحة التراث العالمي عام ٢٠١٦ والذي نجح وقتها في خلق نوع من النشاط السياحي الداخلي على الأقل، لكن الجهات المسؤولة فشلت في الترويج له عالمياً واقليمياً، بالإضافة الى الإهمال في التعامل مع ملف الاهور بشكل عام وكان من الممكن خلق انموذج موازي للواقع السياحي في إقليم كردستان حيث أصبحت مصايفه الى وجهة يقصدها مئات الالاف من العراقيين والأجانب كل عام حتى أصبحت أربيل عاصمة للسياحة العربية عام ٢٠١٤-٢٠١٥ ولكن لم يتم التعامل مع الأهور بصورة جدية، الامر الذي اودى الى ضياع فرصة ثمينة لتحقيق واردات مالية وتشغيل ايدي عاملة إضافية.

ان الاهتمام بالسياحة وتطويرها يمكن ان يكون إضافة متميزة للواقع العراقي ليس من حيث زيادة الإيرادات المالية وخلق فرص العمل وتعزيز الواقع الاقتصادي فقط بل بما يمكن ان ينقله من صورة مشرقة عن العراق الذي طالما شوهته الصور السوداوية للدكتاتورية والإرهاب.

*باحث اقتصادي

حق المواطن في دولة الخدمات

*جميل عودة

صحيفة (الثقف)؛ ٢١/١٠/٢٠١٨

يعتبر موضوع الخدمة العمومية من أهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام صناع القرار والسياسيين والمخططين، بسبب اضطلاع الدولة بمسؤولية توفيرها للمواطنين، وقد تطور هذا الدور بتطور مفهوم الدولة ووظائفها، ابتداء من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى دولة الخدمات في العصر الحديث، حيث أصبحت الدول تستمد مشروعيتها من فاعلية وجودة وسرعة توفيرها للخدمات المختلفة وتقديمها للمواطنين.

لذا فإن الكثير من الدول صاغت مواد دستورية وقانونية، ورسمت سياسات، ونظمت إجراءات تلزم سلطاتها التنفيذية بتقديم الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها للمواطنين، والتي لا يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بشكل منفرد، كما تلزمها بضمان التوزيع العادل والكفاء للخدمات العامة في مختلف أنحاء البلاد، وذلك على وفق مبادئ مثل الشمول، والإتاحة، والكفاءة، والشفافية والمساءلة، والاستمرارية، والنوعية، والسعر المعقول، والعدالة وغيرها.

وانطلاقاً من ذلك، فإن مؤسسات الدولة عموماً تسعى إلى تقديم العديد من الخدمات العامة، سواء من المؤسسات الحكومية إلى الأفراد (مواطنين، وأجانب)، أو من المؤسسات الحكومية إلى قطاع الأعمال (شركات) أو من المؤسسات الحكومية إلى القطاع غير الحكومي (منظمات غير حكومية، نقابات، اتحادات، جمعيات... الخ) أو من مؤسسة حكومية إلى مؤسسة حكومية أخرى.

وقد تقدم هذه الخدمات مشتركة بين جهتين حكوميتين أو أكثر، وقد تكون غير مشتركة أي تنفرد بها جهة حكومية دون جهة حكومية أخرى، وقد ينحصر تقديم الخدمة العامة في مركز الجهة الحكومية، أو قد يمنح فرع الجهة الحكومية الحق في تقديم الخدمة العامة أو جزء منها، وقد تقدم الخدمة الحكومية من جهة حكومية اتحادية، وقد تقدم من جهة حكومية محلية.

في الواقع، على مستوى الدول والحكومات، المنتخبة منها أو غير المنتخبة، لا يبدو أن هناك اختلافاً على تبني مفهوم (دولة الخدمات) أو (حكومة الخدمات) كونه سبب من أهم أسباب وجود مؤسسات الدولة الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) فتوفير الخدمات للمواطنين واستدامتها هي العمود الفقري لكل هذه المؤسسات. ولكن على مستوى التطبيق ليست كل الدول والحكومات قادرة على تقديم الخدمات لمواطنيها أو للمقيمين على أراضيها، أو أنها تقدم بعض الخدمات وتمتنع عن تقديم البعض الآخر، أو أن خدماتها لا تبلغ مستوى رضا المتعاملين معها ولا تلبي جزء من طموحاتهم وتطلعاتهم، فلا تأمن لهم الكهرباء والماء، والصحة والبيئة النظيفة، والتعليم، والعمل، والطرق والمواصلات والبنى التحتية، لأسباب إدارية ومادية وبشرية وتكنولوجية، وغيرها.

ليس هذا وحسب، بل قد تميز بعض مؤسسات الدولة بين مواطنيها من الناحية العملية في الحصول على الخدمة الحكومية، وإن كانت من الناحية النظرية تساوي فيما بينهم، ففي العديد من البلدان، ومنها العراق، يجد المواطنون أنفسهم لكي يحصلوا على الخدمة الحكومية المطلوبة أن يسلكوا أحد الطرق الآتية:

١- الطريق العادي: وهو أن يراجع المواطن طالب الخدمة، المؤسسة الحكومية المعنية، ويتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات والإجراءات المعقدة، فيتعرض للمضايقات الأهانات من لدن موظفي هذه المؤسسات، ولا يحصل على الخدمة المطلوبة إلا في ساعات متأخرة من نهاية الدوام الرسمي، أو يطلب منه المجيء في اليوم الثاني أو الثالث، فلا يحصل إلا الخدمة التي طلبها إلا بشق الأنفس، حتى قيل (إن المواطن العادي عندما يراجع مؤسسة حكومية يترك في باب المؤسسة شيئين هاتفه وكرامته).

٢- طريق العلاقات والمعارف: وهو الطريق الذي يسلكه أصحاب المعارف والعلاقات، تحديداً موظفي الدولة الكبار والصغار، على حد سواء، وأقرباءهم وأصدقائهم، بما فيها موظفو الأجهزة الأمنية والرقابية، فهؤلاء لا يذهبون إلى أي مؤسسة حكومية خدمية إلا بعد التنسيق والاتصال والتواصل مع إدارة هذه المؤسسة أو أحد موظفيها، وتنجز معاملات هؤلاء في أوقات قياسية، استثناء من أي ضوابط وتوجيهات.

٣- طريق "الهدية" والرشوة: وهو الطريق الذي يسلكه المواطنون الذين لا يريدون أن يخسروا أوقاتهم وكرامتهم في مؤسسات الدولة، وليس لديهم معارف وعلاقات تمكنهم من انجاز معاملاتهم في الوقت المحدد، أو تكون هناك مشكلة في الوثائق الرسمية المقدمة، لذا يلجئون إلى دفع مبالغ نقدية أو مالية من أجل الحصول على الخدمة الحكومية.

في مثل هذه البلدان، تكمن مشكلة مؤسسات الدولة الخدمية في أنها مشكلة بنيوية، وهي أن المواطن لم يحظ بالاهتمام الحكومي المطلوب، لا على مستوى رسم السياسات العامة للدولة، من حيث تأكيد مفهوم (الدولة خادمة للشعب) ولا على مستوى تعامل إدارة المؤسسة الحكومية مع المواطنين المراجعين، من حيث تثبيت مفهوم (الموظف في خدمة المواطن) وبناء عليه، لا يوجد سبب يدعو إدارة المؤسسة الحكومية الخدمية أن تغيّر سياستها في تقديم الخدمة، أو تحسينها، ولا يوجد سبب يدعو الموظف إلى احترام المواطن وتلبية احتياجاته.

لعل الأمر يختلف تماما في بلدان أخرى، مثل دولة الإمارات التي غيرت نظرة الدولة إلى مواطنيها جذريا، فتغيرت نظرة المؤسسة الحكومية الخدمية إلى المواطنين المتلقين للخدمة، فعلى سبيل المثال، رأت قيادة دولة الإمارات أن (الحكومة الناجحة هي التي تذهب للناس ولا تنتظرهم ليأتوا إليها) و(نريد اليوم أن ننقل مراكز الخدمات واستقبال المعاملات الحكومية إلى كل هاتف وجهاز متحرك في يد أي متعامل، وبما يمكنه من تقديم طلبه للحكومة من هاتفه حيثما كان ودون أي انتظار) وعليه، فإن الحكومة الإماراتية ركزت جهودها على توفير خدماتٍ تضاهي أفضل الخدمات العالمية المقدمة في القطاع الخاص، وتوفير تجربة مرضية للمتعاملين لدرجة تضاهي شعور النزول في فندق من فئة الخمس نجوم، وكفاءة التعامل مع بنك رائد. وحثت على استخدام التكنولوجيا في الخدمات الحكومية.

ليس تغيير نهج التعامل مع المواطنين في المؤسسات الحكومية الخدمية بما يعطي انطبعا إيجابيا عن المؤسسة الحكومية، والموظف الحكومي، والخدمة الحكومية شيئا صعبا إطلاقا، ولكن لا يمكن لأي دولة أو حكومة تحترم مواطنيها أن تغيّر طريقة تعامل مؤسساتها مع المتعاملين ما لم تعمل باتجاهين:

الأول: أن تكون لدى الدولة رؤية سياسية واضحة وملزمة تعبر عن مدى احترام الحكومة للمواطنين والمقيمين على أرضيها، وتلزم المؤسسة الحكومية الخدمة أن تقدم خدماتها للمتعاملين على أساس الاحترام والمساواة، وترفض ازدواجية التعامل مع المتعاملين على أسس غير إنسانية وغير قانونية وغير مهنية، وترفض التمييز النظري والعملي بين متلقي الخدمة، وتضع العقوبات الصارمة بحق كل موظف يحول دون تنفيذ هذه السياسة العامة.

الثاني: ينبغي أن تملك كل جهة حكومية منظومة مرجعية متكاملة للخدمات العامة التي تقدمها، يعرفها الموظف والمواطن متلقي الخدمة على حد سواء، وذلك من حيث (اسم الخدمة، ووصف الخدمة، وإجراءات تقديم الخدمة، والفئات المستفيدة من الخدمة، وتصنيف الخدمة، وقنوات الخدمة، والمستندات المطلوبة لكل خدمة)، ومن حيث (حجم المعاملات، والوقت المتوقع لإنجاز الخدمة، ومراكز تقديم الخدمة، وطرق الدفع المتاحة للخدمة، وهيكلية الخدمة (رئيسية، فرعية) ومن حيث (الضرائب والرسوم والأجور)، كما إنها مسؤولة عن توفير معلومات الخدمات وتقديمها على جميع القنوات، حسب طبيعة كل الخدمة، لأن وجود منظومة خدمات متكاملة وواضحة للموظفين والمواطنين سيحقق الكثير من الفوائد للدولة والمؤسسة الخدمية، ومنها:

١- إصلاح النظام الإداري للخدمات العامة بهدف زيادة شفافيته وفعاليتها عن طريق إنشاء قنوات للمشاركة العامة.

٢- تكييف الخدمات العامة مع احتياجات المستخدمين.

٣- التوزيع العادل للخدمات والمرافق العامة داخل وبين المدن والمناطق الريفية.

٤- التأسيس لثقافة المساءلة والنزاهة والشفافية في الخدمة العامة والإدارة العامة

* جميل عودة/مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات

كيف تفكر الحكومة الأمريكية بالعراق في ظل رئاسة عادل عبد المهدي؟

*د. حسين علاوي

مركز أكاد للشؤون الاستراتيجية، ٢٠١٨/١٠/٣١

يمثل تولى عادل عبد المهدي منصب رئيس مجلس الوزراء العراقي نقطة تحول للعراق، ويؤشر لتحولات سياسة في البيت العراقي الشيعي للتكيف مع تحديات المرحلة الجديدة في الشرق الأوسط. تعمل السياسة الأمريكية في العراق، حسب ما يتبين للمراقب، على ثلاثة مسارات "المسار الأول هو العمل على استعادة نقطة التوازن الأساسية للحكومة العراقية بهدف إنهاء عصر الاضطراب والانطلاق بعهد جديد يبنى على فرصة النصر على تنظيم "داعش" المنهار من خلال الآتي:

المضي ببناء الحكومة الفيدرالية.

إنهاء عمل قوانين العدالة الانتقالية وتحويل الموضوع إلى القضاء العراقي.

السيطرة على السلاح غير الرسمي وحصره بيد الدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية.

تحقيق التنمية المتوازنة عبر الاستفادة من عوائد بيع النفط.

أما المسار الثاني، فهو حماية المصالح الأمريكية طويلة الأمد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والمسار الثالث، هو بناء تحالف إقليمي فعال لمواجهة التحديات التي تواجه بيئة الأمن في الشرق الأوسط.

لا تدعم الولايات المتحدة أي حزب سياسي أو كيان في البرلمان العراقي، إنما تدعم الحكومة العراقية الجديدة

وتقتضي الخطة الأمريكية، التي بنيت أفكارها الأولية ضمن مشروع الاستقرار طويل الأمد ما بعد دحر كيان

"داعش" المهزوم، احتفاظ واشنطن ببعثة عسكرية كبيرة في العراق بناء على تقديرات استراتيجية، للعمل كمدرين

ومسربين جويين ومستشارين لمختلف مفاصل القوات الأمنية العراقية ضمن التعاون العسكري العراقي - الأمريكي.

وتشير الأولويات الفورية، أي على المدى القريب من ٦ إلى ١٢ شهرا، إلى أنه يجب على الولايات المتحدة التركيز

على أربعة أهداف سياسية حرجة تتمثل بـ:

ضمان استقرار النظام السياسي في العراق.

بدء عملية التسوية التاريخية الشاملة ومواصلة الحوارات لصياغة عهد جديد للبلاد.

البدء في عملية تحديد الوضع النهائي والمستدام للسكان الكرد العراقيين من خلال الاندماج مع المجتمع العراقي

وتعزيز الاتحاد الفيدرالي.

دعم الحكومة العراقية في مواجهة الفساد والبيروقراطية وتطوير الأنظمة الحكومية.

أما بالنسبة للأهداف الأوسع للسياسة الأمريكية الجديدة تجاه العراق في عهد الرئيس دونالد ترامب على المدى

الأطول، فتنحصر الولايات المتحدة إلى استثمار مواردها وطاقاتها في ثلاث قضايا شاملة ذات الصلة:

استمرار دعم الحكومة الاتحادية والمشاريع المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب وتطوير العلاقات الاقتصادية

المشتركة.

المساعدة في إصلاح النظم البيروقراطية والسياسية العراقية لتحسينها ورفع فعالية الحكم العراقي، وتمكين

اللامركزية في السلطة والموارد من بغداد إلى المحافظات.

دعم المحادثات بين بغداد وأربيل حول وضع كردستان العراق.

وبالتالي، لا بد للاستراتيجية العسكرية الأمريكية من السير باتجاه التزام عسكري للولايات المتحدة في العراق من خلال وجود بعثة عسكرية تدريبية استشارية في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجية ووفقا لبروتوكولات التعاون العراقي الأمريكي.

أما بالنسبة للاستراتيجية الاقتصادية فلا بد من برنامج للمعونة الاقتصادية الأمريكية للعراق تتراوح قيمته بين ١ و٢ مليار دولار سنويا لمدة خمس سنوات، وذلك من شأنه تعزيز التزام الولايات المتحدة طويل الأجل باستقرار العراق وتنميته، على أن تعمل الاستراتيجية السياسية على تمكين القادة العراقيين المعتدلين للتطلع نحو عبور العقبة الطائفية والتحرك نحو كسر الجمود الخانق للنظام السياسي العراقي.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا بد من أن تساهم مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي للعراق بلعب دور تنموي في الاندماج العراقي - الخليجي، وخصوصا مع الانفتاح السعودي على العراق ودور الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. ويمكن تصور دور أكبر للمملكة العربية السعودية. مع العلم أن توسيع السعوديين لعلاقاتهم مع العراق يعد أمرا بالغ الأهمية.

وهو ما يشير إلى أن الرياض قد اعترفت بأن طريق العراق للحد من النفوذ الإيراني لا يزال طويلا، وأنها ستساعد الحكومة العراقية لخفض هذا التأثير عبر حزمة من الدعم الاقتصادي من دول مجلس التعاون الخليجي مسترشدة بالمعرفة الأمريكية والمضمونة عبر وجود بعثة عسكرية أمريكية، من أجل تزويد العراق بالموارد التي يحتاجها للنجاح.

ورغم عدم وجود نص واضح للاستراتيجية الأمريكية في العراق خلال عهد ترامب، تسمح اللقاءات مع صناع القرار العراقيين، وقراءة السياسات الأمريكية السابقة، بالخروج بتصور لهذه السياسة:

أولا: مجال الحكومة

لا تدعم الولايات المتحدة أي حزب سياسي أو كيان في البرلمان العراقي، إنما تدعم الحكومة العراقية الجديدة بعد انتخابات ٢٠١٨ وتتمثل الرؤية الأمريكية بوجود حكومة عراقية وسطية شاملة تمتلك برنامجا تقنيا واقتصاديا لا يخضع للاعتبارات السياسية.

وبحسب ما أبلغني مسؤول أمريكي رفيع له دور في العلاقة مع الحكومة العراقية، فإن خلاصات لقاءاته مع السياسيين العراقيين تشير إلى أن الجميع "يقولون إننا نريد حكومة وسطية شاملة تضم على شخصيات تكنوقراط، لكن يبقى هذا الخيار هو خيار الشعب العراقي".

ثانيا: في مجال الأمن:

لا بد للحكومة العراقية الجديدة من أن تحدد مساراتها في أربع نقاط أساسية هي: تبني استراتيجية لمكافحة الإرهاب تكون شاملة ولا تتركز فقط على الجانب العسكري، وإنما ذات نهج ثلاثي سياسي واقتصادي واستخباري في مكافحة الإرهاب.

إيضاح رؤية الحكومة العراقية في مجال التسليح وأي شركات أمريكية تريد التعامل معها.

ما نوع العلاقات الأمنية التي تريد الحكومة العراقية إنشائها ومع من، وماذا تريد منها؟
ما هي القوات العسكرية التي تريد الحكومة العراقية أن تتواجد في العراق؟ هل تريد قوات أمريكية؟ هل تريد قوات متعددة الجنسيات؟ هل تريد قوات حلف الناتو؟

ثالثاً: في مجال الاقتصاد

لا بد للحكومة العراقية من امتلاك برنامج اقتصادي يركز على ثلاثة محاور:

المحور الأول "إعادة الإعمار والبناء.

المحور الثاني "الحوكمة والحد من عمليات الهدر والفساد.

المحور الثالث "إنشاء مناخ مناسب للأعمال وتوفير تأشيرات السفر الاستثمارية للمستثمرين الأمريكيين وتطوير مؤشرات جذب الاستثمارات الداخلية بشكل أساسي والاستثمارات الخارجية وفقاً لمؤشرين" الأول، هو الاستثمار في المشاريع التي لا تكلف الحكومة أموالاً، إنما ستدر عليها العوائد المالية وهي طرق النقل السريع الدولية ومصانع الغاز المصاحب قرب حقول النفط العراقي. والثاني، هو الاستثمار في قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة، مثل الصناعة، والزراعة، والتجارة، والنقل، والاتصالات، والمشتقات النفطية والغاز...

تتمثل الرؤية الأمريكية بوجود حكومة عراقية وسطية شاملة تمتلك برنامجاً تقنياً واقتصادياً لا يخضع للاعتبارات السياسية. إن قدرة الحكومة العراقية بقيادة عادل عبد المهدي رئيس الوزراء على تقديم أسلوب جديد في الحكم وإدارة السلطة قد يجعل الطريق أسهل في الحصول على التأييد الدولي والإقليمي، وهذا ما سيعزز ارتباط العراق بالمجتمع الدولي ويساهم في انسيابية التمويل الدولي نحو فرص الاستثمار في العراق من أجل توفير فرص العمل وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

إن فرص الشركات الأمريكية كشركة "لوكهويد مارتن" ومصرف "جي بي مورغان" وشركة "جي أي إلكتريك" وشركة "إكسون موبيل" و"شيفرون" وشركة "بكتل" والشركات الأمريكية الأخرى كبيرة للعمل في العراق. وتقدم الإدارة الأمريكية جهوداً إضافية عبر برامج التبادل الثقافي وبرامج السفارة الأمريكية في مجال جهود تطوير التعليم في العراق من خلال بعثات "فولبرايت" وزمالة "همفيري". كما أن دور الإعلام الأمريكي، وخصوصاً قناة "الحرية" و"الحرية عراق" و"راديو سوا" ومبادرة "أرفع صوتك"، التي كان لها دور إيجابي في العراق عبر دعم الخطاب الداعي إلى بناء الدولة العراقية وزيادة الحريات الإعلامية.

كما أن دعم المكتب العسكري الأمريكي . العراقي للحكومة العراقية والقوات العراقية المشتركة سيعطي زخماً في نجاح حكومة عبد المهدي في تثبيت الاستقرار وخطة النصر الكبيرة للبلاد.

إن العلاقات الأمريكية . العراقية تتخذ أفقا جديداً، لكن القرار العراقي في البرلمان العراقي أمام تحد كبير، إما أن نقود القارب بقرار سياسي ناجح ومتحسب لكل الظروف الإقليمية والدولية من أجل الوصول إلى علاقات فاعلة مع الولايات المتحدة لدعم استقرارنا والبناء على قصة النصر الكبير، أو ستبقى قراراتنا كالشجرة الهامدة لا تتحرك، ومعناها أن الفتور سيصيب دولتنا وسينعكس على علاقاتنا مع الولايات المتحدة نتيجة التأثير بالظروف الإقليمية والدولية وسياسة المحاور المهلكة للعراق الخارج من الحرب الطويلة على الإرهاب والفساد.

*د. حسين علاوي، هو رئيس مركز أكد للشؤون الاستراتيجية والدراسات المستقبلية

فرصة سانحة ظهرت للتوفي العراق، فهل ستتحرك الولايات المتحدة؟

*بلال وهاب

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وصحيفة (واشنطن بوست) : ٢١/١٠/٢٠١٨

بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على الانخراط العسكري للولايات المتحدة في العراق، تبذرت منذ فترة طويلة مشاعر المثالية التي ميّزت التدخل الأمريكي المبدئي في البلاد. فبدلاً من الحلم بالتوسط في بناء ديمقراطية نموذجية في بغداد، أصبحت أهداف واشنطن في العراق أكثر تواضعاً وواقعيةً، واقتصرت على منع معاودة ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى جانب موازنة القوة الإيرانية.

ومن المثير للتهكم أنه حتى مع ابتعاد مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية عن اتباع النهج القائم على القيم تجاه الشرق الأوسط، تقف الديمقراطية العراقية اليوم على وشك تحقيق انطلاقة جديدة.

ففي الأسبوع الرابع من تشرين الأول/أكتوبر، أقر البرلمان العراقي حكومةً جديدةً يهيمن عليها التكنوقراطيين برئاسة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، الذي هو خبير اقتصادي حصل على تدريبه في جامعة السوربون. ويفيض سجل وزرائه بالشهادات الجامعية العليا والخبرات المهنية. ومع اقتران هذه الحكومة باختيار برهم صالح رئيساً للجمهورية العراقية ومحمد الحلبوسي رئيساً لمجلس النواب، يعني ذلك أن هذه التشكيلة الثلاثية من القادة «السياسيين» التي ظهرت عقب انتخابات هذا العام مرتبطة بصورة وثيقة بولادة حكومة غير طائفية وعملية.

وتعكس السياسة العراقية من خلال هذا التحول مطالبةً واضحةً بالتغيير من قبل الناخبين. وعلى الرغم من النجاح العسكري الذي حققته الحكومة السابقة في قيادة الحملة العسكرية الناجحة التي أدت إلى هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية»، فإن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للعراقيين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع في أيار/مايو كان الغضب من الفساد المستشري والخدمات العامة السيئة.

إن شعور العراقيين بالظلم له ما يبرره تماماً. فعلى الرغم من تحقيق العراق أكثر من ٧٠٠ مليار دولار أمريكي في عائدات النفط منذ عام ٢٠٠٥، تُعد البلاد من أسوأ الأماكن للعيش في العالم. فعلى سبيل المثال، تعاني البصرة، التي هي في قلب إنتاج النفط العراقي، من نقص في المياه الصالحة للشرب وفي كمية الكهرباء الكافية، مما يجعل من غير المستطاع تحمل السكن في هذه المدينة في فصول الصيف الحارقة. لذا أصبحت الاحتجاجات العامة حدثاً روتينياً.

إن شعور العراقيين بالسأم من حكومتهم ليس بالأمر الجديد. لكن ما هو مختلف بشكل لافت في الوقت الحالي هو مدى استجابة عملية تشكيل الحكومة إلى الإشارات القادمة من الشارع. فخلافاً لما مضى، عندما كان يتم تشكيل الحكومات من خلال عقد صفقات من وراء الكواليس بين قادة الكتل السياسية، فإن الفضل

بولاية الثلاثية «السياسية» الحالية يعود إلى استعداد المشرعين الأفراد لتحدي زعماء الأحزاب والتصويت بشكل مستقل.

ويبقى السؤال حالياً ما إذا كان بإمكان هذا الفريق الجديد أن ينجح في دفع أجندة الإصلاح إلى الأمام، حيث أنّ التحديات التي تنتظرهم هائلة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مشاكل الحوكمة العراقية عميقة الجذور، إذ أصبحت مترسّخة في المؤسسات والشخصيات على حد سواء. فعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أولت الحكومات المتعاقبة الأولوية للتمثيل العرقي والطائفي بدلاً من الحكم الرشيد. وفي كل مرة، أثبتت الحكومة أنها ليست حكومة أحد. وفي ظل الإفلات المستمر من المساءلة، قام كل حزب سياسي بإدارة الوزارات التي نالها كإقطاعات سياسية، وليس كمؤسسات للخدمات العامة. ولا تزال الميليشيات الطائفية تمارس نفوذاً كبيراً.

ويعتمد توقُّ الشعب العراقي إلى حكم أفضل وأكثر فاعلية على نجاح هذه الحكومة التي يجب أن تستلم زمام أجندة الإصلاح. إلا أن دعم الولايات المتحدة مهم أيضاً. يتعين على واشنطن أن توضح أنها تعمل على مواءمة أهدافها مع أهداف الشعب العراقي في مطالباته بحكومة أكثر نظافة وقابلية للمساءلة. فوجود الأشخاص الذين يستحقون السلطة لا يكفي" ومن الأمور الحيوية أيضاً إصلاح الاقتصاد العراقي وتحسين الخدمات والوضع الأمني في البلاد. وفي الوقت الذي يتحوّل فيه تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى جماعة متمردة، تبقى المساعدات الأمنية الأمريكية (وخاصة تدريب القوات العراقية) أمراً أساسياً. حتى أن المساعدة في القضايا الدنيوية مثل إمدادات الماء والكهرباء قد تحمل تأثيرات جوهرية. يجب على واشنطن أيضاً دعم العراق في حربه ضد الفساد من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتعزيز شفافية عائدات النفط ومالية الحكومة. وتبقى العلاقة بين بغداد و «إقليم كردستان العراق» متوترة، ولكن هذه إحدى المجالات التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بمكانة مثالية للاضطلاع بدور الوسيط النزيه. ويترتب عن كافة هذه التدابير استثمارات متواضعة قد توفر عائداً عالية.

ويشكّل هذا الدعم الموجّه أيضاً الوسيلة الأكثر فعالية للحد من النفوذ الإيراني الشنيع، الذي يستغل ضعف سيادة القانون والمؤسسات من أجل تعظيم مكانة إيران كحكم قوي (ومنقذ متنمر) في السياسة العراقية القائمة بشكل كبير على العلاقات الشخصية والتبادلات. وخلافاً للولايات المتحدة، لا تملك إيران الكثير لتقدّمه للعراقيين، إذ لا يمكنها أن توفر نموذجاً سياسياً أو اقتصادياً، ولا حتى احتمال تحسين الخدمات أو الوظائف أو الإصلاح. يتعيّن على واشنطن اغتنام هذه الفرصة وتجديد سياستها في العراق وفقاً لذلك.

*بلال وهاب هو زميل "ناثان واستيرك. واغرنر" في معهد واشنطن.

الولايات المتحدة تذرّف الدموع على خسارتها في سورية والعراق

*إيليا ج. مفاير

صحيفة (الرأي) الكويتية: ٢٠١٨/١٠/٣١

قال برييت ماكغورك، ممثل الرئيس دونالد ترامب في التحالف الدولي ضدّ تنظيم «داعش»، إنه يتعيّن على «القوات الموالية لإيران أن ترحل من سورية لاستقرار البلاد»، زاعماً أن «لا أحد - حتى روسيا - يريدُها هناك». ويَعْتَقِدُ ماكغورك أن «أمريكا تتطلع لتعميق العلاقات مع العراق لمصلحة البلد واستقلاليتها».

ويأتي كلام المبعوث الأمريكي وسط معلومات مؤكدة حصلت عليها «الرأي» ومفادها بأن فالح الفياض قائد الحشد الشعبي ووزير الأمن القومي الذي عزله رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، سيتم تعيينه وزيراً للداخلية، وهو منصب مهمّ، يفرض التخاطب والتعاون مع القوات الأمريكية الموجودة في العراق.

وجرت لقاءات عدة، بين الفياض وفريق ماكغورك، كانت عاصفةً في بعض الأحيان وكلها تتعلّق بمحاولة أمريكا محاصرة إيران، وقد باءت هذه المحاولات بالفشل.

وتحشد أمريكا قوتها الدبلوماسية قبل أقل من أسبوع من دخول العقوبات الشاملة الأحادية حيّز التنفيذ ضد إيران. وقد لاح في الأفق تحركٌ للحكومة العراقية الجديدة تمثّل بإرسال قوات إضافية لـ «الحشد» - الذي لم يتفق قاداته يوماً مع العبادي - إلى الحدود العراقية - السورية، وهي خطوة كان رَفَضَها العبادي (كرمي) للطلب الأمريكي بإبعاد «الحشد» عن الحدود التي تحتلها أمريكا في الجانب السوري.

وتعتقد واشنطن أنه لا يمكن لخطّة أمريكا بمحاصرة إيران أن تنجح إلا بتواجد قوات أمريكية داخل سورية والعراق. مع العلم أن الوجود الأمريكي لن يعوق التواجد والنفوذ الإيراني في سورية وعلاقتها الوطيدة مع العراق خصوصاً في ضوء الحكومة الجديدة وخسارة أمريكا لحصانها الأساسي العبادي.

ورغم انتصار حلف الرئيس بشار الأسد (روسيا وإيران وحلفاؤها) وسقوط العبادي في العراق فإن أمريكا تستطيع اللعب داخل بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام.

وهناك من في بغداد يعتقد أن أمريكا تستطيع إعادة القوّة لـ «داعش» ليفجّر ويغتال ويقتل. إلا أن هناك من يؤكّد ان العراق قد تحصّن ضد التنظيم رغم قدرة الإرهاب على أن يضرب وإنما يشاء نسيباً، والجهد الأمني العراقي المنشغل اليوم بحماية الملايين من زوار الإمام الحسين في كربلاء سيعود بقوة إلى كل المناطق التي لا يزال «داعش» يعمل فيها سراً.

ولن تستطيع أمريكا مجابهة «الحشد» وجهاً لوجه لخوفها من ردة الفعل ضدّ قواتها رغم أنها سمحت لإسرائيل بضرب مراكز القيادة والسيطرة الحدودية لـ «الحشد» قبل بضعة أشهر. نعم إن الخشية الأمريكية في مكانها لأن واشنطن وحلفاءها خسروا الحرب في سورية بعد فشل محاولتهم لقلب النظام كما فشلوا بإيصال حصانهم إلى السلطة في العراق.

وقد استخدمت واشنطن كل أساليب التهيب في سورية من الضربة العسكرية تحت عذر «استخدام الأسلحة الكيماوية» واستخدام ورقة المهجرين بمنع هؤلاء (أو فشل منعهم) من العودة إلى سورية. وكذلك فشلت بإبقاء المعابر بين سورية والأردن مغلقة في محاولة لضرب الاقتصاد السوري. وما هي اليوم تحمي «القاعدة» والمجاهدين في إدلب تحت عنوان «السكان المدنيين» وتستخدم الكرد في الشمال الشرقي لحماية قواتها ولتبرر احتلالها لمناطق سورية. وتحاول عبر الأمم المتحدة فرض تغيير الدستور من دون جدوى لأن البرلمان هو الوحيد المخوّل بذلك.

إلا ان كل ذلك لم يمنع ماكغورك من الطلب من «القوات الموالية لإيران الرحيل عن سورية لعودة الاستقرار للبلاد»، وقد تناسى المبعوث الأمريكي أن قوات المارينز لم تكن يوماً مدعوةً للحضور إلى سورية وانها قوات احتلال وأن دمشق طلبت من إيران المساعدة العسكرية، وبالتالي فلا واشنطن ولا موسكو معنيتين بتواجد هذه القوات.

ولم تعمل يوماً أمريكا «لمصلحة الشعب السوري»، أولاً لأن لا أحد في سورية أعطاهما الصلاحية لتتكلم باسم الشعب. ثانياً لأنها تحتلّ معبر التنف لتمنع التواصل الاقتصادي بين سورية والعراق، وثالثاً لأن أمريكا هي التي حافظت على القوات التابعة «لداعش» لسنوات من دون ضربها، وما هي تسمح لها باعتقال وقتل قوات كردية من المفروض أن تكون محمية من قبل أمريكا. وكيف استطاعت أمريكا ضرب الجيش السوري عند تقدّمه بضعة مئات من الأمطار داخل الشق الشرقي للفرات ولم ترطائرثها المئات من «داعش» يحتلون الكيلومترات في هجين؟

من الواضح أن أمريكا لا تريد الاعتراف بخسارتها العسكرية في سورية والسياسية في العراق. وما هي تستخدم ورقة العقوبات على إيران التي ستؤثر على اقتصادها بالطبع ولكنها لن تؤثر على العقيدة التي صدرتها طهران إلى سورية والعراق بفضل سياسة تغيير الأنظمة الفاشلة التي تستخدمها واشنطن لتحمي نفوذها الأحادي في الشرق الأوسط.

الربع الاخير نوفمبر 2018

رأي في حكومة عادل عبدالمهدي .. ٤ نقاط استباقية

*عبدالمعظم الأعسم

الصباح الجديد : ٢٠١٨/١١/٣

تشكلت حكومة عادل عبدالمهدي الجزئية مسبقة بتجاوزات ومراهنات وتمارين متضاربة في اطلاق سوء (أو حُسن) النيات: هذا بناقوس يدقّ وذاك بمؤذنةٍ يصيحُ.. فمن زاوية بدا ان عبدالمهدي مسرور بهذا التقاذف، وأكثر ما كان يسرّه (كما اخبرني زميل من دائرة مقربة منه) التشهير به. التشكيك في كفاية صبره. الطعن بماضيه السياسي. التحذير من انقلابه على مواليه، فيما كان يضايقه (حسب الزميل) الدفاع عنه من العامة والاعلاميين، بخلاف ما كان يريعه رضا قوى النفوذ والمراجع والزعماء الساسة.

ومن زاوية المعاينة الموضوعية، فان ثمة اربع نقاط عقدية تحيط اعلان كابينة عادل عبدالمهدي، هي:

١-البرنامج.. اتسم بالاسهاب والاطناب والاستغراق بالتفاصيل، وغابت عنه، وفيه، الالتزامات والتحديات، وشمل على اكثر من مائة صفحة هي (في بنيتها) اقرب الى مقال، او بحث مطوّل، منهما الى برنامج يُستدل به الى هوية الكابينة الحكومية او التزاماتها.

٢- باستثناء (٣ أو ٤) من الوزراء عُرفت عنهم المهنية والتخصص وموثوق السيرة، واستقلال المنهج، فان البقية تلاحقهم شبهات وملاحظات وطعون في الولاء والشهادات وكفاية التخصص والاهلية الادارية والاكاديمية، فضلا عما عُرف عن «حزبية» وولاء بعض الوزراء، كاجازة مرور محاصصية الى الكابينة.

٣- اعلان عبدالمهدي الحاجة الى ٦ اشهر لانهاء المناصب بالوكالة التي عدت المثل الصارخ للمحاصصة والهيمنة الحزبية والتعدي على الدستور واشاعة وحماية الفساد، والسؤال هو، اذا كان مثل هذا الاجراء الحيوي بما يمس اعادة بناء وتصويب الهيئات المستقلة الاثني والعشرين والعشرات من المناصب العليا، كما يتصل بتصحيح بني الدولة وإداراتها يحتاج الى ١٨٠ يوما لكي يُعالج فماذا يمكن ان يقال عن حاجة الخدمات وتعيين العاطلين واحياء المشاريع والدورة الاقتصادية من الوقت؟.

٤- اقتصار تمثيل المرأة في السلطة التنفيذية الجديدة على مقعدين تشغلها امرأتين لا بصمة لهما في البيئة الاجتماعية والحركية للنساء ليس «غفلة» حدثت في غمرة التجاذبات والعجلة والسباق مع الوقت الدستوري المتاح، بل هو منهج انكفائي تسجل دواعيه وخلفياته على رئيس الحكومة، لا على غيره، وهو الامر نفسه يشمل ترشيح وزير للثقافة لا صلة له بالعمل الثقافي واحتياجاته، وكان جمهرة المبدعين ومنتجو الثقافة وهيئاتهم القيادية على حق حين عبروا عن استيائهم وعدّوا هذه الخطوة بمنزلة «اهانة» لهذا الوسط بما يعنيه من اهانة للثقافة الوطنية العراقية الرائدة.

الشافعي:

< إذا ذكرت لكم ما لا تقبله عقولكم فلا تقبلوه >.

العراق.. حكومة جديدة وأولويات قديمة

*د. أحمد سيد أحمد

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/١١/٣

أخيراً، وبعد مرور أكثر من خمسة أشهر على الانتخابات العراقية، وبعد شد وجذب من الكتل والأحزاب السياسية التقليدية، خرجت الحكومة العراقية إلى النور، بعد ولادة عسيرة، حيث منح البرلمان العراقي الثقة لحكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، رغم أن الحكومة العراقية لم يكتمل تشكيلها بعد، حيث وافق البرلمان على ١٨ وزيراً، من أصل ٢٢، وبقيت ستة مقاعد شاغرة أغلبها من الوزارات السيادية، مثل الدفاع، والداخلية، والعدل، إضافة إلى الثقافة، نتيجة قيام رئيس الوزراء المكلف بحجب أسمائهم عن التصويت بعد رفض النواب لهذه الأسماء، والمطالبة بفحص سيرتهم الذاتية أولاً، ومراعاة اعتبارات المساواة والنزاهة. وقد أدى ذلك إلى قيام رئيس الوزراء بتولي حقيبتي الدفاع والداخلية بالوكالة.

الحكومة العراقية الجديدة، وإن بدت في ظاهرها أنها حكومة تكنوقراط من الكفاءات والشخصيات التي لم تتولى مناصب في السابق، إلا أنها في باطنها تمثل امتداداً لسياسة المحاصصة الطائفية، حيث تقاسمت كتلتنا الإصلاح والبناء عدد الوزراء، وحصل السنة على أربعة وزراء والكردي ثلاثة وزراء، أبرزهم فؤاد حسين وزير المالية المقرب من مسعود بارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما أن كتلة سائرون كانت أبرز الفائزين في تشكيل الحكومة وحظيت بأربعة وزراء في التشكيلة الجديدة.

الحكومة الجديدة تواجه أولويات قديمة عدة، تمثل تحديات واختباراً حقيقياً لها خلال الفترة المقبلة وسط تركة ثقيلة موروثية، ليست من الحكومة السابقة فقط، بقيادة حيدر العبادي، وإنما من الحكومات العراقية السابقة، وتتمثل تلك التحديات والأولويات في:

أولاً: تحديات اقتصادية: ويتمثل أبرزها في إصلاح بنية وهيكل الاقتصاد العراقي في ظل الصعوبات الكبيرة التي واجهته في السنوات الماضية، وترتب عليها ضعف الميزانية المخصصة للخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى ٣٠٪ بين الشباب في العديد من المحافظات العراقية، وتهالك البنية الأساسية العراقية، وقد كشفت أزمة البصرة والاحتجاجات العنيفة التي شهدتها في الأشهر الماضية عن هشاشة البنية الأساسية العراقية، وانعدام الخدمات الأساسية من مياه نظيفة، حيث تعرض أكثر من ١٠٠ ألف شخص في البصرة فقط، لحالات تسمم بسبب المياه غير النظيفة نتيجة لانتشار المخلفات في الأنهار، وكذلك مشكلة الكهرباء وانقطاعها أغلب فترات اليوم، حيث لا يمتلك العراق شبكة كهرباء منذ عام ٢٠٠٣، إضافة إلى تدني مستوى الخدمات الأخرى كالتعليم والصحة، وكان ذلك الترددي سبباً في غضب الشارع العراقي على الحكومات السابقة، ومنها حكومة حيدر العبادي، وانعكس ذلك في ضعف نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية لأدنى مستوى لها حيث وصلت إلى ٤٤٪. ولذلك فإن أبرز أولويات حكومة عادل عبدالمهدي هي إصلاح البنية الأساسية وتقديم الخدمات العاجلة للشعب العراقي من مياه نظيفة، وإصلاح شبكة الكهرباء، وهي تحتاج إلى أموال ضخمة، وإلى تعديل الميزانية الحالية التي أقرتها حكومة العبادي لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩، وربما يكون ارتفاع أسعار النفط لما يقارب ٨٠ دولاراً للبرميل أحد الأمور الإيجابية التي تدعم خطط المهدي الاقتصادية، خاصة مع استئناف تصدير كامل النفط العراقي البالغ ٤ ملايين برميل يومياً.

كما ترتبط بالتحديات الاقتصادية محاربة الفساد الإداري والسياسي المستشري في العراق منذ الغزو الأمريكي، ووضع العراق في مرتبة متدنية في تصنيف منظمة الشفافية العالمية، وارتبط ذلك الفساد بالنخبة السياسية والاستفادة من المنصب كغنيمة، وليس كتكليف لخدمة المصلحة العامة، كما ارتبط بعمليات إعادة الإعمار وإسنادها لشركات خاصة برزت فيها عمليات الفساد، وتبرز أولوية إعادة الإعمار، وإعادة اللاجئين والمهجرين والنازحين في المخيمات لأكثر من مليوني عراقي، نتيجة الحرب على تنظيم «داعش» الإرهابي، إحدى الأولويات الأساسية العاجلة أمام حكومة المهدي في ظل معاناة هؤلاء النازحين، وبطء عمليات إعادة الإعمار، وإصلاح البنية الأساسية، خاصة في المحافظات السنية مثل الأنبار ونيوى وصلاح الدين والرمادي، وهذه التحديات تتطلب خطاً جديدة ذات كفاءة في توظيف موارد العراق من أجل إصلاح الوضع الاقتصادي وتدهور مستوى معيشة الشعب العراقي في كل المحافظات.

ثانياً: تحديات أمنية: وترتبط بشكل أساسي بأولوية إعادة الأمن والأمان والاستقرار في العراق، في ظل استمرار عمليات العنف والتفجير التي تقوم بها بقايا تنظيم «داعش» من الخلايا النائمة في الكثير من المناطق والتي برزت في التفجيرات العديدة التي شهدتها المدن العراقية في بغداد، وكركوك، والموصل، وغيرها، إضافة إلى ارتفاع معدلات قتل النساء العراقيات، وغيرها من حالات غياب الأمن، وهو أمر يتطلب جهوداً كبيرة من حكومة المهدي لتحقيق الأمن للعراقيين، ولتحقيق الاستقرار الأمني لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا يتطلب أيضاً مواجهة تحدي انتشار السلاح في أيدي أطراف وميليشيات عدة، وحصرها بيد الدولة فقط، وإعادة هيكلة أجهزة الأمن العراقية لتكون قادرة على بسط سيطرتها على الأوضاع في الداخل، وحماية الحدود العراقية ضد التهديدات الخارجية ولمنع تنظيم «داعش» من الظهور والعودة مستقبلاً.

ثالثاً: تحديات سياسية واجتماعية: وتتمثل في إنهاء المحاصصة الطائفية، وإعادة هيكلة العملية السياسية لترتكز على المواطنة التي تساوي بين جميع العراقيين، في الحقوق والواجبات، كذلك تحدي إنهاء حالة الاستقطاب السياسي الحادة بين الكتل والنخب السياسية التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وإيجاد حالة من التوافق بين النخبة السياسية، من أجل دعم الحكومة الجديدة في مواجهة التحديات التي يواجهها العراق، ولعل ضعف النخبة السياسية الحالية، وتراجع شعبيتها، مع تزايد غضب الشارع العراقي ضدها، ودعم المرجعيات الدينية للحكومة الجديدة، تمثل هامشاً كبيراً أمام المهدي للتحرر من ضغوط الكتل والأحزاب السياسية، ويحد من نفوذها، سواء في فرض الوزراء، أو توجيه سير عمل الحكومة، خاصة أن حكومة المهدي تحظى بتأييد الكتل السياسية والقوى الإقليمية والدولية، ويعلق الشارع العراقي عليها آمالاً كبيرة، كما أن هناك تحدي إعادة اللحمة إلى النسيج العراقي، ومعالجة الشروخ التي نجمت عن حرب «داعش»، وعن استفتاء استقلال إقليم كردستان، وإيجاد علاقة شراكة حقيقية بين المكونات العراقية المختلفة من الشيعة، والسنة، والكردي، في إطار عراقي موحد ومستقر، ومزدهر، إضافة إلى تحدي إعادة بناء علاقات العراق الخارجية مع كل القوى، في إطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون العراقية وإعادة العراق إلى بيته العربي.

الحكومة الجديدة لديها تركة ثقيلة وتحديات كبيرة وتنعقد عليها الآمال في إخراج العراق من أزمته ومحنته، وهي مهمة تتطلب ضرورة تكاتف جميع العراقيين خاصة النخب السياسية في دعمها والالتفاف حولها في إطار أجندة وطنية عراقية، من أجل مواجهة التحديات القديمة المستمرة.

* خبير العلاقات الدولية في الأهرام

لحرية التعبير بيئة وشروط

*جمال جصاني

صحيفة (الصباح الجديد) : ٢٠١٨/١١/٤

كل هذه الزحزحات والتحويلات الهائلة في شتى مجالات الحياة المادية والقيمية، يعود الفضل فيها الى ما حصل لهذا المفهوم الذي ما زال مغترباً في مضاربنا المنحوسة أي "حرية التعبير". بعد سنوات طويل امتد لأكثر من ألف عام وعام، وانقطاع عن كل ما حصل حولنا من ثورات علمية وقيمية وما نضح عن ذلك من تعفن وركود، جعل من مضاربنا تتصدر دول وبلدان العالم بامتلاكها لـ "البيئة والشروط" الأكثر طرداً وعداءً لهذا المفهوم المارق والغريب "حرية التعبير". هو بالنسبة للأمم والدول التي أكرمتها الأقدار به وبملحقاته من قيم وتشريعات ومؤسسات" يعد كمياء المطر والأنهار التي تسقي وتمد الديمقراطية بما تحتاجه كي تترسخ وتزدهر، لذلك نجدهم يحرصون على حمايته ورعايته والانتصار لكل ما يتعلق به من تشريعات وممارسات متعددة ومتجددة. أما سكان هذا الوطن القديم والذين انتشلهم المشروط الخارجي من قبضة ذلك "الذي إذا قال.. قال العراق" فقد فشلوا وبالرغم من مرور أكثر من ١٥ عاماً على زوال النظام المباد" من التحرر من لعنة الوصاية والأوصياء الجدد.

صحيح ان حقبة الفتح الديمقراطي المبين قد فرضت على من تلقف مقاليد أمور الغنيمة الأزلية، مراعاة ما جاء بمدونات "التغيير" وبنحو خاص ما يتعلق بملف الحريات والحقوق وعلى رأسها "حرية التعبير" بأشكالها وتجلياتها المختلفة" إلا أن مكر ودهاء القوم في التعاطي مع مثل هذه "الورطة" متعدد أيضاً ولا حدود له.

وبمقدور المتابع والمهتم بهذا الملف، التعرف عليه عبر كشف حساب ما جرى عليه من ربيع العام ٢٠٠٣ الى خريف العام ٢٠١٨. حيث عمليات التقهقر والالتفاف على كل ما وعد به "التغيير" من تحولات لصالح الحريات والتعددية والحقوق، والانجرار الى هموم واهتمامات لا تمت بصلة للمصالح الحيوية للعراقيين من شتى الرطانات والهلوسات والأزياء، فقد تحولت التعددية والحريات ببركة شراهة وفضول دول الجوار وما بعدها، ونوع هموم الحشود التي أطلقتها صدمة التغيير، وعدم وجود بدائل حضارية وحداثوية منظمة" الى فوضى عارمة شرعت فيها الأبواب لكل من هب ودب بما فيهم أعداء الداء لكل ما له صلة بالحرية والتعددية" كي يظهرها بمظهر "الآباء المؤسسون" لمرحلة العدالة الانتقالية.

مثل هذه البيئة والشروط كفيلة بإجهاض أعظم وأرقى البرامج والتطلعات والمشاريع، وهذا ما كشفت عنه الدورة الرابعة للانتخابات البرلمانية، وما تمخض عنها من سلطات للتشريع والرقابة والتنفيذ. جميعهم ومن دون استثناء (من الفاو لزاخو) متورطون بما فرض عليهم من لعبة الصناديق ومشتقاتها وملحقاتها في مجال الديمقراطية والمدونات التي تنتصر لحرية التعبير وتجلياتها على أرض الواقع، لذلك نجدهم لا يكلون ولا يملون من استثمار كل فرصة او حدث كي يفرغوا هذه المنظومة الوافدة (التعددية والحريات) من محتواها الاصلي. وهذا ما حصل مع الغالبية المطلقة لوسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع ولم يختلف الأمر مع بقية المنصات الإعلامية والتي عادت لممارسة دورها كأبواق لمحظوظي العهد "الجديد".

علينا التوقف كثيراً عند المفارقة الأهم في هذا المشهد الغرائبي" والتي تتجلى بشكل واضح بين حاجة العراقيين الملحة والعظيمة لتفعيل اركان هذا المبدأ المجرب (حرية التعبير) الكفيل بالكشف عن أجمل ما لديهم من ثراء التنوع والخلق والابتكار، وبين شغف وإصرار هذه الطبقة السياسية بشتى عناوينها وتمترساتها لاسترداد وترسيخ دورهم بوصفهم أوصياء على شعوب وقبائل وملل ومكونات لم تصل لسن التكليف الحضاري بعد..!

لا لتقزيم الحرية والممارسة الديمقراطية

* محمد عبد الرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١١/٤

ماذا ارادت هيئة الاعلام والاتصالات ان تقول بكتابها المؤرخ في ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٨، والذي عممته على وسائل الاعلام ونشرته عدة مواقع منها، ملزمة إياها فيه "بضرورة إيقاف اي اساءات تصدر بحق الرموز الوطنية والدينية"؟ وشدت الهيئة في كتابها ايضا على "ضرورة تبني الموضوعية والشفافية في نقل الأحداث"، وتوعدت بـ"اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الجهات المخالفة"!

فهل ان هذا الكتاب ومضمونه يعبران عن توجه الحكومة الجديدة في التعامل مع وسائل الاعلام؟ وهل كانت الهيئة مطلعة مسبقا على البرنامج الحكومي الذي أعلنه رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، فعمدت الى ترجمة فقرته التي تقول بـ"التصدي بقوة لمنع سوء استخدام الحريات والاضرار بالمال العام" على هذا النحو غير المقبول، بل والمرفوض؟! علما ان هذه الفقرة حمالة الوجة في وضع بلدنا الملتبس قالت ايضا "مع التأكيد على توفير الحماية لكل وسائل التعبير التي صرح بها الدستور باعتبارها حقا أساسياً من حقوق الشعب".

وبالعودة الى كتاب الهيئة المثير للجدل في توقيته وفي مضمونه، نسال: من هي "الرموز الوطنية والدينية" التي عنتها الهيئة، وهل تندرج ضمن المعصومين؟! إن كان المقصود بالشخصيات الوطنية الاشخاص الذين يمارسون السياسة، فهؤلاء يمكن لهم ان يصيبوا وان يخطئوا، وعليه فهم معرضون للنقد والتصويب في أي وقت. واذا ارادوا تجنب ذلك، فعليهم مغادرة المسرح السياسي.

أما ما يخص الشخصيات الدينية فمعروف مدى الاحترام والتقدير الذي تتمتع به في بلدنا، لكن حال من يدخل منهم عالم السياسة لا يختلف عن حال الساسة الاصلاء، فهم ايضا قد يصيبون وقد يخطئون، واذا حدث ان تعرضوا الى نقد فليست لذلك علاقة بالدين قدر تعلقه بفعل سياسي ما، قد يكون فيه عدم صواب او ما هو مضر بالمصلحة العامة وفيه نفع شخصي.

اما اذا بقيت الشخصية الدينية بعيدة عن معترك السياسة، فسيختلف الأمر تماما.

وبهذا المعنى فان كتاب هيئة الاعلام والاتصالات يثير أمورا ويولد حساسيات وتأويلات لا نفع فيها، بل وفيها ضرر. وطالما ان الدستور قد حسم الامر فلا ينبغي أن يكون هناك ما يتقاطع مع ما جاء فيه عن حماية حق التعبير والرأي في أية وسيلة.

فهل تريد الهيئة تحت ذريعة عدم "الإساءة الى الرموز" من قبل وسائل الاعلام، ان تتوقف هذه الوسائل عن ممارسة دورها التنويري والناقد البناء الإيجابي؟ ام تريدها ان تسكت، بالذريعة نفسها، عن ملاحقة الفساد والفاستين وكشف الملفات، السابقة والجديدة، وما ظهر منها وما بطن، وعن تبيان مواطن الخلل في اداء الدولة ومؤسساتها؟ او تريد من وسائل الاعلام الا تقول، مثلا، ان في الحكومة الجديدة عناصر اشارت تقارير الى مواطن ضعف عندها، ويتوجب على رئيس الوزراء معالجة الامر بأسرع وقت؟!!

ان من غير الجائز تقزيم الحرية والممارسة الديمقراطية بأية حجة من الحجج، وتحويل اي منهما الى مجرد "كوة" للتنفيس، فهما حق وواجب ومسؤولية. وان على الحكومة الجديدة توفير كل المستلزمات الضرورية لأداء وسائل الاعلام دورها الرقابي على السلطات الثلاث.

النفط واستقرار العراق

*وليد خلدوري

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١١/٤

شكلت تظاهرات البصرة في العراق خلال الشهرين الماضيين، حدثاً مفصلياً في فترة ما بعد الغزو عام ٢٠٠٣، إذ تركزت الشعارات ضد غياب الخدمات الأساسية، من توفر مياه صالحة للشرب واستمرار انقطاع التيار الكهربائي. وفي محافظة تضم ما لا يقل عن ٨٥ في المئة من الاحتياطي النفطي للبلاد، والنسبة ذاتها تقريباً من الإنتاج النفطي، هيمنت الأحزاب الدينية على مجلس محافظة البصرة ومقاليد الحكم، كبقية مجالس المحافظات الجنوبية في بغداد، طوال ١٥ سنة، إضافة إلى أن وزير النفط خلال فترة التظاهرات عبدالجبار اللعبي، من أبناء البصرة، التي تعتبر المرفأ الرئيس للعراق، وترويه مياه شط العرب. وعلى رغم كل ذلك، أهملت البصرة من قبل الحكومة الاتحادية، وشاع فيها الفساد والميليشيات، كما الحال في المناطق الأخرى.

وتوقعت السلطات البترولية العراقية قبل ١٠ سنين تقريباً، لتبرير إعادة شركات النفط العالمية لتطوير الحقول النفطية، أن ترتفع الطاقة الإنتاجية إلى نحو ١٢ مليون برميل يومياً بحلول الربع الأخير من العقد الحالي. وارتفعت الطاقة فعلاً، لتراوح حالياً بين ٤,٥ مليون برميل يومياً و٥ ملايين، أي ضعف ما كانت عليه قبل عودة الشركات الدولية. لكن السؤال الأبرز، كيف ينفق العائد النفطي، وما مدى التطور الاقتصادي للعراق في ظل هذه الطاقة المتزايدة؟ لقد تدهور الاقتصاد خلال هذا العقد، وضاعت أو سُرقت مئات بلايين الدولارات. وكما ذكر رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، أنه استلم الحكم وخزانة الدولة خالية لا تزيد على ٣ بلايين دولار، والدفعات المستحقة لشركات النفط الأجنبية متأخرة.

واستشرى الفساد في ظل غياب الشفافية والمحاسبة القانونية، كما افتقدت البلاد منهجاً حكومياً واضحاً مع هجرة آلاف المهنيين والخبراء العراقيين بسبب سوء الأحوال المعيشية والأمنية، كما سيطر قادة الأحزاب الدينية على مقاليد الحكم، وهمشوا الخبراء والمهنيين من أنصارهم، ما زاد الطين بلة. وتستمر هذه الأحزاب في مناكفة حكومة عادل السيد عبدالمهدي الإصلاحية لردعها عن تنمية الاقتصاد وإعادة الاستقرار إلى البلاد، على رغم إخفاق هذه الأحزاب الفاضح.

وتكمن أهمية الطاقة الإنتاجية في مدى إمكان زيادتها في المستقبل القريب، وهذا متوقع في العراق في ظل برامج تطوير الحقول المكتشفة، وفي ظل معدلات الأسعار العالمية. وبما أن حكومة المهدي أعطت الأولوية في منهجها الحكومي لتنمية الاقتصاد وإعادة الإعمار، تشير المعلومات إلى أن من الممكن زيادة الطاقة الإنتاجية إلى أكثر من ٥ ملايين برميل يومياً. ويشير جيولوجيون عراقيون إلى إمكان زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال تحديدها في الطبقات الجيولوجية في الحقول المكتشفة، واستغلال الطاقات الكامنة في عشرات المكامن والحقول المعروفة وغير المطورة، ناهيك بالاستغلال الأمثل للغاز المصاحب، بدلاً من حرق معظمه والتسبب في أضرار بيئية وخسائر بلايين الدولارات سنوياً، وتطوير الطاقات المستدامة من الشمسية والرياح.

طرح المهدي منهاجاً وافياً لتطوير الطاقة الإنتاجية على المديين القصير والمتوسط. والمطلوب في هذا المجال، وبعد معاناة الشعب من انقطاع الطاقة وصعوبة إيصالها إلى المستهلكين، إيلاء الأهمية اللازمة لإيصال الطاقة الوافية لتشبيد الصناعات الجديدة وإعادة الإعمار وبناء اقتصاد حديث. وهذه أمور ممكنة في العراق الذي يتمتع بإمكانات هائلة وثروات طبيعية. وفي هذه الحال، ستحتاج البلاد إلى خبرات المبتعثين وتبني محاولات جادة لإعادتهم إلى العراق للاستفادة من دراساتهم العليا وخبراتهم الدولية. وتميزت هذه الفئة من العراقيين بالتفوق العلمي واختيارهم البعثات الحكومية في أرقى الجامعات العالمية، كما اختيرت اختصاصاتهم على أساس حاجات البلاد المستقبلية.

ويتم بناء الاقتصاد الوطني من خلال جهود المهنيين ومن عائدات النفط والقضاء على الفساد. ومر العراق بتجارب عدة تشمل هذه المعطيات الثلاث، فهناك تجربة مجلس الإعمار في خمسينات القرن الماضي، حيث حُصّصت بداية ١٠٠ في المئة من العائدات النفطية لإنشاء بنية تحتية من سدود وطرق سريعة ومدارس ومستشفيات. ولا تزال الحكومات العراقية تستعمل بعض مخططات هذه المشروعات حتى اليوم. وترأس مجلس الإعمار رئيس الوزراء وعضوية وزراء المال والأشغال وخبراء دوليين وعراقيين، لكن ملف الفساد غاب عن تجربة المجلس، ولا يكاد يذكر في معظم الأدبيات المنشورة عنه. وهناك تجربة الأحزاب الدينية التي أهملت إدارة الدولة وأشاعت الفساد وهمّشت دور المهنيين العراقيين. ومن ثم، كانت النكبات التي حلت في العراق، من احتلال الموصل وفقدان البصرة للمياه الصالحة للشرب وانقطاع التيار الكهربائي في شكل متواصل.

ومن الواضح أن هناك تحديات أمام كلتا التجربتين، فمن الصعب على أي حكومة عراقية اليوم تخصيص ١٠٠ في المئة من العائد النفطي للاستثمار في الإعمار وتشبيد البنية التحتية، إذ يوجد تضخم في الجهاز الحكومي يقدر بملايين الموظفين، فلا يمكن تقليص معاشات التقاعد وعدد هؤلاء الموظفين بسرعة، نظراً إلى اعتماد ملايين العائلات على هذا الدخل الحكومي. ولكن، يتوجب إعادة النظر تدرّجاً في السياسة التوظيفية في القطاع العام، وفي الوقت ذاته التخطيط لإعادة الإعمار، ما يعني أهمية استمرار الاعتماد على العائد النفطي والمهنيين. وتدل تجربة الأحزاب الدينية وسلوكها على استحالة استقرار البلاد في ظل سياسة التوظيف الحكومية، كما أن تدهور أسعار النفط بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ منع الحكومة من دفع الرواتب وأثبت فشل سياسة التعيينات عند تقلب الأسواق والأسعار.

وأخيراً، أدى تفشي الفساد إلى ضياع أموال الدولة من دون محاسبة، وضياع فرص إعمار العراق وتدهور سمعته. وهيمنت الأحزاب الدينية على مقاليد الحكم والتصرف من دون مسؤولية، كما أظهرت التجارب، تعتبر وصفاً لتدمير العراق الحديث كما عرفناه، لذلك يجب إنهاء هذه التجربة قبل أن تقضي على ما تبقى. ولكن، يتوجب في الوقت ذاته توقع محاولات الرمق الأخير لوضع حد لها، لذلك فإن العراق اليوم أمام خيارين واضحين.

من يملأ الفراغ في حكومة عادل عبدالمهدي؟

*د. شاكر نوري

شبكة العين: ٤/١١/٢٠١٨

حكومة عادل عبدالمهدي بين النجاح والفشل، أي نجاح وأي فشل؟ البرلمان العراقي حجب الثقة عن ٧ حقائب وزارية رأى فيها تلاعباً بمصير هذا البلد، لأن عملية التزكية في الكواليس هي التي ستقرر مصير الوزراء المرفوضين، لم يصادق البرلمان العراقي إلا على ١٤ وزيراً، وهذا ما أدى إلى تأجيج الخلافات بين الكتل السياسية، من يصبح وزيراً ومن لا يصبح؟ وما جملة المعايير التي تتحكم في هذا الترشيح والاختيار؟ نلاحظ أن الخلافات لم تظهر إلا في الوزارات السيادية: الدفاع والنفط والداخلية والمالية، أما بقية الوزارات فهي عبارة عن ديكورات لا أكثر ولا أقل، ما دفع رئيس الوزراء المكلف إلى شغل بعض هذه الوزارات إلى أن تتوضح الصورة في الكواليس المظلمة، وأدى هذا الرفض إلى تداعيات كبيرة بين الكتل السياسية، الشيوعية منها والسنية، والأخيرة وجدت نفسها منقسمة، لأن كل جهة لديها مرشحها الخاص.

حكومة عادل عبدالمهدي، التي جاءت نتيجة تفاهات ما وراء الكواليس، تواجه الكثير من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من أنها أقل مما كانت تواجهها حكومة العبادي، وما ورثه من حكومة نوري المالكي، منها اجتياح داعش مدنا عراقية عديدة، وأوضاع اقتصادية متأزمة وغيرها

ومما لا شك فيه أن الكتل الكبيرة تحلم بالاستيلاء على وزارتي المالية والنفط، لما لهما من تأثير سياسي ومالي كبيرين، ومما زاد في الطين بلة أن عادل عبدالمهدي لم يختار وزيراً من محافظة البصرة التي تصدر أكثر من ٨٠٪ من نفط العراق، وهذا ما خلق شعوراً بالإحباط واليأس في هذه المحافظة الهامة التي تشكو من عدم توفر الماء والكهرباء، ولم تجد الحلول رغم عشرات الضحايا من القتلى في التظاهرات الاحتجاجية إلى الوقت الحاضر، إن اختيار الوزراء، كما يبدو، خضع لمزاجيات بعض الكتل السياسية من أجل إرضاء طموحاتها، بينما تتهمه بعض الكتل بأنه لا يتوفر على برنامج حكومي حقيقي.

مما لا شك فيه، أن حكومة عادل عبدالمهدي، التي جاءت نتيجة تفاهات ما وراء الكواليس، تواجه الكثير من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من أنها أقل مما كانت تواجهها حكومة العبادي، وما ورثه من حكومة نوري المالكي، منها اجتياح داعش مدنا عراقية عديدة، وأوضاع اقتصادية متأزمة وغيرها، لكن التشكيك الحكومية الجديدة ما هي إلا انعكاس للمكونات الطائفية والمذهبية والعرقية، وهذا ليس خياراً بل اضطراراً، ويبقى السؤال الجوهرى: هل الحقيبة الوزارية الجديدة قادرة على مواجهة الأزمات التي يعاني منها الواقع العراقي؟

إن تسمية وزراء ينتمون إلى هذا الحزب أو ذاك التكتل لن يجدي نفعاً، وأثبتت التجربة منذ ٢٠٠٣ بأن ذلك لم يؤد إلى نتائج ملموسة في الواقع العراقي، لا ندري فيما لو كان طموح رئيس الوزراء كبيراً أم أن خطواته لم تكن سوى لعبة سياسية، فمن ترشح من خلال الإنترنت واختيار وزراء من التكنوقراط، ونقل مركز الحكم من المنطقة الخضراء إلى خارج أسوارها، والوعد بالإصلاح، هل هي شعارات لدغدغة مشاعر العراقيين وتخديرهم؟ يبدو أن عادل عبدالمهدي لم يتعلم شيئاً من الدرس الفرنسي، أي فصل السياسة عن الدين أو العلمانية، لذا رأينا غارقاً في النظام الثيوقراطي -الديني، الذي لا يستطيع أن يكون خارجة، ولا يختلف في ذلك عن الحكومات المتعاقبة الفاشلة.

وجاء توزيع الحقائق الوزارية لتدلل على ذلك، فاحتوت القائمة على ٩ وزراء لتحالف البناء الذي يضم تحالف الفتح بزعامة هادي العامري وائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، وجناح فالح الفياض في تحالف النصر، وطيفاً واسعاً من القوى السنيّة، بينها تحالف القرار بزعامة خميس الخنجر واتحاد القوى بزعامة جمال الكربولي، و٩ وزراء لتحالف الإصلاح الذي يضم تحالف سائرون ويرعاه الزعيم الشيعي البارز مقتدى الصدر، وجناح حيدر العبادي في ائتلاف النصر وتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم، وبعض الشخصيات السياسية السنيّة، بينها زعيم ائتلاف متحدون أسامة النجيفي، و٣ وزراء للأحزاب الكردية بعد الأزمة التي فجرها انتخاب برهم صالح رئيساً للجمهورية، خلافا لإرادة مسعود البارزاني الذي رشح فؤاد حسين.

لم تكن الحقيبة الوزارية الجديدة بعيدة عن التأثيرات الإيرانية، وعادل عبدالمهدي لا يخفي علاقته مع إيران، فقد حارب في صفوفها ضد الجيش العراقي أبان سنوات الحرب العراقية الإيرانية، ولا تزال شبكات التواصل الاجتماعي تنشر فيديوهات يظهر فيها عادل عبدالمهدي برفقة عرض عسكري إيراني في قاعدة "دزفول" في الأحواز.

على أية حال، حرصت إيران على الضغط باتجاه ترشيح موالين لها في العديد من الحقائق الوزارية، حيث لم يتمكن من اختيار شخصيات مستقلة عن الأحزاب الموالية ل طهران بعد أن مارست ضغطاً هائلاً على رئيس الوزراء العراقي، بل سعت إلى السيطرة على عدد من الحقائق الوزارية الهامة وعلى رأسها وزارات المالية والخارجية والتخطيط والنفط، إذ يسعى النظام الإيراني إلى مواجهة العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على طهران من خلال الوزراء العراقيين الموالين لها، ونجحت في فرض قائد مليشيا الحشد الشعبي فالح الفياض وزيرا للداخلية، وحاز محمد الحكيم حقيبة الخارجية، وكانت وزارة الثقافة من نصيب عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي، بينما ذهبت وزارة المالية لفؤاد حسين مرشح الحزب الوطني الكردستاني، والنفط لثامر الغضبان، كما ضرب ترشيح زعيم الحزب الإسلامي إياد السامرائي لحقيبة التخطيط نظرية الاعتماد على وجوه جديدة في تشكيل الحكومة التي تبنتها الكتل السياسية.

كل المؤشرات تؤكد أن حكومة عبدالمهدي ما هي إلا رقم يُضاف إلى سلسلة الحكومات الفاشلة التي لم تُخرج العراق من أزمات مرحلة ما بعد الاحتلال، ولا يرى العراقيون سوى تغيير وجوه ليس إلا.

لكن في الوقت نفسه، يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية في العملية السياسية، ولعل التغيير الحاصل في العهد الجديد هو إزاحة حزب الدعوة عن الحكم بعد هيمنته على جميع مفاصل الدولة طوال السنوات الماضية، وهذا مؤشر قوي لا يجب نكرانه، وهناك مؤشر إيجابي آخر، وهو أن زعيم التيار الصدري اتخذ خطوة إيجابية بمنع ترشيح أي وزير من جهته، رغم فوز كتلته في الانتخابات لإفساح الطريق أمام الإصلاح والتغيير، أملاً بترشيح وزراء من التكنوقراط، لكن رئيس الوزراء الجديد خيب آمال الجميع بقائمه، ورفض ٧ وزراء ليس من أجل تطبيق المعايير بل طمع في هذه الوزارات من قبل كتائب وأحزاب أخرى لا أكثر ولا أقل.

وحاول عادل عبدالمهدي أن يبتعد في ترشيحاته عن النواب الحاليين والشخصيات الحزبية إلا أن هؤلاء جاؤوا بأقربائهم ووضعهم في المناصب.

قانون مجلس الدولة في العراق هل يلبي الطموح؟

*زهير كاظم عبود

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/١١/٥

نصت المادة (١٠١) من الدستور بجواز إنشاء مجلس للدولة يختص بوظائف القضاء الإداري، والإفتاء والصيغة القانونية، وتمثيل الدولة وسائر الهيئات العامة أمام جهات القضاء إلا ما استثني منها بقانون، يعني هذا أن مجلس الدولة سيكون مزدوج الاختصاصات، فهو من ناحية يختص بالقضاء الإداري ويصدر أحكامه القضائية بأسم الشعب وهو اختصاص أصلاً يعد من بين اختصاصات المحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى، ومن ناحية أخرى فإن هذا المجلس يكون وكيلاً عن الدولة أمام الجهات القضائية، فيترافع أمام المحاكم بصفته محامياً عن الدولة وخصماً في الدعاوى التي يقيمها الأفراد والمؤسسات على الحكومة أمام المحاكم المدنية.

وبصدور قانون مجلس الدولة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ والذي نصت الأسباب الموجبة لتشريعته إنه لغرض استقلال القضاء الإداري عن السلطة التنفيذية وجعل مجلس الدولة هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والذي يضم القضاء الإداري ومحاكم قضاء الموظفين والمحكمة الإدارية العليا، هو من يفصل في القضايا المعروضة عليه بصورة حيادية ومستقلة أسوة بمجالس الدولة في الدول المتقدمة. وبغية فك ارتباط مجلس شوري الدولة عن وزارة العدل، وإبدال تسميته إلى مجلس الدولة انسجاماً مع الدستور.

وقد تمّ الطعن بالقانون أمام المحكمة الاتحادية العليا باعتبار أن عمل المجلس يتداخل مع عمل مجلس القضاء الأعلى ويقوم بدور القضاء في القضايا الإدارية، وتمّ الطلب بربط مجلس الدولة بمجلس القضاء الأعلى وعدم اعتباره هيئة مستقلة، إلا أن المحكمة الاتحادية العراقية العليا أصدرت قرارها بالدعوى المرقمة ٨٥/٢٠١٧/اتحادية حيث وجدت المحكمة أن هذه المهام تختلف ومهام مكونات السلطة القضائية الاتحادية المنصوص عليها في الدستور، وكذلك في مجموعة قوانين تنظيم القضاء.

وبالتالي فإن ما ذهب إليه المحكمة يتفق مع التقسيم الدستوري للسلطات وصلاحياتها بأن ربط مجلس الدولة، بالسلطة القضائية الاتحادية لمجرد ورود ذكره في نهاية الفصل الثالث من الدستور الخاص بتلك السلطة مسألة لا تمس جوهر الموضوع، حيث أنها - وفق القرار القضائي - مسألة تنظيمية ليس إلا، وبالتالي لا تشكل مخالفة دستورية تبيح إلغاء القانون موضوع الطعن.

ومن جانب آخر، فإن جعل مجلس الدولة (هيئة مستقلة) بحسب ما نص عليه قانونه، يجد سنده في المادة (١٠٨) من الدستور، التي أجازت استحداث هيئات مستقلة إضافة إلى الهيئات المستقلة المنصوص عليها في المواد (١٠٢-١٠٧) من الدستور، وذلك حسب الحاجة أو الضرورة، على أن يتم استحداث الهيئة بموجب قانون يصدر عن مجلس النواب وفق السياقات التشريعية وهو ما حصل عندما تمّ اعتبار (مجلس الدولة) هيئة مستقلة، حيث جاء ذلك بقانون صدر وفق اختصاصات مجلس النواب المنصوص عليها في المادة (٦١/أولاً) من الدستور التي تنص أن من اختصاصاته (تشريع القوانين الاتحادية).

ومن ثم فلا يمكن عد مجلس الدولة ضمن مكونات السلطة القضائية المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة (٨٩) من الدستور، وهذا الأمر ينسحب أيضاً إلى عدم جواز ربطه بالسلطة التنفيذية توخياً لضمان حياده واستقلاله حينما يتصدى قضاؤه الإداري للقرارات والأوامر التي تصدرها السلطة التنفيذية.

وبهذا القرار حسمت المحكمة الاتحادية الجدل في التداخل في العمل القضائي او التجاوز على استقلالية القضاء في العراق، وقرارات المحكمة ملزمة وواجبة التطبيق.

إن جميع مجالس الدولة في العالم العربي تكون أحد أعمدة القضاء ولا يمكن أن تتبع للسلطة التنفيذية، فمجلس الدولة المصري جزء من السلطة القضائية، ومجلس الدولة الكويتي جهة قضائية تختص بوظيفة القضاء الإداري وصياغة مشروعات القوانين والإفتاء، ويرأس مجلس الدولة السوري قاضٍ باعتباره جزءاً من السلطة القضائية، ومجلس الدولة المغربي جزء من السلطة القضائية، أما في سلطنة عمان فإن مجلس الدولة العماني هو المجلس التشريعي الأعلى في البلاد.

ونجد أن تطوير القضاء الإداري وترصين قراراته يكون بأن يكون مجلس الدولة والعاملين فيه نخبة من القضاة المتميزين في القضاء والقانون المتقاعدين منهم او المستمرين بالخدمة، ومن أساتذة القانون من الأكاديميين ومن الشخصيات القانونية الرفيعة المشهود لها بالخبرة والكفاءة، ومن الشخصيات التي يتم ترشيحها من قبل الحكومة، وكل ذلك يجري بعرض كل تلك الأسماء على مجلس النواب لتدقيقها ومن ثم منحها الموافقة اللازمة حتى يمكن أن تتوازن وتتساوى مع مجالس الدولة في المنطقة العربية، وأن لا يتم مجرد نقل الموظفين الحقوقيين والمستشارين في مجلس شورى الدولة التابع لوزير العدل ليكونوا هم مجلس الدولة في العراق، وحتى نكون حقا بمستوى المسؤولية ونحرص على أن تكون المؤسسات القانونية تليق ببلد مثل العراق، وأن نعيد الاعتبار لرصانة ديوان التدوين القانوني، كما ان قانون مجلس الدولة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ المتضمن ثمانية مواد فقط لا يلبي الطموح ولا يفيد الغرض من إنشاء مجلس للدولة في العراق، ويبدو انه تم تمريره وتشريعه بسرعة، بدليل أنه نص على سريان قانون (مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩) وتعديلاته دون أن يأتي بنصوص تتناسب مع مكانة وحجم هيئة مثل مجلس الدولة في العراق، فلم يذكر القانون الجهة التي يخضع كمجلس الدولة لرقابتها باعتباره هيئة مستقلة، أسوة بالهيئات المستقلة في الدستور العراقي، وصدر القانون دون أن يعرف المختصين في القانون وأصحاب العلاقة بمشروع القانون لمناقشته واغناؤه لترصينه وحتى يمكن أن يواكب مجالس الدولة في المنطقة، ولهذا فأنا نأمل من اللجنة القانونية في مجلس النواب أن يصار إلى تعديل القانون ودراسته بإمعان وتأنٍ، وبالتالي فأنا بحاجة ماسة لقانون عراقي لمجلس الدولة يفصل في القضايا المعروضة عليه بصورة حيادية ومستقلة أسوة بمجالس الدولة في الدول المتعدنة كما تقول الأسباب الموجبة للقانون.

كما نأمل أن يرتقي مجلس الدولة بقضايا الإفتاء القانوني لمعالجة حالات الخلل في القوانين والأنظمة النافذة، بدلاً من الالتفات الى حرمان شريحة المفصولين السياسيين وحرمانهم من حقوقهم المقررة قانوناً قبل فصلهم من أعمالهم لأسباب سياسية، وأن يكون قانونه على الأقل يحتوي على نصوص قانونية مسبوكه ومتينة تليق بمجلس يمثل العراق.

هل في مقدور عادل عبدالمهدي نزع عباة الإسلاميه المهلهة؟*

*كاظم حبيب

الحوار المتعمد : ٢٠١٨/١١/٥

من كان، أو ما يزال، يعتقد بأن السيد عادل عبدالمهدي قادر على نزع عباة الإسلاميه الشيعيه ودشداشته الطويرجاويه والظهور بموقع المستقل عن الأحزاب الإسلاميه السياسيه الطائفية التي اختارته لمهمة خاصة استثنائية فيها من التعاون والتنسيق والمساومة بين الولايات المتحدة وإيران، كان مخطئاً وحمل الرجل، المستعد للاستقالة فوراً في أول أزمة تواجهه، فوق طاقته وقناعاته الفعلية والمصلحية الراهنة.

منذ البدء كانت لي قناعاتي الشخصية بعدم قدرة عادل عبدالمهدي على تحقيق الاستقلالية في اختيار الوزراء بحكم متابعتي لمواقف السيد عادل عبدالمهدي، الفكرية والسياسية والاجتماعية خلال السنوات الـ ١٥ المنصرمة، وهو ابن العائلة المنتفكية المعروفة التي عايشتها وأنا الآن ابن نيف وثمانية عقود من السنين، أولاً، ومن خلال كتاباته الكثيفة واليومية في جريدة العالم العراقية بعد خروجه من الوظائف الرسمية، إضافة إلى كتبه في الدعوة للاقتصاد الإسلامي ثانياً، ومن خلال مواقفه من المال والمنح المالية الحكومية الكبيرة التي كان ولا يزال يتلقاها سنوياً هو وأمثاله من قادة قوى وأحزاب الإسلام السياسي العراقية الفاسدة بصورة غير شرعية وخارج المؤلف الإنسان والعدالة الاجتماعية ثالثاً، وكذلك في سياساته أثناء كان وزيراً للنفط أو على رأس وزارات أخرى، رابعاً، معرفتي بتقلباته الفكرية والسياسية قبل سقوط الدكتاتورية البعثية الغاشمة حين كان في العراق ومن ثم في فرنسا حين تبنى بعد الماوية والتروتسكية النهج الخميني في أعقاب ثورة الشعب الإيراني الديمقراطية، التي احتواها وحرّفها الإسلاميون السياسيون باتجاه ديني شيعي متطرف ومتطلع للتوسع في المنطقة باسم الدين والمذهب خامساً. وأكد مرة أخرى بأن رئيس الوزراء الجديد غير قادر حقاً على الوفاء بعدة التزامات قدمها للشعب العراقي، وهي:

أولاً: أن يكون مستقلاً حقاً وصدقاً عن الأحزاب الإسلاميه السياسيه في تعامله مع الأحداث ومواقفه كرئيس وزراء عراقي يتطلع للإصلاح ورفض المحاصصة الطائفية والفساد.

ثانياً: أن يرفض الخضوع لإرادة الدولة الإسلاميه الإيرانيه ومرشدها الخامنئي، كما في فترة حكم المالكي، في اختيار شخصيات تسعى لإيران لفرضها على العراق من التابعين لها ومن قادة الحشد الشعبي ومن الطائفين والفاستين المعروفين الذين اغتبنوا من السحت الحرام وعلى حساب الشعب ومصالحه ورزق يومه، إذ تظهر يومياً الكثير من الفضائح لهذه النخب الفاسدة الحاكمة.

ثالثاً: أن يختار شخصيات وطنية مستقلة وتكنوقراطية متميزة وبعيدة عن تأثير الأحزاب الإسلاميه السياسيه التي حكمت العراق طيلة ١٥ عاماً ولم تجلب له الخير والتقدم، بل ساقته إلى البؤس والفاقة والموت والخراب والإرهاب والفساد وتفتيت الوحدة الوطنية، إنه المستنقع الطائفي السياسي والفساد النتن.

رابعاً: أن يكافح الفساد والفاستين لا من الأسفل، بل من القمة، فالسمك يتعفن ويفسد من رؤوسه لا من ذيلوه، إضافة إلى دعوته تطهير سلطات الدولة الثلاث بمختلف أجهزتها وهيئاتها المستقلة وغيرها من خلال المحاسبة الجادة والموضوعية والمسؤولية والعدالة في آن.

من خلال متابعتي لجلساتي مجلس النواب الأولى والثانية، وما طرح من جانب الأوساط السياسيه، وما تم تشكيكه من مجلس الوزراء حتى الآن، وما يرغب تنسيبهم لوزارات مهمة ومؤثرة في المجتمع: وزارات الثقافة والداخلية والتربية، على سبيل المثال لا الحصر، تؤكد بجلاء ما كنت أتوقعه وأخشاه. فالرجل خاشع مستكين أمام

إرادة طهران ومرشدها أولاً وقبل كل شيء، وملتزم بما يطلبه أتباع إيران المباشرين، ومنهم هادي العامري الذي أدان أخطاءه الفاحشة، ولكنه عاد ليكررها قبل اختفاء صدى صوته، ومعه نوري المالكي وقيس الخزعلي ومن لفتهم، أولاً كما أنه عاجز عن تجاوز المحاصصة الطائفية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ثانياً، وعن المقربين والمحسوبين والمنسويين من النخبة الفاسدة ثالثاً. إن إيران تريد وزارة الداخلية، لأنها الوزارة التي تعرف: (١) أسرار العراق ونشاط قوه السياسية ومعارضتي الإسلام السياسي (٢) وتعرف أين توجد قوى إيران التجسسية والحرس الثور وفيلق القدس والجماعات العسكرية الأخرى والعيون الوقحة والحاقدة التي ترصد حركة العراقيات والعراقيين وتقدم التقارير لإيران مباشرة (٣) وتعرف وتوجه الميليشيات الطائفية الشيعية المسلحة التي تنفذ أوامر إيران مباشرة وبضمنها الحشد الشعبي (٤) كما إنها تعرف علاقات إيران والتابعين لها كموظفين ومستخدمين في سلطات الدولة الثلاث وفي مختلف الأجهزة التنفيذية ومجلس النواب.

أتمنى أن نبتعد عن محاولة إرضاء النفس والقول بأن تنصيب عادل عبدالمهدي يعتبر خطوة إيجابية ضرورية بأمل رفض المحاصصات الطائفية ومحاسبة الفاسدين في الحكم والدولة العراقية، إذ سنتحمل قبل غيرنا مسؤولية مكاشفة الشعب بواقع الحال، لكيلا يفاجأ بما لا يحمد عقباه. فالشخصية المستقلة لا تأتي من وسط وقلب قوى الإسلام السياسي الطائفية التي حكمت وما تزال تحكم العراق حتى الآن، بل تأتي من الأوساط السياسية الوطنية المستقلة، وهي كثيرة وبعيدة عن الأوساط الحاكمة، والتي تمتلك العلم والاختصاص المهني والفني النافع للبلاد، وتعي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وخدماتياً ما يحتاجه العراق وشعبه خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر وفي المستقبل. حتى الآن أصيب كل من راهن على ذلك بخيبة أمل، وأملّي أن تتم مراجعة الموقف ومواجهة ما يسعى إليه حالياً عادل عبدالمهدي.

كان وما زال أمام القوى الديمقراطية والقوى المستقلة أن تدرك جيداً بأن اختيار عادل عبدالمهدي جاء لتجنّب الأحزاب الإسلامية السياسة وحكمها الكارثة المحتملة، كارثة السقوط ورفض المجتمع كلية لها بفعل ما جنته أيديها خلال الأعوام المنصرمة والعواقب الوخيمة التي تعرض لها وما يزال حتى الآن بسبب استمرار وجودها على رأس الحكم الطائفي القائم في العراق، وأن ما تحقق لا يعدو سوى ذر الرماد أو رمال الصحراء الحمراء في العيون.

لقد أدرك الشارع المدني العراقي بسرعة فائقة الخطر الذي يتهدد العراق بمحاولة تكليف مسؤول الحشد الشعبي الفعلي، فالح الفياض، ومرشح عصائب الحق حسن كزار الربيعي، إضافة إلى مرشحين من ذات النسيج الطائفي ومن أتباع الميليشيات الطائفية المسلحة، فبدأ تحركه ضد المحاصصات الطائفية والفساد والتجاوز الفعلي لعادل عبدالمهدي على التعهد الذي قطعه على نفسه أمام الشعب العراقي وأمام الدستور والقسم الذي أداه، ويفترض أن يتسع هذا التحرك ليشمل العراق كله لإنقاذ العراق مما هو عليه وفيه الآن.

• مدينة زراعية صغيرة (قضاء الهندية) تقع بين بابل (الحلة) وكربلاء، واسمها الرسمي الهندية، وتباعة لمحافظة كربلاء بعد أن كانت تابعة لقضاء بابل. ينطلق منها عزاء الطويريج (ركضة طويريج) حيث يلتقي في هذا العزاء راكضو أهل الطويريج وراكضو أهل كربلاء وآخرون من الزوار، في العاشر من شهر محرم في مكان يبعد ٢ كم عن كربلاء يطلق عليه (قنطرة السلام)، لتبدأ الهرولة الراكضة المشتركة صوب مرقد الحسين والتطواف حول صحن المرقد ومنها صحن مرقد العباس والتطواف حول المرقد في الصحن، ثم الركض إلى المنطقة التي نصبت فيها الخيام (المخيم) حيث يتم حرق الخيام وينتهي العزاء. وطيلة الركض يهتف الراكضون "واحسيناه" أو "يا حسين" أو "حسين حسين يا حسين".

مجزرة الأسماك وثقافتنا العرجاء

*عبدالرزاق عبدالحسين

شبكة النبا: ٢٠١٨/١١/٥

الثقافة لا تعني التطور في الآداب والفنون الفلكلورية وحدها، هذا تصوّر خاطئ ومفهوم قاصر لأنه لا يمثل إلا جزءاً من الثقافة لأن الأخيرة تعني فيما تعنيه أيضاً السلوك وتظهر فيه بقوة تفوق تطور الفن أو الكلمة، ولا تتحدد في مجال بعينه، فيمكن أن تكون هناك ثقافة أخلاقية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو حتى صحية، والثقافة التي تعيننا في كلمتنا هذه هي تأثيرها ومفعولها وتجسيدها في النخبة السياسية، فمن يعمل بالسياسية سوف يكون مخولاً ومساهماً بشكل فعلي في صنع القرار، والأخير يتطلب موسوعية الثقافة وخصوصيتها، أي أن الناشط في السياسة يُستحسن أن يكون مثقفاً سياسياً وعلمياً وحياتياً.

في العلوم الإنسانية، كان الشعور بالثقافة بصفتها سمة للفرد هو الدرجة التي يزرعون بها مستوى معين من التطور في الفنون أو العلوم أو التعليم أو الأخلاق، كما ينظر أحياناً إلى مستوى التطور الثقافي على أنه يميز الحضارات عن المجتمعات الأقل تعقيداً، توجد أيضاً جهات نظر هرمية حول الثقافة في التمييز الطبقي بين الثقافة الرفيعة للنخبة الاجتماعية وبين الثقافة المتدنية أو الثقافة الشعبية أو الثقافة الفلكلورية للطبقات الدنيا، تتميز بالوصول إلى طبقة رأس المال الثقافي في اللغة الشائعة، وغالباً ما تستخدم الثقافة للإشارة على وجه التحديد إلى العلامات الرمزية التي تستخدمها المجموعات لتمييز نفسها بشكل واضح عن بعضها البعض مثل الملابس أو المجوهرات وما إلى ذلك.

نطالع هذه الأيام في وسائل الإعلام المختلفة، وشبكات التواصل مجزرة أسماك ليست مفبركة، إنها تحدث كحقيقة مُعاشة بدأت في قضاء المسيب/ بابل، وتمددت إلى مناطق ومحافظات عديدة في الفرات الأوسط، لتنتقل في خبر آخر إلى الصقلاوية ومناطق أخرى في الرمادي، أما البصرة فقد سبق أن نفقت الأسماك فيها قبل جميع المدن تحت وطأة اللسان الملحي وتلوث الماء الذي أدخل آلاف البصريين إلى المستشفيات، ولكن نحن نتكلم عن مياه يُفترض أن تكون نقية من الأملاح وصالحة للسقي الزراعي، وللإستخدام البشري بعد المعالجة والتعقيم من كوادر دوائر مديريات الماء.

الفرات الذي حصلت فيه مجزرة الأسماك، تشربُ منه مئات الآلاف من النفوس يقطنون مدن ومناطق عديدة في الوسط، أي أنه ماء نقي صالح لاستخدام الكائنات الحية، نبات أو حيوان بما في ذلك الإنسان، هذا يعني أن مجزرة الأسماك الفادحة قد حدثت بفعل فاعل، وهذا يحيل المسؤولية على الدولة ومؤسساتها، بالأخص التنفيذية والقضائية، ماذا فعلت مثلاً وزارة الزراعة، وماذا قدمت وزارة الموارد المائية في نفوق الأسماك، كيف حصلت، من يقف وراءها، وما الذي فعلته الحكومة كي تنحصر هذه المجزرة في أضيق الحدود وأقل الخسائر؟.

يبدو أن ثقافة السياسي لدينا لم تكتمل شروطها حتى اللحظة، فهو ربما لا يعرف أن أي ضرر عام يُلحق بالأرواح أو الأرض والبيئة والممتلكات، يقع ضمن مسؤولياته، وفي حال أخذ الضرر أرقاما كبيرة غير مسبوقه فسوف يكون السياسيون المعنيون تحت المحاجة والمساءلة المباشرة من قبل الشعب والحكومة وحتى القضاء، لكن اللامبالاة التي صنعتها ثقافة عرجاء تسود بين العراقيين بشكل عام والطبقة السياسية على وجه التخصيص، هي التي دفعت بالمسؤولين إلى التعامل مع هذه المجزرة وكأنها حدثت في الصومال مثلاً أو في جيبوتي أو ربما في الصين ولا تعيننا من قريب أو بعيداً!

حتى الإعلام الذي يمثل أو يفترض ذلك جهة محايدة، تثير الأسئلة ولا تبرر لهذه الجهة أو تلك، كانت في بعض أخبارها توحى إلى أن هذا الحادث الكبير قد يكون سببه (الملح) والتسمم!! وبدلاً من أن تجعل الرأي العام يقف على الحقائق الخفية التي تقف وراء المجزرة، تحاول وتسعى إلى نوع من التمويه والتقليل من فداحة ما حصل، حين تجعل المشاهد والمستمع يظن أن ما حدث ليس بفعل فاعل.

إن ثقافة السلوك المشتتة التي تنتشر بين عقول السياسيين، تدفع بهم إلى التهرب من هذه الحادثة ومثيلاتها، ومما يثير القلق حقاً أن ثقافة عدم الشعور بالمسؤولية تمددت بين عموم الناس، ولكن خطورتها تظهر بأعلى درجاتها حينما تعشش بين عقول السياسيين، ويصدقون أنهم غير معنيين بمثل هذه الحوادث التي يتم تصنيفها على أنها من النوع الفتاك، ومشكلتنا تكمن أيضاً في أسلوب المعالجة، حيث باتت طريقة تشكيل اللجان معروفة مسبقاً وتحمل في طياتها شبهات كثيرة، فبدلاً من أن تكون لجان التحقيق هي الفيصل في الكشف عن الأسباب مع وضع الحساب والعقاب المناسب، صارت وسيلة للتغطية على مثل هذه الجرائم التي أهدرت حقوق الشعب وخلصت كثيراً من المسؤولين من قبضة العدالة، على وفق طريقة أو أسلوب الملفات والملفات المقابلة.

هل هناك دروس يمكن أن نستفيد منها من كارثة الأسماك النافقة؟ بالطبع نعم، ولكن لا بد أن تكون هناك جدية حكومية وشعبية في التعامل مع هذه المجزرة وشبهاتها من الحوادث التي تلحق خسائر كبيرة بالاقتصاد أو سواه، وأول الفوائد التي يجب تثبيته، رفع وقلع ظاهرة اللامبالاة من رؤوس المسؤولين، فهؤلاء يجب أن يعرفوا أنهم يختلفون عن عامة الناس بالصلاحيات التي يمتلكونها ويتم تخويلهم بها، ومن الأهمية بمكان أن تسود ثقافة الحرص العام وليس الفردي أو الشخصي أو العائلي أو الحزبي، فالحرص الوطني هو مصدر جميع أنواع الحرص التي تعود بالفائدة على الفرد والدولة والمجتمع معاً.

كيف يمكن أن تكون مثل هذه الكوارث مصدر تغيير ثقافي سلوكي للسياسي وصانع القرار؟ هل بالإمكان أن نقفز من الخطر إلى الأمان، ومن الخطأ إلى الصواب، بالطبع بالإمكان وفقاً لأسس وتطبيقات التصويب، ومنها:
أولاً: يُحاسب كل من يقع الخطأ الجسيم من دائرة اختصاصه ومسؤوليته، ولا يصح أن يُسوف أو يمر مرور الكرام ويُنسى وكأن شيئاً لم يكن.

ثانياً: تغيير نوع التفكير للمسؤول وتحويله من ثقافة اللامبالاة إلى الدقة والحرص والشعور بالمسؤولية.

ثالثاً: تطبيق القوانين بحق المقصرين، مع أهمية سن تشريعات جديدة تحد من ثقافة السلوك غير الحريص.

رابعاً: إخضاع هذه المجزرة الكبرى للتحليل العلمي الدقيق، ومعرفة حيثياتها كاملة، والكشف عن أسرارها وظروفها، حتى يمكن أن تكون لدينا خبرة تراكمية في معالجة مثل هذه الأحداث الخارجة عن المألوف حتى على المستوى الدولي.

– العمل التخصصي والمطالبة الحثيثة بتغيير ثقافة التمير التي تعتمدها المؤسسات المعنية بالدولة.

في النهاية، نلاحظ أن عشرات أو مئات الأطنان من الأسماك قد تم إخراجها من الفائدة الاقتصادية، بل شكّلت مصدر إرباب وخطر مبین على صحة الناس، وهناك من المسؤولين المباشرين وغير المباشرين، من يتعامل مع هذا الأمر براحة تامة ولا مبالاة لا يمكن أن نجد لها شبيهاً في دول وشعوب العالم الأخرى، وتبقى وراء هذه المجزرة علامة استفهام كبيرة وقائمة، لكنها يجب أن لا تسقط بتقادم الزمن وتُنسى كحادث (خبث) وتنتفي من ذاكرة الشعب والحكومة على حدٍ سواء؟.

تقدير موقف

*د. هشام الهاشمي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/١١/٦

الرئيس برهم صالح يعد تطوير أدوات القوة الناعمة واستخدامها بفاعلية في إصلاح العلاقة بين كردستان وبغداد ولا سيما محافظة كركوك والوحدات الإدارية المتنازع عليها أمراً ممكناً وضرورياً. ويلاحظ أن منصب رئيس الجمهورية مكلفاً بذلك باعتباره رمزا لوحدة العراق ورعاية الدستور، وممراً مهماً لتيسير الحوارات بين الأحزاب والثقافات العراقية المختلفة لتحقيق المصالحات والتسويات وفق القانون السائد. خاصة مع بغداد التي تدفع إلى إمكانية بناء شراكة استراتيجية وطنية. وربما يعطي الأولوية هنا لأهالي كركوك في اختيار مصيرهم عبر الوسائل الديمقراطية التي نص عليها الدستور. وهناك تحديات ومنافع مشتركة بين الثقافات المتعددة في كركوك.

ينتظر من الرئيس برهم صالح ان يقدم رؤية وخارطة طريق عملية من أجل تحديد فرص ومعوقات إصلاح العلاقات بين بغداد وكردستان بما يؤدي إلى بناء شراكة وطنية بين الطرفين وفقاً للمفهوم الوطني السائد في نصوص الدستور العراقي. ولعل ما يميز عملية الإصلاح الجديدة أنها تطرح بديلاً وطريقاً ثالثاً بعيداً عن معارك تقسيم الثروات والسلطات، كما أنها تسهم في دعم مقومات الأمن وتمكين الاستقرار ولا سيما من حيث تقاربها مع المصالح سكان تلك المناطق.

شهدت منظومة داعش انهيارات وتطورات في الشهور الأخيرة وخاصة في العراق وسوريا وليبيا وأفغانستان، وسيكون لها تداعيات على مسارها، وهجمات انتقامية، ومن أهم هذه التطورات قتال بتكتيك المقاتل الشبح والتمويل الذاتي والعودة الى استهداف القيادات المناطقية والتركيز على العمليات العشوائية في المناطق ذات الأغلبية الشيعية وتشجيع عمليات الذائب المنفردة.

ونتيجة لنجاح أمنية داعش بالحفاظ على البغدادي حيا رغم الجهود الدولية الساعية للقضاء عليه، سوف يبقى هذا التنظيم يمتلك القدرة على بناء وترميم نفسه تدريجياً، في دورة تنظيمية متكررة" مفارز صغيرة تصنع نواة صلبة، ونواة صلبة تصنع أذرع تنظيمية، وأذرع تصنع شبكات ارهابية وملفات تنظيمية متعددة الوظائف، يارهاب السلاح وتجييش الحماسات الطائفية، وفي خدمة شعار احياء الخلافة "المرعومة"، تسعى تلك الجماعات الى التمهيد لأرض التمكين والى كسر الحدود وإلى تصدير نموذج داعش إلى دول العالم التي تضم مجتمعات إسلامية" بمعنى أن تنظيم داعش الله تحول إلى أنموذج لظاهرة إحياء الخلافة في المنطقة.

عمليات جهاز المخابرات العراقية ودوائر معلومات الداخلية، نجحوا الى حد كبير في فهم مقاربة داعش التنظيمية وتفكيك شيفرته في القيادة والإدارة والمنهج، من خلال تسليط الضوء على مجلس الشورى واللجنة المفوضة (الهيئة القيادية العليا في داعش)، واستكشاف بنيتها القيادية والتشريعية والإدارية، وتحولاتها التاريخية والعقائدية والعسكرية والأمنية، واستشراف خياراتها المستقبلية، المحلية والإقليمية. ونأمل بأن يسهم ذلك كله في فهم ظاهرة داعش والقضاء عليها فكرياً ومعنوياً وعسكرياً، والوصول الى الخليفة المزعوم لقتله أو القبض عليه..

تضاءلت الأدوار السياسية للأحزاب والقوى السنية التقليدية خلال فترة الحرب على تنظيم داعش بدرجات متفاوتة" إذ تعرّض بعضها للانقسام، فيما فقد بعضها الآخر جزءاً كبيراً من قدراته وقاعدته الشعبية والاقتصادية، مع تصدّر فاعلين جدد مثل قيادات الحشود العشائرية والمناطقية، وقوى المجتمع المدني، خصوصاً المنضوية في تحالف مع فصائل الحشد الشعبي والقريبة من رئاسة الوزراء.

اصبح "المحور الوطني" السني من أهم الأحزاب والتنظيمات السياسية الصاعدة بعد انتخابات ٢٠١٨ والتي تحتفظ بمصادر متنوعة من القوة السياسية والاقتصادية في الداخل العراقي، ولديها قدرات إعلامية متفاوتة على التأثير في الرأي العام السني ودفعه نحو التعايش أو المزيد من التنافر.

ونظراً إلى أن المحور الوطني قد تحالف مع القوى السياسية الشيعية القريبة من المحور الإيراني، فإنه سوف يحصد أكبر وأهم الحقائق الوزارية الخاصة بالمكون السني، وأصبحت قياداته أكثر طمأنينة تجاه حصتها من السلطة، سواء بوصفها فاعلاً محورياً في الشراكة البرلمانية أو شريكاً جديداً في الحكومة.

لاتزال الأزمة الاقتصادية العراقية سيدها الموقف وخاصة ملف البطالة والفقر وملف الخدمات الضرورية "الكهرباء والمياه" .. الجميع يراقب الخطابات الخاصة بالنخبة السياسية والوزراء الجدد في تعاملهم مع احتمالية عودة "الاحتجاجات" في البصرة، ويؤكد المراقب السياسي أن التأخر في تخفيف الأزمة سوف ينعكس سلباً على إنهاء "الحكومة الجديدة" في استنفاد طاقتها وكشف ضعفها أمام الرأي العام والاحتجاج الشعبي، وهذا يضمن التفاف النخبة المدنية والمنظمات المجتمعية والشعب حول الاحتجاجات من جديد، ويعطي الانطباع دولي بوجود خلل في الحكومة الجديدة التي لم تخرج من قالب المحاصصة، ويمكن من احتمالية عودة اصطفاغ التيار الصدري ولو سياسياً مع مطالب الاحتجاج بعد نهاية فترة المائة يوم، ويفسح المجال لتنشيط "المعارضة البرلمانية" ضد الحكومة.

برنامج حكومة عبدالمهدي لم يحدد موقفه تجاه هذه الاحتمالات، وقد يعيش حالة من المواقف والقرارات المتناقضة بين هذه الاحتمالات المعقدة.

المشهد السياسي العراقي الشيعي وصل إلى درجة متقدمة من التحول إلى ليبروإسلامي، مما يصعب معه بقاء إيران كعامل حاسم وحيد في السيطرة على قرارهم كما كانت سابقاً، حيث أصبح الكثير من قيادات البيت السياسي الشيعي أصدقاءً لأمريكا وحلفائها، ويتبنى زعيم التيار الصدري مواقف أكثر مرونة إزاء العلاقات مع دول الخليج، وتسامحا دينياً بالتحالف مع قوى لادينية مدنية تؤمن بالمنهج العلماني والشيعوي في إدارة الدولة والعملية السياسية.

وصول أغلب الدول العربية إلى قناعة بضرورة الحفاظ على أمن العراق واستقراره والعمل مع حكومة عبدالمهدي كأمر واقع وهذا يحتاج إلى بدايات جديدة ورسائل للطمأنينة، والابتعاد عن عزله سياسياً، وهذا يفرض عليها إسناد القوى السياسية الشيعية الكبرى الأقل إلتصاقاً بإيران، من خلال الانفتاح الدبلوماسي والاقتصادي والإعلامي. أياً تكون النتائج القريبة والمتوسطة للحملات العسكرية والأمنية التي تخوضها القيادة المشتركة العراقية في كل صنوفها (الجيش العراقي، وقوات مكافحة الإرهاب، وقوات الرد السريع، وقوات الشرطة الاتحادية، وحرس الحدود والبيشمركة الكردية، والحشد الشعبي، والحشد العشائري) ضد تنظيم "داعش" في مناطق الحدود والمفتوحة والقرى المهجورة، فإن هناك تعاضداً ملحوظاً لكفاءات تلك القوات ولكنها تحتاج للمزيد من التدريب والتسليح والإعداد المعنوي والمحفزات، وستكون برامج تمكين الاستقرار تحت رعاية وعي قيادات هذه القوات ومدى انضباطها في تنفيذ قرارات القيادة السياسية الجديدة في بغداد.

قيادة هذه التي جاءت بتلك القيادات لتولي هذه المناصب، وعليه سوف تتفاعل تلك القيادات مع مساحة نفوذها بحسب القوات أصبحت مختلفة عما كانت عليه قبل إعلان النصر العسكري نهاية عام ٢٠١٧، وكذلك المرجعيات الحزبية تأثرها الحزبي والهوياتي، ومنها لابد من اختيار قيادات أمنية وعسكرية بعيداً عن المحاصصة الحزبية والهوياتية.

٥ أسباب أدت إلى هزيمة داعش

١- التفنن في حرب الجماعات والفصائل المسلحة التي لم تبايعها:

قادت داعش نفسها إلى صناعة عدو في كل منطقة تتواجد فيها ووضعت نفسها أمام أكبر أربعة مناهج مقاومة كبيرة "القاعدة وفروعها والاحوان المسلمون وفصائل المقاومة الشيعية والفصائل الكردية، بالإضافة إلى القوات النظامية المحلية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي وإيران وتركيا ودول الجامعة العربية.

في مقابل هذا كان لديها حلف ضعيف متمثل بعقد بيعات لشيوخ عشائر تحت إكراه السلاح والخوف. وبالنظر إلى الموارد البشرية فإن تعداد داعش كقوات مسلحة لم يتجاوز الـ ٣٦ الفا وهذا لا يكفي لتطلعات الحرب الشاملة وبالتالي كانت عملية التفنن في تكثير الأعداء عديمة الجدوى.

٢- استعجالها إعلان كسر الحدود وأرض التمكين:

كان لدى داعش تجربة وعبرة من إمارة طالبان التي أعلنت أرض التمكين ١٩٩٤-٢٠٠١، ولكنها استعجلت في وضع نفسها في حدود جغرافية واضحة يسهل حصارها وعزلها والقضاء عليها، بالرغم من امتلاك البغدادي مجلس شوري ولجنة مفوضة فيها شخصيات خبيرة ومختصة من ضباط النظام السابق، ولكن البغدادي على عكس الظواهري وفريق مستشاريه لم يكن مخططاً أو مفكراً استراتيجياً، فخطؤه الاستراتيجي الأكبر كان أنه أعلن كسر الحدود وأرض التمكين، فتحول من مهاجم خفي الى مدافع معلن بدون دفاع جوي او سلاح جو. فالخسائر كانت باهظة ومكلفة في الهجوم الجوي. وبعد ذلك كانت عمليات التحرير البري تلعب دوراً مهماً في ثلاث خطوات، عزل ثم اقتحام ثم مطاردة الفلول، والتي نجحت لتحرر مدن لها معان تاريخية وجهادية عند جنود داعش، الفلوجة وبيجي والموصل القديمة وتلعفر والقائم والرقعة والحسكة وتدمر.

٣- إعلان الحرب على كردستان العراق:

كان إعلان الحرب على اربيل حماقة غير ضرورية، فالحرب على كردستان كانت غير ضرورية بالمرّة للتوسع الداعشي في العراق وسوريا لا سيما وان معارك قوات المقاومة الشيعية بدأت بعمليات التحرير في تموز/يوليو ٢٠١٤ وبدأت تقاتل تنظيم داعش بطريقة قتال الجبهات المفتوحة والمتعددة، فعدم تقدير داعش لقوة حلفاء كردستان جعلها أمام تحد كبير وهو اعلان تحالف دولي من ٧٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة وتحالف عسكري واقتصادي وسياسي أدى لأن تفتح داعش جبهة جديدة وهي التي تنشغل بالتصدي لتقدم قوات المقاومة الشيعية، جبهة مستنزفة جديدة مع التحالف الدولي.. قد تكون عملية احتلال مدن وقرى جنوب اقليم كردستان وحتى حزام بغداد لها أسبابها وأهدافها الاستراتيجية وضرورتها الجبرية ولكن إعلان الحرب على كردستان كان اختياراً خاطئاً بالنسبة لأوباما وقادة الغرب.

٤- سوء التقدير لقوة جهاز مكافحة الإرهاب وقوات المقاومة الشيعية والبيشمركة:

سوء التقدير للقوات المسلحة العراقية بناء على أداء القوات العراقية التي انكسرت في محافظتي نينوى وصلاح الدين في حزيران/يونيو ٢٠١٤ واتخذت هذا الامر دليلاً على ضعف الأداء القتالي لجميع القوات المسلحة العراقية، فكانت الصدمة ان بدأت قوات المقاومة الشيعية بلك الحصار عن سامراء وآملي وإبعاد كتائب داعش عن الخالص وبلد والدجيل وتحرير جرف الصخر وذراع دجلة، قوة مختلفة تماماً عما كانت تتوقعه وتراهن عليه. فقد فشلت داعش في تعلم حقيقة بسيطة نجحت القاعدة في تعلمها بسبب خبراتها لسنين في ارتكاب الأخطاء وتحسينها خاصة مع الصحوات العشوائية ٢٠٠٦-٢٠١١.

٥- لم يبق لداعش بديل للتمويل المالي لإدامة إدارة المدن الحضرية المكتضة بالسكان ولا تمتلك مورداً مسيطراً عليه للطاقة والغذاء والأودية. ولم يبق لدى داعش القدرة على إدامة التمويل ولا الوقود الكافي لرعاية تعدد الجبهات والعمليات العسكرية المفتوحة بعدة اتجاهات.

٦- فشل الرهان على استمرار تدفق المقاتلين الأجانب، وايضاً فشل الرهان على عمليات الذئاب المنفردة في الضغط على برلمانات دول التحالف لسحب مشاركتها في الحرب على داعش، وفشل رهانها على نجاح غوايتها الإعلامية في التجنيد والتمويل والتعاطف المجتمعي.

٧- هلاك معظم القيادات المؤسسة وقيادات النواة الصلبة وجميع قيادات الصف الأول، واعتماد القيادات الوسطى غالبهم من المجاهيل وحديثي عهد بالتنظيمات الجهادية التكفيرية فكانوا من الجهاديين المتخادمين او الموظفين وهم اقل ولاء واسرع في خلع البيعة والانقلاب على الفكر الداعشي.

الحكومة الجديدة وضغوط المتحاصنين

*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١١/٦

إتسعت فسحة أمل العراقيين بتكليف الدكتور "عادل عبدالمهدي" برئاسة مجلس الوزراء، وبالدعم الهائل الذي حصل عليه من أكبر كتلتين برلمانيتين هما سائرون والفتح، وإطلاق يده في اختيار كابينته الوزارية على وفق الشروط المعلنة، وأهمها أن يكونوا من التكنوقراط السياسي أو المستقل، لا تنقصهم الوطنية ولا الكفاءة والنزاهة، وبالتالي الابتعاد كلياً عن المحاصصة الطائفية – الاثنية، سبب الدمار والخراب الشاملين في العراق.

وكانت التصريحات والبيانات الصادرة من الجميع تؤكد أهمية الاحتكام أولاً إلى البرنامج الحكومي، ومن ثم اختيار رئيس مجلس الوزراء والوزراء، حتى من قبل الذين كان هدفهم ذر الرماد في العيون وخط الأوراق والعمل في الخفاء بالصد من تصريحاتهم المنافقة. والمسألة تكاد تكون طبيعية ولا غرابة فيها، فكل التجارب المحلية وما وراء الحدود، تؤكد أن ما من لص أو فاسد تخلى عن لصوصيته وفساده من تلقاء نفسه، لا سيما وان النسخة العراقية من هؤلاء، ينطبق عليهم المثل المعروف (شاف ما شاف...) ولهذا مارسوا من الضغوط على رئيس الوزراء المكلف ما يعجز الوصف عن الإحاطة به، ووصل الأمر إلى حد الإعلان عن مزايدة لبيع منصب وزير الدفاع وربما وزارات أخرى، وكما جرت العادة عليه في الدورات السابقة.

ويبدو أن الدكتور عادل عبدالمهدي لم يستطع الخلاص من هذه الدوامة، فلم يرشح كل الوزراء وفق الضوابط المتفق عليها، واضطر إلى القيام بشيء من (المراوس) لتمرير كابينته الوزارية في مجلس النواب. الأمر الذي مهد الطريق أمام خيبة أمل جديدة، وان كانت اخف من سابقتها، خاصة وان ثمانية وزراء لم يجز التصويت عليهم، لاعتراض بعض الكتل السياسية والنواب، وتهم بالفساد، والاجتثاث.

إن الحكومة الجديدة، وكما يؤكد قادة "سائرون" والعديد من السياسيين، شكلت بطريقتين أو منهجين مختلفين، أحدهما نظيف وصادق في طروحاته بضرورة التخلص من المحاصصة وتشكيل حكومة قوية، كفوءة، قادرة على انتشال العراق وشعبه من القاع، وثانيهما ملوث، وعاجز عن الالتفات إلى هموم ومصالح الشعب، ومصر في ذات الوقت على الاستمرار في نهج المحاصصة المقيتة، حتى لو كان الثمن التضحية بالشعب العراقي من أقصاه إلى أقصاه.

ومن رحم عملية الصراع بين هذين المنهجين، ولدت الحكومة الجديدة، التي لا تشفي غليل أحد من الأبناء الحقيقيين لهذا الشعب المبتلى بعواجيز الفكر والسياسة، والحائزين على لقب البطولة في الأناية ووضع المصالح الشخصية في أعلى سلم أولوياتهم المريضة.

أن الفرصة مازالت متاحة أمام "عبدالمهدي" لإصلاح ما لم يصلحه لحد الآن، فالوزارات الثماني الشاغرة، يفترض أن يتسنىها من هو جدير بذلك، لا الخضوع إلى إرادات وضغوط القوى والكتل السياسية المتشبثة بمواقعها الوظيفية والمحاصصاتية، فذلك من شأنه المراوحة في ذات المكان وإعادة إنتاج فشل وفساد السنوات السابقة.

أن مسك العصا من الوسط لا ينفع في مثل أوضاعنا المعقدة واللامعقولة في الكثير من مفاصلها، والحل يكمن في إتخاذ قرارات جريئة، تصدرها استكمال تشكيل الحكومة، بمهنية وكفاءة عالية، رغم معرفة الجميع بصعوبة التصدي للضغوط والمناورات الداخلية والخارجية.

بين التفاؤل والتشاؤم.. صورة ضبابية للحكومة العراقية!

صحيفة (الوفاق) الإيرانية: ٢٠١٨/١١/٦

بغداد - عادل الجبوري: تختلف ظروف وآليات ومنهجيات تشكيل الحكومة العراقية السادسة برئاسة السياسي المستقل والمفكر الاقتصادي عادل عبدالمهدي عن سابقتها بجوانب متعددة، في ذات الوقت الذي تشترك معها في جملة نقاط. وبقدر ما تبدو جوانب الاختلاف، بمثابة عوامل دفع نحو اجراء تغييرات واصلاحات جوهرية من شأنها تصحيح المسارات السلبية والسياسات الخاطئة، وتطوق - إن لم تقضي على - بؤر الفساد في منظومة الدولة، فإن نقاط الاشتراك، تؤشر الى أن هناك قضايا واشكاليات لا يمكن معالجتها بيسر وسهولة وخلال مراحل زمنية قصيرة. وفيما يتعلق بشخص رئيس الوزراء الجديد، فإنه يمتلك رؤى وتصورات وأفكار وحلول علمية وعملية، لمجمل ما يعانيه العراق من مشاكل وأزمات ومخاطر وتحديات، لا سيما في المجالات الاقتصادية التي تبدو الأقرب الى دائرة اختصاصه ونطاق اهتمامه.

ومن خلال عشرات المقالات التي كتبها طيلة أعوام عديدة، تناول عبدالمهدي مختلف القضايا والملفات، وأشار الى الكثير من نقاط القوة والضعف، وشخص مواطن القصور والخلل في الهيكل الحكومي، ومنظومة الدولة على وجه العموم، والكيان الاجتماعي، وحدد مسارات الحل والعلاج.

وغالباً، كان ما يكتبه عبدالمهدي، يحظى باهتمام ومتابعة نخب سياسية وفكرية وثقافية واجتماعية مختلفة، ولم تكن هناك محددات وقيود أمام الرجل وهو يكتب ويتحدث ويناقش، لا سيما وأنه كان في معظم الوقت خارج نطاق المواقع الرسمية والمسؤوليات الحكومية.

وبعدما تصدى لمسؤولية الموقع التنفيذي الأول في العراق - رئاسة الوزراء - أسقط مجمل ما كتبه في مقالاته على مدى أعوام، على البرنامج الحكومي، بصيغة أرقام دقيقة، وخطوات واضحة، ومراحل محددة.

ويتفق الكثير من المراقبين والمتابعين، على أنه للمرة الأولى يظهر برنامج حكومي مفصل من مائة واحد وعشرين صفحة، يخرج من السياقات والاطر التقليدية الانشائية، الى نطاق الارقام العلمية والمطالب الواقعية. ولعل ذلك يعد أحد أبرز ميزات وخصائص الحكومة الجديدة.

الميزة الأخرى للحكومة الجديدة، هي أنها غادرت وإن بصورة نسبية، التحاصص الحزبي الضيق، والاملاءات والمساومات والترضيات الصارخة، وتشكلت من فريق يبدو الى حد مقبول أقرب الى المهنية والكفاءة منه الى الحزبية الصنمية، دون ان يعني ذلك، التخلص تماما من الاطر والقوالب السابقة بالكامل، لأن هناك حقائق وممارسات وسلوكيات سلبية خاطئة من الصعب بمكان تجاوزها والقفز عنها بين ليلة وضحاها.

الى جانب ذلك، فإن عبدالمهدي، سواء في مرحلة تشكيل حكومته أو ما بعد ذلك، حظي بدعم واسناد كبير، ارتبط في جانب منه بطبيعة شخصيته وبعده - أو ابتعاده - عن دائرة التنافس والتدافع السياسي، وفي جانب آخر منه، ارتبط بطبيعة التحديات التي تواجهها البلاد، وتراكم المخاطر والاشكالات، وضرورة انتهاج مسار آخر مختلف، اذا أراد تجنب خيار الوصول الى طرق موصدة وانفاق مظلمة.

تمثل ذلك الدعم والاسناد، بالمساحة الواسعة التي تركتها له القوى السياسية الرئيسية لتشكيل حكومته وفوق الرؤية التي يحملها، وبما يتناسب مع الأطر والمحددات التي وضعتها المرجعية الدينية، وحقائق الواقع السياسي التي أفرزت صناديق الاقتراع بعضاً منها.

ومع أن القوى السياسية المختلفة لم تكن بعيدة عن مجمل أجواء وظروف اختيار الوزراء، الا أنه ربما كانت هذه هي المرة الاولى التي يغيب فيها اللون الحزبي الواضح عن هوية قسم غير قليل ممن شغلوا الحقائق الوزارية في حكومة عبدالمهدي.

أضف الى ذلك، فإن انتقال السلطة من العبادي الى عبدالمهدي تم بسلسلة كبيرة، بعيدا عن الضغوطات والتهديدات ولي الأذرع والخصومات.

هذا اجمالا فيما يتعلق بالمعطيات الظاهرة على ارض الواقع، اما بالنسبة لما ينبغي ان يتحقق، او ما وعد وتعهد به عبدالمهدي، فإنه يمثل تحديا كبيرا واختبارا صعبا للغاية لرئيس الوزراء الجديد واعضاء حكومته. فعادل عبدالمهدي، الذي كتب ونظر كثيرا لكل مشاكل وازمات البلاد في فترات سابقة، مطلوب منه الآن - لا سيما بعد أن امتلك زمام القرار والسلطة والنفوذ - أن يترجم ما كتبه الى اجراءات عملية تنعكس على حياة الناس وأمنهم ورفاهيتهم، وتنعكس على مختلف مفاصل الدولة والمجتمع، وخلافا لذلك، فإن المواطن العراقي سوف يكتشف لاحقا، ان ما حصل ليس سوى تغيير في الأسماء والمسميات والعناوين لا أكثر ولا اقل.

ما هو مطلوب من عبدالمهدي، ان يفكك منظومات الفساد في مفاصل الدولة، ويوقف تمددها واستنزافها وتبديدها لخيرات وموارد البلاد، ومطلوب منه أن يضع حدا للترهل الحكومي بدءا من أعلى وأقرب المستويات اليه الى أدناها، وحسنا سيفعل حينما يشرع بالامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء، ليعيد تشكيلهما وفق الحاجة والضرورة، وبما ينسجم ويتوافق مع المصالح العامة، ويقلص جيوش الموظفين فيها، الذين جاء أغلبهم عبر العلاقات الحزبية والمجاملات والمصالح والتخادم.

كما ان المنتظر من عبدالمهدي، أن يحدث نقلة كبيرة ونوعية وسريعة في القطاعات الخدمية الأساسية، كالماء والكهرباء والصحة والاسكان والتعليم، وأن يباشر بخطط ومشاريع ناهضة في قطاعات الزراعة والصناعة والأمن، ويصحح المسارات الخاطئة في سياسات العراق الخارجية، بما يضمن عدم اقحامه في اتون الصراعات والنزاعات الاقليمية والدولية، بالشكل الذي يهدد استقلاله وسيادته ومصالحه، وكذلك تقع على رئيس الوزراء الجديد، مهمة العمل على اخراج كل القوات الاجنبية من العراق، وهذا مطلب برز مبكرا جدا الى جانب المطالبين والاستحقاقات الأخرى، حينما بدأ بعض أعضاء البرلمان تحركات لجمع توقيعات من أجل اصدار تشريع بهذا الخصوص.

ومع كل النقاط والجوانب الايجابية المشار اليها، فإن الطريق لا تبدو معبدة وسالكة أمام عبدالمهدي، بل إن المصاعب والتحديات والعراقيل، لن تكون قليلة ولا عابرة، ولعلنا شهدنا ملامحها وبوادرها الاولية خلال جلسة منح الثقة لحكومته، بل إن من أتبع له ان يتابع مجريات ما خلف الكواليس، ربما سيقول، ان عبدالمهدي في وضع لا يحسد عليه! فهو مهما فعل، لا يمكنه الانعتاق من اجواء ومناخات المحاصصة، التي هي في واقع الحال، تمثل في جانب منها استحقاقات انتخابية، وفي جانب منها عناصر قوة قائمة على الارض، وفي جانب آخر، تعد محصلة لثقافة ومنهج سياسي تشكل بعد الاطاحة بنظام صدام، بفعل ارادات خارجية، تكرس وترسخ بقوة خلال الخمسة عشر عاما المنصرمة.

وكل ذلك يمكن تلمسه وتشخيصه، عبر قراءة دقيقة ومتعمقة لحيثيات وتفاصيل وظروف تشكيل الحكومة. وبقدر ما سيكون عادل عبدالمهدي مدعوماً من قبل قوى سياسية مؤثرة وفاعلة، لتطبيق برنامجه الحكومي، فإنه سيجد نفسه محاصراً في بعض الأحيان، بإرادات ورغبات ومصالح تلك القوى، بخطوطها القيادية الثانية والثالثة، وهو ما سيدفعه إما الى المهادنة والمجاملة، أو الى المجابهة والتصدي، وفي كلتا الحالتين، هناك استحقاقات وتبعات ومعطيات، لا بد أن تترتب عليها نتائج من نوع معين.

هذه الصورة الاجمالية التي تختلط وتتداخل وتتشابك فيها ملامح التفاؤل ومؤشرات النجاح مع معالم الاحباط وهواجس الاخفاق، لن تتوضح وتتبلور الا بعد ستة شهور على أقل تقدير، لذلك من الخطأ اصدار الاحكام والتقييمات العاجلة والسريعة والانفعالية على مرحلة ما زالت في بداياتها الاولى.

العراق.. الإصلاح الداخلي والتكامل الإقليمي

*الدكتور برهم صالح

صحيفة (الحياة) اللندنية: ٢٠١٨/١١/١٠

المرحلة الجديدة قد تكون لحظة انعطاف تسجل في تاريخ العراق، فعلى الرغم من أن العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم حققت منجزات، خصوصاً على مستوى البناء الديمقراطي، لكن العراقيين واجهوا في المقابل العديد من التحديات والمخاطر التي نجمت في الغالب عن الخلل البنيوي في منظومة الحكم والصراعات الداخلية التي يغذيها الفساد والتجاوزات الإقليمية والدولية التي دفعت بالعراق لينتقل من أزمة خطيرة الى أخرى.

من الممكن ان تكون هذه المرحلة هي البداية الحقيقية لخروج العراق من دوامة أزماته، وبالتالي الاسهام في تجاوز المنطقة بالكامل لأزماتها، والطريق بات أكثر وضوحاً لدى العراقيين نحو الضفة الاخرى، وهو مرتبط باستحقاقات داخلية، وأخرى خارجية متبادلة مع الأشقاء والجيران ودول العالم، والقيادة العراقية الجديدة في المستويات التشريعية والتنفيذية تمتلك الرؤية الواضحة لمثل هذه الاستحقاقات.

داخلياً، تبدأ خريطة الطريق من إصلاحات حقيقية تضمن إعادة تمكين العقد وترميم الثقة بين المواطن والدولة، من خلال توفير الخدمات وفرص العمل وتطوير البنى القانونية في محاربة الفساد بقوة وحزم، والعمل على تشريع قانون انتخابات يضمن نزاهة العملية الانتخابية ويعزز ثقة المواطن العراقي بالآليات الديمقراطية، واطلاق حوار وطني داخلي لمعالجة الاختلالات البنيوية في منظومة الحكم وحل المشاكل المتراكمة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

يصل تعداد نفوس السكان في العراق اليوم الى ٣٨ مليون نسمة، وهناك زيادة بمعدل مليون نسمة سنوياً، وهذه الزيادات السكانية تأتي وسط بنية خدمية مدمرة وبطالة متفشية، والمشهد قد يتفاقم من دون إصلاح اقتصادي شامل وجذري فعال.

ولكن العراق في المقابل يمتلك مقومات اقتصادية متينة، يمكن استثمارها في نطاق سياسة اقتصادية رشيدة، تنقل البلاد من الاقتصاد الريعي المتعثر وغير القادر على تلبية احتياجات المواطنين، الى اقتصاد ناهض ومنتج وسوق واعدة.

ان تحقيق الأمن المجتمعي والسلم الاهلي مرتبط بتحديث شامل للبنى الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص العمل، والنهوض بالصناعات الوطنية، وتشجيع الانتاج الزراعي، ودعم المشاريع العمرانية الكبرى، جنباً الى جنب مع تشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة.

لقد نجحت الدولة العراقية بتعاونها الإقليمي والدولي في دحر «داعش»، وقد تمكنت من ذلك نتيجة وحدة شعبها وتكاتفه، ونبذه للخلافات، ووقوفه مدافعاً عن مدنه ومصيره وانتماؤه الوطني.

والعراق دفع اثماً باهظة لمعركته ضد الارهاب، ومع انه يتقدم بالشكر والتقدير الى كل الاطراف الاقليمية والدولية التي ساندته ومازالت في تلك المعركة المصيرية، فإن استحقاقات اجتثاث الارهاب من جذوره ما زالت تستدعي المزيد من التعاون الإقليمي والدولي، بوصفها قضية تخص الأمن والسلم الدوليين، فالعمل على استقرار العراق سيعزز الإرادة الجدية في العمل على استقرار منطقة الشرق الاوسط، ولا يمكن القضاء على الإرهاب من دون استقرار العراق واخذ دوره الطبيعي في المنطقة.

إن اكمال المعركة ضد الارهاب فكراً وتجفيف منابعه، يتطلب البدء بعمليات إعادة إعمار المدن المتضررة، ورعاية الضحايا، وتنمية آفاق الفكر المتسامح، وتشجيع الحوار الاجتماعي وخلق أجواء وئام سياسي لإصلاح وضعنا الداخلي جنباً الى جنب مع ضبط الأمن ودعم الاجهزة الأمنية العراقية وتطوير قدراتها الدفاعية والإنسانية. ومن نافلة القول، إن تلك المعركة مثلت لدى العراقيين نموذجاً للدفاع عن السيادة والوحدة الوطنية، كما انها أظهرت أيضاً النتائج الإيجابية للتعاون الاقليمي والدولي ضد الأخطار المشتركة.

سيكون من مهمات العراق في هذا المجال تطوير مستوى التفاهم مع دول المنطقة والإجراءات الجدية التي تطوَّق الإرهاب فعلاً وتمنع حريته بالتحرك والتمويل والتجمع والتشديد وصولاً إلى بيئة إقليمية نظيفة من الإرهاب ومن بواعث نشوئه، وهذا ما نأمل أن يساعدنا فيه الأشقاء والأصدقاء، ويساعدوا فيه أنفسهم في الوقت ذاته، فعلينا جميعاً أن نتعاون من أجل، سلام بلداننا، وأمن شعوبنا.

أمامنا العديد من التحديات أبرزها مشكلة المياه وهي أخطر ما يهدد الحياة والبيئة وسيكون لها تداعيات سلبية على الواقع العراقي في مجالات عديدة، ما يتطلب العمل الجاد لحل مشكلة المياه في المنطقة، ومعها كذلك مسائل ضبط الحدود وتنظيم التجارة والسياحة الدينية والثقافية، وكلها عوامل تستدعي منا، في العراق، ومن جيراننا تهيئة أسباب التفاهم والوصول إلى اتفاقات تخدم الجميع وتنمي أجواء الثقة والاطمئنان.

إن مصلحتنا الوطنية تكمن في حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض سياسة المحاور، والتمسك بالدور العراقي المحوري في بناء منظومة أمن إقليمي يستند الى الاحترام المتبادل للسيادة وحقوق شعوب المنطقة وان التعاون والتكامل الاقتصادي والثقافي والأمني والانمائي، هي مفاتيح أساسية للنهوض بمنطقة الشرق الأوسط برمتها، عبر استبدال لغة الخلاف بالاتفاق، والتناحر بالتعاون، والبناء على المشتركات، قبل الوقوف أمام الخلافات.

والعراق يسعى الى بناء أفضل العلاقات مع عمقه العربي والخليجي، والتعاون مع اشقائه في إرساء قواعد حسن الجوار والتكامل الاقتصادي والنهوض الثقافي المشترك، كما تجمع بين العراق والجمهورية الاسلامية الايرانية روابط علاقات متينة، نطمح الى تنميتها وتقوية أسسها لتكون بدورها مثلاً للتعاون من أجل نماء واستقرار المنطقة، وان علاقات متميزة تربط العراق بتركيا تحمّل بدورها آفاقاً مفتوحة للتطور، وهذا ما يعرّز فرص سلام ناجز تستحقه المنطقة وشعبها.

إنه سلام لن يظلّ مجرد وعدٍ لعموم المنطقة، إذا ما تحقق الاستقرار الأمني التام في العراق الديموقراطي الاتحادي، وفي سورية، بتفاهم وطني مخلص بين الأشقاء السوريين، وبما يصون سلام سورية وأمن شعبها، وفي اليمن، بما ينهي معاناة شعبها ويرسي عوامل سلامها وحقوق مواطنيها.

لن يبقى السلام مجرد حلم إذا ما نجحنا معاً، وعبر التعاون الاقليمي والدولي، في خلق أجواء حوار إيجابي ببناء يطفى النار الكامنة تحت رماد الاختلافات، ونعمل في العراق، على أن يكون الدور العراقي الناهض عاملاً مساعداً في كل هذا وحيثما طُلب منه دورٌ إيجابي، مستندين الى حقيقة ان منطقتنا يمكن ان تحقق بالسلام والتعاون انجازات لشعوبنا أكثر بكثير مما قد تحققه الاختلافات.

* رئيس جمهورية العراق

حكومتان جديدتان في العراق وكردستان

تقرير عن رحلة: كينيث بولاك، نسيبة يونس، مايكل نايتس، وبلال وهاب

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١١/١٠

"في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، خاطب كينيث بولاك ونسيبة يونس ومايكل نايتس وبلال وهاب منتدى سياسي في معهد واشنطن. وبولاك هو باحث مقيم في "معهد أمريكي إنتربرايز". ويونس هي مستشارة بارزة في "المعهد الأوروبي للسلام". ونايتس هو زميل أقدم في معهد واشنطن، وكان قد عمل في جميع محافظات العراق وأمضى بعض الوقت مع قوات الأمن في البلاد. وهاب هو زميل "ناتان واستيرك. واغفر" في المعهد. وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم".

كينيث بولاك:

كانت انتخابات أيار/مايو كارثية، ولكن الحكومة التي انبثقت عنها جاءت أفضل مما كان يتوقعه أي شخص. فالرئيس العراقي الجديد برهم صالح ورئيس الوزراء الجديد عادل عبدالمهدي والشعب العراقي يريدون رؤية البلاد تتغير في الاتجاه الصحيح. وبما أن العراق عانى مشكلة منذ مدة طويلة بسبب الاختلاف بين رغبات الشعب والقيادة، فيجدر بالولايات المتحدة أن تكون متفائلة.

ومع ذلك لا يخلو الوضع من تعقيدات. إذ يجب على الحكومة الجديدة التعامل مع ثلاثة مجتمعات مختلفة تضررت بشدة من قضايا فريدة من نوعها. فالکرد غاضبون من فقدانهم السيطرة على كركوك، ومن وضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية، ومن حالة نطفهم وقواتهم الأمنية. أما السنة فبأسم الحاجة إلى إعادة الإعمار بعد الحرب على تنظيم «الدولة الإسلامية»، ويشعرون بالقلق من معاودة ظهور هذه الجماعة الجهادية، وسئموا من استبعادهم عن مناصب السلطة السياسية الأكبر في بغداد. ويشعر الشيعة بالغضب من عجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية وتقديم إطار عمل اقتصادي لإحياء البلاد بأسرها. ويركز كل مجتمع على مشاكله الخاصة فقط ولا يبالي بمشاكل الآخرين.

وعلى الصعيد السياسي، سياترأس رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي حكومة وحدة وطنية أخرى. وبينما حاول تخطي سياسة المحسوبة التي تقوم عليها مثل هذه الحكومات عند اختيار وزرائه، إلا أنه لم يتمكن من التغلب عليها بالكامل. فأعمال الشعب التي نشبت في جنوب البلاد تشير إلى الواقع التالي: إن فشله في تقديم النتائج المتوقعة في المستقبل القريب، سيؤدي إلى فقدان العراقيين الثقة في النظام نفسه.

نسيبة يونس:

بذلت إيران والولايات المتحدة جهوداً كثيرة في التسابق من أجل التأثير في العراق خلال عملية تشكيل الحكومة، وجاءت تفسيرات النتائج مختلفة. فالنتائج الإيجابية المختلفة دفعت البعض إلى اعتبار الحكومة الجديدة نجاحاً للولايات المتحدة، ولكن هذا ليس هو الحال.

لنأخذ على سبيل المثال الرئيس برهم صالح. فعلى الرغم من أنه لا يوجد سبب يدعو لإضعافه أو التقليل من قدراته، إلا أن إيران، وليس الولايات المتحدة، هي التي توسّطت لعودته إلى «الاتحاد الوطني الكردستاني» وأسكتت المعارضة داخل الحزب. وكان قد خرج من الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو في حالة ضعيفة. وبطبيعة الحال، يتعين على الولايات المتحدة مواصلة العمل معه، لكن يجب ألا تنسى من هي الجهة التي أوصلته بأفعالها إلى السلطة.

وفي السياق نفسه، تعاملت الولايات المتحدة مع عادل عبدالمهدي على نحو مكثف حين كان وزيراً للنفط في العراق، ولكنها دعمت رئيس الحكومة آنذاك حيدر العبادي خلال الانتخابات، متغاضية عن كافة التحليلات المنطقية للوضع. ومن خلال سوء قراءتها للمشهد السياسي خسرت واشنطن فرصة التأثير على مرشح لديه بعض الشعور بالولاء.

وفي المقابل، بذلت طهران بعض الجهود الاستثنائية في بناء تحالفات سياسات لم تكن واشنطن تعتقد أنها ممكنة. على سبيل المثال، تم ضمّ السنة اليمينيين إلى كتلة "البناء" التي تُعدّ الجناح السياسي لبعض الميليشيات الشيعية. ولكن إيران تعمّدت على عدم استخدام كامل نفوذها، لأنها لا تُريد إهانة الولايات المتحدة إلى الحد الذي تفرض فيه قيوداً شديدة على العراق. كما أن طهران حساسة لكيفية تأثير هذا التدخل على السياسة العراقية المحلية.

مايكل نايتس:

تُعتبر كركوك نقطة أساسية في اتفاقية إيرادات النفط بين الحكومة العراقية المركزية و«حكومة إقليم كردستان»، وتقوم الولايات المتحدة بدور أساسي في إدخالها في هذه العملية. وقبل التمكن من التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، من المرجح أن يشهد العام المقبل مواصلة سير حكومتي بغداد و«إقليم كردستان» في مخطط تعاوني لتصدير النفط. ومن المحتمل أن يستمر الكرد في تسويق نفطهم الخام بأنفسهم وتصدير خام كركوك التابع لحكومة بغداد، بينما تعمل الحكومة المركزية على تمويل ميزانية «الإقليم». وسوف تتيح هذه الاستراتيجية استمرار الكرد بدفع الرواتب وتقديم الخدمات الاجتماعية وتسيير تكاليف النفط، بالإضافة إلى الاستمرار في خدمة ديونهم عند مستوى ٢٠٠ مليون دولار شهريا.

وعلى الصعيد الأمني، هدفت «عملية العزم الصلب» إلى إبطال قوة تنظيم «الدولة الإسلامية» وإعادتها إلى ما كانت عليه عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فبينما قلص تنظيم «داعش» وتيرة عملياته من الناحية الكمية، إلا أنه ضاعف أبعاده من الناحية النوعية. وتحتاج قوات الأمن العراقية إلى تجنيد المزيد من العناصر، وخاصة من السكان المحليين من أجل الاستمرار بهزيمة جيوب تنظيم «الدولة الإسلامية». وبما أن هذه الجماعة تستغل الخلافات على المناطق بين حكومة بغداد و«حكومة إقليم كردستان»، هناك حاجة ملحة إلى إنشاء جيل جديد من القوات المشتركة. وقد فكر المسؤولون العراقيون في تجنيد كتيبتين جديدتين لمكافحة الإرهاب، أحدهما من السليمانية والأخرى من أربيل، على أن تعمل تحت السيطرة الفدرالية ويتم تمويلهما عن طريق بغداد، ولكن تتألفان من السكان المحليين الكرد وغير الكرد.

وعلى المستويات الأخرى، سجلت «قوات الحشد الشعبي» أداءً جيداً في الانتخابات الوطنية حيث قفز عدد أعضاء «عصائب أهل الحق» في البرلمان من مقعد واحد إلى ١٥ مقعداً. يجب على الولايات المتحدة أن تشير بوضوح إلى ما هي مستعدة أم غير مستعدة لتقديمه لـ «قوات الحشد الشعبي» من حيث التدريب والدعم. ويعتقد البعض أن على واشنطن فرض عقوبات على «عصائب أهل الحق» وبعض الوحدات الأخرى. وبغض النظر عما يقرر المسؤولون الأمريكيون القيام به، عليهم دعم مؤسسات الدفاع العراقية. فـ «قوات الحشد الشعبي» نشأت في المقام الأول بسبب افتقار العراق إلى قوات احتياط رسمية، ولا يزال هذا النقص قائماً حتى اليوم. ينبغي على الولايات المتحدة الحفاظ على وجودها هناك، والتنافس مع إيران على التعاون الأمني، ومساعدة العراق على تشكيل قوات احتياطية. ومن خلال قيامها بذلك، سوف تتمكن من هزيمة طهران في كل مرة، لأن العراقيين يقدرون التعاون الأمني مع الولايات المتحدة أكثر من الدعم الإيراني.

بلال وهاب:

بعد مرور المرحلة (الأولى من) تشكيل الحكومة، حقق العراق عدة مكاسب ملحوظة. فقد جرت عملية انتقال السلطة بسلمية تامة، وأصبح نظام الحكومة في العراق أكثر استجابة لمطالب الشعب، كما تمت هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى حد كبير، ومنحت إيران والولايات المتحدة موافقتهم الضمنية على الحكومة الجديدة، بينما شهدت بغداد مشاركة أكبر من قبل السنة والكرد. ومع ذلك، تبقى الحكومة هي التحدي الأكبر. فالمواطنون الشيعة في البصرة كانوا مستعدين للتظاهر ضد حكومة يرأسها الشيعة لأنهم كانوا محرومين من الكهرباء والمياه. وفي قطاع الأعمال، لا يزال الاقتصاد الإجمالي في قبضة الحكومة بالرغم من تأييد بغداد الشفهي للأسواق الحرة.

وفي غضون ذلك، تواصل إيران ممارسة نفوذ كبير بسبب المؤسسات العراقية الضعيفة وسياسات البلاد القائمة على الصفقات. لكن الفضل الذي يُنسب إلى طهران هو أكبر مما تستحق، خاصة في تسمية حكام العراق الجدد، إذ لا يجوز غض النظر عن مجموعة الأحزاب والقيادات المحلية في البلاد.

فضلا عن ذلك، كانت الانتخابات الكردية سلمية أيضاً، على الرغم من أن نسبة الإقبال كانت متدنية - وربما أيضاً أدنى من نسبتها في الانتخابات الوطنية. إذ لم يصوت الكثير من الشباب. كما أن العديد من المواطنين المحليين يؤمنون بأن الحزبين الحاكمين في «حكومة إقليم كردستان» - أي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» - استخدمتا مركزيهما لطباعة بطاقات هوية مزورة وإرسال مناصريهما للتصويت بدلاً عن أشخاص آخرين. ومهما كانت الحالة، فقد خسرت أحزاب المعارضة الكردية البعض من مقاعدها، بينما عاد «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» إلى الهيمنة على السلطة رغم العقبات الرئيسية مثل سوء إدارة الاقتصاد واستفتاء الاستقلال الذي أُجري العام الماضي. ويشير ذلك إلى أن الحزبين الحاكمين كانا يبذلان جهوداً جمة في مؤسساتهما، حيث نجحا في تشكيل جهاز حزبي بالغ القوة يستطيع جعل دينامية السلطة لدى «حكومة إقليم كردستان»، أقل دينامية من سلطة العراق.

يتعين الآن على «حكومة إقليم كردستان» التعامل مع مصدر ضغط آخر من إيران وتركيا. فقد ازدادت عدائية طهران تجاه جماعات المعارضة الكردية الإيرانية التي التمسّت ملاذاً آمناً لها في شمال العراق. وبالمثل، يتزايد الوجود العسكري التركي داخل «إقليم كردستان»، مما قد يؤدي إلى حدوث تصعيد ضد قوات «حزب العمال الكردستاني» في المنطقة.

*أعدت هذا الملخص جو آن إستيس

كركوك.. الحل ليس مستحيلاً!

*جاسم الحلفي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١١/١٠

تبرز موضوعه انتخاب محافظ جديد لكركوك على جدول اعمال مجلس المحافظة الذي يغلب عليه الاستقطاب السياسي، يصاحب ذلك جدل اختلال تمثيل الأطياف فيه.

والحق، ان المحافظة وكما يقال، هي عراق مصغر، لما تحتويه تركيبتها السكانية من تنوع قومي وديني وطائفي. وهناك من يقول، وهو على صواب، ان كركوك هي بوابة الاستقرار في العراق، لذا يكمن الرهان على جعل هذا التنوع في المحافظة، قوة وثراء، رهانا وطنيا بامتياز، وليس عامل فرقة وانقسام وتهميش وتشتت.

تخبرنا تجارب حل النزاعات التي شهدتها شعوب العالم وبلدانها، ان الحل الممكن دوما يبدأ في لحظة الاتفاق على المشتركات وجعلها أولوية أساسية في الحوار. فيما يستحيل الحل عندما ينطلق الحوار على أرضية المحاصصة الطائفية والقومية وحساباتها غير المنطقية.

يمكننا القول بثقة، إن الحل لأي مسألة في العراق، وبضمنها كركوك، هو ممكن ومتاح اذا وضعت المواطنة كركيزة للحوار.

بطبيعة الحال، ان هم كل مواطن في كركوك، كما هو حال المواطن في المدن العراقية الاخرى، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية المحافظة، هو الامن والاستقرار والعيش الكريم.

وهذا لم يكن يوما ضمن اهتمامات القوى المتنفذة، التي تسعى دوما الى الانتفاع من السلطة ومكاسبها، غير مهتمة بعيش المواطن وسلامته وامنه، بقدر اهتمامها بالمال والنفوذ.

يبدو ان التجارب المريرة التي مرت على كركوك، كالاحتراب السياسي، والتزمت بالمواقف والسعي للاستحواذ والتهميش وإلغاء الآخر، لم ينتفع منها احد، ولم تحسم الأمور لصالح أي طرف.

الوضع الراهن، لا يحتمل المزيد من التعقيد وزج المواطنين اكثر في صراع مصالح المتنفذين، الذين لا مصلحة لهم فيه. ان كلما تضخمت وارادات المتنفذين يزداد فقر المواطنين ويتسع عوزهم وترتفع البطالة بين صفوفهم وتتردى الخدمات اكثر.

لذلك، تبرز اليوم حاجة الى حلول ناجزة ومقبولة، انطلاقا من رؤية تعزيز الحل الداخلي عبر ترسيخ مفهوم المواطنة، وهذا يستدعي استبعاد كل التدخلات الإقليمية، والتي لا تساعد على الحل انما تعمق الخلاف اكثر وتعقد المشكلات وتزيدها تشابكا.

ويتطلب من جهة أخرى استبعاد تأثيرات القوى السياسية من خارج حدود المحافظة، والتي تتحكم بها، ان لا يستطيع إيجاد الحلول الواقعية الا أبناء المحافظة، فهم الأدرى بواقعهم واحتياجاتهم وتفصيل أوضاعهم. كما يتطلب عند تشكيل لجان التفاوض ان تكون عناصرها مقبولة من كل الأطراف، واستبعاد المتطرفين والموتورين.

لجان التفاهم المقترحة تلك، يجب أن تتشكل من الشخصيات القادرة على إيجاد حلول واقعية مقبولة، تمكن الجميع من الاسهام الفعال في إدارة المحافظة، وابعاد تأثير المتنفذين وصفقاتهم ومساوماتهم على حساب الاستقرار والتنمية.

ورغبة في التأكيد، أقول: لا حل ينتج استقرارا من دون الاستناد الى موضوعه المواطنة، وترسيخ التنوع باعتباره قوة وثراء وليس عنصر فرقة وانقسام.

الرئيس خارج أسوار القصر الجمهوري:

فشل تجربة عبدالمهدي يعني نهاية العملية السياسية في العراق

مام جلال سعى لإدخال تعديلات على الدستور لتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية

اقترحت مراسم التسلم والتسليم مع برهم صالح وانتقلت الممارسة لمجلس الوزراء

أتوقع للرئيس الجديد النجاح وأراه جديراً بالمنصب وتجاوزنا بعض توترات الماضي

أكثر أيامي صعوبة هي إحتلال الموصل وأرهقتني معاناة الأيزيديين

المواطن فؤاد معصوم في أول حوار صحفي بعد التداول السلمي للسلطة

صحيفة (الزمان) اللندنية: ٢٠١٨/١١/١٢

أحمد عبد المجيد: عندما تولى الرئيس فؤاد معصوم منصبه عام ٢٠١٤ لم يكن طريقه مفروشا بالورود، بل وجد نفسه امام تحديات كبرى واستحقاقات غير مسبوقة، بينها احتلال داعش للمدن وجرائمه بحق المواطنين، ولاسيما الايزيديين. وواجه فجأة امتحانا صعبا اضطره الى الاستعانة باصدقاء العراق وحلفائه لطلب المساعدة، كما لجأ الى المجتمع الدولي لوضعه في صورة ما يجري. اما داخليا فانه تحلى بالصبر الجميل ازاء ما عرف به (الاصلاح والحرب على الفساد) وسار في اكثر الطرق دستورية للابقاء على هيكلية سلطاته من محاولات نزعها برغم محدوديتها واصبح كالقابض على الجمر ولاسيما خلال ازمة الاستفتاء على استقلال اقليم كردستان. ومثلما دخل معصوم قصر الرئاسة متسلحا بالشرعية الدستورية وآليات الاختيار الديمقراطي، فانه غادره مستجيباً لمتطلبات احترام الخيارات الحزبية والسياقات البرلمانية المتاحة، وكان اول رئيس جمهورية يغادر قصر الرئاسة فور اختيار خلفه، ولم يتأخر يوما واحدا او يطلب مهلة اضافية لتسوية اوضاعه او نقل موجودات مكتبه، وبادر على الفور الى العودة الى منزل سابق عاش فيه مع العائلة (الزوجة والبنات والاحفاد) بعد نيسان ٢٠٠٣ عاد محاطا بمكتبة عامرة وحشد من الذكريات يتجه الى تسطيرها في مذكرات قد تصدر العام المقبل. وهو يمضي ايامه حاليا كمواطن في القراءة واستقبال بعض معارفه واصدقائه القدامى، الذين شغلته ايام الرئاسة عنهم. وفيما وصلنا الى مكتبه في المنزل لاجراء هذا الحوار، كان قد فرغ من قراءة بعض صفحات مذكرات زميله السياسي اياد علاوي التي صدرت حديثا. وفيما يلي نص الحوار بجزئه الاول:

* بودي ان اعرف طبيعة مشاعركم لحظة تبادل السلطة؟

— كانت بلا شك لحظة فاصلة.. تذكرت خلالها وقائع ما كان يجري على مسرح هذه العملية في السابق. كانت العادة ان يحترب المتنافسون سواء من داخل الحزب الواحد او خارجه لكنني فضلت ان نكون طرفين متصالحين. قبل ذلك كنت قد اقترحت حلا توافقيا بين المرشحين على منصب الرئيس عام ٢٠١٤ يتمثل ببقاء نجم الدين كريم محافظ كركوك بمنصبه نظرا للنجاحات التي حققها للمحافظة، وان يكون الدكتور برهم صالح مرشحا للمنصب، وادعت هذا المقترح لدى المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني وسافرت الى لندن بقصد العلاج وقضاء بعض الاشغال. لكن بعد يومين اتصلوا بي طالبين تقديم ترشيحي لمجلس النواب لان الزميلين الاخرين رفضا الفكرة، وقررا دخول المنافسة كما يبدو، وكان وقتا حرجا تطلب مني ارسال الطلب الى البرلمان بالوسائل الالكترونية والموبايل على عجل.

في ما مضى كانت لدينا مشاكل وغالبا ما تحدث انشقاقات داخل صفوف الحزب وفي النهاية يتم التصالح وعودة الطرفين الى الصفوف، وقلت لماذا يحدث ذلك مرة اخرى. رأيت ان خدمة الاتحاد الوطني تتطلب عودة الدكتور الى

صفوفه، طالما ان الاتحاد هو الذي يرشح الشخصية لرئاسة الجمهورية، وطالما ان هذه الشخصية هو الدكتور برهم فلم اشعر بأي توتر او موقف معارض ازاءه وشعرت اني قدمت خدمة للحزب الذي انخرطت فيه منذ عام ١٩٧٥. وثانيا ان الامور لا تجري برغبات شخصية، بل لابد من الادعان لحقيقة التحولات الديمقراطية والتوجهات السياسية ذات الازدواجية، التي كثيرا ما ينادي بها بعض السياسيين لكنهم في الواقع لا يطبقونها. وقلت لآكن مرتاحاً.

* هل هذا يعني انك كنت مستعداً للترشح لولاية ثانية؟

— لم اكن مرشحاً بل كان هناك قرار بعودة الدكتور برهم الى صفوف الاتحاد ويكون مرشحاً للرئاسة. وهذا شيء مهم.

* هذا يعني انك فضلت مصلحة الحزب على رغبتك؟

— لا استطيع قول ذلك لكن طالما يوجد زميل اخر داخل الاتحاد الوطني هو المرشح فاني ارحب.

* وما هي مشاعرك لحظة مصافحتك الدكتور برهم صالح على ابواب قصر السلام؟

— لم تكن قبلي اي مراسم تجري لتسلم وتسليم المنصب. كانت فكرتي ان تتم مواجهة الطرفين وعدم الادعان للانطباعات السابقة. وقلت لنكن اصدقاء وكنت صاحب فكرة اجراء مراسم علنية، كالتى نقلت عبر وسائل الاعلام. كان ممكن استقباله او ان اراه وانا اكتب مرسوماً بتسلمه المنصب وهو يكتب مرسوماً باحالي على التقاعد. لكن احببت ان اعطي انطباعات للرأي العام مختلفاً. قلت لنعمل مراسم فيها عزف سلام جمهوري واستعراض حرس شرف وسواها. اظن انها كانت قدوة تكررت في تسليم وتسليم المنصب بين رئيس الوزراء السابق وخلفه.

* كم يوم استغرق عندك التخطيط ومواجهة هذه اللحظات.. اقصد التبادل او التسليم والتسلم؟

— لقد زارني الدكتور برهم قبل يومين من مصادقة البرلمان على ترشيحه، وجلسنا وتبادلنا الاراء. كانت علاقة ودية برغم ان الدورة السابقة شهدت بعض المشاكل بيننا والتوترات، لكن هذه الامور كانت داخل الاتحاد الوطني او داخل الكتلة الكردستانية. لكن الوضع هذه المرة مختلف. انا لست ضد تولي شخص من خارج الاتحاد المنصب لكن بالتأكيد كنت مسروراً لتولي رفيق حزبي من داخل الاتحاد رئاسة الجمهورية. اذن ربما خلال هذين اليومين كنت افكر باللحظات الفاصلة كما وصفتها.

* فخافة الرئيس.. صدقاً ما نوع المشاعر التي انتبأتك في تلك اللحظة.. هل شعرت بألم ام بسعادة ام بأسف؟

— لم اشعر باي اسف. وحتى عندما طلب مني ان يسكن الرئيس الجديد في المنزل، الذي شغلته طيلة ولايتي خلال الاربع سنوات الماضية وافقت مباشرة واخليت المنزل الذي سبق للرئيس مام جلال ان اقام فيه ثم انتقلت الى منزلي الحالي الذي كنت اشغله قبل ان اتولى الرئاسة عام ٢٠١٤ تركته على حاله دون ان ينقص من ممتلكاته شيء.

شددت على الإسراع بمساعدة المحاصرين في جبل سنجار

* لاشك انكم واجهت ايما صعوبة خلال توليك الرئاسة. لكن اي هذه الايام هي الاكثر صعوبة بالنسبة لك؟

— اكثر الايام صعوبة كانت ايام كارثة داعش واحتلال الموصل وبقية المدن ومقتل الكثير من المواطنين. كانت مصدر خوف وقلق بالنسبة لي، وفكرت كيف سيكون المصير في ما بعد. وقلت اذا كانت كل تلك القوات الموجودة في الموصل لم تستطع ان تحافظ على موقعها، فان داعش سيكون قادراً على الوصول الى اسوار بغداد. اي يمكن ان يحاصر العاصمة و..

* خطر على بالكم ذلك؟

— بالتأكيد.. بالتأكيد. ثم ارهقني موضوع المكون الأيزيدي. شعرت ان ثمة اهمالا بصدد هذا الموضوع حتى من قبل المجتمع الدولي، فاتصلت بوزير خارجية امريكا جون كيري وطلبت مساعدة المحاصرين في جبل سنجار.. مئات العوائل بلا ماء وغذاء وملاجئ، واقترحت الاستعانة بقوات من الخليج، لكن قال ان هذه العملية مرهونة

بموافقة الرئيس الأمريكي فهو الوحيد المخول بتحريك القوات. كان يوم اربعاء وقال القرار يحتاج الى وقت ويمكن ان يتم الاحد المقبل، وقلت معنى ذلك ان الناس سيموتون. وقال سنرى، لكن سرعان ما تم التدخل وانزال مساعدات عبر الجو. لقد شعرت بالارتياح لهذه النتائج. ثم اني اتجهت الى الدول الاوربية وناشدتها تقديم المساعدة. لم يكن لديهم اي رد فعل سريع، لكن لا بد من تقديم الشكر الى الرئيس الفرنسي السابق اولاند. تمت اتصالات هاتفية بيننا، قال لا بد من عمل شيء. تبلورت فكرة عقد مؤتمر في باريس، وبعد يومين اتصل مشيرا الى وجود تحفظ لدى بعض الدول من حضور ايران الى المؤتمر. وقلت له ان ايران قدمت مساعدات قيمة للعراق، ومن الصعب علينا الان، ان نقول لهم لا تحضروا المؤتمر. وجرى الاتفاق على ان يقوم هو بتوجيه رسالة الدعوات الى الدول، فيما كان الاتفاق السابق ان يتم التوقيع عليها مشتركا مني ومنه. وعلى هذا الاساس حضر ٣٥ وزير خارجية دولة اوربية وغير اوربية وكان بينهم من العرب المرحوم وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل. كان وضعه الصحي صعبا، وخلال الاستراحة كنا معه، انا والدكتور ابراهيم الجعفري، فاستعان بي للنهوض من مكانه بهدف التوجه الى حديقة قاعة المؤتمر فاتكأ علي وعلى الجعفري وسرعان ما انتشرت صورته معنا في جميع وسائل الاعلام الدولية. الخلاصة كانت قضية انهاء احتلال داعش للمدن الهام الاكبر بالنسبة لي.

لم أبخل بأي جهد لخدمة بلدي وشعبي

* هل ثمة موقف اتخذته خلال ولايتك ثم ندمت عليه الان؟

– لم أبخل بأي جهد لخدمة بلدي وشعبي ولكن كنت اتمنى لو قدمت شيئا اكبر واعظم لهما، لكن مشكلة رئيس الجمهورية تكمن في الدستور والدستور، لم يمنحه الصلاحيات الكافية. لا اقول لا توجد صلاحيات لكنها غير كافية، ولاسيما ابداء الرأي بشأن اداء الحكومة والمشاركة في اللجنة العليا للامن الوطني. اظن ان هذا التحديد خلق مشاكل عديدة، وكمثال عندما جرى الحراك الشعبي بشأن الاصلاح ومحاربة الفساد واعادة النظر بهيكلية الحكومة اصدروا قرارا بالغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية.

وقد ارسلت رسالة بهذا الشأن من ديوان الرئاسة الى رئيس البرلمان، مؤكدا ان القرار يخالف نصا دستوريا. والغريب ان الذين هيجوا الامور داخل مجلس النواب كانوا ضمن الكتل التي يرأسها نواب رئيس الجمهورية الثلاثة الذين الغيت مناصبهم.

لقد اتصل بي الدكتور سليم الجبوري متسائلا عن عرض رسالتي على المجلس وقلت اني لم اطلب سحبها، فقال سنعرضها لكن مرت ايام دون ان تعرض ولا اعرف السبب. وهكذا يجب ان تكون لدى رئيس الجمهورية صلاحيات كافية لممارسة دوره ولاسيما في اطار اللجنة الامنية العليا التي تعقد اجتماعاتها برئاسة رئيس الوزراء فقط.

اعتقد المفروض ان يتناوب على المهمة رئيس الجمهورية ايضا وان يكون مشاركا. واقول للتاريخ ان الرئيس مام جلال عند كتابة الدستور سعى لاجراء تعديلات بهذا الشأن لكن لم يتحقق مراده.

هذه مشكلة كبيرة نعاني منها حتى الان

* وما هو المشروع الذي كنت تأمل تحقيقه خلال الاربع سنوات وعجزت عن ذلك؟

– مشاريع كثيرة وكبيرة بينها اختيار وزراء في الاماكن المهمة يكونون من اصحاب الدراية والكفاءة ويتمتعون بسمعة في السر والعلن لكن لم يحصل للأسف، وهذه مشكلة كبيرة نعاني منها حتى الان. وفي كل دوة نقول ستحل هذه المشكلة لكن نبقى نراوح برغم تحقيق بعض الخطوات المهمة احيانا. واعتقد جازما ان وضع العراق سيبقى على حاله ولا يتقدم اذا استمرينا على هذا المنوال. المؤسف ان الكفاءة لا تؤخذ في الاعتبار. كانت فيما مضى تؤخذ الكفاءة النضالية لكن الكفاءة الميدانية الان غائبة ولا تولى الاهمية والاهتمام اللازمين. وبالمناسبة انا لست مع فكرة استقلالية رئيس الوزراء وكابينته، هذا لا يمكن لان رئيس الوزراء اذا لم يحظ بتأييد البرلمان فمعنى ذلك

انهم يوميا يخلقون له مشكلة. مع ذلك ارى ان تجربة الدكتور عادل عبدالمهدي تجربة جديدة. فهو لا ينتمي الى اي حزب اي لا يخضع لاملاءات اي حزب، وبالتالي فاننا امام وضع جديد لكن اشك في نجاحها وان كان السيد عادل عبدالمهدي شخصية مثقفة اعرفه منذ عام ١٩٧٥ وعلاقتنا جيدة، وكنا قد سافرنا سرا الى كردستان ايام كانت حركة الامام الخميني ناشطة في ايران. وكنا نركب حافلة ولدينا صورة بوجهين الاولى للشاه محمدرضا بهلوي والثانية لاية الله خميني وفي مداخل المدن نعرض وجه الصورتين للسيطرات الامنية بحسب الموقف.

* ضحكنا.. وواصل الحديث:

— في هذه المدة ذهبنا الى كردستان سوية.

علاقتي بالجميع جيدة

* اشيع خلال ولايتك ان مستشاريك تم فرضهم عليك من الكتل البرلمانية.. ما صحة ذلك؟

— لم يفرض علي اي شخص لكن كانت ثمة مقترحات تقدم او تصلني فضلا عن رأيي بضرورة الاستعانة بخبرات بعض الاشخاص. وعلاقتي بالجميع جيدة. ولم يفرض علي اي واحد من المستشارين واذا دقت في اسمائهم ستكتشف انهم اشخاص ممتازون واكفاء.

الدكتور برهم قادر على تولي المهمة

* هل تعتقد ان الدكتور برهم صالح قادر على الاضطلاع بمهامه الرئاسية بالقدر المأمول؟

— عام ٢٠١٤ كان الدكتور برهم مرشحا للمنصب. وسبق ان ابلغت المكتب السياسي للاتحاد يومها انه شخص كفوء وقادر على تولي المهمة، بشرط ان يبقى المنافس الاخر دكتور نجم الدين محافظا لكروك لكن ما جرى انهما اصرا على دخول الانتخابات على المنصب، فاضطرت الى الدخول في المنافسة ايضا. وعندما اتصلوا بي كنت في باريس قادم من لندن. كانت لدى عائلتي رغبة بزيارة بعض المواقع التي نحتفظ بذكريات فيها فضلا عن عيادة صديقي. ومن احدي الكافريات بباريس كتبت رسالتي الى البرلمان للترشح وارسالها الى ابنتي جوان في لندن لا يصلها عبر الموبايل. قدمتها اخري يوم الى البرلمان. اعني ان الدكتور برهم يمتلك خبرة وهو شخص مثقف واتمنى له النجاح.

* منذ متى تعرفت الى الدكتور برهم؟

— اوائل الثمانينات من القرن الماضي ابان كان يدرس في لندن. وعندما عدت الى السليمانية كتبت تقريرا الى الحزب قلت ان لدينا شابا ممتازا ونشطا في بريطانيا ويتمتع بقدرة الحوار مع الصحفيين، وقومت دوره واقترحت الاعتماد عليه.

* في تقديرك.. ما سر اهتمام المرجوم مام جلال بالدكتور برهم؟

— مام جلال كان مهتماً بجميع اعضاء المكتب السياسي للاتحاد، وكل في مجال اختصاصه برغم ان عدد اعضاءه لم يتجاوز الاحد عشر عنصرا. وهؤلاء يأتون الى مواقعهم من خلال انتخابات المؤتمرات الحزبية ولكن بعض المؤتمرات، الاول والثاني والثالث، لم يتم انتخاب الجميع. كان مام جلال يختار من يراه مناسبا وجديرا ويقترحه على المؤتمر ثم تجري التنقية عليه والتصفيق دلالة على الموافقة التامة. وفي مؤتمر الاتحاد الاخير اقترح مام جلال ان يكون له نائبان، الاول كوسرت رسول والثاني الدكتور برهم. والسيد كوسرت اصبح رئيسا للوزراء في كردستان وكذلك الدكتور برهم. لذلك كان لدى مام جلال واعضاء القيادة اهتمام بهؤلاء الاشخاص لتولي شؤون ادارة الاقليم بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

نصائح الى الدكتور عادل عبدالمهدي

* هنا انهيت المحور الاول من حوار مع المواطن فؤاد معصوم بعد مغادرته اسوار القصر الجمهوري قبل نحو ثلاثة اسابيع، ورأيت ان اترك فسحة اليه لالتقاط انفاسه، ولاسيما اني بدأت حوار معي من الخطوة الاولى التي وطأت فيها عتبة منزله

وبادرتة فوراً بطرح الاسئلة، فيما بقي استكان الشاي على حاله وقد معظم سخونته. ثم.. عدت لأطرح اسئلة المحور الثاني وسألته: ما النصائح التي تقدمها الى الدكتور عادل عبدالمهدي الذي يسعى لاستكمال كابينته الوزارية؟

– رأيي في السيد عبدالمهدي انه شخصية تمتلك تجربة وثقافة واسعة.. وهو سياسي مغبون لم يأخذ حقه او فرصته. لذلك كان مرشحا لتولي وزارة في عهد الجمعية الوطنية، واره رجلا يستطيع عبور بعض الصعوبات التي تواجهه وله قابلية على ادارة الحوار مع جميع الاطراف، لان علاقته بها جميعا جيدة. لم يدخل في محاور او يتسبب في مشاكل او يطلق تصريحات نارية ضد احد. ولذلك فهو بمزيد من الحوارات والاتصالات مع جميع الاطراف سينجح في مهمته. انا لست مع التقديرات التي تجعل له سقوفا زمنية، شهرا او شهرين، انا لست معها ولا اعتقد انه سيفشل وأرى ان فشله يدل على فشل العملية السياسية في العراق.

* ما الذي تقترحه اليه من برامج خلال السنوات الاربع المقبلة؟

– ادعوه الى السير على طريق جديدة ويترك الطريقة القديمة. واطن ان امامه اربع او خمس مهمات فقط دون تفصيل، اولا الوضع الاقتصادي وثانيا الوضع الامني ثم الاعمار. اما طرح افكار اخرى فلا اراها مسألة عملية لانها لا تخص جميع العراقيين. فاتفق شخص او مجموعة على قضية معينة وعدها ام المشاكل امر غير منطقي ولا يجوز. الحكومة الجديدة مطالبة بالتركيز على الامور الاساسية التي تتعلق بحياة المواطن وامنه ومعيشته وعودة المهجرين الى مناطقهم. فاذا نجح في هذه الملفات فان بقية الامور تبدو سهلة.

* يبدو ان السيد عبدالمهدي واقع حاليا تحت مطرقة الاحزاب. فما هي النصيحة التي تقدمها لهذه الاحزاب ولاسيما الكردية منها؟

– ادعوها الى ادراك طبيعة الظروف الراهنة. انها بحاجة الى التماسك وان يكونوا جميعا مع بعض وان نعمل سوية على حل المشاكل الاساسية. اما هذا يجب ان يكون وزيرا وغيره مديرا او وكيلاً فهي مسألة اخرى. اني اؤكد ان العراق مليء بالكفاءات العالية في جميع المجالات. ولو كنت واحدا من المصرح لهم بالاستشارة لقلت اتركوا عادل عبدالمهدي يختار وزراء حكومته او اعضاء هيئاته شرط ان يكونوا من اصحاب القدرة على انجاز المسؤوليات والاضطلاع بمهمات انجاز المشاريع الاساسية. انذاك سنكون نسير في الاتجاه الصحيح.

علاقة الحكومة الاتحادية باقليم كردستان

* وهل ترى ان علاقة الحكومة الاتحادية بالاقليم ستتحسن خلال ولاية عبدالمهدي؟

– انه يتمتع بعلاقة عامة جيدة ولكن علاقته مع الاحزاب الكردية جيدة ايضا..

* ونهض المواطن معصوم من كرسيه واتجه نحو الحجرة المجاورة لاغلاق بابها وحث احفاده الصغار على خفض اصواتهم. وقلت عند عودته: ان الاحفاد قطعة من كبد الجد. وضحك ثم واصل حديثه:

– اذن اقترح ان يقوم بتقديم اسماء وزراء يمتلكون خبرة ادارية قادرين على اداء مهماتهم. انذاك يكون لوحده يتحمل المسؤولية، لانه مسؤول عن اختيارهم ولم يفرضهم احد عليه وبالتالي تكون مهمته صعبة وتكون لديه المتابعة في كل ما يهم الوزارات وبرنامجه.

الانشغال خارج أسوار القصر الجمهوري

* الناس ترغب بالتعرف على اشياء تخصك: ماذا تفعل الان؟ ما الذي تفكر به وانت خارج اسوار القصر الجمهوري؟ والرئيس في العراق عندما يتقاعد، وهي عملية تجري للمرة الاولى بماذا ينشغل؟

– لاتزال تلاحقني الهموم والمشاكل التي كنت اعانيها عندما كنت رئيسا للجمهورية. صحيح اني لست المسؤول عنها او كنت طرفا في وقوعها كما لم اكن طرفا دستوريا في مواجهتها، لكني منشغل بها واتابعها كسياسي ومواطن. وافكر حاليا بكتابة مذكراتي، وانا من الناحية الاجتماعية كنت مقصرا ازاء اصدقائي واقربائي، لم اتواصل معهم. الان لدي الوقت لازورهم. وقد كنت عندما ازور السليمانية او اربيل كان يحوطني حشد من المرافقين وافراد الحماية فتعذر علي ممارسة الواجبات الاجتماعية. اما الان فلا يرافقني سوى شخص واحدا او اثنين فقط. وبالنسبة

للمذكرات فقد جرت العادة اني اسجل الوقائع والانطباعات يوميا منذ سنوات وادعها في مفكراتي السنوية. هي اوراق بحاجة الى ترتيب زمني والى صياغة.

* واتجه نظري صوب المكتبة فوجدتها عامرة بالاصدارات والدوريات من مناح عدة. وسألته: ما الذي تقرأه الآن ازاء هذا الكم من الكتب والمؤلفات في مكتبتك؟

— لدي نحو ٤٠ كارتونة زاخرة بالكتب، محفوظة في الحجرة المجاورة واسعى ايضا الى تنظيمها. واول امس وصلتني مذكرات السيد اياد علاوي.

* وفوجئت بهذا الخبر فلم تتناول وسائل الاعلام اي شيء عن هذه المذكرات. ونهض معصوم الى طاولة المكتب وسحب نسخة المذكرات من بين كتب اخرى موضوعة عليها. هي بالفعل مذكرات اياد علاوي على غلافها الاول صورة كبيرة له بحيث تحتل مساحة الغلاف تقريبا مع العنوان ثم سألته: واخر ما قرأت؟

— مذكرات وزير الخارجية المصري الاسبق عمرو موسى. واعتزم الافادة من ما ورد فيها ثم الاهتداء الى الاسلوب الذي تصاغ به المحتويات، وان كانت هذه الهيكلية او البناء معروفين بالنسبة لي لكنني اريد الاطلاع على طريقة الاهتمامات بالمواضيع وعرضها بحكم الخبرة. وانا منذ تشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني دأبت على كتابة الحوادث التي تمر بي واحيانا اكتب مجرد خواطر.

* لعلك تعرف ان معظم رؤساء دول العالم لا يكتبون هم المذكرات بل يعهدون بهذه الوظيفة الى محررين صحفيين متخصصين بالكتابة، اما بمراجعة يومياتهم او اجراء مقابلات مطولة معهم ثم تصاغ بطريقة السرد الروائي فتبدو كأنها مصاغة بأقلام الرؤساء.

— لكنني لا املك الوقت الكافي حاليا لمراجعة جميع الوثائق الكثيرة الموجودة لدي.
* وقلت: اقترح، فخامة الرئيس، ان تسرع بهذه العملية. اذ كلما تصدر المذكرات في هذه المدة، تحظى باهتمام ومتابعة اكبر. وقال:

— ارجو ان انجز هذه المذكرات خلال سنة ان شاء الله.
* عادة عندما يكون الشخص في موقع المسؤولية يحظى بزيارات من جميع الفئات والاقارب. هل مازال الذين كانوا يترددون عليك عندما كنت رئيسا يتفقدونك الان؟

— وصلتني اليوم رسالة من السيد ابراهيم بحر العلوم ورسائل عديدة تلقيتها منذ ان غادرت قصر السلام.
* لا.. اقصد زيارات الناس الاخرين؟

— قبل ثلاثة ايام زارني السيد هادي العامري وبعض الاصدقاء القدامى. انا حرصت على المحافظة على علاقاتي الاجتماعية برغم مشاغل الرئاسة. واشعر ان وضعي الخاص حال دون قيامي بواجباتي ازاء بعض الاصدقاء واولئك الذين زاملوني. وكنت اعمد الى ارسال من ينوب عني كشقيقي بالنسبة للمحيط العائلي أو احد المستشارين اذا كانت دائرة العلاقة بعد.

* هل قرأت مذكرات مام جلال التي صدرت حديثا؟
— قرأتها ورأيت انها عبارة عن الاحاديث والخطب التي كان مام جلال يتحدث بها امام المؤتمرات. وكان يعتزم كتابة مذكراته باللغات العربية والكردية والانكليزية لانه يتقنها.

* تقصد يكتبها بنفسه؟
— بالضبط.. وكان يخطط لاستئجار اربع شقق خارج العراق ويكلف عددا من الكتاب والملاكات الحزبية. وقد قرر القيام بهذا العمل فور انتهاء ولايته الثانية ثم ينصرف كليا الى انجاز مشروع المذكرات، اعتمادا على وثائق اساسية. بحوزته، لكن يقال انها مذكرات صدرت تم التركيز فيها على موضوعات منتقاة، وهي ليست سياسة مام جلال، على الاغلب يقال انها مذكرات، لكنني ارى ان مذكراته الحقيقية لم تكتب حتى الان، ولا اعرف فيما اذا كانت

العائلة تفكر بتكليف ذات المجموعة التي كان مام جلال ينوي طلب مساعدتها، لهذه الغاية لانجاز مذكراته، ومن بين هؤلاء الاخ فرياد راوندزي الذي طلب منه مام جلال التفرغ لهذه المهمة.

* وطلبت من المواطن الرئيس معصوم ان تناول المحور العائلي وسألته عن عدد احفاده.. فقد كانت صورهم تتوزع في ارجاء المكتبة بما يؤكد ارتباطه بهم ومحبتهم الى اطلالاتهم المشرقة. واجاب:

– أكرمني الله بستة احفاد. ثلاثة بنين وثلاث بنات. ولدي خمس بنات هن ذريتي في هذه الدنيا.

* ما شاء الله لديك خمس بنات، في وقت ان الشائع ان لديك بنتين فقط، وسألته: هل لديك اولاد؟

– كان عندي.

واشار الى صورة خلفه لصبي بعمر الزهور وقال:

هذا نجلي وقد..

* وفهمت من الاشارة وسحابة الحزن التي مرت على وجهه ان صاحب الصورة توفاه الله. واستدركت فوراً لتغيير مسار سؤالي وقلت ان ثمة قولاً مأثوراً ان الله يجازي الاب الذي له بنتان ويحسن تربيتهما بقصر في الجنة. ولاني مثلك ابو البنات ولدي ثلاث منهن دون ولد فان الله سيخصني بقصر ومشتغل في الجنة. وتبادلنا الابتسام ثم اردف:

– كان نجلي بعمر ١٤ سنة عندما توفاه الله. واحمده تعالى ان رزقني بخمس بنات يعود فضل حسن تربيتهن الى امهن. فلها دور في توجيههن للدراسة وحصولهن على شهادات عليا.

* نعم اليك قول الشاعر: الام مدرسة اذا اعددتها اعددت شعبا طيب الاعراق. ثم تداخل معنا زميلنا جمال الفيض مستشار الرئيس معصوم، الذي كان حاضرا هذا الحوار، وقال مشيرا الي (ام رنا زوجة دكتور احمد كذلك هي التي تولت تربية بناته لانه منصرف كلياً الى الصحافة زوجته الثانية). وضحكنا في ما بدت مداخلة موفقة لتبديل الاجواء. وسألته: فخامة الرئيس من احفادك اقربهم الى نفسك؟ واجاب:

– والله غائبهم حتى يعود ومريضهم حتى يبرأ وصغيرهم حتى يكبر.

* وقلت: هذا قول اعرابية سئلت عن احب اولادها اليها ثم سألت: خلال مدة ولايتك تعرضت الى انتقادات او ملاحظات من بعض خصومك. هل انت متعامل عليهم ام ترثي لحالهم ام مستعد للصفح عنهم؟

– لا أبداً.. كنت ارى انهم يحملون عني معلومات خاطئة او وصلتهم تسريبات غير صحيحة، مثلاً قالوا عني اني عينت ثلاثاً من بناتي مستشارات في مكثبي ويتقاضين رواتب من الدولة بينما كانت لدي مستشارة واحدة هي الدكتورة جوان، وكانت قبل ذلك مستشارة في رئاسة الوزراء ووزيرة اتصالات اي ان مؤهلاتها لم تأت من فراغ، اما شيرين ابنتي فان اهتماماتها تتعلق بالشرق الاوسط ودراساتها تنصب حول هذا الموضوع وزوجها طبيب وهي تعيش في لندن وتزورنا في بعض المناسبات وتدفع من حسابها اجور تذكرة الطائرة ولا تصل بغداد الا وهي محملة بكميات من المساعدات الطبية والادوية لتقديمها الى النازحين والمحتاجين وتدفع من جيبها اجور نقل هذه المساعدات. واعتقد ان المنتقدين لا يعرفونني او انهم يقعون تحت تأثير جهات سياسية. ولذلك تجاهلت الرد عليهم الا مرة او مرتين كان من الضروري ان ارد كي لا يتوهم البعض اني جعلت رئاسة الجمهورية مقاطعة عائلية.

ولاشك في اني كنت بحاجة الى سكرتير خاص يلازمي ولم اجد اجدر واقرب من ابنتي جوان فهي تفهم وضعي وموجودة معي ليل نهار وبوجودها لا احتاج الى طرف ثالث لنقل رسائلي او ارسال الاخرين لي ولاسيما ان الاتصالات لدينا عبارة عن موبايل وليست هواتف ارضية. كما اني اعتمدت على شقيقي الصغير الذي يتمتع بمعرفة واسعة بمختلف الاوساط المحلية ولاسيما الكردية، لجأت اليه لاني ادرك ان مجرد الرد على اتصال هاتفي احيانا قد يخلق مشكلة او ازمة. كان يلازمي وفي كل شهرين، مرة يأخذ اجازة لزيارة عائلته في لندن ويعود. عدا ذلك لم يكن معي احد من اقاربي او بناتي. والى قبل ايام قليلة تحدثت اليه بالقول (مقصود – هذا اسمه – انت اخي الصغير الذي رافقني عند تعييني في جامعة البصرة ثم انقطعت عنه منذ العام ١٩٧٢ وقد وجدت فيك امكانيات وقدرات كنت

اجهلهما . لديك امكانيات نادرة في المتابعة والادارة والاراء المفيدة التي كنت ترشدني اليها . فشكرا لك وقد تعلمت منك امورا غائبة عني).

الطراز الذي يفكر برد الفعل

* ماذا تصف نفسك : هل انت كثير الصمت ام عصبي المزاج ام مهادن؟

– انا من الطراز الذي يفكر برد الفعل . وكنت على الدوام حريصا على قياس رد فعل الاخرين ازاء تصريحاتي او بياناتي .

* انت متحسب اذن؟

– نعم .

* وبين حين وآخر كنت ارفع بصري الى اعلى لرؤية صورة شيخ وضعت داخل برواز ابيق وسألت : هل هو ابوك؟

– هو ابي الملا معصوم الهورامي رئيس اتحاد علماء الدين في كردستان رجل دين عرف بالورع والتقوى .

سجن في عام ١٩٦١ لمدة سنة بسبب تأييده الحركة الكردية آنذاك ، اعتقل في موطنه مدينة كويسنجق ورحل تحت الحراسة الى أربيل ومنها الى بغداد بعدما أصر محافظها أن يلتقيه على أمل أن يثنيه عن موقفه لكنه لم يتزحزح مما دفع محافظ أربيل العقيد أو العميد بدر الدين علي أن يضرب بعصاه عمامة الملا ويرميها على الأرض وعاقبه بضربتين على رأسه.. لكنه أجابه بقوله : العمامة وقد نزعته عني ورأسي ضربته ولكن عقلي وضميري مازالا الى جانب حركة شعبي ومطالبه الحقّة . فأمر بترحيله الى سجن الفضيلية في بغداد على الفور.. وبعد انقضاء نحو عام على موقفه أفرج عنه بعدما توسط أحد معارفه خالد النقشبندي وكان عضوا في مجلس السيادة لدى الزعيم عبد الكريم قاسم . فعاد الى كويسنجق عام ١٩٦٢ . وكان طيلة سجنه وباقي سنوات عمره لا يتناول سوى الخبز والشاي لأنه كان يعاني من معدته التي أصيبت بعارض صحي لا يمكن معه سوى تناول الخبز والشاي فحسب . على أثر انقلاب البعث عام ١٩٦٣ اعتقل ثانية.. وفي حينها قدم اليه القيادي عمر مصطفى او مايعرف بعمر دبابة بأمر من الملا مصطفى البارزاني قائد الحركة الكردية، محذرا اياه بأنه مستهدف من قبل البعثيين وسيتم اعتقاله بل واحراق منزله داعيا اياه الى مرافقته الى اطراف المدينة حفاظا على حياته.. وبالفعل تم احراق منزله ومكتبته العامرة بنفائس وامهات الكتب والمخطوطات الى جانب منزل زياد آغا غفوري، وبعد أن أمضى بضعة أيام عند أطراف المدينة طلب منه الملا مصطفى البارزاني الانتقال الى بيت واته منطقة (خوشناو) حيث مركز الحركة الكردية ليكون الى جانب البارزاني . وعند تولي عبد السلام عارف الحكم في العراق كلفه البارزاني بالذهاب الى بغداد ولقاء عارف لغرض التفاوض على تطبيع الأوضاع وبداية صفحة جديدة من العلاقة السلمية بين بغداد وكردستان، وقد أهده عارف نسخة من المصحف الشريف عليه أهداء خاص بخط يده مازال شقيقي محمد يحتفظ بها . وبعد عودته من بغداد وفي يوم ١٨ / ١٢ / ١٩٦٤ توفي أثر مرضه المزمن.. تاركا خلفه أربعة اولاد وبنات هم كل من انا محمد فؤاد واشقائي محمد وخضر ومقصود وشقيقتنا الوحيدة.

علاقات جيدة وودية مع الرؤساء

* فخامة الرئيس.. خلال ولايتك قابلت عديدا من رؤساء وملوك الدول.. فمن ترك منهم اثرا عميقا في نفسك؟

– بالتأكيد الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا اولاند الذي كان صديقا للعراق وقد كافح من اجل تنظيم مؤتمر دعم ومساعدة العراق ابان ازمة داعش . وقد شعرت بوجود صلة شخصية معه.. علاقة حميمة . وكذلك الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية، عندما التقينا في الرياض وخلال جلسة ضمت اعضاء الوفد العراقي الرفيع الذي رافقني تحدث كلاما بليغا عبر عن محبته للعراق، وطلب مني لقاء مغلقا معه بحضور سكرتيره وانا اصطحبت ابنتي جوان وخلال ربع ساعة من اللقاء تغيرت لدي كثير من الامور . وكان يمكن ان تتوطد العلاقات العراقية السعودية بوجوده، ثم بعد وفاته لولا موضوع اليمن الذي كانت مواقفنا ازاءه مختلفة . ومع ذلك فاني لمست لدى

الملك عبد الله والامير مقرن والامير سعود الفيصل جديّة ورغبة صادقة ازاء العراق. كما لا تفوتني الاشارة الى الملك عبد الله الثاني ملك الاردن والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. ومع الرئيس السيسي شعرت بالعلاقة ودية جدا وطبيعية دون تكلف. وكذا الامر بالنسبة لامير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر.. انه حكيم الشيوخ وشيخ الحكاء. وخلال زيارتي الكويت كان الرجل معي طوال اليوم برغم وضعه الصحي. وربما على اثر التعب الذي سببته الزيارة تعرض الى وعكة صحية في اليوم التالي.

واذكر ان علاقتي مع الاخوة في ايران كانت جيدة وكانت علاقتي في اول الامر مع السيد رجب طيب اردوغان جيدة ثم اختلفنا بشأن بعض الامور، ولاسيما التدخلات في الشأن الداخلي وكنت لا اقبلها.

* زرت ايضا خلال ولايتك عواصم عديدة. هل حدث ان ندمت على زيارة عاصمة بعد عودتك الى العراق؟

– الان اتمنى زيارة بعض المدن والاماكن لان الزيارة الرسمية كانت مقفلة تحرمني من الاتصال والاطلاع الطبيعي. انها تحتاج الى ابلاغ المسؤولين لترتيب الاجراءات الامنية وتحضير مسرح المكان وكنت حريصا على عدم زيارة بعض المدن لتجنب هذه الترتيبات التي غالبا ما تؤدي الى مضايقة الاخرين. ففي زيارتي الى نيويورك رغبت بمشاهدة الجانب الاخر من المدينة الذي فيه تتماثل الحرية. فتم توفير باخرة صغيرة ترافقها باخرتان اخريان للحماية وحولنا حماية مشددة وعندما وصلنا المكان لم نجد بشرا. كانت المنطقة خالية من الناس فيما الطائرات تحوم حولنا.

* وعلقت قائلا: (جنة بدون بشر ما تنراد). وضعكنا ثم واصل:

– لكنني تجولت في تونس العاصمة التي احبها وارتبطت بعلاقة ودية عائلية مع الرئيس الباجي قائد السبسي. عقيلته تتبادل الهدايا مع زوجتي خلال المناسبات زيت زيتون.. تمر.. عسل.

مشاريع في مجال التعاون الدولي

* وأعقب كلامه بضحكة ثم سأله: ما ابرز ما حققته خلال ولايتك من مشاريع في مجال التعاون الدولي؟

– حرصت خلال لقاءاتي الدولية بمختلف الزعماء والمسؤولين الدوليين على طلب تفهم خصوصية الواقع العراقي. وقلت لامين عام الامم المتحدة الجديد انطونيو غوتيريس بعد زيارته بغداد ذلك كما كنت احادث الجانب الامريكي عن اهمية التعامل مع خصوصية الواقع العراقي حيث لا يمكن الطلب اليه قطع علاقتهم بايران مثلما يجب ان لا تطلب ايران منا اتخاذ مواقف متشددة ازاء الدول. وهذا الرأي الذي كنت اطرحه على مستويات دولية مختلفة كان موضع اقتناع وتفهم، لكن المشكلة ان اقتناع الوزير او رئيس الجمهورية شيء والواقع شيء اخر.

ونحتاج في العراق الى تعزيز هذه الحقيقة فلا يجوز لاحد الطلب من العراق قطع علاقتهم بايران فيما يرتبطان بتاريخ وحدود مشتركة طولها ١٢٠٠ كليومتر؟ او نقول اننا ضد تركيا ويجب معاداتها لانه كذا وكذا.. تركيا مصدر مياهنا وبوابة نفطنا المصدر الى الاسواق العالمية وعلاقتنا التجارية واسعة معها. اذن نحن بحاجة الى المحافظة على شخصية العراق ومصالحنا.

وبالنسبة لمؤتمر المناخ الذي عقد في باريس ايضا لم يكن في البرنامج لقاء مع رئيس وزراء بريطانيا السابق. كان جالسا في ركن من قاعة المؤتمر مع اعضاء وفده واتجهنا اليه وعرضنا لقاءه فرحب بالقول (وانا ايضا اريد لقاءكم). فجلسنا وكان يضع جاكيتيه على ركبتيه وقد فعلت انا كذلك، وتحدثنا نحو نصف ساعة، وذات الامر حدث مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الركن ذاته. كانت هذه المؤتمرات تخلق فرصا واجواء حميمية قد لا تتوفر في الزيارات البروتوكولية.

أهمية تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية

* لو قدر لك ان تتولى الرئاسة لولاية ثانية.. ما الذي كنت تنوي ان تفعل؟

— سأقوم بتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية. وأؤكد ليس كما يقال ان مهمات رئيس الجمهورية بروتوكولية. لا، هذا ليس صحيحا فليده مهمات كثيرة، ولكن الذي يهم الناس انهم عندما يتجهون الى رئيسهم بمظلمة او شكوى يجب ان يساعدهم. لذلك يجب ان تكون لديه بعض الصلاحيات.

الدستور كتب تحت تأثير الهواجس والخوف من الماضي والمستقبل

لكن ذلك يتطلب اجراء تغيير في الدستور؟

— مشكلة الدستور، وانا كنت احد اعضاء لجنة صياغته، اول خطوة بدأت في مجلس الحكم الذي شكل لجنة لوضع الية كتابة الدستور وبالانتخابات اصبحت رئيسا لها واتخذنا بعض الخطوات وزرنا مناطق عديدة من العراق، كالرمادي والفلوجة في مدة الاحتمام او الخطورة، واستعنا بخبراء الامم المتحدة وحاولنا ان يكون الدستور مقبولا لدى العراقيين، وعندما وصلنا الى مرحلة كتابة الدستور طلب السيد علي السيستاني ان يكتب الدستور بأيد عراقية ويرفض ان يأتينا الدستور من الخارج كما حدث في حقبة الوصاية البريطانية. الحق ان مشاعر الخوف كانت مسيطرة على الجميع وكانت اية كلمة او خطوة او لفظة تفسر على محمل اخر. الكرد والشيعية كانوا خائفين من عودة الابدان والقمع والانفال الى آخره. وكذلك بالنسبة للسنة الذين كانوا يشعرون بحرمانهم من الحكم الذي كان بأيديهم منذ استقلال العراق، ولذلك كتب الدستور وسط هواجس وتحت تأثير الخوف من الماضي والخوف من المستقبل، وكذا فان الذين كتبوا الدستور، وانا منهم، لا يملكون الخبرة الادارية الكافية لمعرفة مهمات الحكومة ولا بد ان نعترف ان كل طرف كان يركز على النقاط التي لصالحه او لصالح كيانه او مكونه. لذلك فالدستور بحاجة الى مراجعة لا على حساب المكونات بل يجب ان يكون ثمة وضوح في مواده وان يكتب الدستور بلغة قانونية. نعم الدستور هو عبارة عن عقد اجتماعي لكنه يجب ان يكتب بصياغة دستورية وليس بصياغة منمقة ادبية يحتمل التأويل وكل طرف يفسره بطريقته. اي ان الدستور بحاجة الى مراجعة شريطة ان لا تكون على حساب حقوق المكونات او المكاسب الديمقراطية التي حصل الشعب عليها.

* خلال مراحل حياتك سواء كنت طالبا جامعييا في القاهرة او تدريسييا في جامعة البصرة ام مقاتلا او ناشطا في كردستان..

هل خطر في بالك يوما ان تكون رئيسا لجمهورية العراق؟

— هذا السؤال وجهه لي مرة جو بايدن واغرب شيء مر بحياتي عندما كنا طلابا كان لي زميل اسمه عبد الله كاكالاو (يعني شاب بالكردي) وقد كتبت امرا له بتعيينه مفتشا للاوقاف براتب قدره سبعون دينارا. كان ذلك في العهد الملكي وعمري نحو ١٥ سنة. وقد طلبت منه تمزيق الورقة لكنه رفض ومازال يحتفظ بها. كنت اخشى وقوعها بيد الاجهزة الحكومية.

* كانوا سيحتفلون بها انتحال صفة؟

— ما زال يحتفظ بها الى اليوم.. ومن هذه الناحية اني لم افكر يوما بان اكون رئيسا للعراق.

* وهل حصل ان قابلت عرافا او عرافة او قارئ كف وقرأ لك الطالع وانباك بان تكون رئيسا لجمهورية؟

ضحك المواطن معصوم وقاطعني:

— انا لا اعترف بتوقعات هؤلاء ولا اؤمن بنبؤاتهم. وطوال حياتي لم يخطر ببالي ان اكون رئيسا. ولو ان الدكتور برهم صالح رشح في العام ٢٠١٤ وحده للمنصب لما كنت دخلت منافسا له وللدكتور نجم الدين كريم. وقد شرحت لك ذلك بالتفاصيل.

صادفت عبدالناصر في القاهرة مرتين

* خلال دراستك في القاهرة هل صادف ان التقيت الرئيس المصري جمال عبد الناصر ؟

– صادفته مرتين. الاولى ابان عملي في الاذاعة الكردية ضمن البرامج الموجهة التي كانت تبثها اذاعة الشرق الاوسط (القاهرة) على عهده. كنت اتوجه لتسجيل حلقة من برنامج اقدمه واعدته بعنوان (مجلة الهواء) ومدته عشرون دقيقة. كان ذلك اثناء ازمة انفصال سوريا عن مصر ضمن مشروع الجمهورية العربية المتحدة، وكنت طالبا اعد اطروحتي للدكتوراه. وخلال وقوفي بانتظار وصول المصعد في مبنى الاذاعة القديم ليس الحالي، فوجئت بمن يربت على كتفي، فالتفت فاذا بعبد الناصر خلفي ومعه مرافقه العقيد في الجيش وعندما تراجعت ليصعد هو، دعاني الى الصعود معهما. وطوال مدة الصعود الى الطوابق العليا لم تصدر كلمة مني او منه، كما لم يعرف اني عراقي كردي. اما المرة الثانية التي رأيت فيها فكانت بعد انقلاب عبد السلام عارف على البعثيين في تشرين الثاني ١٩٦٣ حيث ارسل العراق وفدا كبيرا برئاسة طاهر يحيى الى القاهرة للمشاركة في احتفالات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وكنت فيه مدعوا ضمن مندوبي الصحافة وكان الجلوس على احد الاطراف، ورأيت لحظتها مسعود محمد الوزير عضو الوفد فاتجهت نحوه اعبرا القاطع الحديدي لان علاقتي به عائلية وبينما كنت اتكلم معه عن اوضاع عائلتي ووالدي التفت عبد الناصر الذي كان يستقبل الوفد العراقي مستفهماً (انتو توشوشو تولو ايه)، ورد مسعود محمد (والله هو ابن صديقي وجاء للسلام علي).

* لكن عبد الناصر كان قد التقى مام جلال في القاهرة اكثر من مرة؟

– بعد حركة ٨ شباط ١٩٦٣ زار وفد عراقي حكومي وشعبي مشترك القاهرة. وكان مام جلال احد اعضائه. وقد التقى فؤاد عارف والرئيس عبد الناصر.

* خلال مقابلة اجريتها مع المفكر الدكتور خير الدين حسيب في بيروت ذكر انه ساعد مام جلال في القاهرة ؟

– لم اسمع بذلك. ومام جلال كانت له نية باكمال دراسته العليا في القاهرة كما كان يحتفظ بعلاقات طيبة مع كثير من الشخصيات ولاسيما الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل.

المفاوضات مع السلطة المركزية

* نقفز الى العام ١٩٩١. كنت مع الوفد الكردي الذيفاوض السلطة المركزية. هل تحدثنا عن اجواء المباحثات. ماذا جرى

بالضبط ؟

– دخلنا مرتين في مفاوضات مع السلطة المركزية الاولى عام ١٩٨٤ و طرفها الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة مام جلال، وكنت رئيسا للوفد المفاوض. دخلنا في مناقشات ووقعنا اتفاقاً بشأن قانون الحكم الذاتي. خمس اوراق تم توقيعها. كان الطرف المقابل برئاسة علي حسن المجيد (علي الكيماوي). وفي العام ١٩٩١ كان هناك خوف من ان تتحول القضية الكردية الى قضية لاجئين. اي هويتنا تنسى وتتحول الى قضية لاجئين ولا توجد معلومات لدى الجانب الكردي بوجود نوايا بريطانية او امريكية لحماية المنطقة الكردية، وبالتالي فان اجتماع الجبهة الكردستانية التي كانت تتولى تصريف اعمال المناطق المستولى عليها، اتفقت على ذهاب مام جلال الى بغداد لمفاوضة الحكومة. اعتذر السيد مسعود البارزاني عن الذهاب من منطلق الخشية من نوايا النظام الذي اباد عشرات البارزانيين من عائلته في اطراف اربيل. وجاء مام جلال الى بغداد وكانت مفاجأة انه التقى صدام حسين وبادره الاخير بالقبول، ومهد بذلك الجو لوصول كاكا مسعود الى بغداد مرتين. الاولى كان نوشيروان مصطفى يرأس وفد الاتحاد الوطني والثانية انا كنت اتولى المهمة. وقد اختلفنا على جملة من الامور ولم نصل الى اتفاق. اولا كانوا يريدون ان نتخلى عن كل مبادئنا وافكارنا واقرار بان قرارات الرئيس (صدام) لا تحفظ عليها ولا جدال بشأنها اي قرارات ملزمة. وحاولنا اقناعهم لكن دون جدوى. وطلبنا ان يوقعوا على محاضر الجلسات، وقلنا اننا لم نوقع على البيان الختامي فانبرى طارق عزيز الى القول (هذه لعبة مكشوفة تريدون فيها التنصل عن تعهداتكم). اختلفنا ايضا على

كركوك. وفي مفاوضات ١٩٨٤ كنت قد طلبت ان نحرق اوراق عمل ولا نكتفي بمفاوضات شفوية ونذهب ونأتي. وقمنا، انا والمرحوم نوشيروان مصطفى، بصياغة الاوراق. وفي يوم جمعة لم يكن مقررا لجلسة اجتماع في بغداد فوجئنا بدعوتهم الينا للاجتماع بهدف احراجنا لاننا لم نكن نتوقع. وجاءوا ظهرا واخذونا بالسيارات من فندق بغداد الى القصر الجمهوري. وهناك طلبوا منا مناقشة وضع كركوك. لقد توهموا اننا لم نكن على استعداد كاف وان مواصلة الاجتماع ساعات طويلة سيشعرنا بالملل والجوع، وبالتالي نضطر الى قبول شروطهم او التأثير على الموقع. وكانت اول فقرة في ورقة كركوك تتضمن جواز اطلاق الاسماء الكردية على المحال في المدينة وثانيها السماح للمواطنين الكرد في كركوك باعادة اعمار بيوتهم. استغرق الاجتماع نحو ٤ ساعات وعدنا الى الفندق وما ان شرعنا بتناول الطعام في الفندق حتى جاء مدير مكتب علي حسن المجيد، طالبا مسودة الاتفاق، وقال نريدها لتصحيح بعض الاخطاء المطبعية وفهمنا اللعبة واعتذرنا قائلين لقد ارسلناها الى مام جلال. والحقيقة ان المسودة كانت بحوزتنا ولم ترسل، فاضطررنا الى القيام بما يشبه الخفارة الليلية، انا وفريدون عبد القادر لحماية المسودة من السطو في غرفنا. وعلمنا ان صدام اعترض على فقرة اجازة اطلاق الاسماء الكردية، من منطلق الايحاء بوجود منع حكومي لهذا العمل المشروع، واراد في زعم وجود اخطاء مطبعية التخلص من الاعتراف الصريح بالمنع. وعلي الاعتراف انه في عام ١٩٩١ كانت هناك خلافات مع الوفد الحكومي من جهة والوفد الكردي من جهة اخرى وخلافات داخل اعضاء الوفد الكردي ذاته. البعض كان يريد حل المشكلة باي صورة والبعض الاخر يرفض هذا المنطق. واصدرت حكومة صدام قرارها بإخلاء منطقة الحكم الذاتي وسحب موظفيها والبنوك من المدن.

* قيل إن طارق عزيز كان أكثر المفاوضين تشدداً بين أعضاء الجانب الحكومي ؟

– انا لاحظت وجود تناوب بين طارق عزيز ورئيس جهاز المخابرات يومها فاضل البراك عام ١٩٨٤. وفي المرتين كان لطارق عزيز دور بارز وكانت مفاوضات ١٩٩١ برئاسة عزة الدوري. فعندما كانت الاجواء تبدو هادئة كان طارق عزيز يصعد الموقف وعندما يبدو الجو متوترا كان يهدئ ويتحدث بلغة دبلوماسية، كان يبدو عصبيا عند الوصول الى نتائج وتبدو الاوضاع هادئة، ويتحول الى مفاوض هادئ بارد عندما تبرز عقدة في المفاوضات تستدعي التوتر. وهكذا.

* يبقى سؤال اخير.. هل تمنيت يوما ان يسألك صحفي سؤالا كان يدور في ذهنك او كنت تنوي الاجابة عنه امام الرأي العام.

– والله. الان ليس ببالي مثل هذا الامر. ربما حدث في يوم من الايام. وانا في واقع الحال حذر ومتحسب من المقابلات الصحفية. فالبعض قد يخل بالاجابة او لا يكون دقيقا في النقل. وهكذا كنت مقلداً فيها الا اذا كنت مطمئنا للصحفي او لي معرفة سابقة به.

* وفور انتهاء الحوار توجه المواطن الرئيس معصوم الى درج مكتبه وسحب دفترنا صغيرا هو عبارة عن فكرة سنة

١٩٧٤. وبدأ بتصفح اوراقها المكتوبة باللغة الكردية ثم يقرأ على مسامعي يوميات مما كتبه في صفحاتها بالقاهرة. واكد انه دأب على تسجيل ما يصادفه في حياته، بهذا الشكل وهو الامر الذي يساعده في كتابة مذكراته التي ينوي الشروع بصياغة فصولها. وفيما كنت ادقق في سطور ما كتبه لمحت مجموعة من الكتب على سطح مكتبه بينها كتاب (استجاب صدام).

ورأيت ان اسأله عن لقائه بالرئيس السابق صدام حسين خلال مفاوضات عامي ١٩٨٤ و١٩٩١. واجاب وقوفا، انه التقاه في القصر الجمهوري وكان قد بدا غير ما عهدناه وعرفناه فرحب بنا في مدخل مكتبه وكان الشائع انه لا يفعل ذلك لأحد وانه اعتاد ان يدخل على مضيفيه لكي ينهضوا هم لاستقباله.

من سجن المكون الى رحاب المواطنة

*حسين العادلي

صفحة الكاتب : ٢٠١٨/١١/١٣

- ليس غريباً اليوم (في تشكيل الحكومة أو إقرار الموازنة) أن تتعالى هنا وهناك صيحات التظلم والتهديد في نبرة الخطاب السياسي العراقي، كما ليس بمستغرب أن يتم نحت معادلات الحكم على أساس من حجوم ومصالح المكونات وأحزابها.. فما زلنا نعيش ونعتاش على فكرة المكون (العراقي الطائفي الإثني) على حساب مبدأ المواطنة العراقية سواء بالإعتراف السيادي أم بالتمثيل السياسي أم بالمصلحة المجتمعية.
- يكابد العراق ومنذ تأسيس دولته الحديثة ١٩٢١م وإلى يومنا هذا من وطأة معيار المكون على حساب معيار المواطنة في تأسيس الدولة وإدارة الحكم.. فدولتنا مأسورة بمعيار المكون، وهو الذي هدّ أمّتها وشوّه هويتها وحرّف سياساتها لتتحول إمّا إلى دولة المكون الواحد أو إلى دولة المكونات، فقامت لدينا دولة هشّة وقلقة تنوء بصراعاتها الداخلية وانتهابها الخارجي.. ومتى ما أقصيت المواطنة كمعيار حكم حقيقي وفاعل وتام الحقوق والواجبات، فلا أمل عندها بوحدة الدولة وعدالتها وتكاملها.
- الدولة الحديثة في جوهرها هي دولة المواطنة الديمقراطية، فالدولة أمة سياسية تتشكّل من مجموع مواطنين أفراداً وأحراراً، تتجسّد مواظبتهم بالحقوق والواجبات المتساوية، وتترسخ بالمشاركة الديمقراطية الحرة العادلة لإنتاج سلطات تدير المصالح العامة لأمة الدولة على تنوع مكوناتها المجتمعية الفرعية. إنّ المواطنة القانونية التامة هي الرابطة الوحيدة بتشكيل الدولة كأمة وطنية سيادية، والمواطنة الديمقراطية الفعّالة هي الأساس بتشكيل الدولة كسلطات حاكمة معبّرة عن مصالح الأمة بجميع هوياتها ومجتمعاتها وقواها.
- كما لا مواطنة تامة وفعّالة في ظل الأنظمة الشمولية والدكتاتورية كونها ناقصة ومحجوراً عليها وغير تامة الحقوق والواجبات، كذلك لا مواطنة حقيقية وتامة في ظل دولة المكون الواحد أو دولة المكونات، كونها مواطنة شكلية، فأصالة الإعتراف والتمثيل والحقوق هنا تقوم على فكرة المكون المجتمعي الفرعي على حساب المواطنة الكلية والهوية الجامعة والمصالح العامة المعبّرة عن الأمة الوطنية ككل. وبينما يكون الحكم في ظل دولة المواطنة ممثلاً ومعبراً عن مجموع المواطنين ومصالحهم فتنتج لدينا دولة وطنية ذات هوية ومصالح مشتركة متناغمة وتضامنية، يكون الحكم في ظل دولة المكونات ممثلاً ومعبراً عن مصالح مجتمعات الدولة فتنتج لدينا دولة المكونات المتصارعة على الدولة وهويتها وثرواتها ومصالحها.
- بعد فشل دولة المكون وما أنتجته من تصدّع مجتمعي وإقصاء واستئثار بجوهر الدولة من سلطة وثروة وتمثيل.. عدنا هذه المرة لإعطاء الشرعية لحكم المكونات لتقاسم السلطة والثروة والسيادة، وما زلنا أسرى معيار المكون في بناء معادلات الحكم ومصالح مجتمعاته وتوازنات قواه السياسية!! وهنا الطامة التي لا يمكن معها إدراك وحدة أمة الدولة ووحدة دولة الأمة.
- دولة المكونات تفترض ضمناً أنّ الدولة تكسب مجتمعات وهويات متناقضة متنافسة على السلطة والثروة والأرض، وجميع مقولات التوازن والشراكة والمحاصصة إنما استندت إلى فكرة تعارض وتنافس المكونات بالتمثيل والمصلحة، الأمر الذي ضرب بالصميم فكرة الأمة الوطنية ووحدة سلطاتها وتعايش مجتمعاتها.
- إنّ أي إصلاح للدولة لا يوضع خارطة طريق واضحة وحاسمة وتدرجية لمغادرة فكرة المكون إلى رحاب المواطنة التامة، فإنه لا يعدو أن يكون سوى تمويه أو عجز جديد يضاف إلى سجل التمويه والعجز النخبوي العراقي منذ عام ١٩٢١م.

مصطلح الدولة المدنية

* محمد عبد الجبار الشبوط

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/١١/١٣

ينادي بعض الناس بشعار الدولة المدنية كهدف يسعون الى تحقيقه في العراق، في مقابل مصطلح الدولة الحضارية الحديثة. والمصطلح الثاني اصح، لان مصطلح "الدولة المدنية" ليس دقيقا فيما يتعلق بالعراق. لماذا؟

تتبادر الى الذهن المعاني الآتية لمصطلح الدولة المدنية:

١. المدنية مقابل حالة الطبيعة.

وهذا اول استخدام لهذا المصطلح. وتعود هذه المقابلة الثنائية الى الثلاثي هوبز ولوك وروسو الذين قالوا ثلاثتهم ان البشرية كانت في حالة الطبيعة (الحالة البدائية، او الفطرية كما يقول السيد محمد باقر الصدر) وانتقلت الى حالة المجتمع المدني والدولة المدنية.

وهذه الصفة لا تنطبق على الدولة الحضارية الحديثة لاننا لسنا بصدد اخراج مجتمع من حالة الطبيعة الى حالة المدنية، لان المجتمع العراقي لا يعيش حالة الطبيعة. انما هو مجتمع سياسي مدني، نريد له ان يتطور الى مجتمع حضاري قادر على اقامة دولة حضارية حديثة.

٢. المدنية مقابل العسكرية.

وهذه المقابلة واضحة. فهناك حكم عسكري يقابله حكم مدني. والعراق لا يخضع لحكم عسكري الان. فالحكومة مدنية، والقوات المسلحة تخضع لقيادة مدنية ايضا. واذا لسنا بصدد اقامة حكم مدني مقابل حكم عسكري.

٣. المدنية مقابل الدينية.

وايضا هذه المقابلة واضحة. فلا يوجد حكم ديني في العراق بحيث يكون الهدف اخراج العراق منه واقامة حكم مدني بدلا عنه.

ولهذا لا احبذ استخدام مصطلح "دولة مدنية" لوصف الحالة المراد تحقيقها في العراق، وانما افضل استخدام مصطلح "الدولة الحضارية" والحضارية هنا مقابل التخلف. والتخلف هو الخلل الحاد في المركب الحضاري للمجتمع. والدولة الحضارية هي الدولة التي لا تعاني من خلل في المركب الحضاري، بل هي بالعكس تعيش حالة سلامة وعافية بالنسبة للمركب الحضاري.

وقد يقول بعض الاكاديميين انهم لم يسمعو من قبل بمصطلح دولة حضارية" فان صح قولهم فاني اقول لهم لا مشكلة بالامر" فالمصطلحات كلها من وضع البشر، وهذا مصطلح جديد اضيفوه الى قائمة مصطلحاتكم.

وصفة الحضارية في الدولة قابلة للقياس من خلال المؤشرات الكثيرة التي تنشرها مؤسسات كثيرة في العالم الان وعلى راسها الامم المتحدة من خلال مؤشر التنمية البشرية الدوري، اضافة الى عدد اخر من الهيئات غير الحكومية وغير الربحية. ويمكن من خلال هذه المؤشرات معرفة الدولة التي ينطبق عليها مصطلح الدولة الحضارية الحديثة ومعرفة درجة انطباق المصطلح عليها. ويؤسفني ان اذكر ان اسم العراق لا يظهر على الاقل ضمن الخمسين دولة الاولى في هذه المؤشرات" بل انه يأتي دائما في المواقع الاخيرة من هذه الجداول، ما يعني ان الدولة القائمة الان في العراق ليست حضارية وليست حديثة. ويظهر هذا جليا في قياس تحسين الحياة، وتبسيط الاجراءات، والفساد، والشعور بالسعادة، وغير ذلك. ما يعني ان العراق الان دولة تعاني من حالة التخلف و ينتشر فيها الفساد والبؤس حسب المؤشرات العالمية. ولا علاقة لهذا بحقيقة كون العراق مهد الحضارة الانسانية قبل الاف السنين، لاننا لا نتحدث عن الماضي، وانما عن الحاضر. وهذا الحاضر ليس سعيدا وليس مسرا.

ومن هنا تاتي ضرورة التغيير والاصلاح والدعوة الى اقامة الدولة الحضارية الحديثة في العراق. ويتحقق هذا ابتداء باصلاح الخلل الحاد في المركب الحضاري، وتربية المجتمع على القيم العليا الحافة بعناصر هذا المركب الحضاري وهي: الانسان والارض والزمن والعلم والعمل، وبذل الجهد من اجل تحسين نوعية الحياة بشكل مستمر، واعادة الاعتبار للمواطنة، وترسيخ الديمقراطية، وتفعيل المؤسسات، واحترام القانون، والاستزادة من العلم الحديث في بناء الدولة والمجتمع وتحسين نوعية الحياة.

تكريم الأنواه، والعداء للثقافة، ظاهرتان خطيرتان

*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/١١/١٣

الحياة السياسية والاجتماعية في العراق متخمة بظواهر سلبية، متخلفة، وبعيدة في مسارها عن كل عقل ومنطق. بعضها سرعان ما يختفي، ليظهر بدلا منه ما هو أسوأ، وأشد تخلفاً، والبعض الآخر يعاود الظهور، كلما دعت الحاجة إليه بفعل فاعل!

من هذه الظواهر المولدة للحزن والأسى، مواقف بعض المسؤولين المعادية للثقافة والمثقفين، والمغرمة بتكريم الأنواه، ومصادرة الحريات على شحتها والخروقات في تطبيقها. وأصحابها موزعون بين جهلة لا يفرقون بين الثرى والثريا، وآخرون يدركون خطورة وجهي العملة (الثقافة والحرية) على بضاعتهم الفاسدة، ومصالحهم الشخصية والحزبية والفئوية الضيقة.

القائمة طويلة، ومشبعة برواسب الماضي، ونفايات الحاضر. أما المستقبل فلا شأن لهم به، عدا الاستماتة من أجل ديمومة ما هو شاذ سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وغير قابل للإصلاح أو التغيير.

يمكن الإشارة إلى بعض العينات، وأولها قرار هيئة الاتصالات بعدم المساس أو الاقتراب من "الرموز الوطنية". فالنقد محرم حتى لمن يجري الفساد في دمه، أو من هو غارق في وحل الطائفية، ومتشبهت بالمحاصصة (تشبهت الأعمى بشباك الكاظم) كما يقول المثل الشعبي، بذريعة أنهم من الرموز الوطنية! وهو محرم أيضاً على من كان السبب في أن يظل العراق لسنوات متتالية في ذيل قائمة الدول الأكثر فشلاً وفساداً، وعاصمته أسوأ مدينة للعيش فيها، دع عنك من تبرع بتسليم "داعش" ثلث الأراضي العراقية، وأفرغ الخزينة من آخر دينار فيها.

في الدول الديمقراطية (ونحن ندعي أننا جزء منها) لا يستثنى أحد من الرموز الوطنية الحقيقية، وليس المزورة كما هو الحال لدينا، من النقد والإدانة والتفريع، لأن الجميع، مسؤولين ومواطنين عاديين، يدركون إدراكاً عميقاً، أن لا أحد معصوماً من الخطأ سواء كان بقصد أو بدونه، وبالتالي فإن تقويمه بأسرع وقت، ضرورة وشرط لا غنى عنه لبناء بلدانهم، وتحقيق الرفاه والعيش الرغيد لشعوبهم. فأين نحن من ذلك كله؟

كما قوبل قرار الحكومة العراقية فرض رسوم جمركية عالية تصل إلى (١٥) في المائة على الكتب المستوردة، بانتقادات واسعة جداً في الشارع الثقافي العراقي، تصفه بأنه إجراء تعسفي يقوض إنتشار القراءة، ولا يخدم إعادة بناء الثقافة العراقية. والسؤال هو: لماذا لا تفرض مثل هذه الرسوم على البضائع والسلع عموماً التي يستوردها العراق، وبعضها غير صالحة للاستهلاك البشري أصلاً؟ لماذا على الكتب فقط؟

يرافق ذلك استمرار إعتقال الناشطين المدنيين، والسعي المحموم لتفتيت الحراك الجماهيري بأساليب غاية في الخبث والدناءة. فالترغيب والترهيب باتا سمتين ملازمتين للمرعويين من ارتفاع مستوى الوعي السياسي والاجتماعي للمواطن العراقي، وحاضنته التظاهرات والاعتصامات والفعاليات الجماهيرية المتنوعة، لمعرفتهم بأنه سيكون مقبرة لأحلامهم الشريرة وطموحاتهم الأنانية.

ثالثة الأثافي هي محاولات اختيار وزير للثقافة لا علاقة له بالثقافة، ولا يعرف شيئاً عنها، تكريساً لتقليد سياسي بائس، سمح بموجبه لشرطي ولأحد العسكريين في فترة سابقة، بتسنم مقاليد الوزارة، وتحويلها إلى قوة طاردة للثقافة والمثقفين.

إن الإصلاح والتغيير، والتخلي بصدق عن المحاصصة، لا بد وأن يبدأ من الثقافة، لأنها الأساس في إعادة بناء البلد، وإنقاذ شعبه من محنة طال أمدها.

مراقبة ومعارضة

*د. علي شمخي

صحيفة (الصباح الجديد) : ٢٠١٨/١١/١٤

من بين اهم المقومات التي تقوي النظام الديمقراطي هو وجود معارضة قوية قادرة على ان تلعب دورها في رصد الانتهاكات وتحديد مكامن الضعف في العمل التنفيذي والتشريعي ولطالما كان وجود مثل هذه المعارضة أحد أهم الأسباب التي اسهمت في تحقيق الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على مدى عقود من الزمن، وتطمح المجتمعات المتطلعة الى تعدد الآراء والاتجاهات الى ان يسهم التعدد ووجود اكثر من رأي الى تطوير مستوى الاداء والحيلولة دون استفراء حزب من الاحزاب او جهة من الجهات في التحكم بمقاليد السلطة والاستئثار بالقرارات وخنق الحريات العامة.

وقد تأكد خلال السنوات الطويلة ان التجربة السياسية التي تنتج حكومة قوية تعني ان هناك وراء مثل هذه الحكومة معارضة تراقب وترصد وتقوم وتمنع الاستغلال وتقوي من سلطة القانون وتواجه المفسدين بشجاعة، وقد غابت عن التجربة السياسية العراقية منذ سقوط النظام السابق مثل هذه الفعاليات التي يتم من خلالها التأسيس لمعارضة قوية لا تلتفت للمصالح الحزبية ويكون همها وشغلها تقويم الاداء البرلماني وتقويم الاداء التنفيذي في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وذهبت ادراج الرياح كل الدعوات السابقة التي نادى بالذهاب الى المعارضة وبقي التكالب والتنافس من اجل الوصول الى الحكومة والتمسك بالسلطة الهدف الاهم لاغلب الاحزاب والكتل السياسية المشاركة في ادارة الحكم، وماترشح عن وجود مظاهر المعارضة اقتصر على تجارب فردية لبعض اعضاء مجلس النواب الذين مثلوا بعض الجهات المستقلة وانسلخوا من رداء الحزبية وتحملوا خسرانهم الانتماء للاحزاب وجازفوا بتأدية دورهم الرقابي بتجرد ومن دون تأثيرات او ضغوط.

وعلى الرغم من هذه المظاهر الشحيحة فان هذا الاداء اسهم الى حد كبير في تشجيع مجموعات سياسية اخرى داخل قبة مجلس النواب لتشكيل نواة معارضة حقيقية تمثلت في الدورة السابقة في تشكيل جبهة الاصلاح التي اخذت على عاتقها مواجهة مشاريع الاستغلال والنفوذ ووقفت بوجه جهات اخرى حاولت التشبث بمصالحها الى آخر لحظة، ولو توفر الدعم الكافي للاصوات التي تنادي بتشكيل معارضة سياسية في العراق لأمكننا رؤية عملية ديمقراطية يتطابق مضمونها مع عنوانها الخارجي، يمكن للشعب العراقي ان يضع ثقته بها باعتبارها الوسيلة المثلى لحماية النظام الديمقراطي من اشكال الانتهاكات وتأطير العمل التنفيذي والتشريعي بالدور الرقابي من خلال الرصد والمتابعة بما يقوي الدولة في كل عناوينها.

رئيس الوزراء العراقي يواجه سلسلة من التحديات الاقتصادية

*أحمد الحاج رشيد

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١١/١٨

بعد اختياره كرئيس وزراء جديد للعراق، يواجه الخبير الاقتصادي عادل عبدالمهدي مهمة شاقة تتمثل في توجيه الحكومة لإجراء إصلاح اقتصادي ضروري، وتحسين جودة الخدمات، وإعادة الإعمار. ومع ذلك، فهذه المهمة ليست باليسيرة، حيث يمثل الملف الاقتصادي إحدى المعوقات الصعبة التي قد تواجه العراق اليوم. ومن أجل إحداث تغيير حقيقي، يجب على عبد المهدي أن يعمل على تغيير النظام الاقتصادي أحادي المصدر، حل أزمة الدين العام، معالجة السياسية النقدية الضعيفة، تقوية النظام المصرفي الهش، وأخيراً مكافحة الفساد المالي. وبالرغم من أن التغلب على تلك العقبات ليس أمراً مستحيلاً، إلا أن رئيس الوزراء يجب أن يتحرك بسرعة وبدعم كامل من القوى المحلية والدولية حتى يتمكن من تغيير مسار النظام الاقتصادي العراقي.

أزمة الدين وهروب رأس المال

لعل التحدي الأكثر إلحاحاً الذي يواجه العراق هو مسألة الإيرادات الحكومية، فنظراً لان البلاد تعتمد على مداخيل النفط بنسبة كبيرة والتي تصل إلى ٩٣٪ من مجمل إيراداتها للموازنة العامة الاتحادية، فهذا بدوره يجعل اقتصاد العراق من حيث الإيراد اقتصاداً هشاً وغير مستقر في مواجهة المشكلات التي تمر بها المنطقة والتي أدت إلى تذبذب أسعار النفط. فوفقاً لتقديرات اللجنة المالية في البرلمان الاتحادي، فإن الإيرادات النفطية التي تذكر دائماً على شكل أرقام مبالغ فيها في مشروع قانون الموازنة ما هي إلا مجرد تخمينات قلما تحصل الحكومة على تلك الإيرادات. علاوة على ذلك، تُظهر النسخة غير الرسمية للموازنة العامة لعام ٢٠١٩ أن الإيرادات غير النفطية سوف تنخفض بنسبة ١٠ مليارات دولار وذلك مقارنة بإيرادات عام ٢٠١٨ التي بلغت ١٢ مليار دولار.

إن فهم الإيرادات المتاحة للعراق يمثل أمر حيوي خاصة في ظل أزمة الديون العامة الهائلة التي تعاني منها البلاد. ويذكر أن عبدالمهدي ترأس وفد العراق للاجتماع بدول نادي باريس لإطفاء ديون العراق والتي تناهز ٣٩ مليار دولار حيث استطاع إقناع الدول الأعضاء في نادي باريس بشطب ٨٠٪ من ديون العراق. وبالفعل انخفض الدين العراقي ليصبح ٨.٧ مليار دولار. ومع ذلك، عاد العراق إلى سابق عهدها من حيث تراكم الديون العامة عليه نتيجة السياسات الاقتصادية الفاشلة وتدهور أسعار النفط واستنزاف إيراداته من خلال الحرب المفروضة عليه من قبل تنظيم "داعش".

واليوم، يقدر إجمالي الدين العام للعراق بـ ١٢٤ مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف ما كان عليه عندما وصل عبدالمهدي إلى نادي باريس قبل حوالي خمسة عشر عاماً. ووفقاً للنسخة غير الرسمية لمشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٩ يجب على العراق أن يدفع حوالي ثلاث مليارات دولار فقد للفوائد عن القروض المترتبة ومبلغ تسعة مليارات دولار عن أقساط القروض. ومن ثم، سيلتزم العراق هذا العام بدفع إجمالي مبلغ اثني عشر مليار دولار. ومن المتوقع أن تثقل تلك الديون كاهل الاقتصاد العراقي والموازنة العامة وهي نفقات واجبة الدفع وهو ما يضع رئيس الوزراء أمام امتحان صعب للتفاوض بشأن جدولتها أو دفعها، خاصة بالنظر إلى الاحتياطات النقدية المحدودة للعراق.

وصل الاحتياطي النقدي للعراق في أواخر عام ٢٠١٤ إلى ٨٠ مليار دولار لكن انهيار أسعار النفط وازدياد نفقات الدولة أدى إلى استنزاف تلك الاحتياطات إلى أقل من نصف أرقام عام ٢٠١٤. كما أدى اقتراض الحكومة الغير مباشر

من البنك المركزي عن طريق شراء الأوراق المالية الحكومية من قبل البنك المركزي حسب المادة (٢٦) من قانون البنك المركزي الاتحادي، إلى تفاقم أزمة الاحتياطي النقدي. وقد أعلن البنك المركزي خلال الشهر الماضي أن احتياطيات العراق من العملات الأجنبية بلغت ٦٠ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، أصبحت عمليات بيع العملة الأجنبية من خلال البنك المركزي - والتي يسعى من خلالها إلى الاحتفاظ بسعر صرف ثابت - محل تشكيك الاقتصاديين الذين يرون أن نافذة بيع العملة الأجنبية تعتبر باب من أبواب الفساد المالي وتهريب العملة الصعبة إلى الخارج. جدير بالذكر وحسب الأرقام التي قدمها رئيس اللجنة المالية النيابية الدكتور احمد الجلبي في أواخر عام ٢٠١٧ بان هناك مبلغ ٣١٢ مليار دولار قد خرجت من العراق من خلال الأعوام ٢٠٠٥ إلى نهاية ٢٠١٤. ومن ثم، فإن تغير سياسة سعر الصرف والتوجه نحو تعويم العملة أو سعر الصرف يمثل أحد المعوقات أمام خطط رئيس الوزراء التي تتصادم مع طموحات الحيتان الكبيرة للفساد.

أزمة نقص السيولة

ومن الصعوبة بمكان تحويل الاحتياطيات التي تبقى داخل العراق إلى سوق رأس المال، حيث يعاني العراق من نظام بنكي هش يعتبر الأسوأ على مستوى العالم فلا يثق اغلب المواطنين في البنوك ولا يتعاملون معها، ولا يتعدى عدد الذين يمتلكون حسابات بنكية بضعة الأف. وبطبيعة الحال لا يوفر النظام البنكي بيئة جيدة للمستثمرين، وهو ما أدى إلى استمرار عجز البنوك عن المساهمة في الحياة الاقتصادية ومشروعات التنمية. وحتى عندما تتوافر القروض يضطر المستثمرين في اغلب الأحيان إلى دفع عمولات للحصول عليها.

حتى أن البورصة في العراق لم تستطع أن تقوم بمهامها الأساسية في بيع وشراء سندات واسهم الشركات إلا نادراً. كما أن معظم المواطنين لا يثقون إلا بالنقود الورقية ولا يستخدمون النقود الإلكترونية إلا في نطاق ضيق. وقد أدى ذلك إلى استمرار البنك المركزي في طباعة النقود الورقية حتى أصبح حجم الكتلة النقدية أكثر من ٦٠ ترليون دينار عراقي والمتداول منها حوالي ٣٩ ترليون أي المخزونة منها في قاصات البنك المركزي حوالي ٢١ ترليون. كما أن نصف المتداول من تلك النقود موجود على شكل مخزونات احتياطية في البيوت والقاصات، هذا يعني أن أكثر من نصف النقود الورقية معطلة من النشاط الاقتصادي.

أدت السياسات النقدية الخاطئة في العراق إلى تراجع العملة العراقية من حيث القوة الشرائية. ونتيجة لذلك، التزم البنك المركزي بالحفاظ على قيمة العملة لتحقيق الاستقرار النقدي عن طريق بيع الدولار في السوق واستنزاف احتياطيات البنك من العملات الأجنبية. ولكي يتلافى بعض التجار الخسائر التي قد يتكبدها نتيجة تغير سعر الصرف، صاروا يتعاملون بالعملات الصعبة بدلا من العملة المحلية لبعض السلع خلال عمليتي البيع والشراء. لذلك، فإن السياسة النقدية الضعيفة وعدم الاستقرار النقدي يمثل أحد عوامل اهتزاز الاقتصاد العراقي، ومن ثم ينبغي على رئيس الوزراء العمل على إصلاح النظام البنكي بشكل يساهم في تحفيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

قائمة الخيارات

من خلال ما ذكرناه فان رئيس الوزراء يواجه اختباراً صعباً إذا ما أراد تنفيذ الإصلاح الاقتصادي بفاعلية داخل العراق. لذلك، هناك العديد من الإجراءات الأولية التي يمكن أن يتخذها رئيس الوزراء للخروج من عنق الزجاجة،

منها البدئ في إجراء إصلاحات جذرية في مجال السياسات المالية والنقدية والائتمانية بمشاركة ودعم مجلس النواب. ولكسب ثقة المواطن في النظام الاقتصادي وتحفيزه على الانخراط في مستقبل العراق الاقتصادي، يجب أن تقترن تلك التغييرات الداخلية بالدفاع عن الإصلاح الاجتماعي، وأن يتم التوازن بين الحقوق والواجبات وان لا يحرم أي عراقي بسبب دين أو مذهب أو قومية أو عرق أو جنس.

إن أي خطة للإصلاح مهما كان حجمها يجب أن تعمل على معالجة ظاهرة الفساد المالي، فبحسب التقارير الدولية، حل العراق في عام ٢٠١٧ في المركز ١٦٩ بين ١٨٠ دولة في مؤشر مدركات الفساد. وقد أبرمت الحكومة العديد من العقود الخاصة بتصدير النفط والبنية التحتية، أدت إلى إهدار مليارات الدولارات على مشروعات باتت عقودها محل تشكيك من قبل الخبراء. وفي هذا الصدد، يقول النائب رحيم الدراجي، عضو لجنة النزاهة في البرلمان، إن هناك أكثر من خمسة آلاف عقد وهمي قامت الحكومة بإبرامهم، وتسلمت شركات وهمية نسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ بالمئة من الأموال استنادا إلى هذه العقود. كما يؤكد أن حجم الأموال التي أهدرت في عقود البنية التحتية التي كانت اغلبها على الورق فقط بلغت ٢٢٨ مليار دولار. ومن ثم، أدى حجم الفساد الإداري الهائل الذي تعاني منه العراق إلى نقص الخدمات العامة وتدهور البنية التحتية وتراجع التنمية الصناعية والزراعية. كما أدى إلى تآكل الثقة بين جمهور العراقيين بشكل واضح، ومن ثم فإن أية إصلاحات حقيقية يجب أن تعمل على تفكيك ظاهرة الفساد.

كما يجب على رئيس الوزراء أن يضع القوى السياسية الفاعلة أمام تحديات المرحلة ويحملهم مسؤولياتهم التاريخية. وعلى العراق أيضا أن يلتزم بتوصيات مجموعة العمل الدولي وان يعمل على تحسين قوانين غسيل الأموال حتى تتوافق مع المعايير الدولية لمحاربة تهريب وغسيل الأموال. كما ينبغي أيضا أن تعمل الحكومة العراقية على التعاون بشكل كامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتبارهما منظمين دوليتين يهتمان بالشؤون النقدية والمالية وطالما وقفا مع العراق في الشدائد حيث لعبت تلك المؤسسات دورا مشرفا في شطب ديون نادي باريس وغيرها في عام ٢٠٠٤.

وأخيرا، يجب على الحكومة العراقية الجديدة الالتزام بمعايير الشفافية الدولية والسماح للمنظمات الدولية الرقابية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام بالمشاركة في مكافحة ظاهرة الفساد. وربما تؤدي تلك التدابير إلى زيادة الثقة بين الشعب والحكومة خاصة إذا تم إشراك الجهات غير الحكومية في عملية الإصلاح الاقتصادي. كما يجب على رئيس الوزراء أن يضع القوى السياسية الفاعلة أمام تحديات المرحلة ويحملهم مسؤولياتهم التاريخية خاصة أن فرصة الإصلاح هذه ربما تكون الأخيرة.

* أحمد الحاج رشيد هو خبير اقتصادي عراقي، ونائب في البرلمان العراقي الاتحادي، وعضو مجلس محافظة السليمانية. وقد نشر

العديد من المقالات والأبحاث الأكاديمية الاقتصادية بالإضافة إلى مشاركته في عدد من البرامج التلفزيونية.

رهينة الجميع؟

*حارث حسن

منتدى فكرة/ معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١١/١٨

كتب عادل عبدالمهدي، قبل بضعة أسابيع من أدائه اليمين رئيساً جديداً للوزراء في العراق في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مقالاً قال فيه إنه سيرفض المنصب لأن "الشروط (المناسبة للنجاح) غير متوفرة". وتابع أنه حتى لو دعمته القوى السياسية، سرعان ما سوف تُبدل مسارها عندما يبدأ بالعمل على معالجة مشكلات جديّة بطريقةٍ يعتبرونها مضرّة بمصالحهم. وذكر عبدالمهدي تحديداً إصلاحات على غرار تحويل العراق من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، وإنهاء منظومة الحوكمة المركزية في البلاد، ومحاربة الفساد المستشري، وتطوير المؤسسات العامة، وتعزيز سيادة القانون.

لكن بعد ذلك بفترة قصيرة، قرّر عبدالمهدي القبول بمنصب رئاسة الوزراء، مادفع بالمراقبين إلى التساؤل ما إذا كانت "الشروط المناسبة" قد ظهرت فجأة، أو ما إذا كانت ممانعته الأولى جزءاً من لعبة مساومة سياسية. مما لاشك فيه أن عبدالمهدي شخصية محترمة، ما يجعل تكليفه تسوية ملائمة في الوقت الذي لم يحصل فيه أي ائتلاف على أكثرية واضحة لتشكيل حكومة. بيد أن موقعه كمرشح تسوية – مقبول من الجميع إنما لا يتبناه أحد، من دون تفويض واضح لحكومته – هو ما قد يُعرّضه إلى تحديات صعبة.

هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها اختيار رئيس للوزراء في إطار تسوية بين المجموعات السياسية المتخاصمة. بيد أن التسوية أكثر اهتزازاً هذه المرة، ما يعكس المشهد السياسي العراقي المتصدّع والصّدّام بين المبادئ الرسمية للمنظومة السياسية وسياسة الصفقات الأكثر تقلباً. لقد جرى تغيير المبادئ الدستورية لتسهيل التوصل إلى اتفاق بين الكتلتين الشيعيتين الأكبر حجماً، تحالف سائرون بزعامة مقتدى الصدر وتحالف الفتح بزعامة هادي العامري، في حين استمر الطرفان في السعي وراء أجنّدت وتحالقات مختلفة. وهذا مادفع بأحد السياسيين العراقيين إلى القول إن الحكومة تشكّلت فعلياً على أيدي ثلاثة أشخاص هم وليد الكريماوي، معاون الصدر وممثله، ومحمد الهاشمي، ممثل تحالف الفتح ومن أتباع المجلس الإسلامي الأعلى العراقي، وعبدالمهدي.

من الواضح أن موجة الاحتجاجات التي اندلعت في البصرة وغيرها من مدن الجنوب الصيف الفائت كان لها تأثير على تشكيل الحكومة الجديدة. فمنذ أيار/مايو الماضي، أكدت نسبة الاقتراع المتدنية في الانتخابات النيابية التي شابها اتهامات بالتزوير المنظم وغيرها من المخالفات، خيبة أمل الرأي العام من النخبة الحاكمة. بات مصدر التهديد الأساسي للمجموعات الشيعية المسيطرة قواعدها الناخبة المفترضة. وفي مواجهة الضغوط نفسها، هدّدت السلطات الدينية الشيعية باعتماد موقف أكثر تشدداً في حال فشلت القوى السياسية في العمل سريعاً على تشكيل حكومة تتمتع بفعالية أكبر في تأمين الخدمات العامة، ومكافحة الفساد، والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة.

لكن يبدو أن الحكومة الجديدة لا تستجيب لهذا الواقع. فهي تتألف من مزيج من الوزراء الحزبيين والمستقلين، ولا تزال ثمانية مقاعد وزارية شاغرة. على الرغم من أن عبدالمهدي أعلن عن برنامج حكومي مفصّل، مع تركيز شديد على الاقتصاد، لم يحصل نقاش واسع النطاق للبرنامج والسياسات الحكومية المقترحة. بدلاً من ذلك، تمحور السجال السياسي حول اختيار الوزراء، وما إذا كان يجب تسليم الحقائق الوزارية إلى تكنوقراط محازيين أم مستقلين. وقد أتاحت مجموعات على غرار سائرون والحكمة، بزعامة عمار الحكيم، لرئيس الوزراء هامشاً أكبر في اختيار الوزراء، في حين رفضت المجموعات السنّية والكردية ومجموعات شيعية أخرى فعل ذلك، وأدرجت موقفها بشكل أساسي في إطار الدفاع عن حقوق ناخبها.

جميع الأفرقاء ممثلون في حكومة عبدالمهدي، إنما لن يخضع أيّ منهم للمساءلة على سياساته وممارساته. وعلى الرغم من أن تشارك السلطة بين الأفرقاء هو أمرٌ معهود في النظام البرلماني، إلا أن المشكلة في العراق تكمن في طبيعة أولئك الأفرقاء. فمعظم الأحزاب العراقية هي بشكل أساسي كيانات موروثة، تتمحور حول شخصية أو أسرة مهيمنة. وهي تستخدم الحقائق الوزارية عادةً لترسيخ شبكات المحسوبيات التابعة لها، ما يضعف إمكانية تطبيق سياسات لمكافحة الفساد. تتحرك هذه الأحزاب في منطقة رمادية بين السياسة الرسمية وغير الرسمية، وتستخدم أحياناً أجنحتها المسلحة لإثبات وجودها عندما يتبين أن الوسائل الأخرى القانونية وغير القانونية ليست كافية. بالفعل، أُعيد التأكيد في إطار الحكومة الجديدة على مفهوم الأحزاب السياسية كمشاريع عائلية. فقد اختير وزيران سنيان لعلاقتهما بزعماء الفصائل الصاعدين، جمال ومحمد الكربولي من محافظة الأنبار وأحمد الجبوري من محافظة صلاح الدين.

سيكون من الصعب على عبدالمهدي إرضاء جميع الأفرقاء فيما يحاول تطبيق إصلاحات جدية. لكن على غرار رؤساء وزراء آخرين، يمكنه أن يحاول استخدام السلطة التي يمنحه إياها منصبه لكسب مزيد من الاستقلالية عن الأحزاب. وقد يستغل أيضاً ضغوط الرأي العام للمطالبة بتفويض أوسع نطاقاً، نظراً إلى أن معظم الأفرقاء يتخوفون من جنوح الاحتجاجات في الشارع نحو مزيد من التشدد. لكن تعزيز فعالية الدولة لا يتحقق فقط عن طريق إضعاف المنظومات الزبائنية التابعة للأحزاب، بل يقوم أيضاً على تحسين القطاع العام الذي يعاني من فساد وخلل وظيفي شديدين، وإحداث تغييرات مهمة في أنماط الإنفاق العام التي تكتفي بتخصيص حصة صغيرة جداً من الموازنة للاستثمار.

علاوة على ذلك، سيكون التحدي السياسي الرئيس المطروح على عبدالمهدي تجنّب استعداء المجموعتين الأساسيتين اللتين كانتا وراء وصوله إلى المنصب: الصدريين والفتح. لقد حذر الصدر من أنه قد يعمد إلى سحب دعمه لعبدالمهدي في حال فشل الأخير في تحقيق تغييرات واسعة. غالب الظن أن الصدر سيستمر في استخدام قدرته على تعبئة الحشود من أجل ممارسة ضغوط على النخبة السياسية، وربما يهدّد بالالتحاق بأي موجة من الاحتجاجات التي قد تندلع مستقبلاً، ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى شلل الحكومة أو حتى الإطاحة بها. لكن في حين أنه من الصحيح أن نفوذ الصدر قد يساهم في ترسيخ موقع رئيس الوزراء في مواجهة مجموعات المصالح المرتبطة بالأحزاب السياسية، إلا أن ذلك قد يجعله أيضاً رهينة نزوات الصدر الشعبوية، والتي تتعارض بوضوح مع أسلوب عبدالمهدي المتزن عموماً.

في الوقت نفسه، إذا أظهر رئيس الوزراء البالغ من العمر ٧٦ عاماً ميلاً أكبر نحو الفتح والمعسكر الموالي لإيران، فقد يستفز إدارة ترامب ويخسر الدعم من الصدر. لكن، ليس بمقدور عبدالمهدي أيضاً استعداء الإيرانيين، ولا سيما أنهم يحاولون استخدام روابطهم الرسمية وغير الرسمية في العراق للتخفيف من آثار العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على بلادهم. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قوات الحشد الشعبي التي تُعتبر حليفة إيران الأساسية في العراق – والتي هي عملياً بمثابة الجناح العسكري لتحالف الفتح – تتصرف وكأنها دولة موازية (وهو مصطلح استخدمه عبدالمهدي في خطاب تنصيبه)، وليس بوسع رئيس الوزراء أن يفعل الكثير بهذا الخصوص. فالتحالف الذي بناه الإيرانيون لقطع الطريق على رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، ومنعه من الفوز بولاية ثانية، قد يُعاد إحياءه من جديد لعزل عبدالمهدي.

قد يكتشف رئيس الوزراء الجديد قريباً أن "الشروط المناسبة" لاتزال غير متوفرة لتطبيق الإصلاحات التي وعد بها. فبغية الحفاظ على الصفقة التي أوصلته إلى السلطة، سيتعين عليه أن يُقيم باستمرار توازناً بين الأجنحة المتباينة، ما يترك له مساحة وموارد محدودة لتكفي لتطبيق إصلاحات كبيرة. بيد أن نقطة قوته هي الإدراك أنه قد يتحول إلى كبش محرقة في حال رضخ لأسلوب القوى السياسية القائم على "مواصلة العمل كالمعتاد". على الأقل، هذه كانت الحجة التي عبّر عنها في مقاله قبل تكليفه برئاسة الوزراء.

مسلسل الكوارث العراقية

*عزيز الحاج

ايلاف: ٢٠١٨/١١/١٨

(أحلام العراقيين الضائعة وحكام العراق) هذا عنوان أحد مقالاتي منذ حوالي تسع أو عشر سنوات.. ومنذ ذلك الوقت والأحلام تزداد تمزقاً ومسلسل الكوارث يمتد ويمتد، حتى انه وصل إلى اسماء الرافدين. وبالأمس كان العراقي يتجاوب مع أغنية تقول: (حتى السمك في الماي يبكي على حالي) واليوم فمن يبكي أسماكنا الراحلات بمئات الآلاف؟

عراق اليوم، مزيج عجيب ورهيب من المشاكل والمحن، وكارثة ثروتنا السمكية جاءت لتزيد الأوضاع مأساوية وتدهورا. عراق تسرق مياهه ما بين الخليفة اردوغان والمرشد الفقيه. يلوثون المياه ويسمون البشر والأسماك. عراق يدخله أكثر من مليون إيراني باسم الزيارة الحسينية، والأيدي تمتد لتتهمميا دخول المخدرات، وبان عددا كبيرا منهم هم من الحرس، وسمعنا أن البنوك العراقية تدفع لكل زائر إيراني ٨٠ دولار؟ والأدهى أن سيارات الحرس تدخل العراق بحجة حماية هذه الجحافل من (الزوار) وذلك أمام نهول العراقيين وصمت الحكام.

عراق يصرف فرسان القتل والخطف على احتكار وزارة الداخلية على طريقة (حاميا حراميا) بينما تريد ميليشيا تحارب الثقافة والفنون أن تستولي على وزارة الثقافة لكي تزيد من خنق الثقافة ومطاردة المثقفين...

كانوا يتباكون باسم المظلومية وينادون بـ (الحاكمية) وإذا هم يعيدون إنتاج ممارسات النظام ألبعثي مع إضافات كثيرة مرعبة وتدميرية. وهام يضعون العراقيين والعقبات أمام السيد رئيس الوزراء لكي تترسخ المحاصصة القوقعية، وتستمر أوضاع الفساد والطائفية وسطوة الميليشيات ذات الولاء الخارجي. ولربما لن يجد الدكتور عادل عبدالمهدي مفرّاً من وضع النقاط على الحروف علنا وبشجاعة، عندما تشتد المضايقات والمعوقات.

ويجب تسجيل أن سعد الحريري المكلف بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، قد وقف للتو في مؤتمر صحفي ليعلن بشجاعة عن الجهة التي تعرقل انجاز مهمته وسمى حزب الله، وهذا مثال جيد أمام السيد عادل عبدالمهدي رئيس وزراء العراق ليعلن بدوره عن الأطراف التي تمارس الضغط عليه وتعرقل مهمته، وبذلك يسجل لنفسه موقفاً وطنياً جيداً في تاريخ العراق الحديث.

وفي كل الأحوال، فان على قوى التغيير والإصلاح أن تواصل النضال بوعي وجرأة في سبيل التوجه الجاد نحو التغيير والإصلاح.

شعارات فارغة

*د. علي شمخي

صحيفة (الصباح الجديد) : ٢٠١٨/١١/١٩

اكثر من خمسة عشر عاما ونحن نستمع الى خطاب النخب السياسية وهي تتحدث عن الاصلاح والتغيير وترفع شعاراتها في الحملات الانتخابية التي تمجد بأيدولوجياتها وبرامجها وخطتها المستقبلية وهناك من يتفاخر بتجربته السياسية الثرة والطويلة خلال حقبة المعارضة للنظام السابق وهناك من يتبجح ويدعي بانه يمتلك مهارات ومؤهلات تجعله مقتدرا على ايجاد الحلول للمشكلات المستعصية التي يواجهها العراق، وهناك من يسرع في تقديم سيرته الذاتية ويعدد الشهادات التي حصل عليها من الجامعات العالمية من اجل لفت الانباه اليه وكسب ثقة الشعب والكتل السياسية المتنافسة والفوز بمقعد في مجلس النواب او الحصول على منصب في السلطة التنفيذية.

وخلال هذه السنوات الطويلة جرب الشعب العراقي الكثير من امثال هؤلاء من دون ان يرى لهم لمسات او حتى محاولات لتغيير الواقع المأساوي في العراق وفي الوقت نفسه لم يكسب من الشعارات الرنانة التي لوحث بها احزاب المحاصصة وتنافست فيها مع شعارات مطلبين ومزمرين لكيانات سياسية ارتدت ثوب الفضيلة والنزاهة وسوقت رزمة من الادعاءات الفارغة من دون ان يجد لها الشعب العراقي اي محتوى او مضمون يمكن ان يغير من واقع مايعيشه من ظروف او يواجهه من تحديات.

وقد بات الشعب على يقين بان هؤلاء الذين لم يملوا بعد هذه السنوات الطويلة من تكرار الادعاءات ولم يتعبوا من رفع الشعارات الزائفة لا يخدعون سوى انفسهم وان الملايين من العراقيين باتوا ايضا يسخرون من هذه السلوكيات التي ان دلت على شيء فانها تدل بكل تأكيد على الوضاعة والاسترخااص للكرامات واللهاث وراء المناصب بأية وسيلة وان ممارسة مثل هذه الادوار اصبح مشابها لما يقوم به المتزلفون الذين يلعبون ادوار الاستزاق على موائد المتخمين ويقبلون بالفتات من اجل ان تبقى اسماؤهم وصورهم في المشهد السياسي مهما كان الثمن وقد آن الأوان كي يتم فضح مثل هذه الادوار وكشف زيف مثل هذه الشعارات التي تدعي الانتماء الى الاصلاح والاصلاح منها براء وتدعي التغيير وهي في الواقع شعارات تخفي وراءها المزيد من الفساد يتحرك اصحابها بشهوة نيل السلطة ونيل المغانم بوسائل الرشى والتهديد والاصرار على تكريس مظاهر المحاصصة وتقاسم السلطة على وفق مبدأ عقد الصفقات في السر والعلن.

العراق الجديد والغواية القطرية !

*مشاري النايدي

صحيفة (الشرق الاوسط) السعودية : ٢٠١٨/١١/١٩

العراق دولة كبيرة ومؤثرة بكل أنواع التأثير، وهي مطمع لإيران وهدف لامريكا، لكن العراق قبل ذلك هو لأهله ومصالح شعبه، بكل أطيافه وطوائفه. ومن أُلزم مصالح هذا الشعب، صون العراق وأهل العراق عن نيران الحروب، وعن رهن ثروات وأمن العراق لصالح هذا الجار... أو ذاك الجار.

العراق اليوم لديه برلمان جديد، ورئيس حكومة جديد، ورئيس جمهورية جديد، هو السياسي العراقي - الكردي النابه، برهم صالح، الذي جال أولى جولاته الخارجية ومَرَّ بإيران والسعودية، وبينهما دول خليجية أخرى. هل ينحاز العراق اليوم للجار الإيراني «المؤذي»، بعد أن ضاق الخناق الاقتصادي والسياسي الأمريكي الدولي على النظام الإيراني؟

نقول ذلك، ونحن نعلم حجم الاستثمار السياسي الإيراني وعمقه داخل الجسد العراقي اليوم، هذا الاستثمار مغلّف بأنياب ومخالب عصابات تابعة لإيران بالعراق، عظم أمرها وصارت لها أذرع سياسية ممثلة في البرلمان، على غرار الحزب اللبناني الإيراني «حزب الله». وبالمناسبة الحزب اللبناني هذا صدر خبرته في التخريب السياسي إلى العراق من خلال مندوبه هناك، محمد كوثراني.

بما أن قطر، تحت سلطة حمد بن خليفة، وتدير «الإخوان»، عضو في تحالف ضارّ عماده إيران وتركيا، فهي تحاول الولوج للساحة العراقية من باب هذا التحالف.

الأبناء المتداوله داخل العراق هو أن قطر تروّج اليوم لحكام العراق، انضمام العراق لحلف خماسي يضمه وقطر وإيران وسوريا وتركيا يقوم على المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة بين الدول.

الخبر - وهو غير غريب على مسالك حكام قطر الحاليين - يفتح على أهمية تعظيم القوى العراقية الوطنية، التي تنادي بحفظ ثروات العراق وأمن العراق الذي عانى الأهوال منذ ١٩٩٠ حتى اليوم، وأن يتجه العراق للداخل، ويركز على التنمية وتجويد الخدمات العامة (مياه، كهرباء، صحة، تعليم... إلخ)، والبعد عن سياسات الضرر الإيرانية والمكائد القطرية - الإخوانية.

الأمر الذي يقوّي صحة الخبر، هو رفض «تحالف المحور الوطني» (يضم أغلب القوى السياسية السنية) دخول العراق لهذا التحالف الخماسي.

بكل حال، فإن زيارة الرئيس العراقي برهم صالح إلى الرياض، واللقاء بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، إشارة جيدة، لا نقول نحو تطابق السياسة العراقية مع السعودية، بل نحو تقديم مصلحة العراق والعراقيين على كل اعتبار، بما فيه الاعتبار الإيراني والتركي... بل السعودي، وما دام أن العراق سيركز على التنمية والاستقرار، فلن يكون حينها أي اعتبار آخر للسعودية أصلاً!

وهل سيقبل الأمريكي، الذي دفع مالا وأرواحاً سخية بالعراق، أن يتحول إلى ملحق تابع لمحور معادي؟
الرهان هو على عقلاء العراق، وشعبه اليقظ، وعلى كل من يريد مصلحة العراق، أولاً وأخراً.

العراق بين خيارين: إيران أو أمريكا

*كامليا انتخايفرد

CNN: ٢٠١٨/١١/١٩

قام الرئيس العراقي المنتخب الجديد برهم صالح مؤخراً بزيارته الرسمية الأولى إلى طهران. الجمهورية الإسلامية لعبت دوراً رئيسياً كحليف للعراق خلال السنوات الأخيرة، خاصة في مواجهتها لتنظيم داعش الإرهابي، حيث يؤكد البلدان أهمية إيران كأول دولة استجابت لنداء العراق عندما هاجم تنظيم داعش العراق في ٢٠١٤. ولكن في الحقيقة، إلى جانب دعمها للعراق في مواجهة التنظيم الإرهابي، قامت إيران بتأسيس مليشيا شيعية أطلق عليها اسم "الحشد الشعبي"، وهي شبيهة إلى حد ما بتنظيم حزب الله الذي أسسته إيران في الجمهورية اللبنانية منذ سنوات طويلة.

ولا تقتصر حساسية الدول الإقليمية على نشاطات إيران في المنطقة والدعم الذي تقدمه للجماعات المسلحة فقط، بل أن هذه المليشيات الخاصة تعتبر مصدراً للانقسام والكراهية في المجتمعات التي لديها تاريخ في الصراع الطائفي.

من لبنان إلى العراق وسوريا، والآن اليمن، دعمت إيران مليشيات يعتبرها الكثير من السكان المحليين مجموعات من المرتزقة، وهي مليشيات لا يثق بها السكان ويرونها مصدراً من مصادر الانقسام. ولذلك فإن تفكيك هذه المليشيات التي استثمرت فيها طهران كثيراً ووفرت لها تدريباً جيداً يعتبر خسارة لإيران. وهكذا، بالرغم من المصاعب التي يواجهها المسؤولون الإيرانيون لتمويل مشاريعهم الإقليمية بسبب العقوبات الأمريكية، فقد حرصت إيران على استمرار وجود هذه المليشيات الهامة بالنسبة لها. وقد طلبت وزارة الخارجية العراقية من السفارة الأمريكية في بغداد احترام سيادتها بعد أن دعت السفارة الأمريكية إيران إلى حل مليشيا الحشد الشعبي.

ربما يواجه الرئيس العراقي الجديد خيارين صعبين: إما أن يطور علاقاته مع الولايات المتحدة ويعتمد على مواردها المالية لإعادة البناء وتدريب وتحديث الجيش العراقي، أو أن يحافظ على صداقته مع الجارة إيران ويغامر بالعزلة عن العالم العربي وتخلي الولايات المتحدة عنه.

ربما كان اختيار الرئيس برهم صالح زيارة الأردن ومن ثم الإمارات العربية المتحدة وبعد ذلك طهران يقصد إلى إيصال رسالة للإيرانيين بأنه يريد مواصلة علاقات أفضل مع الدول العربية خلال فترة رئاسته. المرشد الأعلى في إيران، آية الله خامنئي، طلب من الرئيس العراقي صراحة أن يحافظ على "الحشد الشعبي"، ولكن احتراماً لسيادة العراق وخيارات شعبها، ليس من حق إيران وحكامها اختيار ما هو الأفضل لهذا البلد العربي الجار.

إن النظر إلى الحرس الثوري الإيراني الذي يعمل بشكل منفصل عن الجيش الوطني الإيراني وينفذ عمليات حتى خارج الحدود الإيرانية، وكذلك إلى ممارسات حزب الله في لبنان أيضاً، يعطي مثلاً واضحاً لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الحشد الشعبي.

إيران، لا تتساوى شعبية الحرس الثوري الإيراني مع الاحترام الوطني للجيش، لأن هذه القوة العسكرية الكبيرة تعمل تحت شعارات دينية ولديها مهمة ثورية تسببت في الكثير من المشاكل للإيرانيين، كما أن عمليات الحرس الثوري السرية ضد المدنيين تعتبر تدخلاً آخر في الشؤون الداخلية للبلد.

اليوم يمكن القول أن تفكيك الحرس الثوري في إيران صعب جداً، إذا لم يكن ذلك مستحيلاً، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب الله في لبنان.

يخشى العراقيون اليوم من أن يصبح "الحشد الشعبي" جناحاً آخر للجمهورية الإسلامية لتسخير هذا البلد في تحقيق طموحات إيران الإقليمية والدخول في الصراعات على الطريقة التي تستخدم فيها إيران حزب الله.

ربما كان دمج "الحشد الشعبي" في الجيش العراقي هو أفضل إجراء ممكن من أجل الاستفادة من مهارات هذه المليشيا الشيعية وتقدير تضحياتها بطريقة محترمة.

إذا كان رجال الدين الإيرانيين لا يحبون ذلك، فهذا سيئ بالنسبة لهم، ولكنه جيد للشعب الإيراني.

إلى رئيس الوزراء مع التحية

*حسين الجاف

صحيفة (الزمان) ٢٠١٨/١١/١٩

الحقيقة التي لا يمكن انكارها هي ان الكثيرين من العراقيين استبشروا باختيار الاستاذ عادل عبدالمهدي رئيس لوزراء العراق لاسباب عديدة.. منها او اولها تفهمه الدقيق لواقع الشعب العراقي ومعاناته العميقة من الكثير من الظواهر غير الحضارية والغريبة اساسا على قيمة وتقاليد وحتي معتقداته. منها انتشار ظاهرة الفساد الظاهرة والباطنة في معظم مرافق الدولة ان لم يكن في محلها وانتشار السلاح وكثرة الجهات التي تحمله بصورة وباخرى وتحت مسميات عديدة.. بل ان العديد منها تقوم مقام الدولة وتأخذ مكان مركز الشرطة.. فتتدخل في حل بعد النزاعات او في تعقيدها..

ولعل استلام غير الكفاء لمهام بعض الوزارات والمواقع الادارية دون استحقاق ودون خبرة بسبب انتماء او قل (تجليب) انفسهم بهذا الحزب او ذاك للاستفادة الشخصية واستغلال الظروف في حين ان هذا العراق الكبير العظيم يزخر بالكفاءات من كل الاطياف والقوميات والاديان والمذاهب ممن يمتلكون خبرة وكفاءة في مجالات اختصاصاتهم ويمكن ان يقدموا لبلادهم غير انهم مبعدون او مرونون على الرف كونهم غير منتمين او على الادق غير (متملقين) للحزاب المنتقدة كما ان استمرار قانون المساواة والعدالة بصورته الانتقائية الحالية.. حرم البلد من الكثير من كفاءاته من ذوي الخبرة والتخصص كونهم انتموا لفترة من الفترات لحزب السلطة البائدة..

وارجو الا يساء فهمي فانا ادعو هنا الى ان تفعل السلطات الاتحادية مع المشمولين بهذا القانون البريمي ما فعلته حكومة اقليم كردستان مع كل الذين خالفوا تطلعات الشعب الكردي او اساءوا لها في الفترات الغابرة من عمر البلد. ووقفوا بجانب الحكومات التي لم تقم بالحقوق القومية والثقافية والدستورية المشروعة للشعب الكردي.. لكن حكومة الاقليم فضلت التسامح على الانتقام ومالت الى نسيان الماضي على نكث الجراحات المؤلمة السابقة.. على اية حال اقول هنا الا تكفي ١٥ سنة على تطبيق القانون البريمي المذكور وجعل القانون هو الحل لمعاقبة اعداء تطلعات الشعب العراقي الى الحرية والديمقراطية والحياة الافضل والبناء والتنمية سابقا ولاحقا فالمذنب يأخذ جزاءه والبريء يمارس حياته ويأخذ حقه كأبي مواطن حر..

كما حصل في كردستان العراق ولعل حل المشاكل مع اقليم كردستان العراق تأتي في مقدمة وجانب الحكومة الحالية التي يرأسها الاستاذ عادل عبدالمهدي.. التي يأتي في اول اولياتها تطبيق المادة ١٤٠ وحل مشاكل المناطق المتنازع عليها على وفق القانون والدستور واعتبار البيشمركة الابطال جزء من المنظومة الدفاعية العراقية وتهيأة الرواتب وتزويدهم باللوجستيات المطلوبة لادامة انشطتهم الدفاعية والامنية دفاعا عن البلد والانسان..

ولعل وقوف هذه القوة الوطنية المسلحة بوجه داعش وتلقيتها الدروس التي صفت لانتصاراتها كل العالم المتحرر وتقديمتها لاكثر من الفي شهيد ونحو ستة الاف جريح علاوة على الاضرار المادية التي لحقت بمؤسساتها هذه المسائل تدعوننا جميعا وفي المقدمة دولة رئيس الوزراء الى النظر اليها بعين المساواة مثلما تنظر الى باقي قواتنا المسلحة الظافرة التي وقفت بوجه داعش ولقنته اقصى الدروس.. وعلاوة على كل الذي ذكرناه انفا..

فان تقديم قانون النفط والغاز الى البرلمان مرة اخرى.. المكون في ادارة البرلمان منذ اكثر من ١١ سنة.. بات انجازه من المهمات الملحة لهذه الحكومة. اما الجانب الثقافي الذي عانى من الاهمال والتهميش المتعمدين خلال الت ١٥ سنة المنصرمة فيجب ان ينظر اليه الاستاذ عبدالمهدي بكل اهتمام وحرص واخلاص لاسيما وهو مثقف مشمول ومنحدر من عائلة وطنية مثقفة معروفة ويضمن هذا الاهتمام المنشود يجب ان يعين وزيرا مثقفا لقيادة وزارة الثقافة وزيرا منبثقا من الشمولية الثقافية المبدعة نفسها لا طارئا عليها ولا مفروضا على ادارتها باعتبار ان الثقافة - كما الحب - هي ملح الحياة وديمومة رقيها واستمراريتها وشموخها.

على اية حال فهمونا كثيرة ومعاناتنا اكثر لكن بالحكمة والاستعانة باهل الكفاءة ونسبذ العناصر التي اساءت الى المال العام وتقديمتها للعدالة وتحجيم محاولات جعل بغداد الحبيبة قندهارا ثانية كل هذه المسائل نطرقها امام السيد رئيس الوزراء آملين ان يمدده الله بالصبر والعافية والروية كي يحلها على وفق الدستور.. وعلى وفق ما يصبوا الا هل بلغت.. اللهم فاشهد.

الاستفتاء الكردي ومحافظة كركوك: دروس لصناع القرار في الولايات المتحدة

*مايكل نايتس

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١١/٢٠

إذا استعرضنا تطورات العام الماضي، فإن الاستفتاء على استقلال كردستان في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ وسيطرة العراق على كركوك في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ يشكلان نكستين كارثيتين بالنسبة لمصالح الأمن القومي الأمريكي.

فبعد أن تقاتل العراق مع إقليم كردستان - حليفي أمريكا الرئيسيين في حملة مكافحة "الدولة الإسلامية" - في ساحة المعركة، ظل هذان الشريكان غير قادرين أو غير راغبين في تنسيق أعمالهما العسكرية على طول خط الجبهة المتنازع عليه، الأمر الذي منح تنظيم "الدولة الإسلامية" منفذاً حيوياً قابلاً للاستغلال.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستفتاء وتداعياته قد تركت شريكين أمريكيين عريقين في القدم - الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة بارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة طالباني - يتهمان بعضهما البعض بخيانة القضية الكردية جراء تعريض السيطرة الكردية على محافظة كركوك للخطر وذلك من خلال إدراجها في الاستفتاء، أو من خلال التعاون مع الجماعات غير الكردية التي قامت بإراقة الدم الكردي في كركوك.

وعلى الرغم من أن إيران ساعدت العراق في فرض الرقابة على إقليم كردستان ومهاجمته، إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني خرج من الأزمة غاضباً من الولايات المتحدة أكثر من طهران، ومذاك، بدأ يتعاون مع إيران عن كثب.

إن انتهاك الثقة ينطبق على الطرفين: فقد خرجت الحكومة الأمريكية من الاستفتاء وأزمات كركوك مع ضغينة عميقة ضد الكرد العراقيين.

فحتى البنتاغون الموالي للكرد، والقيادة العسكرية، ومجلس الأمن القومي، يرفضون بشكل غاضب الاقتراحات التي تحمل الولايات المتحدة المسؤولية الكبرى عن الأزمات، مشيرين إلى أنه تم تحذير الكرد مسبقاً من معارضة الولايات المتحدة للاستفتاء.

ومع ذلك، لا يتفق الجميع في واشنطن. إذ يرى بعض قادة الكونغرس ومفكره (وحتى المسؤولون في الحكومة الأمريكية) أن الحكومة الأمريكية قد أخطأت إلى حد كبير جراء تخليها عن حليف قديم. وترك هذا الاختلاف في الرأي صدعاً عميقاً في قلب المجتمع المعني بالسياسة تجاه العراق، وما زال قائماً حتى الآن. إذا وضعنا جانباً من هو على صواب أو خطأ، يجب أن نتعلم درساً من هذه الكارثة.

طوال العام الماضي، طلبت من مسؤولين كبار ومسؤولين تنفيذيين الإدلاء بأرائهم حول ما كان يمكن أن تفعله واشنطن بشكل أفضل أو بشكل مختلف.

وكشفت العملية الحوارية هذه عن أول درس نستخلصه من كركوك.

بدايةً، لقد كان من الواضح أنّ العديد من المسؤولين أساء فهم السؤال الذي كنت أطرحه.

وردّد كثيرون ببساطة قصة الاستفتاء وأزمات كركوك من وجهة نظرهم، فرفضوا قبول اللوم أو ألقوا اللوم على الآخرين.

إنما تؤكد هذه المقابلات على الدرس الأول الذي نستنتجه من كركوك - بما أننا منغمسون في ثقافة لعبة اللوم الطاحنة، فنحن لسنا مجهزين بصورة جيدة للقيام بتقييم ذاتي بشأن فشل سياساتنا الخاصة.

فهذه المقالة القصيرة هي محاولة لاخترق لعبة اللوم واستنباط الدروس الأساسية التي يمكن أن تطبقها الحكومة الأمريكية على التخطيط المستقبلي للسياسة.

أقل من اللازم وبعد فوات الأوان

يتمثل الدرس الثاني الذي نستخلصه من الأزمات في أن الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تتعلم بشكل كامل كيف تركز القدر المناسب من الجهد في وقت مبكر بما يكفي لتحديد معالم الأحداث. إذ تثبت أزمنا أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ حكمة القول المأثور " درهم الوقاية خير قنطار من العلاج".

كان معظم الفاعلين الرئيسيين المعنيين يفضل لو لم يحصل الاستفتاء أبداً، أو لو حصل من دون إدراج كركوك الذي أثار جدلاً واسعاً.

ويعترف معظم المسؤولين الأمريكيين بشكل سرّي بأنهم كانوا ليقوموا بأشياء كثيرة بشكل مختلف أو على الأقل على نحو عاجل وحاسم أكثر.

بصفتي عضواً في المجتمع الفكري في واشنطن، تعلمت أيضاً درساً مهماً جداً في عام ٢٠١٧.

فبكل صراحة، أنا أؤيد شخصياً حق تقرير المصير وإقامة دولة لكرد العراق، لكنني شعرت آنذاك أن أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ليس وقتاً مناسباً لإجراء استفتاء، لا سيما إذا كان يشمل محافظة كركوك المتسمة بالحساسية.

وفي وقت لاحق، عندما فشلت الجهود الرامية إلى إلغاء الاستفتاء، شعرت بضرورة أن تشجّع الولايات المتحدة العراق واللعبين الآخرين على عدم المبالغة في رد فعلهم، وبالأخص لأن الاستفتاء لا يتمتع بأي تأثير إداري كما أنه غير ملزم على الإطلاق.

بعد عودتي من إحدى الرحلات التي قمت بها إلى كردستان في أوائل صيف عام ٢٠١٧، كان لديّ (١) فكرة واضحة عن "طلب" الكرد لتأجيل الاستفتاء" و(٢) جهات الاتصال الحكومية الصحيحة التي تحتل المناصب الوسطى في الولايات المتحدة والتي يتعين إرسال هذا التحليل إليها" و(٣) الوقت المتبقي اللازم لتصبح سياسة جديدة للولايات المتحدة نافذة المفعول من أجل زيادة احتمال تأجيل الاستفتاء.

ولكن تكمن المشكلة في حقيقة أن الأزمة كانت لا تزال على بعد أشهر، لذلك لم يكن أي شخص في القيادة الأمريكية على مستوى الحكومة مهتماً كثيراً بالقضية لكي يسلط الضوء عليها ويتحدث مباشرة ووجهاً لوجه مع الكرد.

وبطبيعة الحال، لا أحد يمكنه الآن معرفة ما إذا كان بالإمكان إيقاف استفتاء الاستقلال حتى مع زيادة الضغط الأمريكي.

فلقد كان بارزانيون مستعدين بشكل واضح لخوض مخاطر كبيرة على صعيد السياسة الخارجية للإعلان عن الاستفتاء، متحدّين بذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ومتجاهلين التحذيرات الصريحة من قاسم سليمانى - رئيس "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإسلامي.

لكن الزعماء الكرد ظلوا مستمتعين بفكرة التأجيل لحين اقتراب النهاية، وكانت الولايات المتحدة الطرف الوحيد الذي كان له الفضل في التوسط من أجل التوصل إلى اتفاق.

وحتى مع زيادة التكلفة السياسية للتأجيل بالنسبة للبارزانيين مع انتهاء شهر تموز/يوليو ومجيء شهر آب/أغسطس، غمر كبار الشخصيات الكردية شعور عميق بعدم الارتياح بشأن ما كان سيحدث في أيلول/سبتمبر وحتى الأسابيع الأخيرة قبل الاستفتاء.

في السرّ، كانت هذه الشخصيات تبحث عن إشارة من الولايات المتحدة - وليس من إيران أو تركيا - إما عن تحذير قوي بما فيه الكفاية أو عن صفقة مغرية كافية لإجبار التأجيل، أو على الأقل استبعاد كركوك من الاستفتاء.

وبدلاً من ذلك، وبدون ضغوط أمريكية مباشرة، تمكنت غالبية القيادة الكردية من تصديق ما أرادت تصديقه (وما الذي يقوله لها مستشارو الاستفتاء) حول الموقف الأمريكي الحقيقي المزعوم إزاء التصويت، أي الوهم الباطل بأن أمريكا ستقوم في نهاية المطاف بدعم الكرد.

وكان الإخفاق في منع الاستفتاء إخفاقاً جماعياً شمل أربيل والسليمانية وبغداد وأنقرة وطهران وواشنطن، لكن الغضب الكردي تركّز على أمريكا.

قد لا يكون ذلك عادلاً، لكنه الواقع، وربما سيكون الواقع أيضاً في أزمات الشرق الأوسط الأخرى في المستقبل. فقد توقع معظم الجهات الفاعلة أن تمنع الولايات المتحدة الأحداث بأكملها، وهذا ما كان يجب أن يحدث. من خلال تجميع وجهات نظر اثني عشر مسؤولاً أمريكياً، ربما كانت واشنطن قادرة على التفاوض حول التأجيل مع (١) إجراء دبلوماسي مبكر وحازم وواضح يشمل صانع قرار على مستوى مجلس الوزراء و (٢) التزام مبكر ولموس لبادرة كبيرة مثل تلك التي ظهرت في أوائل أيلول/سبتمبر (في مرحلة متأخرة جداً بحيث لم يعد بالإمكان إحداث أي فرق) - أي الوعد بعملية وساطة تدعمها الأمم المتحدة بين بغداد وكردستان، مع ضمانات مصاغة على دعم الولايات المتحدة لحق كردستان في تقرير المصير.

كما كان بإمكان الولايات المتحدة أيضاً أن "تقوم بالتثليث" من خلال تشجيع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على التعبير بشكل مباشر وصريح عن رده المحتمل على الاستفتاء.

وكان يجب تعزيز هذه الرسالة من خلال مسؤول أمريكي على مستوى الوزارة وهو ينظر إلى الرئيس مسعود بارزاني في عينيه في أي مرحلة مبكرة ويقول له إنه في المرة القادمة التي ستهاجم فيها القوات العراقية، لن تقوم واشنطن بحماية الكرد (سواء أكان هذا التصريح صحيحاً أم لا).

وبالطبع، لم تتوقع الولايات المتحدة أن يهاجم العراقيون بعد الاستفتاء، ويرجع ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى تخطيط السيناريو.

لا خطة بديلة

أصبح استفتاء الاستقلال كلعبة "الجبان" التي سارت بشكل فظيع وانتهت في تصادم مباشر بين الطرفين. ويشير رد الولايات المتحدة على هذه النتيجة إلى أن صانعي السياسة لم يفكروا ملياً على ما يبدو في احتمال قيام الكرد بالمضي قدماً، على الرغم من (من وجهة نظر الحكومة الأمريكية) الانهزامية الذاتية غير المنطقية المتمثلة في إجراء الاستفتاء في مواجهة المعارضة الكردية الداخلية والعراقية والدولية.

وحتى اليوم، لا يزال أول رد فعل للعديد من المسؤولين الأمريكيين يعبر عن ذهولهم من الطريقة التي مضت بها قيادة بارزاني قدماً.

ولكن، في حال كانت "الخطة الأولى" للولايات المتحدة تكمن في التوصل إلى اتفاق لتأجيل الاستفتاء، فما كانت "الخطة البديلة" إذًا؟

إذا نظرنا إلى الوراء، نجد أنه لم يكن هناك أي خطة بديلة، حيث عملت سياسة الولايات المتحدة بعد الاستفتاء مباشرة على إثارة استياء الكرد وجعلهم يتخبطون في الشماتة ويشعرون ببعض الأمل لأنه، في النهاية، قامت الولايات المتحدة بتحذيرهم.

يبدو أن المسؤولين قد فهموا أن الحكومة الأمريكية ستتراجع في نهاية المطاف لمنع التجاوزات مثل فرض الحصار الاقتصادي على الكرد أو تفكيك حكومة إقليم كردستان التي تم تأسيسها دستورياً. فالأزمة ستتبدد إنما ستستغرق وقتاً طويلاً.

ولسوء الحظ، كان لدى إيران ووكلائها العراقيين خطة بديلة ناجحة تماماً - إعادة غزو كركوك من قبل الجيش - وقاموا بتنفيذها على الفور.

وكانت الولايات المتحدة بطيئة في الرد ولم تكن تستجيب بشكل كافٍ، رغم وجود قوات عسكرية بالقرب من كركوك. فكان من الممكن أن يكون وجود هذه القوات بمثابة "سلك عثار" وأن يضع حداً للأزمة الباردة هذه.

ومن المسلم به أن النظر إلى الحدث بعد وقوعه يكون سليماً، لكن هذه الحالة تؤكد على أنه من المنطقي التفكير ملياً في السيناريوهات المنخفضة الاحتمالية والشديدة الأثر.

فكان من المفترض أن يكون أحد عناصر تخطيط سيناريو الولايات المتحدة قد أخذ بعين الاعتبار إمكانية قيام حليفنا الرئيسي في العراق - رئيس الوزراء حيدر العبادي - بإبعادنا ببساطة عن عملية صنع القرار خلال أزمة كركوك. فحتى أنا شخصياً لم أستطع تصور ذلك مسبقاً - وهو إخفاق تحليلي خطير.

إن كل ما حدث في أزمات أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ كان يمكن مغفرته إلى أن سفك العرب والكرد دماء بعضهم البعض في كركوك. ومع إلقاء اللوم على جميع الأطراف، من المهم أن نتذكر أن قتل حلفائنا الكرد من قبل حلفائنا العراقيين كان بمثابة فشل بالغ في السياسة الأمريكية.

التقييم الذاتي للمفكر

إن الدرس الرئيسي من أزمة كركوك هو أنه كمفكر، لا يكفي أن تعرف ماهية المشكلة، أو أن تحدّد الحل، أو أن تكون قادراً على حقن هذا الرأي في قلب عملية صنع السياسة في الولايات المتحدة. فلنكني نتمتع بتأثير إيجابي حقيقي، يجب أن تكون قادراً على جذب انتباه كبار القادة على المستوى الوزاري إلى قضية وحل سياسي قبل أن تصبح القضية أزمة اليوم، وهذا أمر صعب للغاية.

إن هذا التحدي هو ما يسميه مخطط الدفاع الاستراتيجي عساف أوريون "الإلحاح في المراحل الأولى" - أي القدرة على توقع المخاطر، ثم بذل جهد كبير من أجل الوقاية في المرحلة من الجدول الزمني حين يكون للعمل الوقائي أفضل فرصة للنجاح وبأقل تكلفة ممكنة.

ربما لم يكن نهج "الإلحاح في المراحل الأولى" في سياسة الولايات المتحدة ليضمن نتيجة أفضل في أزمات عام ٢٠١٧، ولكن كان لديه فرصة أفضل لإنقاذ الجميع من مآسي النتائج العكسية العنيفة التي حدثت بعد الاستفتاء وأزمة كركوك العسكرية. فمن المؤكد أن التعبئة المباشرة والمركزة من قبل مسؤول أمريكي على المستوى الوزاري، الذي سيجلس وجهاً لوجه مع الزعماء الكرد، كانت ستكون استثماراً مفيداً للجهد، بالمقارنة مع جميع عمليات لملمة الشتات والتحسر التي أعقبت الاستفتاء وأزمات كركوك.

وبالتأكيد أتمنى لو قام شخص ما - ربما أنا، أو شخص آخر - بإيصال القضية المذكورة أعلاه بشكل أكثر فعالية إلى عضو بارز في الحكومة الأمريكية في أوائل صيف عام ٢٠١٧، عندما كان من الممكن أن تحقق بعض المنفعة.

*مايكل نايتس هو زميل في برنامج الزمالة "ليفير" في معهد واشنطن ومقره في بوسطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج.

حين تُغيب الديمقراطية وتسود الطائفية يسقط القانون: العراق نموذجاً

*كاظم حبيب

موقع قنطرة الألماني: ٢٠١٨/١١/٢٠

أشيع في العراق بأن النخبة الحاكمة بكل مكوناتها الراهنة تريد الخلاص من الطائفية السياسية ومن المحاصصة في تشكيل الحكومة العراقية، وأنها تسعى لتشكيل حكومة تكنوقراطية وبناء مجتمع مدني ومكافحة الفساد والإرهاب. هذه الإشاعة التي روج لها كثيرون، حتى ممن يقف بالضد من الطائفية ومحاصصاتها المذلة للشعب والمواطنة، غابت عنهم مسألة بديهية، ولكنها مهمة وأساسية هي: أن النخب الطائفية والفاصلة المرتبطة بالأحزاب الإسلامية السياسية الطائفية التي مارست التمييز الديني والطائفي، وغرقت حتى قمة رأسها مستنقع الفساد المالي والإداري والاجتماعي، ولعبت ميليشياتها الطائفية المسلحة دوراً إرهابياً مريعاً في محافظات العراق ضد المجتمع، وساعدت على خرق استقلال العراق وسيادته للجاره إيران وسمحت بتدخل أكثر من الدول في شؤون العراق الداخلية، وجوعت نسبة عالية جداً من شعب العراق وحرمتهم من أهم الخدمات الأساسية طيلة السنوات المنصرمة، لا يمكن لمثل هذه النخب الحاكمة تشكيل حكومة غير طائفية وغير فاسدة أو مستقلة، كما لا يمكنها التخلي عن ميليشياتها الطائفية المسلحة والإرهابية، إذ إنها سند استمرار وجودها وحكمها وبقائها، ولا يمكنها بأي حال من حيث المبدأ والواقع أن تقيم مجتمعاً مدنياً يستند إلى مبدأ المواطنة الحرة والمتساوية والمشاركة وترفض الدمج بين الدين والدولة، لأن ذلك يتناقض مع أيديولوجيتها الدينية المشوهة ومصالحها، بل ستبقى حبيسة دائرتها الضيقة المقيتة والمميته وأفكارها السقيمة والرجعية والمتخلفة وممارساتها المخلة بكل ما هو إنساني ونبيل.

كانت هذه الإشاعة التي أطلقتها النخبة الحاكمة للتعتيم على نهجها ليست فقط خاطئة، بل وكذبة كبيرة حاول حتى البعض المدني إقناعنا بصوابها. وما نحن وهم والجميع نواجه حقائق الوضع العراقي في تشكيل حكومة من "كركري" يرأسها "عادلوي"، حكومة بطعم العلقم ورائحة العفونة الطائفية تفوح منها وتزكم أنوف العراق والعالم كله. حتى إن بعض من دعا إلى تشكيلها بدا اليوم يؤكد طائفيتها. رئيس الوزراء المكلف بتشكيلها كان جزءاً من النخبة الحاكمة طيلة الفترة المنصرمة، ولم يكن مستقلاً عنها أو حيادياً في نهجه وسياساته ومواقفه. إن الإشكالية ليست في هذا الوزير أو ذلك فحسب، بل بالأساس في طبيعة النظام السياسي الطائفي القائم في العراق، برئيس الوزراء الطائفي ذاته، وبالقوى السياسية المشكلة للسلطة التنفيذية، فهي قوى صادرت الحريات العامة والديمقراطية من خلال سياساتها اليومية وسلوك قادتها وميليشياتها الطائفية المسلحة طيلة الفترة المنصرمة وماتزال.

يمكن للإنسان العراقي الحر أن يكتب مقالاً في الصحافة وينتقد هذه النخبة أو تلك أو الميليشيات الطائفية المسلحة، ولكنه سيبقى مستهدفاً للانتقام بصيغة ما بما في ذلك القتل عبر تلك الميليشيات الطائفية المسلحة، وحين يعتقل ويعذب، أو حين يقتل لن تكتشف الجهة التي اعتقلته وعذبتة، أو الجهة التي قتلتها، وستوجه تهمة ضد مجهول ويحفظ الملف ولن يُعثر على الجهة أو القاتل أبداً، لأنها أو لأن القاتل منهم. هكذا قتل في الآونة الأخيرة عدد

من النساء والرجال، وقبل ذلك قتل المناضل كامل شياع وهادي المهدي، وقتل ابن اختي (أحمد جواد الهاشمي) وزوجته وابنته ذات الأربعة عشر ربيعاً، حيث ذبحوا في دارهم بمنطقة الطارمية من الوريد إلى الوريد... وحيث اغتيل عشرات بل والمئات من المختصين والعلماء والصحفيين والآلاف من العرقيات والعراقيين، وهكذا ستستمر هذه السياسة في ظل هذه الحكومة المباركة من "القيادة الإيرانية والأمريكية" في آن!

حين تغيب شمس الحرية والديمقراطية ودفنوا عن وطننا العراق، يغيب القانون أيضاً ويتم التجاوز عليه ليل نهار، حينها يختفي فعل القضاء، بما فيه الادعاء العام، وهي الحالة المفضية والقائمة التي يعيش تحت وطأتها شعب العراق منذ ما يقرب من ١٦ عاماً.

من حقي كمواطن عراقي أن أتساءل: هل القضاء العراقي مستقل؟ هل يتصرف وفق ما يمليه عليه الدستور العراقي؟ وهل يتابع القضاء والادعاء العام ما يجري في العراق منذ سقوط الدكتاتورية الغاشمة حتى الآن، دع عنك الفترة السابقة في ظل الحكم البعثي والصدامي الدكتاتوري البغيض؟ وهل يتصرف القضاء على وفق ضمائرهم، ومنهم الادعاء العام، أم أن الطائفية السياسية والفساد والإرهاب والخشية من الإرهابيين أماتت الكثير من تلك الضمائر؟ وإذا كان القضاء مستقلاً، فلماذا لا يحقق بما صرح به محافظ البنك المركزي بتلف ٧ مليار دينار عراقي بماء المطر وفي بناية البنك المركزي؟ قال العرب: حدث العاقل بما لا يعقل فأن صدق فلا عقل له. فهل القضاء العراقي صدق هذه الفرية وكذا الادعاء العام؟ قال أحمد الجبوري، عضو مجلس النواب، "أني شرأي وأكو من يبيع صوته"، حين أتهم بشراء مجموعة من الأصوات لصالح رئيس مجلس النواب الحالي، فهل لم ينتبه الادعاء العام وعموم القضاء لهذا القول الوقح في تجاوزه على الدستور العراقي والقوانين المرعية، أم لم يجد القضاء في ذلك أي جريمة، بل مسألة اعتيادية في ظل العراق الفاسد؟ حين يغيب القانون يمارس الفاسدون ما يشاؤون، وقيل قديماً: "غاب القط أعب يا فأراً!"

هناك عشرات القضايا التي أهملها القضاء العراقي والادعاء العام، ولاسيما في فترة حكم نوري المالكي، وما حصل من فساد وإرهاب واجتياح، علماً بأن غالبية الشعب العراقي كانت مقتنعة بأن القضاء في فترة هذا الدكتاتور الصغير غير مستقل وخاضع له وإرادته وسكوته عن الكثير من التهم التي وجهت له دون أن يحرك ساكناً. من المسؤول عن وقوع الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين والمسيحيين وغيرهم؟ من المسؤول عن اغتصاب أخواتنا الإيزيديات وبيعهن في سوق النخاسة؟ من المسؤول عن ترك الأسلحة والأموال لكي تقع في أيدي عصابات داعش المجرمة؟ من المسؤول عن الدمار الشامل في الموصل وعموم نينوى وعن جريمة سب ايكرو؟

سيبقى الناس يطرحون المزيد من الأسئلة على القضاء العراقي ويطالبون بالإجابة، سيلاحقون القضاء العراقي والادعاء العام ويتهمونه بعدم الاستقلالية والسكوت عما مارسه وما تزال تمارسه النخبة الحاكمة الفاسدة من مفاصد مريضة في العراق، وسيبقى الناس يراقبون ممارسات القضاء وادعاء العام إلى أن تتيح لهم الفرصة لتغييره أو أن يغير نفسه أو ما بنفسه!

التغني بالتعددية وممارسة الاقصائية

*مروان المعشر

ماذا لو توجه المعارضون لمؤتمر منظمة "مؤمنون بلا حدود" للقضاء ليبيت الأمر في قانونية عقده ام لا بدلا من التوجه للحكومة والطلب منها منع عقد المؤتمر، خاصة وأن بعض من طلب ذلك من نواب الحركة الإسلامية عانوا الكثير في الماضي من منع السلطة التنفيذية لهم من عقد العديد من المؤتمرات بقرارات إدارية وليست قضائية؟

ماذا لو لم يسارع الكثيرون من المحسوبين على التيار المدني لتوجيه التهم للحركة الإسلامية بأكملها وعدم انتظار نتيجة التحقيق والكلمة الفصل للقانون؟

ماذا لو لم تكن حكوماتنا مرعوبة تستجيب للضغوط من مختلف الجهات بدلا من أن تترك القانون يقدم الكلمة الفصل بغض النظر عن شعبية القرارات من عدمها؟

لم يكن أداء العديد من الأشخاص والتيارات سواء المدنية أو الدينية موفقا في حادثة يونس قنديل ومؤتمره ثم مسرحية اختطافه. واقع الحال المؤسف أن العديد من شخوص التيارين المدني والديني تتغنى بالتعددية والديمقراطية طالما جاءت هذه الديمقراطية لصالحها، وعدا ذلك لا تتورع عن ممارسة الاقصائية. فالتغني بالتعددية سهل ان كان مجانيا، اما ممارستها فمن أصعب الأمور ضمن الثقافة السياسية السائدة واجواء التكفير والتخوين.

لم أسمع بيونس قنديل من قبل حادثته، ولا بمنظمتها، وأزعم أن الغالبية العظمى من الأردنيين لم يسمعوا به كذلك. يونس قنديل ليس عنوانا للفكر التنويري حتى يتم شيطنة كل الفكر من قبل البعض بسبب ما اقترفه من خديعة، كما أن داعش ليست عنوانا للتيار الديني كما يريد تصوير ذلك بعض المتطرفين من التيار العلماني. اعتقدنا أن الجميع اعتبر من حادثة اغتيال الشهيد ناهض حتر، وهي حقيقية وليست وهمية كحادثة يونس قنديل. ولكن لا يبدو ذلك. ما زلنا في مجتمع فيه تيارات مدنية ودينية تتغنى بالتعددية والديمقراطية وتُمارس في نفس الوقت الاقصائية دون أن يرف لها جفن.

لا بد من الاعتراف أن هناك متطرفين من كلا التيارين المدني والديني يضران بأغلبية مناصري التيارين. هناك اقضاء علماني كما هناك اقضاء ديني، ناتج عن عدم ادراك قاعدة أساسية، إن المعركة في العالم العربي ينبغي أن تكون معركة من اجل التعددية ولا يجوز أن تصبح معركة بين الإسلاميين والمدنيين. التعددية تسمح ان يتفياً بظلالها الجميع من كافة التيارات دون تخوين ولا تكفير ولا حمل السلاح، اما المعركة بين الإسلاميين والمدنيين فان استمرت على هذا النحو فسينتج عن سربحها إعادة انتاج ديكتاتوريات في المنطقة طالما عانى منها كل من المدنيين والإسلاميين.

ما يجب ادراكه من الجميع أن الديمقراطية الحقيقية، لمن يؤمنون بها حقا، ليست في الاستماتة عن الدفاع عن آرائهم فقط، وانما الدفاع عن حق الآخرين في آرائهم ايضا دون تخوين أو تكفير. اما التجاوزات، فالقانون هو الكفيل بالبت فيها، وليست عواطف الناس. حينذاك، تصبح التعددية قيمة نمارسها وليس شعارا رنانا نرفعه بشكل انتقائي.

لقد أضر يونس قنديل وامثاله بفعلته المخزية بالمسيرة نحو التعددية، ويستحق كل ما يحل به بموجب القانون، وأضر بها كذلك كل من يحاول احتكار الفضاء الفكري من الجانبين ومنعه عن الآخرين بعيدا عن سيادة القانون. في نهاية المطاف، لن يلغي أحد الآخر، فإما أن يدرك التياران المدني والديني ذلك ويعملان من اجل بناء تعددي يتفياً كلاهما تحت ظله، أو يحاول كلاهما إلغاء الآخر. وقتئذ، لن ينجح التياران الا في إلغاء أي ديمقراطية مستقبلية.

*مركز كارنيغي للسلام الدولي

المركز والإقليم .. شهر عسل جديد

* واثق الجابري

موسوعة كتابات: ٢٥/١١/٢٠١٨

خُتِمت حقبة من النزاعات والمناوشات بين إقليم كردستان وحكومة بغداد، بنزول طائرة السيد مسعود بارزاني في مطار بغداد، وبإستقباله من رئيس البرلمان وهادي العامري، ومجموعة من السياسيين والبرلمانيين والوزراء. بجعبة الرجل ملفات معلقة بين الطرفين، وحكومة بغداد كفييلة بإدامة شهر عسل، طالما تبدد بعد فترة من كل حوارات سابقة.

الزيارة جاءت بعد حقبة خلافات ذروتها إستفتاء كردستان، وتنتظرها جملة أسئلة ومجموعة نقاط خلافية، كفلها الدستور إن إلترم الطرفان به. كثيرة هي الخلافات.. بعضها يحتاج حلولاً آنية، وأخرى متعلقات بخلافات سابقة، يتحملها المركز والإقليم.. ما هو آني؟ إكمال التشكيلة الحكومية، وحصّة الكرد فيها، والوزارة المتبقية هل ستكون للحزب الديمقراطي أم للاتحاد؟ وتشكيل حكومة كردستان، إنعطافاً على إكمال توزيع الوزارات بين الأحزاب الكردية، وحصّة الأقليم من موازنة ٢٠١٩.

النقاط الخلافية القديمة تتلخص "بالمادة ١٤٠ وقانون النفط والغاز، وحصّة الأقليم وتصدير النفط، والبيشمركة والمناطق المتنازع عليها، والمنافذ الحدودية وقائمة طويلة لقضايا اقل اهمية.. وصلت في مراحل متعددة الى نقاط التقاطع واللاعودة، وركن الدستور العراقي خارج أسوار ساحة الخلافات، وإتخذتها بعض الأطراف لمكاسب إعلامية سياسية وإنتخابية. تختلف هذه الزيارة عن سابقتها، في المضمون والأجواء السياسية والمرحلة.. فبارزاني ترجل بدون الزي الكردي الذي أصر عليه في الزيارات السابقة، ودون مقدمات خلافية مع القوى السياسية، وقناعة من كل الأطراف بإنتهاج الحوار والدستور، كسبيل لحل المشكلات العالقة، هذه العوامل مجتمعة ستخفف من الأصوات الإعلامية المناوئة للزيارة، ولا طرف يستطيع المزايدة على آخر، وقد إستقبلته كل القيادات السياسية العراقية.

بارزاني جاء الى بغداد كرئيس واحد من أكبر الأحزاب، التي حصلت على أعلى المقاعد في البرلمان، وأغلبية أصوات أنتخابات كردستان، وهذا لا يمنع القوى الكردية من الإلتحاق بعباءة بارزاني، في حال تحقيق منجزات على أرض الواقع، وستحمل الزيارة من جانب سياسي وقومي، وتعاطف القيادات الكردية بمختلف توجهاتها وإختلافاتها.

ربما ستطوي الزيارة، صفحات من الخلافات التي إستمرت لسنوات، سيما بحكومة يقبلها، والثقة المتبادلة بين طرفي القيادة المتمثلة بعبده المهدي وبارزاني، ولن تكون بعيدة عن التأثير السياسي، بعد تصريح رئيس وزراء الإقليم نجيرفان بارزاني حول إيجابية الزيارة، وإمكانية الحوار الدستوري، وواضح إستعداد مسعود بارزاني لقبول الحل الوسط، بعد زيارة مكوكية بين القوى السياسية، ختمها بزيارة النجف الأشرف.

لا شك أن استفتاء كردستان كان مفصلياً في العملية السياسية العراقية، ولن يعود الطرفان للحديث عنه في حال إلتزامهما بالدستور، وكانت أسبابه بحسب دعوى بارزاني في وقتها "لعدم إحترام الدستور من حكومة المركز وحصته الأقليم من الموازنة، فيما كان جواب المركز، أن الأقليم خرق الدستور وتجاوز على حصصه المقررة، ولم يرجع للمركز بقراراته، ومسألة الإستفتاء مهددة لسيادة العراق، وبين هذه الإدعائين جملة مغالطات، ومتصيدين ولاعبين على خلق نزاع بين المركز والأقليم، ولكن كما يبدو أن الأقليم والمركز سيدخلان شهر عسل جديد، وضمن ذلك مصداقية كل الأطراف بإحترام الدستور، وإستثمار العلاقة المتينة والتاريخية للأقليم مع عبده المهدي، وطبيعة التوجه الحكومي والكرد لنسيان الخلافات بالإحتكام للدستور.

* كاتب عراقي

عادل عبدالمهدي في تقاطع العاصفة

*سالم المرزوك

أيلاف: ٢٠١٨/١١/٢٥

لم يتسلم عادل عبدالمهدي حقيبة رئاسة الوزراء لولا بداية النهوض الشعبي العراقي الذي أخاف المافيات التي تحكم العراق، فقد جاء ترشيحه بمثابة عملية زرق مورفين في الحياة السياسية العراقية المريضة وهي على فراش الموت، خوفاً من أن تصبح شرارة البصرة ناراً حامية تحرق كل رموز الفساد بما فيهم أهليهم وجيرانهم المعتمدين. فتنادوا إلى شخصية مستقلة مهدوا لها، لكي يشكل حكومة وطنية ذات إختصاص، توحى بحل المشكلات المستعصية في البلاد. وأعلن أنه لن يقبل تشكيل الحكومة سوى بشرط حرية الإختيار لما يسمى "الكابينة الوزارية" على إعتبار أن العراق يمتلك من الطاقات الأكاديمية والمسلحة بالطاقة الوطنية، داخل وخارج العراق، ما يمكنه من إنتقاء أحسن الأحسن، والبدا بالعملية الإصلاحية التي يحلم بها وقد تقود إلى أن يسجل اسمه في السجل الوطني العراقي، وتسجل مرحلته لصالح "إنقاذ العراق" التي تتقاطع ريح عاصفة سوداء مخيفة من الصعب الصمود في نقطة تقاطعها. لكن سرعان ما خضع عادل عبدالمهدي إلى شروط وصراعات المكونات السياسية العراقية بعد أن إنتهى مفعول أبرة المورفين متنازلاً عن إستقلال القرار، معللاً ذلك بتطبيق برنامجه السياسي، الإقتصادي، الإعلامي، العسكري الأمني، والثقافي في دورة حكومته التي "قد" تمتد لأربع سنوات و"قد" لا تكملها. فتلا على أعضاء البرلمان برنامجه السياسي الحالم!

المشكلة لا تكمن في البرنامج الحكومي، فإن صياغة برنامج حكومي من قبل أي خبير أو خبراء، قد لا يستغرق من وقت أصحاب المعرفة أكثر من سبعة أيام عمل. وكل مؤسسات الفساد السابقة التي أودت بالعراق إلى ما هو عليه الآن من تشظ و خوف ورعب، كانت تقدم في حقب حكمها السياسي برامج سياسية إقتصادية توحى بجنان الله على أرض العراق، ولكنها قادته إلى جحيم الآخرة. إن الوزراء الذين إختارهم رؤساء الوزارات الذين سبقوا عادل عبدالمهدي، وصادق عليهم البرلمان كانوا يشكلون حماية فساد مكوناتهم، وتزويدهم بمشاريع فساد أخرى تؤمن لهم تغطية نفقات جيوش المليشيات المسلحة. فالمهم ليس البرنامج الحالم سياسياً وإقتصادياً وثقافياً وإعلامياً وعسكرياً، بل المهم الشخصيات الأكاديمية في إختصاص كل وزارة والمتسلحة بالصفة الوطنية.

أورد بهذا الصدد مثلاً واحداً، وهو مثال يتعلق بتصريحات وزير الموارد المائية الدكتور حسن الجنابي، الذي إستبشر العراقيون خيراً بمقدمه، كونه ينتمي إلى ما يسمى طبقة "التكنوقراط" فلقد صرح قبل نهاية أجنده كابينته الوزارية "إن وزارة الموارد المائية ليست معنية بالأنهار العراقية، فالأنهار ليست سوى وسيلة مواصلات" بمعنى أنها تابعة لوزارة النقل لأن الأنهار تمخر عباها المراكب والمشاحيف، وليست هي منبع الثروات السمكية وهي لإرواء ظمأ العطشى من العراقيين، كي يشربوا الماء الزلال غير المسموم، وهي تسقي بساتين النخيل في أرض السواد والغرين، فتثمر رطباً شهياً! في وقت جاءنا هذا الوزير الأكاديمي برنامج حالم لأنهر من لبن وأخرى من عسل!

برنامج الدكتور عبدالمهدي، الذي أعلنه أمام البرلمان العراقي غير مجد على الإطلاق. فأعضاء البرلمان أنفسهم قد جاءوا بعملية إنتخابية مزيفة وهم بشهادات مزورة، إنتخابات لم يشارك فيها العراقيون سوى بنسبة إثني عشر بالمائة من مجموع السكان. فهو برلمان غير نظامي وغير شرعي وغير جدير أن يمنح الثقة لبرنامج رئيس الوزراء، او لشخصيات وزارته. هو برلمان باطل، وما بني على باطل فهو باطل، والجميع يتصرف وفق دستور كتبته المكونات ذاتها بإملاءات خارجية، ما يعني أن الدستور ذاته باطل حين لم يكتبه ذوو الإختصاص من الشخصيات الأكاديمية والوطنية. ومع النسبة المتدنية للإنتخابات، فإن الهيئة المشرفة على الإنتخابات قامت بتزوير النتائج بإعتراف المسؤولين في الدولة العراقية "تعبير دولة مجازي وليس حقيقياً"

رئيس الوزراء الجديد، في مهب الريح، بل هو في تقاطع الرياح الأربعة العاصفة، والوطن برمته في مهب رياح عاصفة سوداء، وضمن هذا الخوف والإلتباس فمن الصعب أن ينجح في إصلاح الوطن، وبشكل خاص في طريقته بالعمل القائم على مرضاة المكونات السياسية المشوهة، معللاً موقفه بالبرنامج الوطني. إنه يقابل مجموعة من

المافيات الخبيثة التي تستطيع أن تطيح به متى تشاء، إستعملته لأمر مؤقت قصير جداً، لأنها كانت محاصرة من قبل فقراء العراق فاستنجدت به، لتوحي بإنقاذ العراق، وهي الآن تريد أن تسرع الإطاحة به، وأول ما فعلته هو أنهم رموا السموم في أنهار العراق ونفقت كل أسماك العراق وهي جريمة خطيرة تواجه رئيس الوزراء في أول أيام وزارته، وحين عرف الفاعل تمت براءته بدعوى إن الأسماك قد تعرضت إلى أمراض، وذلك محض إفتراء. فلو أصيبت الأسماك بمرض ما، لماتت على مراحل وبالعشرات ولم تنفق بين عشية وضحاها كل أسماك أنهار العراق الخالدة وبالملايين، ويتحول سطح دجلة والفرات وكل الأنهار والجداول إلى مشهد مخيف من الأسماك النافقة على سطوح المياه تلك. أنها كابينة ليست وزارية، بل هي كابينة المشاكل العويصة التي ليس لها حلول، ومخرجة من قبل كتاب سيناريوهات مخابرات الجيران. أن هذا الفعل هو تلويح ومقدمة لمزيد من المشكلات التي ستواجه عادل عبدالمهدي لو إنحاز عن الطريق المرسوم لكل الحكومات العراقية الآتية.

منذ التغيير الدراماتيكي في العراق عام ٢٠٠٣ وحتى الآن حلت بالعراق كوارث على شتى الصعد، ومن الصعب حصرها والتحقيق فيها وبأسبابها، فبعد كل حادثة يتحدث رئيس وزراء عن تشكيل لجنة تحقيقية بالحادث، فأمام رئيس الوزراء الجديد، والحالة هذه مئات الآلاف من اللجان الحقيقية الوهمية مطلوب معرفة نتائج التحقيق وعرض المتهمين أمام الرأي العام، فكيف سيصار إلى تسوية هذا الأمر. لم يتحدث رؤساء الوزارات عن اللجان التحقيقية بعد كل حادث، بل يتحدثون وجماس منقطع النظير عن الفساد والفاستدين. والفاستدون هم يقبعون في مكاتبهم على بعد "شمرة عصا" من مكتب رئيس الوزراء، هم رئيس الجمهورية، ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء ونواب رئيس البلاد ونواب رئيس الوزراء، والوزراء وكلاؤهم.. هم المافيات والمليشيات المسلحة هم حاكمو الدولة العراقية وكلهم على بعد "شمرة عصا" من مكتب رئيس الوزراء فيما هو يهدد كل أسبوع الفاستدين في محاسبتهم حتى إذا ما إنتهت مدة إستيزاره ذهب إلى غير رجعة، دون أن يرينا أو حتى يسمعنا عن فاسد واحد!

الفاستدون هم نجوم القنوات الفضائية. إذا أردت أن تعرفهم فتابع بعض القنوات الفضائية وستشاهدهم يتحدثون الرأي العام كل يوم، مجرمون بصيغة ملائكة ولصوص بثياب كهنة. فهل أحدثك عن الفساد وفساد سلم الرواتب وفساد المصارف المباعرة وفساد العملة المزورة وفساد الحدود السائبة للتهريب وفساد رجال الدين وأصحاب العمائم. لقد قالت المرجعية أن الدولة ضعيفة ولكنها غير مستسلمة، وأنت أستعملت ذات النص الخطابى. الدولة الضعيفة يا سيدي هي مستسلمة بالضرورة في كل مجالات الحياة. لقد حاول بعض المستثمرين هذه الأيام إنشاء معمل لانتاج الألبان ومشتقاتها من أجل مشروع تجاري عراقي مشروع، ويعود بالمنفعة للشعب العراقي. فجاءتهم عصابة من إحدى المليشيات وهددتهم بالتصفية الجسدية، إن هم أنجزوا مثل هذا المشروع. فتركوا مشروعهم محافظاً على حياتهم، فعن أية دولة ضعيفة غير مستسلمة تتحدثون أيها المراجع الدينية، وتستنسخ ذات المقولة أيها السيد رئيس الوزراء؟

تحاول أيها السيد رئيس الوزراء أن تغير شكل العلاقة الإعلامية بينك وبين الناس. كل الوسائل الإعلامية المتبعة من قبل الذين سبقوك والتي يحاول أن ينتهجها معاليكيم هي وسائل إعلامية ساذجة وغير متقنة، فرئيس الوزراء يتحول إلى مذيع أو مقدم برنامج كذاب، أو محلل سياسي ساذج في برنامج تلفزيوني، فيما ينبغي على رئيس الوزراء أن ينشغل بوضع خطة واقعية، والعمل ليل نهار من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من السفينة الآيلة للغرق، فالشعب العراقي مشروع موت محقق. وإذا أردت أن تخطو خطوات ناجحة، أن تختار بنفسك كابينتك الوزارية من شخصيات المعرفة الأكاديمية المتسمة بالوطنية، وأن لا تتحول إلى مذيع تلفزيوني مثل الذين سبقوك. حرر شبكة الإعلام العراقية من الفاستدين والناهين وحولها إلى مؤسسة إعلامية متزنة وعلمية حتى يمكن أن يشاهدها الناس لا أن يحتقرونها، لتصبح القناة القادرة على كشف الواقع بعين الوعي وتصبح هي القناة المدافعة عن الوطن، وعن النهج الصحيح. وهي التي تأخذ على عاتقها تحليل الواقع السياسي والإقتصادي والثقافي. وتريحك من التحليل الأفقي والعمودي والدولة العميقة والأخرى الضعيفة غير المستسلمة، وتحليل سياسة الإملاءات. فأصلح شبكتك الإعلامية أولاً، تمهيداً لتغيير شبكة رئاسة الجمهورية!

* كاتب وإعلامي عراقي مقيم في بانكوك

العراق.. «الحوار بوابة التعايش»

*رشيد الخيون

مجلة (المجلة) اللندنية: ٢٥/١١/٢٠١٨

تنادى حريصون، من مختلف الطوائف العراقية، رجال وطلبة دين ومدنيون، من الشيعة والسنة، من آل بحر العلوم وآل الخوئي وآل طه والسامرائيين، وقساوسة وباحثين في الصابئة المندائية والإيزيدية، وأئمة مساجد وخطباء، إلى مؤتمر «الحوار بوابة التعايش»، وهذا اللقاء، الذي عُقد في «المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء» (اختتم في ٢٠١٨/٩/٨)، بجامع الإمام أبي حنيفة، وقبل ذلك عُقد في كنيسة الكلدان، و«مندي» (معبد المندائيين).

سارت تلك الجهود متوازية مع رياح السموم الطائفية، ونعلم الخطورة التي حفت بدعاة «التعايش»، يوم أصبحت الطائفية قاعدةً والدعوة إلى التعايش هي الشؤاذ، وسار في ركابها مثقفون، من كتاب وباحثين وفنانين وشعراء، وهبت على الأطفال، دخلت الصفوف مع المعلمين والمناهج، فالصورة كانت قاتمة، لا تلمع فيها أنوار لدعاة السلم الاجتماعي.

جاء في بيان اللقاء أو المؤتمر الآتي: «تأكيد مبدأ سيادة القانون، وبناء دولة المواطنة من دون تمييز، من خلال حكومة عادلة قوية بعيدة عن التأثيرات السياسية، ومواجهة خطابات الكراهية، وتشريع قانون يُجرّم التحريض عليها، ومواجهة الفساد بحزم ومعاقبة الفاسدين، وحماية المتظاهرين السلميين، وتحقيق مطالبهم في البصرة وبقية المحافظات، مع تأكيد ضرورة حماية الممتلكات العامة، التي هي ملك الشعب، ووضع برنامج عملي من أجل إيجاد الحلول للمشكلات التي تُعيق بناء السلم الاجتماعي، وضرورة إقرار العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات للمواطنين كافة، وحصر السلاح بيد الدولة على نحو يضمن حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم». ربّ سائل يسأل: إن هذه المطالب سياسية، فما علاقة دعاة التعايش بها؟! أقول: كيف سيكون تعايش ومواطنة، والسلاح غير محصور بيد السلطة، والفساد ينخر في المجتمع والدولة؟ ما قيمة التعايش الذي هو أول أبجديات الديمقراطية، إذا سالت دماء المطالبين بالدماء والدواء في ساحات الاحتجاج؟

لا يُبنى التعايش، ليتجاوز مفهوم التجاور بلا صلات واعتراف متبادل، إذا ظل يُحسب على مواقف سياسية. فعلى سبيل المثال، ورد في كلمة أحد المشاركين، والتي وصلتني من جنابه، وغير مخول بذكر اسمه، أن الإمام أبا حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ) أيد الثورات العلوية، وكان تلميذاً لدى الإمام جعفر الصادق (ت ١٤٨هـ). أراد بهذا الكلام تشجيع المذهب الآخر للتعاطف مع مذهبه. أعطي الحق لصاحب الكلمة، وأثنى نيته وجهوده الصادقة، لكن لنفترض أن أبا حنيفة لم يسند الثورة الزيدية، ولم يقف بكلمة مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن (قتل ١٤٥هـ)، في الحرب مع أبي جعفر المنصور (ت ١٥٨هـ)، وأنه لم يكن تلميذاً لدى الصادق، فهل يبطل التعايش بين المذهبيين؟! وبالفعل تلك التلمذة غير ثابتة، فهما مختلفان أولاً في الفقه والرأي، ذلك إذا كان الإمام الصادق يمثل الفقه الإمامي المعروف، وثانياً أتى بها ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ) في «شرح نهج البلاغة»، وهو المعتزلي الشافعي، حياً بالعلويين وأئمة الفقه السني كافة معاً، أما القول: «لولا السنن لهلك النعمان»، كإشارة لتلك التلمذة لمدة سنتين، فقد جاءت متأخرة جداً، أول من طرحها الفقيه شاه عبد العزيز الدهلوي (ت ١٨٢٣)، في كتاب أختصر بـ«الثحفة الاثني عشرية»، من قبل محمود شكري الألوسي (ت ١٩٢٤)، لتأكيد أن فقه الصادق هو فقه أبي حنيفة نفسه. أما أستاذ أبي حنيفة فهو حماد بن سليمان، وظل شيخه حتى مماته (١٢٠هـ)، وكلاهما من مدرسة الرأي، وإخلاقاً له سمي أبو حنيفة ولده حماداً. القصد من هذا، يتطلب التعايش قبول الاختلاف، ليس بالضرورة أن يكون هناك اتفاق، فاختلاف الآراء وأسلوب العبادة يضمنه التعايش، في حال عدم إشغال الدين بالسياسة، وإذا أراد أن توظف آراء أبي حنيفة في التعايش، فيكون الأخذ بأنه صاحب رأي، وقال بمساواة الدماء بين البشر، واعتبر المسجد مفتوحاً لغير المسلمين، وقال للمرأة الحق أن تكون قاضية، في ما تصح بها شهادتها، على خلاف بقية المذاهب.

كانت جهود هذه التلة، المجتمعة في جامع أبي حنيفة، من العمائم والقلائس والأفندية، كوة للنور، وسط ظلمة الكراهية، المدعومة بالسلاح والفتاوى، وخطاب الشر، وهي مدعوة أن يؤسس للتعايش فكر واضح، يفصل بين السياسي والديني، بين المواطنة وعقائد المواطنين، فالمواطنة حق الجميع، ضمن الحدود الجغرافية للوطن، والعقيدة الدينية أو المذهبي حق الفرد، فهذا عصر الدولة الوطنية الذي بدأ من أكثر من قرن، وبه انتهى عصر الإمبراطوريات، المبنية على العقيدة الدينية والمذهبية، والتي نجد الإسلام السياسي، يسعى لإعادتها، على أساس الشمولية.

إن التعايش المقصود، حق الإنسان في وطن لا فضل لأكثرية على أقلية فيه، ولا لأقلية استحوذت على الأكثرية تحت القوة. كان مكان اللقاء أهلاً لتكريس التعايش، والوضع حرج، بحاجة لساسة وفقهاء وخطباء، من أمثال من قال فيه بصير المعرة، قبل أكثر من ألف عام: «فالعراقي، بعده، للحجازي قليل الخلف سهل القياد/ وخطيباً، لو قام بين وحوش/ علم الضاريات برّ النقاد/ راوياً للحديث، لم يحوج المع/ روف من صدقه إلى الأسناد» (سقط الرند).

هل يمكن لقيادة العراق الجديدة أن تفوز بالسلام (وتحافظ عليه)؟

*رنج علاء الدين

مركز بروكفنز الدوحة: ٢٧/١١/٢٠١٨

أصبح للعراق الآن حكومة جديدة، بعد ستة أشهر من إجراء الانتخابات على خلفية فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية. مع القيادة الجديدة لرئيس الوزراء عادل عبدالمهدي والرئيس برهم صالح – اللذين يوصفان على نطاق واسع أنهما إصلاحيان وتقدميان ويميلان للغرب – هناك آمال كبيرة بأن البلاد ستفتح صفحةً جديدةً بعد ثلاث سنوات دامية ومضنية من القتال ضد ما يُسمى بالدولة الإسلامية (داعش). يعاني العراق عدداً من المشاكل، لكن مع هذه الحكومة الائتلافية الجديدة، التي تضم الطوائف والفئات الرئيسية في العراق (عبدالمهدي سياسي شيعي وصالح سياسي كردي)، يمكن أن تكون هناك فرصة هامة لاغتنام الزخم الشعبي ودفع البلاد إلى الأمام.

ما زالت الصعوبات قائمة

لا تزال التحديات كبيرة لمنع عودة داعش ومعالجة الانقسامات الطائفية ومظالم العرب السنة والمؤسسات الضعيفة. ولا يزال العراق يعاني بني تحتية متداعية وفساداً مستشرياً وضعفاً أمام التأثير الخارجي، ناهيك عن قطاع عام متضخم ونمو سكاني سريع جداً. بمعنى آخر، إصلاح العراق سيستغرق سنوات، إن لم يكن عقوداً.

المؤلف

تشكل الحكومة الجديدة وسط مطالب عامة وصاخبة على نطاق واسع من أجل تحقيق الإصلاح. فلم يفز رئيس الوزراء العراقي الأخير حيدر العبادي بولاية أخرى وسط استياء عام ومعارضة من رجال الدين الشيعة الذين وقفوا ضده بسبب سجله السيئ في المنصب. ومع خروج العبادي، تكون هذه المرة الأولى منذ ١٣ سنة التي لم يعد فيها العراق بقيادة حزب الدعوة الإسلامي الذي فشل في العديد من النواحي في تلبية توقعات الناس. ولا بد من الإشارة إلى أن الموصل سقطت في يد داعش في يونيو ٢٠١٤، وكان نوري المالكي رئيساً للوزراء في ذلك الوقت.

سيكون على رئيس الوزراء عبدالمهدي، المرشح التوافقي، أن يواجه في عمله نظاماً سياسياً مختلفاً وشلاً مؤسساتياً، وهذه مشاكل قد تستغرق أجيالاً لمعالجتها. فهو يرث هيكلية قديمة قائمة على تقاسم السلطة على أساس العرق والطائفة منذ أكثر من عشر سنوات. علاوة على ذلك، يواجه كل من عبدالمهدي وصالح ضغوطاً وقيوداً من مجتمعاتها الخاصة: فمهدي، وهو عضو قديم في الطبقة الحاكمة الشيعية، عليه أن يستكمل تشكيل حكومته، وسط ضغوط من فصائل شيعية متنافسة قوية قد تنسف جهوده في الحكم أو التقدم في الإصلاحات. أما صالح، وهو عضو بارز منذ فترة طويلة في الاتحاد الوطني الكردستاني ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان العراق السابق، فقد تم تعيينه بشكل مثير للجدل ضد إرادة أقوى حزب في كردستان، الحزب الديمقراطي الكردستاني.

فسحة أمل؟

على الرغم من هذه التحديات الحقيقية، فإن هناك مجالات يمكن أن تستفيد منها البلاد من الانفتاح من أجل السلام والاستقرار. فقد استؤنفت، يوم الجمعة، صادرات النفط من كركوك، بعد توقفها في أكتوبر الماضي بسبب الأزمة بين أربيل وبغداد حول استفتاء الاستقلال الكردي التاريخي. إذا تمكنت العاصمتان – بمساعدة وجود وجه جديد في بغداد – من البناء على هذا الزخم لمعالجة الخلافات الأخرى (المتعلقة بالأراضي والمحروقات وتقاسم العائدات)، قد يخلف ذلك أصداءً إيجابية في جميع أنحاء البلاد. لن يكون الأمر سهلاً من الناحية السياسية، إلا أن الوقائع الاقتصادية يمكن أن تعزز عملية بناء السلام. إن حل التوتر من شأنه أن يرسل الإشارات الصحيحة إلى المجتمعات العراقية الساخطة والمحرومة، ويمكن أن يقلل الاستقطاب، وهذه تطورات قد تساعد في منع عودة داعش. وقد يكون هذا عاملاً يساعد على بدء مرحلة إعادة الإعمار التي أصبح العراق بأمر الحاجة إليها.

في الخريف الماضي، تورط الكرد والعرب في اشتباكات في مدينة كركوك المتنازع عليها. وكان السبب المباشر لهذه الاشتباكات هو استفتاء الاستقلال الكردي، الذي جرى على الرغم من المعارضة القوية من الولايات المتحدة وبغداد وجيران العراق. (٩٤ في المئة من الناخبين الكرد أيدوا الانفصال). بموجب أوامر رئيس الوزراء العبادي في ذلك الوقت، شنت بغداد هجوماً في أكتوبر – شمل الجيش والميليشيات الشيعية – ضد قوات البيشمركة في كركوك. كان الخطاب القومي الكردي

استفزازياً بلا شك. وفي نفس الوقت، تحمّلت الدولة العراقية - بصفتها السيادية - عبء الاستجابة بشكل مسؤول، الأمر الذي لم تفعله. لم يُعرّز هذا الإخفاق القومية الكردية والشكوك تجاه بغداد فحسب، بل أدى أيضاً إلى تدهور العلاقات بين العرب والكرد.

لم ينبغ أن يكون الأمر بهذه السهولة على مسؤولين منازين للولايات المتحدة (كالعادي) استخدام العنف من أجل الدّفع بأجندة سياسية ضد جهات فاعلة أخرى منحازة للولايات المتحدة (كالكردي). إنّه تذكّيرٌ مهمٌّ بأنه يمكن تدمير سنوات من الاستثمار في المصالحة وبناء السلام في غضون ساعات أو أيام. كان من الممكن الوصول إلى تسوية سلمية بين أربيل وبغداد، بعد ثلاث سنوات من التضحيات من قبل البيشمركة والجيش العراقي، بعد الاستفتاء. وكان من الممكن أن يكون ذلك قد أرسى فصلاً جديداً من التعايش السلمي، وهو خروج ملحوظ عن ممارسات الإكراه والعقاب الماضية، وخاصة تجاه العرب السُنّة الساخطين في العراق، الذين عانوا قمع بغداد لأكثر من عقد من الزمان.

في نهاية المطاف، أصبحت فترة ما بعد الاستفتاء اختباراً حاسماً لمعرفة ما إذا كان العراق والولايات المتحدة قد تعلما أهم درس على الإطلاق: وهو أنّ الحفاظ على السلام أكثر أهمية من كسب الحرب. وعليه، هناك فرصة جديدة في ظل الحكومة الحالية ودروس هامة يجب أخذها بعين الاعتبار.

دور واشنطن

لا يمكن للولايات المتحدة أبداً أن تكون جهة غير فاعلة أو سلبية في العراق. فالتزام الحياد يمكن في حد ذاته أن يُعتبر تشجيعاً لطرفٍ ضد آخر. وفي الأزمات بين بغداد وأربيل العام الماضي، عارضت واشنطن الاستفتاء الكردي، لكنها لم تتخذ إجراءً سياسياً في أعقابها، مما مكّن بغداد من حشد قواتها ضد البيشمركة.

وتظل الولايات المتحدة إلى حدٍ كبير في وضع احتواء تداعيات النزاعات في العراق والتوسط لتخفيف التوتر وإيجاد بيئة مواتية للتسويات السلمية. ينبغي على واشنطن أن تعتبر تغيير القيادة العراقية فرصة للاستفادة من دروس الماضي، وذلك من خلال تثبيط مقاربات الرجل القوي وجعله من الصعب على الجهات العراقية الفاعلة اللجوء إلى القوة من أجل الدّفع بأجندات سياسية، وبالتالي فتح صفحة جديدة بالفعل. في الوقت الراهن، ليس أمام أربيل وبغداد أي خيار سوى العيش المشترك، للضرورة الاقتصادية ولأن بغداد لا تستطيع إغلاق الباب في وجه الكرد من دون مزيد من الضغط على شرعية الدولة العراقية بعد أكثر من عقد من المقاومة العنيفة من العرب السُنّة. هذه نقطة انطلاق غير ملائمة، لكن من المحتمل أن تكون بناءً لفتح صفحة جديدة. بتشجيع من الولايات المتحدة، يمكن للطرفين الالتزام بحوار حقيقي يسعى إلى منع نشوب الصراع مرّة أخرى.

يجب على القادة العراقيين أن يظلوا يقظين

والأهم من ذلك هو ألا يكرّر العراق أخطاء الماضي ويشعر بالرضا عندما يبدو وضع ما بعد الصراع هادئاً بشكل خادع. فهذا الرضا هو الذي يعرّز عودة الصراع: فعلى سبيل المثال، ظهر داعش في العام ٢٠١٤ بعد الفشل في الحفاظ على السلام، بعد سنوات من العنف الطائفي الدامي بين العرب السُنّة والشيعة. بعبارة أخرى، الفوز بالسلام لا يهم إلا إذا أمكن الحفاظ عليه.

وبغض النظر عن تحديات الحكم التي تواجه العراق، فهو لا يزال عرضة بشكل كبير لعودة الصراع. فقد شهد العراق منذ العام ٢٠٠٣ صراعات طائفية لا حصر لها وإبادة جماعية واحدة معروفة. ومن بين ١٠٥ دولة شهدت حروباً أهلية بين عامي ١٩٤٥ و٢٠١٣، انزلق أكثر من النصف (٥٩ دولة) إلى صراعٍ عنيف بعد إحلال السلام - وفي بعض الحالات أكثر من مرّة. فهل يتمتع العراق بالقيادة المناسبة القادرة على تجنب البلاد الانزلاق نحو المزيد من الصراعات العنيفة؟ السجل ليس رائعاً. يقول السياسيون العراقيون، من كل الأطياف الدينية والعرقية، كلاماً جميلاً، لكنهم فشلوا في النهاية في الحفاظ على السلام. وبالتالي، أمام الرئيس صالح ورئيس الوزراء عبدالمهدي فرصة لتفادي هذا المصير ووضع معايير جديدة أمام القادة العراقيين في المستقبل.

الحكومة العراقية.. تحديات وفرص

*د. هشام الهاشمي

صفحة الكاتب: ٢٧/١١/٢٠١٨

العراق قد يتسبب بإحدى أكبر المصالحات إقليمياً، إذا استخدم مؤسساته الدبلوماسية والمخابراتية للتوسط بفتح قنوات تواصل بين السعودية وإيران، أو بين أمريكا وإيران. تجد إيران أن لديها ما تكسبه من صلة العراق بأمريكا والسعودية وهي لا تراهن على التعثر في إعادة الهدوء السياسي وتخفيف العقوبات الأمريكية عليها. وعلى الرغم من "الانتصار" الذي يمثله هزيمة داعش عسكرياً والتوصل إلى توافق على اختيار عبدالمهدي رئيساً لمجلس الوزراء، فإن الحكومة الجديدة لا تبدو حاضنة حقيقية للإصلاح الشامل والمصالحة المجتمعية، إذ إن عجلة المحاصصة الطائفية والقومية تسير بسرعة أكبر من سرعة الخطط والإجراءات الحكومية. ومع المراهنة المنطقية على تطوير وتسليح وتدريب قوى الأمن والجيش وقوات الحشد تُطرح أيضاً تساؤلات حول الطبيعة المستقبلية للأمن. فالسلاح السائب بات ينتشر من الشمال إلى الجنوب، موازياً ومنافساً لقوى الدفاع الوطني للدولة التي لم تستطع بعد أن تثبت سيطرتها الحاسمة لفرض القانون على الجميع. لذلك فإن هذا الوضع المضطرب يفرض على الاقتصاد العراقي المتدهور انتظاراً وترقباً، وزاده قلقاً أن حكومة عبدالمهدي تبحث عن منفذ لمعالجات الاقتصادية بمعزل عما إذا كان الوضع الأمني قد أُستقر فعلاً أم لا. إرباك أكبر تشعر به الحكومات المحلية حيال النهج الحكومي القلق في التعامل مع الوضع الاقتصادي والفساد المالي والإداري.

طبعاً يجب ألا ننسى هناك من يستخدم العلاقة المتوترة بين أربيل وبغداد، والاحتجاجات الشعبية كما في الجنوب والفرات الأوسط مثلاً، ففي مثل هذه الحالات تعطي اللجان الحكومية تحليلات ونصائح مضطربة كما تتخذ مواقف غير متماسكة دائماً، مما يعيد إلى الأذهان الفكرة المتداولة عن أن الحكومة الاتحادية لا تضع سياسات بل لديها ردة فعل لكل أزمة. أما كيفية إدارتها فهذه قصة أخرى. يكفي مثلاً أن طريقة تصرف قوات الأمن إزاء الاحتجاجات السلمية غالباً ما تخلق مشكلات لا داعي لها، بل إنها تسيء إلى سمعة الحكومة خاصة في ملفات الحريات وحقوق الإنسان، التي تقول الحكومة العراقية إنها خاضت النضال والمقاومة لتحقيقها، وعلى رأسها إقامة الديمقراطية وحرية التعبير والاحتجاج. لكن هذه الحكومة تستثني على الدوام الاحتجاج الشعبي والمدني المستقل وتتصادم معه، فالأساس عندها هو أمن الأحزاب المسيطرة على الحكم وليس أمن المواطن ولا أمن مؤسسات الدولة.. وهنا تبدو الحكومة الجديدة بالغة الارتباك، فأى اقتراض مالي لن يحقق للحكومة الاتحادية الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها، وأي ردع خشن لا يزال غير مضمون النتائج، أو على العكس ينذر بفتح صدمات متفرقة.

السؤال المطروح الآن في العراق يكاد يحمل جوابه مسبقاً. ففي كل مرة تكبر الاحتمالات بأن يكون الحل الاقتصادي ومكافحة الفساد هو الذي تهجس به بغداد، ولا تلبث الأغلبية أن تكون مع أي خيار سلمي متوافر. لذلك يتعزز الاقتناع بأن الحكومة العراقية لن تغير عاداتها وتقاليدها، لكنها قد تكون مضطرة هذه المرة لمناورة طويلة

لتسهيل المهمة. إذا نظرتم إلى شركات النفط في جنوب وشمال العراق، تلاحظون أنهما سيكونان مركزين جديدين للطلب على النفط بعد اشتداد تنفيذ العقوبات على إيران وبالنظر إلى الموقع الجغرافي للعراق، وما يحوزه من احتياطات هائلة من النفط والغاز، فإن النفط العراقي قد يسد الفراغ الذي تتركه إيران، وسوف يكون لذلك انعكاسات اقتصادية وسياسية واسعة على العراق..

كل ذلك سيكون عظيماً لو تجاهلنا مسألة تدهور الاقتصاد العراقي الريعي، وأن الطلب على النفط سيكون بالفعل منخفضاً في أوروبا والولايات المتحدة" لأنها اقتصاديات راشدة، وبطريقتهم، يسعون إلى ترشيد استهلاك النفط. لا يأخذ معظم المراقبين بالاعتبار احتمال نشوب حرب بين الولايات المتحدة وحلفائها مع إيران وحلفائها. ومع ذلك، يمكن القول نعم "إن هذا ممكناً. وفي حالة حدوث حرب محدودة، فإن منطقة الخليج سوف تُغلق بالكامل والعراق سيكون جزءاً منها ومن الصعب تحييده، ولكن كيف سيكون اقتصاد العراق مع غلق الخليج العربي؟. بالتالي إذا لم تقم حكومة عبدالمهدي بتشجيع وتيسير الاستثمار، فإننا سوف نصل إلى وضع يتسم بتضييق الفجوة بين العرض والطلب، ومن ثم ستضطرب أسعار النفط، ومعها يضطرب اقتصاد العراق وموازنته المالية وتخطيطه، وعند ذلك ترتفع نسب الفقر والبطالة والجريمة أكثر مما هي عليها اليوم.

استمرار التنافر بين القوى السياسية العراقية، وذلك على خلاف توقع البعض من أنه بعد إتمام التوافق بين البناء والإصلاح على حكومة عبدالمهدي، فإن مختلف المكونات والقوى السياسية العراقية ستسعى إلى الوفاق السياسي، وتبني الحلول الدستورية والعقلانية للمشكلات التي يواجهها عراق ما بعد داعش، ولكن ذلك كان تفاقماً مبالغاً فيه، حيث استمر منهج عملية تصفية الحسابات بين احزاب سياسية تعتبر الأهم في مكونات البيوتات السياسية العراقية" الشيعية والسنية والكردية والتركمانية وحتى داخل الأقليات"، واستمر الصراع الشرس بينها، والمؤسف حقاً أن هذا الصراع يقوم في أغلبه على جدلية المنتصر والمهزوم، على النحو الذي يتجاوز ويتنافى مع طبيعة التنافس السياسي، بهدف إقصاء الآخر بأي وسيلة وبأي ثمن. ومن هنا فقد تجد فلول داعش وخلاياها النائمة في البيئة المحررة حديثاً ساحة ملائمة، لتنفيذ عملياتها الإرهابية ومحاولة تطبيق أفكارها المتطرفة من جديد.

وفي الوقت الذي يغلب فيه التنافر على طبيعة التحاصص الحكومي والتشريعي وتوزيع الامتيازات والسلطات بين القوى السياسية المختلفة، هناك تعثر في جهود تمكين الاستقرار وتحفيز الاقتصاد أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وقد يترتب على ذلك تزايد حدة الخلافات السياسية بين الأقطاب السياسيين العراقيين.

وهكذا أخذت تتضخم العوامل الداعمة لحالة عدم الاستقرار في العراق من جديد، ومما لاشك فيه أن سيادة مثل هذه الأجواء المتأزمة على الصعيد السياسي تورث تصدعاً اجتماعياً، تعد ثغرة لحدوث مزيد من العمليات الإرهابية.

على أي الأحوال، فإنه وفي ظل هذه المعطيات الرتيبة وتراكم اسباب الفساد والفتن من جديد، يصعب تلمس ملامح جيدة لصورة المستقبل الاقتصادي والسياسي لحكومة عبدالمهدي، وفي ظل تعثر جهود تمكين الاستقرار وإيقاف الفساد، سيظل التشاؤم سمة يتعايش معها العراق لفترة من الزمن، ما لم تتدارك مختلف القوى السياسية معضلة الاقتصاد.

الدكتور عادل عبدالمهدي وافق العلاقات بين بغداد وكردستان

الانصات المركزي: ٢٠١٨/١١/٢٨

لتسليط الاضواء على بعض مواقف ورؤى الدكتور عادل عبدالمهدي والاطلاع على وجهات نظره الشخصية ازاء القضايا المتعلقة بالعلاقة الصحية والدستورية بين بغداد وكردستان ، ارتائنا اعادة نشر عدد من الرؤى كتبه الدكتور عادل عبدالمهدي قبل تسنمه رئاسة الوزراء ضمن افتتاحيات لصحيفة (العدالة) البغدادية وذلك ضمن ملف (اضواء على المواقف) .

الانصات المركزي

دولة حقوق وانتاج وخدمة.. لا دولة مكرمات وحروب وعوز

٢٠١٧/٠١/٢٤

لابد من عودة دولة الجباية لتحل محل الدولة الريعية المحترقة التي تعتمد على الموارد النفطية فقط، والمعطلة للمصالح والمستقوية على المجتمع والشعب، والمنتجة للفساد ولنظام سياسي شمولي فردي استبدادي. ولابد من تطبيق الدستور حول ملكية الشعب للنفط والغاز، بتوزيع سهم لكل مواطن، وفرض "ضريبة نفط"، واقتراحنا، افتراضاً، ان تكون نسبتها ٨٠٪ لتبقى ٢٠٪ من الموارد النفطية للمواطنين. وانطلاقاً من الواقع المتقلب، افترضنا ٥٠ ترليون دينار كموارد، وعليه ستحصل العائلة (٦ أفراد) على ١٣٥٠٠٠٠ دينار شهرياً تقريباً، ترتفع وتنخفض، حسب نسبة الضريبة، واسعار النفط، وعدد افراد العائلة.

يتساءل بعض الاخوة، هل يكفي هذا المبلغ، والبطاقة التموينية مهلهة والاسعار مرتفعة. وجوابنا، هذا بمفرده لا يكفي لمعيشة عائلة، بل هو اسناد لها، وهدفها اعادة توزيع الثروة وتنظيم سياسات الدعم لتذهب لمستحقيها فعلاً، وتحريك لعوامل الاقتصاد، التي من شأنها توفير نشاطات اقتصادية تحقق موارد عيش افضل للمواطنين. فالهدف الاساس هو قلب معادلة الدولة الريعية لدولة جبايات وخدمة عامة، واستثمارات وانطلاق النشاط الاقتصادي الحقيقي، والتخلص من احتكار الدولة ومعوقاتها الكثيرة، لنخلص المواطن من مجمل هذا الواقع، لان نبقى عليه. ولاشك ان العودة لاقتصاديات السوق يجب ان لا تعني ولادة احتكارية الشركات ورؤوس الاموال وتحكمها بالاسواق والمواطنين، وارتفاع معدلات التضخم والاسعار.

تمدد الدولة من دولة لها دور سياسي، لتصبح هي السياسة كلها، فاستشرت الشمولية والاستبداد والفردية.. ومن دور اقتصادي لتصبح الاقتصاد كله، فدمر الاقتصاد الوطني والقطاعات الحقيقية.. ومن دور اجتماعي الى المجتمع كله، فحلت مكان المجتمع، واصبحت دولة رعاية اجتماعية باسوء اشكالها واكثرها كلفة وفساداً وغشاً وعرقلة وعجزاً. ويذكر تقرير للبنك الدولي ان وزارة العمل عندما طبقت مشروع الباحث الاجتماعي، وجدت عدم صلاحية ٤٣٪ من حالات الرعاية، وذكر بعضهم ان من بين الحالات قضاة ومسؤولين وحاملين لعدة شهادات جنسية مزورة. دولة تجاوز عدد الموظفين والمتقاعدين ٧ مليون، دون ذكر العقود المؤقتة والمياومين وغيرهم. فالوظيفة ليست للخدمة بل للانتفاع فقط، لذلك يشرع في قانون الموازنة اعطاء اجازة لعدة سنوات براتب، فالراتب هو كمنحة الاعانة لا غير. وهذه امراض خطيرة وواقع قاتل، بكل نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والفردية والجماعية السلبية.. وهو واقع سينهار كلياً حتى مع بقاء النفط، واستمرار تراجع القطاعات الحقيقية خصوصاً الزراعة والصناعة التي لا

تتعدى نسبتها رقم احادي من الناتج الوطني، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة سكانية لا تقل عن مليون نسمة سنوياً ستتطلب -حسب معدل متوسط دخل الفرد- ما لا يقل عن حوالي ٦ مليار دولار اضافية سنوياً.. فما بالك لو انتهى عصر النفط، وما الازمة الحالية سوى تذكير وتحذير للنتائج.

ستساعد عودة دور الدولة كدولة جباية وخدمة عامة لتغيير الاسس التي يقوم عليها تطور البلاد وقدراتها، باتجاه توفير العمل والسكن والتعليم والصحة والخدمات الاساسية ووسائل العيش الكريم والمستقبل الواعد لمواطنيها.. فالبطاقة التموينية بقدر ما هي ضرورة لكثير من المواطنين، في ظرف محدد، هي بدورها تذكير لنا بالضعف وانهايار الاقتصاد السليم. فلقد طبق التموين بعد الحرب العالمية الثانية، واجتياح الكويت، وهو ما يجب الخروج منه بسياسات دعم اكثر رشداً وفاعلية. فاعادة توزيع الموارد هو بداية اعادة توزيع الثروة بشكل اكثر عدالة وانصافاً. ومن بين امور كثيرة، ستأخذ الضريبة التصاعدية من الميسور، لمصلحة المعسور، لتساعده اما لمواجهة اوضاعه الصعبة بسبب مرض او عطل او عمر صغير او كبير او ظرف مؤقت يمنعه من ممارسة عمل حقيقي، ولتساعده في الاعتماد على نفسه، وليس على الغير. وهناك فرق بين منح المحتاج مالا يستهلكه ليعود ويحتاج غيره، ومنحه مالا يؤسس به مشروعاً يعيل به نفسه وعائلته. فالهدف الاساس من تقويم المعادلة هو اعادة الحيوية للمجتمع والشعب، ليصبح هو الاقوى والاقوى الذي تعاش عليه الدولة، وليس العكس.

توزيع موارد النفط.. قلب مسارات الدولة والمجتمع والاقتصاد

٢٠١٧/٠١/٢٥

سيصيب الحقيقة من يقول ان توزيع ١٣٦٠٠٠ دينار/شهر/عائلة من الموارد النفطية، لا يسد رمق الكثير من العوائل الفقيرة، لكن الصحيح ايضاً ان التوزيع جزء من عملية، لتغيير معادلة الدولة الريعية لدولة راشدة ومجتمع واقتصاد منتجين.

اذا طبقت الضريبة التصاعدية، فقد يتضاعف المبلغ لمصلحة العوائل المحتاجة بشرطها وشروطها، فتنقل حصص من الميسورين للمحتاجين. يرد عن امير المؤمنين عليه السلام "ان الله سبحانه فرض في أموال الاغنياء أقوات الفقراء فما جاع فقير الا بما متع به غني". وقد تقتضي المصلحة تغيير النسب، وقد يضاف المبلغ لاشكال الدعم الاخرى لتحسين الحالة، خصوصاً مع ترشيد سياسات الدعم، وابعاد التزوير والادعاء بغير الشروط. رغم ذلك فان ما يفتحه الامر من آفاق لسياسات الدعم، على اهميتها، ليست سوى جزء من آلية متكاملة. وهذا مسار واحد لما يمكن لـ ١٣٦٠٠٠ دينار/شهر/عائلة ان تفعله للفقراء والدولة والمجتمع والاقتصاد.

جاء المبلغ اساساً من فرضية ٥٠ ترليون دينار موارد نفطية، وعدد نفوس ٣٨ مليون نسمة، و"ضريبة نفط" ٨٠٪، و٢٠٪ للمواطنين (اي ١٠ ترليون/سنة). فيحصل الفرد على ٢٦٣١٥٧ دينار/سنة.. فاذا كان معدل العائلة ٦,٢ فرداً، فيصيب العائلة ١,٦٣١٥٧٣ دينار/سنة، او ١٣٥٩٦٤ دينار/شهر (١٣٦٠٠٠ مدورة).. ستوزع عبر حسابات مصرفية على المواطنين. هذه المعطيات قد تسمح بتنظيم عملية واسعة النطاق لتوفر للعوائل الفقيرة

الباحثة عن عمل فلا تجده لترهل الدولة وضعف الاقتصاد، وذلك عبر المساعدة على تعليم القادرين لتعلم مهنة او تأسيس مصلحة كمشراء سيارة للاجرة او بقالية او نجارة او حدادة او خياطة او تربية حيوان او زراعة، الخ.. ولنفترض ان الواحد من هذه المشاريع الصغيرة سيتطلب ٥-١٥ مليون ديناراً، يسد مع كلفه خلال سنوات، بقيمة السهم غير القابل للبيع والتوريث (١٣٦٠٠٠ دينار/شهر/عائلة)، فنكون قد وفرنا عناصر نجاح العملية، التي ترعاها وتضع شروطها سلطة عليا، عبر السيولة التي سيوفرها توزيع (١٠) ترليون دينار/سنة على حسابات المواطنين المصرفية. والنتيجة انه بدل منح المحتاج مالا يستهلكه ليعود ويحتاج غيره، يمنح مالا يؤسس به مشروعاً يعيل به نفسه وعائلته، ليتحول من مستهلك الى منتج. وهذا سيساعد في ترشيد الدعم كما ذكرنا اعلاه لمن يحتاجه فعلاً، كما سيساعد على التمييز بين المتسولين والمزورين الذين يريدون الاعتياش على الرعاية، ويتحجبون بفقدان فرص العمل، وبين الاغلبية الساحقة الصادقة التي تبحث عن عمل فلا تجده. ومن اهم شروط نجاح العملية ضمان حق التقاعد ومساواة الحقوق للقطاعين العام والخاص. فيخف ترهل الدولة وطلب التوظيف فيها.. وتدخل الحيوية للانتاج والاسواق والمصارف وانتشار العادة المصرفية بدل الاقتصاد النقدي الورقي، لتلعب دورها في جذب الاموال واستثمارها عبر عدد لا يحصى من المبادرات. وهذا كله من شأنه ان يزيد من سلسلة من النشاطات وبالتالي من الناتج الوطني، وارتفاع مستويات المعيشة، وازدياد الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التي تقلل الاعتماد على الموارد النفطية.

سيقول قائل، ولماذا التعقيد؟ والدولة تستطيع القيام بالامر ما دامت الاموال متوفرة؟ والجواب، ان الاموال كانت دائماً متوفرة، لكن طبيعة العلاقات تهدرها، وتحجز الطريق وتشجع الفقر والتخلف. فالريع النفطي غول الدولة، وجعل يدها فوق يد المجتمع والشعب والاقتصاد وكل شيء.. فلا بد من قلب المعادلة، لتعود الحقوق لاصحابها، اي للشعب. فهو صاحب السيادة والحق والصلاحية. وان عودة الملكية لاصحابها ابتداءً، هي اعادة موضعة الدولة كخادمة للشعب وليس كسيده له، لتصبح فلسفتها ومرجعيات مؤسساتها وموظفيها وقراراتها مصلحة الشعب والمواطن اولاً، وليس مصلحة المسؤول والاجهزة البيروقراطية والاقطاعات الادارية اساساً. فوضوح الحقوق، وحلية العلاقات واصولية بناءاتها هي امور اساسية لنجاح الاعمال التي تتشابه شكلاً، لكنها تختلف نوعاً. فهي كحلية التجارة، والبيع، والقتل المبرر دفاعاً، واللحم المذكي، وعلاقة الجنسنيين الشرعية، والريح، الخ.. لتقابلها حرمة التهريب، والاحتكار، والقتل عدواناً، والميتة، والزنا، والربا، الخ. ومن يفهم الفارق بين هذه العلاقات ومآلاتها، سيفهم الفارق بين دولة المواطن والشعب، والدولة الريعية المالكة المحتكرة كل شيء.

علم كركوك.. والخيارات الدستورية

٢٠١٧/٠٤/٠٥

بدون تعصب او تهيب الرأي العام كردياً، عربياً، تركمانياً، مسيحياً، اقليمياً او دولياً، لا بد من ايجاد حل لموضوع علم كركوك، انطلاقاً من حقائق اساسية: أ- الموقف المحايد والمتعاطف مع مختلف الاطراف لافضل ارضاء ممكن، وفق الدستور والعدل.. ب- يسيطر "داعش" على الحويجة، وهاجم ويهاجم مناطق من كركوك وابار النفط.. وواجب ومصلحة الجميع عدم اثاره تلك الخلافات التي كانت سبباً للاحتلال الـ"داعشي".. ت- لا تبرر

التصرفات غير الدستورية لطرف، تصرفات غير دستورية مقابلة.. ث- الكرد ٤٨,٣٪ والعرب ٢٨,٢٪ والتركمان ٢١,٤٪ والبقية للمسيحيين وبقية الاطراف، وفق التعداد السكاني ١٩٥٧، وهي نسب تغيرت لاحقاً بضغوطات قمعية وسياسية سواء قبل ٢٠٠٣ او بعده. مع التأكيد انه في القضايا التأسيسية والدستورية لا تطمس مكانة الاخرين، وترفض السياسات الاحادية، حتى مع اغلبية احد الاطراف.. ج- من المقرر وصول وفد كردستاني لبغداد.. ولطالما صرح الكرد مؤخراً ان بغداد خيارهم الاستراتيجي. بالمقابل سارع رئيس "التحالف الوطني" والبرلمان للقاء قوى "التحالف الكردستاني" المنسحبة. فهناك رغبة للتوافق في الغرف المغلقة، يشوشها التطرف والتصرف الاحادي المتبادلين.

بحثاً عن بعض المخارج، ساستند للبناءات الدستورية المنشورة للاخ القانوني الضليع الاستاذ اسماعيل علوان: يلغى "قانون ادارة الدولة" حسب المادة الدستورية ١٤٣ "باستثناء الفقرة (أ) من المادة ٥٣ والمادة ٥٨ منه". وتنص (١/٥٣): "يعترف بحكومة اقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للاراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ٢٠٠٣/٣/١٩ الواقعة في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى. ان مصطلح - حكومة اقليم كردستان- الوارد في هذا القانون يعني المجلس الوطني الكردستاني ومجلس وزراء كردستان والسلطة الاقليمية في اقليم كردستان".

كركوك اديرت دستوريا من قبل بغداد قبل التغيير وبعده، وباتت من المناطق المتنازع عليها، موضوع المادة ١٤٠، القاضية ب: "ضرورة قيام السلطة التنفيذية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ متطلبات المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة بكل فقراتها وان تنجز اعمالها في مدة اقصاها ٢٠٠٧/١٢/٣١". وحيث لم تنجز هذه المتطلبات لعجز او بسبب الاجواء السياسية، فكان لا بد من اللجوء لـ (٥٨/ب) النافذة، بنصها: "لقد تلاعب النظام السابق ايضاً بالحدود الادارية وغيرها بغية تحقيق اغراض سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالاجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد وبالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات. وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة ان يطلب من الامين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب".

اثناء عضويتنا في "مجلس الرئاسة" (٢٠٠٥-٢٠١١) تقدم السيد "دي مستورا" (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بخيارات، وصفها الامم المتحدة بانها "تحليلية وليست ايعازية.. ترجع جميعها الى الدستور..". وهي كما وردت في الورقة: أ- ادارة مستقلة كاملة.. ب- ارتباط كركوك ببغداد كمحافظة، او كمنطقة متميزة.. ت- ارتباط ثنائي ببغداد والاقليم كمنطقة متميزة.. ث- ارتباط بالاقليم كمحافظة او بوضع قانوني خاص.. ج- مدينة كركوك كمركز (metropolitan city) يرتبط ببغداد و/او بالاقليم، او بانفكاك عن اي منهما، وتختار المناطق خارج المدينة الارتباط بالاقليم او بالمحافظات المجاورة.

المؤسف، عندما كان طرف يقبل بخيار كان اخرون يرفضونه، بسبب الشحن، وليس بعد تشخيص المصلحة والعدالة. كان بإمكان هذه الخيارات او غيرها، ان تقدم حلاً مرضياً للطرف. فهل من مجال للعودة لهذه الخيارات او غيرها؟ واذا كان هذا ممكناً الان، فالمطلوب من السلطات التشريعية والتنفيذية الاتحادية وفي الاقليم تجميد اي اجراء احادي سواء برفع العلم او بقرار مجلس النواب. لا حل سوى التفاوض والتحكيم والدستور.. ولن يمثل اي حل بالعنف والقوة وفرض الامر الواقع، سوى تفجير للامم المتحدة والاقليم، اذا ما تغيرت موازين القوى مجدداً. ليخسر الجميع.. فلا بد من تنازلات متبادلة التي قد لا تُكسب كل طرف كل شيء، لكن الجميع سيخرج رابحاً.

الاستفتاء واستقلال كردستان

٢٠١٧/٠٤/٠٦

اشير في نقاشاتي مع الاخوة الكرد لخلل استراتيجي كبير، ان لم يعالج، فستستمر تلك الدورة القاتلة. حيث تحقق القضية الكردية نجاحات كبيرة، ثم تتعرض لانتكاسات خطيرة. فمن حق الكرد العراقيين تحديد مصيرهم. وللنجاح بذلك، سيحتاجون مسك الملف بايديهم والا سيكونون ملفاً بيد الاخرين، كما هو حالنا جميعاً، عندما لا نركز على مقاومتنا الذاتية ونعتمد على تناقضات الاخرين او وعودهم فقط. وبالفعل عندما يكون الملف بايديهم، كالصعود للجبال

والقتال من اجل حقوقهم فازوا بالحكم الذاتي، ثم لاحقاً بالنظام الفيدرالي. اما عندما يكون الملف بيد غيرهم ، فان عشرات الاف المقاتلين اضطروا لتسليم اسلحتهم، كما حصل في فترة الشاه واتفاقية الجزائر(١٩٧٥). فالثغرة الكبيرة في القضية الكردية هي خيانة الجغرافيا والمصالح الاقليمية والدولية لهم. فهم لا يمتلكون بحراً يربطهم بالعالم الخارجي كما هو الحال في قبرص الشمالية.. ولا جاراً يتناغم مع كامل طموحاتهم كما هو حال جنوب السودان، ولا دعماً دولياً يقدمهم على مصالح الدول التي هم فيها او التي حولهم، كما هو حال "اسرائيل".

دعم الغرب المطامح القومية للکرد في اتفاقية "سيفر" (١٩٢٠)، لكن حالما تحولت مصالح الحلفاء نحو تركيا، ادار ظهره لهم في اتفاقات "لوزان" (١٩٢٣). دعمهم السوفيات وتأسست جمهورية "مهاباد" برئاسة قاضي محمد (١٩٤٦) واستمرت ١١ شهراً، ثم انهارت بانسحاب القوات السوفياتية من ايران. يقول بعضهم ان "اسرائيل" داعمة لمشروع استقلال كردستان. ف"اسرائيل" ستؤيد اي انقسام او انفصال ليس في كردستان فقط، بل ايضاً بين الفلسطينيين، وبين البلدان العربية والاسلامية. وان مقارنة العلاقات بين بعض الدول و"اسرائيل" ودعوى مساعدة الاخيرة الكرد على الاستقلال هما امران مختلفان تماماً. ف"اسرائيل" تتصرف كوجود خارجي عن المنطقة، كما تتصرف المنطقة معها ككيان اجنبي ليس الا. لهذا لم تتجذر او تطبع العلاقات حقيقة، حتى مع دول في المنطقة اعترفت وطبعت علاقاتها بـ"اسرائيل". فرائنا ما حل بالعلاقات الاسرائيلية الايرانية بعد سقوط الشاه، والتوتر المستمر في العلاقات التركية الاسرائيلية، ناهيك عن العلاقات مع مصر واضطرار السفير الاسرائيلي مؤخراً بترك القاهرة بسبب احساسه بعدم الامن. فهل تستطيع "اسرائيل" ان تحمي استقلال كردستان، وتغذي هذا المشروع، وهي لم تتمكن من حماية شريطها الحدودي، و"جيش لبنان الجنوبي" الموالي لها. فعلى من يطرح هذا الموضوع، ان يراجع حساباته بكافة ابعادها، وليس بعد واحد.

كان يمكن للکرد انتزاع استقلالهم لو ارادوا: أ- بتوفير المنفذ البحري.. ب- بالارتباط بجار يتبنى تماماً قضية استقلالهم.. ت- بوجود دعم غربي او شرقي يتقدم على المصالح الاقليمية والاممية الاخرى. وبغيا هذه العناصر، وما لم تحصل تطورات جذرية تغير تماماً المصالح الاساسية في المنطقة، فنرى ضرورة اعادة الكرد ترتيب استراتيجياتهم، لكي لا يتقدموا خطوة ويتراجعوا خطوات، ولكي لا يكونوا هم على الاقل عنصر تشنج وتوتر مع الشعوب المجاورة لهم. فلقد فشلت استراتيجيات الحرب سواء من هذا الطرف او ذاك.. والاستراتيجية التي برهنت نجاحها ولو النسبي لحد الان، هي العلاقات الاستراتيجية ببغداد (وبعواصم الدول التي يعيشون فيها). لهذا نستنتج:

ستنتصر كلمة "نعم" في الاستفتاء ان جرى، وهو ما لا حاجة للبرهان عليه، لكنه بالمقابل سيفجر المشاكل بدل حلها.. وسيقود لردود فعل مقابلة وصراعات، خصوصاً بلحاظ الخلافات الحالية سياسياً ونفطياً واقتصادياً وجغرافياً،

الخ.

أهمية تطوير اطروحة بغداد (وبقية العواصم) هي الخيار الاستراتيجي.. فمهما كانت الصعوبات لكن الممر في اطار المعطيات التاريخية والواقعية لا يمكن ان يكون الا مع الشعوب والدول التي يعيشون معها من عرب وترك وفرنس وغيرهم.. وهنا سيضع الكرد، وسيضعون معهم اخوانهم وجيرانهم امام خيارين:

أ- التناغم في بناء مصالح متبادلة تفيد كافة الاطراف..

ب- التضاد والتنازع، فنفرض عليهم السياسات ويفرضون على غيرهم سياساتهم، مما يستنزفهم ويستنزف الاخرين، ولا يراكم المكاسب للجميع، ويغلق الممرات السالكة وافاق المستقبل.

البحث عن حلول في الخط الطولي لطموحاتهم، تعزز الوحدة والتعايش كالفيدرالية او الكونفدرالية، في اطر العمل المشترك لانجاح الدولة الاتحادية، والحكومة المحلية. وان حصلت تطورات محلية او اقليمية فلكل حادث حديث.

حدد يوم ٢٥ ايلول القادم لاجراء الاستفتاء، وصرح الاستاذ هوشيار زيباري بان اجراء الاستفتاء لا يعني اعلان الانفصال، او ضم كركوك والمناطق المتنازع عليها، وهو اجراء ديمقراطي للتفويض لحوار بين القيادة الكردية والحكومة الاتحادية؟

اذا تجاوزنا الاخطاء التي وقعت بها مختلف الاطراف، فان الشعب العراقي لم يتضامن مع حكامه قبل ٢٠٠٣ في حربهم ضد الكرد، وافتي مراجعه خصوصاً الفتوى الشهيرة للمرجع الاعلى السيد محسن الحكيم قدس سره، بحرمة مقاتلة الكرد.. وفتح الشعب ابوابه لاستقبال المهجرين والمنفيين، كما يفعل الكرد اليوم في استقبال مهجري الحرب ضد "داعش"، وربطوا معاركهم دائماً من اجل حقوقهم بالقضية الوطنية العراقية، وكانوا صوتاً عالياً في الدفاع عنها.. وكانت كردستان ملجأ الاحرار للدفاع عن قضايا العراق كله وليس قضية كردستان فقط. ورفعوا شعار "الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان"... فانكاسات الكرد ارتبطت ايضاً بانكاسات العراق ككل.. وارتبطت انتصاراتهم بانتصارات الشعب كله، لذلك كانوا الاكثر فرحاً بنجاح الاستفتاء على الدستور، والذي تضمن الكثير من الحقوق والمصالح لهم ولبقية العراقيين، وهذه حقيقة يجب اخذها كأساس سواء من بغداد وما تمثله، واربيل وما تمثله. وان عدم تطبيق الدستور، أو تعثره لم يكن ضاراً بالكرد فقط، بل بجميع الاطراف.. ولعل ضرر ذلك كان في بقية المناطق اكثر منه في كردستان، لسابقة الحكم الذاتي في كردستان، وادارتها المستقلة بعد انسحاب ادارة بغداد (١٩٩١)، ولكثير من الاستقلالية التي وسمت سلوك الاقليم بعد ٢٠٠٣. فضعف طرف هو ضعف الاخر وقوة طرف هو قوة الاخر. وهو ما يترجم كلمات الكرد بان بغداد هي خيارهم الاستراتيجي.

عقد الوفد الكردي برئاسة الاستاذ نوري شاويس سلسلة لقاءات في بغداد.. وللأسف لم تطرح بعد اوراق تحمل رؤى، رغم حساسية الموضوع. وهناك وعود بتقديم اوراق متبادلة خلال الاسبوع الجاري، والتي قد تبين الممكن والمستحيل. فما هو المستحيل لهذا الطرف أو ذاك؟ وما هو الممكن؟

سيكون مستحيلاً ان يطرح الوفد الكردي قضية الاستفتاء كقضية مقدسة غير قابلة للنقاش. فالمفروض بالوفد طرح خيارات بديلة للاستفتاء، ولرؤيتهم لنمط العلاقة التي تحقق مصالح العراق ومصالحهم، لكي تستطيع بغداد مناقشتها وامكانية الانفتاح عليها.

بالمقابل سيكون مستحيلاً لبغداد المطالبة بتأجيل كل شيء والاستمرار بما قامت وتقوم به، ووضع الكرد - وغير الكرد - امام طريق مسدود. فلا بد لبغداد وضع استعداداتها الجديدة على المحك، لتغيير مسارات ومنهجية الحكم، ليس لمصلحة الكرد فقط، بل لمصلحة العراقيين كافة.. ودورها كحكومة اتحادية، ودور المكونات كشريك حقيقي وليس فرض الامر الواقع، واذا تعذر التعامل كشركاء حقيقيين فما هي بدائلها.

ولكي لا توضع بغداد امام خيار واحد يغلق ابواب الحوار قبل ان يفتحها.. وان لا يوضع الكرد امام خيار الامر الواقع، فاما القبول به او الذهاب منفردين، لا بد من تفكيك الملف وكسر الدائرة المغلقة، ويمكن طرح:

١- ان تضع بغداد واربيل ورقة مشتركة قبل نهاية ٢٠١٧، للخروج باتفاق، اطاره الدستور نصاً وروحاً وبدون اية انتقائية، بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم.. ليتم بالمقابل تأجيل او الغاء استفتاء ٢٥ ايلول لانتفاء الحاجة له.. فنية الاقليم المعلنة للاستفتاء هي كسب التفويض، وبغداد قبلت به عملياً..

٢- ان تصل الورقة المشتركة اعلاه لمسارات مشتركة تطبق خلال فترة محددة (٤-٨ سنوات مثلاً) تبدا بالانتخابات التشريعية القادمة، او اي توقيت اخر. وتتضمن الورقة حلولاً جديدة وتطبيقية للمشاركة والالتزامات المتبادلة وحل القضايا المعلقة والمستجدة، او اية خيارات بديلة يتفق عليها الطرفان..

٣- تتفق بغداد واربيل على طرف او اطراف عراقية لمراقبة حسن تنفيذ الاتفاق، ويمكن (باتفاق الطرفين) ان تشارك الامم المتحدة، او اطراف اخرى للمساعدة..

٤- لا بد للاتفاق ان يضمن مصالح كل العراق، ومصالح الاقليم في ان واحد، وان لا يكون احدهما على حساب الاخر.

نقلت الاخبار ان البرلمان الكردستاني سيعقد اجتماعاً في ١٦ الجاري.. وسواء اقر البرلمان الاستفتاء ام لا، فان عدم التصدي للموضوع جدياً، عقده كثيراً، وتحول لتصعيد متبادل واتهامات وتخوين وتخندق وحرق الاوراق والأعلام، الخ. ما زلنا نؤمن -رغم ازدياد التعقيدات- ان لا بديل عن الحوار المسؤول الواقعي والمبدئي، وننشر افتتاحية تعكس تحذيرنا المبكر، بالعنوان اعلاه في ٢٠١٦/٢/٢١، اي قبل عام ونصف:

﴿تبنينا دائماً وجهة نظر تؤمن باننا مجبرون، وغير مخيرين ببناء علاقات عضوية ومصالح متبادلة من جهة، واعتراف بالخصوصيات والهويات في اطار مؤسساتي من جهة اخرى.

سنفترض حصول الاستفتاء.. الذي سيحظى، يقيناً، بتأييد كبير.. فالكرد جميعهم يشعرون بمظلومية تاريخية، وان الحلفاء المنتصرين بالحرب قد نكثوا بوعودهم.. وانهم تعرضوا لمآسي الانفال والحملات العسكرية واستباحة مدنهم وقراهم وتهجيرهم وتغيير هويتهم وصولاً لضربهم بالكيماوي. وان الاحاسيس والعواطف مهيئة باتجاه الكيان الخاص. فحلم الدولة الكردية، كحلم الدولة العربية الواحدة. صحيح ان للعرب دولهم، والكرد لا تمثلهم دولة.. لكن الصحيح ايضاً ان الاحلام والنوايا، إن عبرت عن شيء حقيقي، لكنها لا تتحقق خارج شروط وظروف محددة. فلو كان اي من الحلمين يحملان متطلباتهما وزخميتهما الداخليين الحقيقيين والتاريخيين، لما منعت قوة عسكرية او ارادة دولية او محلية تنفيذهما، ولاستقرت محاولات جرت هنا وهناك، ولما اجهضت بقوى من داخلها قبل ان تجهض من خارجها.

لن تكون المشكلة في التصويت، بل بعده.. فسنصبح جميعاً امام خيارين.. التنفيذ، او التأجيل. فالحد الأدنى لانكاسات التنفيذ، هو تصاعد الحالات السلبية. فجماهير واسعة من الكرد وغيرهم سيضطرون لاختيار كيانهم، مع كل النتائج المترتبة.. وان حركة البضائع، وسلسلة هائلة من الاعمال والمصالح ستتوقف بالضرورة بكل اضرارها، وسيصعب منع الصدمات بين السكان انفسهم، قبل الجهات الرسمية. فعندما طرح الاستفتاء لاستقلال اسكتلندا، فان الجانبين وضعوا الترتيبات لكل التفاصيل.. صحيح ان المفاهيم والسلوكيات تختلف هنا عما هو هناك، لكن الصحيح ايضاً ان فرض الاستفتاء ونتائجه، سيفرض اجراءات مضادة. وبإضافة موقف دول الاقليم والعالم، والمعركة ضد "داعش"، فان التداعيات لا تبدو لمصلحة احد.

وبخصوص التأجيل، يقول الاخوة ان الاستفتاء لا يعني بالضرورة ترتيبات تنفيذية وميدانية لاحقة.. وهنا سنكون كمن وضع قنابل موقوتة لا يُعرف مواعيد انفجارها. وهنا سيعيد الجميع حساباتهم.. وسنذهب كلنا لاجراءات استباقية تنفيذية وميدانية، رسمية وشعبية. وسنقف امام اسئلة كثيرة، حساسة ومحرجة.. وستتهز المتبنيات المعمول بها، ولو المرتبكة، كالهوية الوطنية والسيادة.. والحقوق والمسؤوليات.. والمناصب الحساسة.. والنفط.. والموازنات.. وهوية المواطنين خارج كياناتهم.. والمناطق المتنازع عليها. وهكذا يترسخ منطق جديد سيستحيل احتوائه، او التراجع عنه. نعم، لعل طرح فكرة الاستفتاء سيحرك بحثاً اكثر صدقا وعمقا بين اطراف المعادلة، لكن عدم التوقف عن طرح الفكرة سيرتب اضراراً اكبر. واذكر الاخوة بعشرات المواقف التي تم التراجع فيها، من قبلنا او قبلهم عن مشاريع اكتشفنا قبل التنفيذ اضرارها.. فمشاكل مع اتفاق خير من مشاكل بدون اتفاق.

يعتمد حل قضايا الهويات وخصوصيات الدول والشعوب على مرتكزين.. احترام الخاص، ووحدة شعوب ودول المنطقة. واعتقد ان ما توصلنا اليه في الدستور من حل فيدرالي هو الانسب في ظرفنا الراهن.. وارى ان مصلحة الاخوة الكرد والعراقيين عموماً تكمن في تسكين ما استُفتينا عليه -لعقد او عقدين- وفي استثمار مصادر قوتهم في وحدة العراق لا في تفككها.. وان المكاسب والمنافع المعنوية والمادية ما زالت اكثر مردوداً في اطار الوحدة غير القسرية والدستورية، من اية مشاريع اخرى. وان بغداد (بشرطها وشروطها) كانت وستبقى المحور الالم للكرد ولغيرهم لتحقيق الحقوق والمطالب. وعندما اقول لعقد او عقدين، فللامر دلالاته.. فكثير من الدول الاوروبية اعيد توزيع خصوصياتها في اطار الوحدة الاوروبية.. وشيئاً من ذلك قد تشهده منطقتنا الحبلية بالمفاجئات واعادة بناء توازناتها الجديدة. فلقد علمتنا دروس التاريخ انه كلما واجهنا، كبلد ومنطقة وشعوب، مصيرنا بشكل مشترك -مع كل الصعوبات والخلافات- كلما خرجنا بنتائج افضل.﴾

في نهاية العام الماضي تلقيت دعوة من جامعة "دهوك" لحضور منتدى حول استقلال كردستان.. اعطيت موافقة مبدئية للحضور، وبدأت باعداد الخطوط العريضة لمداخلتي، ولكن في الايام الاخيرة حصل امر طاريء منعني من المشاركة. ولخطورة الموضوع، ولتطوراته الحالية والتداعيات التي يمكن ان يقود اليها، اطرح مختصراً ما كنت انوي عرضه.

استقلال كردستان ليس بالموضوع الجديد. فبعد تفكك الدولة العثمانية تم بالفعل وعد الكرد بتكوين كيان سياسي مستقل لهم، حسب اتفاقات سيفر (١٩٢٠). الا ان اتفاقات لوزان (١٩٢٣) عادت فشددت على وحدة الاراضي التركية، اضافة لاتفاق الحلفاء تأسيس دولة العراق، مما ادى اضافة للتدافعات والتنازعات بين الكرد انفسهم للتوقف عن طرح المشروع. رغم ذلك لم يتخل الكرد عن حلمهم وكفاحهم. فقامت جمهورية مهاباد (١٩٤٦) بدعم سوفياتي، والتي انهارت بانسحاب السوفييات، وتم اعدام رئيسها "قاضي محمد" ولجوء المرحوم الملا مصطفى البرزاني كأحد قادتها الى الاتحاد السوفياتي لاكثر من ١٠ سنوات ولم يرجع الى العراق الا بعد سقوط الملكية (١٩٥٨). وحصل الكرد على الحكم الذاتي، واصبح لهم مجلس تشريعي حسب اتفاق ١١/آذار/١٩٧٠.. ثم بعد ١٩٩١ وانسحاب الحكومة المركزية من المناطق الكردية جرت الانتخابات المحلية، وقامت حكومة (١٩٩٢) لادارة المناطق منفصلة تماماً عن بغداد ترأسها الدكتور فؤاد معصوم، والتي استقلت تماماً في حدودها وشؤون مواطنيها ومواردها، وبعد ٢٠٠٣ وبموجب قانون "ادارة الدولة" قام اقليم كردستان وحكومته بصلاحيات وواجبات محددة، وبحدود جغرافية معرّفة، والذي شرعن بدستور ٢٠٠٥ حسب النظام الفيدرالي واستفتاء عموم العراقيين عليه.

الحلقة التي كنت ساساهم فيها في منتدى "دهوك" كانت بعنوان "القانون الدولي وحق الشعب الكردي في الاستقلال". ان العنوان نفسه يحمل اشكالية موضوع البحث. فهل سيسعى الكرد الى دولتهم لان هناك وعود من الدول المستعمرة المنتصرة، او وعود حالية من بعض الدول التي لها استراتيجيات في المنطقة؟ ام لضرورات تفرض نفسها، عبر تنظيم داخلهم، وتنظيم علاقاتهم بجيرانهم، بما يحقق هويتهم ومصالحهم وهوية ومصالح جيرانهم؟ فاذا كان طبيعياً الاقرار بحق تقرير المصير الذي يمثل خصوصية كل طرف، فانه طبيعياً ايضاً الاقرار بوحدة المصير عندما يتعلق الامر بشعوب متاخية ومتداخلة مصالحها وعلاقاتها وجذورها ومصادر عيشها.

نعتقد ان ميزان الخطأ والصواب للتعامل مع هذا الموضوع الحساس يكمن في هاتين النقطتين..

(أ) كيف تنظر شعوب المنطقة لحقوق الكرد او اي شعب اخر يعيش معها.. وكيف ينظر الكرد لحقوق الشعوب الاخرى التي يجاورونها ويعيشون معها؟. فما لم تؤسس القضية على مباني سليمة في اطارها الداخلي ومع جيرانها، فان موضوع القانون الدولي تفقد معظم معانيها. فوجود وعد سابق من الحلفاء بتأسيس كيان سياسي ليس هو من يعطي حق التأسيس، تماماً كما ان غياب مثل هذا الوعد لا يمنع المطالبة به.

(ب) الارادة الدولية التي فرضت حلولها وهي القوى المستعمرة يومها، والتي فصلت مقاسات الدول والحدود بما يناسب مصالحها وفي اطار التنافسات فيما بينها.. تقابلها وحدة الشعوب والارادات والثورات والصفقات المحلية والوطنية.. وان نتيجة هاتين الارادتين (الدولية والوطنية) بكل ما حملتهما من انجازات ومظالم هي قيام الدول الحالية ونظمها وحدودها ومشاكلها، والتي باتت حقائق، يقود (أ) عدم تصحيح اوضاعها ورفع المظالم واعادة ترتيب العلاقات الى ازمات متكررة وخطيرة.. (ب) لا تقل عنها، ان لم تفقها، خطورة سوى تمزيق الدول وما تقود اليه لمهاوي مدمرة، ومظالم جديدة لا ينفذ معها التعصب والتشدد لأي من الاطراف.

ان بقاء البوصلة صحيحة في هذه الظروف، هو الموازنة المبدعة بين الاتجاهين، والعمل بموجبهما، وليس فرض احادي للامر الواقع. فنحن كشعوب -بتلاويننا المختلفة- كنا وسنبقى على هذه الارض.. تتغير الجغرافيات السياسية والانظمة، لكن وجودنا وحقوقنا وحدودنا وهوياتنا ومصالحنا معروفة ويجب احترامها، وهي الاساس التي يجب الانطلاق نحوها والارتكاز عليها دائماً، فهي الثابت.. اما الدولة والدول ففيها متغيرات، وتحتوي حقوق ومصالح ونزاعات ومشتركات، وان حسن الجمع بين الثابت والمتغير هو ما يمنح الفتن ويقدم الحلول المقبولة للجميع.

حق تقرير المصير حق اساسي لأي شعب من الشعوب، قد يقود الى تاسيس دولة مستقلة، وقد يقود لتقرير اشكال من الشراكة في دولة واحدة.. بكلمات اخرى قد يتضمن حق تقرير المصير الوحدة، وقد يتضمن الاستقلال، وقد يتضمن اشكالا متعددة بينهما.. وللأسف صار الكلام عن حق تقرير المصير وكأنه يعني بالضرورة الانفصال، وتفسير ذلك هو شيوع هذا المفهوم مع مرحلة التحرر الوطني من الاستعمار، فتلازم معناه لدى كثيرين مع الانفصال والاستقلال.

غالباً ما قاد التعصب الاثني (القومي) والطائفي (الديني) في المنطقة والعراق خصوصاً الى خلط المفاهيم حتى بين المثقفين. ففي كل الاوطان والشعوب تحصل تجاوزات واعتداءات وعدم مساواة وجرائم شنيعة وانتهاك حقوق قد تتجاوز احياناً ما يقوم به المستعمر. لكن يجب عدم استغلال المتشابهات، وتمييز ذلك كله عن مفهوم العلاقة الاستعمارية في فهم علاقات شعوبنا ببعضها. وهو ما سقط فيه البعض فنشر ثقافة وتعبئة خاطئتين، يصعب معها فهم طبيعة المشاكل وكيفية حلها. فالاستعمار نظام عالمي متكامل تأسست مفاهيمه وممارساته في القرن السادس عشر وساد العالم، فلا ترتبط الشعوب والامم المستعمرة بـ "المتروبول" وشعبه المستعمر، سوى بعلاقات الخضاع والاستيطان والاستغلال ومسح الهوية لفرض غيرها.

شاعت قبل ٢٠٠٣ اتجاهات للتعريب والتبعيث، فيما يخص البعد الاثني ضد الكرد وغيرهم.. وطائفية واثنوية ضد الشيعة وحملة الجنسية فئة (ب) والفيلية والترکمان والمسيحيين والفرس العراقيين وغيرهم.. ودكتاتورية ضد الجميع. فهجرت جماعات وتم الاستيلاء على مناطق وجغرافيات، وحصلت مظلوميات خطيرة في التوزيع الاداري للمناطق.. وبعد ٢٠٠٣ حصلت موجة معاكسة. فشهدنا اتجاهات اثنوية في كركوك ومناطق واسعة، لم تقف عند رفع المظلوميات السابقة، بل تجاوزتها الى تسقيط خرائط الاحلام القومية (الاثنية) على ارض الواقع، فحصلت تجاوزات خطيرة، وتمدد جغرافي وبشري، وقرارات احادية.. فبعض الانتقادات الموجهة لبغداد من الاقليم، تمارسه قوى داخل الاقليم وخارجه ايضا. ومما عقد الاوضاع اكثر مواقف بقية الشركاء، وأهمهم: (أ) اشاع الكثير من العرب السنة بناءات خاطئة، بالكلام عن سيطرة "الصفويين" على السلطة، فلجأوا للمعارضة وحمل السلاح، بل صار بعضهم حواضن وعناصر للارهاب، فولد معادلة معقدة وخطيرة تأثر ويتأثر بها الجميع ساهمت بوضع العصي في عجلات البلاد.. (ب) كما تولد تيار سلطوي وشعبي غالب لدى العرب الشيعة لتعويض ما فاتهم، ينحو لاكتساح المواقع واللجوء لتفسيرات للاستفراد والسياسات فاشلة، والتي اصبحت احدى المعادلات الاساسية المعرقلة لتبني سياسات ناجحة، على حساب المواطنة والحكم الدستوري والاتحادي والديمقراطي.

ان ايجاد الحلول المناسبة سواء في قضايا الهوية وحلولها المختلفة.. او قضايا الوحدة والاسلوب الاصح لحكم بلد تعددي كالعراق، لا يتم بان يتفرد أي طرف برؤاه وحقوقه، بل يتم بتنظيم هذه الرؤى والحقوق في اطار رؤية متجانسة، وحقوق متبادلة، وهو ما يحاول اي نظام ودستور القيام به. فلا بد من منظور للوحدة يقدمه الجميع -بما فيهم الكرد- داخل البلد الواحد وبين بلدان وشعوب المنطقة. فالامور مترابطة ومتداخلة، ومصالح البعض تعتمد على مصالح الاخرين، بابعادها التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسكانية والدينية والقومية وفي العيش المشترك، الخ.. ولا يمكن عملياً وعقلياً فصل هذا كله عن كامل منظوماته.. فالانفصال والاستقلال سيرتد على نفسه ان لم تحتوه وحدة المصير، ووحدة اعلى.. لذلك كان انقسام جيكوسلوفاكيا ممكناً بانضمام الجيك والسلاف في الوحدة الاوروبية، وقس على ذلك. فهذه مواقف مبدئية وديمقراطية تتبناها كل المنظومات والدول.

فهذه بلدان استوردنا منها مفاهيم الديمقراطية وحق تقرير المصير تحدد مواقفها من استفتاء "كاتولونيا"، بان قراراً احادياً، سيسفر عن نتائج سلبية متبادلة، وسيواجه بسياسات مضادة. فاعتبرت اسبانيا قرار البرلمان "الكاتولوني" غير قانوني، وبان الحكومة "اعدت خطة كاملة لنقل ادارة الموارد المالية لحكومة الاقليم الى الحكومة الاسبانية".. وحذر رئيس البرلمان الاوروبي "انطونيو تاجاني" بان كاتولونيا "ستبدأ من الاساس" start from scratch مع الاتحاد الاوروبي، وستتوقف ان يكون مواطنوها مواطنين اوروبيين.

جرى الاستفتاء ام لا، فان علاقات ومفاهيم وبنى كثيرة قد انتهت وسقطت، وستحل مكانها اخرى، ستبنيها مسارات الاحداث خلال الفترة القادمة. قد تكون افضل من السابقة، ان كان هناك وعي وحكمة وشجاعة لدى الطرفين، وقد تقود لتداعيات خطيرة محلية وخارجية. وهذه اهم الاحتمالات، واحياناً خليط منها:

(أ) حوار جاد تمثيلي رفيع المستوى بين حكومة بغداد والاقليم وفق الدستور، وهو الاصح والافضل والذي يحقق مصالح الجميع، رغم انه قد يعيد بعض التوازنات داخل كل طرف وبين الطرفين.. فالاقليم سيحصل على حوار جاد، وستحافظ بغداد على وحدة العراق، وستمنع الصراع مع مكون رئيس فيه، بعد حصولها على تأييد اقليمي وعالمي..

(ب) حوار بين القوى السياسية، وبمستوى تمثيل غير قيادي، وغير تنفيذي.. وهذا بطيء وغير فعال، وليس له بروتوكولات تنفيذية واضحة..

(ت) حوار بوساطات اقليمية ودولية واممية.. ومشكلته ان للاطراف الاقليمية والدولية مرامي مختلفة بعضها عن الاخر، فهي قد تتفق على رفض الاستفتاء، لكنها لا تتفق على السياسات فيما بينها..

(ث) حوار وتنفيذ خلال ثلاث سنوات برعاية اممية، وتأجيل الاستفتاء. رفضته بغداد بصيغته المقدمة وهي محقة، ورفضه الاقليم لحد كتابة هذه السطور.

اذا حصل الحوار الجاد قبل الاستفتاء او بعده.. ماذا يقدم الاقليم وبغداد؟:

(أ) موضوع الكيان. انفصال/ كونفدرالية/ فيدرالية. لن تكون بغداد قادرة باي حال من الاحوال مناقشة الانفصال. فاذا كان الاخوة الكرد يعتقدون ان الحوار يجب ان يتناول الاستقلال موضوع الاستفتاء، فالظرف لا يقبل اطلاقاً بحوار جاد وصادق حول الموضوع، خصوصاً وان جميع اصداق الكرد ومحبيهم قد نصحوهم بعدم المضي قدماً في الاستفتاء، ناهيك عن تباين مواقف بين القوى الكردية ذاتها، ومعارضة شديدة لدول الجوار واجماع دولي. عدا ذلك يجب ان تكون بغداد مستعدة لحوار جاد في تطبيقات الفيدرالية، او بعض التطبيقات الكونفدرالية، ما دامت تعزز وحدة البلاد والمنطقة..

(ب) شراكة الكرد الحقيقية اتحادياً، ودور حقيقي لبغداد في الاقليم.. وهذا سيصطدم بخارطة سياسية متمترسة في بغداد من جهة، وبممانعات كردية مباشرة ومبطنة في موضوعات الامن، الحدود، وتطبيق القرارات الاتحادية في الاقليم من جهة اخرى، وبمفاهيم وتعبئة متخلفة وجامدة لدى عناصر في الطرفين ثالثاً..

(ت) اهمية الاتفاق على قانون توزيع الموارد المالية، والنفط والغاز مع ضمانات للالتزام بالحقوق المتبادلة. فاما الاستمرار بالفلسفة الحالية في دفع حصة الاقليم من الموازنة، مع اليات ادق للتطبيق على الجانبين، او تصدير النفط مع دفع حصة الحكومة الاتحادية. وان مناقشة مجمل هذا الموضوع جدياً سيسمح بتنظيم العلاقة بکردستان والمحافظات الاخرى والحكومة الاتحادية ايضاً..

(ث) المناطق المتنازع عليها وكركوك والاحصاء والتطبيع والمادة ١٤٠. ورغم تعقيدات الملف لكن حلها افضل للجميع من التصادم، والدمار، ثم اللجوء لحل يفرض بالقوة او من الخارج.

وهناك تصورات عديدة للمواضيع، منها ما قامت به الامم المتحدة، شريطة ان تتمتع الاطراف كلها بالمرونة والرغبة في ايجاد حلول لمصلحة الجميع، ليغلق الملف نهائياً:

التسوية، فلا تصادم كبير ولا حوار جدي، والاستمرار على سلوكيات وافكار السنوات الماضية، مع استمرار التراكمات السلبية.

انقسامات داخل الاقليم، خصوصاً اذا ازدادت الازمة المالية، وتقلصت مناطق النفوذ، وتراجعت امتيازات ومكاسب - بسبب اجراءات قد تقوم بها بغداد او العواصم الاخرى - دون تعويضها بما يقابلها، واستمرار وحدة المواقف الدولية والاقليمية.. او انقسامات متزامنة او على حدة داخل العراق، خصوصاً بانزلاق كامل لمواقف طائفية واثنوية، وتدخلات اجنبية، واذا لم تبد بغداد واربييل جديتهما لحل الاشكالات، واذا اريد استغلال الموضوع لتحجيم ايران ودور الشيعة في الحكم، او اي طرف اخر، او استغلال الملف لتحقيق اجندات اقليمية ودولية تصب الزيت على النار.

الصدام، وذلك اذا تأخر الحوار الجاد، وتراكمت السلبيات وسرنا في طريق التسوية والانقسام، وسيأخذ التصادم اشكالات لا تحمد عقباها. والافضل عدم الكلام عنها الان، لانها مخيفة ليس للعراق فقط بل للمنطقة والعالم، آمليين ان لا نتكلم عنها لاحقاً.

الدستور الذي ظلّمه كثيرون، ضمانة لحقوقنا ووجدتنا

٢٠١٧/٠٩/٢٧

لم تكتب في تاريخ العراق المعاصر وثيقة مهمة كالـدستور، ولم تظلم وتشوه وثيقة كالـدستور. فاصبح شماعه لاصحاب الاعتراض والمشاكل. فمن يعادي النظام او من يريد التفرد يهاجم الدستور ويحكم ببطلانه.. ومن يريد انتهاك حقوق الانسان والعودة للتعذيب وسياسات الاكراه ومنع الناس من التعبير عن حرياتهم عبر الاعلام الملتزم والتظاهر هاجم الدستور، واتهمه باشاعة الفوضى.. ومن يريد ان يقسم البلاد ويتجاوز على سيادتها ووحدة شعبها وارضيتها يتهم الدستور.. ومن يريد الاعتداء على حقوق الافراد او الجماعات، ويمارس العنف، ويؤسس لمحاكم خاصة، او يفرض ضرائب اضافية، او من يريد منع الفصل بين السلطات والتدخل في القضاء والعودة للحكم المركزي ويلغي اللامركزية والفيدرالية ومحورية النظام البرلماني، ويلغي حق المواطنين في انتخابات حرة، ويتلاعب بالسلطات والصلاحيات والسياقات على هواه، او يروج للطائفية والكراهية والفساد والمحاصصة ويتصرف بدون حساب بثروات البلاد وحقوقها سيستند لمواد ويتصل عن اخرى. باختصار يتعرض الدستور لانتقاد من الجميع تقريباً، لان اي منا لن يجد في الدستور كل ما يريده ويرضيه.. وهذه هي مهمة الدستور، بان يحمي ما هو حق، وان يوقف كل سلطة عندما تتجاوز على سلطات غيرها.. وان يحذ كل رغبة عندما تتعدى على رغبات غيرها، وان يوقف كل حرية عندما تنال من حريات غيرها. فلا خير في دستور لا توجد به مضادات، هي في الحقيقة توازنات، تعكس كل حقوق وتنوعات ومشتركات المجتمع.. حيث مهمة الدستور تصريفها في سواقيها، ومنع تصادمها ووضع كل امر في نصابه ليعرف حدوده وصلاحياته وحقوقه.

نعم لا يحترم كثيرون منا مبادئ وروح ونصوص الدستور، وغالباً ما نخرقها ونتلاعب بها.. لكن منع ذلك لم يكن ممكناً، ولن يكون ممكناً، لولا ان لدينا دستور نستند اليه لوقف الخروقات. نعم توجد نواقص في الدستور، وهناك تعديلات باتت ضرورية.. (أ) فهو النص البكر الذي لم يكن واعياً عند ولادته كل حقائق الحياة.. (ب) ولان التقادم وتطورات الاحداث تفرض تعديلات لسد ثغرات كشفتها التجربة. فالبعض يفكر ان الدستور هو موسوعة طبية فيها الامراض والعلاجات.. بينما الدستور هو عقد ومبادئ يؤكد الثوابت، ويكيف المشتركات، ويولف المتضادات بمبادئ عامة، ونهج ونظام محدد لتأتي القوانين واللوائح لتكمل المهمة التي بدونها سيبقى الدستور مياهاً بدون خزانات وقنوات وسواقي.

يقولون ان الدستور هو سبب المحاصصة والفساد والهدر والطائفية والاثنية.. ويقولون ان الدستور فكك الدولة ومؤسساتها وقسم الشعب وبذر فيه روح الشقاق. فهو حقل الغام.. بينما لو تمتعنا بقليل من الانصاف والموضوعية لاتفقنا ان الدستور هو العلامات التي وضعت على كل لغم في حقل من الالغام، يعيشه العراق منذ وقبل تأسيسه والى يومنا. فالالغام لم يزرعها الدستور، بل زرعها اعمالنا نحن الشعب، ونحن الحكام طوال عقود من الزمن قبل اعداد الدستور وبعده.

لذلك عندما نقول ان الدستور هو الحامي لوحدة البلاد وسيادتها، وأمنها، والضامن لحقوق افرادها وجماعاتها، وانه المرجعية عند الملمات والاختلافات، فاننا لا نجد برهاننا لدوره ومكانته في الانتقادات والتشويهات التي نالت منه.. بل نجد في لجوء الجميع اليه عندما تتوقف كل النقاشات، ونواجه ازمات خطيرة ومنعطفات حادة، كما يحصل اليوم. فمن ذهب للاستفتاء تحجج بالتخلي عن الدستور، ومن رفض الاستفتاء تحجج بعدم قانونيته مستنداً الى الدستور. ومن يدعو للحوار لا يقبل الا ان يكون الدستور اساسه، ومن يطلب التعديل يطلبه وفقاً للدستور. فهناك مرجعية في الصغيرة والكبيرة يدور الجميع حولها، والتي اسست لنفسها سلطة عليا تتجاوز شخوصنا وانفعالاتنا ومواقفنا لتحميننا، وترشدنا، وعينا ذلك ام جهلناه. فيمكننا ان نستمر بالنيل من الدستور، لكننا عند ساعات الفصل لن نستطيع ان نناقش ونحاور ونختلف ونتفق دون العودة للدستور.. بل لن نستطيع الدول الاخرى والمؤسسات العالمية التعامل مع العراق الا عبر الدستور، الذي اسس لشرعية، اعترف بها الجميع، ومنهم الشرعة الدولية، وصارت واقعا لا يمكن تغييره دون ارادة العراقيين، كل العراقيين.

يدعو بيان المرجعية الدينية العليا الالتزام بالدستور، والذي كان الكرد من اشد المتحمسين له. لذلك سارعت الحكومة وقيادة الاقليم وجموع الشعب للترحيب بالبيان الذي يجمع بين المبدئية والواقعية، وهو الموقف الثابت للمرجعية من حيث التوقيت والتوازن والحفاظ على شرعية المواقف ومصصلحة الجميع.

لم تقم الحكومة بعقوبات جماعية، لان العقوبات -ان وقعت- فستكون وجهاً اخرًا للانفصال، بل اتخذت في اطار صلاحياتها الدستورية سلسلة قرارات.. حول المنافذ الحدودية، وصادرات النفط، والمناطق المتنازع عليها، وحقوق ومصالح الاقليم، والحفاظ على وحدة البلاد، ورفض الاستفتاء ونتائجه.

لقد قاتلنا -نحن والكرد- في صفوف بعضنا ضد الظلم والطغيان، واختلطت دماء شهدائنا، وجمعتنا السجون والمنافي، ولدينا مشتركات لا تعد ولا تحصى. ومن هذا المنطلق قلنا لآخواننا بوقت مبكر، بان مبرراتهم واغظيتهم واسلوبهم وتوقيناتهم للاستفتاء خاطئة، ولو كانت لدينا اية قناعة بصوابية وشرعية مطالبهم لأيدناها، كما ايدنا ما اعتقدنا شرعيته وصوابيته في مواقف كثيرة، طوال اكثر من نصف قرن. وان تغليب اي منا لجغرافيته الخاصة ومطامحه القومية او المذهبية او الدينية، على حساب وحدة المصير، والارض والشعب ومصالح المواطنين هو استراتيجية خطيرة.. وان حق تقرير المصير قد مورس بالاستفتاء على الدستور، وان الانفصال ليس حقاً مطلقاً واحادياً لطرف على حساب حقوق الاخرين لنقول، هذا رأيه فلنحترمه، بل يخص مصالح الجميع وحقوقهم، ارضاً وشعباً واقتصاداً وسياسة وهوية وأمناً ووحدة وسيادة.. وان التعزز على اخطاء بغداد او اخطاء البعض للقيام باخطاء مقابلة، لن يقابله سوى التعزز على اخطاء اربيل او اخطاء البعض للقيام باخطاء مقابلة. وان الفساد والتدخل الاجنبي والخروقات الديمقراطية والدستورية واحترام الاخر وتصارع الاحزاب ومسلحيها والمناطقية في الاقليم، لا تقل عما هو في بقية العراق، بل فاقتها احياناً.

ربت ظروف الحروب والظلم و"التبعيـث" و"التعريب" والانفال وحلجة اجيالاً متعادية، تُدفع للانفصال او تعزز قناعات من يؤمن به.. تربية مفادها ان العدو يُقهر ويُهزم، وان استغلال الفرص والمناورة، والانقضاض، والتسلل الناعم والعنيف، وخطط نحارب لنفاوض ونفاوض لنحارب.. لذلك وبكامل ارادتنا ووعينا قررنا -سوية- الخروج من هذا المسلسل القاتل، وتباحثنا لسنوات طويلة -وبادارة مراجع وقيادات تاريخية بارزة- لنصل في النهاية لدستور يوحدنا وينظم علاقاتنا وخلافاتنا ومنازعاتنا وموروثاتنا. فاسميناه بالدستور الدائم، واسميناه مرحلته بالدائمة، متجاوزين المراحل، المؤقتة والانتقالية. وتبانيينا على مستقبلنا المشترك، وعلق موضوعات الماضي والتقسيم والحروب والتهمير والقمع من افقنا المنظور.. وتعاهدنا ان يكون الدستور مظللتنا ومرجعيتنا. صحيح ان اخطاء كثيرة قد ارتكبت عرقلت ذلك، لكن هذه الاخطاء مسؤوليتنا جميعاً، وإن بدرجات. وان ما يفند مبررات الاستفتاء، هو ان المختلف عليه في الامور الكبرى والاساسية، باتت فعلاً، بيد الاقليم، باجراءات احادية وغير دستورية، كالمناطق المتنازع عليها والنفط والمنافذ الحدودية، مؤججة روح الخصومة من جديد.. لذلك لابد من التصحيح، والعودة للمسارات الدستورية في بغداد واربيـل وغيرهما، والتي على صعوبتها، تبقى اسهل واضمن بكثير من حلول لا تتوفر مقوماتها، تهدد الاقليم وعموم البلاد والمنطقة.

الذين يعتبرون الكرد اعداء العرب والتركمان وغيرهم يقودننا لمسالك خطيرة كلفتنا سابقاً كثيراً.. ويدخلنا بمثلها من يعتقد ان العرب والتركمان وغيرهم اعداء للكرد. لذلك تؤكد المرجعية بانه "من موقع المحبة والحرص على مصالح جميع ابناء الشعب العراقي ندعو الاخوة المسؤولين في الاقليم للرجوع الى المسار الدستوري في حل القضايا الخلافية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، كما ندعو الحكومة العراقية والقوى السياسية الممثلة في مجلس النواب الى ان تراعي في جميع خطواتها وقراراتها المحافظة على الحقوق الدستورية للاخوة الكرد وعدم المساس بشيء منها، ونؤكد على المواطنين الكرام بان التطورات السياسية الاخيرة لا يجوز ان تؤثر سلباً على العلاقة المتينة بين ابناء هذا الوطن من العربي والكرد والتركمان وغيرهم، بل ينبغي ان تكون مدعات لمزيد من التواصل فيما بينهم والتجنب عن كل ما يمكن ان يسيء الى اللحمة الوطنية".

الوضع خطير وحساس.. ويجب عدم الانسياق وراء العواطف والبناءات المتسرفة. فإذا كانت رغبة بغداد حماية وحدة البلاد.. ورغبة اربيل حماية حقوق الاقليم وشعبه، فلا بد من وقف الانزلاقات الحالية، وفتح مسارات جديدة. ما زلنا بلداً واحداً، واخوة رغم الخلافات.. ولطالما تفهمنا وساعدنا بعضنا على تجاوز اخطائنا المتبادلة.. فالشعوب في مواجهة اخطائها ونجاحاتها، كالتربة تدفن امواتها صالحين او طالحين، لتستمر الحياة.. فالأهم هو الحاضر والمستقبل والاتعاظ بالماضي. ومن يقول ان لكرديستان فضل على العراق محق ولا يخطيء، الا عندما ينسى ان للعراق فضل على كردستان.. ومن يقول احتضنت كردستان العراقيين محق، ولا يخطيء الا عندما ينسى ان الجنوب وبغداد وباقي المحافظات احتضن الكرد في اخطر ظروفهم.. فلا مجال للمزايدات والمنابزات، ومن الخطأ تماماً استباق الاحداث، بل المطلوب تغيير مساراتها الخاطئة وتأكيد الصحيحة.

التزاماً بالمؤسسية والدستورية، يجب ابقاء القنوات مفتوحة، رسمياً، وبين القوى السياسية والبرلمانية والشعبية والفعاليات الاجتماعية. والتوقف عن التفرد بالرأي، ومعاوية الشعب، وتخوين من يسعى للتهدئة ويجاد مخارج مقبولة. مرت بنا حالات ليست اقل خطورة من الحالية، وبدأت المسارات وقتها، وكأنها قد حُسمت.. لكن الظروف والصبر على الاحداث، غيرت المواقف واعادت بناء مسارات اخرى، وهذه محطات لتذكير انفسنا واخواننا:

(أ) جريت الدولة الحروب والقمع لعقود طويلة، وفجأة في ١٩٧٠ شرعنت الحكم الذاتي، واشترك الكرد في الحكومة.. ثم اندلعت الحرب مجدداً، ثم جاءت اتفاقية ١٩٧٥، فانتكست الثورة بعد ان كانت في اوج قوتها..

(ب) ١٩٩١ اندلعت انتفاضة اذار/الشعبانية، ورُفعت شعارات النصر، ثم جاءت خيمة صفوان.. فقمعت الانتفاضة، وبدأت مفاوضات مع الحكومة بوفد كردي رفيع مثله الراحل الطالباني نفسه، والتي فشلت لغرور صدام..

(ت) ١٩٩٢ عقد "المؤتمر الوطني العراقي" في صلاح الدين، بمشاركة جميع الاطراف القومية والاسلامية واليسارية، والموجودة معظمها اليوم في البرلمان او الحكومة، ولم تغب عنه سوى القوى التي ظهرت لاحقاً، و"البعث السوري" وبعض القوى الاخرى. اقر المؤتمر الفيدرالية وانتخب قيادة تتمثل بالسادة بحر العلوم والبرزاني والنقيب..

(ث) ١٩٩١ سحبت الحكومة ادارتها، وعاش الاقليم منفصلاً عن بغداد بعلمه وحدوده واقتصاده وبرلمانه وانتخاباته وحكومته وجيشه وعلاقاته الخارجية، وهو ما تعاملت معه الدول ومنها المجاورة والقوى العراقية كافة، سواء الحاكمة انذاك، او المعارضة بالامس والحاكمة اليوم. رغم ذلك لم يطور الانفصال نفسه ليس بسبب ضعف اتجاه الاستقلال والحاجة للاستفتاء، بل بسبب تقدير الاوضاع والمصالح، ولاحتماء الجميع للحالة وفي مقدمتهم الكرد. فاستعاد العراق وحدته، رغم الانقسامات.. وقررنا جميعاً مصيرنا عبر دستور دائم.. فكان الكرد الاكثر حماساً واستفادة، رغم كل الاشكالات..

(ج) طالما استنجد طرف من الاقليم بالحكومة والجيش ضد طرف اخر من الاقليم.. او اشتركت قوى من الاقليم في حكومات اضطهدت الشعب العراقي كله.. لذلك يجب الابتعاد عن التبسيط وتعميم الصعوبات الحالية، وكأن اطراف بريئة والاخرى مدانة. فالمسائل متداخلة بيننا جميعاً، وتحتاج لحلول منا جميعاً..

(ح) بعد ٢٠٠٣ كان للقيادة الكردية دوراً حاسماً في المرات اله لمجي رئيس وزراء العراق، وادواراً حاسمة في الخلافات ايضاً..

(خ) خضنا على مدى ٣ اعوام معارك مشتركة ضد "داعش"، ونقف اليوم مختلفين وكأننا في جبهتين متضادتين..

(د) بعد ٢٠٠٣ شاع استخدام تعبير "التحالف الشيعي/الكرد" ويشاع اليوم استخدام تعبير "التحالف الكردي/السني". فالاحداث اعلاه امثلة تبين كم تتغير بسرعة الظروف والعلاقات والمواقف. لهذا نطالب بابقاء القنوات والحوارات مفتوحة، بشرطها وشروطها.

امر مفهوم تصرف الشعب بعاطفته وردود فعله العفوية، ويجب اخذ ذلك بالاعتبار.. لكن المسؤول يجب ان لا يتصرف بعاطفة ورد فعل. بل واجبه الالتزام، بقسمه الدستوري، والاحتكام للدستور في كل صغيرة وكبيرة.. والابتعاد عن اي قرار يستهدف اساساً مصلحة، شخصية، شعبية، انتخابية، حزبية، طائفية، اثنية، او خارجية.. وإلا سيكون كوعاظ السلاطين واشباه العلماء، الذين يفتون وفق هواهم وهوى سيدهم او جمهورهم، وليس وفق كتاب الله وسنة رسوله.

اتخذت الحكومة سلسلة اجراءات تتعلق بالمنافذ.. والمناطق المتنازع عليها.. والنفط، في اطار اختصاصاتها الدستورية، وهي قرارات صحيحة ولا تشكل عقوبات ضد احد. ان تنص المادة ١٠٩ "تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي". فعندما انفردت قيادة الاقليم بقرار الاستفتاء والانفصال، فلا بد لاية حكومة ان تتخذ القرارات الحافظة لوحدة البلاد واستقلالها وسيادتها.

خرقت بغداد مراراً الدستور متحججة بذرائع شتى.. وخرقت اربيل بدورها الدستور متحججة بخرق بغداد له. وذهبت بغداد مراراً لقرارات احادية، تماماً كما ذهبت اربيل لقرارات احادية.. صحيح ان هناك الكثير من الاخطاء التي ارتكبتها الحكومات المتعاقبة في بغداد، ولكن هناك ايضاً الكثير من الاخطاء التي ارتكبتها اربيل.. فالأخطاء لا تعالج بالأخطاء.

سنضع جميعاً انفسنا تحت سلطة الدستور والمسائلة. وسنتصدى جميعاً لاي قرار غير دستوري او احادي سواء يصدر من بغداد او اربيل. رفضنا الكثير من الخروقات الدستورية من اخواننا في بغداد والتي سببت لنا مشاكل كبيرة.. ونرفض اليوم الاستفتاء، رغم ما يسببه من مشاكل، وايدنا قرارات الحكومة التي اتخذت وفق الدستور، الواضح تماماً في اختصاصاتها الحصرية والمشاركة، خصوصاً في الباب الرابع، وهذه امثلة.

واجب الحكومة الاتحادية حسب مواد الدستور "تأمين حماية وضمان امن حدود العراق، والدفاع عنه". ورسم "السياسة المالية والكمركية"، وتنظيم "السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق"، و"امور المقاييس والمكاييل والاوزان"، و"الاقامة" و"سياسات الترددات البيئية والبريد". و"ادارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم"، ومعظم هذه وغيرها خارج سيطرة الحكومة الاتحادية في الاقليم الان، ولا بد من تصحيح الاوضاع. سيطرت حكومة الاقليم على جميع المناطق المتنازع عليها بل اكثر منها، خلافاً للدستور.. وان من واجب الحكومة الاتحادية تطبيق المواد الدستورية بهذا الشأن، وان يكون لها وجوداً دستورياً وقانونياً وسلمياً وحامياً لجميع المكونات فيها وبدون اية انتقائية او تحزب.

يستمر الاقليم بتصدير النفط لمصلحته، ويحتفظ بواردات اتحادية لنفسه خلاف قانون الموازنة، الذي اشترط تسليم ٥٥٠ الف برميل/يوم ليتم تسديد الـ ١٧٪.. فلا صحة للكلام عن التجويع، وان اجراء الحكومة قانوني ودستوري.. وان معدل الكمية المضخخة الى خزانات الاقليم في جيهان من حقول نفط الشمال وافانا وبابي حسن وحقول الاقليم من ٢٠١٧/١/١ الى ٢٠١٧/٩/١١ هو ٥٦٠ الف برميل/يوم، ومعدل ما سلم لـ "سومو" لنفس الفترة هو ٢٣ الف برميل/يوم فقط.

ان عودة البرلمانين الكرد الى مجلس النواب هو قرار صائب، ونتمنى عودة الجميع. فهذا دليل ان البرلمان الاتحادي ما زال غطاءً لجميع ابناءه.. فهو السقف والمؤسسة لتصحيح الاخطاء والوصول الى الحلول. وان مسؤوليات الاخوة البرلمانين اليوم خطيرة.. وواجبهم التمسك بالدستور بنصه وروحه كما تطالب المرجعية الدينية العليا.. وليس مسايرة العواطف، وتغليب الفروع على الاصول. فالبلاد كلها اليوم في خطر شديد.. وتشير الظروف والمعطيات ان الانفصال الان والصراع حوله سيكون فخاً نقع فيه جميعاً بما فيهم اخواننا الكرد، لايجاد مناخات شرق اوسطية تتصارع فيها من جديد شعوب المنطقة، ويتم فيها الاعتداء علينا وعلى دول الجوار.

لذلك يجب تفهم الاتصالات والحوارات التي تجري والساعية للتهدة ولايجاد حلول للاراهنة.. وعدم قطع الخطوط، والسماح للامور بالتدهور المتزايد.. فالاتصالات الجانبية والحوارات لا تنتهك متبنيات القيادات العليا، بل تساعدهم في الجمع بين ما يعتقدونه مبدئية الموقف واهمية ايجاد الحلول اللازمة. فالحكومة لا تقبل، محقة، بحوار حول الاستقلال.. وتتكلم قيادة الاقليم عن الحوار والتفاوض وعن تجميد نتائج الاستفتاء لسنتين، وهذا ما لا تستطيع اية حكومة اتحادية لديها دستور تم الاستفتاء عليه، ان تقوم به. فهذه ليست حلحلة للموقف بل مجرد تسويق لانفجار قادم وشرعنة الانفصال ولو بالاجل. حلحلة الموقف يجب ان تبادر به قيادة الاقليم، كما بادرت في الاستفتاء.. وسنقف مع اي مطلب دستوري تتقدم به. وسننصرهم وننصر غيرهم ان كانوا مظلومين، فهم اخوتنا.. وسننصرهم ان كانوا ظالمين، بالنصيحة ورد الظلم، فهم اخوتنا ايضاً. حسب الحديث الشريف، "انصر اخاك ظالماً او مظلوماً".

استلمت من احد الاخوة، الذين اعزهم واقدروهم كثيراً، تعليقاً خاصاً على مقالة لي بعنوان "الاستفتاء.. المبادرات، والاتصالات مطلوبة بشرطها وشروطها" قائلاً: "وكأن هذا المقال هو اعتذار عن المقال الرائع السابق (رحيل الطالباني.. اصرار على الخطأ) عن لف الطالباني بالعلم العراقي. احد اهم الخطأ في تفكير السيد عبد المهدي انه يقدم نصائح لا حلول، وهناك فرق كبير بين الاثنين في المجتمع والسياسة ايضاً". استأذنت الاخ الكريم ان استثمر تعليقه لتشجيع حركة النقد الصادق والبناء، التي بها وبتجلياتها تتوضح الحقائق:

لا يوجد خطأ في مقالة "رحيل الطالباني.. اصرار على الخطأ" ليوم ٢٠١٧/١٠/٩، لكي اعتذر عنه. فالاعتذار يكون عند الخطأ، وانا مؤمن بكل كلمة كتبتها.

مقالة "الاستفتاء.. المبادرات، والاتصالات مطلوبة بشرطها وشروطها" ليوم ٢٠١٧/١٠/١٠ تعتمد من زاوية اخرى، نفس بناءات المقالة التي سبقتها، والقائمة على (أ) رفض الاستفتاء ونتائجه وتأكيد وحدة العراق.. (ب) التمسك بالحلول الدستورية.. (ت) تأييد قرارات الحكومة الاتحادية.. (ث) ابقاء القنوات وكل وسائل الاتصال الممكنة لانجاح هذه الرؤية. فنحن ما نزال بلداً واحداً، واخوة رغم الاخطاء المتبادلة، والتي يجب معالجتها بهذه الروحانية، وليس بروحية الاعداء والتخوين والشماتة. فالنجاح يتطلب التحرك بعدة اتجاهات قد تبدو متناقضة، لكنها في الحقيقة ضرورية لتكامل مستلزمات الحل.

اما انني اقدم النصائح ولا اقدم الحلول، فانا لست بمحلل بعيد عن الشأن السياسي، او ناقد او معلق يتغير موقفه مع الحدث، بل انا في اطار مسؤولياتي رجل سياسة، فاحل وانتقد وأويد واعارض وعلق. وواجبي توصيف الواقع، وتقدير الموقف، وتقديم الحلول. السؤال هو ماذا نعني بالحلول؟ فالسياسي كالطبيب، يشخص المرض ويصف العلاج. فقد لا يكون التشخيص واضحاً فمن الخطأ ان يصف علاجاً متسرعاً.. وقد يشخص المرض فيكون من النوع الذي لم يصل العلم لعلاجه بعد.. بل قد يعتقد ان العلاج لم يعد مفيداً، وانه لا يستطيع ان يصف سوى المهدئات والمنومات. وقد يشخص المرض والعلاج، لكن امر التنفيذ ليس بيده، وهنا واجبه المشورة او النصيحة. وقد يشخص المرض والعلاج وامر التنفيذ بيده، وقد يصف العلاج، ويصف معه ما يبدو مناقضاً، لتقليل المضاعفات الجانبية. وفي ذلك كله يخضع الطبيب نفسه لعلمه، وليس لعواطف ورغبات مرضاه الذين قد لا يعرفون خطورة مرضهم، او يعتقدون ان الطبيب ساحر بيده كل الحلول، او يرونه مناقضاً لانه يصف الدواء ويصف معه مضاداته، الخ. فالسياسي الجاد كالطبيب الناجح. لديه منهج وقواعد واضحة لتشخيص الواقع بالتحليل والارقام، ومآلاته ومخاطره. فهو يتحمل مسؤولية علمه وتشخيصه، والآخرين يتحملون مسؤولية اعتراضاتهم ومواقفهم.

كان الاستفتاء في نظرنا خاطئاً، وادخل كردستان والبلاد في مأزق جديد، يهدد الاقليم والعراق بالانقسامات. فكما أيدنا ونؤيد الكرد، فاننا من باب المحبة والدعم والمصلحة نقف ضد ما نعتقد خطأ خطيراً، يدخلنا في مأزق في ظرف وتوقيت خطيرين. ومما يؤسف له ان كثيرين، في الجانبين، لا يتابعون المواقف من مصادرها، بل يسقطون على الاخر سماعتهم وتصوراتهم وتفسيراتهم، او يرون بعين ويغلقون الاخرى، او يحاكمون الكل بجريرة البعض، ويحاكمون الجميع عبر تصريحات فلتان وعلتان.

مبدأ حق تقرير المصير هنا يجب ان يرتبط بمبدأ وحدة المصير. وذكرت مراراً لاخواني الكرد بان الطريق الوحيد الذي برهن عن نجاحه ليومنا، وعن تحقيق الكرد لمكتسبات تاريخية هي عندما ربطوا قضيتهم بقضية الشعب العراقي، وليس بالانفصال عنه.. فحصلوا على الحكم الذاتي والفيدرالية وقيام اقليم لديه من الاستقلالية والقدرات والعلاقات الوطنية والخارجية ما تفتقده دول قائمة. ومن الخطأ القفز على الوقائع، وهي العنصر الاساس للنجاحات، رغم المعاناة والصعوبات. ولم يكن هذا ممكناً لولا تضحيات الشعب العراقي ووقوفه مع الكرد، ولولا تضحيات الكرد ووقوفه مع الشعب العراقي. فمستقبل الجميع مرتبط ببعضه، وعبر هذا الارتباط، وليس بالانفصال عنه، يجب التفكير بالمستقبل والاستقلالية والوحدة.

تثار نقاشات حول الموضوع قبل الاستفتاء وبعده.. ومدى الالتزام بالنسبة من عدمها، او شرعيتها وبطلانها، لذلك نوضح الأمر، وفق الاسس والسياقات القانونية والدستورية المعمول بها، بعيداً عن النوازع والقناعات الشخصية.

بعد عودة السيادة وانسحاب الادارة المدنية للسفير بريمر، اقرت الـ١٧٪ في ٢٠٠٤ عندما توليت حقيبة المالية في الحكومة المؤقتة للدكتور علاوي. فلقد تقدم الاستاذ نيجرفان البرزاني بكتاب يطالب فيه بتخصيص ٢٥٪ في الموازنة، على اعتبار ان هذا يمثل اعداد الكرد في العراق. وبحضور نائب رئيس الوزراء الاستاذ برهم صالح ناقشنا الامر، وذكرنا ان الاقليم ليس مسؤولاً ادارياً ومالياً عن كرد العراق بل عن السكان المقيمين داخل الخط الازرق، كما اقر في "قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية"، وفق المادة ٥٣/١ التي تنص "يعترف بحكومة اقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للاراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ١٩ آذار ٢٠٠٣ الواقعة في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى". ولجأنا الى الاحصاءات المتوفرة في وزارة التخطيط والتجارة يومها، والتي اظهرت ان عدد السكان هو حوالي ١٧٪، وذلك انتظاراً للتعداد السكاني الذي خصصت مبالغه لوزارة التخطيط للقيام به، والذي كان مؤملاً اجراؤه نهاية ٢٠٠٤.

لماذا تخصيص نسبة لكردستان خلافاً لبقية المحافظات؟ والجواب هو اتفاق الامم المتحدة والنظام السابق في ١٩٩٦ حسب "برنامج النفط مقابل الغذاء"، والذي خصص من مجموع واردات النفط، ١٣٪ لمنطقة الحكم الذاتي، ٥٩٪ لبقية العراق، و ٢٨٪ للتعويضات والامم المتحدة. وفي ٢٠٠٤ اقر (قانون ادارة الدولة) لينص: "توزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد" (المادة ٢٥/هـ).. ونص في "المادة ٢٦/أ" "ستبقى القوانين النافذة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ سارية المفعول، الا اذا نص هذا القانون على خلاف ذلك والى ان تقوم الحكومة الانتقالية بالغائها او تعديلها..". لهذا تم العمل وفق السياقات والقوانين السابقة، ومنها طريقة التعامل مع منطقة الحكم الذاتي، او ما سيعرف لاحقاً باقليم كردستان.

ناقشنا في وزارة المالية يومها ان الـ١٣٪ كانت تخصص من جميع الموارد النفطية، باعتبار ان منطقة كردستان كانت منفصلة تماماً في شؤونها الادارية والمالية عن الحكومة العراقية. ولتغير المعطيات بعد ٢٠٠٣ فلا يمكن احتساب الـ١٧٪ من مجموع الواردات النفطية، فصار احتسابها من مجموع النفقات الاتحادية بعد خصم النفقات السيادية والحاكمة.. وعندما اعترض بعض الاخوة الكرد بان هذا سيجعل النسبة حوالي ١٠٪.. بينا انه مع تبني النظام الفيدرالي، فان الاقليم بات يستلم العديد من الموارد عبر النفقات الحاكمة والسيادية، وبات شريكاً في التشريعات والقرارات والوزارات والمؤسسات الاتحادية، ولم يعد منفصلاً كما قبل تغيير ٢٠٠٣، ليحتسب ما يخص له من مجموع الواردات النفطية او الاتحادية فقط.

نوقش الامر في مجلس وزراء حكومة الدكتور علاوي، وقر على اساس القاعدة التي اقترحتها وزارة المالية.. وصار هذا المبدأ هو الذي يتكرر كل عام في موازنات الدولة العراقية التي تقترحها وزارة المالية، ويوافق عليها مجلس الوزراء، ويقرها مجلس النواب ويصادق عليها "مجلس الرئاسة" في المرحلة الانتقالية او رئيس الجمهورية في المرحلة الدائمة.

لم يجر التعداد السكاني، بسبب الاوضاع الامنية او تقصير الحكومة الاتحادية او تمدد الاقليم خارج حدوده المعرفة وفق القانون. فبقيت هذه القاعدة هي المعمول بها، في اطار التشريعات القائمة. ولم تتقدم اي من الحكومات المتعاقبة او مجلس النواب على تعديلها او تعديل نسبها وفق المادة ٦٠ من الدستور سواء عبر "مشروعات قوانين" تتقدم بها السلطة التنفيذية، او "مقترحات قوانين" تقدمها السلطة التشريعية، بسبب ان الامر هو شأن مالي تختص به السلطة التنفيذية، او بسبب قرار من المحكمة الاتحادية فُسر على ان "مقترحات القوانين" هي مجرد فكرة ليس

الا.

لم تذهب القوات الى كركوك لدحر الكرد، ولكسر شوكتهم.. بل ذهبت لتطبيق القانون والحقوق الدستورية، ولايقاف انتهاكات تهدد وحدة البلاد وتعايش مكوناتها. فالكرد قد ظللوا طويلا في كركوك وفي غير كركوك، لذلك وقفنا معهم بدون تردد وعلانية وعلى رؤوس الاشهاد.. وسنقف معهم مظلومين مهما كانت الظروف، والقوى التي تسعى لظلمهم. لكن المسألة ان العكس قد حصل. فتم استغلال اخطاء الاخر، وصعوبة الظروف للسقوط في مواقع ظلم الاخرين، والتمدد، والخروج تماما عن روح ونص الدستور الذي ساهموا بحماس في كتابته وتضمينه كامل حقوقهم، والتصويت باجماع شعبي عليه. فمهما كانت كركوك عزيزة على الكرد، لكنها عزيزة على اشقائهم ايضا. وان حبهم لكركوك هو كحب الاخرين لكركوك. ويجب ان يعترفوا بان اخطاء خطيرة قد ارتكبت في هذا المجال، وتم فرض ارادتهم على بقية المكونات، وتم العمل بكل الوسائل لفرض واقع جديد لمصلحتهم على حساب الاخرين، تماما كما فعلت الانظمة السابقة في فرض امر واقع ديموغرافيا واقتصاديا وسياسيا وحقوقيا، بالضد منهم في كركوك وغير كركوك.

تصرفت الحكومة الاتحادية وفق صلاحياتها الدستورية، لتصحيح المسارات غير الدستورية وغير الشرعية التي اصرت عليها بعض القيادات. فلندرك جميعا ان سياسات فرض الامر الواقع على الاخرين قد انتهت بالنسبة لنا جميعا. لذلك وقف الكثير من البيشمركة والقادة والمواطنين مع اجراءات الحكومة الاتحادية.. وسيقف المزيد والمزيد مع هذه الاجراءات، ما دامت الحكومة ستحترم في سلوكها وتصرفها الحقوق المشروعة للجميع، ولا تحول هذا النجاح الى عملية انتقام وقهر لمكون رئيس في البلاد.

فكركوك منطقة متنازع عليها.. وان الدستور قد وضع سياقات لحل اشكالات المناطق المتنازع عليها.. فاذا عطلت الحكومة الاتحادية او اي طرف هذه السياقات فالمطلوب العمل بالطرق الدستورية والتعاون لتصحيح المسارات، لا الذهاب الى خيارات احادية انفرادية، كما حصل في موضوعة العلم والاستفتاء والانفصال. فعزلت هذه القوى نفسها، ولم تستمع للنصائح حتى من اقرب محبيها واصدقائها، واصرت في عنادها، وصارت تطلق شعارات تحريضية وتعبيء الناس تعبئة خاطئة لن تقود سوى لعودة المآسي والاقتتال والدمار.

حظيت اجراءات الحكومة بتأييد عراقي واقليمي ودولي واسع النطاق. بل هناك تأييد غير قليل من كثير من القوى الكردية. وهو ما يفسر انهيار ارادة القتال، من البيشمركة، ليس جبناً او ضعفاً، وهم المعروفين بشجاعتهم وتضحياتهم، بل لان مشروعية القتال والحماس له، تؤسسها مشروعية المواقف العادلة، والتي تعكسها اليوم الحقوق الدستورية، لا السياسات الخاطئة والتجاوز على نص وروح الدستور ووحدة الوطن والبلاد.

اننا نهنيء قيادة الاخ العبادي في ادارة هذا الملف.. وفي التقيد تماما بسياسات دستورية تتعامل مع ابناء الشعب العراقي دون تمييز او تفریق، خصوصا في دعوته قوات البيشمركة للتعاون مع القوات المسلحة وهو ما قامت به الكثير من تلك القوات.. وسهلت المهمة والتي لولاها لسالت دماء كثيرة.. وفي دعوته حماية الكرد وغير الكرد. املنا في بقية القيادات ان تتفهم هذه الدعوات والحقائق، وان لا تأخذها العزة بالاثم. فما دامت الحكومة الاتحادية تتصرف وفق الدستور، فاننا جميعا نقف معها، وندعو الاخرين للوقوف معها، تماما كما وقفنا مع المطالب الكردية المشروعة، او مطالب اي مكون او اية شريحة عراقية، وسنقف معها دائما ما دامت تتقيد بالدستور نصاً وروحاً ولا تسعى لفرض اي سلوك احادي او انفرادي على حساب الاخرين. فلقد انجزت الحكومة الاتحادية مهمة صعبة للغاية وهي فرض سيطرتها في منطقة هي من اختصاصها.. وان امامها مهمة اصعب واكثر حساسية وخطورة وهي اعادة الامور الى نصاباتها الدستورية والقانونية وفق الدستور والقانون مع شركاء الوطن من الكرد وغير الكرد. ففي هذه الاحداث يجب ان يخرج الجميع رابحين، وان تجبر الخواطر، وان لا تؤسس لمظالم تاريخية جديدة، وان تتوقف خطابات الكراهية والشماتة التي هي الوجه الاخر للانفصال واعتداء الاخر وانحرافات.. وان لا يكون هناك من مهزوم سوى السياسات الخاطئة غير الدستورية وغير القانونية، الصادرة من هذا الطرف او ذاك.

حقق كرد العراق نجاحات كبيرة، وتعرضوا لانتكاسات خطيرة. وتكرر مشهد بلوغهم اعلى القمم، ليتحول سريعاً لأكبر الانتكاسات. فهناك مأزق في البناءات الفكرية، يتطلب مراجعة شاملة، وإلا فان اي نجاح يتحقق سينهار بسرعة. وبدون مراجعة الذات، فان المراجعة مع الاخر، ستبدو معقدة، وتعرض لانتكاسات متكررة.

لاشك ان احد المآزق في الدولة المستقلة وحق تقرير المصير هو افتقاد المنفذ للعالم الخارجي.. وغياب الجوار الراعي والقابل بالانفصال.. او دولة عظمى راعية، قادرة على فرض ارادتها، بالصد من خرائط سبق ورسمتها. لكن المآزق الهم والخطر هو فهم حق تقرير المصير وكأنه اساساً السياسة المطلوبة لاختراق هذه النواقص، مما يقود للاستنجاذ باستراتيجيات وسياسات وتحالفات وقوى مرتبكة. فتحصل الحروب بتضحياتها وخسائرها، حتى يرهق او يخذل، فيفاوض وعينه باقية على اختراق تلك النواقص، لينتظر هذا الطرف او ذاك، اول فرصة لتتجدد الازمات والاقنتال.

لا انكار للحق القومي، وتقرير المصير.. لكن هذا الحق ان موضع خطأ من حيث التاريخ والجغرافيا والمصالح وفن الممكنات والثوابت والمشتركات المتجذرة العميقة مع بقية الشعوب، فانه سيتحول الى فكر وتعبئة وألية تقود، كل عقد او عقدين، الى الدورة المتعاقبة للنجاح والفشل، والحرب والتفاوض. فلا انكار ان الانظمة السابقة قد اعتدت على الكرد وظلمتهم، فكانت مقاومتهم عملاً بطولياً وطبيعياً.. لكن ما يجب مراجعته هو طغيان الرؤية الاحادية وعدم ربطها بالطرف الاخر للمعادلة لتستكمل البناءات الصانعة للنجاحات والانجازات المستدامة. فالمنفذ للخارج والدولة الراعية اقليمياً او دولياً موجودة وقائمة، وتتمثل بعلاقة الكرد ببقية الشعوب التي يعيشون معها. لذلك كلما ارتبطت قضية الكرد بقضية العراقيين، وارتبطت قضية العراقيين بالكرد وغيرهم، كلما تتحقق المكاسب، وينجح الجميع في الدفاع عن حقوقهم العامة والخاصة. فحقق الكرد انتصارات عظيمة.. عندما رفعوا شعار "الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكرديستان".. فوقف معهم الشعب كله وعلى راسهم المرجعية، محرمة مقاتلتهم. وهُزم معسكر الحرب والانفال وحلجة والتهجير والقتل والتبعيث والتعريب.. وعندما انسحبت الحكومة من كردستان في (١٩٩١)، ووجدوا صفوفهم مع المعارضة لاسقاط النظام العنصري الطائفي الدكتاتوري، وصوتوا للدستور، الذي ساهموا بكتابته، فحققوا من المكاسب الشيء العظيم، رغم كل السياسات الخاطئة هنا وهناك، ورغم كل ما قيل ويقال.

لكن عندما يرتكب طرف الاخطاء الفادحة، ويصبح تطرفه مغزياً لتطرف الاخر، وتتجرد الفكرة القومية وحق تقرير المصير من وحدة المصير والعلاقة العضوية بالجار وبقية تلاوين ومكونات الشعب، فستخترق المفاهيم التصادية الحق والمكسب القومي، فلا يمران الا على حساب حقوق ومكاسب الاخرين. هنا سنصبح اسرى قانون موازين القوى والامر الواقع، التي ستتغير مرة بعد اخرى، بسبب اختلال المعادلة، وعدم الاستناد للبناءات الدستورية والتعاقدات العادلة السليمة، لندفع الخسائر والاثمان باستمرار. فلا خيانة ومؤامرات، بل مباني خاطئة تُهمل وهي صغيرة، فتنمو لتتفجر لاحقاً، بسبب احادية الرؤية والتعصب، وعدم ربطها بالجانب الاخر الضروري لتوازن وعدالة المواقف.

العلاقات بين شعوبنا ليست علاقة المستعمر بالمستعمر.. فكلنا شعوب مظلومة ومقهورة.. والدولة ليست التعبير الوحيد عن القومية.. والقومية، اية قومية، لا تعبر عن نفسها بالعنصر فقط، فهذه كلها امور بحاجة الى مراجعة، ليس بالنسبة للكرد فقط، بل لجميع شعوب المنطقة.. فما دام بعضنا من العرب وغيرهم يرى ان القومية بالنسبة له هي الدولة، فان الاخرين من الكرد وغيرهم سيرون ان الدولة هي تعبيرهم الوحيد ايضا. امم وشعوب وقوميات طورت عقودها الاجتماعية ووسعت ولائها وفضاءاتها لاحتواء القوميات والهويات المختلفة، متجاوزين المركبات الفكرية للقرنين الماضيين. اما نحن فما زالت هذه المركبات هي حجر الزاوية في بناءاتنا المعلنة والمضمرة، رغم كل الاضرار والمعارك والخرائط الوهمية التي نرسمها في اذهاننا، والتي تتصادم بخرائط غيرنا في استنزاف مستمر.. فالمراجعة مطلوبة من الجميع، وسيتعذر نجاح المباني لجهة وغيابها عند الاخرى.

ان الموضوع معقد ولن يتلمسه كثيرون الان، حيث الحساسيات والعواطف على اشدها، لكنه موضوع ستتوضح مساراته، لانه الطريق الوحيد ليس لخلص الكرد فقط، بل لخلصنا جميعاً ايضاً.

الرئيس الطالباني من الشخصيات البارزة والاستثنائية في تاريخ العراق المعاصر.. ومن يتابع سيرته سيجد تاريخاً حافلاً بالدفاع عن القضايا العادلة والمواقف المشرفة.. سيجد بشخصه وسنوات عمله تاريخ كفاح الشعب الكردي والعراقي للعدو السبعة المنصرمة، وهو ما سيكون ملهماً، ولاشك، لاجيال كاملة من الشباب سواء في التصدي للظلم، والدفاع عن الحقوق المشروعة، مع القوى القومية والوطنية والاسلامية الكردية والعراقية والعربية والمناطقية، خصوصاً في ايران وتركيا. فقامة كالتالباني أكبر من ان تستوعبه ساحة واحدة، فساحاته كبيرة بحجمه، وقضاياها هي القضايا الكبرى. فأينما يكون الطالباني تكون ساحات الكفاح الاكثر أهمية وجدية وحيوية. فهو قريب من الجميع، لذلك يعتبره الجميع قريباً منهم.. يتصدى لقضاياهم بنفس الجدية، وكأنه واحداً منهم، حتى وان اختلف معهم في الهوية والفكر.. هكذا حاله مع الكرد، ومع العرب والتركمانيين والاييرانيين والاتراك والاوروبيين والاسيويين، وهكذا الامر مع الحركات القومية او الاممية، او مع القوى العلمانية او الاسلامية.. فيصفه احد اصداقائه ومحبيه، وهو الجنرال قاسم سليماني قائلاً، ان الطالباني لم يكن "اسلامياً"، لكن روحه ومواقفه كانت كذلك.

كان يختلف ويتفق، يخاصم ويتصالح.. لا يبرر اخطائه، بل يعترف بها حتى ولو نالته شخصياً. يقولون ان الطالباني يغير مواقفه ويرفع اشريعته حسب الرياح. هؤلاء يخلطون بين المساومة لمصالح خاصة على حساب المصالح العامة، وبين القيادات الشجاعة والحكيمة التي عندما يتغير الظرف، ويتغير اتجاه الريح فانه سيخون مبادئه ويفقد فرص انتصار قضيته، من لم يراجع حساباته، ويعيد رفع اشريعته بما ينقذ السفينة ويدفعها بالاتجاهات الصحيحة. فالتالباني شجاع عند المنازلات، ورجل وحدة عند الفتن والانقسامات، وصاحب قرار ويسارع الى المبادرات واستنهاض الهمم، عندما يصاب الجميع بالاحباط، وعندما تغلق كافة الابواب. فكم من نكسة وهزيمة حولها الى انتصارات ونجاحات. وان تأسس "الاتحاد الوطني الكردستاني" وتجربته من حيث الظرف وقتها والمباني التي قام عليها، خير دليل على ما نقول.

هناك تيار واسع الانتشار في صفوفنا لا يرى سوى النواقص والسلبيات، ويعتقد انه بالكلام عنها والتأكيد عليها سينجح في تحقيق النجاحات، بينما ما يشيعه هو تربية الاحباطات، وعدم استثمار النجاحات، والبقاء في دوائر العجز والفشل. فقط بادراك الايجابيات والانطلاق منها يمكن معالجة السلبيات. لذلك كان الطالباني يكرر أهمية المشي على قدمين والنظر بعينين والاستماع باذنين.. اي رؤية الايجابيات والسلبيات، وعدم الغرق في الاحادية، بل التمتع دائماً برؤية شاملة تحيط بمجمل الاوضاع ليتسنى الخروج منها بافضل الحلول.. كان الطالباني من ثلة من الرجال الذين لولا وجودهم، لما تخلصت البلاد من الدكتاتورية والاستبداد، ولما استطاعت اقرار الدستور، وتجاوزت ازمت ومنعطفات خطيرة كادت ان تطيح بالبلاد، او تشعل معارك وفتن يعرف الله وحده مدى الخسائر التي كان يمكن ان تقود اليها. فجزا الله الطالباني خير الجزاء عنا جميعاً.

هل يجب انتظار نصف قرن لانصاف الطالباني، كما نفعل اليوم في انصاف الكثير من رجالات المرحلة الملكية او الجمهورية السابقة.. فمن المؤسف القول ان الادب السياسي العراقي هو ادب تخاصمي يرى الجزء وينسى الكل.. ويرى النواقص والسلبيات ولا يرى النجاحات والاييجابيات. وهذه ليست قضايا فردية بل قضايا فكرية وتأسيسية. فالكلام اليوم بايجابية مطلقة عن رجالات تلك المراحل بعد ان كان الكلام يومها بسلبية مطلقة، فقد الكثير من فاعليته وايجابيته واصبح جزءاً من تاريخ لا يفعل في الحاضر ولا يبني لمستقبل. فرجالات تلك العهود تعرضوا للشتم والتسقيط والسحل والقتل صبراً عندما كنا بحاجة لفهم بعض طروحاتهم، او للاستفادة من ايجابياتهم، ومراعاتها بما يسمح ببناء ثقافة لديها حصانات اعلى لمقاومة السلبيات والسقوط في الاخطاء. فهل سنتعلم الدرس؟ ام نستمر على المناهج الخاطئة؟

خسر العراق شخصية فذة.. ويجب ان لا نخسر تجربته وما يمكن ان نتعلمه من دروس من سيرته وانجازاته.. فرحم الله الفقيد الغالي واسكنه فسيح جنانه، وإنا لله وإنا اليه راجعون

لتأكيد الموقف الدستوري لحكومة الاخ العبادي، وللتاريخ وتجاوز بعض المغالطات الموجودة في الساحة، ولتفسير بعض اسباب النجاح في تصويب المسارات في كركوك ومسألة النفط، انشر رسالة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٩، تتضمن مقترحات مقدمة للسيد رئيس الوزراء بعد توقف الاقليم تسليم "سومو" الكميات المتفق عليها وفق قانون الموازنة، فتوقفت شركة نفط الشمال (وزارة النفط) بالمقابل عن ضخ اي نفط عبر انابيب الاقليم، اضافة لتوقف التسديدات المالية حسب الاتفاق النفطي. والرسالة بنصها دون اضافة او حذف، وما بين قوسين هدفه الشرح، وعدم شخصنة الموضوع:

﴿الاخ العزيز الدكتور حيدر العبادي/ رئيس مجلس الوزراء المحترم.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته﴾
يقرب العام من نهايته وسنبدأ عام جديد وموازنة جديدة. ان ما درج في قانون الموازنة، بقدر تعلق الامر بالاتفاق مع الاقليم، هو اتفاق منصف وعادل وسليم.. فان سويت القضايا بين الحكومة والاقليم فالاتفاق موجود للمضي قدماً.. وان لم تسو القضايا فان مواد القانون توفر آلية المعالجة بعدم دفع الـ١٧٪ لكي لا يحصل الضرر. رغم ذلك تبقى قضايا بحاجة الى علاج، سبق ان فاتحنا بها الاخوة في الاقليم لكننا لم نصل الى نتيجة: ١- موضوع الصادرات وغطائها القانوني ومآلاتها.. ٢- كركوك وحقوقها ووضعها الدستوري. لذلك اقترح ان نقوم بهدوء بالاجراءات التالية، لكي يحافظ موقف الحكومة على توازنه ودفاعه عن حقوق العراق والعراقيين كافة دون استثناء. ونقترح اعادة مخاطبة الاخوة اما شفاهة او كتابة بالاتي حزمة واحدة:

١- التمسك بكامل اتفاق الموازنة وتسليم "سومو" كامل صادرات الاقليم، لتقوم الحكومة بالمقابل بتسديد كامل الـ١٧٪ المقررة من الموازنة من النفقات الفعلية بعد طرح السيادية والحاكمة بالطبع. واذا زاد المسلم تزداد الحصة واذا نقص المسلم تنقص الحصة حسب نسبة الزيادة او النقصان.

٢- اعادة حقول باي حسن وافانا الى شركة نفط الشمال لتديرها بالتعاون مع الجهة المسؤولة من الاقليم او المحافظة.

٣- عودة الاجتماعات الفنية بين الحكومة والاقليم لوضع جدول لتسوية كل القضايا المتراكمة السابقة وان يتحمل الطرفان مسؤولياتهما كاملة في التسوية وفق محاضر الجلسات السابقة الموقعة بينهما، مع اضافة الامور المستجدة.

٤- اذا رفض الموقف اعلاه صراحة او ضمناً، اي باستمرار فرض الامر الواقع الحالي، فان الحكومة ستقوم من طرفها بالاجراءات الاتية لحين تغير الموقف.

١- التوقف عن تسليم نفط الحقول الجنوبية لكركوك الى منظومة انابيب الاقليم

٢- اشراك فريق فني تختاره محافظة كركوك ليساهم مع شركة نفط الشمال في ادارة حقول المناطق الجنوبية لكركوك، اسوة بما نسعى القيام به مع المحافظات الاخرى في اشراك الحكومات المحلية في ادارة الشركات النفطية، كما ينص الدستور.

٣- يتم التعامل في الموازنة مع محافظتي كركوك والسليمانية كباقي المحافظات العراقية (لرغبتهما في التعاون في اطار الاتفاق النفطي ولكي لا تبدو الاجراءات كعقوبة ضد الاقليم)

٤- استمرار توقف الحكومة عن دفع مستحقات انبوب النفط التركي الى جيهان

٥- استمرار التعامل مع النفط المصدر خارج "سومو" باعتباره نطف غير قانوني بكل ما يستلزمه ذلك من اجراءات مرافقة.

٦- سيكون للحكومة موقف من الشركات التي تخرق القوانين السيادية العراقية.

سيادة رئيس مجلس الوزراء.. ليس الهدف من هذه الاجراءات سوى حماية المصالح العراقية، وبالتالي مصالح جميع العراقيين في كل محافظاتهم واقليمهم، ووضع الامور -كما هي- على طاولة المباحثات لكي تتحمل جميع الاطراف مسؤولياتها، ورفض سياسات الامر الواقع سواء المفروضة من هذا الطرف او ذاك. والهدف هو الوصول الى موقف واضح والخروج من المسارات المجهولة الى اخرى واضحة وفق المبادئ الدستورية وبما يحفظ وحدة ومصالح البلاد.

وفقمك الله وسدد خطاكم متمنياً لكم الموفقية والنجاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(التوقيع والتاريخ)

ملاحظة: زارني (...) وابلغني انه مكلف من (...) لابلاغي بانهم على استعداد للتعاون تماماً في موضوع النفط.. وانهم يريدون ان يجري كل شيء عبر "سومو" .. وسبق للاخوة في (...) ان زاروني واعربوا عن نفس الموقف. ارى ان هذا يوفر فرصة جيدة لتحريك ملف النفط مع الاقليم بشكل صحيح ومن مواقف المسؤولية والقدرة.. سألته ان كانوا قادرين على حماية الحقول والمنشآت فاجاب بالايجاب.. وعليه اعتقد ان المقترحات المقدمة ستكون مناسبة.. مع لفت النظر، ودون الدخول في تفاصيل، ان ذلك سيلزم بالضرورة تحمل اعباء مالية من الحكومة لدعم وضع المحافظتين (اللتين تبديان رغبة بالتعاون والتمسك بالقانون والدستور، مع الرغبة في استمرار الاجراءات والحوار مع حكومة الاقليم لحل مجمل المسالة وفق المبادئ الدستورية ووحدة ومصالح البلاد). ويجب ان يكون واضحاً ان هذا الموقف لا يستهدف تشجيع الانشقاق، فواجب الحكومة التوحيد وتقريب وجهات النظر، لكنه يستهدف حماية حقوق الجميع، وعودة الجميع الى خيمة الدستور، والى الاتفاق والتوافق وفقه، وليس باجراءات الفرض ومن اي طرف جاءت. (انتهت الرسالة)

كردستان.. تمسك الطرفين بالدستور مفتاح الحل (٢)

٢٠١٧/١١/١٥

بالامس نشرت رسالة تبين دور الحكومة الاتحادية برئاسة السيد العبادي في اهمية التمسك بالدستور لحل الاشكالات القائمة، وتتمة للموضوع انشر اليوم رسالة اخرى بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠، تلخص للسيد رئيس الوزراء مجريات اللقاء الذي حصل بيني كوزير للنفط (مستقيل لم تقبل استقالته بعد) والسيد روز شاويس، ونجم الدين كريم (محافظ كركوك يومها)، بعد توقف الاقليم تسليم كميات النفط المتفق عليها لـ "سومو" وتوقف الوزارة عن تسليم نفط كركوك للاقليم، والحكومة عن تسديد اية نسبة من الـ ١٧٪. لم احذف او اضف شيئاً للرسالة.. فقط ما بين قوسين للتوضيح وعدم الشخصية.

﴿حضرة الاخ الدكتور (حيدر العبادي).. السلام عليكم..﴾

تم اللقاء في السليمانية قبل قليل وحضره روز شاويس والدكتور نجم الدين.. وبلغ روز تحيات حارة من مسعود ونيجرفان، وكنت قبلها قد رأيت (...)، وبلغ ايضاً تحيات خاصة وحارة من نيجرفان، ومقترحات اكثر انفتاحاً لحل الازمة، وذلك خلافاً للاجواء المتوترة للمكالمة التي تمت مع الاخ نيجرفان يوم الخميس الماضي. دام اللقاء بالاخ روز والمحافظ اكثر من ساعتين، وكانت الاجواء ودية وتحدثنا في شؤون كثيرة.. منها مستقبل الاقليم وفي موضوع كركوك وتطورات بغداد.. سالخص موضوع كركوك بالنقاط الاتية.

١- قلنا اننا وزارة اتحادية مسؤولة عن الثروة في العراق وليس الجنوب والوسط فقط.. وان بيننا اتفاق حول الموازنة تم التصويت عليه بموافقتكم قبل اسابيع قليلة.. وان المضي في الاتفاق هو الخيار القانوني والفوري.. فاذا كانت هناك اشكالات طرحتها التطبيقات السابقة فيمكن الجلوس لسد الثغرات.. وقلنا يمكننا ايضا العودة لمحضر جلسة ايلول ٢٠١٢ لان فيه تسويات نهائية قد تكون مفيدة لكم.. واشرنا للمراسلات بيننا وبيانات الوزارة في العام الماضي التي نبين فيها ان عدم تسليم شيء سيعني موقفاً مقابل ايضاً.. وقرارنا (ايقاف ضخ نפט كركوك) ليس مفاجئاً، بل تم اقراره في الوزارة ومرفوع بمذكرة للسيد رئيس الوزراء في ١٠/١٢/٢٠١٥.. ونحن لا نريد لا استغلال الخلافات ولا ايقاع الضرر، بل نريد الفائدة لكن في اطار الدستور والقانون والاتفاقات. وقلنا اننا نتفق مع ما اكدتموه مراراً من ان بغداد هي خياركم الافضل، ويهمننا تفعيل ذلك ووضع تفاصيله بمفاهيم مستدامة تحل في اطرها المسائل الانية، وليس بحلول انية تفجر العلاقات امام التغيرات المتسارعة التي تجعل ما هو مفيداً لكم او لنا اليوم، ضاراً غداً ولا يمكن الاستمرار به.

٢- كان ردهم ومطلبهم خصوصاً السيد المحافظ اعادة الضخ فوراً ثم مناقشة هذه الامور.. ونقل روز رسالة من نيجر فان يقول فيها انهم يستطيعون اعادة الضخ وان القوى الكردستانية ستوافق، ولكن يريدون ان يتم ذلك بالاتفاق معنا.. قلت افهم من ذلك انكم قد تضعون اليد على المنشآت، فاجاب بالايجاب.

٣- قلت كصديق ومسؤول ارجو عدم اللجوء لهذا الخيار ففوائده الانية المادية والسياسية لا تعادل شيئاً من اضراره المستقبلية.. واكدت موقفنا باننا نبدأ بالضخ في كركوك.. والعودة لاتفاق الموازنة ونجلس فوراً للتباحث.

٤- طرح (...) قبلهم، كما طرح الاخ روز في الاجتماع افكاراً كجعل الـ١٧٪ بحساب الكميات من مجموع انتاج او صادرات العراق.. وكذلك امكانية التعويض بالمشتقات او الكهرباء حيث ان لديهم فائضاً كما يقولون.. قلنا كل شيء ممكن في اطار الدستور والاتفاق، لكن مثل هذه المقترحات يجب التفكير بها جيداً لكي لا نرتكب مرة اخرى اخطاء فننظم اتفاقات سريعة لحل ازمة طارئة، ثم تتغير الظروف وتتفجر الاوضاع بيننا مجدداً.. الهم الان تخفيف التوتر والبدا بالضخ من كركوك لنحصل على فرصة للتفكير، ولكي لا نوقع بانفسنا وبالاقليم اضراراً نحن في غنى عنها.. قناعتي انهم بحاجة للكميات لان لديهم التزامات وديون مع الشركات.

٥- اكدنا على وجهة نظرنا بعودة الضخ وتسليم سومات الكميات ثم التباحث خلال فترة قصيرة، ظل السيد المحافظ يؤكد على اهمية بدء الضخ، وان الاقليم يمكن ان يسدد رواتب شركة نפט الشمال.. قلت هذا مرفوض من حيث المبدأ، ثم قد يكون هذا صعباً عليكم فتكاليف رواتب نפט الشمال ٢٥ مليار دينار، ولو كانت لديكم مثل هذه المبالغ لسدتم رواتب الاقليم.. انهى روز النقاش بالقول ان الوزير له الحق ولا يستطيع تسليم الكمية دون مقابل.. وطلب ان يعود الى الجماعة في اربيل ونبقى على اتصال خلال الايام القليلة القادمة، وانهم يريدون الاتفاق. منحني كلام الاخ روز طوال مدة الجلسة بعض الاطمئنان، لكنني لا اضمن شيئاً، فالموضوع فيه تعقيدات كثيرة.

٦- اجتمع هنا بالكثير من القيادات.. وغداً لدي جلسة طويلة مع (...).. قد يكون مفيداً توجيه برقيات تهنئة بعيد النوروز للاخ مسعود وبقيّة المسؤولين..

خسرت الحكومات السابقة، عندما حرمت الكرد حقوقهم، وخسر الكرد، عندما خرخوا الدستور في الاستفتاء والمنافذ الحدودية، والمناطق المتنازع عليها وكركوك والنفت، وسيخسر اي طرف سواء اكان حكومياً او في الاقليم عندما يتصرف خارج نص وروح الدستور في اي موضوع، مع الاشارة ان الخاسر الاكبر سيكون الشعب العراقي كله.

بعد اعلان الاقليم احترامه لتفسير المحكمة الاتحادية الذي لم يجز "انفصال اي من مكونات النظام الاتحادي" .. وقرارات برلمان كردستان بتأجيل الانتخابات والغاء الرئاسة وتوزيع صلاحياتها، ومباحثات في الاقليم لزيارة وفد من "البارت" الى "كوران"، والدعوة لتشكيل حكومة مؤقتة تشترك فيها جميع القوى، او وفد يمثل جميع الاطراف للحوار مع بغداد، وعلان كتلة "البارت" البرلمانية العودة لاجتماعات مجلس النواب.. وبعد القبول العام بالمبادئ الدستورية لسيطرة الحكومة الاتحادية على المنافذ الحدودية البرية والجوية بمشاركة الحكومة المحلية، وعلى كركوك ومعظم المناطق المتنازع عليها وبار النفط خصوصاً "باي حسن" و"افانا"، والنية لدفع رواتب الاقليم، فان الامور تشير كلها الى امكانية بدء حوار تتوفر فيه شروط موضوعية للنجاح، إن توفرت الشروط الذاتية؟

١- مسكت اربيل (كعاصمة للاقليم) حتى يوم ٢٥ ايلول الماضي المبادرة والامر الواقع، وقامت بقفزة كبيرة الى الامام بالاستفتاء والدعوة للاستقلال وتقنين الامر الواقع خارج المعطيات الموضوعية. فحصل الاستفتاء واطلقت صيحات النصر. وبعد ٣ اسابيع فقط، اي في ١٦ تشرين الاول، دخلت القوات الاتحادية كركوك والمناطق المتنازع عليها بسهولة كبيرة، لتبين الخطأ الفادح للتقديرات.. فلم تجد اربيل من تبريرات امامها سوى اتهام بغداد بالعدوان، وشركائها بالخيانة، وحلفائها بالتخاذل ونكث الوعود. فانتقلت المبادرة الى بغداد، وباتت تمتلك فرصة يجب ان لا تفوت لاجراء تسويات حقيقية وفق الدستور.

٢- يؤسفنا القول ان قوى مهمة لدى الطرفين ما زالت تفكر، كما فكرت اربيل وبغداد طوال الـ١٠ سنة الاخيرة. اي بمنطق الخصومة والتربص وإظهار رؤية دعائية، واضمار اخرى حقيقية. فالطرف الذي بيده المبادرة ويمسك بالامر الواقع، يسعى لفرض اقسى شروطه، ليسعى الاخر لكسب الوقت، واستغلال اية فرصة لاعادة تجميع قواه. فتعاقبت "المفاوضات والتصادمات"، ومسلسل الازمات المتكررة من التقدم والتراجع، والانتصار المؤقت لطرف، والهزيمة المؤقتة للآخر، مع استمرار خسائر الجميع.

٣- سبب ذلك ان قوى مهمة من الطرفين لم تصل بعد لمشروع مشترك يجمع الجميع. فلكل مشروعه الخاص. قوى غارقة في رؤية مركزية قديمة/جديدة لا تخلو من عنصرية لادارة البلاد، مع ادعاءات التمسك بالدستور. فاللامركزية والحكومات المحلية والفيدرالية هي امور مفروضة يجب الخلاص منها، وافراغها من معانيها، حسب الحالات.. بينما تسيطر على قوى مقابلة رؤى لا تخلو من عنصرية ايضا، وان الحكم الذاتي واللامركزية والفيدرالية، هي استقلال عملي de facto، وصولاً لاستقلال شرعي de jure، وان خرائط كاملة تمتد من الحدود السورية الى بدرة في الكوت لمناطق شرق دجلة بل تتعداها، هو المشروع الذي يجب تحقيقه بطريقة او اخرى.

٤- بدون حسم هذه النقطة سيصعب حل الاشكالات المعقدة والتي تزداد تراكماً، للوصول لمشترك نهائي، على الاقل لمرحلة تتجاوز المراحل المؤقتة والانتقالية، وارساء اسس حقيقية للمرحلة الدائمة كما اراد الدستور. وإلا لن يتحقق الاستقرار، ويستمر منطق الخصومة والازمات، مما يخلق الانفتاح على المستقبل وفاقه وخياراته، بروح من الايجابية والرضا والحرص المتبادل على الحقوق والمصالح المشتركة، للمكونات والعراق والمنطقة. ليصبح ما تفعله اربيل وتفكر به -بارادتها ووعيتها- اضافة كمية ونوعية لمصلحة بغداد وتمثيليتها للعراق كله.. وما تفعله وتفكر به بغداد -بارادتها ووعيتها- وبما تمثله من مصالح جميع المحافظات والاقاليم اضافة كمية ونوعية لمصلحة اربيل وتمثيليتها للاقليم. وليطمئن الجميع للاليات المطروحة لحل عادل للامور الخلافية وفق نص وروح الدستور.

كان التصور ان الدستور يحقق هذه المعادلة. فان حصل سوء تطبيق من فريق، وتجاوز من اخر، فيمكن فعلاً الاستنجاك بالدستور لاستثمار الظروف الموضوعية والسيطرة على النزعات الذاتية.. حتى وان اقتضت الضرورة اقتراح تعديلات وفق الياته.. لتتجاوز العطلات والاساءات والازمات المتبادلة، ولبناء او اعادة بناء علاقات ايجابية تكمل بعضها -وليست سلبية تشاكس بعضها- بين اربيل وبغداد، ومع المكونات جميعاً، ودول الجوار. بخلافه سنستمر بمنطق الاعوام الـ١٠٠ السابقة، لنخرج من ازمة وندخل في اخرى، لنتقاسم الخسائر بدل ان نتقاسم المنافع والحقوق.

كانت المبادرة قبل الاستفتاء بيد اربيل، واصبحت بيد بغداد، بعد استعادتها السيطرة على المناطق المتنازع عليها، او معظمها.. والمنافذ الحدودية والجوية، والنفط او على الاقل في معظمه.

وقف الجميع -او الاغلبية الساحقة- بما في ذلك اقرب اصداق الكرد ضد قرار الاستفتاء. وجاءت الاحداث لتبرهن ان ذلك لم يكن تعصباً او تهديداً او مشاكسة، بل كان موقفاً ناصحاً وصديقاً وحريصاً على مصلحة العراق ومنهم الكرد، وإلا ما انهارت بهذه السرعة والانسيابية البناءات التي اريد ان يؤسس عليها متطلبات ما بعد الاستفتاء. لهذا نقول بان المبادرة باتت بيد الحكومة الاتحادية لانها استعادت ما كان مختلفاً عليه، وان المطلوب الان تسوية المواقف، وفق الدستور بعد اقرار الجميع بذلك، وعدم ترك تداعياتها تتفاعل بعيداً عن السيطرة. فرغم مرور شهرين فان حوراً جدياً لم يبدأ، بل لم نشهد اجراءات عملية لتسوية قضايا حساسة. فحكومة الاقليم تستخدم لغة مموهة لقبول قرار المحكمة الاتحادية، وبغداد تطالب بكلمات لا لبس فيها. وما نخشاه هو ان المشكلة قد لا تكون اللغة بل النوايا. ونخشى ان نعيد بذلك -بدون ان نعيه- تجربة القرن الماضي، عندما كانت بغداد تفاوض وهي تقصد فعلاً كسر شوكة الكرد، وكان الكرد يفاوضون ويعيونهم على الحرب. فاستمرار مثل هذا الوضع هو البيئة الافضل لنمو اشكال معقدة ومتصاعدة من الخلافات، مما يضعف العراق وکردستان، كما اضعفهما في الماضي.

هناك اصوات لاسؤولية في كردستان تفكر باعمال لاقانونية وعدوانية وانتقامية.. وبعرقلة العملية السياسية، وابقاء الاوضاع في العراق قلقة، وهذا ان صح فهو توجه خاطيء وخطير يسعى لفرض نفسه على القرار الكردي. بالمقابل هناك اصوات لاسؤولية في بغداد تفكر باستثمار حالة الانكسار الكردي، وتفكر بتعقيد المشهد واستخدام مفاهيم وتعابير هي من مخلفات النظام السابق، وتسعى لفرض نفسها على القرار الحكومي.

ليس من الصحيح تسقيط البيشمركة وهم الذين قدموا الشهداء سواء لمحاربة النظام الدكتاتوري او "داعش".. وليس من الصحيح تسقيط "الحشد الشعبي" وهو الذي يشكل امتداداً للقوى التي اسقطت النظام الدكتاتوري وحاربت "داعش" وخدمت التضحيات لتحقيق ذلك. ليس من الصحيح زعزعة تمثيلية حكومة الاقليم، إلا بموجب السياقات الديمقراطية التي تعكس رغبات سكان الاقليم، وذلك بغض النظر عن الملاحظات والخلافات.. فبغداد بحاجة لتمثيلية قوية لكي تصل لحلول مقبولة معها. كذلك ليس من الصحيح التشكيك -خارج الممارسة الديمقراطية- بتمثيلية الحكومة الاتحادية، مهما كانت الملاحظات والخلافات حول هذه الكلمة او ذلك الموقف، فالبلاد بحاجة لمركز قرار موحد وقوي يستطيع تقديم الحل.

من هنا نرى اهمية انضاج الرؤى الاصولية لحل سلسلة من الاشكالات بالحوار، وإن تأخر فبقرارات اتحادية تعكس تماماً الروح الرعوية للدولة. فالحكومة هي لكل العراقيين وليس محوراً من المحاور. وعدا القضايا التأسيسية كالمنافذ والنفط والمناطق المتنازع عليها، الخ، فان هناك اشكالات مباشرة تتعلق بحياة المواطنين كالرواتب والنازحين والقضايا اليومية والحياتية للمواطنين الذين يجب ان يشعروا ان دولتهم ترعاهم تحت كل الظروف.. ولا تحملهم اخطاء السياسات والمواقف اللامسؤولية، خارج الدستور وتطبيقاته القانونية.

فبغداد بحاجة الى الاقليم بقدر حاجة الاقليم لبغداد.. فالانتخابات التشريعية تقترب.. ويجب اقرار الموازنة.. ولا بد من حل قضايا المطارات والمنافذ والنفط وكل ما يتعلق بمجريات الحياة اليومية للمواطنين، ناهيك عن امور كثيرة اخرى.. والا سنتصرف كمن يرفض وجهاً للتقسيم ليبرز وجهاً اخر له. لا بد من الوصول لحلول وخطوات وحدوية ودستورية.. وان تأخر المبادرة والحلول، سيعيدنا سنوات للوراء.

عندما كان اقرار قانون النفط وتوزيع الموارد المالية وتأسيس مجلس الاتحاد وحسم قضايا المناطق المتنازع عليها وغيرها، من المتطلبات التأسيسية.. وعندما تسبب التسوية والعدا والمواقف التي ترى ما لها، ولا ترى ما عليها في منع السياقات الدستورية، وقامت موازين القوى القلقة والحلول القسرية والاحادية بملأها، فاننا -جميعاً- انتجنا التآزيم والتصيد، ونخشى ان يتكرر المشهد ثانية.

يواجه اقليم كردستان خطر ان يتنادى المخلصون لمعالجتهما ليس فقط لانه سيدمر كردستان، بل سيدمر العراق ايضاً.

١- تداخلت ازمة الاقليم السياسية بين "البارت" و"كوران" .. والتنافس/القديم الجديد بين "البارت" و"اليكتي" .. وتعدد محاور "اليكتي" ومواقف القوى الاسلامية الكردستانية المعروفة، وموقف الاستاذ برهم صالح والتحالف الجديد الذي يرأسه، وغياب زعامات تاريخية كالمرحومين جلال طالباني ونوشيروان مصطفى، ومرض الاستاذ كوسرت رسول، وانسحاب الاستاذ مسعود برزاني من المسرح العلني على الاقل .. اي تدافعات القوى التي قادت مرحلة الثورة المسلحة وما بعد ٢٠٠٣ .. وسلسلة من الفراغات السياسية على صعيد الرئاسة والبرلمان والحكومة، اضافة للملف الامني، والقوى الكردستانية الاقليمية، وعواصم الجوار، والروابط الدولية .. وازمة الاستفتاء وتداعياتها داخل الاقليم وخارجه .. وتعثر الملف المالي والنفطي والمنافذ والعلاقات ببغداد والوضع المعاشية. فهذه الازمة هي مرحلة بين مرحلتين، وهي البيئة المثالية للاصلاح والتجديد، وللاحتجاج والتظاهر، او احتمالات الفوضى، بل التمرد والثورة. وهنا يجب الحذر، لاننا نقرب من خطوط حمراء، يقود عدم التعامل معها بخبرة ومعرفة وتقدير النتائج، من هذا الطرف او ذاك، الى حرق الجبل والسهل سوية.

ان يغضب الجمهور لتراجع الازمة المعاشية وعدم استلام المرتبات لاشهر عديدة حق لا يمكن لانسان ان يقف بوجهه ويرفضه. في مثل هذه الازمة تحصل تظاهرات واحتجاجات، وقد ترافقها اعمال شغب واعتداء وتجاوز على الممتلكات العامة، كما في بقية البلدان. لكن هناك سلوكان يقودان لطريق اللاعودة، ويزيدان الطين بلة .. (أ) ان يتم تعامل السلطات بقسوة مفرطة، تصل الى حد القتل واعتقال شخصيات معروفة دون تقديم حلول لوضع الناس. لذلك ندعو الاخوة اصحاب القرار، اطلاق سراح المعتقلين، كل المعتقلين، وان تتم التحقيقات سواء بالانتهاكات والتجاوزات، او باعمال القتل بالطرق القضائية الاصلوية، بعيداً عن الطرق اللاقانونية .. وطرح حلول واقعية وعملية قد لا تحقق النتيجة المرجوة مباشرة لكنها تشعر الجميع باخلاص الكلمات وصدق الشروحات وجدية الحلول .. (ب) ان دعوات التمرد والثورة ليست اموراً سهلة بل تتطلب مسؤوليات والتزامات لا تقل عن مسؤوليات والتزامات من يمسك بتلابيب السلطة. فالثورة على من؟ ومن هي قوى الثورة، وماذا تريد تحقيقه؟ وهنا لن يكفي قول هذا ظلم نقف ضده، والشعب يؤيدنا، ونريد اسقاط الفساد والطبقة الحاكمة. فالثورات الناجحة هي قيادات محنكة، لديها برامج واضحة، تعرف تماماً الظروف، والممكنات والمستحيلات، والقوى التي تعتمد عليها والقوى التي تواجهها .. وإلا سيسفر الامر عن مزيد من الفراغ والضعف والفوضى، وسندرك بعد فوات الاوان، بان استخدام الحق بتعسف، لا يقل ضرراً عن الباطل نفسه. يقول امير المؤمنين عليه السلام: "كلمة حق يراد بها باطل! نعم انه لا حكم الا لله، لكن هؤلاء يقولون: لا إمرة، فإنه لا بد للناس من أمير بر او فاجر، يعمل في امرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء، ويقا تل به العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر"

٢- هناك من يتشفى بما يحصل في كردستان، بل هناك من يرى ان في ذلك فرصة لضعاف الكرد وبعثرتهم، او يرى ان هذه فرصة لتبرير عدم اجراء الانتخابات الوطنية، وادخال البلاد في ازمة تُذهب ادراج الريح كل منجزات الانتصار على "داعش" .. وعليه فان تأجيل وتسويق وضع الحلول المطمئنة خطأ كبير، وسيترد على الجميع. ببغداد كحكومة وما تمثله كدولة لكل العراق ولجميع شعبه، يجب ان يكون لها دور فعال وايجابي ودستوري تجاه اوضاع كردستان .. سواء مع اربيل او السليمانية او كركوك، الخ. فالاولوية، كما في المحافظات الاخرى، يجب ان تكون للتخفيف من معاناة الناس، وتقديم الحلول الجزئية والكلية، العاجلة والدائمة في شتى المواضيع السياسية والامنية والنفطية والخدمية وبالطبع المعاشية. فالتأخير وعدم التصدي سيقود لانهيئات وتآكلات خطيرة، لا تنفع معها التبريرات والقاء اللوم على الاخرين.

القطيعة اسوء الخيارات.. وخلافات في اطار اتفاقات افضل من خلافات بدون اتفاقات. ونأمل ان تكون هذه الخطوات جزءاً من سياسة متكاملة تردم الهوة بين عاصمة العراق وعاصمة الاقليم.

ان فتح المطارات والمنافذ سيضمن مصلحة الجميع. وهذا امر سيتعزز بالوصول لرؤى مقبولة في النفط وتوزيع الثروات، بما يسمح بتعظيم الموارد لمصلحة جميع العراقيين، لتحل قضايا الرواتب والنازحين وتفعيل اختصاصات الحكومة الاتحادية والسلطات المحلية كل في مجاله، بما في ذلك في المناطق المتنازع عليها، وفق نصوص دستورية واضحة متفق عليها.

ان العراق بكافة اقاليمه ومحافظاته مقبل على انتخابات تشريعية ومحلية مهمة.. وان الحرب ضد "داعش" والارهاب لم تنته.. وان الشعب بحاجة للاصلاح والاعمار واستثمار ثرواته العظيمة، وعدم التفريط بها بسياسات قصيرة النظر، واستنفادها بالصفقات والفساد والهدر والصراعات والحروب.. ولا مجال لتحقيق ذلك كله بدون وحدة القوى الاساسية، ومساعدة واحدنا الاخر على تجاوز اخطاءه، بعيداً عن خطابات التخوين والكراهية والتطرف وتبرأة الذات وتحميل الاخر كل شيء. فهناك امور كثيرة فشلنا فيها قصوراً وتقصيراً.. وهناك اخرى نجحنا فيها عندما اتفقنا واتخذنا القرارات الصائبة.

ستسمر الاختلافات.. وستحصل بعض الصراعات.. فنحن نأشد الحاجة لكل الاطر التي تحفظ، ولو الحد الأدنى، لمشركتنا ومصالحتنا. فنحن شعوب عاشت على هذه الارض منذ الاف السنين. ولن يكون جارنا سوى جار الامس والغد، مهما كانت الاطر السياسية والخلافات او الاختلافات. ولسنا شعوباً يفصلها التاريخ والعقيدة والبحار والجغرافيا وروابط الدم والموقع، على العكس تماماً. وبلداننا ومنطقتنا حكمها كرد وعرب وفرنس وترك وغيرهم فلم تسمي ذلك استعماراً، رغم خلافات ومظالم كثيرة برزت وتبرز. وأي خلل في توازن علاقاتنا سيقودنا للكوارث. وتوازننا يعتمد مبدئين وليس مبدأ واحداً، وهما "وحدة المصير" و"حق تقرير المصير". والكلام عن الثاني دون الأول، هو كالكلام عن الحرية الشخصية بمعزل عن الحرية العامة، حيث تقف الاولى عند حدود الثانية. كما ان الكلام عن الأول دون الثاني، هو كالنظم الشمولية التي تسترد باليسرى ما تعطيه باليمينى. فمن غير الصحيح ان تدعو بعض التشكيلات الكردستانية لمقاطعة الانتخابات في كركوك والمناطق المتنازع عليها باعتبارها مناطق "محتلة"، او وصف من دعم وطالب بتواجد القوات الاتحادية فيها بالخائن. وإلا سنصبح جميعاً "خونة" ونشعر ان ارضنا "محتلة" لأن هناك قوات غير اتحادية خارج الاقليم بدون طلب اتحادي.. فهذه ستغذي تلك والعكس صحيح.. وهذه لغة خاطئة تستخدم في غير معانيها ومكانها.

وقفنا طوال القرن الماضي مع شعبنا الكردي ضد اي قتل وظلم وتهجير و"تجيش" و"تبعيث" و"تعريب".. واصدر علماءنا فتاويهم المشهورة، وقاتلنا القوات المعتدية، وتظاهروا وكتبنا ونظمنا صفوفنا ضدها، ولم نكن "خونة" بل كنا وطنين ندافع عن اخواننا وحقهم في مصيرهم، الذي هو ايضاً دفاع عن انفسنا لوحدة مصيرنا.. بالمقابل وقف الشعب الكردي معنا في قضايانا وحقوقنا الخاصة والعامة. واستطعنا النجاح سوية لاننا حققنا التوازن بين المبدئين، واخترنا الطريق "الاتحادي" (الفيدرالي) واللامركزي في دستورنا المستفتى عليه. وطوال الـ١٥ عاماً الماضية خضنا تجربة جديدة كنا نعرف مسبقاً صعوباتها وتعقيداتها. فشلنا عند الابتعاد عن الدستور، وصعدنا لغة التعصب والتخوين والاستقطابات الطائفية والاثنية. ونجحنا عند تمسكنا بالدستور واستحقاقاته وتوقيته ومصالحتنا وحقوقنا المشتركة. وان تلكوء بغداد او اربيل او غيرها والتفرد والالتفاف على الدستور، يجب ان يعالج في اطار الدستور، لا خارجه. فالدستور ما زال حاكماً، وسيبقى حاكماً، ولا يحق لاحد تعطيله، لانه سيكون في وضع لا شرعي ولا دستوري، لا مع نفسه ولا مع غيره. مهدداً بذلك "وحدة مصيرنا" كلنا، وقاطعا الطريق على حقوقنا الفردية والجماعية في "تقرير مصيرنا" كافة. فالدستور لم يفرضه احد، وان ثغراته او عدم تطبيقاته او ضرورة تغييره تعالج عبره.. وسنكون كلنا عوناً لاخواننا على انفسنا، ويدا واحدة، كما كنا دائماً. شريطة التمسك باطاراته ومؤسسته واحكامه.. وليس بتعطيله او التصرف خارجه قبل الوصول لبدائله الدستورية.

يشكل الكرد في منطقتنا واحد من المكونات الرئيسية لشعوبها ومنظوماتها وتاريخها وجغرافياتها ومصالحها وسياساتها. وسواء اخطأنا في التعامل مع الكرد، او اخطأ الكرد في التعامل معنا، او اخطأ الكرد في التعامل فيما بينهم، او اخطأنا في التعامل فيما بيننا، لكن الكرد سيبقون هنا، وسنبقى نحن هنا، ولا بد في النهاية من تنظيم العلاقات المشتركة والمتضادة، باستباق الاحداث او عندما تفرض نفسها علينا. فالحالة الكردية ستبقى ضاغطة على بلداننا وشعوبنا كل على حدة وعلى المنطقة ككل، كما ستبقى الدول والمنطقة وشعوبها ضاغطة على الكرد، ككل وفي كل دولة على حدة.

١- ما يجري في "عفرين" يلخص المشترك والمتضاد في آن واحد. فقبل اسابيع كان هناك مشتركاً ومتضاداً بين الكرد والنظام السوري.. يتمثل المشترك في مقاتلة "داعش" و"النصرة"، بينما يتمثل المتضاد في سعي الكرد مدعومين امريكياً، وسعي الجيش السوري مدعوماً من القوى الرديفة وايران وروسيا للوصول الى شرق الفرات ووضع اليد على الرقة ودير الزور والحدود العراقية السورية كجزء من استراتيجية موازين القوى المستقبلية. لكن البوصلة تغيرت كلياً بعد التدخل التركي فتغيرت المتضادات الى مشتركات، والمشاركات الى متضادات.. مما يبين ان تنظيم المصالح يقوم على اساس ومرتكزات ظرفية ووقنئية، وليست على اساس ومرتكزات عميقة وثابتة.

٢- لا يكفي للكرد البقاء على مستوى اطروحة الفكرة القومية مجردة عما عداها من حقائق تواجهها مع شعوب المنطقة بل وبين الكرد انفسهم.. كما لا يكفي الاخرين التعامل مع الكرد وكأنهم مجرد حالة موجودة في بلدانهم. فالعرب والأتراك والایرانيون يتعاملون فيما بينهم كأمم ودول وقوميات تختلف وتتفق وفق معايير تنظمها هذه المسميات.. فهل يبقى تعامل هؤلاء مع الكرد على صعيد وطني كمجرد مواطنين وشخصيات واحزاب وحركات، وعلى صعيد المنطقة يتحولون لقضية يراد استثمارها في مشاريع لا تحمل مصالحهم بالضرورة بل غالباً ما تحمل مصالح اخرى بعيدة عنهم.. لذلك يشتكي الكرد من كثرة الغدر بهم.

٣- من الواضح ان حصر الحالة القومية الكردية بكل دولة لا يكفي، خصوصاً واننا لم نستقر بعد على حلول مستدامة حتى على الصعيد الوطني.. ففي العراق -وهو حالة متقدمة في التعامل مع الحالة الكردية- ورغم الاتفاق على النظام الفيدرالي، لكن التطبيقات الخاطئة سواء من هذا الطرف او ذاك، يغذي حالة خطيرة من الخصومة بين الشعوب نفسها وليس مع النظام او الحكومة فقط، كما كان سابقاً.. وان ما يؤسف له ان الكثير من السياسيين والقرارات تضع اولوية الامور الجزئية والفرعية والجدليات والخلافات اليومية والخطابات الانتخابية، على حساب المصالح الكلية والاستراتيجية لكافة الاطراف، بما في ذلك الكرد انفسهم.

٤- كما ان تعميم الحالة الكردية بدون اطرار متوافق عليها بين مختلف الاطراف، سيمثل حالة تفكيكية ضد الدول القائمة، ليصطدم مباشرة ليس بالدول والشعوب الاخرى فقط، خصوصاً عندما يتكلم كل طرف عن حقوق تاريخية تتصادم مع حقوق تاريخية للاخرين، بل ايضاً بالمشروع الكردي نفسه، الذي وان جمعته مشاعر قومية مشتركة عامة، لكنه يعاني من انقسامات داخلية جدية لم توضع لها الحلول ايضاً.

٥- الفكرة القومية بمفردها لا تكفي، كما لا تكفي فكرة الدولة رغم اهمية هذه وتلك. فنحن بحاجة لعقول قيادية مسؤولة تمتلك رؤى تاريخية ومستقبلية لتخرج المنطقة من هذه الدوامة التي جعلت شعوبنا ودولنا اوراقاً للصراعات الوطنية والاقليمية والدولية. قيادات قوية وشجاعة ومن مختلف الاطراف.. تستطيع ان ترسم خارطة العلاقات داخل البلد الواحد، وبين البلدان والشعوب، لتقوم بعملية توحيد/تفكيك/توحيد بما يحقق المطامح المشروعة من جهة ووحدة الشعوب والبلدان والتكوينات والقوميات من جهة اخرى. حلول ترى سلبيات وايجابيات التجربة الاسلامية القديمة او الاوروبية الحديثة في بناء وحدة فوق سيادية، تستظل بها وحدات سيادية باشكال مختلفة تحفظ في آن واحد الحقوق المشروعة للشعوب، ووحدة مصيرها.

لابد للعلاقة بين اربيل وبغداد ان تخرج من النمط الجاري. فالمؤكد ان المصلحة المتبادلة هي بالاتفاق، وان الضرر المتبادل هو بالاختلاف. وذلك بغض النظر عن طبيعة القضايا، وهل ان الطرفين على صواب، او خطأ، او بين بين؟ فاذا كنا نختلف في اللسان والثقافات والطموحات والعقائد والمواقف، لكننا نعيش على مركب واحد، او اننا عربتان او عربات في طريق واحد. من يتفق مع هذه الرؤية سيضع الخلافات في اطاراتها الصحيحة كمركب او مسار واحد، ومن يختلف معها سيبنى بناءات، ستبرهن له الايام، انه يستهلك نفسه قبل ان يستهلك غيره. فلقد قاطع الشيعة "المجلس التأسيسي" في العشرينات وخطأوا، وقاطع السنة الدستور وخطأوا، وان دعوات بعض الكرد للمقاطعة ستخطيء. فقد رنا -شئنا ام ايينا- اننا في مركب واحد او في طريق واحد، وهو ما يشكل مرتكزات سياساتنا واستراتيجياتنا، وتشخيص خلافاتنا، ومضامين حلولنا.

١- وقف الطرفان سوية كلما هدهما عدو مشترك.. (أ) ففي مرحلة الدكتاتورية حصلت الكثير من العثرات والتصورات الخاطئة ان بالامكان تحقيق مكاسب على حساب الطرف الاخر، لكن المحصلة جاءت ان المكاسب اما ان تتحقق للجميع او ستكون خسائر يدفعها الجميع.. فاننصر مفهوم "الاخوة" و"الجيرة" والتضحية المتبادلة والمواقف المشتركة في السراء والضراء.. خسر الجميع من قصف "حليجة" بالكيمياوي، او اذابة "البرزانيين" ب"التيزاب" او حامض النتريك، او من حملات "الانفال"،.. كما خسر الجميع من اغتيال آل الصدر وآل الحكيم وآل البدري والعاصي، ومن قتل العلماء واعداد الشباب وتجفيف الارض والمياه وتهجير مئات الالاف واسقاط الجنسية، وفي الحالتين بكت البصرة وبغداد والموصل، كما بكت اربيل والسليمانية ودهوك.. (ب) وعندما اجتاحت "داعش" البلاد، وقف الجميع مع انفسهم ومع اخوانهم، وقدموا الكثير من التنازلات والتضحيات، دون اية حسابات اخرى سوى الانتصار في المعركة النهائية، التي فيها انتصار الجميع.. (ج) بل ظهر هذا الموقف حتى عندما طرح موضوع الاستفتاء، فمن عارضه قال انه مخالف للدستور وانه يهدد وحدة البلاد.. ومن ايده قال انه يتصرف وفق الدستور، وان كل الامر يجب ان يُبحث مع بغداد، فهي خيارنا الاستراتيجي. بل لولا الاحساس بان المصلحة المشتركة اقوى من المصلحة الانية وتآزم النفوس، لما تم الانسحاب من مناطق مختلف عليها، سابقاً او لاحقاً، بدون اقتتال حقيقي.. فبغداد ترى انها يجب ان تكون بادارتها وفق الدستور، ويرى الاقليم ان الحكومة تأخرت عن حل النزاع وفق الدستور. فالجميع يعترف -صراحة او ضمناً- بأنه في مشترك واحد مع الاخر ولا حل للخلافات الا بتفعيل المشترك لا بالقفز عليه.

٢- تم دفع بعض الرواتب، واعيد فتح المطارات، وجاءت وفود من الاقليم الى بغداد، وحصل العكس.. لكنها جميعها بقت خارج الدائرة النوعية لعلاقات الاخوة والجيرة والمصير المشترك. فالطرفان يسعيان في احسن الحالات لحل الخلافات، وليس تفعيل المشتريات، التي تفوق اوزانها ومكاسبها النوعية والمادية اضعاف النتائج اذا ما حُلت الخلافات. بل ان حل الخلافات غير ممكن، وستزداد وتعمق ويزداد التعصب المتبادل، دون تفعيل المشتريات. فبغداد ترفض التقسيم والانفصال لكنها تتعامل مع الاقليم وكأنه بلد اخر.. والاقليم يقول ان بغداد هي الخيار الاستراتيجي، لكنه يتعامل مع بغداد، كعاصمة لبلد وشعب اخر. فمهما كانت الاخطاء او الخلافات، بل لان الاخطاء والخلافات غير قليلة، ومنها حول قضايا النفط والموازنة والمناطق المتنازع عليها، الخ، فانها تتطلب تفعيل كل المشتريات لتوفير ارضية صلبة واعدة تسمح بتفكيك الخلافات وتقديم حلول ارقى لبناء مستقبل مشترك.. سواء بقينا على مركب واحد او سرنا في طريق واحد. لابد ان نغادر سياسة ان تحقيق الربح والمصلحة في جانب لابد ان يكون على حساب الخسارة وضياع المصلحة في الجانب الاخر. هذا المنطق لن يحافظ لا على وحدة البلاد، ولا على وحدة المسار.. ولن ينصف اي منا، ولن يحقق اية حقوق او مطالب خاصة او عامة.

اجلت المحكمة الاتحادية في (٢٠١٨/٦/٢٧) الحكم في الخلاف النفطي الى (٢٠١٨/٨/١٨) "لتقف على كيفية.. تطبيق احكام المادة (١١١).. بدءاً من استخراج (النفط والغاز) ومروراً بالبيع وكيفية توزيع محصلة البيع، وهل هناك قانون ينظم هذه العملية غير القانون الذي تطلبته المادة (١١٢).. والذي لم يصدر لحد الان".
في نهاية ايلول ٢٠٠٦ قدمت كنائس لرئيس الجمهورية، مذكرة بـ(١٦ صفحة) للسيد المالكي كرئيس للوزراء بعنوان "مبادئ في الاصلاح الاقتصادي" كتبها وراجعها مجموعة من الخبراء، ومنهم النفطيين. اعيد نشر بعض الفقرات لعلاقتها بالموضوع:

﴿حد (الدستور) بعض المنطلقات الاساسية وهو ما يجب ان يسترشد به قانون النفط المقترح من حيث أ) المالكية.. ب) الادارة والسياسة والتنظيم.. ج) الحقوق.. د) الموارد. ولن يحسم النقاش اذا لم نتفق على الفلسفة المنظمة لذلك كله. المالك الاوحد هو الشعب العراقي.. لذلك فان اعمال الادارة والاستثمار والتخطيط، تُدار وكالة لصون وحماية الثروة ولايصال الحقوق المترتبة من الثروة الى الشعب، الفرد المواطن منه وجماعات السكان والاجيال القادمة على حد سواء. فمالك النفط والغاز هو ليس الحكومة الاقليمية ولا الحكومة الاتحادية، انه ليس سكان المحافظة والاقليم المنتج، بل هو عموم الشعب العراقي في حاضره ومستقبله..
هذه الرؤية لن تتحقق في ظروفنا الا بانهاء بيروقراطية الدولة، وتأسيس شركة نفط، او شركات نفط وطنية ومحلية تتولى عملية الانتاج والادارة والتسويق مراعية اقتصاديات السوق والربحية والدفاع عن ثروة الشعب الان والمستقبل..

هناك امور كثيرة واضحة وعليها اتفاق عام كبير:

- ١- توزيع الموارد بشكل عادل يتناسب مع السكان والحاجات ودرجة الحرمان.. ويبدو ان هذا امر يمكن معالجته عبر الموازنة العامة. وهذه مسؤولية اتحادية لا اشكال حولها، تنظمها بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات.
- ٢- فيما يخص السياسات كالاكتشاف والانتاج فانه لا اشكال في ان "الحقول الحالية" لا تعني "الابار الحالية" او "الابار المنتجة".. بل تعني، الحقول التي جرت وتجري في تركيباتها اعمال حفر وانتاج واستخراج سابقاً وحالياً والتي قد تجري مستقبلاً ايضاً. وان محاضر مناقشات الدستور ستضمن تأكيداً لهذه النظرة. وان الاتفاق حول هذه الحقول سيعني ان جزءاً اساسياً من الرؤية هي رؤية واضحة. فهذه الحقول تشمل على الاقل الـ ٨٠ حقلاً او تركيباً او معظمها من حقول او تركيبات العراق النفطية والغازية المستكشفة والمنتجة وذلك من مجموع ٥٣٠ تركيباً معروفاً حفر منها ١١٥ حقلاً او تركيباً. هذه الحقول الـ ٨٠، او معظمها، هي بلاشك ما نصت عليه المادة (١١٢/اولاً).. وان تقوم الحكومة بهذه العملية مع الاقاليم والمحافظات المنتجة، وهو ما يتطلب حضوراً مناسباً لممثلي الاقاليم والمحافظات المنتجة في الهيئات الاتحادية المقررة والمديرة والمنظمة لهذه العملية.
- ٣- اما بقية الحقول والتركيبات المعروفة او غير المطورة او التي ستكتشف لاحقاً او لم تجر فيها اعمال حفر وانتاج، فيبدو ان المادة (١١٢/ثانياً) قد فتحت باب المبادرة امام حكومات الاقاليم والمحافظات بالتعاون مع الحكومة الاتحادية لتطوير الاستثمار في هذه الحقول.. وهو ما يتطلب بدوره حضوراً مناسباً للحكومة الاتحادية في الهيئات المحلية المقررة والمديرة والمنظمة لهذه العملية، عند قيامها. علماً ان اختصاصات السلطة الاتحادية قد غطتها المواد ١٠٩-١١٣، بكافة فقراتها.. فالدستور واضح بما يكفي لكي تقوم الحكومة بمبادراتها وتنظم خططها وعقودها.. وواضح ايضاً بما يكفي في دور الاقاليم والمحافظات للمشاركة والقيام بمبادراتها. واذا كان هناك من غموض في المسائل الفرعية فان من واجب قانون النفط ان يوضحه.
- ٤- اما عملية التسويق فالواضح انه مسؤولية اتحادية سواء قامت به "سومو" او اية جهة اخرى محلية او اجنبية. فشرطه هو سياسة التسويق الموحدة والاستراتيجية والتي تسمح بالتعامل مع الاسواق الخارجية ومنظمة اوبك وغيرها من سياسات نفطية وغازية بشكل يضمن مصالح الشعب العراقي. وان تعاون الحكومة الاتحادية مع الحكومات المحلية للاقاليم والمحافظات لا يشوش من هذه المسؤولية بل يعززها. ﴿
تكمين كلمة السر في (١١٢/اولاً/ثانياً) في تعبير "مع".. ففي الحالتين يطالب الدستور الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ان تعمل بـ"معية" الطرف الاخر.

الربع الاخير ديسمبر 2018

في استراتيجيات الإصلاح الشامل ومعوقات الحشود القطيعية

*د. عامر صالح

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/١

إذا كان الإصلاح عملية مجتمعية وليست قرارات فوقية فعلينا ان ندرك ان الإصلاح في حقيقته هو محاولة للتغيير الاجتماعي المخطط له لأقرب سنوات قادمة وتوقع ما يتبعها من عقود قادمة من الزمن، وعلى افتراض ما يرافق الإصلاح من عمق وتنوع في الوعي النفسي والقدرات الذاتية واحترام للمبادرات الفردية واستدراك عاقل لما يحصل. وعندما نستخدم في الوقت الراهن مفهوم "الإصلاح" فلا بد أن نستحضر أولاً الخبرة الأوروبية وخبرة الدول السائرة صوب الإصلاح باعتبارها دول مرجعية. تلك هي مصطلحات علم الاجتماع السيكولوجي في الإصلاح !!!.

غير أن استحضار تحليل التراث النظري واستحضار الخبرة التاريخية لا يكفي، ذلك أنه لا بد حتى يكون الإصلاح رشيداً أن نسأل منذ البداية: إصلاح، ولكن وفقاً لأية رؤية؟

ولو اعتمدنا على التراث النظري المعاصر في مجال التنمية المستدامة لاكتشفنا أن هناك مفهوماً محورياً أصبح شائع الاستخدام في الوقت الراهن وهو مفهوم "الرؤية الاستراتيجية" ويعني بها مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحكومة ما لسنوات او عقود قادمة.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغي أولاً أن تنطلق من مفهوم التنمية المستدامة، ويجب ألا تنفرد أي نخبة سياسية حاكمة بوضعها، ذلك أن الرؤية الاستراتيجية - بالتعريف الذي قدمناه- ينبغي أن تكون صياغتها عملية مجتمعية شاملة تشارك في وضعها السلطة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغي أن تنقل للجماهير العريضة من خلال وسائل الاتصال العصرية، حتى تتضح أهداف التنمية وأساليبها، ويتم حشد الجهود المختلفة لتحقيقها، في إطار من الديمقراطية الكاملة والشفافية المطلقة، والمحاسبة، والتقييم المستمر.

الإصلاح الشامل من هذا المنظور يحتاج الى قدرات مهنية وعلمية وأكاديمية ومستقلة نسبياً عن تأثيرات الأيديولوجية العقائدية ذات الطابع المتحجر والتي ترى في الإصلاح هو مجرد خطاب منفعل ومعمد بردود الأفعال يستجيب عبر خلق العداوة بين القوى السياسية الأخرى وافتعال الأزمات وادعاء الصلاحية المطلقة لكل الأوقات والأوضاع، وهؤلاء حصراً هم من يعرقلو الإصلاح ومدياته مهما بلغ ادعائهم الانفعالي بقدراتهم على الإصلاح، فهو لا يتجاوز سوى رغبات منزوعة الصلة بطبيعة الإصلاح بكونه عملاً دقيقاً يستدعي الإيمان بادوات المنهج العلمي في البحث عن المشكلات المستعصية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، وفق سنة البحث العلمي ومنهجية المعرفة، وغلق ابواب الاجتهاد أمام الخرافة والدجل والسحر والشعوذة والثقافة الماورائية للبحث عن حلول لمعضلات البقاء والإصلاح!!.

إن الإصلاح الشامل هو وثيق الصلة بالديمقراطية وان عهد الديمقراطية في العراق هو وليدا وأن الثقافة الديمقراطية لشعبنا لا تزال قيد التشكيل والاختبار، فلزالت ذهنية الانقراض على المنافس الآخر وإقصاءه هي الفيصل في السلوك السياسي، بل يرى البعض في الديمقراطية هي الفرصة الذهبية " للفهود " و للفساد بمختلف مظاهره، ومع هذا فأن شعبنا لا يريد العودة إلى الوراء، بل هناك تجليات للمضي قدماً من أجل إرساء دعائم الديمقراطية.

إن مجتمعنا العراقي هو مجتمعاً قلوباً وقد كرس في القبلية بفعل مختلف السياسات منذ عقود ثم انتهاء بالطائفية والمذهبية لتضفي على ذلك شرعية جغرو- طائفية متحجرة، رغم أن هناك حقبة تنويرية بفعل تأثير قوى الديمقراطية فيها إلا إنها مرت بانحسار بفعل الضربات القاسية التي تعرض لها تلك القوى والتي كادت تقتلعها من

الجزور، وبهذا ترك شعبنا أسيرا في العراق وضحية لمن يتجاذبه، وهكذا أيضا ترك شعبنا ضحية لثقافة الغنيمة والكسب والاستحواذ، مما كرس مفاهيم الشعب - الرعية، وأن التعامل معهم ليست ككيانات إنسانية مستقلة وإنما عبر ممثلهم من القبائل والطوائف والمناطق والحارات والأسر مما ترك شعبنا ضحية لمختلف مشاريع الاستمالة والإغراء، أن ذلك لا ينسجم مع صيرورة المجتمع المدني، وأن الخلاص من ذلك يستدعي ترسيخ مفهوم المواطنة والمجتمع المدني، وهذا بالتأكيد يتطلب جهدا ليس بالهين لكي يتخلص شعبنا من هذه الانتماءات الضيقة التي لا صلة لها بالمواطنة وبالخيارات الحرة وبتقافة الانتخاب التي تتطلب مزيدا من الاستقلالية في السلوك.

إن التجربة السياسية ما بعد سقوط الدكتاتورية في تعبئة الجماهير تعرضت إلى التشويه والمسح من قبل الكثير من الأحزاب مستفيدة من ارث الدكتاتورية البغيض، لتعيد الكرة في تشكيل وعي الجماهير بما يتفق مع مصالح هذه الأحزاب عبر التزييف وتشويه معالم الوعي الإنساني الفردي للمواطن من خلال ترك الانطباعات المختلفة التي تصور الأهداف الذاتية والمصلحية والنفعية بأنها أهداف عظيمة ومقدسة ومشروعة ويتخيل إلى المواطن بأن هذا الحزب أو ذاك يسعى لصالحه، وبالطبع فإن هذا العمل يتطلب مهارات عالية " وقدرات استثنائية خاصة " للعبث بإحساسات وحواس الجمهور من خلال الإعلام المتنوع والمغريات المختلفة واستخدام للمال الحرام والإسراف في استخدام السلطات الحكومية، وقد تم تزييف الوعي من خلال شخصيات كاريزمية في الأحزاب أو في المجتمع، دينية أو سياسية يتم من خلالها تسويق أفكار الأحزاب إلى الجماهير التي تتقبل هذه الأفكار بناء على تقبلها وحبها البريء للشخصية الكاريزمية سواء كانت دينية أو اجتماعية أو سياسية، وخاصة في مجتمع خرج للتو من نظام دكتاتوري كانت مهمته زرع قيم الذل والخنوع والعبادة الفردية والاستسلام واستلاب إرادة المواطن لتحويله إلى رقم أصم يسهل حسابه بمختلف الاتجاهات دون معنى يذكر!!!.

إن هذا السلوك السياسي المرضي يفضي إلى خلق اتجاهات تضعف الشخصية العراقية في تقبل أي تغير ايجابي مرتقب عبر ممارسة السلبية اتجاه الأحداث وإعاقة أي بادرة لشحن القوى المجتمعية صوب الفعل الايجابي، وتكريس الأوضاع السابقة لما بعد ٢٠٠٣ برضا شكلي من قبل الجميع، انه حالة من استهلاك طاقة ملايين الأجساد والعقول عبر إضعاف ملكة التفكير النقدي وترك المواطن في حالة تلقي سلبي لكل ما يسمعه من بعض من مرجعياته الدينية والسياسية والاجتماعية، لكي تصل به إلى مستوى التفكير الخرافي الذي يشل الديمقراطية في عقر دارها، ويتم تخدير وتسكين معاناة الناس الحقيقية وشل وعيها النقدي المعارض اللازم لعمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي المنشودة، وهنا تدخل الممارسات الدينية الخاطئة على نطاق واسع، عبر رموز مفتعلة له وليست حقيقية لتكرس حالة السبات العقلي وتشديد للاعتمادية السلبية من خلال " مفتون متخصصون " عند الشدة يشغلون الناس بقضايا هامشية تصل إلى حد التدخل حتى في شؤونهم الشخصية والخاصة جدا والتي لا صلة لها بمستقبل البلاد لأحداث حالة غيبوبة مستديمة تباع فيها عقولهم وقلوبهم، وكانت انعكاسات ذلك واضحة جدا في تقرير وجهة الإصلاح وماذا يعني لهم!!.

ومن هنا تأتي أهمية المسؤولية الأخلاقية والدينية والسياسية الملقاة على عاتق القيادات السياسية والاجتماعية المختلفة وقيادات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في إعادة صياغة وعي المواطن بما ينسجم مع تطلعات وطموحات الناس في بناء مجتمع العدالة والحق والمواطنة الكريمة الذي يستند إلى العقلانية بعيدا عن

الانفعالات الجارفة، وضرورة خلق الوعي اللازم لقيمة الاصلاح وخطورته في رسم المستقبل. ولعل في الملاحظات الآتية مدخلا مواتيا لذلك:

- إعادة صياغة منظومة التربية والتعليم على أسس علمية وعقلانية بعيدا عن تأثيرات التيارات السياسية والدينية المتحاربة والمتجادبة، لخلق مواطن يتسلح بالوعي المحايد والقدرة على ممارسة النقد البناء للظواهر المختلفة بروح علمية بعيدا عن أشكال التعصب والانفعال في تقبل أو رفض ظاهرة أو رأي ما.

. تحديث الخطاب السياسي من حيث المحتوى والأهداف والوسائل، وتحوله من خطاب " حشدي " منفعل إلى خطاب ايجابي يستهدف بناء ثقافة سياسية فردية بناءة وتحويله إلى خطاب سياسي . تربوي ذو صبغة واقعية.

- ضرورة التثقيف المستمر بالتجربة الديمقراطية باعتبارها وسيلة للتداول السلمي للسلطة وليست وسيلة للانقضاض عليها واحتكارها ومنع الآخرين من المساهمة فيها.

. إشاعة ثقافة الحوار في كل القضايا التي تخص المجتمع السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، ودفع الناس لإبداء الآراء بخصوصها وتحويل المواطن من مستقبل للمعلومة فقط إلى مواطن مرسل فعال، أي تنشيط قنوات الاتصال بين المواطنين ورموزهم السياسية والاجتماعية لتفعيل مفهوم المشاركة البناءة.

- إعادة النظر في المنظومة التشريعية والقانونية التي تحجب وتحد من سقف مشاركة الآخرين في العملية السياسية، وفي مقدمتها قانون الانتخابات وإصدار قانون للأحزاب لضمان مسائلة الأحزاب ورصد آلية عملها، لضمان مزيدا من النزاهة والمشاركة السياسية لبناء نظام سياسي متنوع في العطاء والقدرات الفكرية والعقلية.

. العمل التربوي والتثقيفي طويل الأمد لأبعاد ثقافة التشكيك والاتهام وتخليص المواطن من آثار عقلية المؤامرة التي تجعل من المواطن متربصا لأخيه المواطن ومشككا في أفضل عطائه، وتلك هي الحال على مستوى الأحزاب.

. محاربة الفساد على نطاق واسع باعتباره وفي احد وجوهه مظهرا من مظاهر الفساد السياسي يسهم في تكريس الأوضاع كما هي، ونظرا لتقاطع صلاته مع السياسة ورموزها فإنه يسهم في تكريس سياسة الصفقات وتجيش الناس حولها لأبعاد شبح المحاسبة والدخول في التفاصيل.

. تعزيز ثقافة دولة القانون في سلوك الأفراد والأحزاب والمؤسسات بعيدا عن التمرس الفئوي والطائفي والجغرافي والقبلي الذي يضعف دولة القانون، وتنشيط دور القضاء لتشجيع المواطنين على الاستعانة بالدولة لحل المشكلات المختلفة والمستعصية دون اللجوء إلى القبائل أو الطوائف أو الأحزاب التي تستميل المواطن وتسهل تعبئته بمختلف الاتجاهات باعتباره طرفا ضعيفا يلجا إليها عند الشدة!

ان الاصلاح الشامل لا يعني ابدا الدخول الى المنطقة الخضراء واجراء مناورة على نسق المناورات العسكرية لجس النبض وعرض العضلات، بل هو عمل تربوي ونفسي يخلق حالة من الوعي البديل للفوضى والعبادة الشخصية، الى حالة من استشراق المستقبل والتفرد المبدع في الانتفاض على العقل القطيعي المتخلف صوب فهم صحيح لقوانين الصراع الاجتماعي بعيدا عن الوصاية المذهبية والطائفية والاثنية، وان ما يجري موضوعيا في العراق يجب ان يفهم موضوعيا في إطار سنة الصراع المقننة في تحول الكم الى كيف!

الوزارات الأمنية بين الفرض والرفض

*جاسم الحلفي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/١

للمرة الرابعة يتأجل عرض الوزراء الثمانية على مجلس النواب ليحصلوا على الثقة. وليس حسم اختيار مرشحي وزارتي الدفاع والداخلية هو العائق الوحيد مع انه الأهم، فهناك ايضا الجدل الذي يدور حول تنوع التمثيل، الى جانب الصراع بين القوى المتنفذة على حصة كل منها من وزارات التخطيط والهجرة والعدل والتربية والتعليم العالي والثقافة.

ويبدو ان حسم هذا الجدل حول الوزارات الست ممكن، ومعه إيجاد صيغة تفاهم، لكن يبقى الاختلاف قائما حول الرؤية التي على أساسها تتم تسمية مرشحي الوزارات الأمنية.

وليس متوقعا التوافق على صيغة ترضي الوجهتين، وجهة تحزب الامن ووجهة استقلاليته.

وإذ يصر أصحاب وجهة استقلالية الوزراء الأمنيين على رؤيتهم، انطلاقا من إدراكهم ان تحزيب الامن يناقض فكرة بناء مؤسسات أمنية تنال ثقة المواطنين، وتؤدي واجبها الوطني دون تحيز لحزب الوزير، ولا تكون مرتعا لنفوذه، وتصبح وفق مؤسساتها الامنية اقرب للمليشيات منها الى مؤسسات دولة امنية رصينة.

ان الإصرار على اختيار وزراء امنيين وفق معايير المواطنة والكفاءة والخبرة والاستقلالية، ينطلق من فهم عميق لأهمية هذه الوزارات في حفظ الامن وفرض الاستقرار وحماية المواطنين والمؤسسات. وهو يعد خطوة أساسية لإعادة بناء مؤسسات الدولة وفق مبدأ المواطنة، وتنظيم تعاملها مع المواطنين.

ان نظرة سريعة الى تجربة الوزراء الأمنيين الحزبيين، كافية لتأكيد ان الريبة والشك في استقلالية الوزارات عن احزابها هي السائدة، وهذا لا يمنح المواطن الاطمئنان الى حياديتها.

ان التمرس وراء فرض شخصية بعينها لا يعني الا صناعة ازمة سياسية أخرى، في وقت ينبغي فيه على الكتل السياسية إيجاد مخرج لأزمات النظام التي استفحلت. ولا يوجد أي مسوغ مقنع للتمسك باسم معين لتولي هذه الوزارة او تلك، فهو ليس سوى امعان في ترسيخ الهيمنة، ومد النفوذ على حساب مشروع الإصلاح والتغيير الذي يتطلع اليه الشعب العراقي. ان من غير المعقول فرض مرشح واحد لكل وزارة، وتعطيل استكمال الحكومة، فيما لا بد من انهاء التكاليف بالوكالة في بلدنا الذي لا يشكو من قلة الكفاءات، بل يزخر بها.

لا مناص لنا من الاستفادة من التجربة المريرة التي عشناها، ومن خبر الدول التي عاشت الانقسام والصراع. ولا بد من الاسترشاد بخزين الفكر السياسي والمعرفة، التي لخصتها الشعوب في مراحل مختلفة من تطورها. وطبيعي أن تطور أمن أي مجتمع لا ينفك او ينفصل عن تطور الدولة فيه.

مشروع أراضي السكن.. للمحتاجين أم للفاستدين؟

*عدنان حسين

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/١٢/١

يُمكن للمشروع الطمّوح الذي أعلن عنه رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي في مؤتمره الصحافي الأخير، أن يفتح باباً جديداً، واسعاً للغاية، للفساد الإداري والمالي، ما لم توضع سلفاً، وعلى نحو شفاف، الآلية المكيّنة الناجعة للحوّل دون وصول الأيدي الفاسدة الى المشروع وتسخيرها لمصالحها، مثلما حصل مع مشاريع مختلفة كان الهدف منها خدمة الفقراء والمحرومين، فانتهى مآلها الى زيادة ثروات الفاستدين.

مشروع عبدالمهدي يهدف الى حلّ مشكلة السكن المتفاقمة في البلاد، أو التخفيف منها، بتوزيع أراض مملوكة للدولة على المواطنين المحتاجين وتمليكها لهم مجاناً، وخصوصاً ساكني العشوائيات والشرائح الفقيرة ومن لا سكن لهم. وسيكون التنفيذ - بحسب ما أعلن عنه عبدالمهدي - تخصيص مساحات كبيرة قرب المدن تصل الى مئات الآلاف أو ملايين الأمتار المربعة بحسب حجم المحافظة والحاجة، وتتمّ الاستعانة بالجهد العسكري لتشييد البنى التحتية، ثم تُخصّص الأراضي بمساحة ٢٠٠ متر مربع لكل عائلة، شريطة الاستفادة منها في السكن ضمن شروط بناء سليمة واستغلال الأرض خلال مدد زمنية محددة، ولا يجوز للممنوحة الأرض إليه بيعها إلا بعد مضي عدد من السنين ضمن ضوابط ومعايير وشروط محدّدة تشجّع على استغلالها للسكن من قبل المواطنين المستحقين.

المشكلة التي سيواجهها تنفيذ المشروع، تتمثّل، في المقام الأول، في مَنْ هم الذين ستؤول إليهم القطع السكنية الممنوحة مجاناً. أصل هذه المشكلة موجود في عدم توافر البيانات الصحيحة والسليمة التي يُمكن الاستناد إليها في توزيع هذه القطع السكنية على نحو عادل ومنصف. نحن تقريباً البلد الوحيد في العالم الذي لم يجر فيه إحصاء سكاني على مدى أكثر من عشرين سنة، وأيّ عشرين سنة...! إنها، وبخاصة منذ ٢٠٠٣، من أكثر السنين التي حدثت فيها تغييرات ديموغرافية وجغرافية واجتماعية.

الفاستدون والمُفسدون لديهم كلّ القدرة على التحايل والالتفاف وتوفير الوثائق المزوّرة، وستكون الدولة عاجزة عن مواجهتهم، مثلما عجزت حتى الآن عن وقف عمليات التحايل والالتفاف والتزوير لمنع التجاوز على نظام الحماية الاجتماعية أو نظام الحصّة التموينية، مثلاً، فثمة عشرات الآلاف من الأسماء الوهمية أو من الموتى الذين أعادهم الفاستدون والمفسدون الى الحياة، ليستحوذوا بأسمائهم على أموال طائلة. ولا عدّ ولا حصر لعمليات التزوير في ملكيات العقارات القائمة حتى اليوم.

مشروع عبدالمهدي ثوري، ولاشك، من شأنه أن يسهم في تأمين قاعدة للحياة الكريمة لملايين العراقيين المحرومين. لكن قبل تشريع القانون ومع البدء بوضع تفاصيل المشروع على الورق، يتعيّن وضع الآليات السليمة والصحيحة للتنفيذ، ومن أول متطلبات هذا، إجراء إحصاء سكاني، تمسّ الحاجة إليه في مجالات اجتماعية واقتصادية كثيرة.

قبل حصول هذا، لن يكون المشروع نافعاً ومفيداً إلّا للفاستدين والمفسدين.

إلقاء اللوم عن الفساد في العراق على المطر

*كلود صالحاني

(ذا أراب ويكلي) : ٢٠١٨/١٢/١

شهدت آخر عملية احتيال لجوء البرلمان العراقي إلى إجراء تحقيق في كيفية تلف ما تعادل قيمتها ٦ ملايين دولار من أوراق العملة المحلية التي كانت مخزنة في بنك عام بسبب المطر الغزير.

* * *

يعاني العراق، شأنه شأن الكثير من الدول العربية، من آفة الفساد على جميع مستويات الحكومة تقريباً. والكثير من الموظفين العموميين، من رجل الشرطة الذي يوجه حركة السير عند زاوية الشارع إلى مكتب أعلى سلطة في البلد، منفتحون على قبول الرشوة.

كل بضع سنوات نسمع عن حكومة جديدة يتم تشكيلها في العراق، ولبنان، وغيرهما من الدول العربية حيث يتعهد رئيس الوزراء الجديد بمحاربة الفساد. وفي بعض الأحيان يتم خلق منصب وزاري للاضطلاع بالمهمة الحصرية المتمثلة في القضاء على الفساد.

لكن قول ذلك أسهل بكثير من فعله. وهناك سببان أساسيان في أن الفساد والرشوة ينتشران بهذه الكثرة في العالم العربي.

لا يعني هذا القول أن الناس الذين في السلطة في البلدان الأخرى ليسوا فاسدين. ولننظر فقط في الثمن الذي تم تقاضيه ذات مرة من سلاح الجو الأمريكي مقابل مواد سخيطة، مثل مقعد مرحاض أو فنجان قهوة. مع ذلك، لا شيء يقترب من خيال المسؤولين العراقيين الفاسدين الذين يستطيعون أن يلقوا باللوم - بكل جدية - على المطر. والعراق بلد غني بالنفط، لكنه فقير عندما يتعلق الأمر بالخدمات التي يمكن أن تقدمها الدولة لمواطنيها. وأحد الأسباب الرئيسية هو الفساد الذي يشكل مصدراً دائماً للاحتجاجات التي لا تنتهي في بغداد والمدن العراقية الأخرى.

في بلد مبتلى بالفساد، يبدو أنه حتى المطر يمكن أن يلام على الفساد، كما يقول بعض العراقيين "حيث المطر له عقله الخاص، عقل إجرامي. ويمكنه أن يدخل إلى خزانات البنوك ويسرق مبالغ ضخمة من النقود. من الواضح أن تبريرات الحكومة في هذه المسألة لا تنطلي على أحد. وقد اعتاد المواطنون على رؤية السياسة والموظفين العامين من كل المستويات وهم يجدون طريقهم للإفلات بالأموال العامة. وعندما لا يصدقون حجة مسؤول ويفقدون الثقة في الدولة، يخرج الناس إلى الشوارع، أو الأسوأ" يمكن أن يشرعوا في النظر إلى الحكومة على أنها عدو لهم.

لا يمكن أن يتوقع أحد من المواطنين المساكين في البلدان فاحشة الثراء أن يمنحوا صوت الثقة لحكامهم عندما تستمر الأوراق النقدية في الانجراف مع المطر.

وكانت أحدث حيلة -لأن هذا لا يمكن أن يكون سوى حيلة- هي إجراء البرلمان تحقيقاً في كيفية تلف ما تعادل قيمته ٦ ملايين دولار من العملة المحلية المخزنة في أحد المصارف العامة بسبب المطر الغزير. عادت هذه القصة الظهور إلى السطح مرة أخرى للتو، وتحملت بذلك الآمال بين بعض المشرعين في أن تمر المسألة فحسب. ولكن، لم يكن لهم مثل هذا الحظ. وقد انجرفت هذه القضية لنحو خمس سنوات، لكنها لن تختفي.

قال علي محسن العلق، الذين كان محافظ البنك المركزي في ذلك الوقت: "في نهاية العام ٢٠١٣، غمرت المياه خزائن مصرف الرافدين بسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت في ذلك الحين، والتي دمرت الأوراق النقدية التي كانت مخزنة هناك. كانت قيمتها تساوي ٧ مليارات دينار (٦ ملايين دولار)".

وقال إن البنك المركزي طبع أوراقاً نقدية جديدة لاستبدال تلك التي أتلقتها المياه، ولكن لأن تلك النقود لم تكن قيد التداول، فإن "الخراب" الوحيدة الحقيقية كانت ثمن الطباعة. هل هو جاد؟

وقال عضو البرلمان هوشيار عبد الله من الحزب الكردي المناهض للفساد "غوران" وعضو اللجنة المالية للبرلمان: "قال محافظ البنك أن الأوراق النقدية (المتضررة) تم إتلافها، لكن هذه الإجابة غير واضحة".

وقال عبد الله لوكالة فرانس برس: "لدينا مخاوف من كيف دخل الماء إلى الخزانة. هذا الأمر مصدر شك بالنسبة لنا. وهو السبب في أننا سنجري تحقيقاً في هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن".

أثارت القضية جدلاً في العراق. وكان الفساد، والشركات الوهمية، والموظفون العامون "الأشباح" الذين يتلقون أجوراً ولكنهم لا يعملون، قد كلفت العراق ما يعادل ٢٢٨ مليار دولار منذ العام ٢٠٠٣، كما يقول البرلمان العراقي.

ويزيد هذا الرقم على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ويعادل ثلاثة أضعاف الميزانية تقريباً. وبذلك، ليس من المستغرب أن تكون منظمة الشفافية الدولية قد صنفت البلد باعتباره الدولة الثانية عشرة الأكثر فساداً في العالم.

ذكرت أن هناك سببين رئيسيين يجعلان الفساد يستشري في أي بلد. الأول هو أن الناس يعتقدون بأنهم يتلقون أجوراً أقل مما يستحقون، وبذلك يسمحون لأنفسهم بأخذ ما يعتبرونه حصتهم العادلة.

والثاني، هو أن فكرة الفساد تكون مندغمة عميقاً في المجتمع حتى أن محاولة تصحيح المشكلة لا تنجح. وما ينبغي على السلطات عمله في هذه الأحوال هو أن تتخلى عن محاولة إصلاح الأجيال الأكبر سناً من الذين تربوا على فكرة أنه لا يمكن إنجاز أي شيء على الإطلاق من دون رشوة أحد ما، والتركيز على تعليم الشباب والأجيال المقبلة بطريقة مناسبة.

* محلل سياسي أمريكي متخصص في شؤون الشرق الأوسط وأواسط آسيا والإرهاب. وهو كذلك محرر "ميدل إيست تايمز"، وكاتب منتظم في "ذا أراب ويكلي". *ترجمة: علاء الدين أبو زينة

عناوين الاستقلال !

*د. علي شمخي

صحيفة (الصباح الجديد)؛ ٢٠١٨/١٢/٢

حفلت التجربة السياسية الجديدة في العراق بالعديد من المظاهر التي اقتربت كثيرا من مفاهيم الديمقراطية والتعددية ولكنها في الوقت نفسه افرزت واقعا اخر تمثل بانغماس وتفاعل مع اجندات خارجية اقليمية ودولية حاولت التأثير على القرار العراقي وتوجيهه بما تشتهي الانظمة السياسية المجاورة للعراق او بما تريد دول اخرى لاتريد التفريط بمصالحها في المنطقة.

وبالطبع هناك فرق كبير بين من يقدم الدعم للنظام السياسي الجديد في العراق وبين من يريد الاحاطة والاستحواذ والتوجيه لقرار العراقيين في تقرير مصيرهم ومستقبل بلادهم وقد اثبتت تجارب السنوات المنصرمة ان توحيد العراقيين بكل اطيافهم كفيل بتقوية موقف العراق امام الامم وترصين قراراتهم في الداخل والخارج وان الاجماع السياسي على القضايا المصرية والجزيرية يمثل بابا منيعا لاتقوى الاجندات الخارجية في النفاذ منه.

وقد تمثل ذلك بشكل جلي في التوحد والاعتماد بشكل اساسي على قدرات الشعب العراقي في تنظيم العمليات العسكرية وشن الحرب على العصابات الارهابية وتحرير المدن العراقية مع الاحتفاظ باقصى درجات الحيطة والحذر لكل من حاول تقديم الدعم اللوجستي في ميادين السلاح والذخيرة والاستخبارات من اجل ان لايشكل هذا الدعم تفريطا بسيادة العراق ويفتح بابا من ابواب التدخلات بما يمس سمعة العراق امام الامم الاخرى.

من هنا فان الصراع السياسي القائم اليوم على حقيقتي الداخلية والدفاع يتماهى كثيرا مع اصرار كتل سياسية تريد للقرار العراقي ان يكون محصنا ومستقلا وان هاتين الحقيقتين تتجسد فيهما ملامح الحرص على استقلالية العراق ورفض الانصياع لإرادات دول اخرى وان مايجري التعطيم عليه حقا في هذا الصراع هو رغبة عدد من الاطراف التي استساغت مد الجسور مع دول اخرى على حساب المصالح الوطنية وتسهيل وتطويع ارادتها بما يسمح لمصالح جهات اقليمية ودولية من التحكم بالقرار العراقي او التأثير عليه من خلال اخطر منفذين هما الامن والدفاع.

بالتالي يصح القول ان المطلوب في هذه المرحلة تكاتف شعبي مع من يريد الوقوف بوجه المحاولات الرامية الى اضعاف المحاصصة المقيتة في توزيع هاتين الحقيقتين وتقديم الدعم للاصوات المناهضة داخل قبة البرلمان والرافضة لمشاريع اخرى تستهدف المشروع الوطني العراقي.

لا مساومة على مشروع الإصلاح !

افتتاحية صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/١٢/٢

الكل ينتظر الدخان الأبيض وإعلان استكمال التشكيلة الوزارية، التي ينتظرها الكثير من العمل، وقبله او بموازاته البحث في الشبهات المتنوعة التي اثرت حول عدد من الوزراء، الذين استوزروا في ٢٤ تشرين الاول الماضي، ثم ما أثير ويثار بشأن صفقات بيع المناصب.

وكانت الانتخابات النيابية الماضية، وما قبلها، قد أشرت مجموعة من المعطيات، لعل في مقدمتها ان الناس اكدت الحاجة الى الإصلاح، كونه مفتاحا للعبور بالعراق الى ضفة اخرى، أرادت لها قوى الإصلاح الفاعلة، ومنها الحزب الشيوعي العراقي وتحالف سائرون، وتريد ان تكون بعيدة عن نهج المحاصصة والفساد. وجرى التأكيد على ان تخطي المحاصصة ومغادرة نهجها، يعد عنصرا أساسياً لتمكين الحكومة الجديدة من السير على طريق الإصلاح، مع الإدراك العميق ان ذلك ليس سهلا وسيصطدم بمقاومة شرسة متعددة الأنماط والأشكال، من جانب المنتفعين من استمرار النهج السابق وما يوفره لهم من إمكانية البقاء في موقع السلطة والقرار والنفوذ. ودعا الحزب الشيوعي وسائرون الى اعتماد معايير النزاهة والكفاءة والوطنية والمهنية في إسناد الوظيفة العامة عموما، كذلك في تشكيل الحكومة الجديدة والتخلي عن المحاصصة، التي هي أس البلايا وحامية الفساد والمفسدين.

وشهد تشكيل الوزارة الجديدة صراعا حاميا بين نهجين ووجد هذا انعكاسه في تشكيلة الحكومة، وبات الامر اكثر ضراوة عند توجه رئيس الوزراء الى استكمال التشكيلة الوزارية، فقد شهدنا تمسكا وتشبثا بنهج المحاصصة، ورافق هذا الكثير من اللغط بشأن وزراء ومرشحين تحوم حولهم شبهات لم يتم التدقيق فيها بعد، في اتجاه نفيها او تأكيدها واتخاذ ما يتوجب من إجراءات قانونية، كذلك ما يخص الحديث الواسع عن بيع مناصب.

وجراء ما حصل ويحصل يمكن القول في اللحظة الراهنة، ان تشكيل الحكومة لم يبعث رسائل مطمئنة الى المواطنين المتطلعين الى حكومة متماسكة وقادرة على مواجهة التحديات الكبيرة، التي تواجه البلد والناس. وان من شأن التأخير في استكمال تشكيلة الحكومة وتواصل هذا التدافع بأشكاله المختلفة على المناصب ان يقلص مساحة الأمل، ويرفع درجة الإحباط، ويوسع هوة عدم الثقة في إمكانية ولوج طريق الإصلاح الحقيقي، الذي تريده الناس وتنتظره.

وفي اوضاع حرجة كالتي تمر بها بلادنا، يتوجب اتخاذ مواقف حاسمة وواضحة بشأن ما يثار، وقد يكون غير صحيح ومنافيا للواقع والحقيقة، ولكن ليس من الصواب والحكمة بقاء الامر مفتوحا والتفرج عليه، لما له من تداعيات على صدقية الحكومة، ومدى قدرتها على تحقيق الإصلاح والتناغم مع رغبات المواطنين وتطلعهم الى التغيير.

وفيما الحكومة، كما يعلن، على وشك استكمال تشكيلتها، نؤكد مجددا اهمية اعتماد المعايير المعلنة، وكون القضية تتجاوز مسألة هذه الشخصية او تلك. فالمنطلق كان وسيبقى مدى القرب او البعد من مشروع الإصلاح وإمكانية تحقيقه، ولا يتوجب ان تكون هناك أية مساومة حول ذلك.

ومن جديد نشير الى ان اعادة انتاج المحاصصة والتمادي فيها والإصرار عليها، يبدد جديا إمكانية إطلاق عملية الإصلاح، ويؤدي الى نكوص عما يعلنه المواطنون ويطالبون به، سواء في ساحات الاحتجاج والتظاهر أو في غيرها، والذي هو في نهاية المطاف من مطالب الشعب.

واننا ان نشدد على هذا، ونعده مفتاحا لرفع الهمم وإعادة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، والتوجه الجاد لمعالجة ما تراكم من اشكاليات وصعوبات عبر الـ ١٥ سنة الماضية، نقول اننا سندعم أية توجهات إيجابية تصب في مصلحة الناس، وتنقذهم من الواقع الماساوي الذي هم فيه الآن، وسنعارض ما يتعارض مع ذلك. وسنواصل مع كل قوى الإصلاح الحية، خوض النضال السلمي والقانوني والديمقراطي والدستوري لدحر منظومة المحاصصة والفساد، والسير على طريق التغيير الجدي نحو إقامة دولة المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الدرس كما يبدو لم يستوعب جيدا !

*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/١٢/٢

حقا ما كان يفترض ان يحصل هذا التأخير في استكمال التشكيلية الوزارية، خصوصا وان الكتل السياسية التي تملك الحصة الأكبر من مقاعد مجلس النواب قد دعمت رئيس الوزراء، ومنها من تنازل له عن " حصته الانتخابية" وخوله اختيار وزراء لاشغالها، وهو ما اكده السيد عادل عبدالمهدي في كلمة الاستيزار.

اضافة الى هذا حصلت تفاهات معينة بين قوتين برلمانيتين كبيرتين هما سائرون والفتح، توافقا بموجبها على ان الشعب هو الكتلة الأكبر. كذلك حظي ترشيح عبدالمهدي بقبول ملحوظ، اقليميا ودوليا.

هذه العوامل مجتمعة وغيرها جعلت أعدادا واسعة من الناس تتطلع بأمل الى الحكومة الجديدة وما ينتظرها من مهام عديدة، وبرغبة كبيرة في ان تكون حكومة انتقالية حقا، تشكل مدخلا لتجاوز نهج المحاصصة في إدارة الدولة، الذي ساد طيلة ١٥ عاما.

وساعد على تشكيل هذا الموقف المتفائل ما رافق اختيار رئيسي مجلس النواب والجمهورية من ارهاصات، وما سبقه من اصطافات للقوى والكتل السياسية، وإعلان عن اصرار على القطيعة مع الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقة مع المواطنين وتلبية رغباتهم وحاجاتهم، وفي إدارة الدولة على وفق منهج جديد يتجه نحو تفعيل مبدأ المواطنة. هكذا قيل وهكذا أعلن، بل ان هناك من ذهب أبعد وقدم اعتذاره الى الشعب العراقي، في حين اعلن آخرون انهم هم المسؤولون عن الفشل الحاصل ويتحملون مسؤوليته.

كيف سارت الامور بعد هذا؟ من الواضح ان الرياح سارت بما لا تشتهي السفن، وجاءت الوزارة دون المتوقع، وبما لا يريده المواطن ويتطلع اليه. كما انها لم تسر وفق ما عملت وأرادت قوى الاصلاح الحية، التي تدرك جيدا عمق الهوة بين الأقوال والأفعال لدى عدد غير قليل من الكتل والأحزاب، استنادا الى تجارب ملموسة.

وبقي السؤال كبيرا بشأن مدى قدرة الاصطافات السياسية الجديدة، ان تكون حقا كتلة سياسية لها برنامجها الواضح وان يكون هو اساس تلاقئها واتفاقها، وليس التسابق على تصنيع " الكتلة الأكبر"، هذا المفهوم والتفسير اللذين ابتلينا بهما؟! وهو ما أشرت به بقوة ووضوح احداث وتصريحات الأيام الاخيرة.

ويتوجب القول ان كل المؤشرات حتى اللحظة تظهر ان العديد من القوى ما زال مشدودا الى الماضي بقوة، رغم الاهتزازات الارتدادية الخفيفة، وانها هي من يتحمل أساسا عدم تحويل الإرهاصات التي احدثتها العوامل الإيجابية المؤثرة أعلاه، على محدوديتها، الى إمكانية واقعية يمكن التأسيس عليها لبدء عملية اصلاح حقيقية.

على ان هذه الإرهاصات، وما سبقها من تراكمات إيجابية، لن تذهب سدى، ولن تضيع او يغطيها الدخان الكثيف المنطلق هذه الأيام من القصف المدفعي الثقيل المتبادل بين مختلف الأطراف السياسية، هروبا الى امام من استحقاق الإجابة عن أسئلة حارقة مثل: من المسؤول حقا عن تأخير تشكيل الحكومة؟ وعن تسرب اسماء غير مقبولة اليها؟ ومن الذي يضع العصي في عجلة عملية التغيير المطلوبة والملحة؟

في جميع الأحوال لا بد من القول ان استكمال تشكيل الحكومة، وهو أمر مطلوب دون جدال، لا يمكن ان يجري من دون أي اعتبار ومعيار، فهو ليس هدفا بحد ذاته، ليس هو المبتغى والمرتجى، بل الامر يتعلق بما ينتظر الحكومة الجديدة من عمل واسع متعدد الجوانب. وقبله ان يطمئن المواطن الى ان تغييرا يحصل وانه يسير في اتجاه تلبية ما يريده هو ويتطلع اليه. فالمواطنون الذين خرجوا الى سوح الاحتجاج والتظاهر، لم يفعلوا ذلك كي يأتي هذا الوزير او ذاك، او كي تتشبث هذه الكتلة او تلك بهذا المنصب او غيره.

وهنا يفترض ان الجميع قد استوعبوا الدرس جيدا. فما حصل في البصرة في تموز الماضي يمكن ان يتكرر فيها او في غيرها من مدن ومحافظات بلدنا، وقبل هذا ما حملته انتخابات ٢٠١٨ النيابية من عبر ودلالات بالغة الأهمية. فالناس أعيانها الانتظار وعسل الوعود، وهي تنتظر فعلا ملموسا يعوضها عن بعض ما فات.

وجهة نظر أمريكية.. لماذا غزا صدام حسين الكويت؟

ناشيونال إنترست : ٢٠١٨/١٢/٢

دانييل ديبتريس: الردع هو أحد أبرز المفاهيم في النظام الدولي. فهو يجعل الحكومات صادقة، ويقنع القادة المارقين (لكن العاقلين) بالامتناع عن التهور، ويجعل العالم أكثر استقراراً عبر منع حدوث حرب بين القوى العظمى. لولا الردع، لكان التنافس النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أكثر سوءاً. لكن هناك حالات في التاريخ فشل فيها الردع في إقناع دولة بعدم غزو دولة جارة. في واحد من أكثر التقارير تعمقاً بشأن هذا الموضوع، بحثت مؤسسة "راند" السبب الذي يجعل الردع بلا جدوى أحياناً، والسبب الذي يدفع بعض القادة للانخراط في سلوك يبدو بعد إمعان النظر فيه بأنه كان غير عقلاني. واحدة من أكثر دراسات الحالة إثارة للاهتمام التي جرى التحقيق فيها، هي غزو صدام حسين للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، وما تلا ذلك من احتلال للكويت. لماذا قرر صدام غزو جارتها الأصغر حجماً، بالرغم من مواجهته عقبات مستعصية متمثلة في الجيش الأمريكي الذي يعد أكثر قوة وتقدماً من الناحية التكنولوجية مقارنة بجيش بلده؟

١- تقبض إدارة بوش

بعد عام من وقف إطلاق النار الذي أنهى الحرب الإيرانية - العراقية، تمحورت السياسة الأمريكية تجاه العراق حول تطبيع العلاقات مع بغداد والتأكد من أن الشركات الأمريكية سيمكنها الوصول للسوق العراقية أثناء عملية إعادة الإعمار في العراق في مرحلة ما بعد الحرب. كان الرئيس جورج بوش الأب يدرك أن صدام حسين كان ديكتاتوراً متوحشاً لديه تاريخ من القرارات السيئة، لكن البيت الأبيض ظل يأمل بقدرته على ترويض السلوك القبيح لذلك الديكتاتور، وربما تشجيع نظامه لأن يكون أكثر قابلية للتنبؤ به. كما اعتقدت الإدارة أيضاً بأن صدام كان مهتماً أكثر بإعادة إعمار بلده بعد ثماني سنوات من الحرب مع إيران، بدلاً من شنّ غزو آخر - وهو اعتقاد سيوضح أنه ساذج بمجرد اختراق الدبابات العراقية للحدود الكويتية - العراقية.

٢- رسائل مزدوجة

وفقاً لدراسة مؤسسة "راند": "لم تصدر الولايات المتحدة تحذيرات قوية وواضحة لصدام بشأن التكلفة التي سيتكبدها في حال غزا الكويت". إن التحديات الصادرة من إدارة بوش كانت مُربكة ومتناقضة أحياناً. وفيما ذكّرت وزارة الخارجية الأمريكية صدام بأن الولايات المتحدة ملتزمة تماماً بالإبقاء على مضيق هرمز مفتوحاً أمام ناقلات النفط، وبالدفاع عن حلفائها في الخليج، بذلت واشنطن أيضاً جهداً لطمأنة صدام بأن القوات العسكرية الأمريكية المنتشرة في المنطقة ليست مجبرة تحديداً لحماية الكويت من غزو عراقي محتمل. أرسل الرئيس جورج بوش خطاباً لصدام في الثامن والعشرين من يوليو - قبل خمسة أيام من الغزو - قال فيه إنه بالرغم من قلق الولايات المتحدة من موقف العراق الحالي، بيد أن واشنطن تأمل في معالجة هذه الاختلافات "بروح صادقة وصروحة". وفي ذات اليوم، أخبرت السفارة الأمريكية في العراق "أبريل جلاسبي" صدام بأن الولايات المتحدة لا تتبنى موقفاً بشأن النزعات الحدودية العربية، باعثة رسالة ضمنية للديكتاتور العراقي بشأن حيادية الولايات المتحدة. تشير الدراسة إلى أن كل هذا ربما جعل صدام يطمئن بأنه يستطيع غزو جارتها الصغيرة والإفلات من العقاب - أو على أقل تقدير يغزو الكويت من دون انتقام أمريكي هائل ضده. في الواقع، بعد مرور شهر على حرب الخليج، اتفق وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" مع الرأي القائل بأن استخدام الولايات المتحدة خطاباً أقوى كان يمكن أن يوقف الغزو.

٣- تجاهل تقارير الاستخبارات الأمريكية

في تقارير عديدة جرى توزيعها على صنّاع القرار خلال إدارة ريغن وبوش، قدّر محللو الاستخبارات أن صدام حسين ينخرط غالباً في سلوك عالي المخاطر ومن المرجح أنه اعتبر حقول النفط في الكويت هدفاً رئيسياً مناسباً. وقبل الغزو العراقي بأسبوع تقريباً، توقع ضابط الاستخبارات في وكالة السي آي آيه "تشارلز ألين" أن حشد القوات العراقية كان مقدمة لهجوم عراقي. لكن إدارة بوش كانت تتبنى وجهة نظر مختلفة، مفادها أن بغداد لم تكن تستعد لشنّ غزو، لكنها تتظاهر بذلك لإخافة الكويت ودفعها لتقديم تنازلات.

٤- صدام حسين وجنون الارتياح

بينما كانت واشنطن وبغداد منخرطتين في تحالف قائم على المصلحة أثناء الحرب الإيرانية العراقية، ذكرت التقارير أن صدام كان مستاءً للغاية عندما تفجرت فضيحة "إيران - كوترا". إذ كانت الولايات المتحدة، الحليف المفترض للعراق، تبيع صواريخ "تاو" لأعدائه في خضم صراع وجود. إن الأخبار بشأن وجود قنوات اتصال أمريكية - إيرانية سرية أثناء الحرب، غير فهم صدام لنوايا واشنطن، وجعله يخلص إلى أن الولايات المتحدة قوة مخادعة. تلفت الدراسة إلى أنه "بحلول عام ١٩٩٠، ربما فسّر صدام كل جهود إدارة بوش لتحسين العلاقات باعتبارها خطاباً فارغاً، وبالتالي فإنه حل كل الأفعال الأمريكية عبر منظوره الذي يسيطر عليه الارتياح". من وجهة نظر صدام، كانت الولايات المتحدة ثعباناً يسعى للإطاحة بنظامه. لو كانت سياسة واشنطن هي تغيير النظام، فمن الأفضل لبغداد نقل المعركة للكويت، بدلاً من البقاء مقيدة الحركة، وعلى الأقل صدام سيمك حينها نفوذاً أكبر عندما يأتي الأمر المحتوم.

٥ - صدام أخطأ في حساب رد الفعل الأمريكي

بينما توقع صدام درجة من الرد العسكري الأمريكي في حال احتلاله جارته الكويت، بيد أنه أساء تفسير الجهد الذي ستبذله واشنطن لطرد جيشه خارج الكويت. مستخدمين حرب فيتنام والانسحاب الأمريكي من لبنان عام ١٩٨٤ كدليل، وصف مسؤولون في القيادة العراقية صدام بأنه رجل يشكك في صبر الشعب الأمريكي وإرادته تجاه أي حملة عسكرية أمريكية طويلة ودموية. لقد بالغ صدام في تقدير قوة الجيش العراقي، واستخف كثيراً باستعداد بوش لدعم "الخط المرسوم على الرمال" عبر عملية عسكرية متعددة الجنسيات كبيرة.

إن الدراسة الخاصة بحرب العراق - الكويت مفيدة لمسؤولي السياسة الخارجية الأمريكيين. لو أرادت واشنطن نجاح الردع في المستقبل، سيتعين عليها أن تكون واضحة تماماً بشأن ما يمكن التسامح معه، ونوع السلوك الذي يستوجب رداً. هناك أمر آخر لا يقل أهمية في هذه المعادلة يتمثل في ضرورة تبني الحكومة الأمريكية بأكملها لموقف واحد وموحد، بالإضافة إلى فتح خطوط اتصال مع الخصم المحتمل لإعلامه بشأن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه واشنطن في حال تجاوز الخطوط الحمراء. لو لم يقتنع الخصم بأن الولايات المتحدة ستردّ، فمن المرجح أن الردع قد فشل وأن هناك حرباً جديدة ستبدأ.

*ترجمة- شهاب ممدوح

العراق والعرب بعد عام ٢٠٠٣

*الدكتور خالد عليوي العرداوي

نظرة عربية حول أسباب القطيعة وسبل تلافيتها

مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/١٢/٢

عاش العراق بعد عام ٢٠٠٣ م مرحلة صعبة من القطيعة مع محيطه العربي، فعلى الرغم مما حققه نظام صدام حسين من ضرر جسيم في العلاقات العراقية - العربية بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠م وصلت الى حد العداء السافر مع بعض الدول، الا ان سقوط هذا النظام لم يفتح الباب لصفحة جديدة من العلاقات معها، بل على العكس زادت القطيعة مصحوبة بالشك والريبة والتدخل العدائي بالشأن الداخلي لتغيير معادلات العملية السياسية بعد سقوط البعث.

ان عدم تطور العلاقات العراقية-العربية بشكل إيجابي فتح ولا زال الباب لكثير من التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء ذلك. الإجابة عن هذه التساؤلات لن تكون في هذا المقال بعين عراقية، وانما بعيون العرب أنفسهم، من خلال آراء عدد من الأكاديميين الذين جمعتهم الندوة التخصصية التي عقدت في كربلاء يوم الثلاثاء الموافق للسابع والعشرين من شهر تشرين الثاني-نوفمبر المنصرم للخروج بتصورات تساعد صانع القرار العراقي والمهتمين بالموضوع على إدراك الأمور بشكل صحيح واتخاذ خطوات جدية لطى صفحة طويلة مؤلمة من العلاقات المتشنجة والمتوترة بين الطرفين، وبدء مرحلة جديدة قوامها التفهم والحكمة وعدم ارتكاب الأخطاء.

نظرة العرب لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣ م

يرى الدكتور عمر محمود أعمار (عميد كلية القانون في جامعة العلوم التطبيقية الأردنية) أن الفتور والقطيعة الشعبية مع عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ م تعود الى "الصورة القاتمة المرسومة حول العراق فيما يتعلق بالأمن والاستقرار فيه، فضلا عن عدم معرفة من يحكم العراق في هذه المدة هل هي طائفة بعينها ام قوة احتلال". وتشاركه في هذه الرؤية طالبة الماجستير التونسية خولة الجابري، ودكتورة القانون المغربية أسعيدة العثماني، اذ عبرت الاخيرة عن ذلك بالقول: أن "الخوف والجهل بالآخر" سيطرتا على مخيلة الانسان العربي فيما يتعلق بالشأن العراقي. من جانبه محمد أكديد (أستاذ في جامعة الحسن الثاني المغربية) يعتقد بأن هناك مشكلة عربية تتعلق بالوضع العراقي "فصدام حسين قبل عام ٢٠٠٣ م جرى تصويره على أنه بطل قومي وأسد العرب وهذا الامر لم تتم معالجته بشكل صحيح من قبل القيادات العراقية الجديدة"، ويضيف الى ذلك سببا آخر يتمثل في "رعب الأنظمة العربية من فكرة تحرر الشعب العراقي من الدكتاتورية، لذا عملت بكل السبل لإفشال الديمقراطية في هذا البلد. فضلا عن تكريس الخطاب الطائفي في العلاقات العربية -العربية من خلال نشر الخطاب الديني المتطرف وادواته المحركة".

اما أستاذ العلوم السياسية الدكتورة التونسية منيرة الهاشمي فتجد ان الاحتلال الأمريكي للعراق جرى تسويقه على انه "خيانة قومية من قبل شيعة العراق كونهم استقبلوا قوات الاحتلال بالترحيب. ثم جاءت ثورات الربيع العربي مصحوبة بتنامي الفكر المتطرف لتزيد من قتامة الصورة وتحطم المزيد من الجسور بين العراق ومحيطه العربي". هذا الفكر المتطرف الذي تجده الدكتورة زينة المير (مدير المركز الدولي لعلوم الانسان في بيروت) نابعا من "خلل في العقول قبل أن يكون أداة بيد التنظيمات الإرهابية".

لقد حمل الكثير من الأكاديميين العرب الاعلام العربي والعراقي جانبا كبيرا من المسؤولية عن هذه القطيعة، فالدكتور المصري محمد الكحلوي يجده "اعلاما فاسدا يتحكم بالرؤية من العراق"، ويتفق معه في ذلك الدكتور عمر محمود امير الذي يراه "اعلاما مغرضا" لم يعرف كيف يمد الجسور العربية مع العراق.

كما حمل البعض وزارة الخارجية العراقية جزء من المسؤولية ومنهم الدكتور الأردني ضياء جعفر الحسن، بسبب "صعوبة الحصول على التأشيرة العراقية"، وضعف أداء "السفارات والقنصليات العراقية في الخارج، ولاسيما الملحقيات الثقافية" وعدم قدرتها على توضيح حقيقة ما جرى ويجري في بلدها.

أما النخب العراقية والعربية فكان لها نصيبها أيضا من المسؤولية، فالدكتور التونسي بشير العواني (رئيس المركز العربي للتربية الوالدية) يعتقد "أن النخب العراقية تواجه مشكلة في عدم تمكنها من الوصول الى محيطها العربي والدولي، مما يضعف اندماج العراق في هذا المحيط". ويشاركه نفس الموقف أستاذ العلوم السياسية الأردني الدكتور جمال محمد الشلبي، الذي يجد أن دور النخب العربية والعراقية "ضعيفا في التواصل بينها"، وهذا يوسع الفجوة الشعبية بين العراق والدول العربية. ومن مظاهر ضعف النخب هو الغموض الأكاديمي العربي حول "قيمة الجامعات العراقية، ومجالات اهتمامها، وتصنيفها، وأين وصلت؟".

كيف نطوي صفحة الماضي؟

طُرحت الكثير من الآراء حول تحديد السبل الكفيلة بوضع حد للقطيعة بين العراق ومحيطه العربي، منها: انهاء منهج شيطنة الآخر وعدم قبوله في العلاقات العربية-العربية، لأنه منهج عقيم لا يخدم شعوب المنطقة، ويساعد على زيادة التوتر غير المبرر فيها. والسعي الجاد الى فتح المزيد من فرص التواصل والتعاون النخبوي بين البلدان العربية، وعدم السقوط في فخ الثنائيات المقيتة، كثنائية "شيعة-سنة" وغيرها، لما تنتجه من أزمات تهدد السلم والامن الاجتماعي. وان يعتمد الإعلام العربي أسلوبا جديدا في العمل الإعلامي يتخطى الضغط السياسي بما يساعد على تعزيز الفهم والادراك لواقع الأمور في العراق، وعدم الانجرار وراء اغراء السياسات التي تقطع أواصر الثقة بين الشعوب العربية وترفع مستوى العدا والكراهية بينها، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، على القيادات العراقية بذل الكثير من الجهود لإنجاح تجربة الديمقراطية في بلدها، وتوسيع مجالات التواصل بين العراق والدول العربية، وهذا سيتطلب تفعيل دور وزارة الخارجية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واعتماد منطلق التصالح والمصالح في العلاقات الخارجية، فضلا عن تعزيز الفعاليات الشعبية الهادفة الى زيادة الشراكات الإقليمية والدولية.

صفوة القول، على الرغم من كون الطروحات أعلاه تمثل رؤية من الخارج لتطوير العلاقات العربية-العراقية، ومع إدراك ان تحقيق هذا الهدف لا يقتصر على المبادرة العراقية وحدها، وانما يحتاج الى مبادرات مماثلة من المحيط العربي، الا أنها اطروحات مفيدة جدا وجديرة بالاهتمام تحتاج الحكومة والنخب في العراق الى التركيز عليها، واستيعابها لمعرفة أين أخطأنا؟ وماذا يجب أن نعمل في المستقبل لاستعادة الدور الريادي والحضاري للعراق في ظل شرق أوسط متسارع الاحداث ومتقاطع المصالح ولا يحترم الضعفاء والحمقى؟

* مدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية www.fcds.com

كتاب "الحرية القاتلة" - العراق... جنة عدن لا تحف

*كريستوفر ريش

موقع قنطرة الألماني: ٢٠١٨/١٢/٢

من مهد الإنسانية إلى حالة دمار وفوضى على مستوى السياسة العالمية: إنَّ مَنْ يسعَ للحصول على معلومات من داخل ألمانيا وأوروبا حول العراق، يجد نفسه واقعاً في دوامة من الأزمات والحروب والمبالغات. مع ذلك فإنَّ الإثارة والعناوين الجذابة ليست من اختصاص الصحفية بيرغيت سفينسون، ولهذا السبب فإنَّ كتابها الصادر حديثاً حول أعوامها الخمسة عشر في العراق يعتبر على قدر كبير من الأهمية.

حسناً، في البداية لا بدَّ من استيعاب عنوان هذا الكتاب "الحرية القاتلة"، الذي يشير إلى "عملية حرّية العراق"، التي بدأت بها الولايات المتحدة الأمريكية حربها غير الشرعية في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ على العراق. لكن مع ذلك من الممتع أن نلاحظ أسلوب الرصانة الصحفية وفي الوقت نفسه التعاطف الكبير، الذي تسجّل من خلاله بيرغيت سفينسون التطوّرات الكثيرة المُربكة وتملأها بالحياة.

إذ إنَّ هذا هو بالضبط ما تسعى إليه، أي: تسليط الضوء على الحياة الحقيقية، التي يعيشها رجال العراق ونساؤه. وبيرغيت سفينسون ليست مراسلة حرب - حتى وإن كان يبدو أنَّ كلَّ شيء في هذا البلد يدور حول الحروب والأزمات.

عندما انسحبت من العراق بعد سقوط بغداد وسقوط صدام حسين مجموعات الصحفيين الأجانب، الذين جاءوا مثلها إلى البلاد في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، بقيت هي طيلة خمسة عشر عاماً، على الرغم من أنَّها كانت عرضة لمخاطر الخطف والإرهاب والحرب. لم يكن تأليف كتاب حول هذه الفترة فكرتها هي، بل فكرة الناشر - "أنا بالذات"، مثلما كتبت سفينسون في الخاتمة. لذلك نحن نودُّ أن نشكر الناشر.

دولة محورية في الشرق الأدنى والأوسط

تكتب بيرغيت سفينسون مباشرة في البداية: "يعتبر العراق العمود الفقري بالنسبة لتنمية الشرق الأدنى والشرق الأوسط". وتقدّم في الفصول التالية لمحة عامة عن الأحداث منذ عام ٢٠٠٣، وغالباً بحسب التسلسل الزمني - لكن أحياناً يضطر القارئ للبحث من أجل معرفة تاريخ السنة.

تكشف بيرغيت سفينسون النقاب عن المشكلات الأساسية التي تواجه العراق اليوم: تنتشر في العراق طائفية تمتد جذورها إلى ديكتاتورية صدام حسين، الذي كان حاكماً من أبناء الأقلية السنيّة حكم شعباً مكوّناً من أغلبية شيعة. ومع ذلك لم يكن للانتماء المذهبي أو الطائفي أية أهمية كبيرة لعدة عقود من الزمن.

ولكن في عام ٢٠٠٣ فرض الأمريكيون نظام محاصصة بهدف ضمان المساواة بين الطوائف. لقد بدا الأمر جيّداً على الورق، ولكنه أتاح المجال لظهور انقسامات دينية نشبت على امتدادها مشكلات مثل التمثيل السياسي والفساد. "لقد أدركتُ فجأة أنني شيعة"، مثلما نقلت بيرغيت سفينسون عن عضوة سابقة في مجلس الحكم.

قرارات بول بريمرز خاطئة ذات عواقب وخيمة

لقد تبين أنَّ تفكيك الجيش العراقي من قبَل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ كان خطأ فادحاً، حيث فقدَ بضرية واحدة أربعمئة وخمسون ألف شخص وظائفهم. وأخذ بعضهم أسلحتهم معهم إلى بيوتهم - وبعد ذلك مباشرة تشكّلت المقاومة ضدَّ المحتلين. وحول ذلك كتبت سفينسون: "أنا أعتقد أنَّه لا يمكن بتاتاً اقتراح هذا العدد الكبير من الأخطاء مثلما فعل الأمريكيون في العراق"

جاء أبو غريب، فضيحة التعذيب في السجن القريب من بغداد، الذي كان سيئ السمعة حتى في عهد صدام حسين. انتشرت صور إذلال السجناء وإهانتهم في جميع أنحاء العالم، ولكنها سارت بسرعة خاصة عبر جميع طبقات المجتمع العراقي. حول ذلك كتبت سفينسون: "لم تكن هذه مجرد حوادث، مثلما تم تصوير الحالات في البداية، بل لقد كانت تعذيباً ممنهجاً حتى الموت. هذا قتل".

ونتيجة لذلك ازدادت بشكل كبير الهجمات الإرهابية وعمليات القتل والاختطاف في جميع أنحاء العراق.

مسؤولية الغرب

يتحمّل "الغرب" جزءاً من المسؤولية عن كثير من مشكلات العراق. تذكر سفينسون على سبيل المثال برنامج "النفط مقابل الغذاء"، الذي ظهرت ضمن سياقه اتهامات بالفساد واسعة النطاق ليس آخرها ضد شركة سيمنز الألمانية. أو كذلك السجن الأمريكي "معسكر بوكا"، الذي يعتبر بحسب سفينسون "مهد الإرهاب"، وذلك لأنه كان قد تحول إلى حاضنة كوادرن تنظيم الدولة السنّي وكذلك الحشد الشعبي الشيعي.

أما فيما يتعلق بالمشكلات الأخرى فقد لعبت ديكتاتورية صدام حسين وعجز السياسيين العراقيين ومحسوبيتهم دوراً أكبر بكثير. ولعب النفط بطبيعة الحال دوراً مركزياً أيضاً. في الواقع من المفترض أن يكون العراق واحداً من أغنى دول العالم بسبب احتياطياته من النفط والغاز الطبيعي. ولكن مع ذلك فقد كان النفط في عام ٢٠٠٣ سبباً رئيسياً لدخول الجيش الأمريكي إلى العراق ويات اليوم يعرّز الفساد المستشري في جميع أنحاء العراق.

بعيداً عن السياسة

تُصنّف سفينسون هذه التطورات على نحو يُبيّن أنّها واسعة الاطلاع. بيد أن تجاربها الشخصية بشكل خاص تجعل هذا الكتاب يستحق القراءة. تكتب: "كلما ابتعدنا أكثر عن مسرح الأحداث بدأ الواقع أكثر قتامة، لا أحد تقريباً يمكنه أن يُصدّق أنّنا نخرج في المساء ببغداد وأنّ الفعاليات الثقافية تزدهر وأنّ حالة الطوارئ التي استمرت طيلة أعوام يتم رفعها ويتم تفكيك الحواجز الخرسانية".

وكذلك جاء وصفها لأطعمتها المفضّلة - مثل طبق السمك المشهور "السمج المسكوف" و"الكيمر"، وهو عبارة عن قشطة سميكة مصنوعة من حليب الجاموس يتم مزجها مع دقيق الذرة - مفيداً بالنظر إلى نشر التقارير المرعبة طيلة سنين من العراق. وذلك لأنها تُقدّم من خلاله لمحة عامة عن حياة الناس، غالباً ما نفتقدها.

حتى وإن كان الأمر يبدو مختلفاً في عهد إرهاب داعش، إلّا أنّ بيرغيت سفينسون لديها آمال كبيرة بالعراق. يعود سبب تفاؤلها من ناحية إلى الشباب - فهناك أعداد متزايدة من الشباب الذين يتغلبون على الانقسات الطائفية، وهذا يظهر على سبيل المثال من خلال حالات "الزواج المختلط" بين السنّة والشيعية. ويعود من ناحية أخرى إلى النساء: مثل السيّدة نكري علوش، التي تعتبر بصفتها أمينة بلدية بغداد أوّل امرأة تشغل هذا المنصب في عاصمة عربية. أو لشاعرات - مثل أمل إبراهيم - نشرت بالتعاون معهن بيرغيت سفينسون مجموعة المختارات الشعرية "بعينيّ إنانا" (باللغة الألمانية).

وهنا تنقشع في النهاية السماء، المذكورة في العنوان الفرعي للكتاب. يقول رعد، وهو مزارع من الأهوار في جنوب العراق: "جنة عدن لم تجف بعداً!"

*كتاب الصحفية الألمانية بيرغيت سفينسون: "الحرية القاتلة - خمسة عشر عاماً بين السماء والجحيم في العراق"، صدر باللغة

الألمانية عن دار نشر هيردر-فولغ، سنة ٢٠١٨، في ٢٣٧ صفحة.

حلُّ مجالس المحافظات

*عدنان حسين

أعضاؤها يتقاضون رواتب ومخصصات عالية ولا يقدمون الى مجتمعاتهم الخدمات المطلوبة

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/١٢/٣

من البصرة تنطلق دعوة لتجميد عمل مجلس المحافظة. الدعوة صدرت عن نواب المحافظة الذين كشف أحدهم عن أنهم يسعون الآن لاستصدار قرار بهذا الخصوص من البرلمان الاتحادي، فيما يدعو آخرون إلى إشراف مباشر من حكومة بغداد على عمل مجلس المحافظة.

الدعوة تعكس مزاجاً شعبياً عاماً في المحافظة يرى الى مجلس المحافظة السابقة والحالية ومحافظي المحافظة السابقين والحالي بوصفهم جزءاً من المشكلة وليسوا جزءاً من الحل.

ميرر الدعوة إن مجلس المحافظة وإدارة المحافظة لم يظهر العزم المطلوب لحل المشكلات الكبرى التي تعاني منها المحافظة، ما يثير على الدوام الغضب الشعبي الواسع الذي بلغ ذروته في الصيف الفائت.

الواقع إن هذه الدعوة المبررة لا ينحصر نطاقها في حدود محافظة البصرة، فمجالس المحافظات كلها تقريباً لم تبرر وجودها، ولم تلمس المجتمعات المحلية خيراً منها، وكثير من الناس يقارنون بين حال محافظاتهم منذ إنشاء مجالس المحافظات وحالها قبل ذلك عندما كانت إدارات المحافظات تعمل تحت إمرة الحكومة المركزية.

مجالس المحافظات كانت في الغالب عالة على المجتمعات المحلية. أعضاؤها يتقاضون رواتب ومخصصات عالية ولا يقدمون الى مجتمعاتهم الخدمات المطلوبة، بل إن الكثير جداً من أعضاء مجالس المحافظات والمحافظين ورؤساء الدوائر المحلية كانوا عائقاً كبيراً أمام قيام مشاريع البنى التحتية والمشاريع الاقتصادية ونظام الخدمات العامة، بسبب فسادهم الذي يجعلهم يستحوذون في الباطن على جزء كبير من الموازنات الخاصة بهذه المشاريع، بل إن البعض منهم (أعضاء مجالس ومحافظون ورؤساء دوائر) ما كانوا يترددون في عرقلة بناء هذه المشاريع ما لم تدفع الشركات والمقاولون لهم ولأحزابهم الرشى من أجل الحصول على تواقيعهم للمضي قدماً في إنشاء المشاريع التي غالباً ما ينتهي مصيرها الى التعطل، بل إن بعضها لا يتعدى العمل بها مرحلة وضع الحجر الأساس، وهي فعالية استعراضية يصح التعليق عليها بـ " صورني وأنا أضع الحجر الأساس". وفي كل محافظة توجد الآن العشرات من هذا النوع من المشاريع التي انتهت تخصيصاتها، كلاً أو جزءاً، إلى جيوب محافظين وأعضاء مجالس محافظات ورؤساء دوائر محلية.

دعوة نواب البصرة مبررة وصحيحة، والقرار السليم اللازم لحل هذه المشكلة ووضع حدّ لجانب من جوانب الفساد الإداري والمالي، يتمثل في حل مجالس المحافظات الحالية والتفكير بطريقة أخرى في تشكيل هذه المجالس واختيار المحافظين.

فكرة مجالس المحافظات ليست سيئة بذاتها. السوء يكمن في الأشخاص الذين يُنتخبون إلى هذه المجالس. هذا راجع إلى قانون الانتخابات الذي لا يضمن الحؤول دون وصول العناصر غير الآهلة وغير النزينة وعديمة الخبرة الى مجالس المحافظات.. وإلى البرلمان الاتحادي أيضاً.

التعامل العقلاني المطلوب في التحالفات السياسية في العراق

*البروفيسور كاظم حبيب

الحوار المتمدد: ٢٠١٨/١٢/٣

التحالفات السياسية ظاهرة قديمة متجددة باستمرار، تمارسها مختلف القوى والأحزاب السياسية في العالم، سواء أكانت من اليمين أم اليسار أم الوسط، وصيغ أخرى أيضاً. كما مارستها قبل ذلك، أو ما تزال حيثما وجدت حالياً، القبائل والعشائر، إضافة إلى الإمبراطوريات القديمة والدول الحديثة. والأحزاب السياسية في العراق مارستها منذ تشكيل الدولة الملكية ١٩٢١ حتى الوقت الحاضر. وهي ظاهرة تعبر عن مصالح طبقية وسياسة مشتركة بين القوى والأحزاب المتحالفة، سواء أكانت تلك الأهداف مؤقتة أم متوسطة المدى أم طويلة الأمد، وسواء أكان التحالف من أجل مجموعة من الأهداف أو عدد منها أو حتى من هدف واحد، يمكن بعدها أن يتطور ويتمدد أو ينتهي بانتهاء تحقيق الهدف أو الأهداف المتفق عليها. والتحالفات السياسية بمختلف صيغها هي شكل من أشكال الجبهات السياسية التي يشكلها حزبان أو أكثر لمواجهة أو معارضة حكم قائم، أو الدفاع عن حكم تقوده أو تشارك فيه.

كل أشكال التحالفات والجبهات السياسية والاجتماعية عاشتها مختلف الأحزاب السياسية الديمقراطية العراقية، سواء أكانت في المعارضة وهي الأكثر، أم في الحكم وهي النادرة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي حتى الوقت الحاضر. وكان الحزب الشيوعي العراقي أول من دعا إلى تشكيل الجبهة الوطنية الموحدة في العراق في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي ظهرت في كتاب الرفيق حسين محمد الشبيبي (صارم)، عضو المكتب السياسي للحزب. وقد تأثر مفهوم وبنية الجبهات الوطنية لدى الأحزاب الشيوعية والعمالية للأمية الثالثة، رغم إلغاء الكومنترن (مكتب الأممية الثالثة) في العام ١٩٤٣، في أغلب دول العالم، بما فيها الدولة النامية، ومنها العراق، في تلك الفترة ولسنوات طويلة بفكر و"تعاليم" الحزب الشيوعي السوفييتي والأممية الثالثة والتقرير الذي قدمه جيورجي ديمتروف حول الجبهة الشعبية المعادية للفاشية في العام ١٩٣٥ في مؤتمر الكومنترن السابع ومن ثم في كتابه عن الجبهة الوطنية في العام ١٩٣٨، إضافة إلى أفكار جوزيف ستالين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولاسيما في الموقف من البرجوازية المتوسطة بنزعتة اليسارية الانعزالية والمتطرفة، التي كانت تؤكد على تشكل الجبهات الوطنية، ولكن تؤكد أيضاً على قيادة الأحزاب الشيوعية والعمالية لهذه الجبهات وإدانة سلوكيات البرجوازية المتوسطة. وبسبب هذا الشرط غالباً ما تعرض نشوء الجبهات الوطنية، ولاسيما مع الأحزاب البرجوازية الوطنية المتوسطة، بل حتى مع أحزاب البرجوازية الصغيرة، إلى مصاعب جمة. ويعتبر كتاب الرفيق محمد حسين الشبيبي "الجبهة الوطنية الموحدة: طريقنا وواجبنا التاريخي"، والمقدمة التي كتبها الرفيق فهد نموذجاً لمسعى الأحزاب الشيوعية الجاد خلال تلك الفترة، مع كونه كان بنزعة يسارية من حيث الأهداف والقوى ودور الحزب الشيوعي في الجبهة. والمشكلة الكبيرة التي كانت تواجه الأحزاب الشيوعية في الدول النامية، ولاسيما العراق، هو الجبهة التي كانت تؤكد على التحالفات الطبقية في مواجهة طبقة أو طبقات أخرى، في حين أن المجتمع لم تكن كل الطبقات فيه قد تبلورت بذاتها ولذاتها وفي مصالحها، ولاسيما الطبقة العاملة أو حتى البرجوازية الوطنية المتوسطة.

فيما بعد، ولاسيما في الخمسينيات وتحت قيادة الرفيق سلام عادل، لم يعد الحزب يركز على قيادة الحزب للجبهة أو أهدافاً يسارية، بل سجل تحولاً واقعياً ملموساً في رؤية الحزب لمشكلات العراق والحلول المطلوبة، مما ساعد على تشكيل جبهة الاتحاد الوطني ولجنتها العليا والتي انتهت باتفاقات مع حركة اضباط الأحرار وإسقاط النظام الملكي وتشكيل حكومة الثورة. وبعد انتصار الثورة بدأت الصراعات بين الأحزاب الأعضاء في الجبهة، ولاسيما بين التيار القومي اليميني والتيار الماركسي، مما أدى إلى إنهاء وجود الجبهة.

حقق الحزب الشيوعي خلال الفترة اللاحقة تعاوناً سياسياً مع عدد من عدد من القوى السياسية لم يصل إلى مستوى التحالف، ثم كان تحالفه مع حزب البعث العربي الاشتراكي في العام ١٩٧٢ وبعد وصول الأخير إلى السلطة عام ١٩٦٨ واتخاذ جملة من السياسات والإجراءات التي جعلت قيادة الحزب توافق على التحالف السياسي بقيادة حزب البعث، والتي سميت بـ "الجبهة الوطنية والقومية التقدمية"، رغم الضربات الموجعة جداً التي أنزلها حزب البعث والنظام السياسي البعثي بالحزب الشيوعي وتنظيماته في نهاية عام ١٩٧٠ وبداية ١٩٧١. بعد خروج الحزب من التحالف في نهاية عام ١٩٧٨ وبداية عام ١٩٧٩، أمكن الدخول بتحالفات جديدة منها جود وجوقد، في الثمانينيات من القرن الماضي، إضافة إلى تشكيل الجبهة الكردستانية في العام ١٩٨٨. انتهت تلك الجبهات ولم تحقق الكثير وأصبح بعضها يشكل عبئاً ثقيلاً على الحزب بسبب الصراع المستمر بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وفي التسعينيات حتى الإطاحة بنظام البعث عبر التحالف الدولي خارج إطار الشرعية الدولية، تشكلت تحالفات عديدة محدودة وواسعة لم يكن الحزب الشيوعي باستمرار طرفاً فيها لسببين: موقف الأحزاب الإسلامية السياسية من الحزب الشيوعي العراقي، وهو نتاج لموقف إيران أيضاً من جهة، ورفض الحزب الشيوعي العراقي الحرب الخارجية لإسقاط الدكتاتورية والعواقب المحتملة لمثل هذه الحرب من جهة ثانية، والتي تحققت أغلب تلك المخاوف العادلة. وبعد إسقاط الدكتاتورية لم تتشكل جبهة سياسية جديدة، رغم الأهمية القصوى لمثل هذه التحالفات السياسية بين القوى والأحزاب الديمقراطية، وبدا كل حزب أو قوة ديمقراطية تسعى لتعزيز مواقعها ونفوذها، مما أدى إلى خسارة كبيرة في تشكيل منبر ديمقراطي مشترك مبكراً في العراق وفي أعقاب إسقاط الدكتاتورية ليلعب دوره في التعبئة والممارسة السياسية الفعالة. وفي حينها دعوت لأن يكون شعار القوى الوطنية الديمقراطية كلها هو: "قوى تنظيم الحركة الوطنية تتقوى وتتعرز أحزابكم السياسية". ولم يستمع لهذه الدعوة أحد وكانت صرخة في البيداء! وبعد فترة أمكن تشكيل تحالفات سياسية بين قوى ديمقراطية نشأ عنها التيار الديمقراطي العراقي بقواه العديدة، ومن ثم جبهة "تقدم". بعدها تشكل "سائرون" التي شارك فيها الحزب الشيوعي العراقي، وقوى ديمقراطية وإسلامية سياسية بقيادة مقتدى الصدر، وعليه اختفت "تقدم".

ليس هناك أي اعتراض على التحالفات السياسية المؤقتة وذات الأهداف المحدد، سواء أكانت انتخابية أم لإجراء إصلاحات سياسية أو حتى تغيير الأوضاع القائمة، ومنها الخلاص من الطائفية والفساد والإرهاب. ولكن ما يفترض أن تأخذ به القوى الديمقراطية، ولاسيما الحزب الشيوعي العراقي، باعتباره أكبر القوى الديمقراطية العراقية، التي تتحالف مع قوى أخرى إسلامية سياسية أو محافظة، هي أن تستفيد من دروس تجاربها السابقة في التحالفات والجبهات التي تشكلت خلال ما يقرب من ٧٠ عاماً، وهي فترة غنية بدروسها: وبودي أن أخص بشكل مكثف رأسي الشخصي ببعض الدروس المهمة:

١. كل تحالف سياسي مع قوى ذات أيديولوجية وأهداف أخرى يستوجب بعض التنازلات عن بعض أهدافها أو صياغتها بما يساعد على اتفاق المتحالفين.
٢. وفي مثل هذه الحالة لا بد للقوى الديمقراطية، ومنها الحزب الشيوعي، أن تحافظ على استقلاليتها الفعلية في التحالفات السياسية أو حتى في قيام جبهة وطنية، وألا تتخلى عن أهدافها الأساسية.
٣. ألاً تكف عن ممارسة النقد لما تطرحه القوى الأخرى من آراء ومواقف بما يخالف صيغة الاتفاقات الموقع عليها، وتعتبر خاطئة من وجهة نظره أيضاً، بل عليها واجب ممارسة النقد بأسلوب حضاري وديمقراطي، إذ بدون ذلك تفقد القوى الديمقراطية شخصيتها المستقلة ودورها في التحالف وموقعها في صفوف جمهورها أو قاعدتها الحزبية وال جماهيرية.

٤. أن ترفض أي انفراد في اتخاذ القرارات أو التصريحات من جانب واحد باعتبار هذا الطرف أو ذاك يمثل القوى الأكبر في التحالف، إذ أن ذلك يفقد القوى الديمقراطية دورها وفعاليتها ومواقعها في المجتمع، كما إن عليها هي الأخرى ألا تنفرد باتخاذ قرارات دون التشاور والاتفاق مع القوى الأخرى، إنه شارع عريض باتجاهين.

٥. أن تحافظ على الندية في العمل والمساواة في الحقوق والواجبات وفي التعامل المتبادل، فليس هناك قائد ومقاد. وفي مثل هذه التحالفات غالباً ما تنشأ وجهات نظر متباينة حول هذا التحالف أو ذاك، ومع هذه القوى أو تلك. ويفترض في مثل هذه الحالة ممارسة إدارة الصراع الداخلي بشكل عقلاني وخوض نقاش يعتمد السعي للإقناع أو البقاء بوجهات نظر متباينة، فالتنوع في الآراء لا يلحق أضراراً بالقوى الديمقراطية“ وبـ الأخذ برأي الأكثرية، ولكن مع إبداء كل الاحترام للرأي الآخر، وامتلاكه حق الدفاع عن رأيه بكل السبل المتوفرة لديه. إذ ليس هناك ما يمكن أن يعطي الحق لأي من الرئويتين أو أكثر القناعة بأن رأي الأكثرية أو رأي الأقلية هو الصائب، مما يستوجب اتخاذ موقف الاحترام المتبادل للرأي والرأي الآخر من جهة، والسماح بطرح وجهة نظر الأقلية بكل حرية وبصورة علنية من جهة أخرى. ج- الابتعاد كلية عن استخدام العقوبات ضد من يختلف في رأيه عن رأي الأكثرية، أو من أن ينشر رأيه علناً، إذ إن هذا الحق يكفله الدستور العراقي، على ما فيه من نواقص واختلالات، ولأحة حقوق الإنسان، حتى لو كان عضواً في حزب سياسي له نظامه الداخلي، إذ إن النظم الداخلية للأحزاب يفترض فيها أن تتوافق في مضامينها وأساليب وأدوات عملها مع الدستور وحقوق الإنسان، وألاً تتعارض معها.

إن التجارب السابقة تشير إلى عدد من المسائل المهمة التي يفترض تجنبها تماماً، منها بشكل خاص:

١. الميل الواضح في عدم توجيه النقد للقوى الحليفة بسبب تجاوزها على الاتفاقات الموقع عليها، خشية انزعاج أو عدم ارتياح القوى الأخرى. إذ إن هذا الموقف يدفع ويشجع هذه القوى إلى ارتكاب المزيد من التجاوزات.

٢. منع الأقلية في طرح رأيها صريحاً وواضحاً ونشره علناً بذريعة الالتزام بالنظام الداخلي، مما يخلق ازدواجية في شخصية الإنسان عندما يجبر على التثقيف برأي ل يتبناه، وهو أمر مخالف حقوقياً ويلحق أضراراً نفسية وسياسية بالعضو أياً كان موقعه الحزبي.

٣. اضطهاد الأقلية في معارضتها لرأي الأكثرية، أو لرأي القيادة، واتخاذ إجراءات عقابية بحق من ينشر رأيه علناً.

٤. فسح المجال أمام الأقلية أو أحدهم برفع دعوى داخل الحزب أو أمام القضاء ضد العقوبات المتخذة بحق الأقلية أو بحق الفرد، ولاسيما الطرد، إذ إن ذلك يعتبر مخالفة لحق الفرد في امتلاك رأي آخر كمواطن أو كعضو في حزب معين.

إن مثل هذه الوجة تعتبر ضماناً للقوى والأحزاب الديمقراطية أن تكون ديمقراطية حقاً وتتعامل على وفق مبادئ حقوق الإنسان وأن تكون نظمها الداخلية منسجمة مع مبادئ حقوق الإنسان السياسية ولا تعارض معها بأي حال.

ولا شك في أن أي عقوبة قد اتخذت أو تتخذ بهذا الصدد تعتبر غير شرعية ومخالفة لحقوق الإنسان أولاً وأخيراً، وهو ما يفترض أن ترتضيه الأحزاب الديمقراطية لنفسها بأي حال، إذ لا يجوز أن تتضمن نظمها الداخلية أفكاراً وإجراءات شمولية تمارسها الأحزاب الديمقراطية، ومنها الأحزاب الشيوعية والعمالية، ولاسيما أن القوى والأحزاب الديمقراطية تدعو دوماً إلى احترام الرأي والرأي الآخر وتطالب بالالتزام الثابت بمبادئ حقوق الإنسان وتنفيذها الفعلي، والأحرى بها أن تمارسها أيضاً.

الثروة الوطنية بين التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة

*صالح الهماشي

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/٢٠

يشير العديد من متخذي القرار السياسي والاقتصادي الى اهمية التخطيط الاستراتيجي في بناء المجتمع على الاسس التنموية الحديثة، وبالرغم من اهميته إلا أن التطبيق على أرض الواقع يصطدم بالعديد من العقبات والمشاكل والتحديات التي تعيق عملية التخطيط، وتشير العديد من الدراسات المختصة الى وجود علاقة طردية بين التخطيط الاستراتيجي ومفهوم التنمية المستدامة، فكلما كان التخطيط الاستراتيجي مدروسا وواعيا كلما انعكس ذلك على حجم التنمية المستدامة والنعكس بالنعكس، ولا يمكن في كل حال من الاحوال فصل هذين المصطلحين عن بعضهما البعض.

ولفهم اهمية التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالتنمية المستدامة ينبغي الإشارة الى تعريفهما بالمفهوم المبسط حيث عرف الدكتور علي محمد عبد الوهاب التخطيط الاستراتيجي بأنه المسار الرئيسي الذي تختاره الإدارة لتحقيق أهدافها من خلال التعامل مع المتغيرات المحيطة للوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة كما عرفت بأنها طريق المنظمة للوصول إلى الأفضل من بين البدائل والاختيارات المتاحة لتحقيق أهداف المنظمة.

ومن خلال التعريفين في أعلاه يتبين للقارئ ان هذا المصطلح يعني بدراسة العملية الإدارية، وتشكيل الاستراتيجيات، وخطوات تنفيذها، والرقابة على تطبيقها، في حين عرف عدد من الخبراء الاقتصاديين التنمية المستدامة على أنها القيام بالعملية التنموية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة، مع ملاحظة ان التنمية المستدامة اخذت في إطارها العام مفهوماً بيئياً ثم تحول إلى مفهوم تنموي يشتمل على ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور الاجتماعي (الإنسان) والمحور لاقتصادي والمحور البيئي. حيث يبين التعريف السابق إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بمتطلبات الأجيال القادمة.

ومن خلال استقراء التعاريف أعلاه والربط بين المفاهيم المتاحة يتبين الرابط بين التخطيط الاستراتيجي من حيث كونه خطة عمل طويلة الأمد يمتد اثرها للأجيال القادمة وبين التنمية المستدامة والتي تعني بالدرجة الأولى عدم الاضرار بمصلحة هذه الأجيال، وهنا تتجلى ضرورة السؤال التالي أين العراق من التخطيط الاستراتيجي؟ وهل تطبق مؤسساتنا العامة والخاصة التخطيط الاستراتيجي؟

وقبل الإجابة على تلك التساؤلات لا بد من الإشارة الى ان العراق يعتمد على النفط في القيام بالعملية التنموية منذ خمسينات القرن الماضي حيث بدأت الواردات النفطية تتضاعف نتيجة توقيع الحكومة العراقية ان ذاك عقود مناصفة الأرياح مع الشركات الأجنبية المستخرجة للنفط، وان كان النية في ذلك الوقت

تتجه نحو تخصيص هذه الواردات بشكل مطلق في البناء التنموي للعراق لكن الاحداث السياسية المتسارعة وتبدل شكل الحكم في العراق من النظام الملكي الى النظام الجمهوري وما تبعه من سلسلة انقلابات وحروب داخلية وخارجية عمدت الى ازدياد الاعتماد على الواردات النفطية بشكل شبه مطلق، وان هذا الاندفاع لم يشكل سوى حاجز امام بقية القطاعات الإنتاجية للدولة ومسبب رئيسي لإهمال هذه القطاعات بالإضافة الى عامل اخر لا يقل خطورة عما تقدم وهو ان الاعتماد المطلق على النفط يشكل استنزاف سريع للثروة الطبيعية التي تملك فيها الأجيال القادمة بقدر ما يملكه هذا الجيل وما سبقه.

وبعد هذا الاستعراض والتوضيح يمكن الحكم على بعض مؤسساتنا من خلال الواقع العملي والمتمثل في تنفيذ الخطط والبرامج حيث نجد أن العديد من شركات القطاع الخاص تواجه مشاكل في الإنتاج والتسويق والمنافسة الشديدة من الخارج كما أنها ظلت تعتمد على الدعم الحكومي وبالتالي لم تستطع الاستمرار وتعثر واغلق أغلبها وأعيد هيكلة البعض الآخر وهذا ناتج عن عدم وجود تخطيط استراتيجي يحدد الرؤية والأهداف المستقبلية بدقة وكفاءة.

أما بالنسبة للقطاع العام فإن الحال لا يختلف كثيرا فهناك العديد من المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها وكلفت خزينة الدولة ملايين الدنانير إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة ولو نظرنا إلى الرؤية المستقبلية (الخطة الخمسية ٢٠٢٢ التي اطلقتها الحكومة بداية عام ٢٠١٨) والتي أعدت قبل الحكومة وكان هدفها الأساسي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فعلى الرغم من أنه حاليا يتم تنفيذ الخطة الخمسية والتي هي الرؤية الاقتصادية للدولة إلا انها لم تستطع التقدم خطوة واحدة نحو الأهداف الطموحة الموضوعة لها، فلا زال اعتمادنا الأساسي على النفط وهذا ما ظهر جليا في موازنة ٢٠١٩، وهذا ما يؤكد لنا أن التخطيط الذي تقوم به بعض مؤسساتنا العامة والخاصة إنما هو تخطيط تقليدي لا يراعي الرؤية المستقبلية وحق الأجيال القادمة ولا يرقى إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

وأخيرا، نقول انه لا بد من ربط التخطيط الاستراتيجي بالتنمية المستدامة من خلال الفهم الكامل والموضوعي لأهمية الربط بينهما، إذا ما أردنا تحقيق الأهداف المخطط لها وينبغي وضع أهداف قابلة للتنفيذ والتقييم وتراعي الاحتياجات الحالية والمستقبلية وضرورة التوازن بينهما، فلا يمكن بكل حال من الأحوال استنزاف الموارد الطبيعية لحساب الجيل الحالي تحت أي ذريعة وإهمال مستقبل البلاد، والالتفات الى ضرورة التخطيط بعيد المدى في كبح جماح استنزاف هذه الموارد، وقبل هذا وذاك لا بد من وجود عقول تعرف كيف تخطط وكيف تنفذ وتتابع.

* خبير اقتصادي

تجربة العراق الديمقراطية: تطلعات وتحديات

بيان السيدة أليس وولبول، نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

مركز الرافدين، النجف الأشرف-٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨

UNAMI، ٢٠١٨/١٢/٥

السادة أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

الضيوف الكرام،

أشركم على توجيه هذه الدعوة لي، للوقوف أمامكم بمركز الرافدين، اليوم، للحديث عن التجربة الديمقراطية في العراق.

لقد كان عام ٢٠١٨ عاماً مفعماً بالأحداث التي تدعو للتفاؤل ومليئاً بالكثير من التحديات بالنسبة للعراق وشعبه. فعلى الجانب الإيجابي، شهدنا عمليتين انتخابيتين ناجحتين إلى حد كبير، مما عزز المكتسبات الديمقراطية للعراق. ففي شهر مايو أيار أجرى العراق انتخاباته البرلمانية ضمن الإطار الزمني الذي حدده الدستور. ونظم المرشحون والأحزاب السياسية حملات انتخابية مشرقة، جرت وفقاً لميثاق الشرف الانتخابي الذي صاغته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، حيث خلت من الخطاب الطائفي والتصريحات التحريضية المهيجة. إلا أن بعض الانتهاكات المخيبة للأمال قد طالت البعض، لا سيما المرشحات من النساء. وقد جرت الانتخابات في موعدها المحدد، وتمكن معظم الناس (بمن فيهم النازحون) من الإدلاء بأصواتهم واختيار ممثليهم بحرية وأمان. وشهدت المناطق المحررة عملية تصويت علنية للمرة الأولى منذ دحر تنظيم داعش. وأود هنا أن أشيد بجهود موظفي الانتخابات وممثلي الأحزاب السياسية وقوات الأمن لجعلهم الانتخابات تتم بطريقة سلمية وآمنة ومنظمة بدرجة كبيرة.

ولكننا لا ينبغي أن نشعر بالرضا التام إزاء الانتخابات العامة" فقد اتسمت بمشاركة ضعيفة من قبل الناخبين بلغت ٤٤٪ فقط. إن القرار الذي اتخذته أكثر من نصف السكان المؤهلين للإدلاء بأصواتهم بعدم ممارسة حقهم الديمقراطي يبعث إلى السياسيين إشارة قوية مفادها عدم الرضا إزاء فشلهم في تحقيق تطلعات الشعب أو العمل على تلبية احتياجاتهم، كما يبعث برسالة قوية تفيد بضرورة وضع مصالح الشعب العراقي والوطن فوق المصالح الحزبية أو الطائفية أو الشخصية أو مصالح الجماعة. وإنني أشجع النخبة السياسية، وعلى وجه الخصوص الوزراء وأعضاء مجلس النواب الجدد، على التوصل إلى الاستنتاجات اللازمة بشأن ضرورة تمثيل الناس بشكل أفضل، وتحقيق العدالة للجميع، وممارسة المساءلة الديمقراطية، وإقامة الحكم الرشيد الخالي من الفساد، والمحاصصات الطائفية، والمحسوبية، والمحاباة.

ولعلكم ستذكرون أن مرحلة ما بعد الانتخابات قد تميزت بشكاوى واسعة الانتشار. وقادت المزاعم بوجود تزوير الانتخابي وسوء إدارة الانتخابات إلى اتخاذ قرار، مدعوم من قبل الأمم المتحدة، قضى بإجراء عملية جزئية لإعادة عدّ وفرز النتائج يدوياً. وأود هنا أن أشير إلى الطريقة التي اتسمت بالشفافية والمصادقية والتنظيم الجيد التي

جرت بها إعادة العد (والتي شهدتها بنفسها في العديد من أماكن إعادة العد والفرز). وأحيي مهنية جميع الموظفين الذين قاموا بعملية العد والفرز، سواء كانوا تابعين للمفوضية المستقلة العليا للانتخابات أو للجهات القضائية، والذين قاموا بذلك العمل تحت الإشراف المتمكن والنزوية لمجلس القضاة. وفي اعتقادي أن إعادة العد والفرز قد زادت من ثقة الناس في نتائج الانتخابات. وآمل أن تزيد أيضاً من ثقتهم بقدر أكبر في العملية الانتخابية عموماً.

السيدات والسادة،

طوال فترة ما بعد الانتخابات وتشكيل الحكومة، خرج الناس إلى الشوارع للتعبير عن عدم رضاهم عن إدارة شؤون الدولة. ويجب أن تؤخذ مطالبهم على محمل الجد إذا أردنا للعملية الديمقراطية أن تنجح في العراق. فالمظاهرات التي بدأت في البصرة في شهر تموز وامتدت إلى المحافظات الجنوبية الأخرى بما فيها ميسان والمثنى والقادسية وذي قار والنجف وكربلاء وبابل وواسط ومن ثم إلى بغداد، كانت دعوة واضحة للحكومة للقيام بحقوق الشعب واحتياجاته الأساسية. وقد شكلت جسامه الاحتجاجات العنيفة الأخرى التي اندلعت في البصرة في شهر ايلول المنصرم إشارة إلى الحكومة لإيجاد حلول ملموسة للمشاكل المحلية المتمثلة في عدم تقديم الخدمات الأساسية، ونقص إمدادات الكهرباء، ونقص الوظائف وتقشي الفساد. واتهم المتظاهرون الزعماء الوطنيين والحكومات المتعاقبة بتجاهلهم إياهم، وأعربوا عن إحباطهم العميق والتمتامي إزاء النظام السياسي، بما في ذلك نظام المحاصصة الطائفية (الكوتا) الذي يروونه نظاماً فاسداً وغير مجدٍ، إلى جانب ما يتصورونه عن وجود تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد. وفي حين أعرب العديد من الزعماء السياسيين عن دعمهم لمطالب المحتجين، لم يوجد تقدم يذكر بغية إحداث التغيير. وقد بذل السيد العبادي رئيس الوزراء الأسبق ومجلس الوزراء جهوداً جديرة بالثناء لتنفيذ بعض تدابير الإغاثة السريعة، ولكنها لا تزال غير كافية لمعالجة جذرية لاحتياجات الناس وشواغلهم. وتحتاج الحكومة الجديدة الآن إلى إعطاء الأولوية للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة والمساواة والمصالحة والمصالحة ومحاربة الفساد. وسيؤدي خلق فرص العمل إلى ترسيخ قواعد التنمية الاقتصادية والاستقرار والازدهار، في حين يجب أن يحافظ العراق على سيادته واستقلاله، بعيداً عن التدخل الخارجي. إن التحديات التي يواجهها العراق عميقة الجذور ولا يمكن معالجتها إلا عن طريق حكم قوي وموحد. ويتعين على السيد رئيس الوزراء الدكتور عادل عبد المهدي ووزراء حكومته خوض معركة ضد الفساد، في حين يتعين على مجلس النواب الجديد إصلاح القوانين التي لا ترسخ قيم العدالة والمساواة.

السيدات والسادة،

أود أن أثنى على اكتمال عملية الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان بنجاح. ومرة أخرى، تم التحقيق بشكل كامل في مزاعم التزوير في الانتخابات. وفي ٣٠ تشرين الأول، أقرت الهيئة القضائية الانتخابية في محكمة التمييز في إقليم كردستان على نتائج الانتخابات. وقد أكد لنا كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني عزمهما على التشاور بشكل وثيق مع جميع الأحزاب السياسية المحلية حول تشكيل الحكومة. وقد أعلن الاتحاد الإسلامي الكردستاني وحركة الجيل الجديد أنهما سيشكلان معارضة في برلمان كردستان. كل هذا التقدم هو موضع ترحيبنا. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن اتفاقات رسمية بشأن تشكيل الحكومة. وفي هذا الصدد،

نحث الأحزاب الكردية على إكمال المفاوضات وتشكيل البرلمان لكي نضمن أن احتياجات الشعب يمكن أن تتم معالجتها بشكل استباقي.

السيدات والسادة

إن الأمم المتحدة قد شعرت بالارتياح وهي ترى السيد عبد المهدي، بصفته رئيس الوزراء المكلف، يحصل على موافقة العديد من الكتل البرلمانية البارزة لاختيار وزرائه بحرية، على أساس قدراتهم وخبراتهم وليس بناء على أنظمة المحاصصة الطائفية أو السياسية. وقد أشدنا بالانتقال الديمقراطي للسلطة بين رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي ورئيس الوزراء المقبل عبد المهدي ضمن الجدول الزمني الدستوري. وفي أثناء حفل التسليم في ٢٥ تشرين الأول، ذكر السيد العبادي بإنجازات حكومته. وبالفعل فإن السيد العبادي وحكومته وحكومة إقليم كردستان والقوات المسلحة وشعب العراق يستحقون الاعتراف والامتنان على التقدم المحرز حتى الآن. وفي الوقت الذي لم تمض فيه عملية تشكيل الحكومة دون صعوبات، أظهرت الكتل السياسية رغبتها في العمل على دعم رئيس الوزراء. وقد كانت المنافسة والاختلافات ذات طابع سياسي إلى حد كبير وليست طائفية، وهذا مؤشر على التخلص من تركة الماضي، ويتعين على العراق الآن أن يبني على هذه الأسس.

ما زلت أشعر بالقلق إزاء توقف عملية تشكيل الحكومة بسبب استمرار الخلافات حول بعض المناصب الوزارية، ما أسهم في استمرار الانقسام بين الأحزاب والكتل السياسية. وتحت الأمم المتحدة رئيس الوزراء عبد المهدي والأحزاب السياسية على التوصل إلى اتفاق وإكمال تشكيلة الكابينة الوزارية. وتتقاسم جميع القوى السياسية الآن مسؤولية خلق بيئة تمكّن رئيس الوزراء والوزراء الجدد من تنفيذ برنامجهم وضمان الاستقرار السياسي. وبرنامج الحكومة الجديد الذي دعيت الأمم المتحدة لتقديم المشورة بشأنه، برنامج طموح ويتطلع إلى الأمام. وهو يحدد خططا محددة للإصلاح، والاستثمار، والنهوض بالقطاع الخاص، ومعالجة الفساد، ونقل العراق من سياق الأزمة إلى رحاب التنمية المستدامة. كما يعطي البرنامج الأولوية لخلق فرص العمل، وزيادة نطاق المشاركة على مستوى المحافظات، وإعادة التأهيل، وإعادة إعمار المناطق المحررة، وعودة النازحين. كما يركز على تعزيز الأمن، ومكافحة الإرهاب، وبسط النظام، وسيادة القانون. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لحلّ التحديات العالقة مع إقليم كردستان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتخصيص الميزانية، والموارد المالية، والنفط، والمناطق المتنازع عليها. ولكي يتحقق هذا البرنامج، سيحتاج العراق إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي، وليس ذلك فحسب بل سيحتاج أيضا إلى دعم سياسي مستدام من القادة السياسيين والأحزاب داخل البرلمان. وبالنسبة للعلاقات الدولية، أشيد بقيادة العراق الجدد الذين شرعوا في العمل دون تأخير من أجل الانخراط مع الحكومات الإقليمية - وتعزيز العلاقات الثنائية، ومعالجة التحديات الإقليمية مثل الإرهاب، وقضايا المياه ومناقشة أوجه التعاون الاقتصادي والاستثمار من أجل إعادة إعمار العراق.

السيدات والسادة

من بين المهام ذات الأولوية أمام البرلمان الجديد الإعداد للانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات. ومع اتساع نطاق الدور الذي تقوم به مجالس المحافظات في المحافظة، فإن اختيار المرشحين من قبل الناخبين بشكل حر ونزيه

يعد أمراً بالغ الأهمية لتنمية البلاد. وأرحب هنا بإعلان مفوضية الانتخابات استئناف عملية التسجيل للبيانات البيومترية للناخبين. وأشعر بالسرور إزاء مشاركة محافظة كركوك في هذه الانتخابات لأول مرة منذ عام ٢٠٠٥، الأمر الذي يعد خطوة هامة على الطريق تجاه تطبيع وضعية كركوك والأوضاع السياسية في المحافظة. ولا تزال المباحثات بشأن إعادة تفعيل مجلس محافظة كركوك مستمرة، فيما تدعم الأمم المتحدة المباحثات بين الأطراف السياسية الفاعلة المحليين من الطوائف الكردية والعرب والتركمان.

السيدات والسادة،

إنني مسرورة لحصول العديد من المرشحات على عدد كبير من الأصوات ضمن قوائمهن السياسية، ولأن ١٩ امرأة مرشحة تم انتخابهن لعضوية البرلمان على هذا الأساس. ونأمل أن حصة الـ ٢٥٪ التي تضمن حالياً ٨٣ مقعداً للنساء، سوف تمثل في المستقبل الحد الأدنى، وليس رقماً ثابتاً. وأحث القادة السياسيين على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة داخل الحكومة، وتمثيلهن في أعلى المستويات في المؤسسات السياسية ومواقع صنع القرار داخل البرلمان وفي الحكومة. وأشعر بالأسف الشديد من عدم تعيين أي من المرشحات أو مرشحي الأقليات لشغل مناصب وزارية حتى الآن. وفي الوقت الذي أرحب فيه بتأكيدات رئيس الوزراء عادل عبد المهدي أنه سيشمل النساء بالتعيين في المناصب الحومية في المستقبل، أشعر بأن فرصة ما قد ضُيِّعت. يجب أن تحصل النساء على فرصة كاملة للعب دور رئيسي في تشكيل مستقبل ما بعد داعش في بلادهن. يجب أن يكون تحقيق المساواة للمرأة وتمكينها في صميم كافة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والعدالة والإصلاح التشريعي والمصالحة.

السيدات والسادة،

لا يمكن تحقيق الديمقراطية وتحسين مستوى المعيشة في بيئة تتسم بانعدام الأمن المستمر. وعلى الرغم من أن خلافة داعش المزعومة قد هزمت، لا يزال التنظيم الإرهابي يشكل تهديداً. وواصلت قوات الأمن العراقية والحشد الشعبي ممارستها ضغطاً متواصلاً على وجود داعش وأنشطته المتبقية في أنحاء شمال ووسط وغرب العراق، طوال العام، من خلال عمليات تطهير متتالية. بيد أن التحديات تبقى ماثلة أمام تحسين البيئة الأمنية بشكل عام. ويتعين على الحكومة الجديدة إصلاح القطاع الأمني وتأهيله ووضعه تحت سيطرة الدولة الصارمة.

السيدات والسادة،

إن الأمم المتحدة تعمل بجد لدعم العراق وشعبه. ومع اقتراب عملية تشكيل الحكومة من الاكتمال في الوقت الحاضر، يحدونا الأمل أن يواصل البلد مسيرته نحو الديمقراطية. وسنواصل تقديم المشورة والمشاركة. وسنواصل العمل بالشراكة مع العراق حكومةً وشعباً لتحقيق التقدم، نحو مستقبل مزدهر يقوم على الديمقراطية وسيادة القانون- في ربوع عراقٍ تُحترم فيه حقوق كل مواطن وتلبي فيه احتياجاته.

شكراً لكم

تحليل- شلل يصيب مساعي تشكيل الحكومة العراقية بسبب تنافس شيعي

وكالة رويترز: ٢٠١٨/١٢/٥

من جون ديفيسون وأحمد رشيد: بغداد (رويترز) - أصاب تنافس متنام بين اثنين من الفصائل الشيعية واسعة النفوذ المساعي الرامية لتشكيل الحكومة في العراق بالشلل بعد مرور ستة أشهر على الانتخابات التي استهدفت توجيه البلاد نحو التخلص من آثار سنوات الحرب.

رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر (إلى اليسار) وهادي العامري خلال مؤتمر صحفي في نجف بالعراق يوم ١٢ يونيو حزيران ٢٠١٨. تصوير: علاء المرجاني - رويترز.

فقد شكلت أكبر كتلتين فائزتين في الانتخابات البرلمانية التي أجراها العراق في مايو أيار تحالفا ضمينا في أكتوبر تشرين الأول عندما اختارتا رئيسا للدولة واتفقتا على ١٤ وزيرا من بين ٢٢ عضوا في مجلس الوزراء.

ويقود إحدى الكتلتين رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر والأخرى يتزعمها هادي العامري الذي يقود فصيلا مدعوما من إيران.

إلا أن الوضع شهد جمودا منذ ذلك الحين لأسباب على رأسها الخلاف حول من يشغل منصب وزير الداخلية الشاغر الذي هيمن عليه لسنوات حلفاء للعامري يدعمون الزعيم السابق لفصيل شبه عسكري تدعمه إيران لشغل المنصب.

أما الصدر فيقول إن من يشغل هذا المنصب يجب ألا تكون له أي انتماءات سياسية. وقد تأجل أكثر من مرة التصويت في البرلمان على شغل الوزارات الشاغرة في حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي.

وعاد العراق إلى حالة الجمود على الصعيد البرلماني لكن تحول الخلاف من صورته السابقة بين السنة والشيعية في أعقاب غزو العراق الذي قاده الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ إلى خلاف بين فصائل شيعية. ودفع ذلك أرفع المراجع الشيعية في العراق إلى إطلاق نداء الأسبوع الماضي للسلامة من أجل التعاون.

ويبدو هذا الأمر الآن أشبه بالمستحيل. فقد قال نواب إن الجانبين أوقفا المحادثات في الوقت الذي أطلق فيه آية الله العظمى علي السيستاني تصريحاته.

وقال حنين القدو وهو من أعضاء الكتلة التي يتزعمها العامري لرويترز يوم الجمعة "وصلنا لطريق مسدود". وقال النائب أحمد الكفاني "لا داعي لمزيد من التأجيلات. ولا فائدة في المحادثات. سنتوجه إلى البرلمان ونصوت على بقية أعضاء مجلس الوزراء".

وأضاف أن الكتلة ستفعل ذلك دون الاتفاق مع أنصار الصدر رغم أن الحسابات البرلمانية ضدها. وحث الصدر عبد المهدي يوم الاثنين على تقديم بقية أعضاء مجلس الوزراء إلى البرلمان للتصويت عليهم في أقرب وقت ممكن دون المرشحين محل الخلاف.

وقال الصدر لرئيس الوزراء "يجب ألا تدعن لما يحدث وراء الكواليس". وكان الصدر الذي فازت كتلته بأكثر عدد من مقاعد البرلمان في الانتخابات قد هدد بالانسحاب من العملية السياسية وتنظيم مظاهرات جماهيرية مثلما فعل في الماضي خاصة عندما اقتحم المحتجون المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد عام ٢٠١٦.

وقال عضو في تحالف سائرون الذي يتزعمه الصدر طلب عدم نشر اسمه "إذا تجاهلتنا كتلة البناء فسنلجأ إلى كل الخيارات الممكنة بما في ذلك التعبئة في الشوارع".

* "لا إعمار"

وسواء كان انسحاب الصدر وشيكا أم لا فإن هذا الخلاف أصاب بالشلل الجهود الرامية لإعادة بناء العراق الذي لحق به دمار واسع بسبب حربه على تنظيم الدولة الإسلامية وتوفير الخدمات في المناطق الفقيرة.

وكانت سيول مفاجئة قد أسفرت عن مقتل عدة أشخاص الشهر الماضي كما أن المتشددین ما زالوا يشنون هجمات على نطاق محدود. ويقول مسؤولون محليون إن الخلافات السياسية هي السبب في عدم توفير الخدمات. وقال الشيخ أبو مشعان أحد القيادات العشائرية في محافظة الأنبار "لا إعمار ولا وظائف هنا". وأضاف "خطوط الكهرباء الرئيسية ما زالت معطلة. في البداية قالوا سنحصل على الكهرباء بحلول أكتوبر (تشرين الأول). والآن يقولون يناير (كانون الثاني). السلطات ليست مهتمة بنا. فقد أمضت قرابة سبعة أشهر في محادثات ولم تتوصل إلى حكومة حتى الآن. ومن تداعيات هذا الجمود أيضا أنه لم يتم إقرار موازنة ٢٠١٩ ولذلك لا تعلم المحافظات حجم الإنفاق على إصلاح المرافق.

وقال نور الدين قبلان المسؤول بمحافظة نينوى "الأمطار الغزيرة قطعت الطرق في الموصل. وليس لدينا حتى ما يكفي من المال لإصلاح الطرق التي لحقت بها أضرار بسبب القتال". وكانت أحزاب كثيرة اعتبرت عبد المهدي مرشحا وسطا لمنصب رئيس الوزراء ربما يمكنه تشكيل حكومة من الخبراء المستقلين القادرين على تقديم الخدمات وتقليص البطالة وهما السببان الرئيسيان في احتجاجات شابها العنف في سبتمبر أيلول الماضي. ووافقت عليه الكتلتان البرلمانيتان اللتان تضمان أحزابا سنية. ويشغل عدد من السنة والکرد مناصب وزارية. غير أن محللين يقولون إن الصراع على النفوذ بين الصدر والعامري سحب المبادرة من يدي رئيس الوزراء ومن البرلمان.

وقال ريناد منصور الزميل الباحث في تشاتام هاوس بلندن "ليس الأمر بيده أو بيد أعضاء البرلمان. فليس للفرعين التنفيذي ولا التشريعي للحكومة قول في تشكيل مجلس الوزراء المقبل". وأضاف "لم يظهر بعد الزعيم القادر على جمع الطرفين وحل مسألة من يشغل (منصب وزير) الداخلية... أصبحت مسألة مبدأ".

ومن المحتمل أن تضعف هذه الخلافات بين القيادات الشيعية النفوذ الإيراني في العراق الذي تنامي منذ الإطاحة بصدام حسين قبل ١٥ عاما.

وإذا استمر الانقسام فستفضل إيران أن يكون العامري وقيادات فصيله في وضع قوي. غير أنه في حين أن إيران ستسعى للحيلولة دون تدهور الخلافات فلا تبدو أي بادرة على أنها قامت بالوساطة بين الكتلتين. * هل بدأ وقت رئيس الوزراء ينفذ؟

قال نواب من المجموعة البرلمانية لتحالف سائرون بزعامة الصدر إنهم بعثوا برسالة الأسبوع الماضي لمرشح العامري لمنصب وزير الداخلية فالح الفياض الرئيس السابق لفصائل الحشد الشعبي الشيعية وطلبوا منه التنحي. وقال نواب في كتلة العامري لرويتز إنهم سيحاولون الدفع بفياض في البرلمان بعد أن يئسوا من المحادثات مع الصدرين. إلا أنه من المستبعد أن يتم التصويت دون موافقة من الصدر الأمر الذي يفرض مزيدا من الضغوط على حكومة عبد المهدي. وقال ضياء الأسدي وهو من كبار مستشاري الصدر "رغم الصعوبات التي يواجهها رئيس الوزراء في ترشيح وزير الداخلية والدفاع فعليه أن يستكمل هذا التشكيل وتقديم الأسماء. وإلا فلا يمكن لحكومته فعلا أن تستمر على هذا الحال". ورغم أن وزارة الدفاع لا تزال شاغرة فإن العقبة الرئيسية هي وزارة الداخلية. وقال الأسدي إن الصدر سيمهل عبد المهدي فترة تصل إلى ستة أشهر لتشكيل حكومة كاملة قبل أن يسحب تأييده له. وتأتي الضغوط أيضا من طرف العامري.

فقد قال قيس الخزعلي أحد قيادات الفصائل والذي أسهم جناحه السياسي بنواب في كتلة العامري "إذا تم إقناع عبد المهدي... بأن فياض هو المرشح المناسب فعليه أن يتقدم به". وأضاف "رئيس الوزراء ليس لديه في الوقت الحالي كتلة أغلبية في البرلمان تساند حكومته أربع سنوات".

زيارة بارزاني لبغداد لا جديد!

*احسان جواد كاظم

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/٥

ليس صحيحاً ما قيل ويقال على لسان سياسيين واعلاميين عن ثمرات طيبة للعراقيين تحملها زيارة السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والحاكم الفعلي لإقليم كردستان الى بغداد... او انها شكلت منعطفاً، وفتحت صفحة جديدة في العلاقة بين حكومة المركز والاقليم، الا ربما في اذهان أصحاب المصلحة منها... ففي حقيقة الامر، ما من جديد فيها.

ربما الشيء الجديد الوحيد فيها هو مجيء السيد البارزاني الى العاصمة بزي معاصر بدل الشروال الكردي التقليدي.

وما استقبال صنوا المحاصصة وذلعاها السيد محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب والسيد هادي العامري قائد تحالف الفتح بما يمثلاه من توجهات سياسية طائفية للبارزاني، الضلع الثالث للمحاصصة المرفوضة شعبياً، في المطار، هذا الاستقبال الحفي بوجوه مبالغ في بشاشتها، الا ليشير الى امر بالغ الخطورة على وشك الحدوث، لن يكون في صالح عموم العراقيين!

فهذه الزيارة المفاجئة جاءت لبروز حاجة ملحة لإنقاذ جبهة قوى المحاصصة وترميم بيوتها الثلاث، الشيعية والسنية والكردية التي تعرضت للتصدع خلال الفترة الماضية واعادة تشكيلها بأضلاعها الثلاث واخراجها من مأزقها، بعد ان استعصى عليها تمرير ما كانت ترغب في تمريره بالبساطة التي كانت تفعلها في الدورات السابقة دون دعم السيد البارزاني ونواب حزبه في مجلس النواب، بعد دخول قوى مدنية اصلاحية مثل تحالف سائرون وغيره في البرلمان، تقف بصلافة ضد المحاصصة ونهجها التخريبي.

فغرض الزيارة الحقيقي هو ترجيح كفة ميزان المعادين للاصلاح من المتحاصصين الفاسدين على حساب كفة دعاة الاصلاح ودولة المواطنة والعدالة الاجتماعية، ليس إلا!

فتصريحات السيد البارزاني الإعلامية بعد عودته لأربيل هي هي، ولا يظهر فيها أي اشارات لإعادة حسابات او استقائه لدروس وعبر، كما زعم بعض المحللين السياسيين، من فشل تجربة استفتاء الانفصال، فهي لم تخرج من دائرة تحميل الحكومة الاتحادية كل التعقيدات والتداعيات التي حدثت في العلاقة فيما بينهما، والمطالبة بأكثر من الاستحقاقات الواقعية للإقليم على حساب باقي العراقيين.

وان كل ما قام به هو فقط إعادة ترتيب اولوياته على ضوء متغيرات الواقع السياسي العراقي لما بعد الانتخابات البرلمانية الاخيرة.

وحتى تصريحه الايجابي عن دعمه الحكومة الاتحادية، لم يكن ترحيباً ببرنامجها الاصلاحية، بل اتخذ طابعاً شخصياً متعلقاً بوجود صديقه القديم السيد عادل عبد المهدي على رأسها، والتي ربما يعول البارزاني عليه وعلى طبيعة شخصيته التي يبدو أنها مترددة في نيل امتيازات حصرية.

اذن هي ليست زيارة خير، ينتفع منها المواطنون العراقيون بمن فيهم الكرد بل هي زيارة للالتفاف على جهود الاصلاح واعادة تقسيم المغام للمتحاصصين.

كما ان ما تسرب لمصادر اعلامية عن وقوف ايران وراء هذه الزيارة للعاصمة، تؤكد المساعي الايرانية في ابقاء اليد الطولى لوكلائها المحليين في السلطة والحكم، بما يوفر لها ورقة لعب رابحة في صراعها ضد التدخلات الامريكية والغربية عموماً، وهذا ما يضيف بعداً خطيراً آخر للزيارة واهدافها تضر بمصالح الشعب العراقي وسلامة اراضيه وسيادته الوطنية. المتحاصصون لم ينسوا آدمية الآخرين من مواطنيهم فقط، بل انهم فقدوا آدميتهم في خضم تهالكهم على المغام ومغريات السلطة.

رغم زوال داعش.. مازال الإيزيديون يعانون في العراق

فورين بوليسي: ٢٠١٨/١٢/٥

سام ميدنيك*: الآن، تحتل أربعة فصائل بلدة سنجار والمناطق المحيطة بها، والتي لا تتمتع أي منها بالسيطرة الكاملة على المنطقة: قوات الحكومة العراقية و وحدات حماية الشعب السورية ذات الأغلبية الكردية و وحدات الحشد الشعبي، وهي قوات شبه عسكرية ترعاها الحكومة العراقية وتدعمها إيران و وحدات حماية إيزيدخان، وهي ميليشيا إيزيدية محلية يقاتل في صفوفها نحو ٣ الاف مقاتل، وتتغير الأعلام عند كل نقطة تفتيش داخل البلدة وحولها، حيث تحاول كل مجموعة تأكيد هيمنتها.

تقع بلدة سنجار العراقية ذات الموقع الاستراتيجي، الخالية الآن من السكان المدنيين والمجردة من مظاهر الحياة، مدفونة في ركام الحرب. ومع أنه قد تم تحريرها من "داعش" قبل ثلاث سنوات الآن، فإن المدينة ما تزال خراباً -وقد أصبحت تضج بالميليشيات الوكيلة التي تتنافس من أجل السيطرة على المنطقة.

تقع البلدة على بعد نحو ٢٠ ميلاً من الحدود السورية، إلى الجنوب من جبال سنجار، وهو مدى لطالما انطوى على أهمية جغرافية. ويقال أن رئيس النظام السابق، صدام حسين، استخدم جبال سنجار التي تصل ارتفاعاتها إلى نحو ٤,٨٠٠ قدم، لإطلاق الصواريخ منها على إسرائيل خلال حرب الخليج في التسعينيات.

والآن، لم يعد التقدم الذي تم إحرازه في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح هناك يعني أن الطاقة المائية هي الطاقة الوحيدة المتجددة في البلدة.

في السنوات الأخيرة، كانت سنجار، التي تشكل موطن الإيزيديين "الأقلية العرقية الدينية، موقعاً لحملة الإبادة العرقية والجماعية التي قادها تنظيم "داعش" الإرهابي. وفي يوم ٣ آب (أغسطس) ٢٠١٤، هاجم مقاتلو المجموعة الإرهابية البلدة بلا رحمة، وذبحوا الآلاف من المدنيين واختطفوا النساء والفتيات اللواتي أخذوهن إلى سورية وتم بيعهن أو منحهن كعبيدات جنس لمقاتلي "داعش". وسعى أولئك الذين تمكنوا من النجاة من المذبحة إلى طلب الملاذ فوق قمم جبال سنجار الوعرة. وشكلت سنجار، عندما كانت تحت سيطرة الجماعة الجهادية، ممراً برياً وطريقاً إمداداً يربط بين معازل "الدولة الإسلامية" في سورية والعراق.

ولكن، منذ تحرير سنجار من المجموعة الإرهابية في أواخر العام ٢٠١٥، تدفقت عليها مجموعة كبيرة من الميليشيات، صانعة فراغاً في القيادة، والذي يهدد استقرار المنطقة.

قالت ماريا فانتاباي، المستشارة الرفيعة لشؤون العراق في مجموعة الأزمات الدولية، لمجلة فورين بوليسي، إنه "على الرغم من أنه تم تحريرها من وجود داعش... فإن المنطقة ما تزال في واقع الأمر تحت الاحتلال" حيث تعمل الأجنحة العراقية والأجنبية المتعارضة على احتواء الإيزيديين وضمهم إلى الجماعات المسلحة المتنافسة". وأضافت فانتاباي أن الوجود المتواصل لهذه الجماعات في المنطقة يحول دون أعمال إعادة الإعمار، ونزع الألغام، وتهيئة الظروف لعودة آمنة للإيزيديين المشردين إلى منازلهم.

الآن، تحتل أربعة فصائل بلدة سنجار والمناطق المحيطة بها، والتي لا تتمتع أي منها بالسيطرة الكاملة على المنطقة: قوات الحكومة العراقية و وحدات حماية الشعب السورية ذات الأغلبية الكردية و وحدات الحشد الشعبي، وهي قوات شبه عسكرية ترعاها الحكومة العراقية وتدعمها إيران و وحدات حماية إيزيدخان، وهي ميليشيا إيزيدية محلية يقاتل في صفوفها نحو ٣,٠٠٠ مقاتل. وتتغير الأعلام عند كل نقطة تفتيش داخل البلدة وحولها حيث تحاول كل مجموعة تأكيد هيمنتها.

أصبح الشعور بعدم الاستقرار وانعدام الثقة متوطنين في البلدة، خاصة فيما يتعلق بالميليشيا المدعومة من إيران. ويقول إيدو حيدر مراد، نائب قائد قوات إيزيدخان الإيزيدية في سنجار: "ليس هناك أمن في سنجار" الوضع غير آمن بسبب وحدات الحشد الشعبي. إنهم يريدون أن يستخدموا هذه المنطقة للسيطرة على قمة الجبل" إنهم

يريدون السيطرة على إسرائيل" إنهم يريدون السيطرة على كل شي". قال ذلك مشيراً إلى استخدام صدام حسين المزعوم للجبل لإطلاق الصواريخ على إسرائيل خلال حرب الخليج.

ثم وجه مراد نداء إلى المجتمع الدولي، مطالباً بتشكيل قوة مسلحة تتمركز في سنجار لحماية اليزيديين. لكن المحادثات مع الأميركيين والأوروبيين لم تسفر حتى الآن سوى عن القليل من النتائج. بل إن القائد مراد طلب أيضاً عقد اجتماع شخصي مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وجهاً لوجه، لكنه يقول إنه ما يزال ينتظر تلقي رد من واشنطن. وهو يخشى أنه إذا ما تولت وحدات الحشد الشعبي ذات الأغلبية الشيعية زمام السيطرة في المنطقة، فإن أوضاع شعبه ستصبح أكثر سوءاً حتى مما كانت عليه تحت حكم "داعش".

ولكن، وفقاً لتقرير أصدرته مجموعة الأزمات الدولية، والذي نشر في شباط (فبراير) فإنه ما من سبب للقلق. فمئذ تشرين الأول (أكتوبر) من العام ٢٠١٧، كانت لقوات الحشد الشعبي اليد السياسية والعسكرية العليا في سنجار، وهي توفر عبر الأراضي التي انتزعتها من "داعش" ممراً برياً لإيران، والذي تؤمن به وصولها إلى سورية. وفي السنة الماضية، استولت وحدات الحشد الشعبي أيضاً على المزيد من المناطق الإضافية على طول الحدود السورية. وسوف تواصل القوى الخارجية القتال من أجل كسب السيطرة الاستراتيجية على سنجار طالما ظلت الحكومة العراقية ضعيفة.

من جهتها، تنفي وحدات الحشد الشعبي فكرة أنها تحاول الاستئثار بالقوة الإقليمية. وقال خالا علي، أحد قادة قوات الحشد الشعبي لهذه المجلة: "إذا كنا نريد استخدام جبل سنجار للسيطرة على إسرائيل أو لأي غاية أخرى، فإن ذلك سيكون شأناً تمكن مناقشته في المستقبل". واعترف علي بأن إيران وجهت المجموعة إلى الاحتفاظ بحضور أقوى في المنطقة، لكنه رفض الإدلاء بالمزيد من التعليق والتفصيل.

في الأثناء، طمأن الجيش العراقي السكان المدنيين إلى أن المنطقة آمنة، وقال لهذه المجلة إن السبب الوحيد الذي يجعل سنجار ليست خاضعة لسيطرته بالكامل هو النقص في القوات، كما قال اللواء نجم عبد الله الجبوري، قائد العمليات في محافظة نينوى.

في الغضون، ما يزال الآلاف من اليزيديين الذين كانوا قد فروا من منازلهم قبل أربع سنوات خائفين وغير مقتنعين، وما تزال تدور في أذهانهم ذكريات تخلي قوات الجيش العراقي وقوات البشمركة الكردية عنهم وتركهم وحدهم لمواجهة الموت عندما هاجمهم "داعش" في ذلك الحين.

ما يزال أكثر من ٣,٠٠٠ شخص من اليزيديين يحتمون الآن على سفوح جبل سنجار، مفضلين الاستعداد لقضاء فصل شتاء بارد آخر في الخيام الممزقة على العودة إلى منازلهم. وفي زيارة كنت قد قمتُ بها إلى سنجار في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، قال لي أكثر من عشرة من اليزيديين إنهم لا يثقون بأي من الجماعات المسلحة التي تتمركز عند أسفل الجبل.

يقول بركات هويدا كاستل: "إذا لم يجلبوا لنا قوة دولية، فإننا لن نعود". وكان اليزيدي البالغ من العمر ٣٨، والضابط السابق في الجيش العراقي، قد وقع في أسر "داعش" ذات مرة، وهو ما يزال يعيش على سفح الجبل منذ دفعت عائلته للجهاديين مبلغ ٦٠,٠٠٠ دولار مقابل إطلاق سراحه في صيف العام ٢٠١٤. وقال وهو يسرد قصة الشهر الذي قضاه أسيراً لدى "داعش" في سورية: "قالوا لي إنهم سوف يقطعون رأسي ويرسلونه إلى عائلتي بالبريد".

وكان هيرتو حمرش مينوت، ٤٧ عاماً، قد اختطف هو أيضاً على أيدي مقاتلي "داعش" من قريته بالقرب من سنجار قبل أربع سنوات، وتم احتجازه لأكثر من ثمانية أشهر، ويقول: "كانوا يريدون أن يجعلونا نموت من الجوع" كان الأمر مثل العيش في الجحيم". وبينما يجلس بجوار خيمته على الجبل محاطاً بزوجتيه وأبنائه الاثني عشر، حرك الرجل العجوز أصابعه خلف أذنيه. وكان قد فقد معظم قدرته على السمع خلال الوقت الذي قضاه في الأسر،

عندما كان أسروه يضربونه على رأسه. وما تزال أسرة مينوت تعيش على الجبل منذ أكثر من عام الآن، من دون أي خطط للمغادرة" بل إنهم لا يعرفون من هو الطرف المسؤول عن سلامتهم.

يعلق معظم اليزيديين الذين يعيشون على الجبل جل آمالهم في قدوم مستقبل جديد على فرد منهم. ففي هذا العام، كانت الفائزة المشاركة بجائزة نوبل للسلام، نادية مراد، من محافظة سنجار، وقد تم الاعتراف بالجهود التي تبذلها لإنهاء العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب.

وكانت مراد واحدة مما يقدر عددهن بنحو ٦,٥٠٠ امرأة وفتاة يزيديية تم اختطافهن وبيعهن كعبدات جنس عندما هاجم مقاتلو "داعش" المنطقة في العام ٢٠١٤. وقد تمكنت من الهرب وشق طريقها إلى ألمانيا، حيث تعيش الآن كلاجئة وتدير "مبادرة نادية"، وهي منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان.

وقالت مراد لمجلة "فورين بوليسي": "لقد عانينا لكننا لم نستسلم. لم نتلق المساعدة ولم ينقذنا أحد عندما هاجم 'داعش'، لكنني آمل أن يعني هذا الاعتراف أن المجتمع الدولي سوف يساعدنا في التعافي من هذه الإبادة الجماعية وسوف يمنع وقوع مثل هذه الهجمات على المجتمعات الأخرى التي مثلنا في المستقبل".

تبرعت المرأة ذات الخمسة وعشرين ربيعاً بكل قيمة جائزتها النقدية للمنظمة، وهي تأمل في أن تقنع الجائزة الحكومة العراقية، وكذلك الدول الأخرى، بتشكيل قوة مهمات خاصة لإنقاذ ما تبقى من النساء والفتيات اليزيدييات اللواتي يُقدر عددهن بنحو ٣,٠٠٠، واللواتي يُعتقد أنهن ما يزلن في الأسر. وتشعر منظمته بالقلق من أنه في حال لم يتم اتخاذ خطوات حقيقية لمساعدة المجتمع اليزيدي على التعافي من آثار حملة الإبادة الجماعية، فإن اليزيديين سيختفون من المنطقة إلى الأبد.

يقول مراد الياس، وهو يزيدي يعيش على جبل سنجار: "كانت (مراد) أول شخص يرفع صوته ويكون شجاعاً بالحديث عما حدث لنا. الشيء الأكثر أهمية الذي تستطيع أن تساعدنا في فعله الآن هو إعادة اليزيديين السجناء والمساعدة في تنظيف أرضنا".

في تشرين الأول (أكتوبر)، أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها منح أكثر من ١٧٨ مليون دولار للمساعدة على دعم المجتمعات الضعيفة في العراق، وركزت بشكل خاص على الأقليات الدينية، ليصل بذلك إجمالي المساعدات الأمريكية للمجتمعات الضعيفة في العراق إلى ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار منذ السنة المالية ٢٠١٧، وفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية. ولكن، وعلى الرغم من مثل هذه العروض للمساعدة، فإن إعادة الإعمار في سنجار ما تزال متعثرة، وما يزال المجتمع اليزيدي المتشكك بعمق خائفاً جداً من العودة، ويسوده التوتر من احتمال إعادة استهداف أفراد مرة أخرى.

الآن، موزعة في مختلف أنحاء شوارع المدينة المتهالكة، ما تزال بقايا حكم "الدولة الإسلامية" الوحشي ماثلة، بينما تستمر التعهدات الجديدة بالولاء للمجموعة في الظهور، مشكلة تذكيراً دائماً بأن الخلايا النائمة ما تزال تكمن في الظلام. وتقول الكلمات المكتوبة على جانب أحد البيوت: "الدولة الإسلامية في سورية والشام باقية إلى الأبد"، وقد كتبها ولد عمره ١٢ عاماً، وفقاً لأحد الجيران.

يقول قاسم مراد، وهو مواطن محلي يعيش في سنجار: "أعتقد أن الدولة الإسلامية سوف تعود في يوم من الأيام. إنها أيديولوجية، وأنت لا تستطيع أن تتخلص منها بالقتل".

*سام ميدنيك: صحفية مستقلة ومراسلة جنوب السودان لوكالة الأسوشييتد برس. وهي تغطي الصراعات، وما بعد الصراعات والتطورات. كتبت لـ "فايس"، و"الغارديان"، و"ديفيكس"، و"نيوز ديبيلي"، من بين مؤسسات إعلامية وصحف أخرى. وترجمه علاء

الدين أبو زينة

بيروت - بغداد... سهولة التكليف وصعوبة التشكيل

*مصطفى فحوص

صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٨/١٢/٥

من بيروت إلى بغداد تضع طهران مزيداً من العقد في دواليب التأليف أو استكمالها "عقد لم تعد تستهدف تفجير التشكيلة الحكومية فقط" بل من الممكن أن يصل عصفها إلى العملية السياسية برمتها، وقد يصل ارتدادها في لحظة حرجة إلى شكل النظام في كلتا العاصمتين، حيث يترنح ما تبقى من الدولة في بغداد وبيروت تحت ضربات سياسية وخضات أمنية لقوى مستقوية بطهران، تصر على معادلة «فرض المرفوض». ولكن رغم الضغوط التي تمارسها هذه القوى المحلية، فإنها لم تغلح في إقناع شركائها في العملية السياسية بالموافقة على مرشحها لحقيبة الداخلية العراقية السيد فالح الفياض، كما أنها لم تتمكن في بيروت من إلزام الأطراف الأخرى بتمثيل نواب «٨ آذار» السنة ضمن التشكيلة الحكومية المرتقبة، مما بات يهدد الاستقرار السياسي والأمني في البلدين "حيث تصاعدت التحذيرات الأمنية العراقية من عودة «داعش» بقوة إلى بعض المناطق الغربية والشمالية، والتخوف من وقوع صدام شيعي - شيعي نتيجة الصراع الحاد على السلطة بين التيارات الشيعية المسلحة الموالية لطهران، والتيارات باتت لها أولويات وطنية لا تنسجم مع ما تخططه طهران للعراق والمنطقة... تحذيرات وصل صداها إلى بيروت" حيث تتعرض الأطراف التي تمارس سياسة محلية لجملة ضغوط من أطراف تمارس دوراً إقليمياً، كادت تتسبب بعقدة درزية - درزية تستهدف موقع زعيم الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط الذي يتعرض لهجوم سياسي ممنهج يقوده النظام الأمني السوري المنشغل بمعاكبة جنبلاط على دوره في دعم ثورة الشعب السوري، وتحجيم دوره لصالح وكلاء داخليين يدورون في فلكه وفلك حارة حريك. وقد انفجرت حدة التوترات السياسية التي انعكست مباشرة على الشارع المحتقن أصلاً نتيجة محاولات «حزب الله» المستمرة لإخضاع الطبقة السياسية لإرادته السياسية والعقائدية، وحمائته وجوهاً سياسية محدودة التأثير في بيئتها رغم تجاوزها لكل اللياقات الأخلاقية والأدبية في خطاباتها وتصريحاتها. في لعبة التوازن الصعبة، يقف رئيس الوزراء العراقي الدكتور عادل عبد المهدي بين معضلتين "الأولى قبوله إعادة طرح الأسماء ذاتها التي فشلت أثناء التصويت في نيل ثقة النواب، فيكون قد استطاع إرضاءها وإرضاء طهران من ورائها من خلال إظهار نفسه متمسكاً بترشيحها. والثانية أطراف تربط تأييدها له في رئاسة الحكومة، بموقفه من رفض إملاءات الآخرين وحفاظه على استقلاليتها... فمع تمسك طهران وحلفائها في بغداد بحصر الداخلية في فالح الفياض، يصر السيد مقتدى الصدر و«تحالف الإصلاح» على ضرورة اختيار وزراء تكنوقراط لوزارتي الداخلية والدفاع" الصدر الذي وجّه رسالة شديدة اللهجة للرئيس المكلف حذره فيها من الميل إلى طرف من الأطراف السياسية، وطالبه بأن تكون قراراته عراقية بعيداً عن الإملاءات الخارجية، وقد أمهل الصدر عبد المهدي ٦ أشهر لإثبات نجاح فريقه الوزاري وحكومته، منبهاً إلى أن «الفشل سيكون مصيرها في حال كان الوزراء متحزبين ويعملون لإرضاء جهات طائفية».

عملياً تمكن «تيار الإصلاح»، الذي يضم الصدر والحكيم والعبادي وعلاوي" إضافة إلى النجيفي والمطلبك، من وضع شروطه السياسية في اختيار الوزراء رغم قرارهم الجماعي بالابتعاد عن لعبة الحقائق التي أغرت خصومهم المتمسكين بحصصهم ومراكزهم" الأمر الذي بات قد يهدد التوافق السياسي بين كتلتي «الفتح» و«سائرون» الذي تم بموجبه تكليف عبد المهدي بتشكيل الحكومة دون الخضوع للشروط الدستورية التي تنص على أن الكتلة الكبرى تقوم بتكليف رئيس الوزراء، فعلى الأرجح أن التوافقات التي جرت عبر القفز فوق الدستور اقتربت من خسارة شرعيتها، مما يجعل العراق أمام خيار حكومة أغلبية تفرضها السياقات الدستورية بعد فشل السياقات السياسية في حل الأزمة، وتكون مخرجاً وحيداً لتفادي صدام محتمل بين ميليشيات «الحشد الشعبي» والجيش العراقي أو بين أجهزة الدولة والحشد الجماهيري الذي بات قاب قوسين أو أدنى من النزول إلى الشارع معلناً فشل العملية السياسية ودولة ما بعد ٢٠٠٣. تتفاقم الأوضاع السياسية والمعيشية في العراق ولبنان وخضوعهما للإملاءات الإيرانية وشروط المفاوضات المرتقبة بين طهران وواشنطن، يبيحهما معلقين لا يقدران على استكمال التشكيل نتيجة مشروع إيراني جعل من التكليف أمراً سهلاً ومن التشكيل أمراً مستحيلًا.

عصا الفرصة الاخيرة

*د. هشام الهاشمي

صحيفة (العالم الجديد) البغدادية : ٢٠١٨/١٢/٨

ربما تعتبر فترة تشكيل الحكومة والتخصص على المناصب الوزارية الرفيعة فرصة لمراجعة إنجازات الاحزاب خلال الفترات الماضية، والتراجع عن الإخفاقات، حين يعلن الحزب مشروعه الانتخابي ونيته أو التزامه بالعمل على تحقيق أهداف حزبية خاصة أو إنجاز عام بروح متفائلة بأن الحكومة الجديدة ستحمل لنا فرصاً وإمكانيات يجب أن نحسن استثمارها على أحسن وجه.

هذه الحكومة ستكون مختلفة بالنسبة لمعظم العراقيين الذين يشعرون أن اقتصادهم واستقرارهم أصبحا في دائرة الخطر من جديد. فقد حدد رئيس الوزراء السابق الدكتور العبادي "المخاطر والتحديات التي تواجه حكومة ا. عبدالمهدي ترتبط بقدرته على صناعة التوازن الممكن بين إرادات تحالف الإصلاح والاعمار وإرادات تحالف البناء.

وهذا ما أكده عبدالرحمن الجبوري كبير باحثين في صندوق الوطني للديمقراطية "شخصيا انا غير متفائل بإدارة عبدالمهدي وهو غير قادر على ان يكون المفاوض الناجح بين من أتى به للمنصب. لذلك لا اعتقد هو قادر على تنفيذي ما الزم به نفسه".

موعد الرابع من ديسمبر/كانون ١ لمنح الثقة بالوزراء المتبقين، للنقاش والتصويت أمام البرلمان العراقي، والذي من المفترض أن أ.عبدالمهدي حريص على التوقيتات التي ألزم بها نفسه امام البرلمان في الجلسة الأولى لمنح الثقة، فترة ١٠٠ يوما ذهب منها ٣٥ يوما. وعضواً عن التفرغ الى عمل عاجل ومتسارع لطمأنة الشعب من المخاوف الاقتصادية والأمنية، يتابع السياسيون جدالات ساخنة وتراشقا بالتهم بين الأطراف كافة، من شيعة وسنة البناء إلى شيعة وسنة الإصلاح والإعمار وكل ما بينهما.

تفاهم السيد الصدر و أ.العامري على الصيغة التوافقية التي حددت شروط خروج منصب رئيس مجلس الوزراء من الدوائر الحزبية ولكن ليس من البيت السياسي الشيعي. ويتضمن التفاهم ان يكون المنصب لتكنوقراط مستقل، وتقديم مصلحة العراق على مصلحة الطائفة والحزب، والاتفاق على دعم حكومة خدمة وتنمية اقتصادية، تسمح بتحييد الإرهاب إعادة فرض القانون وتحمي إنجازات التعايش والسلام التي تحققت في حكومة العبادي.

تكلم الشيخ قيس الخزعلي امين عام كتلة "عصائب اهل الحق" بكثير من الجدية والاعتصاب، حيث صرح بأن "لا شيء حتى الآن يدعو لمعارضة حكومة ا. عبدالمهدي، وانهم مع إسناد الحكومة لتنجح وتنفذ برنامجها، ونجاح الحكومة سوف ينهي ١٥ عاماً من التدهور الحكومي والتشريعات غير المفعلة وتداخل الصلاحيات بشكل معقد، واذا فشلت حكومة عبدالمهدي سيكون لذلك تداعيات على كل العراق".

يدرك مستشارو عبدالمهدي بأن وعود رئيس الوزراء قد دخلت مرحلة صادمة ومفصلية خلال الأسابيع القليلة الماضية عن موعد الرابع من ديسمبر.

أ.رافع عبدالجبار عضو الهيئة السياسية في التيار الصدري وسائرون يقول "نحن نراقب الحكومة وبدقة وسوف نحاسبها بشدة واسنادنا لها مرتبط بصدق عملها، ونجاحها في تحقيق مطالب المحتجين السلميين

وخاصة مطالب اهل البصرة، والحفاظ على تماسك الحكومة يحتاج الى جولة جديدة من استبدال الوزراء الذين تم توزيعهم خلافا للقانون".

سوف ينشغل رئيس الحكومة خلال الأيام المقبلة في عملية الوصول الممكن الى عاطفة الجمهور وبشكل واسع النطاق على مستويين "المستوى الأول بتوجيه رسائل متعددة إلى قيادة البناء وقيادة الإصلاح والإعمار، مطالباً بدعم توافقهم، والتفاهم السياسي الذي تم التوصل إليه، مؤكداً على أن هذا التفاهم هو "التوافق الوحيد الممكن" وعلى الجميع اليوم أن يفكر في "المصلحة الوطنية" وتجنب الطلاق الحزبي بين "البناء" و"الإصلاح والإعمار"، وسيهدد بالاستقالة ويدافع عن فرض شخصيته على هذا التوافق الهش، وهو بذلك يحاول الاستفادة من توجيه الاعلام نحو "الفرصة الأخيرة"، التي توحى بأن المزاج الشعبي بات يميل لكفة الخروج بتظاهرات واحتجاجات لن ترحم منهم احداً.

المستوى الثاني، سيستهدف أعضاء البرلمان العراقي لتأمين النصاب القانوني من الأصوات لمنح الثقة للوزرات الباقية.

وبحسب الدكتور فؤاد حسين وزير المالية، سيكون من الصعب لتحالف معين تأكيد نتيجة التصويت ومنح الثقة لوزارات الداخلية والدفاع والعدل حتى اللحظة الأخيرة.

لكن تسريبات من داخل مكتب رئيس الوزراء توحى بأن مستشاريه غير مستعدين لكل الاحتمالات، ولا يملكون خطة بديلة لتفادي الذهاب نحو "فشل الفرصة الأخيرة" الذي يروج لها قادة التوافقية الهشة دون أي حساب جدي للمخاطر.

الديناميات داخل قبة البرلمان المحافظين تقول بأن هناك ١٧٠ نائباً ثبتوا اختيار الشيخ فالح الفياض علناً لوزارة الداخلية، في حين أنّ الغالبية الأخرى قد تفضّل المضيّ بدعم فيتو السيد الصدر" إذ ترى أنه يعطي لحكومة عبدالمهدي القدرة على استمرارها وأنه سينال رضا الجمهور الغاضب. وبالرغم من احتمالية اقالة وزيرين، فإنه كان لافتاً بقائهما بالانتظار دون المبادرة لتقديم الاستقالة، وهما يعملان على فرضية أن تحالف البناء لن يقدم أية تنازلات إضافية لتحالف الإصلاح والإعمار الذي يفرض ابويته على الجميع بسبب هيمنة هيبة السيد الصدر.

أما بالنسبة للسيد العامري، فهو قد عزز موقعه خلال الأسبوع الأخير" إذ صنع مساجلة مع السيد الصدر بناء على تغريدة شديدة على ساسة اقاموا مزاداً لبيع منصب وزارة الدفاع..

المتابع الدقيق للمواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك، يرى أنها قد أخذت على عاتقها مهمة شرح عواقب فشل "الفرصة الأخيرة" للرأي العام العراقي، ووضع كل الاحتمالات المتشائمة بين يديه حول المصير الوخيم الذي قد يعنيه فشل "التوافق بين الصدر والعامري"، وتحذر التحالفات السياسية العراقية، بأن الجمهور لن يبق لديه المزيد من الصبر والوقت، ومن الأفضل لهم أن يتركوا حساباتهم الحزبية والشخصية الضيقة وينظروا إلى المطالب الوطنية العراقية، وإلا فإن الغضب الجماهيري قد يحكم عليهم بقسوة بأنهم كانوا سبباً في أعادت مسلسلات الفرهود والحواسم والاقتتال الأهلي.

التمسك بمصالح المواطن هو الفيصل

*جاسم الحلفي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/٨

مجلس النواب الذي تتجه اليه انظار العراقيين ليس مكانا للمجاملات، او مضييفا عشائريا تُحل فيه الخصومات بتبويس اللحي. مجلس النواب ليس ديوانا للترضيات، ولا بيتا لمن يقرر فيه ما يحلو له. قرارات وتشريعات مجلس النواب التي يتطلع اليها العراقيون، هدفها الاول هو احلال قطيعة مع طريقة الحكم السابقة، التي انتجت الفوضى واللاعدالة والفقر، بتوفيرها الاجواء لانتعاش الفساد وجعل البلاد مرتعا للتطرف والعنف والارهاب.

لا مجال لإعادة انتاج سلطة تجعلنا ندور في فلك الازمات، التي لا ينتج عنها الا المزيد من الازمات. والناس لم تتظاهر في الشوارع ما يقرب من ثلاث سنوات، متعرضين الى شتى الضغوط واشكال التعنيف والتشهير والتشويه، كي تسمع قرارات لا تنقل العراق خطوة في الاقل نحو الاستقرار والبناء والتنمية.

ونحن في سائرون لم نتوافق على تسمية رئيس وزراء، متنازلين عن حقنا الدستوري ككتلة اكبر وفق قرار سابق للمحكمة الاتحادية، الا لان الهبة الجماهيرية الباسلة لشباب البصرة المتطلعين الى الانصاف، حاضرة في وجداننا. وحينما تمت تسمية رئيس الوزراء، لم يوقع له صك ابيض بادارة البلاد كيفما يشاء. بل كان ذلك من اجل الا يصبح موقع رئيس الوزراء، مادة لصراع لا معنى له في ظل معاناة الناس الاليمة، وتطلعهم الى حياة كريمة. وبهذا المعنى لا نجد من الانصاف ان يضعنا اليوم من تم اختياره لتجاوز ازمة اختيار رئيس الوزراء، امام ازمة استكمال الكابينة الوزارية وفقا لمصالح واهواء لا مسوغ لها، وبعبدة عن المعايير التي جرى التوافق عليها.

غريب ما نلحظ من اصرار على فرض شخص معين، وخلق ازمة لا يتحملها الوضع السياسي المأزوم اصلا. فلم يعد مفهوما التمسك بهذه الشخصية او تلك لهذا المرفق او ذاك، في وقت لا يشهد فيه العراق شحة في الكفاءات، ولا توجد صعوبة في العثور على الشخصية النزيهة المستقلة الكفوءة، التي تتبنى مبدأ ومنهج المواطنة. بل قد تكمن الصعوبة في وفرة الكفاءات، التي تترك المرء حائرا في ايها يختار! نعم، لم نجد مسوغا مقنعا لعدم سماع رأي كتلة الاصلاح والاعمار، القائل ان القرار لا بد ان يكون عراقيا، بعيدا عن اي نفوذ خارجي.

ان الاصلاح يكتسب مشروعيته من عدم المساومة على بعده الوطني، وعدم الخضوع للمصالح الاقليمية والدولية على حساب العراق، وعدم التراجع عن ضرب جدار المحاصصة حيثما امكن، والتمسك برؤية التغيير والانتقال من نظام المكونات الى نظام المواطنة، والعمل على ان تكون مصالح الناس وحقهم في العيش الآمن والكرام نصب العين في كل حين.

والاصلاح ممكن فقط بالاستناد الى كتلة برلمانية اصلاحية مدعومة شعبيا، والى وزارة ذات رؤية اصلاحية حقيقية، تتمتع بشخصياتها بالكفاءة والاخلاص والنزاهة، بعيدا عن الاستقطابات الطائفية والمناطقية. ليس هذا وحسب، بل يجب ان يكون لرئيس الوزراء فريق عمل مهني كفوء، يسهر على توفير شروط البناء والتنمية والاعمار، وما يحقق العيش الآمن والكرام للمواطنين.

"الدكة العشائرية" بين الأرباب وإعادة إنتاج العشيرة

*د. عامر صالح

.. ملاحظات سايكوجتماعية

موسوعة (المثقف): ٢٠١٨/١٢/٨

تلخص مفهوم "الدكة العشائرية" بإقدام مسلحين ينتمون لعشيرة على تهديد عائلة من عشيرة أخرى، من خلال عملية إطلاق نار بمختلف الأسلحة بما فيها الثقيلة أو إلقاء قنبلة يدوية أحياناً، على منزل المقصود، كتحذير شديد للهجة لدفعها على الجلوس والتفاوض لتسوية الخلاف. وفي حال عدم موافقة الطرف المستهدف، تتطور الأمور لتؤدي إلى وقوع ضحايا من الطرفين. وبعد شيوع هذه الظاهرة بشكل خطير في المجتمع العراقي ووقوع الكثير من الضحايا بسبب ذلك فقد أعلن مجلس القضاء الأعلى في بيان له بتاريخ الثامن من نوفمبر للعام ٢٠١٨ "اعتبار الدكات العشائرية من الجرائم الإرهابية، وضرورة التعامل مع مرتكبيها بحزم". وأشار الى أن المادة الثانية من قانون مكافحة الإرهاب الذي أقر العام ٢٠٠٥، تنص على أن "التهديد الذي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أياً كانت بواعثه، يعد من الأفعال الإرهابية". ومع اعتقال العديد من المتهمين بهذا الخصوص إلا أن "الدكة العشائرية" وبعد صدور بيان المحكمة شهدت تزايداً في حدوثها في محافظات مختلفة كالبصرة والعمارة وبغداد وغيرها.

وقبل الدخول في تفصيلات الموضوع يجب التأكيد أن وجود العشائر والقبائل ودورها في المجتمع يعكس مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وهي لصيقة مرحلة الإقطاع التاريخية وما قبلها والتي مرت وتمربها المجتمعات الإنسانية المختلفة، بكل ما تحمله الأخيرة من بنية فكرية وأخلاقية وأدائية متخلفة قياساً بلاحقتها والتي نشأت على أنقاضها ألا وهي الرأسمالية.

بعد نشوء وبداية نشوء الدولة الوطنية بدأت عملية تحول الأمن والحفاظ على المصالح الاقتصادية والاجتماعية تنتقل من يد العشيرة باعتبارها الحافظ الفئوي والمناطقى والأسري لمصالح أبنائها، إلى الدولة باعتبارها المؤسسة الحاضنة للجميع والعابرة للعشيرة والقبيلة والطائفة والدين كما يفترض ذلك من سنة التطور التاريخي التي أفرزتها تجارب بناء الدول المدنية المتحضرة، والتي قامت على خلفية تحولات عميقة في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والفكرية والأيدلوجية، مما سهل نشأة الأسواق الوطنية والاقتصاد الوطني القومي ونشأة المدن الحضارية، والانتقال من المجتمعات الرعوية والزراعية والريفية المتخلفة إلى مجتمعات المدن الحضارية.

وعلى هذا الأساس وحسب درجة تطور المجتمعات وظروفه الخاصة بدأ الاضمحلال التدريجي لسلطة العشيرة والقبيلة باعتبارها مرحلة متخلفة من مراحل النمو الاجتماعي والاقتصادي. وعلى خلفية مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي وعدم الاستقرار بقيت العشيرة والقبيلة في علاقة عكسية مع الدولة، فكلما ضعفت الدولة اشتد ساعد العشائرية والقبلية، وبالعكس كلما قويت الدولة واشتد بنائها ضعف الدور التآثري للعشائرية والقبلية. هذه العلاقة بمجملها تدفع العشيرة للتحالف مع الدولة عندما تكون قوية، وتشهر السيف ضد الدولة عندما تكون ضعيفة أو في طور البناء. ومن هنا تنشأ المشكلات بين المركز "الدولة" وبين "الأطراف" التي هي العشائر والقبائل وحلفائها.

مع ضعف الدولة العراقية وتدهور هيبتها وعدم مقدرتها على بسط سلطة القانون بعد ان سقطت مؤسساتها في عمل قسري من خارج الحدود عام ٢٠٠٣ وتزامن ذلك الأنهياري ليست فقط مع سقوط النظام الدكتاتوري الحاكم آنذاك، ولكنه أسقط فيه مؤسسات الدولة العراقية التي امتدت الى عهد تأسيس المملكة العراقية وبدايتها منذ عام ١٩٢١، وقد اختلف آداء هذه المؤسسات اجتماعياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً مع تعاقب الأنظمة السياسية

المختلفة على الحكم في العراق وتباين فلسفاتها. أي ان الاحتلال الأمريكي للعراق لم يستهدف التغير النوعي لأداء مؤسسات الدولة العراقية، بل استهدف بنتائجه الميدانية تحطيم البنية التحتية المؤسساتية للمجتمع، والتي هي ثابتة نسبيا باختلاف من حكم العراق.

وكان من جراء ذلك فقدان الأمن المجتمعي وتفكك الوحدة الجغرواثنية للعراق، فأنتعشت بسبب ذلك كل الاشكال المتخلفة للضبط الاجتماعي والسابقة للمدنية وفي محاولة منها أستغلال تأزم الاوضاع وخروجها عن السيطرة وانهيار مؤسسات الدولة وتفرض نفسها بديلا عن الحياة المدنية ومؤسساتها المستقرة، وكان من تداعيات ذلك هو التشرذم الديني والمذهبي والاحتماء بالطائفة والمكون الاثني وتشديد قبضة العزلة والانكفاء الجغروطائفي والاثني وتعزيز دور الهويات الفرعية خارج اطار السياق الوطني الجامع، فأنطلق الارهاب الفردي والمنظم وشاعت التنظيمات المسلحة، من مليشيات وعصابات اجرامية مختلفة تتخذ من من المناطقية والتمترس الجغرو اثني والمذهبي واجهات لفرض نفوذها كبديل عن الدولة وسلطة القانون والقضاء.

في ظل تلك الاجواء اشتد ساعد كل اشكال الضبط والسيطرة البدائية السابقة لنشوء الدولة، والتي اختفت او ضعفت في عهود وحقب سابقة للاحتلال الامريكي، بفعل التغيرات الجذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والساعية الى بناء نمط من الحياة المدنية باختلاف طبيعة الأداء الفكري والسياسي لها. وفي ظل هذه الظروف كان حضور العشيرة وتصدرها مشهد الحياة اليومية ما بعد ٢٠٠٣ هو تحصيل حاصل لعملية التفكيك المنظم للبنى المؤسساتية للدولة والرجوع الى بنى اجتماعية سابقة تستند في قوامها الى الانتماء الجغرووراثي لأصول مجاميع من الافراد والعوائل ذات الروابط المحددة في الوراثة والنسل والقربى.

وفي الوقت الذي كان حضور العشيرة تاريخيا حضورا مشروعاً نسبياً باعتبارها تعبر عن مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي وتعبيراً عن الضعف الموضوعي لمفهوم الدولة والمواطنة، وكانت لها اسهاماتها الايجابية في مجريات الاحداث التاريخية التي مرت بها تلك التجمعات للحفاظ على كيانها وتماسكها الداخلي، ولكن ظهورها اليوم هو ظهوراً نكوصياً تقهقرياً يفرض نفسه بديلاً عن دولة المواطنة ومتسلحة ضدها بشتى صنوف الاسلحة الثقيلة والخفيفة وسلوكيات التمرد والانحراف والانفصال عن الدولة، ومتجاوزة الدور التقليدي للعشيرة في الحفاظ على الاعراف والدفاع عن الشرف والكرامة والاستجابة للنخوة ونصرة الضعيف وتحولها الى مليشيات عشائرية تهدد الامن والاستقرار الاجتماعي.

وبفعل تعقيد العملية السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية والاثنية والتمترس الجغرو اثني وطائفي والذي يستهدف بطبيعته اضعاف الدولة ومكانتها فقد وجدت العشيرة ضالتها في الصراعات السياسية الطائفية والمذهبية الجغرومكوناتية، فاصبحت العشائر واجهات للأحزاب والمليشيات الطائفية والمذهبية، واستغلت ايضا كواجهات وظهير من قبل عناصر الجريمة الفردية والمنظمة لأرهاب المواطن واستغلاله. كما استغلت العشيرة من قبل الاحزاب الطائفية والاثنية لتشديد قبضة الصراع السياسي على السلطة والاستعانة بسطوتها لفرض اجندة مشوهة تقف بالصد من وحدة وسلامة البلاد وسلطة الدولة. وقد ساعد اندماج الصراع السياسي الطائفي والاثني مع بنية العشيرة على تعزيز شراسة طابع الفساد الاداري والمالي والاقتصادي والاجتماعي، حيث اصبح الفساد مطلق العنان ومحماً سياسياً وطائفياً وعشائرياً في ظل سلطة قانون هشة غير قادرة على لجم الصراعات وبخس الوقت عاجزة عن الحديث عن رموز الفساد.

في ظل تلك الاوضاع الشاذة ليست من المستغرب عندما يلجأ برلمانياً او قائد حزب سياسي الى عشيرته لحل نزاع شخصي او سياسي مع برلمانياً آخر وبوسائل عشائرية دون اللجوء الى القضاء، مستخدمين اسلوب المقاضاة العشائرية وفض النزاعات وفرض الغرامات المالية، وليست من المستغرب ايضا ان يقوم البرلمان بمحاولاته الحثيثة لأصدار قانون مجلس قبائل وعشائر العراق " والذي ألغى عام ١٩٥٩ " في محاولات منه لأستحداث سلطة موازية

لسلطة الدولة واشباع المجلس بصلاحيات واهداف ومهمات وارصدة مالية تفوق ما تقدمه اي عشيرة في العالم من دور محدد وليست فقط في العراق، ويتعارض هذا المجلس حتى مع روح الدستور بنصوصه المكتوبة، والتي يدعو فيها الى بناء دولة المؤسسات القانونية والتي حددها بالسلطة التشريعية ومجلس الاتحاد والسلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية والسلطة القضائية ولا وجود للدور العشائري ضمن مؤسسات الدولة، ولكن فساد الطبقة السياسية الحاكمة واجندات الطائفية وصراعها على السلطة والمال وعدم اكرائها ببناء الدولة المدنية وثقافة المواطنة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي هو من يقف وراء ذلك لأبقاء المجتمع في دوامة التخلف وسيطرة القيم البالية التي عفى عليها الزمن.

ومن الناحية السايكولوجية فإن العقل العشائري والقبلي هو عقل وثوقي " أي يثق بما لديه من مواقف ثقة عمياء ويعتبر كل عيوبه مزايا مطلقة "، وهي احد أسباب صراعاته مع التحولات والتغيرات الايجابية التي تجري من حوله، و تزداد وثوقية هذا العقل وانغلاقه وتحجره كلما توقف عند لحظة زمنية محددة وتشبث بها وعاش فكريا وروحيا فيها، مما يجعله لا يعيش واقعه ولا يفكر من خلاله، وهذا ما يتسبب في غربته وإحداث تناقضات وانقسام هائل في أتباعه. دائما تكون هذه اللحظة في الماضي، لحظة نشوء الفكر أو لحظة وقوع أحداث مهمة و جذرية في تاريخه. فالعقل الوثوقي والعشائري المتحجر لا يفكر بمنطق تأريخي ولا يعترف بتغير الأزمان وتغير الظروف، لأن من صفاته الثبات والاستقرار بينما منطق الحياة والواقع هو الحركة والتغير والتحول. يحاول العقل المنغلق أن يعوض غربته عن واقعه بأحلام وردية في المستقبل يعيشها لتملأ عليه خواءه وغربته وتناقضاته، فالعقل القبلي والعشائري يرى مثلا أن النصر قريبا على الدولة التي يحيا فيها وأن النصر لا محال للعشيرة والقبيلة.

لقد اسهمت كل هذه التحولات الخطيرة الى تشكيل ما يسمى "بالدولة العميقة" او ما يسمى شيوعا في بعض وجوهها "دولة بداخل دولة" تشكل قاعدتها كل سراق المال العام والعصابات المسلحة، ورموز الفساد الاداري والمالي والسياسي، وقيادات احزاب مختلفة وجماعات بيروقراطية طفيلية، وأعلام اصفر بل وحتى رموز من السلطات القضائية والدينية وقيادات من السلطات التنفيذية، ورؤساء عشائر، وجميعها تصارع الدولة وتنهش بقدراتها المالية والعسكرية والامنية والاقتصادية وتمنعها من النهوض، وفي احيان كثيرة هي من يتحكم في المشهد السياسي ويديره مثل ما تشهد عليه صراعات اليوم من اجل تشكيل الحكومة أو ما شهدت عليه الانتخابات وتشكيل الرئاسات.

في خضم كل هذا التعقيد فإن " الدكة العشائرية " باعتبارها فعلا اراهبيا يزرع الرعب في نفوس المواطنين يستحق كل الأداة والعقاب وخلق المقومات اللازمة لمكافحته، وقد تمت ادانته من بعض الرموز العشائرية الكريمة، ولكن من جانب آخر يرتبط بمنظومة كاملة من السلوكيات العشائرية البالية والتي تعرقل تنفيذ القوانين وتضع سلطة القضاء في المؤخرة، الى جانب ان " الدكة العشائرية " كسلوك اراهبي يرتبط ارتباطا وثيقا بعموم ظاهرة الارهاب في البلد وبالتالي فان المعالجات الشاملة والجذرية من خلال الاسباب يضمن الحد ثم القضاء على الظاهرة. أن دراسة العشائر والقبائل كظاهرة سوسيوولوجية ونفسية وما تفرزه من سلوكيات خطيرة " كالدكة العشائرية " لا يعني أبدا النيل من عشيرة دون غيرها أو إلحاق الأذى بسمعة عشيرة ما ورفع شأن أخرى، فكلنا ننتمي إلى عشائر كتحصيل حاصل، بل هو دراسة لظاهرة موضوعية تشكل مرحلة سابقة من مراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولها إبعادها السياسية والاجتماعية الخطيرة، وأن إعادة بناء البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على أسس من التطور والحداثة والتي تستند إلى العلم والتكنولوجيا والاقتصاد المتطور في كل المجالات كفيل ببناء دولة المواطنة العصرية عابرة لجميع الولاءات الضيقة من عشائرية وطائفية ومذهبية وأثنية. وفي الختام فإن "الدكة العشائرية" جزئية بسيطة قياسا بأزمة النظام العامة. ولتتظافر كل الجهود المجتمعية المخلصة كي ينالوا مرتكبي "الدكة العشائرية" العقاب الصارم.

العنف طريق مسدود !

*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/١٢/٩

ويبدو ان درسا اخر لم يستوعب. ففي التظاهرات الاحتجاجية الاخيرة التي حصلت في البصرة قامت جهات عدة بالاعتداء على المواطنين المتظاهرين واعتقلت عددا منهم ومن الصحفيين كذلك، فيما اشارت تقارير صحفية الى استخدام الرصاص الحي. والأنكى من ذلك كما قيل ان مسؤولين كبارا في المحافظة ساهموا في ذلك. من جديد نقول. بان العنف والإفراط فيه لا يحل المشاكل، ان لم يعقدها، فهل نحن بحاجة الى التذكير بما كان يمتلكه الدكتاتور المقبور من آلة قمعية وحشية ظالمة، وهل نذكر ايضا بما كان يملكه القذافي وكذلك شاه ايران وحزبه " راستاخيز". فالعنف وان حقق في لحظة ما نتائج معينة في تمكنه من اسكات مؤقتة للأصوات المطالبة بحقوقها العادلة، فانه لن يقتل روح التحدي والمقاومة طالما ان المطالب كانت مشروعة وتعبّر عن حاجة ماسة للناس سواء على المدى القصير او الأبعد.

ان العنف لن يحبط العزائم كما يتصور من يقوم به ويلجأ اليه حتى وان أصاب اليأس البعض مؤقتا بسبب شدته وقساوته، ولكنه في نهاية المطاف لن يحمي مسؤولا ولا نظاما، وأمثلة التاريخ عديدة وكثيرة من بلادنا ومن غيرها. فلا جدوى من المراهنة على اسكات الناس وتكميم الأفواه بالعنف المباشر او غير المباشر ومن ذلك استمرار ملاحقة المتظاهرين وتعقبهم ورفع الشكاوي الكيدية ضدهم ومحاربتهم في قوتهم ومنع وسائل الإعلام من إيصال أصواتهم الى أوسع دائرة ممكنة. كما انه لا جدوى من المراهنة على عامل الزمن والتسويق والمماطلة والزوغان وإغداق الوعود الكاذبة بهدف امتصاص الغضب والاحتقان.

وبدلا من اللجوء الى هذا الأسلوب المرفوض والمخالف لأية أعرف في دولة تدعي انها دستورية وديمقراطية لا بد من السؤال الكبير : لماذا يتظاهر المتظاهرون ويحتج المحتجون؟ فهل هو بطر، ادمان على المعارضة، مشاكسة وحب لها، فعل مدفوع الثمن، تحريض خارجي، حقد على السلطة الجديدة، مدفوع طائفيًا، فعل بقايا النظام المقبور؟

مجريات حركة الاحتجاج منذ شباط ٢٠١١ أسقطت كل هذه الأقاويل والافتراءات التي اريد منها عزل هذه الحركة عن الناس والانفراد بها وأدها في مهدها، وكذريعة للسلطات المتنفذة في لجوئها الى العنف بأشكاله المتعددة بما في ذلك القتل العمد باستخدام الرصاص الحي. يتوجب، بعد كل ما حصل منذ ٢٠١١، ادراك السلطات على كافة مستوياتها، وكذلك الأجهزة الأمنية المعنية أن العنف طريق مسدود لحل المشاكل والأزمات.

فالناس افترشت الشوارع والساحات بعد ان بلغ السيل الزبى وتعمقت الهوة كثيرا بين الثراء الفاحش والفقير المدقع، وبين المتخمين ومن لا يجد قوت يومه حتى في تلال القمامة ! فعلى السلطات كافة استخلاص الدرس جيدا، والسؤال لماذا وصلنا الى ما نحن فيه وبلدنا يتوفر على الكثير من الإمكانيات؟ وهنا لا ينفع التعكز على الإرهاب، وهو سبب ولكن لناخذ مجموع ما صرف على مكافحة الإرهاب وذلك الذي سرق او نهب او ضاع في مشاريع فاشلة او جرى هدره بأشكال متعددة وبلا وازع ضمير، سنجد الحقيقة الكبرى؟ ويبقى هنا شاخصا ما حصل لموازنة ٢٠١٤ ومآلاتها ما زالت تبحث عن اجوبة.

فبدل العنف لا بد من البحث عن حلول وهي موجودة وفي المقدمة منها وأولها الاستجابة لحاجات الناس الملحة وهي معروفة ومشخصة وبحت الحناجر وهي تطالب بها، وقبل هذا وذاك لا بد من وضع مصلحة المواطنين فوق أي اعتبار آخر واختيار الطاقم القادر على تنفيذ مشروع اصلاحي تلج الحاجة اليه. إن العنف مشروع فاشل وباطل.

أين الحقيقة؟

افتتاحية صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/٩

يشعر المواطن بقلق متزايد وهو يتابع مسار تشكيل الحكومة الجديدة، ويرى انها جاءت على غير ما كان يتوقع. فهي يطلب منها الكثير، ويراد ان تتعامل مع العديد من الملفات بحيث لا تبقى نهاياتها مفتوحة، الى جانب تلك الملفات التي يريد البعض ان يطويها النسيان. وفي الوقت الذي لم تكتمل فيه التشكيلة الوزارية بعد، ظهر ان بعض الاسماء التي جرى استيوارها، هي موضع عدم قبول ونقد لأسباب مختلفة.

على ان الامر المقلق اكثر هو حالة الجمود في استكمال تشكيل الحكومة، لا سيما ما يخص وزارتي الداخلية والدفاع، والدفع في اتجاه وصولها الى حالة استعصاء، او فرضها كأمر واقع من دون حساب للتداعيات المحتملة. ويحصل هذا في وقت تمس فيه الحاجة الى استكمال التشكيلة، والى شروع الحكومة في خطوات تنفيذية تقنع المواطن بان المياه تحركت، وان هناك آخر المطاف ضوءا في نهاية النفق.

وما يزيد المشهد إحراجاً وغموضاً، واستخفافاً بمشاعر الناس وبارادتهم وتطلعهم الى التغيير والى تحقيق انعطافة اصلاحية مهمة في الاوضاع، ما يجري تداوله عن صفقات بيع الوزارات في التشكيلة الحكومية الجديدة. وهناك قصص اقرب الى الخيال عن انفاق ملايين الدولارات، تتردد اليوم على كل لسان. وفيما البعض ما زال يبحث عن ادلة، يتم التأكيد ان احدا لم يقل بمعالجة الامر اعتباراً وخارج سياق القضاء وإجراءاته. ولكن هل يصح ان تبقى الشبهات تحوم حول الحكومة الجديدة، وقبلها بخصوص مجلس النواب الذي وعد رئيسه بإجراء تحقيق في شبهات مماثلة، ولا تتخذ اجراءات ملموسة؟

ان هذا الواقع المؤلم المحزن الذي قل نظيره في دول العالم، يثير مجموعة حارقة من الأسئلة الباحثة عن اجابات مقنعة، وليس تبريرات تذر الرمال في العيون. فمن اين للبعض هذه الملايين من الدولارات التي يتم الحديث عنها؟ وإذا كانت مواقع الوزارات وغيرها هي أساسا خدمة عامة، فلماذا يشتريها البعض وبهذه الملايين؟ وهل يتوقع من احد يحصل على موقعه بهذه الطريقة المعيبة للدولة والمواطنين والشائنة، ان يقدم شيئاً نافعا؟ وأي اصلاح وتغيير يتوقع من مثل هؤلاء الذين يشترون مناصبهم ويبيعون ضمائرهم؟

من المؤكد ان الكتل والأفراد الذين يمارسون هذا الفعل المخزي، هم من يتحمل المسؤولية الاولى عما يحصل. ولكم يجدر بالسيد رئيس الوزراء ان يخرج عن الصمت ويقول شيئاً، ويتخذ إجراء ما دفاعاً عن حكومته ومرشحيه. وهل تستطيع الحكومة ان تنجز شيئاً والشبهات تحيط ببعض أعضائها؟ ان الواجب يقتضي فك الاشتباك، وتبيان الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

وان ما يحصل هو مسؤولية الجميع في نهاية المطاف: مجلس النواب، السلطة التنفيذية، القضاء والمدعي العام الذي تقع عليه قبل غيره مسؤوليات كبيرة في التحرك في كل القضايا ذات الصلة بالشأن العام، كذلك هيئات واجهزة الرقابة والنزاهة، وهي جميعا مطالبة بإمادة اللثام عما يحصل، وكشف الحقائق كاملة ووضعها امام المواطنين. ومن جانب آخر فان الرأي العام العراقي بكافة مؤسساته مطالب بمواصلة الضغط لوقف ما يجري إن كان صحيحاً، وكشف وتعريية فرسانه وجعلهم، وفقاً للقانون، عبرة لغيرهم.

وكفى استهتارا بمصير الشعب وتلاعبا بارادته وضحكا على الذقون تحت عناوين ومسميات شتى.

المرجعية العليا وحماية العراق

افتتاحية صحيفة (كيهان) الإيرانية الرسمية: ٢٠١٨/١٢/٩

مهدي منصورى: حذرت المرجعية الدينية العليا العراقيين من الوقوع في فخ اعدائهم الذين لا يريدون لبلدهم الاستقرار والازدهار من خلال اشعال نار الفتن العمياء والوصول به الى حالة من الاحتراب الداخلي ليسهل لهم تنفيذ مشاريعهم التي فشلت على يد القوات الامنية وقوات الحشد الشعبي بدحرهم الارهاب الذي اريد له ان يكون اليد الضاربة في تحقيق هذه المشاريع خاصة تقسيم البلد الى دويلات صغيرة، وذاكرة العراقيين لا يمكن ان تنسى المحاولات الأمريكية وخاصة في عامي ٢٠٠٤ . ٢٠٠٦ لادخال هذا البلد في صراع طائفي وعرقي مقيت باستهداف السنة من جانب الشيعة من جانب آخر بالاضافة الى الكرد لخلق حالة من عدم الاستقرار والثقة بين هذه المكونات، ولكن وبفضل وعي العراقيين واسترشادهم بتوجهات المرجعية العليا قد تجاوزوا هذه الازمة وتمكنوا ان يخرجوا منها منتصرين بحيث اسقط ماضي اعدائهم.

وما ان انتهت هذه الازمة حتى اشعلوا ازمة اخرى كان يراد لها تحقيق اهدافهم وهو ادخال داعش الى الاراضي العراقية برعاية ودعم أمريكي لاحتلال بعض المحافظات من اجل تهديد الحكم القائم للحصول على امتيازات قد عجزوا عن الحصول عليها من الازمات السابقة، الا ان صمود الشعب العراقي ووقوفه الى جانب قواته العسكرية والاستجابة لنداء المرجعية بتشكيل قوات الحشد الشعبي قد احبط هذا المخطط في مهده وتمكن ان يدحر الارهاب وطرده من اراضيهم والى غير رجعة.

ولكن ومن الملاحظ ان أمريكا والسعودية تحالفتا لايذاء العراقيين وادخالهم في مآزق ونزاعات لكي لا يعيشوا حالة من الاستقرار والامان فانهما عادا للعبتهما القديمة الا وهي الضرب على وتر جديد يحاولون من ورائه ايجاد شرخ كبير في النسيج العراقي المنسجم والذي لا يمكن اخفاؤه وهو ان الصف الشيعي الموحد في العراق كان السد المنيع ضد المؤامرات الأمريكية السعودية فلذلك توجهت انظارهم الى تمزيق هذا الصف من خلال توفير اسباب الصراع السياسي بجذب بعضهم نحو محورهم ليقفوا في وجه اخوانهم وقد شاهدنا حالات الشد الشيعي الشيعي في الموقف السياسي بحيث ولحد هذه اللحظة تم عرقلة اكمال تشكيل الحكومة الجديدة، الا ان الامر لم يقف عند هذا الحد بل ان أمريكا والسعودية عملا على تطوير النزاع لينقل الى العنف بتأجيج الصراع الشيعي الشيعي والتي بدت بوادره بتحريك عملائها لاغتيال احدى القيادات الشيعية من تكتل سياسي معين في بغداد، لذلك بادرت المرجعية العليا ومن اجل قطع الطريق على اعداء العراق والعراقيين من ان يحققوا اهدافهم بالتحذير من العنف السياسي واعتبرته امرا مرفوضا ولا يليق بالعمل السياسي، كما اشارت الى "ان استخدام وسائل غير مشروعة للوصول الى اهداف سياسية تقتل الخصوم وتهديدهم وتخويفهم وارعابهم والصاق التهم بهم من دون دليل والظعن في مسيرتهم امر مرفوض".

واخيرا وكما هو متوقع فان تحذيرات المرجعية العليا ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار والاهتمام وان تجد مكانها في الاوساط السياسية العراقية لانها تشكل صمام الامان في عدم الانزلاق والوقوع في فخ اعدائهم الذين لا يريدون لهم الامن والاستقرار والعيش الكريم.

مفاتيح الانتصار الكبير على «داعش»

*عادل الجبوري

صحيفة (الوفاق) الإيرانية الرسمية : ٢٠١٨/١٢/١٠

«لقد أنجزنا المهمة الصعبة في الظروف الصعبة وانتصرنا بعون الله وبصمود شعبنا وبسالة قواتنا البطلة، وبدماء الشهداء والجرحى أثمرت أرضنا نصراً تاريخياً مبيناً، يفخر به جميع العراقيين على مرّ الأجيال، ونعلن لأبناء شعبنا ولكل العالم أن الأبطال الغيارى وصلوا لآخر معاقل «داعش» وطهروها، ورفعوا علم العراق فوق مناطق غربي الأنبار التي كانت آخر أرض عراقية مغتصبة، وأن علم العراق يرفرف اليوم عالياً فوق جميع الأراضي العراقية وعلى أبعد نقطة حدودية.

هذه العبارات، كانت جزءاً من خطاب النصر الشامل على تنظيم «داعش» الارهابي، الذي وجهه القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي لأبناء الشعب العراقي، قبل عام من الآن، بعد اكتمال تطهير كل الأراضي العراقية من عصابات ذلك التنظيم الارهابي المجرم.

ولم يكن ذلك الحدث حدثاً عابراً، حاله حال الكثير من الاحداث اليومية التي تحفل بها بقاع العالم بلا انقطاع. فالحاق الهزيمة النكراء بتنظيم «داعش» الارهابي، كان أمراً في غاية الأهمية، لأنه من جانب حافظ على وجود الدولة العراقية، ومن جانب آخر، أثبت أن العراقيين بشتى عناوينهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم المختلفة، قادرين على الدفاع عن مقدساتهم وحرمااتهم.

ولم يبتعد عن الواقع من وصف ذلك الانتصار بأنه نقطة تحول تاريخية، وانعطافة حاسمة، جاءت بعد ثلاثة أعوام ونصف العام من اجتياح عصابات «داعش» لمساحات غير قليلة من الجغرافية العراقية، بدعم واسناد من قوى اقليمية ودولية، كانت قد خططت لمشاريع تخريبية وتدميرية خطيرة للعراق ولعموم دول المنطقة.

ولم يخطئ من قال إن المخططات والأجندات التي أريد من ورائها دفع العراق نحو الهاوية، وإغراقه في دوامة الصراعات الدموية الداخلية في صيف عام ٢٠١٤، هي ذات المخططات والأجندات التي نفذت عام ٢٠٠٦، بعد استهداف مرقد الامامين العسكريين(ع) في مدينة سامراء المقدسة من قبل تنظيم «القاعدة» الارهابي.

ان هناك عوامل وظروف وأطراف، كان لها الدور المحوري والحاسم في تحقيق الانتصار التاريخي الكبير. فالمرجعية الدينية في النجف الاشرف، كان لها من خلال فتوى الجهاد الكفائي دور مهم ومؤثر للغاية في درء خطر الارهاب الداعشي، وانجاز الانتصار، تلك الفتوى التي دفعت عشرات الآلاف من أبناء الشعب العراقي، الى أن يهبوا للدفاع عن الحرمات والمقدسات والأعراض، ويقدموا الكثير من التضحيات التي عكست الروح الثورية الحسينية بأجلى وأوضح وأبهى صورها.

وكذلك كان للمواقف البطولية الشجاعة لمختلف صنوف وتشكيلات الجيش العراقي، ومعها قوات الحشد الشعبي والحشد العشائري وقوات البيشمركة الكردية، والموكب والهيئات الحسينية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام، الدور الفاعل المكمل والمتمم لدور المرجعية الدينية، ولعله بدون عملية تكامل الأدوار لم يكن ممكناً تحقيق

الانتصار في غضون ثلاثة أعوام ونصف، وهو ما لم تتوقعه ولم تتمناه القوى المعادية للعراق، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي رسمت صورة سوداوية قاتمة لوجود «داعش» في العراق، حينما راح كبار الساسة والعسكريين الأمريكيين يتحدثون عن الحاجة الى ثلاثين عاما للقضاء على «داعش»!

الى جانب ذلك، فإن هناك أطرافاً اقليمية ساندت ودعمت العراق بشتى الوسائل والأساليب في حربه ضد «داعش»، ولعل الجمهورية الاسلامية الايرانية، مثلت النموذج الايجابي الداعم والمساند، الذي ساهم في تسريع انجاز الانتصار، رغم الكثير من العراقيل والمعوقات، والحملات السياسية والاعلامية التي شنتها دوائر اقليمية ودولية، لم يرق لها أن يتحقق ما تحقق، ولم تكن تستوعب حقيقة أدوار ايران ومواقفها في تلك الحرب المشرفة.

ولاشك أن النظرة الشاملة والعميقة، تؤكد أن الحاق الهزيمة العسكرية بـ «داعش»، كانت الخطوة الأساسية، والمقدمة الصحيحة للعمل على الخطوات الأخرى، التي لم تكن تقل أهمية عنها، بل إن كل منها أكملت وتممت الأخرى.

فالانتصار العسكري المتحقق، لا يمكن أن يكتمل دون اعادة اعمار المناطق والمدن المحررة، وإعادة النازحين الى بيوتهم وتعويضهم ماديا ومعنويا، أي بعبارة أخرى، لا بد من أن ينطلق حشد مدني واسع تشارك فيه كل المفاصل الحكومية ومعها الجهات غير الحكومية ومختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، يمحوا خلفه العدوان الداعشي التكفيري من خراب ودمار، ورغم أن عملاً من هذا القبيل قد انطلق منذ بضعة شهور، لكنه ما زال دون مستوى الطموح.

ولاشك أن الأرقام تؤكد حصول تراجع كبير في معدلات العمليات الارهابية بالسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة والأجساد الانتحارية في مختلف مدن ومناطق العراق خلال العام الذي أعقب هزيمة «داعش» بالكامل، وهذا يؤشر الى أن الأجواء والمناخات الامنية مهياة أكثر من أي وقت مضى لاعادة إعمار ما دمره وخربه تنظيم «داعش». إعمار وترميم البنى التحتية والمنشآت الحيوية الخدمية، واعادة النازحين الى بيوتهم، وتنشيط حركة الاسواق، وتحسين فرص العمل، وتعزيز التعايش السلمي المجتمعي بين المكونات المختلفة، تعد مفردات مهمة وأساسية للغاية لمرحلة ما بعد الانتصار العسكري.

فضلا عن ذلك، يفترض ان تنعكس النتائج والمعطيات الايجابية للمواقف الموحدة المنسجمة في مواجهة العدوان الداعشي عسكريا في الميدان، على المواقف السياسية لمختلف القوى والكيانات السياسية، باتجاه تخفيف الاحتقانات السياسية، والتوافق على الأولويات الوطنية، ووضع حد للمناكفات العقيمة، التي يمكن لها لو استمرت واستفحلت أن تبدد كل المكاسب والانجازات المتحققة بفضل تضحيات ملايين العراقيين.

وإذا كان الحفاظ على النصر، أصعب من تحقيقه، فهذا يعني، أن المهمة الكبيرة لم تنتهي، وأن ما هو مطلوب بعد العاشر من كانون الاول- ديسمبر ٢٠١٧، أكبر وأكثر مما كان مطلوبا قبله.

ما بعد النصر: العبور الى دولة المؤسسات

*مسلم عباس

شبكة النبا: ٢٠١٨/١٢/١٠

في مثل هذا اليوم ٢٠١٧/١٢/١٠، نصبت أعمدة مسرح النصر العراقي الكبير ضد تنظيم داعش الإرهابي، هو مشهد لاعلان نهاية اخطر حرب واجهها العراق في الالفية الجديدة، ان خسرت البلاد ثلث الأراضي في ظرف قصير جدا، وبطريقة فضحت تهالك الدولة وخواء المنظومة العسكرية والأمنية، فضلا عن ركافة النموذج السياسي الجديد. الأراضي التي خسرها العراق خلال أيام قلائل استغرقت عملية استعادتها اربع سنوات تقريبا، وخسر خلالها شبابا تحلم الدول الأخرى بجيش مثلهم، كما هُجرت العوائل من الموصل وصلاح الدين والرمادي، الايزيدون كانوا ضحية اكثر عمليات التطهير العرقي وحشية، خانتهم الأرض، وخذلتهم الحكومة، ضعفا او نتيجة سوء تخطيط. هي الحرب التي جعلت تنظيم داعش يطرق البوابات الرئيسية للعاصمة بغداد، ويطوقها بحزام امني محكم، كما شارفت مجاميعه ان تصل مدينة كربلاء، وما بين هذا التقدم السريع والخطير تسري اخبار مجازره كالنار في الهشيم، ساد الرعب في نفوس الناس. من يهديء روعهم؟ فالجيش لم يعد موثوقا به، او هو فقد ثقته بنفسه، الفرق العسكرية تنهار واحدة تلو الأخرى. هي فتوى الجهاد الكفائي التي اعادت المعنويات للجيش عبر زج قوات بروح قادرة على مواجهة العدو، لتبدأ رحلة ما سمي فيما بعد بقوات الحشد الشعبي، وكانت الأهداف العراقية عسكرية تتمحور حول طرد التنظيم الارهابي من المدن التي احتلها، ودفعه الى أبعد نقطة عن المدن التي تجاور حدوده الجديدة. وخطاب المرجعية للمقاتلين كان الفيصل في هذا المجال حينما قالت: "إن من يضحى منكم في سبيل الدفاع عن وطنه واهله فانه يكون شهيدا". فالدفاع عن الوطن والحفاظ على أرواح المواطنين كانت الهدف (وقد تم ذلك). وقيمة النصر تقاس بحجم الخطر الذي دفعه شبابنا عن العراق. فقد تم استرجاع الارض وعادت الكثير من العوامل النازحة والأخرى بالانتظار وتم القضاء على داعش.

ما بعد النصر؟ هو الشغل الذي عكفت الكثير من مراكز الدراسات ووسائل الاعلام، والمؤسسات الحكومية على دراسته والبحث فيه، ان تم تقديم رؤى تطلب تغييرا في طريقة إدارة الدولة من اجل تجنب تكرار كارثة ٢٠١٤، الا ان النسيان او عدم الاستجابة لهذه الدراسات والأبحاث صفة ملازمة للحكومات العراقية المتعاقبة، فلا هي تخطط جيدا، ولا هي تسمع من غيرها. العراق يحتاج الى رجال يقدرون الظرف، ويعرفون الطريقة التي تحقق استمرار مسيرة النصر العسكري ليتحول الى نصر سياسي، من يقوم بحمل راية هذه المسيرة الجديدة؟ وهل هو اهل لهذه الراية ام انه خاضع لقانون التجربة والخطأ؟ لنكتشف بعد حين اننا نعود لنقطة البداية وربما نقطة اللاعودة، وهل نستطيع تعلم الدروس من المعركة العسكرية، بان الاهداف لا يمكن ان تتحقق دفعة واحدة، بل تحتاج الى صبر وتخطيط سليم وفرز من هم خارج قواعد الحرب. هذه الاسئلة واسئلة اخرى كانت بحاجة الى إجابات قبل لنتهيء لمرحلة ما بعد النصر. نحن عبرنا للضفة الأخرى من الحرب، حيث السلام والنهائية لجماعة داعش، دون ان نأخذ كفايتنا من الدروس والعبر، ومن لا يحول المخاطر الى فرص لا يمكنه ان يبني دولة، ولا يحق له ان يدعي ذلك، فهذه المانيا واليابان واوروبا كلها، دول تعرض لخسائر مخيفة، انها اعادت الثقة بنفسها، وارتوت من الجرح وما عادت تشتتبه.

عراق ما بعد النصر لا يحتاج الى خطاب الحرب، ولا الى كلمات "نحن" و"هم"، والبيوت والمدن التي دمرت خلال الحرب نخرت بتلك الخطابات، وكانت في الواقع مدمرة قبل هذا التاريخ بسنوات، حيث ألغيت المؤسسات، وتحولت التعاملات بين المواطنين تجري على أساس القرب او البعد من مواقع القرار، وهذا ما وفر بيئة مناسبة لولادة التنظيمات الإرهابية ومنها داعش.

على الحكومة إيقاف خطاب الحروب والانشغال بالبناء المؤسساتي، فهو الأكثر تضررا من السياسات المتعاقبة، وإذا ما اعيد بناء تلك المؤسسات سوف تعاد الأبنية وكل المدن المدمرة وبتكلفة قليلة لا تكاد تذكر مع حجم الفساد المستشري.

كيف تجاوز «داعش» الخط الأحمر مجدداً في العراق؟

*عدنان حسين

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/١٢/١٠

لمناسبة مرور سنة على هزيمة تنظيم داعش في العراق وطرده منه، أعلنت الحكومة العراقية المناسبة التي تصادف اليوم، العاشر من ديسمبر (كانون الأول)، عيداً وطنياً تتعطل فيه المؤسسات الحكومية. لكن ثمة بعض التضليل في هذا الإعلان، ف«داعش» استعاد بعض نشاطه في الأشهر الأخيرة في عدد من المناطق التي طرد منها، وما عاد الكلام عن عودة هذا النشاط خفياً ومقتصراً على عدد من الكتاب الصحفيين والخبراء الأمنيين والناشطين السياسيين والمدنيين، فقد انضمّ أخيراً قادة كتل سياسية وأحزاب متنفذة في الدولة إلى المُحدّرين من هذه العودة المُنذرة بالأخطار.

آخر هؤلاء هو رئيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، مسعود بارزاني، الذي حذر في مؤتمر صحافي، أخيراً، من أن «داعش» لم ينته، وقد عاد إلى مناطق بشكل أسوأ من ذي قبل، وخطره أكثر من السابق»، لافتاً إلى أن التنظيم «عاد بقوة لأن الأسباب التي أدت إلى ظهور (داعش) و(القاعدة) لم تُعالج».

قبل بارزاني بأسبوع كان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد نبّه في تغريدة له على موقع «تويتر»، إلى أن «الموصل في خطر، فخلال الإرهاب تنشط، وأيدي الفاسدين تنهش. #أنقذوا_الموصل».

شهدت المناطق المحرّرة، خصوصاً في محافظة نينوى، في الأشهر الأخيرة، سلسلة من الهجمات وأعمال التفجير والقتل والخطف وقطع الطرق التي نُسبت إلى «داعش»، وامتدّ نطاقها جنوباً إلى محافظة صلاح الدين وشرقاً إلى محافظة ديالى. وتحت ضغط الاستغاثات من سكان هذه المناطق اضطر مجلس النواب العراقي إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الخروقات الأمنية التي حدثت في الموصل وامتدت إلى عدة محافظات غربية أخرى.

من الواضح أن هذه العودة لا ترجع إلى قوّة التنظيم الذي تشير إحصاءات عراقية رسمية إلى أن عدد عناصره الذين قُتلوا في الحرب لاستعادة المناطق التي احتلها منذ يونيو (حزيران) ٢٠١٤ قد تجاوز العشرين ألفاً، فضلاً عن مئات الأسرى الذين وقعوا في أيدي القوات العراقية، فيما تُحصي مصادر التحالف الدولي مقتل ٨٠ ألفاً من عناصر التنظيم في العراق وسوريا.

سرّ عودة نشاط «داعش» يكمن في الدولة العراقية التي لم تنجح حتى الآن في إعادة الأوضاع في المناطق المحرّرة إلى طبيعتها، فما زال عشرات الآلاف من العائلات التي فرّت من المدن والقرى غير قادرة على العودة إلى مناطقها، وتعيش حياة بائسة في مخيمات النازحين، وذلك لعدم تمكّن الدولة من إعادة إعمار المناطق المتضرّرة برغم تخصيص أموال لهذا الغرض، معظمها تبرّعت بها دول عربية وأجنبية غنية. ويُعزى السبب في ذلك إلى تلكؤ الدوائر الحكومية في المباشرة بعمليات إعادة الإعمار، بل ثمة اتهامات صريحة تُوجّه إلى

المسؤولين في هذه الدوائر بأنهم يستحوذون على النصيب الأكبر من أموال الإعمار بالتواطؤ مع المقاولين والشركات التي كان من المفترض أن تنهض بعمليات الإعمار. هذه مشكلة عامة شاملة في العراق، إذ يزيد عدد المشروعات الاستثمارية المتعطلة على ٣٠ ألفاً، بحسب المصادر الرسمية، وإلى الفساد يعود السبب الرئيس في هذا التعطل. في الموصل، وهي أكبر المدن التي اجتاحتها التنظيم وجعل منها عاصمة لـ«الدولة الإسلامية» المزعومة التي أعلن عنها في ٢٠١٤ لم تظهر أي علامة على الشروع ببرنامج حكومي لإعادة الإعمار، وكل ما أمكن إعادة بنائه من مساكن ومؤسسات في المدينة أنجزه السكان المحليون بمبادراتهم وجهودهم الذاتية وبدعم متواضع من منظمات خيرية محلية وأجنبية.

سبب آخر ساعد «داعش» في استئناف نشاطه يتمثل في أن بعض القوى العسكرية والأمنية المكلفة حماية وتأمين المناطق المحررة، لم تؤد مهامها على النحو المطلوب بما يجعلها تكسب رضا السكان المحليين وتعاونهم معها، بل إن رئيس لجنة الأمن والدفاع البرلمانية في الدورة السابقة، حاكم إلزامي، صرح أخيراً بأن «انشغال بعض القطاعات العسكرية الماسكة للأرض بالقضايا المادية وبيع الأراضي والأتاي والرشي وتهريب السكراب (الخردة) والمخدرات والبضائع وتهريب النفط، هو ما سهّل عودة بعض المجاميع الإرهابية إلى مدينة الموصل وأطرافها». هذا ما يعيد إلى الذاكرة ما كانت عليه الأمور في الموصل وغيرها من المدن والمناطق الغربية قبل اجتياح «داعش» لها، فمثل هذه الممارسات كانت سائدة أيضاً، ما سهّل لـ«داعش» إنجاز الاجتياح بسرعة فائقة.

وطبقاً لمعلومات نشرتها وسائل إعلام محلية، فإن مسؤولين في بعض الفصائل المسلحة التي شاركت في تحرير الموصل قبل سنة، خلعوا البدلات العسكرية وارتدوا بدلات رجال الأعمال، وبدأوا بالسيطرة على سوق النفط والعقارات والمزادات في المدينة. وتنخرط في هذه العمليات أحزاب متنفذة شكّلت «لجاناً اقتصادية» لتنظيم هذه العمليات، وهو ما حمل رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي على الإعلان، أثناء اجتماعه بنواب محافظة نينوى منذ ثلاثة أسابيع، عن أنه سيعمل على حلّ هذه «اللجان الاقتصادية» الحزبية.

وبالطبع، فإن حال الانغلاق السياسي القائمة في بغداد على خلفية تشكيل الحكومة الجديدة التي لم يُعيّن فيها حتى الآن وزيران للدفاع والداخلية، تُلقِي بآثارها الثقيلة على الأوضاع العامة في البلاد، فهي تعرقل عودة الاستقرار اللازم لانطلاق عمليات الإعمار في المدن المتضررة وإعادة النازحين إلى مناطقهم ليكونوا عوناً للقوات العسكرية والأمنية في مواجهة التنظيم الإرهابي الذي يضغط الآن لاستعادة وضعه السابق، مستعيناً بخلاياه النائمة في مدن ومناطق عدة وبمجاميعه المسلحة المتحركة بقدر غير قليل من الحرية. والواقع أن بقاء الأوضاع على الحال الراهنة يشجّع «داعش» على توسيع نطاق عملياته وتصعيدها مستقبلاً، فيما الطبقة السياسية المتنفذة في بغداد مستغرقة في صراعاتها على مناصب الحكومة.

قراءة في المسائل الأساسية من المنهاج الوزاري (٢٠١٨-٢٠٢٢)

*د. أسعد كاظم شبيب

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/١٢/١٠

قدم رئيس الوزراء العراقي الجديد عادل عبدالمهدي منهاجه الوزاري للرأي العام لمعرفة التوجه العملي للحكومة المقبلة، وللجهات ذات الصلة ومنها أعضاء مجلس النواب العراقي، قبيل انعقاد جلسه نيل الثقة بساعات قليلة، يتضمن المنهاج الوزاري خطط، وأهداف، وستراتيجيات للسنوات الأربعة من عمر الحكومة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) في شتى المجالات الداخلية، والسياسة الخارجية، ويتكون المنهاج من المقدمة، ومصادر المنهاج، وخمسة محاور أساسية، وملحق بتفاصيل برامج الوزارات، وقد حاول رئيس الوزراء الإعتماد على عدة مصادر في إعداد المنهاج الوزاري منها: الدستور العراقي النافذ كمرجعية قانونية، وورقة أعدها عادل عبدالمهدي بنفسه للحكومة المقبلة، وورقة مقدمة من بعثة الامم المتحدة، وخارطة الطريق لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة ٢٠٣٠، وخطط تنمية للسنوات المقبلة، وخطط أخرى أعدتها الحكومة السابقة برئاسة حيدر العبادي منها الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر في العراق، والمبادرة المجتمعية لدعم البرنامج الحكومي و خطة إعادة الإعمار ودعم الاستقرار في المناطق المحررة، ومسودة البرنامج الحكومي، إلى جانب مقترحات البرامج الحكومية المقدمة من قبل بعض الكتل السياسية. أما محاور المنهاج الوزاري الخمسة فهي كالاتي: المحور الأول: أهتم بمسائل إستكمال بناء أسس الدولة الإتحادية الواحدة ونظامها الجمهوري النيابي الديمقراطي.

المحور الثاني: أشار إلى مسائل سيادة النظام والقانون، وتعزيز الأمن الداخلي والخارجي. المحور الثالث: أختص بالاستثمار الأمثل للطاقة والموارد المائية. المحور الرابع: تعلق بالتزامات تقوية الاقتصاد العراقي. المحور الخامس: أهتم بملف الخدمات والتنمية البشرية والمجتمعية، وقد وضع المنهاج مدد زمنية متباينة في إنجاز جوانب هذه المحاور قسمت إلى:

سريع وهو يمتد من ثلاثة إلى ستة أشهر، ومتوسط وحدد من سبعة إلى ١٨ شهراً، وطويل من ١٩ إلى ٤٨ شهراً. أما عن قراءة ما تضمنه المنهاج الوزاري في محاوره الخمسة، فلنا أن نشير إلى أن هذا المنهاج ضم مسائل عائمة واستهلاكية ضمن مفردات الخطاب السياسي الكتلوي - السلطوي منذ العام ٢٠٠٣ وإلى اليوم، كتلك المتعلقة بمحاربة الفقر، والقضاء على البطالة، والإرهاب، والفساد، وتحسين ملف الخدمات ومنها توفير الكهرباء والماء، وبناء دولة المواطنة، والإرتقاء بالاقتصاد العراقي، وإيجاد نظام الحوكمة الإلكتروني، والحفاظ على السيادة، ورفض الإعتداء على دول الجوار، والوقوف على الحياد في الصراعات الخارجية وغير ذلك من المسائل التي غالباً ما تكون مادة نظرية للاستهلاك المحلي ليس إلا.

لكن هناك إشارات إيجابية تضمنها المنهاج الوزاري لحكومة عادل عبدالمهدي، فعن بناء الدولة وترصين نظامها النيابي الجمهوري أكد المنهاج الوزاري على مسألة تفعيل الدستور والعمل على الجانب التشريعي من استكمال تشريع القوانين وألغاء المخالفة للدستور، ووضع صندوق خاص بالاستفتاء مع كل إنتخابات تشريعية أو محلية لأجراء التعديلات الدستورية التي يقرها مجلس النواب، ووضع الأسس المطلوبة لتعاون السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية والقضائية لتوحيد الفلسفة التشريعية والقانونية، وإذا ما نجحت حكومة عادل عبدالمهدي في تذليل التحديات التي قد تواجه مسائل بناء وترصين النظام السياسي العراقي الجديد على وفق دستور عام ٢٠٠٥

فأنه قد يضع الأسس الأولى لتحول النظام السياسي من الفوضوية السياسية التي رافقت النظام السياسي طوال السنوات الماضية إلى مرحلة اللا فوضوية. وعلى المستوى التنفيذي، يسعى المنهاج إلى تقنين عمل السلطة التنفيذية بدءاً من هيكلية مجلس الوزراء، ومن ثم ترشيقه، وتبسيط الأعمال والمناصب غير الضرورية التابعة له، والعمل على مراجعة النظام الداخلي لمجلس الوزراء، ولعل عادل عبدالمهدي وهو أحد أبرز الوجوه السياسية التي لعبت أدوار مهمة في كل مراحل العملية السياسية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ يدرك الخلل الذي أصاب مجلس الوزراء منذ الولاية الأولى لنوري المالكي في العام ٢٠٠٦، وقد حاول العبادي أن يعالج بعض المسائل في مجلس الوزراء ويبدو أنه أخفق في قسما منها أو غير مرضية بالنسبة لعادل عبدالمهدي والجهات السياسية الداعمة له.

ولأجل إستعادة الوزارات من هيمنة القوى والأحزاب السياسية يسعى المنهاج الوزاري إلى إصدار (قانون الوزارات) للتعريف بمهام الوزارات وواجباتها وجعلها الأساس لعمل الوزارة والوزير ومجلس الوزراء ورئيسه وطبيعة علاقته بالسلطات التشريعية والقضائية، وإنهاء العمل بالوكالة للدرجات الخاصة، وهناك تأكيد في أكثر من محور على مسألة إحلال نظام (الحكومة الإلكتروني) وضمن الخطط الطويلة الأمد بدل (الأنظمة الورقية البيروقراطية)، في محاولة للتخلص من الصعوبات التي تواجه المواطنين في الدوائر الرسمية في أغلب الوزارات، إلى جانب تقليل حالات الفساد والرشاوي التي ترافق النظام الورقي في المعاملات، وقد شمل نظام الحكومة أغلب الوزارات حتى دوائر وزارة العدل ومنها دائرة العقارات، واستحصل الضرائب والتي بدورها لا تكون وفق المنهاج الوزاري إلا بخدمة، وإذا ما عملت حكومة عبدالمهدي بهذا المبدأ العالمي فإنه قد يتفوق على سلفه العبادي الذي كانت حكومته تستحصل الضرائب لكن من دون خدمات في محاولة منه لسد النقص الحاصل جراء إنخفاض أسعار النفط، من جانب ثاني شمل المنهاج الوزاري في رسم خطة عمل لكل وزارة من وزارات الدولة بما يناسب وطبيعة المهام الموكلة بها، ومنها وزارات التخطيط، والعمل والشؤون الاجتماعية، والتعليم، والتربية، والثقافة، والصحة، والصناعة، والاسكان والبلديات، والنقل، والاتصالات، والموارد المائية، والزراعة، فضلا عن أهداف وزارات الخارجية، والداخلية، والدفاع، والمالية للمرحلة المقبلة.

وقد أتمس المنهاج الوزاري بالجانب الخدمي لكنه لم يغفل تطوير الجانب الإستخباراتي وقوات مكافحة الإرهاب، وقوات الشرطة الإتحادية لتتحمل مسؤولية مسك المدن بالكامل وإحالة القوات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع إلى خارجها. ويسعى المنهاج الوزاري إلى تنظيم وصيانة الحريات العامة من خلال إشاعة ضمان الحريات والعمل على سوء استعمال ملف الإساءة للحريات في إشارة إلى حالة الفوضى الحاصلة في مجال الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. كما جاء في المنهاج كيفية ضبط الحياة الحزبية في العراق من خلال إعادة النظر بقانون الأحزاب، ونظام الانتخابات ليكون عادلا ومنسجم مع تحديات المرحلة، لكن ومن دون شك سيصطدم عبدالمهدي في مشاريعه الإنضباطية هذه بتوجه الكتل السياسية والحزبية التي وضعت قانون الأحزاب السياسية ذو الرقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ وفقا للمصلحة الحزبية الضيقة، كما تعارض الأحزاب إيجاد قانون انتخابي مختلف عن قانون سانت ليغو النافذ أو ما شابه له لضمان استمرار نفوذها السياسي في المواقع الرسمية، وهو بذلك يضع يده على خلل كبير سبق وأن أشارت إليه قوى سياسية، وشخصيات أكاديمية، ومرجعيات دينية. وسكت المنهاج الوزاري في سياق آخر عن التشريعات غير العادلة التي منهجت الطبقة الاجتماعية وخلقت فوارق كبيرة بين المواطنين عبر الامتيازات المادية والمعنوية التي تمنح لفئات معينة لأسباب سياسية على حساب فقر وبطالة الكثير من العوائل العراقية برغم من إشارة المنهاج في أكثر من مناسبة إلى وضع الحلول التي تقلل من حالات الفقر المنتشرة، وتوفير العيش الكريم

والمناسب لجميع المواطنين في العراق. وقد كانت الإحتجاجات الأخيرة التي شهدتها محافظة البصرة حاضرة في المنهاج الوزاري من خلال إشارته إلى سعي الحكومة على معالجة ملف (الخدمات بالبصرة) والمحافظة الأخرى التي شهدت إحتجاجات كبيرة، وكذلك المحافظات التي تعرضت لعمليات عسكرية ونزوح سكاني أثناء طرد تنظيم داعش الإرهابي منها، كما نص المنهاج على أهمية معالجة الملفات العالقة من موروث قبل عام ٢٠٠٣ وبعده، وربما من أهمها ملف العلاقة بين الحكومة الإتحادية وإقليم كردستان، والنزاع بشأن كركوك، وتصدير النفط، وحصّة الإقليم من الموازنة الاتحادية، وكذلك مسألة تعارض الصلاحيات بين المحافظات، والحكومة الإتحادية، ويبدو أيضا أن الحكومة متجهة نحو تنمية القطاع الخاص في كل المجالات ومنها مجال التربية والتعليم، كما أن الحكومة المقبلة تعول كثيرا على الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني، والقضاء على مسائل السكن، وتوفير فرص العمل لآلاف العاطلين من الشباب ومنهم خريجي المعاهد والجامعات، فقد جاء في المنهاج الوزاري: «الإستثمار، الوسيلة الأساسية للتخلص من الاقتصاد الريعي والإعتماد على النفط لإنطلاق الاقتصاد الوطني الحقيقي والتصدي للبطالة ونقص الخدمات والفقير، والمرض، والإرهاب، والسلم، والاستقرار الاجتماعي». كما أورد المنهاج مسألة التدريب الطوعي للعراقيين للسّن (١٨ - ٢٢) بالقوات المسلحة في محاولة من الحكومة لكسب ثقة الشباب، وتنمية روح المواطنة، ويضمن المنهاج للمتطوع سبل متقدمة في القبول ضمن صفوف القوات الأمنية، وفي سياق آخر يشير المنهاج إلى أن الشعب هو الجيش الحقيقي للبلاد ومن صفوف الشعب تتكون القوات المسلحة من جيش، وشرطة، وحشد، وبيشمركة وأي قوات أخرى تؤسس على وفق القانون والنظام، في محاولة لضم هذه القوات إلى المؤسسات الرسمية وإنهاء ظاهرة السلاح السائب التي قد تكون العناوين المذكورة سببا من أسبابها فضلا عن الأسباب العشوائية، وعصابات الجريمة المنظمة في ظل التراخي الأمني، وغياب تطبيق القانون.

وكان لملف مكافحة الفساد والهدر العام خطة تتضمن مايلي: معالجة جذور الفساد من خلال مراجعة منظومة القوانين والأنظمة والتعليمات والضوابط التي تسمح للمفسدين باستغلال الثغرات والتناقضات، كما تسعى الحكومة في مناهجها إلى ملاحقة المفسدين والتضييق عليهم بجميع السبل المشروعة، وأضن هذا الأمر هو الأصعب بالنسبة لحكومة عادل عبدالمهدي كما كان بالنسبة لسلفه العبادي. وقد يسجل به عبدالمهدي تفوقا على حكومة العبادي إذا ما فعل هذه الإجراءات إضافة إلى تفعيل مجلس النواب ودور الرقابة كهيئة النزاهة والمفتش العام لدورها الرقابي والتشريعي، ووضع المعالجات الاستراتيجية الأخرى التي نص عليها المنهاج منها تفعيل القوانين والأنظمة للوصول إلى مقاييس واضحة لوصف جميع الوظائف، والعقود، والأعمال، والخرائط، والمخططات والأنظمة، والتطبيقات بما يتناسب والمعايير المعمول بها في الدول المتقدمة، كما أن مبدأ سيادة القانون على الجميع ضرورة من ضرورات الخلاص من الفساد ويطل هذا المبدأ حتى الوزير والدرجات الأخرى بغض النظر عن الإلتناء السياسي والحزبي إذا ما أخل المسؤول بعمله أو شموله بحالة فساد. وتبنى المنهاج الوزاري على صعيد السياسة الخارجية ذات السياسة التي أتبعها العبادي في موقف العراق من الأزمات الإقليمية بعدم الإنضمام إلى أي محور من المحاور المتصارعة دوليا وإقليميا والوقوف على الحياد وعدم السماح بالإعتداء على أي دولة إنطلاقا من أرضيه، وإحترام الدور الدبلوماسي داخل العراق وعدم التهاون في أي إساءة، لكن يسعى عبدالمهدي في ضوء شكل التحالفات السياسية والبرلمانية المنقسمة سياسيا في التعامل مع القضايا الخارجية خصوصا مع ملف العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة على إيران وبينهما علاقة العراق بتركيا والسعودية، بمنهج وسطي من خلال الإشارة إلى أن العراق ليس جزءا من أي منظومة للعقوبات والحصار خارج الشرعية الدولية.

الفرصة لا تأتي دائماً!

*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/١١

ما حصل في جلسة الثلاثاء الماضي لمجلس النواب، هي محاولة مقصودة للعودة إلى المربع الأول، فالمحاصصة، ومسح الهوية الوطنية، وإعادة إقتسام الغنائم، وبالتالي البقاء في السلطة "وعلى عينك يا تاجر" هي السائدة في الوقت الحاضر.

لقد أستبشر العراقيون خيراً، بالاتفاق الذي أبرم بين تحالفي البناء، والإصلاح والأعمار، وعلى وفق الأسس السليمة، المتمثلة بتوزيع شخصيات مستقلة، كفوءة، نزيهة، وتخويل السيد عادل عبدالمهدي اختيار هذه الشخصيات، دون تدخل منهما، أو من أحدهما. لكن حسابات حقل الاتفاقات العلنية والإعلامية، لا تتطابق مع بيدر الكواليس والغرف المغلقة، ولا مع التدخلات الإقليمية والدولية، التي تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في تشكيل الحكومة، وفي الشأن العراقي بصورة عامة.

ومن هذا المنطلق اتجهت وتتجه المساعي لتمرير بعض الوزراء الذين تظلمهم رايات الفساد أو عدم الكفاءة، أو من المحسوبين على النظام السابق، كذلك يجري التشبث بشخصيات معينة، والإصرار عليها، كما لو أن العراق خلا من الكفاءات الوطنية والمهنية، لاسيما من أبناء المؤسسة العسكرية والأمنية، وفيهم من قاد عملية تحرير الأرض العراقية من دنس "داعش" التي سلمها الآخرون لهذه المنظمة الإرهابية، على طبق من الخيانة واللاوطنية. واللافت للنظر هذا الإصرار العجيب على أسماء محددة، والمغامرة بانفراط عقد الحكومة، وتدهور العملية السياسية برمتها نحو المجهول، وهو ما لا يقبله العقل أو المنطق، ولا أي عراقي يمتلك شيئاً من الوعي مهما كان بسيطاً، مع العلم أن الاتفاق بين الأطراف المعنية، ينص صراحة على تقديم ثلاثة أسماء أو أكثر، ورئيس الوزراء هو من يختار الأكفأ والأفضل من بينهم.

لا أحد يجادل في أن الدعم والتأييد والإسناد، الذي حظي به السيد عادل عبدالمهدي لم يحظ به أي سياسي عراقي، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى الآن، بدءاً من التحالفين المذكورين، وعموم الشعب العراقي، والمرجعية، وإنهاء بأمريكا والدول الإقليمية، لكنه مع الأسف الشديد لم يستثمره بشكل جيد، مفوتاً الفرصة على نفسه وعلى الشعب العراقي، في رؤية حكومة تختلف عن الحكومات السابقة، وتستطيع أن تنتشله من الكارثة التي يعيشها، بفضل الفاسدين، والمتحاصصين الفاشلين.

والانكى من ذلك، وبعد المعمة التي حصلت في البرلمان، ألقى السيد عادل عبدالمهدي الكرة في ملعب القوى السياسية، ورؤساء الكتل، وهو يعلم علم اليقين، أن الاتفاق بينهم أصبح عسيراً، وكان الأولى به، أن يبادر إلى اختيار من يراه مناسباً، بعيداً عن الضغوط والانصياع إليها.

مازالت الفرصة سانحة اما رئيس الوزراء، ليلعب هذا الدور المرتجى منه، ويكون رجل المرحلة فعلاً، فهل يقدم عليها، أم سيضيعها أيضاً؟!

النفط واستبداد الشعوب

*محمد أبو النواعير

الحوار المتمدن : ٢٠١٨/١٢/١١

بات الاقتصاد في زماننا الحاضر يمثل العصب الأساس الذي تحيي به المجتمعات، ويتحقق به السلام، وتنهض عند حسن تديره الأمم“ وقد واجهت الدولة العراقية مشاكل بنيوية في بنيتها الاقتصادية منذ فترة تأسيسها الحديثة، وما زالت تعاني منها إلى اليوم، حيث عجزت عن تحقيق الموازنة بين الأهداف التي تقع ضمن اختصاصها، في ظل بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية، تعاني وبصورة مستمرة من تقلبات مختلفة وبفعل عوامل متباينة.

هذه المشاكل التي اعترضت البنية الاقتصادية العراقية وسياساتها المالية، لم تتولد فقط عن ضعف الإدارة المالية، أو تدني في مستوى وحجم الكفاءات الضرورية لمهام السياسة المالية، بل الأمر يتعدى ذلك إلى الاصطدام بالطبيعة البنيوية المعقدة لهيكل الاقتصاد العراقي، والتي ارتكزت بالأساس على التوافق اللامتكافئ بين قطاعين: احدهما متقدم والآخر متخلف، الأمر الذي خلق معه صعوبة الارتكاز على هيكل اقتصادي متكافئ قادر على توليد فائض اقتصادي، مما قاد إلى الاعتماد كلياً على نمط الاقتصاد الريعي، والذي يمثل نوع الاقتصاد الكسول والإتكالي، الذي تتمحور حول أقطابه عادة: السياسة والعسكرة والإعلام، متجهة وبقوة نحو خلق حالة من العلاقة الزبائنية بينها وبين القاعدة الجماهيرية للبلد، والتي هي من المفترض (القاعدة الجماهيرية) تمثل المصنِّع للسياسة في ظل الحكم الديمقراطي!

قاد الاقتصاد الريعي بلدا كالعراق إلى حالة تناقض صارخة، لم تتمكن مؤسسته الاقتصادية من التخفيف من حدته، فالكفاءة الاقتصادية يجب عليها أن تكون مقرونة بمبدأ العدالة التوزيعية، والحاصل هو أن المنظومة الاقتصادية عجزت عن تحقيق حالة العدالة التوزيعية، بسبب عدم توفر الكفاءة الاقتصادية التي تقوم من جانبها على مقومات كثيرة، تتعارض هذه المقومات مع سطوة المؤثرات التي تتبناها عادة مجموعة الحكم، والتي تتضارب مصالحها أحيانا مع مبادئ الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية)، إضافة إلى كونها (أي مجموعة الحكم)، تعتمد دوماً إلى التمرس حول الاقتصاد الريعي، ومن خلال إنشاء أنساق سياسية وأسرية وقانونية وعشائرية، مدعومة أحيانا بأوضاع إقليمية ودولية، من أجل إطالة أمد بقائها وتسلطها على موارد الاقتصاد الريعي.

يتفق اغلب المنظرين الاقتصاديين، على أن أشكال الطبيعة الريعية، وما تجر وراءها من أوجه متعددة للاستبداد والتسلط، إنما تكون في أسسها البنيوية، أحد أهم عوامل تكسير عجلة الديمقراطية، من خلال إفراغها (الديمقراطية) من محتواها الرئيس! فالديمقراطية تقوم على مبدأ أساسي ومهم جداً، ألا وهو الحرية

السياسية للأفراد والجماعات، تقييد هذه الحرية يكون غالبا في الدولة الريعية، من خلال تحول الفرد أو الجماعة، إلى تابع زبائني، لمن يملك المقدرات الاقتصادية في الدولة.

هذه الفئة المألوفة تكون عادة، إما فردا (دكتاتورا) أو (جماعة مهيمنة) على موارد السلطة، وتنجح دوما في إعادة خلق وإيجاد نفسها في العملية السياسية، فتحكمها غير المرئي بكل مفاصل الاقتصاد الريعي (الذي لا يشترك الجمهور في إيجاده أو تكوينه)، يقود إلى أن تكون هذه الفئة هي المسيطرة على كل المقدرات، وهي التي تحرك الجمهور (والذي يكون في العادة متكلا عليها تماما: كدولة أو كسلطة أو كحكومة) في معاشه، فيتحول المواطن عندها كزبون، ليس له دور في الدولة (الديمقراطية)، إلا أن يكون تابعا لأدوات اقتصادها المسيطر عليها من قبل فئة الحكم، عندها ينتظم المجتمع في هيكل أشبه بهرم من الشرائح الريعية، تقف الدولة على رأسه باعتبارها المصدر الأول للريع والملاذ الأخير للشرائح الريعية!

عندما تكون (فئة الحكم) قادرة على شراء الإجماع، عن طريق توزيع السلع والخدمات والدخل بين مواطنيها لقاء القليل أو لقاء لا شيء فإنها ليست بحاجة إلى شرعية ديمقراطية" فالشغل الشاغل للفاعلين السياسيين في الدولة الريعية هو الإمساك والسيطرة على مصادر الريع والاستحواذ عليه، بما يضمن آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ، والمحافظة على قائمة الأولويات التي تخصها بالذات، الأمر الذي لا يصلح لتنظيم الإجماع وتأييد الأغلبية.

والدولة الريعية وكما تشير التجربة الملموسة، تلد الاستبداد والتسلط، بسبب طبيعة بنيتها والقوى التي تستند إليها، فالاقتصاد فيها توزيعي وليس إنتاجيا، وبما أنه توزيعي، فهو يجعل المواطنين دوما يقعون تحت رحمة وقرارات واستثناءات (فئة الحكم)، وهذا يفرض بالتالي ضعفا كبيرا في الدور الوجودي للمواطن أو الجمهور في العملية السياسية الديمقراطية، بل ويجعل عملية الاستغناء عن العملية السياسية، واستبدالها بصيغة من التحالفات التقليدية، التي توفر نوعا من الاستقرار النسبي الشكلي بفعل عملية التوزيع الريعية التي تحقق "التوافقات" بين القوى المتنفذة رغم تناقضاتها المعروفة!

حل المشكلة الريعية لا يكون بالاقصاء فقط على تصحيح أسس بنية النظام الاقتصادي، بل إن المعادلة تقوم على ثلاثية إصلاح، لا يمكن الإخلال بأحد أطرافها، وهي: إصلاح التعليم العالي (لتأسيس بنية قادرة على الإنتاج)، وإصلاح النظام السياسي (بتقوية مجموعات الضغط الاحكومية - للحد من تغول فئة الحكم)، وأخيرا إصلاح بنية النظام الاقتصادي (بالاعتماد على نظام يتم فيه دمج ثنائية: "الخاص - العام"، و"المقيد حكوميا - الحر")، ليكون للمواطن دور ومشاركة في بناء النظام الاقتصادي، دون الاتكال على الدولة (فئة الحكم)، بشكل كامل.

* دكتوراه في النظرية السياسية - المدرسة السلوكية الأمريكية المعاصرة في السياسة.

الثقافة العراقية والمفكرون الجدد

*سلام حربية

موسوعة (المثقف) ٢٠١٨/١٢/١١

يشاع هذه الأيام في وسطنا الثقافي سواء في الثقافة المرئية أو المكتوبة مصطلح (المفكر) حتى إنها أصبحت لازمة للكثير من الباحثين والمثقفين العراقيين فما أن يُقدّم هذا المثقف في الفضائية الفلانية حتى تتقدم مفردة المفكر اسمه وحتى في الصحافة والكتب المطبوعة يذيل الاسم بها بحيث أصبحت هذه المفردة جزءاً من تركيبته النفسية والثقافية ولن يقبل بعد ذلك أن يتنازل عن هذه الصفة بل تكون التسميات الأخرى مثل الباحث أو الكاتب سبباً له لأن هذا التوصيف (المفكر) ينقله الى برج أرقى من الفلاسفة والقديسين ويجعل بينه وبين الآخرين حاجزاً لا يمكن اختراقه..

إن ولادة المفكر في مجتمع ما من أعظم الولادات بحيث يصح أن يكون يوم تتويجه عطلة رسمية كباقي العطل الوطنية، إن وجد حقيقة مثل هذا المفكر سواء في العراق أو في العالم الاسلامي، لأن هذا المفكر هو الذي يزود عن الأمة أعداءها الفكريين وينش عنها أنصاف المثقفين والأميين والمشوشيين لعقول ابنائها.. وكلنا يعرف إن العرب في السابق كانت تحترف حين يولد بين ظهرانيها شاعر يدافع عنها ويهجي خصومها والمتربصين بها ويدون تاريخ القبيلة وأمجادها شعراً فكيف إذا كان المحتفى به مفكراً يضع الشاعر والباحث والكاتب والناقد (تحت ابطه) وينتج لهم معرفة وثقافة وطريق حياة جديد ويدق لهم أساس حضارة سيسجد لها الآخرون لاحقاً ويعيد أمجاداً لأجداده القداماء الذين تفننوا في ابتكار المعرفة وطرائق التفكير..

إن المفكر هو المتأمل وهو من ينتج المعرفة والمنقب في الأصول والمبتكر للجديد.. ويحدثنا التاريخ الشرقي وكذلك الغربي بان المفكرين الذين ظهروا عبر التاريخين هم خلاصة المجتمعات الروحية وعصارة إبداعها وتاريخها الحضاري والمعرفي، والمفكر يسبق في أحيان كثيرة الفلاسفة والعلماء والمتبصرين في الاختصاصات كافة في استنتاجاته ورؤاه واستشرافاته المستقبلية لأن المفكر كل هؤلاء مجتمعين وهو الذي يجمع العلوم كلها ويوجهها الوجهة الصحيحة من خلال ذهنيته المتوقدة وإبداعه الخلاق ليصوغ من خلال تأملاته طرقاً مبتكرة آمنة يلجها الناس من بعده فتفتح أمامهم منافذ كانت مغلقة من قبل وتُعبّد طرقاً جديدة في الحضارة الانسانية ليأتي الآخرون من الجيل الثاني وهم متسلحون بنفس العدد الإبداعية والمعرفية والروحية ليمدوا الطرق المعبدة في الواحات المجهولة وهكذا في تصاعد الى اخر الحياة.. وهذا ما نلمسه من حركة دائبة، كخلية النحل، وطيلة قرون عديدة في المجتمع الغربي حيث يتظافر الجميع علماء ومفكرون من أجل صياغة الحضارة الإنسانية والتي تأتينا نحن في الشرق بعضاً من ثمارها وقد فتح، هذا البعض، أبواباً في حياتنا كانت مغلقة في وجوهنا الى أبد الأبدين..

إن المفكر هو نتاج مرحلة تاريخية وازمنة صحية وان هناك عوامل موضوعية تعمل على انتاجه كذلك فهو يساهم بخلق عوامل موضوعية جديدة تساهم على دفع حركة الحياة والصراع الى امام.. ان حركة الحياة عمودية وافقية وفي الاتجاهات كافة وان الجديد يبني على اكتاف القديم وينبثق من خلاله كما تؤكد المفاهيم الفلسفية من نفي النفي وصراع الاضداد ولذلك فان لا اكتشاف جديد دون أن تكون له قوانين مسبقة وعوامل موضوعية ثابتة ومتغيرة يبني عليها نتاجه.. فلا يستطيع أي مفكر كان أن يبتكر قواعد وقوانيننا دون أن يستند الى أرض معرفية قديمة وقوانين تُتفق عليها فتعمل مخيلة المفكر وفكره الخلاق على تحريك الساكن في تلك الأرض المعرفية ليصوغ من جديد قوانين

ومناطق تفكير قد تدخل بالصد من المسلمات وأنساق التفكير السابقة وهذا جوهر الاختلاف والصراع الأزليين اللذين يحكمان الحياة والبشر معاً..

إن المجتمع العراقي في هذا الزمن الجديد والذي هو نتاج مجتمع مرتبك ودموي على مدى خمسة عقود وأكثر غير قادر على إنتاج المفكرين لأن إيقاع المجتمع غير منتظم ولكن رغم ما ألم بالمجتمع العراقي فإنه يعج بالمبدعين وفي كافة الاختصاصات وان ظهر هنا وهناك، بارع في الحوارات المفتوحة في الفضائيات أو على واجهات الصحف أو في الكتب المنشورة، ويدعي بانه (مفكر) فان هذا يسيء لنفسه أكثر مما يكرمها.. أن تتبع مرجعيات هذا (المفكر) وأرضيته المعرفية ستجد بانها ليست وثيقة الصلة بمجتمعه بصلة باستثناء ما أنتجته الحضارات القديمة وخاصة الحضارة البابلية والنهضة الإسلامية الأولى ولكن جذورها تمتد بعيداً وتنهل بما أنتجه أفلاطون وأرسطو وهيغل وماركس ودريدا وفوكو وسوسير وشتراوس وفوكوياما وغيرهم من المفكرين ومن ألف تفكيرهم الى بائهم ولم يكن عقله سوى جامع فذ لهذه النتائج العلمية الباهرة والقيم الفكرية الغربية محققاً بها بمخيلته الابداعية وفاتحاً نوافذ جديدة في مجتمعه القائم المتكدر بالظلام.. إن عقل الإنسان يكون فاعلاً ومنتجاً حين يدخل مع العقول الأخرى في تلاقح ثقافي أساسه التكافؤ المعرفي والمنافسة الشرعية.. إن مؤسسات العالم الغربي الانتاجية تضم أعظم العقول العلمية وأتمن المفكرين وحتى الكثير من مبدعي الشرق وعلمائه الذين وجدوا في هذه المؤسسات خير من يحضن ابداعهم ويرعى مواهبهم في هذا العالم المحتدم بالعلم وتصارع راس المال.. إن مفكري العالم الغربي يعملون جنباً الى جنب مع علماء الذرة والطب والانترنت في صياغة مفاهيم حياتية جديدة تتناسب مع التطور العلمي الحاصل وخلق أفكار مستوعبة لهذا التطور في عقول المجتمع من أجل خلق التوازن النفسي والفكري لدى المواطن الغربي.. فهل يعقل أن يحوي المجتمع العراقي هذا الكم الهائل من (المفكرين) الذين يطلون علينا كل يوم عبر الإعلام وهناك في الجانب الآخر البلد بلا بنية تحتية وشرائح كبيرة من المجتمع تمتهن قطع الرقاب بأبخس الأثمان والسرققة وتخريب البلد والعيش في الخرافات والأوهام..؟

..لم يغب عن بال العراقي إن ازدهار العلم في المدارس والعمل في المصانع وحين يعرف الانسان حقيقة ما يصنع بيده وتعشب الأرض العراقية بالمحبة والزرع وابتكر القوانين الاجتماعية عندها سيكون عندنا (مفكرون) يخطون الحياة على مقاس المجتمع ويبدأون العمل على بناء حياة عراقية جديدة بكل مفاهيمها وافكارها ومن ياتي بعدهم لن يجد صعوبة في مواصلة المشوار عندها حين يخرج المفكر الجديد امام الناس في التلفاز سيشعر بالخجل حين يصفه المذيع بالمفكر لان من عادة الشجرة المثمرة أن تنحني بطيب ثمرها وسيقول هذا المفكر بانه تلميذ في مدرسة الحياة لأن الحياة متطورة وسيأتي يوم من يقوم أفكاره ويطورها ويدفع بالحياة باتجاه اخر..

إن ما خلفته قرونا من النسيان والعدم والحروب من حياة دموية مجنونة تمرغ المجتمع بوحلها ودخل بقطيعه مع العلم ومع الفكر ومع الانسانية وما طفح على السطح من نتاج عبارة عن غرائز علمية وغرائز فكرية.. فقد كنا ندور في مجرة قوانينها خاصة ولذا كانت حياتنا غرائبية وفنطازية بكل معنى الكلمة وكانت ثقافة (مفكرينا) نتف من العلم والفكر ورمق حياة من هنا وهناك والتماعات تومض بالامل من أن العقل العراقي بقي حياً رغم كل تلك الظروف لما عرف عن هذا العقل بالديمومة والتجدد.. إن وضع الأمور في نصابها هو ما يخدم المجتمع وليس الحكمة أن نطلق التسميات الجرافية كـ(المفكر) على هذا وذاك تزلفاً وتقريباً من وجاهته لأن هذا يصيبنا ويصيب (المفكر) بالفصام النفسي والذي لا شفاء منه..

النفط واستقرار العراق

*وليد خلدوري

نشرة ميس: ٢٠١٨/١٢/١٢

شكلت تظاهرات البصرة في العراق ، حدثاً مفصلياً في فترة ما بعد الغزو عام ٢٠٠٣، إذ تركزت الشعارات ضد غياب الخدمات الأساسية، من توفر مياه صالحة للشرب واستمرار انقطاع التيار الكهربائي. وفي محافظة تضم ما لا يقل عن ٨٥ في المئة من الاحتياط النفطي للبلاد، والنسبة ذاتها تقريباً من الإنتاج النفطي، هيمنت الأحزاب الدينية على مجلس محافظة البصرة ومقاليد الحكم، كبقية مجالس المحافظات الجنوبية في بغداد، طوال ١٥ سنة، إضافة إلى أن وزير النفط خلال فترة التظاهرات عبدالجبار اللعبيبي، من أبناء البصرة، التي تعتبر المرفأ الرئيس للعراق، وترويه مياه شط العرب. وعلى رغم كل ذلك، أهملت البصرة من قبل الحكومة الاتحادية، وشاع فيها الفساد والميليشيات، كما الحال في المناطق الأخرى.

وتوقعت السلطات البترولية العراقية قبل ١٠ سنين تقريباً، لتبرير إعادة شركات النفط العالمية لتطوير الحقول النفطية، أن ترتفع الطاقة الإنتاجية إلى نحو ١٢ مليون برميل يومياً بحلول الربع الأخير من العقد الحالي. وارتفعت الطاقة فعلاً، لتراوح حالياً بين ٤,٥ مليون برميل يومياً و٥ ملايين، أي ضعف ما كانت عليه قبل عودة الشركات الدولية. لكن السؤال الأبرز، كيف ينفق العائد النفطي، وما مدى التطور الاقتصادي للعراق في ظل هذه الطاقة المتزايدة؟ لقد تدهور الاقتصاد خلال هذا العقد، وضاعت أو سُرقت مئات مليارات الدولار.

وكما ذكر رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، أنه استلم الحكم وخزانة الدولة خالية لا تزيد على ٣ بلايين دولار، والدفعات المستحقة لشركات النفط الأجنبية متأخرة.

واستشرى الفساد في ظل غياب الشفافية والمحاسبة القانونية، كما افتقدت البلاد منهجاً حكومياً واضحاً مع هجرة آلاف المهنيين والخبراء العراقيين بسبب سوء الأحوال المعيشية والأمنية، كما سيطر قادة الأحزاب الدينية على مقاليد الحكم، وهمشوا الخبراء والمهنيين من أنصارهم، ما زاد الطين بلة.

وتستمر هذه الأحزاب في مناكفة حكومة عادل السيد عبد المهدي الإصلاحية لردعها عن تنمية الاقتصاد وإعادة الاستقرار إلى البلاد، على رغم إخفاق هذه الأحزاب الفاضح.

وتكمن أهمية الطاقة الإنتاجية في مدى إمكان زيادتها في المستقبل القريب، وهذا متوقع في العراق في ظل برامج تطوير الحقول المكتشفة، وفي ظل معدلات الأسعار العالمية.

وبما أن حكومة المهدي أعطت الأولوية في منهجها الحكومي لتنمية الاقتصاد وإعادة الإعمار، تشير المعلومات إلى أن من الممكن زيادة الطاقة الإنتاجية إلى أكثر من ٥ ملايين برميل يومياً. ويشير جيولوجيون عراقيون إلى إمكان زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال تحديدها في الطبقات الجيولوجية في الحقول المكتشفة، واستغلال الطاقات الكامنة في عشرات المكامن والحقول المعروفة وغير المطورة، ناهيك بالاستغلال الأمثل للغاز المصاحب، بدلاً من حرق معظمه والتسبب في أضرار بيئية وخسائر ببلايين الدولارات سنوياً، وتطوير الطاقات المستدامة من الشمسية والرياح.

طرح المهدي منهاجاً وافياً لتطوير الطاقة الإنتاجية على المديين القصير والمتوسط. والمطلوب في هذا المجال، وبعد معاناة الشعب من انقطاع الطاقة وصعوبة إيصالها إلى المستهلكين، إيلاء الأهمية اللازمة لإيصال الطاقة الوافية لتشبيد الصناعات الجديدة وإعادة الإعمار وبناء اقتصاد حديث.

وهذه أمور ممكنة في العراق الذي يتمتع بإمكانات هائلة وثروات طبيعية. وفي هذه الحال، ستحتاج البلاد إلى خبرات المبتعثين وتبني محاولات جادة لإعادتهم إلى العراق للاستفادة من دراساتهم العليا وخبراتهم الدولية. وتميزت هذه الفئة من العراقيين بالتفوق العلمي واختيارهم البعثات الحكومية في أرقى الجامعات العالمية، كما اختيرت اختصاصاتهم على أساس حاجات البلاد المستقبلية.

ويتم بناء الاقتصاد الوطني من خلال جهود المهنيين ومن عائدات النفط والقضاء على الفساد. ومر العراق بتجارب عدة تشمل هذه المعطيات الثلاث، فهناك تجربة مجلس الإعمار في خمسينات القرن الماضي، حيث حُصّصت بداية ١٠٠ في المئة من العائدات النفطية لإنشاء بنية تحتية من سدود وطرق سريعة ومدارس ومستشفيات. ولا تزال الحكومات العراقية تستعمل بعض مخططات هذه المشروعات حتى اليوم.

وترأس مجلس الإعمار رئيس الوزراء وبعضوية وزراء المال والأشغال وخبراء دوليين وعراقيين، لكن ملف الفساد غاب عن تجربة المجلس، ولا يكاد يذكر في معظم الأدبيات المنشورة عنه.

وهناك تجربة الأحزاب الدينية التي أهملت إدارة الدولة وأشاعت الفساد وهمّشت دور المهنيين العراقيين. ومن ثم، كانت النكبات التي حلت في العراق، من احتلال الموصل وفقدان البصرة للمياه الصالحة للشرب وانقطاع التيار الكهربائي في شكل متواصل.

ومن الواضح أن هناك تحديات أمام كلتا التجريبتين، فمن الصعب على أي حكومة عراقية اليوم تخصيص ١٠٠ في المئة من العائد النفطي للاستثمار في الإعمار وتشبيد البنية التحتية، إذ يوجد تضخم في الجهاز الحكومي يقدر بملايين الموظفين، فلا يمكن تقليص معاشات التقاعد وعدد هؤلاء الموظفين بسرعة، نظراً إلى اعتماد ملايين العائلات على هذا الدخل الحكومي.

ولكن، يتوجب إعادة النظر تدرجاً في السياسة التوظيفية في القطاع العام، وفي الوقت ذاته التخطيط لإعادة الإعمار، ما يعني أهمية استمرار الاعتماد على العائد النفطي والمهنيين. وتدل تجربة الأحزاب الدينية وسلوكها على استحالة استقرار البلاد في ظل سياسة التوظيف الحكومية، كما أن تدهور أسعار النفط بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ منع الحكومة من دفع الرواتب وأثبت فشل سياسة التعيينات عند تقلب الأسواق والأسعار.

وأخيراً، أدى تفشي الفساد إلى ضياع أموال الدولة من دون محاسبة، وضياع فرص إعمار العراق وتدهور سمعته. وهيمنت الأحزاب الدينية على مقاليد الحكم والتصرف من دون مسؤولية، كما أظهرت التجارب، تعتبر وصفاً لتدمير العراق الحديث كما عرفناه، لذلك يجب إنهاء هذه التجربة قبل أن تقضي على ما تبقى.

ولكن، يتوجب في الوقت ذاته توقع محاولات الرمق الأخير لوضع حد لها، لذلك فإن العراق اليوم أمام خيارين واضحين.

* كاتب عراقي متخصص في شؤون الطاقة

أفاق العراق الاقتصادية في أعقاب تشكيل الحكومة

*لؤي الخطيب

مركز مندى الشرق للبحوث والدراسات: ٢٠١٨/١٢/١٢

ملخص: تقف العراق الآن عند مفترق طرق في أعقاب الجهود المتواترة لإصلاح اقتصادها. وشهدت أسعار النفط التي استردت عافيتها عودة ميزانية الاستثمار العراقية، كما خلقت فرصة مكنت الحكومة من إعادة بناء المدن التي مزقتها الحرب ووفرت الخدمات لملايين المواطنين. لذا تُواجه الحكومة الجديدة تحديات تجاوز الماضي "لأنه حتى في حال حفاظ النفط على أسعاره المرتفعة، فإن انعدام الكفاءة الاقتصادية المترسخ في أعماق الحوكمة المتضخمة بالعراق لن يحافظ على النظام الحالي. وستُكَلَّف الحكومة المُقبلة بالعديد من الأهداف الاقتصادية الحيوية، مثل: مكافحة الفساد، وسرعة إصلاح المناخ الاستثماري في البلاد من أجل السماح بخلق فرص عمل أكبر بالقطاع الخاص، ومن ثمَّ السماح بتخفيض أكبر لدعم الطاقة والغذاء، مما يُوفّر المزيد من التمويل للخدمات. ومن المتوقع أن تواجه تلك الإصلاحات معارضة ملحوظة" إذ إن العديد من المصالح الراسخة داخل الحكومة العراقية تُقاوم التغيير. وربما يقاوم البعض الخصخصة أو مبادرات مكافحة الفساد مقاومة شديدة" لأنهم يرغبون في الاستفادة من الوضع الراهن. وفي الوقت ذاته، لن تتمتع الأهداف الاستراتيجية الرئيسية، مثل إصلاح تعريف الكهرباء والوزارات الحكومية - التي تُعاني من لائحة أجور متضخمة إلى حدٍ كبير - بشعبية سياسية كبيرة. وتكمن الأزمة الآن في حتمية وقوع موجات ضخمة من الاحتجاجات الشعبية خلال الأعوام القادمة في حال عدم السعي الجاد وراء استراتيجيات الإصلاح. وسيفتح هذا النوع من عدم الاستقرار الباب أمام التدخل الأجنبي في الشؤون العراقية، وهو ما يعني المخاطرة بالوقوع في مشكلات أسوأ على المدى البعيد. ولمواجهة هذا الأمر، تحتاج العراق إلى مواصلة سياستها المتعلقة بإعادة بناء علاقاتها مع شركائها في المنطقة على نحوٍ براغماتي. ويتعيّن على العراق تجنّب التورط في الصراع الإقليمي، لكنها يجب أن تؤدي دوراً توحيدياً في العالم العربي بصفقتها قاعدة لوحدة اقتصادية مستقبلية. أما بعيداً عن المنطقة، فيتعيّن على العراق إعادة إحياء علاقاتها مع القوى العالمية وحصد أكبر قدر ممكن من الدعم لتطبيق الإصلاحات النظامية، مع العلم بأن أكبر تهديد لاستقرار العراق يكمن في سوء الإدارة الجسيم الذي ميّز الحكم في البلاد منذ عام ٢٠٠٣، وليس الإرهاب أو الصراع المدني.

سباق مع الزمن لإصلاح الخدمات

بعد قرابة ستة أشهر من المناورات السياسية التي أعقبت الانتخابات البرلمانية في مايو/أيار من العام الجاري ٢٠١٨، تأكّدت الآن التعيينات الرئاسية العراقية العليا ومنها: برهم صالح رئيساً، ومحمد الحلبوسي رئيساً لمجلس النواب، بالإضافة إلى عادل عبد المهدي رئيس الوزراء المُعيّن. ومن المنتظر أن تؤدي الحكومة الجديدة القسم في موعد لا يتجاوز الـ ٢ من نوفمبر/تشرين الثاني، وتنطوي مهمتها على صياغة الاستراتيجيات القومية لمواجهة التحديات العراقية العديدة. وتتطلب المهمة العملاقة المقبلة استجابة سريعة للأزمات الوشيكة، مثل نقص المياه وإعادة الإعمار، علاوة على الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى.

وجاءت الاحتجاجات الصيفية الأخيرة في العراق أشدَّ حدةً من المعتاد هذا العام" إذ تركزت في البصرة لكنّها أثّرت أيضاً في عددٍ من المدن في مختلف أنحاء الجنوب، مما هزّ قواعد الدولة. وعلى خلاف الأعوام السابقة، ليس هذا أمراً سينقضي بمرور جسيم الصيف العراقي" إذ تتخطى درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية (١٠٠). فالأسباب الكامنة وراء التظاهرات منذ أمدٍ بعيد، مثل: نقص المياه المُعالجة في المدن، والتزايد المتسارع لأعداد السكان، وانخفاض منسوب مياه نهر دجلة والفرات - بسبب بناء السد التركي -، والتغيّر المناخي، والفشل في توليد الكهرباء بنسبة تُلبّي الطلب بالإضافة إلى البطالة الجماعية - لم يُسلط عليها الضوء بعد. وهذه قائمة طويلة من التحديات التي سنواجهها الحكومة الجديدة، حتى لو هُزم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى حدٍ كبير.

وفي الجنوب، يُوجد مستوى مُقلق من العنف المُصاحب للاحتجاجات، وبخلاف واقعة مجلس النواب العراقي في أبريل/نيسان من عام ٢٠١٦ عندما انصرف المحتجون سلمياً، فالعراق ببساطة لا يُمكنه تحمُّل فقدان السيطرة على البصرة ﴿٢﴾. فالأمر أكبر من مجرد مبانٍ حكومية، إذ إن الأجهزة الحيوية للاقتصاد العراقي وأموال النفط اللازمة لإعادة الإعمار مُعرَّضة للخطر هنا. وكما يقول المثل العراقي: "بعد خراب البصرة، ما تفيد الحسرة".

ولا يُمكن إخمام الاحتجاجات بعود الإصلاح السريع لمشكلات الكهرباء أو خلق وظائف جديدة. فبالنسبة إلى المراقبين العقلانيين، تشعر وكأن شيئاً كُسرَ حقاً في العراق، وسيكون الساسة العراقيون مخطئين للغاية إذا قرروا تجاهل هذه العلامات التحذيرية ﴿٣﴾. وينطبق الأمر نفسه على أصدقاء العراق، سواءً في الغرب أو في المنطقة. فعلى حلفاء العراق أن يُدركوا أن أزمة حرجة ستقع عاجلاً أو آجلاً، إذا لم يُساعدوا العراق على تحقيق تغييرٍ جذريٍّ. وكان السفير البريطاني في العراق، جوناثان ويلكس، صريحاً بشكلٍ غير معتادٍ فيما يتعلَّق بهذه النقطة، حين أعلن على الشبكات الاجتماعية أنه تحدَّث مع نظيره الإيراني عن حاجة الحكومة القادمة إلى تحسين الخدمات.

ونتيجةً لذلك، انصبَّ مزيدٌ من الاهتمام على المشكلات التي تُؤثِّر في الجنوب، وخاصةً البصرة، التي كانت يوماً ما بُؤرةً لانتفاضة عام ١٩٩١ ضد صدام حسين ﴿٤﴾. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدت المدينة تَسَمُّمَ ١٠٠ ألفٍ من سكانها على الأقل بسبب مياه الصنبور الآسنة الملوثة بالعديد من السموم، بالإضافة إلى شدة ملوحتها ﴿٥﴾.

وواجهت البصرة جحيماً على الأرض نتيجة عجز الطاقة، بالإضافة إلى مجموعةٍ أخرى من المشكلات التي تُؤثِّر في قطاع الطاقة (إذ تُعدُّ الكهرباء ضروريةً لمضخات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وتنقيتها). وعانى إنتاج الكهرباء ضربةً تلو الأخرى، وهو القطاع الذي غطى أقل من ٦٠٪ من الطلب هذا الصيف، إذ سحبت إيران ١,٥ غيغاوات من صادراتها ﴿٦﴾ بسبب الفواتير غير المدفوعة والبنية التحتية المتهاكّة التي ألغت الكثير من جهود توليد الطاقة الإضافية. وعلى الجانب الإيراني، ذكرت إيران - وهي محقّةٌ في ذلك - أن البلاد شهدت ذروة طلبها على الطاقة هذا الصيف (علاوةً على فواتير العراق غير المدفوعة) ﴿٧﴾. ولهذا السبب، انخفض العرض إلى أقل من ١٥ غيغاوات بعد أن وصل الطلب إلى ٢٣,٥ غيغاوات على الأقل ﴿٨﴾. وكان هذا الأمر مُجرّد بدايةٍ للاحتجاجات التي انفجرت لاحقاً مع انخفاض وفرة المياه وجودتها إلى حدٍّ كبير.

ونتيجةً لذلك، حوّل المواطنون غضبهم إلى العديد من الممثلين الأجانب في المدينة، بالإضافة إلى مكاتب الأحزاب الحاكمة في بغداد، إذ اقتحمت القنصلية الإيرانية وأُحرقت مع العديد من مكاتب الأحزاب السياسية ﴿٩﴾. واتضح سريعاً أن البصراويين فاض بهم الكيل من أي شخصٍ حاول مساعدتهم، بسبب سنواتٍ من الوعود التي ذهبت أدراج الرياح، بدايةً من القادة المحليين ووصولاً إلى البرلمانيين وغيرهم.

ومع ذلك، أصبح الوضع خطراً الآن تحديداً، إذ إن تشكيل الحكومة يفتح الباب أمام الاهتمام الأجنبي بالعراق بشأن ما ستُسفر عنه السنوات الأربع القادمة. وفي حال استمرت الفوضى، فلن يمرَّ وقتٌ طويل قبل أن تبدأ القوى الخارجية في اختيار حلفاء بالوكالة، لكنه سيكون أمراً معقداً للغاية. فالسياسة العراقية الآن مُجرّأةٌ جداً لدرجة انتهاء الحديث عن الطائفية أو الحزبية في الوقت الحالي، والحديث بدلاً منه عن الأحزاب المنقسمة من الداخل. وقد عانت إيران والولايات المتحدة لإدراك هذا المشهد المتغيّر.

وتشهد الحكومة العراقية، بعد ١٥ عاماً، فرصتها الأخيرة لإصلاح العراق. إذ تُعدُّ نقاط البيانات مُنذرةً بالخطر، وتتطلّب عقليةً جوهريّةً جديدةً للحكومة المقبلة بالإضافة إلى الإصلاح. أولاً، تحتاج الحكومة إلى تنحية انتصارها الأخير على داعش جانِباً، لأنَّ مجد هذا الانتصار سيتلاشى بسرعةٍ دون خدمات. ويجب التركيز الفوري على بناء إدارةٍ مدنيةٍ عصريةٍ تُركِّز على توفير الخدمات والتنوع الاقتصادي. إذ لم يكن هناك مبررٌ لما شهدناه خلال السنوات الأربع الماضية من شكوى الساسة العراقيين من أنَّ الخدمات لا يُمكن منحها الأولوية "بسبب الحرب على داعش".

وفي الواقع، يوجد آلاف المهندسين المُدرَّبين على صيانة شبكات الكهرباء وديناميكيات بنية الماء التحتية، وعشرات الآلاف من البيروقراطيين في الوزارات العراقية، ومجتمع دولي كان على استعدادٍ لإقراض الأموال من أجل

دعم العراق في أثناء الحرب. وبالنسبة إلى العديد من المحافظات، فقد شكّلت الحرب أزمة مالية وليست أمنية. وعلاوة على ذلك، كان من الممكن تحقيق الكثير من الأشياء المفترضة، في قطاع الطاقة تحديداً، بواسطة إصلاحات الخصخصة والهيكلة الدقيقة لترتيبات "منتج الطاقة المستقل" لإنشاء محطات جديدة للطاقة، وهي الترتيبات التي صُممت خصيصاً من أجل توفير الأموال للعراق على المدى القريب والبعيد.

ولا يرتبط توفير الخدمات بالصراع الجاري في معظم المحافظات العراقية (حيث تأثرت أربع فقط من أصل ١٤ محافظة في العراق تأثراً خطراً بالحرب) ﴿١٠﴾. لكن الحكومة استمرت في تحميل الحرب المسؤولية عن نقص الخدمات، رغم حقيقة فشل توفير الخدمات في البصرة قبل ظهور داعش وقبل الهبوط الحاد في أسعار النفط. وفي عام ٢٠١٣، وصفت البصرة من قبل اليونيسف بأنها واحدة من المحافظات "الأكثر حرماً" في العراق، رغم أنها تجلب أكثر من ٩٠٪ من عائدات النفط العراقية وتتحمّل وطأة التلوث الناجم عن ذلك ﴿١١﴾.

وتعدّ إمدادات المياه واحدة من المخاوف الراهنة. وأنتت الزيارة الأخيرة لفريق مهندسي المرجعية إلى المدينة، رغم كونها محاولة قصيرة المدى لتقييم الوضع وتركيب بعض المعدات الجديدة، لتكون بمثابة تحذير للحكومة بأنها تفقد شرعيتها.

وقطعت الحكومة السابقة عدداً من الوعود المتعجّلة وسط ذعرها، ومنها خلق ١٠ آلاف فرصة عمل على الأقل في منطقة اعتادت نشوب الاحتجاجات على مرّ السنين، في حقل نفط غرب القرنة ﴿١٢﴾. وهذا أمرٌ بالغ الخطورة وينبغي تفاديه، إذ يتعيّن على أيّ حكومة قادمة أن تكون واضحة بشأن عدم وجود حلول سريعة في البصرة لأن البنية التحتية الأساسية للمياه النظيفة والكهرباء - شبكات الطاقة وخطوط المياه، وليس محطات توليد الطاقة ومعالجة المياه - أصبحت في حالة يرثى لها. وثانياً، تتعرّض خطوط المياه المُسرّبة وخطوط الكهرباء القديمة للاستغلال غير القانوني أو يُعاد توصيلها ﴿١٣﴾.

وتعدّ اللامركزية واحدة من القضايا المُلحة، إذ كان يُفترض بالحكومة نقل مجموعة كبيرة من الصلاحيات المحلية إلى محافظات مثل البصرة قبل عقد من الزمن تقريباً ﴿١٤﴾. بيد أن بغداد من جانبها كافحت للتشبّث بتلك الصلاحيات. من الناحية المالية، كان هذا يعني تخلي بغداد عن وعدها بمنح ٥ دولارات على البرميل الذي تُنتجه البصرة، وهو الوعد الذي تحوّل لاحقاً إلى ٥٪ من عائد البرميل الواحد لمواجهة تقلب الأسعار ﴿١٥﴾.

ربما أدى ذلك إلى ضخ كميات كبيرة من التمويل للمشروعات، وأرسل بذلك إشارة قوية للسكان بأنهم أصبحوا أقرب من ممثليهم الآن، سواء منيت محاولاتهم بالنجاح أو الفشل. وصحيح أن بغداد يحق لها أن تُلقى باللوم على انخفاض أسعار النفط في فشل تسليم تلك الأموال، لكن البصرة تلقّت وعداً أيضاً بالحصول على عائدات الجمارك، ولم تحصل عليها، بينما لم تصل أموال النفط رغم ارتفاع أسعار البرميل عالمياً.

وفي حين هزّت الاحتجاجات البصرة، كان ردّ الحكومة غير موفق، إذ حملوا مجلس المحافظة مسؤولية الإخفاقات. وفي غياب اللامركزية والفيدرالية العاملة، يقع اللوم في نهاية المطاف على بغداد، لأنها لم تُتّح الفرصة أمام المحافظات لحكم أنفسها، مهما كانت تلك العملية ستبدو معيبة في أول الأمر. لذا فردّ الفعل المتوقع من السكان المحليين الآن هو تعميق الشعور بالانفصالية، مع أن القومية العراقية الثابتة ستصمد على الأرجح في وجه ذلك التحدي.

ماذا بعد؟

يتعيّن على العراقيين أن يتوحّدوا بأسرع ما يُمكن من أجل الحلول قصيرة المدى للتعامل مع الحالة الطارئة، عن طريق الترحيب بالمساعدات الأجنبية من اليونيسف والولايات المتحدة بالإضافة إلى أيّ مساعدات إضافية يُقدّمها الشركاء الأجانب. لكن على السياسة العراقيين ألا يتركوا أنفسهم للأوهام. إذ لا يوجد حلّ سحري سيقضي على تلك المشكلات دون إصلاح على المدى البعيد. وعندما اقترحت شركة سيمنز صفقة قيمتها ١٥ مليار دولار أمريكي لتوفير ١١ غيغوات من الكهرباء، بدا ذلك عرضاً رائعاً كان ليُثير حماسة العديد من السياسة العراقيين ﴿١٦﴾، لكن

الولايات المتحدة أقنعت العراق بالانسحاب من صفقة سيمنز لصالح جنرال إلكتريك فور تقديم العرض الألماني الضخم ﴿١٧﴾. وفي الوقت الحالي، تُوجد الآن مُذكرات تفاهم بين العراق مع سيمنز وجنرال إلكتريك، مما يترك القرار النهائي على مكتب الحكومة الجديدة لتقييم خارطتي الطريق. وبوسع العراق أن يختار إحدى الصفقتين، أو يستقرّ على مزيج من الاثنتين مع كلتا الشركتين.

لكن كيف ستتعامل سيمنز أو جنرال إلكتريك مع القطاع العام؟ هل سيجري إصلاح تسعيرة الغاز لضمان ثبات إمدادات المواد الخام إلى محطات الطاقة، أم هل ستعود العراق ببساطة إلى حرق المزيد من النفط الثمين وتستمر في حرق ١,٦ مليار قدم مكعب من الغاز يومياً؟ هل سيتم إصلاح شبكة الكهرباء بالفعل، أم هل ستظل مشكلات الفساد القديمة برأسها من جديد؟ هل سيقدمون منهجاً فعالاً من ناحية التكلفة لتطوير عملية توليد الطاقة الجارية من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة من أجل رفع مستوى الكفاءة، أم سيحاولون بيع المزيد المحركات التوربينية للعراق؟ هل سيتولون إصلاح عمليات الإرسال والتوزيع وإدارة الشبكة الذكية وعمليات التجميع؟ تتعلّق كل تلك الأسئلة بالإدارة والاستراتيجية، ويجب الإجابة عليها.

حالياً، تتمتع العراق بالقدرة المادية على مواجهة تلك التحديات، بفضل أسعار النفط المتصاعدة ومعدل الإنتاج الكلي الذي يصل إلى ٤,٦٨ ملايين برميل يومياً ﴿١٨﴾. لكن العراق كان يمتلك ميزانيات رائعة فيما مضى، تخطت ٩٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢، والبلد في طريقه للعودة إلى مثل هذه المستويات إذا استمرت أسعار النفط الحالية. إن العراق في حاجة ماسة إلى إصلاح عميق، وسيكون قادة العراق مُخطئين إذا اعتقدوا أن بإمكانهم إلقاء الأموال على تلك المشكلات لتزول من الوجود. ربما يكتشفون أنه عندما تنقطع الكهرباء، فلسنا بحاجة إلى تغيير المصباح، بل إصلاح المنزل الذي تعفنت أساساته بالكامل. وفي حال قرروا تجاهل ذلك، فلن يمضي وقتٌ طويل قبل أن ينهار المنزل بأكمله.

الصورة القومية

أما بعيداً عن أزمة الجنوب، فإن الحكومة العراقية توجّه جهوداتها صوب إعادة إعمار المناطق الشاسعة التي دمرتها الحرب. ويُعدّ المتبرّعون العالميون والإقليميون جزءاً من هذه الجهود كما نصّ مؤتمر الكويت الذي انعقد في فبراير/شباط من العام الجاري ٢٠١٨.

وركزت وسائل الإعلام العالمية على هذه الجهودات البطيئة ظاهرياً، لكن أسعار النفط استردت عافيتها بما يكفي فقط للسماح بأيّ مُدخلٍ عراقيّ مطلع العام الجاري“ إذ تجاوزت أسعار البرميل ٦٥ دولاراً أمريكياً بالكاد ﴿١٩﴾. وبالنظر إلى التخفيضات العراقية على أسعار النفط لتتمكّن من المنافسة على حصتها السوقية، فإن هذا يعني أن ميزانية العراق تغطي الأجر فقط، هذا إذا أتينا على ذكر التحديات الجوهرية التي تُواجه الاعتماد على عائدات الموارد في البلاد. ومع وصول سعر البرميل الآن إلى قرابة ٨٠ دولاراً، فإن العراق تمتلك فرصة تاريخية لحلّ المشكلة، لكنها قد تكون الفرصة الأخيرة لأنّ مستقبل سوق النفط أصبح غامضاً بشكلٍ مُتزايد.

ثانياً، تصل المساعدات الدولية ببطء، رغم أهميتها. ففي أواخر أغسطس/آب من العام الجاري، وصلت خطة الاستجابة الإنسانية التي وضعتها الأمم المتحدة في الموصل إلى نسبة ٦١٪ فقط من أهدافها التمويلية ﴿٢٠﴾. وما زالت معظم الأجزاء الغربية للمدينة تحت الأنقاض، وتتحدّث وكالات إعادة الإعمار عن الحاجة إلى مليارات الدولارات لإنهاء المهمة ﴿٢١﴾. إذ تحتاج المحافظات المتضررة من الحرب إلى مبلغ يُقدّر بـ ٧ مليارات دولار من أجل إعادة بناء البنية التحتية للطاقة ﴿٢٢﴾، رغم إحراز بعض التقدّم في مصفاة بيجي النفطية التي دُمّرت في السابق، والتي تحتوي أيضاً على محطة للطاقة داخل المجمع وتُنتج الآن قرابة ربع سعتها السابقة التي وصلت إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً ﴿٢٣﴾. وتُساعد هذه الانتصارات الصغيرة سائر أنحاء شمال العراق، ومن ثمّ ترفع الضغط عن كاهل بغداد المتصلة بشبكات الطاقة في الشمال والجنوب ﴿٢٤﴾. لكن إعادة إعمار المستشفيات والبنية التحتية الخدمية والمدارس في

جميع أنحاء المحافظات المتضررة من الحرب، ما زالت تتطلب تمويلًا لإعادة الإعمار رغم التقدم النسبي ﴿٢٥﴾. وبالمثل، فإن مدينة البصرة مُترامية الأطراف وغيرها من المجتمعات الريفية في الجنوب، ما زالت تُعاني نقص الخدمات في قطاع الصحة. إذ تمتلك البصرة، على سبيل المثال، أربعة مستشفيات فقط لخدمة مدينة يتخطى عدد سكانها مليوني نسمة ﴿٢٦﴾.

ومع أخذ هذه الاحتياجات المُلحة بعين الاعتبار، فإن زيادة الاستقطاب فيما يتعلق بتشكيل الحكومة المقبلة قد يُؤثر في جهود إعادة الإعمار، علاوةً على الاحتجاجات في الجنوب - خاصةً في البصرة - التي يُحتمل أن تدفع الحكومة المقبلة إلى إعادة تخصيص أموال إضافية لتطوير تلك المناطق.

كيف ستتشكل الأولويات الاقتصادية والتنموية للحكومة المقبلة ضمن سياق إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد داعش والاضطرابات الجنوبية؟ نظريًا، في حال ظلت أسعار النفط على وضعها الحالي وحافظت الحكومة المقبلة على انخفاض نفقات الأجور، سيسمح فائض الميزانية - المُقدَّر بـ ٢٠ مليار دولار أمريكي ﴿٢٧﴾ - بإقامة مشروعات مهمة في الموصل وبغداد. وبافتراض قدرة العراق على إنفاق مليار دولار إضافي في الشهر على الاستثمارات طوال العام المقبل ٢٠١٩، فسوفُقد ذلك تمويلًا كافيًا لإعادة بناء البنية التحتية للكهرباء التي تضررت من الحرب، ويتبقى ٥ مليارات دولار من أجل جهود إعادة الإعمار الأخرى التي من شأنها أن تُسهّم - مع الدعم الأجنبي - في استعادة البنية التحتية للبصرة. وهذه أرقامٌ مُتحفّظةٌ بعض الشيء، لأنَّ احتمالية ارتفاع أسعار النفط أكثر ستعني توفير مليار دولار إضافية شهريًا على الأقل من أجل الاستثمار. لكنَّ الأهم هو أنَّ الحكومة - على المستوى التاريخي - كانت تمتلك قدرةً محدودةً على الإنفاق على مشروعات البنية التحتية.

لذا تأتي هذه الصورة الإيجابية بسلبيةٍ وحيدة، وهي تأثير الفساد في هذه العملية. إذ يُقال عادةً إنَّ الفساد يُضيف ١٠٪ إلى تكلفة المشروع الطبيعية في معظم البلدان، و٢٥٪ إلى تكاليف الشراء ﴿٢٨﴾. وبحساب تكلفة التعاقد من الباطن في العراق، التي ترتبط بممارسات التوظيف السياسي والمحسوبية على نطاق واسع، يُمكن لتلك التكاليف أن تكون أعلى من ذلك بكثير نتيجة عدم الكفاءة علاوةً على الرشاوى والعمولات ﴿٢٩﴾. وفي أسوأ الأحوال، يُمكن أن يُضيف الفساد في التعامل مع العقود نحو ٥٠٪ إلى تكلفة تقديم الخدمة، بحسب ما أوردته منظمة الشفافية الدولية ﴿٣٠﴾.

ويُمكن أن يتسبب سوء الإدارة، المرتبط بالممارسات السالف ذكرها، في المزيد من الأضرار. ويأخذ سوء الإدارة في العراق شكلَ التنسيق بالغ الضعف بين الوزارات الحكومية والحكومات المحلية، إذ تنعدم الخطوط الواضحة للمسؤولية ويزداد الجدل بشأن سلطة توظيف العاملين وتوقيع العقود، في الوقت الذي تُواجه فيه الحكومات المحلية عددًا من الانقسات السياسية. وأدّى هذا إلى خلق صورةٍ بالغة الغموض في مجلس النواب بشأن أزمة المياه في البصرة، إذ ألقى رئيس الوزراء العبادي باللوم على الحكومة المحلية في البصرة، بينما تُلقى الحكومة المحلية باللوم على بغداد، في حين تُوجّه وزارة التخطيط أصابع الاتهام إلى وزارة الموارد المائية. وفي أسوأ الأحوال، قد يؤدي هذا إلى التخلي عن المشروعات، علاوةً على خسائرٍ مُحتملةٍ تُقارب ٥٠٪ من تكلفة المشروع.

وتُشكل بيئة الأعمال التجارية مشكلةً أعمق، إذ ما زال كاهلها مُثقلًا بالبيروقراطية المُعرقلة رغم الإصلاحات العديدة في السنوات الأخيرة، التي شملت تقليل الإجراءات اللازمة للتقدم بطلبات الحصول على مُختلف التصاريح مثلًا، وإنشاء منفذٍ "واحدٍ للإجراءات الحكومية". وهذا يعني أن استدامة المشروعات الرئيسة على المدى البعيد، وتحديدًا محطات الطاقة مثل مشروعات "منتج الطاقة المستقل"، ستكون محلَّ شكٍ إذا لم تتحقق الإصلاحات في هذه المنطقة. وينطبق الأمر نفسه على مصافي النفط، والمحاولات الفاشلة لجذب الاستثمار في هذا القطاع الحيوي المُتدقّق. فمن دون إصلاحاتٍ إضافية لدعم الطاقة وشروطٍ جذّابة لبناء تلك الهياكل، ستُواجه العراق فاتورةً تُقدَّر بمليارات الدولارات من أجل بناء المصافي بنفسها، بالإضافة إلى إنفاقٍ كبيرٍ على الوقود المستورد.

وإذا لم يحدث هذا، ستدفع الحكومة في نهاية المطاف فاتورةً ضخمةً على نحوٍ متزايدٍ مقابل خدمات لم يُعدّ بوسعها تحملها، في حالة الانخفاض المقبلة لأسعار النفط. وفي الواقع، يُظهر الماضي القريب أن أسعار النفط المرتفعة لن تكون كافيةً لتجنّب الأزمة المقبلة. ويزداد إدراك العراق لهذه المشكلة بمرور الوقت، لكنّ تطبيق الإصلاح الحقيقي يُعدّ سابقاً مع الزمن. إذ أصدرت الحكومة المنتهية ولايتها تكليفاً لهيئة مكافحة الفساد، التي تحمل اسم هيئة النزاهة، بالتحقيق في حالات تعطلّ المشروعات بالبصرة، وخاصةً أعمال معالجة المياه ﴿٣١﴾.

الطريق إلى الأمام

ويتمثل أحد أبرز الجهود المُلمحة - التي نُوقِشت لسنوات - في إنشاء صندوق ثروة سيادية للعراق "نظراً إلى انعدام المسؤولية لدى الحكومات المتعاقبة بشأن مكاسب الإيرادات النفطية، مع أخذ ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج في العراق بعين الاعتبار. ويتطرق هذا الأمر إلى الحاجة للحفاظ على الحد الأدنى للإنفاق الحكومي على الأجور والمشروعات السياسية، إن لم يكن القضاء على تلك الأخيرة كلياً وتقليص دور الدولة تدريجياً ليقصر على توفير الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والمياه والكهرباء) وقوات مسلحةٍ محدودةٍ قوية قادرة على الدفاع عن العراق. ومن أجل حماية العائدات المتصاعدة من التبدد، فإنّ صندوق ثروة سيادية من هذا النوع سيحمي عائدات النفط المستقبلية بسعر تعادل يبلغ نحو ٥٠ دولاراً أمريكياً، وهو الأمر الذي ينبغي أن يُدمج في قانون الميزانية الجديدة لترسيخ الانضباط المالي. ويجب تقسيم فائض العائدات الإضافية (بصرف النظر عن سداد الديون) بين بنكي إعادة الإعمار والتنمية. ويختلف ذلك عن مجلس الإعمار الذي ظهر في خمسينيات القرن العشرين، وأشرف على استثمارات كبرى في قطاعات الصحة والمياه والزراعة. إذ سيُغطّي ذلك الصندوق جميع القطاعات الرئيسية بهدف تمكين العراق من المنافسة الدولية.

وستذهب بقية الأموال إلى صندوق الثروة السيادية، مما يُساعد على استقرار الاقتصاد العراقي في ظلّ الاضطرابات الأفغانية التي تُواجه أسواق النفط. وفي حال تمكّن العراق مُستقبلاً من تحقيق بعض سيناريوهات الإنتاج الأكثر تفاعلاً، في نطاق يتراوح بين ٦ و٧ ملايين برميل يومياً على سبيل المثال، فيجب استثمار العائدات الإضافية من تلك المكاسب - أيّ مُعدل يتخطى ٥ ملايين برميل يومياً - في المشروعات العملاقة التي تُضيف قيمةً أكبر إلى المدن العراقية، وخاصة البصرة التي ستظل المدينة الأهم من الناحية الاستراتيجية في العراق لسنوات قادمة. ويُمكن أن تأخذ تلك المشروعات العملاقة هيئة تكتلات تجارية" إذ تُوفّر المدن الصناعية الكبرى دعماً للاقتصادات الآسيوية المتنامية، التي ستتجاوز معدلات نموها في نهاية المطاف قدرتها على إنتاج السلع.

وأخيراً، على العراق أن تسرّع إجراءات معالجة الغاز المتصاعد من الحقول الحالية والإنتاج المستقبلي، وهو الأمر الذي سيمنح البلد أفضليةً صناعيةً إقليميةً تُميّزه عن بعض جيران العراق الفقراء في مجال الطاقة، وسيُعزّز كذلك الصناعات المرتبطة مثل البتروكيماويات والأسمدة والأسمت التي سيزداد الطلب عليها.

وعلى المدى القريب، يتعيّن على العراق - في الوقت الذي تستعيد فيه تجارتها مع الأردن عبر معبر طريبيل - السعي لموازنة العلاقات التجارية مع جميع الجيران بالعمل مع تركيا على اتفاقيةٍ استراتيجيةٍ مُحتملةٍ في مجالات المياه والطاقة الكهربائية والنفط، والسعي للحصول على إعفاء من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. ويجب أن يظلّ الوضع على هذه الحال، فالعراق ستواصل استيراد الغاز الإيراني ثلاث سنواتٍ على الأقل، حتى يتمّ الانتهاء من تسييل الغاز المُحترق تماماً وتجهيزه لإمداد الشبكة، بمساعدة خريطتي الطريق المتعلقين بمجال الطاقة من شركتي سيمنز وجنرال إلكتريك، والإصلاحات التي تهدف إلى توفير موادّ خامٍ مستدامة من أجل الطاقة. ويتعيّن على الحكومة الجديدة التي ستتولّى المسؤولية من عام ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢ التعامل مع كلِّ ما سبق وأكثر، لكنّ الأهمّ هو إدارة توقعات الشعب بتقديم مشروعٍ واقعيٍّ ذي أهدافٍ قابلةٍ للقياس، وإدارة العملية برمتها بمسؤولية تامّة ومساءلة كاملة.

غباء صدام حسين السياسي

*د. عبدالمالك خلف التميمي

صحيفة (الجريدة) الكويتية: ٢٠١٨/١٢/١٢

إن الغباء السياسي لبعض الحكام مثل صدام حسين والقذافي وغيرهما قد دمر شعوبهم وشعوباً أخرى، وهذا ما تفعله الدكتاتوريات، وما فعلته بهذه الأمة. لقد كان صدام حسين غيبياً سياسياً، ولم يكن وحده بل كان عدد من أذعياء الثقافة السياسية العرب يؤيدون مغامراته على الرغم من الدمار الذي أحدثه لشعبه وجيرانه وأمته.

يتمتع العراق بمقومات لا تملكها معظم الدول، الموقع الاستراتيجي الجغرافي، والوضع الاقتصادي، فهو بلد نفطي، ويفترض توافر المياه العذبة لأنهاره دجلة والفرات وشط العرب لولا سدود تركيا على منابع الفرات وسدود إيران على نهر كارون الذي يصب في شط العرب.

لقد تسلم حزب البعث السلطة في العراق، وتزعم صدام حسين البلاد في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، انفرد بالحكم وقام بتصفية الأحزاب الأخرى، ثم لجأ إلى التصفيات الداخلية في حزبه، وأقدم على إشعال الحرب مع إيران، وبعد انتهائها أقدم على غزو الكويت عام ١٩٩٠م، فلا مبرر للحرب مع إيران التي استنزفت إمكانات العراق المادية والبشرية لمدة ثماني سنوات، ولا مبرر لغزو الكويت الذي أدى إلى دمار الكويت والعراق.

ولو توافر الحد الأدنى من الذكاء السياسي لحقق ما يريد بالعلاقات الحسنة والحوار مع دول الجوار، ولوفر على نفسه الكثير من المشكلات، وكذلك تجنب السقوط المهين، فالاستقرار والعلاقات الجيدة مع دول الجوار مهمة لأن أي بلد، ويكسب من خلالها استقراراً وتنمية، لكن الغباء السياسي لصدام قاده إلى تلك المغامرات ليذكره التاريخ كغيره من الدكتاتوريين والطغاة، ولم تكن حياة شعبه وتطوره مهمين بالنسبة إليه في مقابل مجده الشخصي، الذي لم يكن مجداً بل كوارث على شعبه وجيرانه.

قال بيريس رئيس حزب العمل الإسرائيلي "إن إقامة علاقات حسنة بين الشعوب أنجح اقتصادياً من بناء جيوش باهظة التكاليف من أجل المحافظة عليها"، لكن المشكلة أن عدونا يجيد تلك اللعبة السياسية ولا يجيدها الحكام الدكتاتوريون العرب، ولا يستفيدون من دروس التاريخ ولا حتى من تجربة صدام حسين وغيره.

لقد أقدم هذا الدكتاتور على غزو الكويت، ولم يستوعب دروس التاريخ وأن عصر التمدد، والتوسع، وإقامة الإمبراطوريات قد ولى، وأصبحت هناك خرائط ودول وحدود يحكمها نظام عالمي، كما أن مغامراته قد أساءت للفكرة القومية العربية التي حملها حزبه منذ نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، بعد أن دمرها داخل العراق، وعمل ضد الأفكار التي تأسس عليها ذلك الحزب.

نعم السياسة فنّ الممكن ومتغيره، ولكن الغباء السياسي لبعض الحكام مثل صدام حسين والقذافي وغيرهما قد دمر شعوبهم وشعوباً أخرى، وهذا ما تفعله الدكتاتوريات، وما فعلته بهذه الأمة. لقد كان صدام حسين غيبياً سياسياً، ولم يكن وحده بل كان عدد من أذعياء الثقافة السياسية العرب يؤيدون مغامراته على الرغم من الدمار الذي أحدثه لشعبه وجيرانه وأمته.

العلاقة بين حكومة عبدالمهدي الإتحادية وإقليم كردستان

*د. أسعد كاظم شبيب

مركز المستقبل للدراسات المتقدمة : ٢٠١٨/١٢/١٥

تعول الجهات السياسية النافذة حزبياً وتنفيذياً في إقليم كردستان على المتغيرات الجديدة في بغداد للحصول على ما تريده من الحكومة الاتحادية بعد جملة من الإجراءات التي اتخذت في عهد حكومة حيدر العبادي السابقة، أثر قيام الإقليم بإجراءات الاستفتاء في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، الذي عدته الحكومة وعدد من القوى السياسية بأنه استفتاء غير قانوني ومرفوض سياسياً ودستورياً، أما القوى الكردية فبعد أن أدركت فشل خطوة الاستفتاء عاودت العمل ببرامجاتيتها، حيث وظفت مفاوضات تشكيل الكتلة الأكبر التي ينبثق منها رئيس الحكومة الاتحادية، فهي فرصة مناسبة تحاول فرض شروطها عليها لاسيما في ظل المنافسة المحتدمة بين القوى الشيعية الرئيسية (الإصلاح من جانب، والبناء من جانب آخر)، قبل أن يتفق الزعيمين مقتدى الصدر وهادي العامري بالتوافق حول الوزارات والمواقع الأخرى.

وبالرغم من أن ما يعتقده الكرد بالجزء الأهم من شروطها أو ما يسموه بتطبيق الدستور صعوبة تحقيقه في أثناء مفاوضات تشكيل الكتلة الأكبر، لكن القوى الكردية التقليدية سارعت إلى المشاركة بفعالية في خارطة المناصب الحكومية، وتحول التنافس فيما بينهم بعد ذلك حول منصب رئيس الجمهورية إلى أن حسم لصالح حزب الاتحاد الكردستاني، حيث أصبح برهم صالح رئيساً للجمهورية بعد العرض الذي قدمه له حزبه القديم عرضاً جديداً في قبالة عودة العضوية إليه، وهي الحالة التي تشبه من حيث اختيار عادل عبدالمهدي رئيساً للوزراء بعد أن أعلن عن استقالته من العمل الحزبي مع أي من الأحزاب الإسلامية لاسيما المجلس الأعلى وتيار الحكمة لكن استطاعت القوى الإسلامية الشيعية النافذة سياسياً وشعبياً اختياره كمرشح توافقي فيما بينها.

ومن المقاربات في متغيرات السياسة التي تخص العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان هو أن تقاسم المناصب أوصل شخصيتين يمتلكان علاقة وصدقة ومعرفة تامة بأحدهما الآخر وبمجريات مشاكل الدولة العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ وهما أيضاً مشخصان لتسوية الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، فكيف سيتعامل الرجلان كقطبي السلطة الاتحادية دستورياً في بغداد مع مطالب القوى الكردية التي بدأت مثلما أشرنا منذ مفاوضات تشكيل الكتلة الأكبر، وتتعرز اليوم بالتمثيل البرلماني داخل مجلس النواب، والوزاري في حكومة عادل عبدالمهدي، والزيارات الرسمية للشخصيات الكردية كزيارة مسعود بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٢٢ تشرين الثاني من هذا العام إلى عدد من الشخصيات السياسية في بغداد، والنجف ومنها اللقاء الذي جمعه برئيس الحكومة عادل عبدالمهدي.

وبالرغم من أن بارزاني يحاول أن يجعل الزيارة في إطارها الودي البروتوكولي لكن من دون شك أن الرجل يريد من خلالها الحصول على المكاسب التي يعتقد أنها إما لم تنفذ أو سُلبت بإجراءات حكومة حيدر العبادي بعد الاستفتاء مباشرة، وفي ذلك يسعى الكرد إلى تحقيق أهداف هامة قد يتحقق قسماً منها، وقسماً آخر قد يؤجل أو يحل بطريقة التوافقات والبدائل في الفترة القادمة من حكومة عادل عبدالمهدي، ومن تلك الأهداف ما يأتي:

١- فتح المنافذ الحدودية وتوحيد التعرّف الكمركية، وقد استطاع النواب الكرد في مجلس النواب تمرير ذلك عبر مجلس النواب، كما وافق مجلس الوزراء برئاسة عادل عبدالمهدي في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٨ إلى إصدار قرار بالموافقة على توحيد التعرّف الكمركية في جميع المنافذ بما فيها إقليم كردستان، يأتي هذا القرار بعد أن أنشأت

الحكومة الاتحادية السابقة (نقاطا كمركية) بين محافظات الإقليم (أربيل، ودهوك، والسليمانية)، وبين المحافظات المحاذية لها (كركوك، ونينوى)، وفرض رسوم كمركية على البضائع الداخلة والخارجة من وإلى الإقليم.

٢- رفع حصة الاقليم في الموازنة الاتحادية الحالية من ١٤٪ وإرجاعها إلى الحصة ما قبل الاستفتاء، حيث كانت حصة الاقليم تصل إلى ١٧٪، فهل سيرجعها عادل عبدالمهدي إلى سابق عهدا؟، وهناك من يشير إلى أول من اقترح فكرة النسبة التي كانت تقرر في الموازنات السابق هو رئيس الوزراء الحالي.

٣- السعي إلى تثبيت محافظ لكركوك يكون من القومية الكُردية بدل المحافظ الحالي الذي هو من القومية العربية في حين تطالب المكونات الرئيسية في كركوك بالإدارة الدورية، وترفض أي صبغة قومية على المدينة.

٤- مسألة رواتب موظفي الإقليم، حيث تسعى الحكومة في الاقليم إلى الإتفاق مع الحكومة الاتحادية بشمول جميع موظفيها ومن ضمنهم قوات البيشمركة.

٥- مسألة سيطرة الاقليم على آبار النفط والتحكم بتصدير النفط والغاز دون مانع من قبل الحكومة الاتحادية، في حين كانت ترفض حكومة حيدر العبادي أي تصدير احادي الجانب من قبل الاقليم وعملت في قبال ذلك بأحراج حكومة الاقليم عبر القاء مسؤولية إعادتها على الموظفين وهو الحل الذي يراه مسؤولي الاقليم غير مجدي لكثرة عدد الموظفين في الإقليم، وفي ذلك قد يعاد طرح هذا الموضوع بشكل كامل مع حكومة عادل عبدالمهدي.

٦- تنفيذ المادة ١٤٠ من دستور عام ٢٠٠٥ والعودة مرة أخرى إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة الأحزاب والقوات الكُردية قبل الاستفتاء وفي مقدمتها محافظة كركوك، رغم أن هذه المادة أصبحت من الماضي كون الدستور النافذ حدد عام ٢٠٠٧ أقصى موعد لتنفيذ متطلبات المادة المذكورة ومنها ما يعرف بالتطبيع والإحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها.

٧- التعهد بالعمل بما سمي بعد عام ٢٠٠٣ بالشراكة الوطنية (تقاسم السلطة) في إشارة إلى عدم تجاهل الكُرد في أي مسألة تخص إدارة الدولة.

٨- مناقشة مسألة العقوبات الاقتصادية الأخيرة التي فرضتها واشنطن على طهران، حيث أن العراق ومنه إقليم كُردستان يرتبط مع إيران بعلاقات اقتصادية كبيرة، وأن العقوبات قد تؤثر سلباً على الحركة الاقتصادية وحركة السوق في الإقليم خاصة إذا لم تمدد واشنطن الاستثناء الذي حصل عليه العراق لحاجته إلى إيران في ملفات عديدة منها: استمرار حركة البضائع واستيراد الكهرباء.

على مستوى البيت الكُرد، هناك من يرجح أن القيادة السياسية خصوصاً في اربيل تمهد بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية في بغداد لمرحلة تولي مسرور بارزاني نجل مسعود بارزاني حكومة إقليم كُردستان، فيما سيولي ابن أخيه نجيرفان بارزاني رئاسة اقليم كردستان خصوصاً وأن نتائج الانتخابات في الاقليم صب في صالح الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود بارزاني لاسيما في ظل تقارب الحزب مع حركة التغيير بعد الخلاف الذي حصل مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني حول تولي برهم صالح رئاسة جمهورية العراق على حساب فؤاد حسين مدير مكتب بارزاني شخصياً، وهذا يعني أن القيادة في اربيل لا تزال تمسك زمام المبادرة على مستوى اقليم كردستان مما يجعلها بموقع قوة يسمح لها بالتفاوض مع الحكومة الاتحادية في بغداد.

المسار التناضحي: وحدات الحشد الشعبي والدولة العراقية

*ريكاردو ريديلي

مركز كارنيغي: ٢٠١٨/١٢/١٥

ملخص: يبدو العراق اليوم أشبه بتركيبة تعددية من مراكز قوة متنافسة، إنما متقلبة ومرنة، ترتبط برعاة محليين و/أو خارجيين.

يتمثل التطور الأكثر إثارة للاهتمام في حوكمة قطاع الأمن في العراق راهناً في خصوصية عملية تهجين قوات الأمن العراقية، والمجموعة الواسعة من الميليشيات غير الحكومية/ شبه الحكومية في البلاد. ومع أن النظام العراقي يتسم بطابع هجين منذ ثمانينيات القرن المنصرم، تكثفت هذه العملية في أجهزة الدولة وقطاع الأمن منذ مطلع العام ٢٠١٤، إذ جسدت وحدات الحشد الشعبي مرحلة جديدة من هذا المنحى. واليوم، يبدو العراق أشبه بتركيبة تعددية من مراكز قوة متنافسة، إنما متقلبة ومرنة، ترتبط برعاة محليين و/أو خارجيين. وإضافة إلى الميليشيات مثل وحدات الحشد الشعبي، نجحت "المرجعية"، وهي هيئة غير حكومية، في دخول كنف الدولة وتهجينها، وأضفت - للمفارقة - الشرعية على مؤسسات الدولة و منافسيها على حد سواء، وشكلت في الوقت نفسه حصناً منيعاً حدّ من تمدد النموذج الإيراني وتغلغله في الحوكمة الأمنية.

الطريق نحو التهجين

قبل سقوطه بفترة طويلة عقب الغزو الأنكلو-أمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، أنشأ نظام صدام حسين "دولة ظل" ذات سلطات متوازنة وغالباً بين قوى متنافسة. وفي هذا السياق، اكتسبت الجهات غير الحكومية أهمية مٌطردة، سواء ارتبطت رسمياً ببغداد (على غرار الشبكات القبلية) أم عارضتها (على غرار كتائب بدر الشهيرة المدعومة من إيران). ومع سقوط النظام العراقي، تفتتت في طول البلاد وعرضها مجموعة واسعة من الميليشيات، جمعتها مع نخب السلطة الجديدة علاقات تراوحت من المعارضة التامة إلى التعاون أو استغلال آليات السلطة، في إطار انهيار المنظومة الأمنية العراقية. تجدر الإشارة هنا إلى أن مأسسة الميليشيات، واستلحاقها واستتباعها ضمن قوات الأمن العراقية، والأنماط "الإقطاعية" التي تجسدت من خلال استيلاء أحزاب وميليشيات (وقوات البيشمركة الكردية في شمال البلاد) بشكلٍ منفرد على وزارات بكاملها، تشكل كلها دلائل على تآكل هيكل الدولة ومصداقيتها.

لكن عملية التهجين و"تلوث هيكل الدولة" بلغا ذروتها في العام ٢٠١٤ غداة انهيار قوات الأمن العراقية في الموصل. وبما أن الغاية من تأسيس الحشد الشعبي كانت تحديداً سدّ الفراغ الناجم عن هزيمة الجيش العراقي، تجسدت هذه الوحدات تطوراً مُلفتاً لأنماط العلاقة القائمة بين هيكل "الدولة" وبين الميليشيات. فهذان المكونان هما في الوقت نفسه حصيلة التطرف الإثني-الديني، والتنافس داخل الدولة، والمواجهة الجيوسياسية الإقليمية، ومحفرٌ لها أيضاً.

صعود نجم الحشد الشعبي

الخطر الرئيس عند التطرق إلى مسألة الحشد الشعبي، هو إما الوقوع في فخّ التبسيط المفرط، أو السرديات المتعارضة وشديدة التحيز، أو المبالغة في تقدير تأثير الهويات الطائفية. على العكس، تشكل وحدات الحشد الشعبي هيئة ذات مكونات متنافرة تضم حوالى سبعين مجموعة، وبالتالي من المستحيل تعريفها بشكل واضح. مع ذلك، يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية ثلاث هي: الميليشيات المرتبطة بالحوزات الدينية العراقية الموالية لمرجع التقليد علي السيستاني (لذا تُسمى بـ"الحشد المرجعي")، وتلك المرتبطة بإيران ("الحشد الولائي")، وتلك التابعة لمقتدى الصدر ("سرايا السلام") والتي تُحاكي من نواحٍ عدة الإطار الاجتماعي والسياسي لجيش المهدي الذي أسسه الصدر سابقاً.

على الرغم من أن هذا التصنيف مفيدٌ لشرح التنوع الكامن لوحدات الحشد الشعبي، بيد أنه لايعكس الواقع على الأرض، والذي تجسده على نحو أفضل شبكة من العلاقات المتقلبة والمرنة بين جهات فاعلة محلية وإقليمية ومراكز قوة دينية وغير رسمية، ذات أهداف متناقضة ومصالح متنافرة وخصومات شخصية. ويُعزى الدعم الشعبي التي لاتزال تتمتع به هذه الجهات إلى نجاحها في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وأيضاً إلى هويتها الملتبسة، مايعزز من دون شك ظاهرة الولاءات المتعددة التي يتّصف بها "العراق الجديد" منذ نشأته.

التهدج داخل الدولة أو تهدج الدولة؟

أي محاولة لاستقراء الوضع الراهن في العراق انطلاقاً من المفهوم النظري للدولة الحديثة الذي رُسمت معالمه في أعقاب اتفاقية وستفاليا، وحدّه ماكس فيبر، ستكون مُضلّة، لأن الصعود الصاروخي لوحدة الحشد الشعبي وتغلغلها في قطاع الأمن العراقي، يعودان إلى فشل عملية إعادة بناء الدولة العراقية على أنقاض نظام صدام حسين. واليوم، يبدو العراق أقرب إلى كونه مجموعة متعدّدة من مراكز قوة متنافسة تفتقر إلى الترابط الداخلي، وغالباً ما ترتبط إما برعاة محليين (مثل المرجعية أو هويات قبلية أو إثنية)، أو خارجيين (مثل واشنطن، وطهران وأنقرة والممالك العربية السنية في الخليج)، منه إلى نظام متّسق.

وقوات الأمن العراقية ليست استثناء. إذ إن العجز عن تحويلها إلى منظومة وطنية حقيقية قادرة على تمثيل العراق بكامل أطيافه بعيداً عن الانتماءات الطائفية، مهّد الطريق أمام الهزائم الكارثية التي مُنيت بها هذه القوات في العام ٢٠١٤، ما أدى إلى تشكيل وحدات الحشد الشعبي.

انطلاقاً من هذا المنظور، لاتصف السردية التقليدية القائلة إن "استقلالية وحدات الحشد الشعبي تتعرّز بسبب ضعف الدولة، لكن كلما توسّعت هذه الوحدات كلما زادت من ضعف مؤسسات الدولة"، إلا جزءاً يسيراً من الديناميكيات والتوجهات الراهنة. وهي ليست مجرد حلقة مُفرّغة تُلقى بظلالها على قطاع الأمن الوطني، بل إن السمة البارزة في خضم المشهد السياسي والمؤسساتي العراقي غير الواضح المعالم هي أن ثمة شريحة كبيرة من السكان تعتبر أن وحدات الحشد الشعبي تمثل الدولة، إنما تحت مسمى آخر. يُضاف إلى ذلك تصوّر آخر مفاده أنه حتى قبل انهيار قوات الأمن العراقية في العام ٢٠١٤ بكثير، كان ثمة مجموعة وثيقة الصلة من قادة سياسيين أو ضباط عسكريين، أو قادة ميليشيات، أو ممثلي مؤسسات، أو وكلاء لجهات خارجية، أقدمت على اختطاف مسار العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين.

لذا، عند النظر إلى العلاقات القائمة بين كلٍّ من الحكومة وقوات الأمن العراقية ووحدات الحشد الشعبي، يمكن ملاحظة ما هو أكثر من عملية تهدج. فمعظم هذه الجهات كانت تلقّت أموالاً وأسلحة من الحكومة المركزية، وهي دعمت أو حلت محلّ الجيش النظامي، ما يُعدّ آلية تهدج تقليدية لقطاع الأمن الرسمي. وفي العقد السابق، جرّب العراق بعض أشكال الحوكمة الأمنية المُختلطة. على سبيل المثال، في فترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، نظمت القيادة الأمريكية في الموصل وبعض المناطق الأخرى المتنازع عليها نقاط تفتيش مشتركة مع قوات الأمن العراقية ووحدات البيشمركة، بغية الحدّ من خطر حدوث مواجهة، أو التخفيف من مشاعر عدم الأمان في صفوف مختلف المجتمعات المحلية الإثنية والدينية التي تقطن هذه المناطق.

وخلال العمليات العسكرية التي شهدتها هذه المنطقة في الفترة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٧ ضد تنظيم الدولة الإسلامية، تمكّنت قوات الأمن العراقية ووحدات الحشد الشعبي من تنسيق أنشطتها أيضاً بفضل الإشراف غير الرسمي لضباط فيلق القدس الإيراني، والضغط الذي مارسه واشنطن. ففيما أمّنت وحدات الحشد الشعبي الحدود الخارجية للجبهة، حيث أدت دور الشرطة وضربت طوقاً حول المنطقة، شنت قوات الأمن العراقية (وخصوصاً الفرقة ١٦ في الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب) هجوماً على المدينة، بدعم قوي من الضربات الجوية للتحالف الدولي. في تلك المناسبة، بدت وحدات الحشد الشعبي مُمتثلة لهزيمة الجيش النظامي، على الرغم من ورود تقارير متواترة في مرحلة ما بعد الصراع عن تعرّض أفراد وأسر سنية إلى الإساءة والاستهداف.

تشكّل محافظة ديالى، على العكس من ذلك، تجسيدا لمخاطر الطائفية المتفشية على نطاق واسع، وضعف التنسيق على صعيد الحوكمة الأمنية. إذ إن منظمة بدر وقوات البيشمركة في المحافظة حالتا دون تنفيذ عمليات مشتركة بين كلٍّ من قوات التحالف الدولي وقوات الأمن العراقية، التي يبدو أن دورها في هذه المنطقة ضعيف للغاية. وتجدر الإشارة على نحو خاص إلى أن بعض وحدات الحشد الشعبي تتبنّى إجراءات غير فعّالة لمكافحة الإرهاب، وتهمّش سائر الوحدات التي تأتمر بقيادة سنية. كذلك، قد يفاقم غياب الاستراتيجية التنسيقية مع القوى الوطنية الشوك الطائفية المتبادلة، وهذا أمر خطير للغاية في محافظة لطلما اعتُبرت محطة تنكفي إليها الفصائل السنية المتمردة للتعافي وإعادة الاصطفاف.

بعبارة أخرى، كان واضحاً للعيان تنسيق وحدات الحشد الشعبي مع قيادة قوات الأمن العراقية النظامية وامتثالها لها خلال فصول الحرب ضد "الخلافة الجهادية". لكن مسألة الحوكمة الأمنية في المناطق المُختلطة أو المتنازع عليها بعد وصول المعارك بين الجبهات إلى خواتيمها تطرح إشكالية أكبر بكثير، إذ تسلط أعمال الشرطة الروتينية وإجراءات مرحلة ما بعد الصراع الضوء على مدى وهن سيطرة أجهزة الدولة على وحدات الحشد الشعبي، التي غالباً ما تتبنّى مواقف طائفية ومناوئة للسنة.

وفقاً لمصادر مختلفة، يُقدّر عدد المقاتلين في وحدات الحشد الشعبي بين ٩٠ ألفاً و١٥٠ ألف عنصر، معظمهم من الشيعة (العرب وغير العرب)، لكن يتألّفون أيضاً من العرب السنة والعرب المسيحيين والتركمان والأيزيديين. وتُقدّر الحكومة العراقية وجود نحو ١١٠ آلاف إلى ١٢٠ ألف مقاتل تدفع الدولة مرتباتهم بانتظام. وقد أضفى الإطار القانوني شرعية على وحدات

الحشد الشعبي: فموجب الأمر الديواني الرقم ٦١ الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٦، والقانون الرقم ٤٠ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أصبحت وحدات الحشد الشعبي رسمياً جزءاً من قوات الأمن العراقية، ومُنحت مقعداً في مجلس الأمن الوطني العراقي، مايشي بأن العراق قد يحذو حذو إيران، التي تملك نظاماً أمنياً مزدوجاً يتألف من جيش نظامي وجهاز شبه عسكري قوي (أي الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج).

لكن هذا المستوى من الاعتماد الإيديولوجي والمالي والعسكري وحتى الثقافي على مجموعات وأطراف سياسية فاعلة وميليشيات من خارج إطار الدولة العراقية، خير دليل على واقع أن عملية التهجين الحاصلة غير مرتبطة بقطاع الأمن تحديداً، بل إنها باتت إحدى سمات الدولة العراقية في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣. وبعض هذه الوحدات، ولاسيما تلك الأكثر ارتباطاً بفيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني (مثل عصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، وكتائب سيد الشهداء)، لم تخف أبداً ولاءها المزدوج وعلاقتها بإيران، ماوفر لها الدعم والحماية. لكن حتى الوحدات التي تتبنى عقيدة ولاية الفقيه لا يمكن اختزالها بنمط بسيط من التهجين، أو تنحيها جانباً باعتبارها طابوراً خامساً يعمل ضد الدولة، ذلك أنها تمت تعبئتها (أو إعادة تعبئتها) لانتشال الكيان العراقي من براثن تنظيم الدولة الإسلامية، عبر نوع من التعاون التكافلي مع مؤسسات الدولة، ما أدى ليس فقط إلى إعادة هيكلة هذه المؤسسات، بل أيضاً إلى جعلها أداة في لعبة المواجهة الدولية الكبرى مع طهران.

يبدو من هذا المنظور أن فكرة التوجه نحو المؤسسة التدريجية، لا تلائم النظام السياسي والمجتمع العراقي أو مصالح مختلف الأطراف المعنية. ويبدو من اللافت في هذا الصدد المسار الذي سلكته كتائب بدر: فهي لم تتخرط في عملية تهجين مع قوات الأمن العراقية وحسب، خصوصاً على مستوى الشرطة، بل تولت أيضاً زمام وزارة الداخلية التي تضم في كنفها وحدات عسكرية، ناهيك عن أنها اضطلعت بدور حاسم في محافظات رئيسية (تعتبر ديوالي أبرز مثال على ذلك). وهكذا، نجحت الميليشيات - كتائب بدر في الأوس و وحدات الحشد الشعبي راهناً - في تهجين جزء من الدولة العراقية.

نحو أي نموذج؟

بالنسبة إلى قطاع الدفاع العراقي، قد تنحو وحدات الحشد الشعبي إما منحنى شبه عسكري يحاكي "نموذج حزب الله"، أو تتحول إلى هيكل مزدوج على غرار الحرس الثوري/الجيش النظامي في إيران.

حذت بعض وحدات الحشد الشعبي حذو حزب الله عبر الرهان على التوافق السياسي (على الرغم من أن الأمر الديواني الرقم ٩١ لايسمح لها بالاضطلاع بأي دور سياسي نشيط)، ماساهم في النجاح الذي حصده كتلة "الفتح" الانتخابية التي حلت في المرتبة الثانية في الانتخابات النيابية التي جرت في ١٢ أيار/مايو. وبالمثل، تسعى وحدات الحشد الشعبي إلى فرض وجودها كجهات فاعلة اقتصادية وموفرة للخدمات الاجتماعية، ولاسيما في المناطق المتنازع عليها في البلاد، إذ تلبي حاجات السكان المحليين وتحقق قدراً من العدالة. من غير المستغرب، إذاً، أنها كانت منحازة أحياناً، بحيث دعمت أطرافاً معينة في المجتمع العراقي المتشرد ضد آخرين أو اتخذت مواقف عقابية، خصوصاً بحق المجتمعات المحلية السنية في "المناطق المحررة".

لكن خصوصية العراق تكمن في وجود خلاف ديني شيعي - شيعي بين النموذج الإيراني للمنظومة السياسية والأمنية وبين فكرة المرجعية الراهنة. ومن الملفت أن آية الله العظمى السيستاني أصدر فتوى في العام ٢٠١٤ أدت، بغير قصد منه، إلى إضفاء شرعية كبيرة على عمل الميليشيات. لكنه لايزال يملك صلاحية سحب هذه الشرعية إذا ما حاولت بعض وحدات الحشد الشعبي زعزعة أركان الحكومة المركزية بشكل صريح، أو سعت الوحدات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني (ولاسيما منظمة بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله) إلى فرض رؤى ومصالح طهران بالقوة. وهذا أمر يعرفه قادة الحشد الشعبي، على الرغم من النفوذ الذي تتمتع به قوات الـ"سيباه" (وهي التسمية التي تُطلق في إيران على الحرس الثوري أحياناً). عموماً، يتم تجاهل هذه الخصوصية: فأفضل وسيلة دفاعية في وجه الهيمنة الشيعية على الجهات الفاعلة العسكرية وغير العسكرية وعلى سلطة الدولة هي سلطة دينية غير حكومية. وهذا الواقع يفسر جوانب كثيرة من هذه الحالة العراقية الشاذة، حيث تُعتبر السلطة غير الحكومية درعاً حامياً ومصدر شرعية لمؤسسات الدولة ومنافسيتها على حدّ سواء.

ختاماً، وعلى الرغم من السرديات التبسيطية التي تصوّر وحدات الحشد الشعبي على أنها مجرد أدوات في أيدي الطموحات الإيرانية، واقع الحال أنها كيانات متعددة الأشكال ذات جذور إثنية واجتماعية متنوعة وإيديولوجيات وأهداف مختلفة. صحيح أنها قد تكون مزدوجة أو متعددة الولاءات، لكن لايمكن فصلها عن العراق وعن مسألة الدفاع عما تعتبره مصالح عراقية. كذلك، لا ترغب طهران في أن يتحول العراق إلى مسرح للصراعات. وربما هذا من الاهتمامات القليلة المشتركة بينها وبين الإدارة الأمريكية الراهنة.

* تم نشر هذا المقال على موقع المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI).

الترهل في القطاع العام وحل مشكلته

*علي الشرع

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/١٥

يوصف القطاع العام في العراق على انه مترهل بمعنى ان عدد العاملين فيه يفوق طاقته الاستيعابية الى الحد الذي تجعل من الإنتاجية الحدية لبعض العاملين فيه سالبة. والإنتاجية السالبة تكلف المجتمع أموالاً طائلة على شكل أجور تدفع للموظف لا يقابلها انتاج موجب وهي بذلك تمثل هدرًا للمال العام لا تختلف كثيراً عن السرقة منه الا بالتفاصيل.

والسبب في وصول القطاع العام الى حالة الترهل هذه هي الحكومة نفسها، فهي المسؤولة عن التوسع في التشغيل فيه وليس غيرها. فهي التي تقر وتحدد عدد العاملين على الملاك لكل وحدة من وحدات القطاع العام. ولم يكن التوظيف في يوم من الأيام اعتبارياً بل هو مخطط له الا في حالة واحدة يمكن ان نتصور فيها ذلك وهي توظيف العاملين بالأجور اليومية وهو خارج عن اهتمام المقال الحالي. وواضح ان توسع القطاع العام ليس المقصود منه زيادة في حجم الخدمات التي يقدمها للجمهور بل المقصود منه توظيف هذا الكم الهائل من العاملين بطريقة لم يكن مخططاً له بشكل دقيق ومدروس بحيث تتناسب مع النمو الاقتصادي للبلد الا اذا فهم صانع القرار الاقتصادي ان نمو الاقتصاد يمثلته نمو الصادرات النفطية، فوسّع - بناء على ذلك - التوظيف في انحاء معينة من هذا القطاع، واذا كان الامر كذلك فأن معالجة هذا الخلل لا بد ان يبدأ من إزاحة هؤلاء -الذين فهموا واعطوا النصيحة بتوسيع التشغيل في هذا القطاع- من مواقعهم.

وأود الإشارة الى خطأ شائع يدور على اللسان وينتشر في الكتابات عن موضوع حجم القطاع العام لا سيما في الدول النامية ومنها العراق وهو ان هناك ترهلاً في القطاع العام وانا استخدمه هنا ايضاً جرياً على العادة. والحقيقة ان هذا الوصف تنقصه الدقة حيث ان الترهل ليس في جميع وحدات القطاع العام بل ان هناك وحدات فيها فائض وهي المترهلة فعلاً، وأخرى فيها تعاني من العجز الى درجة لا تتمكن فيها من ان تؤدي عملها بالشكل المطلوب حسب القياسات العالمية بل انها لا تقدم خدماتها الى المواطنين حتى في الحد الأدنى، وأحياناً لا تتمكن من توفير مثل هذه الخدمات اصلاً بسبب نقص العاملين والمدرسين والخدمات الطبية.

وحاولت الحكومة بتشريع حلول غريبة وفاشلة للتخفيف من حجم القطاع العام من خلال مثلاً منح إجازة الأربع سنوات والخمس سنوات ولكنها لم تلق أية استجابة معقولة من الموظفين في هذا القطاع كما روج لها البعض بحيث يمكن ان تحقق هذا الهدف. لكون هذه الحلول غير مخططة لها حيث انه من الواجب ان تكون الحكومة او من اقترح مثل هذه الحلول على دراية مسبقة ومخططة بوحدات العجز والفائض التي تسبب هدرًا للمال العام لا ان تصدر تعميماً لم تميز فيه مواقع العجز والفائض، ومن ثم اوكلت مهمة منح الاجازات الى تقديرات الوزير الامر الذي أدى الى الفساد والافساد، فكان على الموظف ان يدفع رشواوي بملايين الدنانير حتى يكون مشمولاً بها حتى اذا كان ينتمي الى وحدات العجز.

واذا كان حجم القطاع العام يفوق الحجم المخطط له فلا بد من السعي الى تقليصه كونه اصبح عبئاً على الاقتصاد من ناحيتين: من ناحية كون الأجور فيه يشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة مع ان قسماً كبيراً منه يعد قطاعاً استهلاكياً أكثر منه انتاجي، ومن ناحية أخرى فهو يمتص نسبة كبيرة من العاملين على شكل بطالة مقنعة في وقت يمكن الاستفادة من تحويل درجاتها الوظيفية الى مواقع ذات إنتاجية اعلى. وسعي الحكومة الى

تحفيز العاملين في هذا القطاع فضلا عن الداخلين الجدد لسوق العمل الى القطاع الخاص هي بلا جدوى ولن تؤتي ثمارها لكون مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج لا تكاد تذكر، وإذا بقينا ننتظر تطور القطاع الخاص وانتعاشه فأنا سننتظر حقباً طويلة في ظل فساد مستشري وحكومة ضعيفة قادمة. ولأننا نبحث عن المتيسر من الحلول التي وان اخذت وقتاً كي نقطف ثمارها ولكنها ستكون فعالة على المدى الطويل، والمهم انها لا تكلف الحكومة اموالاً إضافية كما في تكلفة الاجازات المذكورة أعلاه حيث يمنح الموظف الراتب الاسمي طيلة مدة تمتعه بالإجازة.

والخطة التي اقترحتها هنا كنت قد عرضتها بشكل مقتضب في مقال سابق على صفحات جريدة العالم عن حل مشكلة نقص الكوادر التدريسية في وزارة التربية، وهي تتلخص ببساطة في إعادة رسم خارطة الملاك في القطاع العام. ولكن هنا اريد تعميمها من وحدات الفائض الى وحدات العجز لتشمل جميع القطاع العام وليس كوادر وزارة التربية فقط. فمعلوم ان القطاع العام يتكون من نوعين من الوحدات: وحدات خدمية لها تماس مع المواطنين وأخرى إدارية تقع في الخلف تسند الوحدات الخدمية. والترهل او الفائض موجود في الوحدات الإدارية، اما العجز فهو موجود في الوحدات التي لها تماس مع المواطنين. والتقليص المقترح يشمل فقط تلك الوحدات الفائضة (المهن) المصابة بالترهل. وهنا لابد من وضع دراسة نحدد من خلالها عدد الملاك الضروري فقط في وحدات الفائض الإدارية بحيث يكون اقل من مستواه السابق الى درجة لا يخل بعملية اسناد وحدات التماس، ونزيد في الوقت نفسه عدد الملاك في وحدات العجز (المهن) حتى نتمكن من ان نرفع الإنتاجية لكل عامل في كليهما: وحدات العجز والفائض.

وتنفيذ خطة التحويل بين الملاكات من وحدات الفائض الى وحدات العجز يكون من خلال الغاء تجديد التعيين على الشواغر التي تسببها حركة الملاك (تقاعد او موت موظف) في الوحدات الإدارية المستهدف بالتقليص ونقل هذا المركز الوظيفي الى وحدات العجز مع تغيير العنوان ليتناسب مع حاجة وحدات العجز. ولن تتكلف الحكومة شيئاً حيث ان الدرجة الوظيفية تنقل من مكان الى اخر مع تغيير العنوان فقط. مثلاً الموظف الإداري في وزارة كذا تنقل التخصيصات المالية له الى وزارة التربية بعنوان جديد هو معلم. حتى وان اقتضى دمج التخصيصات المالية لأكثر من درجة في ان واحد لتقابلها درجة واحدة ذات راتب عالي مثل يجمع راتب ثلاث او اربع موظفين ليشكل راتب طبيب واحد او تدريسي في الجامعة وهكذا.

ومن الوحدات الإدارية المستهدفة بهذا التقليص هي مراكز الوزارات والمديريات وكل الوحدات الادارية التي لا ترتبط بوزارة. ولتُعط الأولوية في تحويل الدرجات الوظيفية غير المجددة من هذه الوحدات الفائضة (المهن) الى وزارة التربية بصفة معلم ومدرس، ووزارة الصحة بصفة طبيب وممرض.. الخ، ووزارة التعليم العالي بصفة تدريسي.

وبهذا تم قصّ الترهل من جسم القطاع العام وبشكل تدريجي بشكل نظيف وانيق، ورفعنا الإنتاجية فيه، وخفضنا تكاليف ازاحة هذا الترهل بأقل الخسائر، بل سيحصل المجتمع على ربح ومن دون خسائر لا مادية ولا اجتماعية حيث قد تساهم هذه الخطة المقترحة في جلب فوائد عديدة للمجتمع منها تقليص حجم البطالة حيث سينطلق كثير من الطلبة الى السعي وراء التخصصات التي تعرض مثل هذه الوظائف عندما تتوسع فيها الحكومة.

حين يتآمر الجميع .. على الجميع

*عبد المنعم الأعسم

الصباح الجديد: ٢٠١٨/١٢/١٧

الحديث عن نظرية المؤامرة بالإشارة الى اننا دخلنا منذ حين في مرحلة يتآمر فيها الجميع على الجميع، ما نظرية المؤامرة، فهي منتبذة دائما، لأنها تصنع «عدوا» في أحيان قليلة «ليس من صداقته بد» كما يقول المتنبي، وفي اغلب الأحيان ترسل ذلك العدو المفترض الى المقصلة الحقيقية او الظنية.

هذه النظرية، في الاقل بالنسبة لي، لا يعني الاعتقاد بعدم وجود مؤامرات وراء الكثير من الصراعات، او لا وجود لسياسيين وفئات وقيادات وزعامات دول يتآمرون علينا، وعلى بعضهم البعض، فالمؤامرة وسيلة قديمة لكسر شوكة الخصوم منذ تكون المجتمعات، وفي عمق الموروثات والأخيلة والروايات التاريخية والدينية، اشارات وفيرة الى «المؤامرة»: قابيل تآمر لقتل اخيه هاويل. يوليوس قيصر «مسرحية شكسبير صرخ وهو يحتضر: حتى انت يا بروتس، شكوى تُردد من تآمر الاقربين.

كما تطورت ادوات تنفيذ المؤامرة من حجر قابيل الى خنجر بروتس، عبر الحربة والسيف والسهم واصابع اليدين والنار والحبال والسكين، ومن التآمر بالسهم الى احداث تقنيات القتل والاغتيال واحلال الضغائن واحتلال الدول. المؤامرة في الاصطلاح المدرسي هي «مكيدة» وهي من اصل الفعل «أمر» وتأتي بمعنى التشاور و«الامارة». وأمر عمرُ فلانا بمعنى كلفه بشيء، والقول القاموسي «انهم تآمروا» يعني انهم تشاوروا حول أحدهم، اي اتفقوا على ايدائه، وفعل الايذاء يعطي للتشاور صفة التآمر، مسبوقه بايحاءات مطمئنة للضحية (شخصا أو جماعة) تؤدي به الى الغفلة، وكلما كان الضحية قليل التحسب والحذر واليقظة كان اسهل للوقوع في شباك المؤامرة.

نظرية المؤامرة، بعد ذلك، اصطلاح حديث في علوم السياسة، وقد دخل في الاستخدام منذ العقد الثالث من القرن الماضي على هامش الانشقاق في النظام الدولي بتاسيس الاتحاد السوفيني، وانتشار اعمال الاغتيال السياسي وتراجع الفكر الموضوعي والتحليلي المستقل، وقد اصبح هذا المصطلح منهجا لتفسير الاحداث مع صعود الحرب الباردة، وشمله «قاموس اوكفورد» بالاهتمام فصاغه بالكثير من الحذر بوصفه «محاولة لشرح السبب النهائي لحدث او سلسلة من الاحداث السياسية والاجتماعية او التاريخية على انها اسرار» وغالبا ما يحال الحدث الى عصابة متآمرة.

الى ذلك، قدمت نظرية المؤامرة (كل حدث وراؤه مؤامرة) خدمات جلييلة للذين اختلطت عليهم الامور وصعب عليهم البحث الصبور الواعي والموضوعي في خلفيات الاحداث، أو الذين ولعوا في توليف الروايات وجمع النتف العابرة من الحقائق لتقديمها كحقائق خافية، كما ساعدت المسؤولين عن الاخفاقات والفضل والنكسات على رفع اللوم عن النفس وإبراء الذمة عنها وإلقاء الخطايا على «متآمرين» وفي النتيجة تحولت نظرية المؤامرة من رؤيا سياسية لتفسير الاحداث الى مخدر ومثبط للعقول، أو الى عقار للتعايش مع العجر، باعتبار ان المؤامرة اكبر منّا.. ونحن صغار، لا حول لنا ولا قوة.

> إصبر على كيد الحسود فإن صبرك قاتله <

عبدالله بن المعتز - خليفة عباسي

امتيازات البرلمان ومغارة علي بابا

*كفاح محمود كريم

ايلاف: ٢٠١٨/١٢/١٧

في الانتخابات العراقية الأخيرة سألت أحد المرشحين لعضوية مجلس النواب عن دوافع ترشيحه فرد متأماً ومتعجباً من سؤالي، قائلاً بعد أن سرد لي حالة البلاد، وكيف لا يرشح نفسه وهو أمام هذا الكم الهائل من الفساد، وبالتأكيد كان يعني أنه المنقذ والمخلص وأنه سيفعل كذا ويستدعي الفاسدين ويحاسبهم في البرلمان، على غرار الاستدعاءات التي حصلت للوزراء والمسؤولين في الدورات السابقة، والتي أنتجت أجيالاً من الحيتان لا مثيل لها في العالم، وبعد التي واللذان اعترف الأخ بأن وضعه تعبان، وبأن آخر ملجأ له هو البرلمان لتحسين أحواله بامتيازات حرامية الوطنية ومتسلقي سلم الديمقراطية العرجاء.

هذه الامتيازات التي تجاوزت مثيلاتها في كل بلدان العالم قياساً بالمستوى المعاشي لتلك البلدان، بل أصبحت هدفاً لكل متاجر ومغامر للحصول على كنز علي بابا ولصوصه الثلاثمائة وملحقاتهم من وزراء الغفلة وتجار الصفقات القذرة، حتى أصبح البلد واحداً من أفشل البلدان وأفسدها في العالم، وأصبحت مدنه بما فيها العاصمة بقايا مدن كانت ذات يوم حواضر، ترتع فيها اليوم عصابات وميليشيات ونكرات اعتلت منصات الحكم والإدارة في أبشع حقب التاريخ التي تمر فيها الشعوب.

تلك الامتيازات والسحت الحرام أو مغارة علي بابا (مجلس النواب والحكومة والرئاسات الثلاث) التي أصبحت بيد مجاميع من اللصوص والمتاجرين وأصحاب القومسيونات السياسية بعد استحواذها على كلمة السر في دخولها والهيمنة على معظم مفاصلها، حتى ليكاد المرء لا يفرق بين أولئك الذين يحملون على أكتافهم أعباء وطن جريح وبين طوفان الفاسدين الذين تجاوزوا أصحاب القضية بمزايداتهم وتقمصهم لشخصيات الوطنيين والمناضلين والمصلحين، بل إن أغلبهم فبرك له قصة نضالية على أيام حكم حزب البعث مُدعياً بأنه أحد أبطال المقاومة والمعارضة، وتبين بعد ذلك أنه مفصول لأسباب أخلاقية تتعلق بدمته في الاختلاس أو خيانة الأمانة أو الهروب من الخدمة الإلزامية أو القيام بالأمال الدنيئة، وقصص هؤلاء يعرفها العراقيون جيداً.

وحينما تسأل أحد القائمين على الحكم لماذا كل هذه الامتيازات لموظفين بالخدمة العامة؟ يأتىك الجواب بكل تفاهة وصفاقة بأنها تحمي صاحبها من الانحراف أو الاختراق من الأجنبي، حيث يجب أن يتمتع برفاهية لا مثيل لها لكي لا يخون وطنه ويصبح جاسوساً أو عميلاً لدولة أجنبية.

أي منطق أو مبدأ وطني هذا وأي أخلاق تلك التي تدفع القائمين على السلطة والمال والتشريع بالربط بين الوطنية والانتماء والشرف الشخصي والمال وامتيازاته للنواب والوزراء وكبار المسؤولين؟

بالله عليكم أية وطنية هذه التي تشتري بالامتيازات، وأي شرف تصونه الأموال؟
هزلت ورب الأكوان والأديان!

وعلى هذه الأسس المخجلة وبالمقارنة تحت ذات المبدأ لن تبقى علاقة طاهرة ولا شرف مُصان ولا غيرة، لأنها وضمن هذا السياق سيتم حمايتها بالامتيازات ابتداءً بالزوجة والأم والأخت وهكذا دواليك في عرف فاسد وسلوك منحرف لتبرير واحدة من أخزى السرقات وللصوصية باسم حماية المسؤول والنائب من الانحراف والجاسوسية. ارفعوا الامتيازات لكي يُصان الشرف والوطن، دونما ذلك ستبقى طبقة المسؤولين الكبار سلعة تُباع وتُشتري، حالها حال أي بضاعة يتم تداولها في الدكاكين!

kmkinfo@gmail.com

العراق في نقطة الصفر

*سيّار الجميل

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١٢/١٧

يبدو واضحاً أنّ رئيس الوزراء العراقي الجديد، عادل عبدالمهدي (٧٦ عاماً) يمتلك شخصية ملتبسة، ورؤيته السياسية محدودة جداً، وهو لا يقوى على اتخاذ قراراتٍ ضروريةٍ في ظرفٍ عصيبٍ يمرّ به العراق منذ سنوات، ولم يقو حتى الآن على تشكيل حكومة عراقية متكاملة لتسيير شؤون البلاد التي تعجّ بالمشكلات الصعبة التي لا أول لها ولا آخر. كانت تجربته السياسية مخيبةً للأمل، فقد شغل منصب وزير النفط في حكومة سلفه بين ٢٠١٤-٢٠١٦، ولم يكن ذكياً، ولا ملهماً ولا حريصاً، ما سمح لوزارته أن تصبح مجرد إقطاعية خاصة لأتباع حزبه المجلس الأعلى الإسلامي، فضلاً عن فشله، فاستقال من منصبه ذاك.. ناهيك عن تأييده إيران، وهو ملتبس في سيرته التي تزدهم بالتقلبات الحزبية والتناقضات الأيديولوجية، وعلى الرغم من أنه ضدّ العقوبات الأمريكية الجديدة على إيران، إلّا أنّ إدارته للحكومة تبدو فاشلة، إذ لم تصدر عنها حتى الآن أية قرارات جوهرية تطاول حياة الناس، وتعالج مآسيهم، ولم يصدر عنه ما يعبر عن أيّ تعاطفٍ مع المدن المدمّرة وحالات العراق الصعبة. قبل ١٥٠٠ عام، قال لاو تسو، الفيلسوف الصيني الأسطوري: "إذا لم تغيّر الاتجاه، فقد ينتهي بك الأمر إلى البقاء صفراً في مكانك". وينطبق ذلك على العراق اليوم، إذ كان العراقيون يأملون بتغيير الاتجاه، فإذا بهم يراوحدون في نقطة الصفر مع تفاقم التحديات. كان أغلب الناس يأملون الخروج من عنق الزجاجة التي أدخلهم نوري المالكي فيها ثماني سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٤)، ولحققتها أربع سنوات، فشل خلالها حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨) في إدارته وعدم قدرته على حلّ الأزمات الصعبة، فجاء هذا الجديد إثر تكليفه بالمسؤولية منذ ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨، وها قد مضى أكثر من شهرين، ولم يكتمل تشكيل الحكومة بعد.

ليست المشكلة في تشكيل "وزارة"، وإنما: هل ستغدو الحكومة الضعيفة دمية بيد تماسيح النظام الإيراني، كالتّي كانت على عهد المالكي؟ هل ستكون مثلها في توجهها الطائفي؟ هل ستكون سبباً باتباعها سياسة حمقاء، ليكون العراق ساحة حرب أهلية متدنّية المستوى؟ هل ستكون نزقة تجاه المدن المدمّرة والمناطق الساخنة؟ وإذا كان قد سمح للمالكي للبقاء في السلطة مرتين، فشكّل بذلك كارثتين مدمرتين، بجعله العراق معبراً إيرانياً نحو سورية، لتعزيز النظام السياسي فيها، فهل سيتكرّر المشهد مع عبدالمهدي اليوم، ولكن بصيغةٍ أخرى؟ وإذا كان نوري المالكي لصاً متسللاً، سرق ثروات العراق وبدّدها، وتفاقم الفساد على عهده بشكلٍ فظيع.. فهل لعبدالمهدي القدرة على كبح جماح الفساد الذي نخر العراق نخرًا على عهد أعقب احتلال ٢٠٠٣؟ ولما تكررت الأخطاء على عهد حيدر العبادي أيضاً، ولم تتمّ أية تغييرات جذرية وأساسية، كالتّي طالب الناس بإجرائها، وحجته كانت استئصال "داعش" واستعادة قوّة الحياة. لكن هيمنت المليشيات المرتبطة بإيران، وغدت مراكز قوى فرضت سيطرتها على النظام الحاكم أولاً، ودمّرت المدن القديمة في الموصل والأنبار وجعلها مجرد أنقاض، وقد قتل رجالها وتشتت النساء والأطفال في بانوراما النازحين الأليم.

وعلى الرغم من أنَّ عبدالمهدي صرَّحَ شيئاً، ووعد خيراً في تشكيل حكومة تكنوقراط ذكيّة ومستقلة، ومعالجة خطايا القوى الشريرة العميقة، إلا أنه كسلفه، بدت أفعاله مخالفة لأقواله.. وبدت النتيجة النهائية مفضوحة في مواقفه البليدة من تشكيل حكومة تجمع تقريباً من التوايح المؤيدة لإيران، وهم بيادق لأحزابهم السياسية، لا أثقال وطنية لهم، وبدا خاضعاً لتلك القوى المهيمنة. عدم قدرة عبدالمهدي على الوفاء بتعهده قبل الانتخابات كشف ضعفه وخوره، وهشاشته السياسية، والتي يمكن أن تستغلها طهران بسرعة. وبالفعل، فإن مرشحه لوزارة الداخلية القويّة هو فالح الفياض الذي كان يدير مليشيات قوات الحشد الشعبي، المدعومة من إيران التي تصرّ على ترشيحه لهذا الموقع، الأمر الذي سيجعل العراق مكشوفاً بأمنه وحدوده ومدنه وعاصمته أمام إيران. والانقسام السياسي اليوم بين المعارض لهذا الرجل، مقتدى الصدر وحلفائه، وبين نوري المالكي وحلفائه المؤيدين لإيران في فرض هذا الفياض، صراع بين إرادة عراقية وهيمنة إيرانية. يثير إصرار إيران على تولّي الفياض هذا الموقع الخطير ليس الشبهات فحسب، بل يعدّ فضيحة لجعل العراق ساحة إيرانية كي تعبت به كما تشاء، وهو سيناريو لا يبشر بالمستقبل الموعود.

وعليه، العراق مقبلاً على تشنّج طائفي مقيت، ومزيد من تفشّي الفساد والاضطراب الاقتصادي والركود السياسي، مع عبث مليشيات وعصابات إيرانية مباشرة، وأن يغدو العراق من ممتلكات الملاهي الإيرانيين، وربما تجددت الحرب الأهلية فيه. عبث إيران بالعراق ومقدّراته هو استمرار لهيمنتها على المنطقة، فالعراق الآن يعدّ رابع أكبر منتج للنفط في العالم، حيث يبلغ إنتاجه أكثر من ٤,٧٨ ملايين برميل يومياً، ويتوقّع أن يرتفع إلى ٧,٥ ملايين برميل بحلول ٢٠٢٤، لكن الفساد الذي استشرى بعد كارثة خطيرة يتحمّل مسؤوليتها الزعماء السياسيون المتعاقبون منذ ٢٠٠٦ وسوء إدارتهم وفشل إمكاناتهم وانعدام وطنيتهم، ترك البلاد خراباً مع تبعثر ثروتها النفطية الضخمة. ولا يزال انقطاع التيار الكهربائي، وتداعي البنية التحتية وسوء الرعاية الصحية، ودمار شبكات الصرف الصحي مع نقص المياه، في حين تجد تحويل الدولارات البترولية، وهي تأخذ طريقها إلى حسابات البنوك الأجنبية مع انسحاق العراقيين، وتحكّم الطفيليين في العملية السياسية بمصائرهم.

يتساءل العراقيون: ما موقف الولايات المتحدة مما يحصل في فرض إيران هيمنتها على العراق؟ عليها أن تقدم إجابة ثابتة لتدخّل إيران في العراق.. أيضاً، كيف يمكنها تطبيق عقوبات صارمة على إيران، والأخيرة توظف الحكومة العراقية باعتبار العراق حديقة خلفية لها؟ ثمّة أصوات عراقية وأمريكية تنادي اليوم بأن على الولايات المتحدة أن توقف فوراً، كمسألة ملحة، تدخّل النظام الإيراني في العراق، والذي غدا الأولوية المتقدمة للنظام الإيراني.. أقول: العراق لا يمكنه أبداً التحرك صوب المستقبل، إلا إن كان مستقلاً بسيادته وتوظيف موارده الهائلة وإخراجه من هذا المأزق، وتلبية رغبة أغلب أبناء شعبه في استقلالية القرار العراقي عن إيران. على العراقيين كلهم إن كانوا وطنيين حقاً الوقوف ضد ترشيح فالح الفياض، واختيار عراقي وطني له استقلاليته وخبرته وإخلاصه لشغل هذا المنصب الحيوي.

يمن - عراق.. قف!

*عبدالمنعم الأسم

الصباح الجديد: ٢٠١٨/١٢/١٨

في عام ما قبل الميلاد ومضت نجمة في برج الثور، ثم هاجرت الى مدار آخر، غير انها بقيت تومض، وتومض، طوال ثلاث وعشرين يوما قبل ان تنطفئ، والى الابد.

لكن "ثمة في عدن من يتحدث عن تلك النجمة بوصفها حصانا من الضوء انشطر الى مسارين، سقط الاول منهما على قلعة صيرة التاريخية في اطراف المدينة، وحط الثاني في آثار بابل الاكديّة المهيبة في العراق، وذكر الشاعر اليمني الحميم محمد حسين هيثم الذي سمي ديوانه الثاني (الحصان) ان اسطورة النجمة لا ثبت لها في المدونات التاريخية او العلمية، لكن امرأة عدنية، كما يقول، نسجتها منذ زمن بعيد وصارت على كل لسان، والاصل ان ابنها هاجر الى العراق ومات هناك فجنت عليه وتخيلته نجمة على هيئة حصان شاردي، وضحك هيثم وهو يروي القصة بيننا، نحن اصداقؤه المهاجرين من العراق قائلا: قد تُجن واحدة من امهاتكم لتعيد نصف حصاننا الينا.

في مجالس (مقاييل) اليمنيين يحضر العراق طالما نكون ضيوفا عليها، وما اكثر ما كنا نشارك اليمنيين، ملاطفة، سهرات القات، وندخل معهم في دورة السجلات والطرف، ومرة قال الصديق الدبلوماسي احمد ابكر الذي يعد نفسه خبيرا في تاريخ العراق: انكم شعب استوطنته الاحزان وصرتم لا تبكون على انسان عزيز فقدتموه فقط، بل وايضا على الجماد، ولكي يعزز رايه فقد استطر الى التأكيد بان ابن الجوزي ذكر في كتاب المنتظم ان عراقيي واسط حزنوا على منارة مدينتهم التي انهارت العام ٤٩٧ هجرية وكانت قد بنيت في عهد المقتدر وعمرت مائة وخمسون عاما، ولم يهلك جراء انهيارها احد، لكن اهل المدينة عمهم حزن عظيم وارتفع بينهم عويل استمر سبعة ايام.

غير ان مهاجرا عراقيا اختص في التاريخ اليمني رد بالقول: ان اليمنيين القدامى كانوا يحزنون حزنا شديدا على موت الحيوان، لا الجماد كما هو حال اصحابنا، فقد اورد صاحب المستبصر قبل ما يزيد على سبعمائة عام ان عرب اليمن كانوا يقيمون مجالس العزاء ومناسبات الحزن للغزال الميت لعدة ايام، وانهم اذا ما وجدوا غزالا ميتا اخذوه وغسلوه وكفنوه ودفنوه واقاموا له واجب العزاء، مشققين الجيوب، مقطعين الشعور، ذارين التراب فوق مفارق الرؤوس.

وحين يقول قائل من اليمنيين: انكم ايها العراقيون من بلاد مسكونة بالكوارث منذ القدم، فانهم ينسون انهيار سد مارب الذي جرف المال والحلال وترك البلاد خرابا تنعق على اطلالها الغربان.

التخطيط تجري مسحا وتقويما للفقر في العراق لعام ٢٠١٨

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية، وهيئة الاحصاء في إقليم كردستان والبنك الدولي، مسحا وتقويما للفقر في العراق لعام ٢٠١٨، بالتعاون مع الادارة التنفيذية لستراتيجية التخفيف من الفقر، بهدف الحصول على مؤشرات اجتماعية واقتصادية محدثة، واعتمدت على حجم العينة (٨٦٤٠) أسرة في جميع محافظات العراق بواقع (٢٦٠) أسرة في كل محافظة، عدا بغداد وإقليم كردستان فقد بلغت (٩٠٠) أسرة. وتبين أن الوضع الاقتصادي العراقي الحالي متأثر بالأزمات التي تعرض لها، ما أثر على اقتصاد البلاد وبالتالي على الوضع المعاشي للأسر العراقية.

وتم التركيز على مؤشرات اقتصادية واجتماعية للوصول للوضع الحقيقي للأسر العراقية وكما يأتي:

• الأنفاق: أظهرت النتائج ان هيكل انفاق الأسرة على السلع والخدمات الاستهلاكية قد تغير مقارنة بالسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٢، ٢٠١٨، ٢٠١٧.

• **الحالة الشخصية:** الوضع الاقتصادي الحالي للأسر: (١٣)٪ جيد، (٥٦)٪ اعتيادي، (٣١)٪ سيء، الوضع الاقتصادي العام للأسر حالياً.

• مقارنة مع كانون الثاني لسنة ٢٠١٤ (٤٤)٪ أسوأ، و (٤٠)٪ كما كان كما كان عليه قبل ٢٠١٤، (١٦)٪ أفضل. وتبلغ نسبة الأسر التي لم تتعرض الى صدمة (٦٣،٧)٪.

التوقعات للوضع الاقتصادي لمعيشة الأسرة خلال السنتين القادمتين:

جاءت التوقعات للوضع الاقتصادي ان حوالي (١٧)٪ سيكون أسوأ، و (٣٤)٪ يتوقعون لا تغير "نفسه لا يتغير"، و(١٧)٪ يتوقعون انه سيكون أفضل، و (٣٢)٪ يتوقعون مواجهة مستقبل غامض ومجهول.

• السلع والخدمات: جاءت مجموعة المواد الغذائية بالمرتبة الاولى (٣٢)٪، تليها مجموعة الوقود والسكن والاضاءة (٢٤)٪، ثم النقل بالمرتبة الثالثة (١٢،١)٪ والملابس والاحذية بالمرتبة الرابعة (٦،٤)٪ ثم الاثاث والتجهيزات المنزلية بالمرتبة الخامسة (٥،٢)٪ لعام ٢٠١٧-٢٠١٨.

• وبلغ متوسط إنفاق الأسرة (١٢٧٦) دينار شهريا بالأسعار المدفوعة و (١٥٠٣) دينار شهريا بأسعار السوق. تبين من نتائج الانفاق الاجمالي للأسرة إن :

- الأسر التي تنفق أقل من مليون دينار شهريا تمثل ٣١٪.
 - الأسر التي تنفق ما بين مليون وأقل من مليونين دينار شهريا تمثل ٤٨،٢٪.
 - الأسر التي تنفق ما بين مليونين وأقل من ثلاثة ملايين دينار شهريا تمثل ١٤،٦٪.
 - الأسر التي تنفق ثلاثة ملايين دينار فأكثر شهريا تمثل ٥،٧٪.
- متوسط انفاق الأسرة الشهري بالأسعار المدفوعة:

□ متوسط الاسعار المدفوعة:

تم احتساب متوسط انفاق الاسرة الشهري بأسعار السوق بعد تقييم مواد البطاقة التموينية بأسعارها في الاسواق التجارية، وتقييم الايجارات لكل انواع المساكن حسب اسعار الايجارات السائدة للمساكن المناظرة.

□ بلغ متوسط انفاق الفرد الشهري (٢١٢،٦) ألف دينار شهريا بالأسعار المدفوعة و(٢٥٣،٣) ألف دينار شهريا بأسعار السوق، وتبين نتائج الانفاق الاجمالي للفرد إن:

- (٤٥،٧) من الافراد ينفقون أقل من ٢٠٠ الف دينار شهريا
- (٢٦،٨) من الأفراد الذين ينفقون ما بين ٢٠٠ الف الى اقل من ٣٠٠ الف دينار شهريا
- (١٤) من الأفراد الذين ينفقون ما بين ٣٠٠ الى أقل من ٤٠٠ الف دينار شهريا
- (١٣،٣) من الافراد الذين ينفقون ٤٠٠ الف دينار فأكثر شهريا

□ المؤشرات الديموغرافية :

□ يبلغ متوسط حجم الأسرة في العراق ستة افراد، ٥,٩ في الحضر، ٦,٥ في الريف، ويشير التوزيع العمري للأفراد أن المجتمع العراقي يعد مجتمعاً فتيماً حيث أن ٣٨,٩٪ منهم دون الخامسة عشرة من العمر، إذ بلغت نسبة الجنس (١٠٢,٤) من الذكور وكانت النسبة منخفضة في الحضر (١٠٢,٠) عن الريف (١٠٤,٧).
□ بلغ معدل الإعالة (٧٤)٪ وكان معدل الإعالة في الريف (٨٤)٪ أكثر من الحضر (٧١)٪.

□ السكن :

□ أظهرت النتائج أن (٧٢)٪ من الأسر أي تقريباً ثلاث أسر من كل أربع يمتلكون مساكن.
□ وسيلة التخلص من النفايات للأسر: (٥٣)٪ ترفع من قبل البلدية، (٢٥)٪ يتم رميها خارج الوحدة السكنية، (٨)٪ توضع في حاويات مخصصة بينما هناك (١٣)٪ يتم حرقها.
□ وتستخدم ٩٨٪ من الأسر الغاز السائل في عملية الطبخ.
□ ومعدل عدد ساعات تجهيز الكهرباء من الشبكة العمومية بلغ (١٧) ساعة يومياً، أما تجهيز الكهرباء من المولدة المشتركة فقد بلغت (٦) ساعات يومياً.

□ وتربط (٩٢)٪ من الأسر وحداتهم السكنية بشبكة الماء العمومية.

□ (11) من الأسر في الريف تستخدم الماء من نهر / قناة / ساقية / جدول، أما وسيلة الصرف الصحي للأسر : (٣٥)٪ شبكة عمومية، (٥٨)٪ حوض تعفين (سبتك تنك) و (٤)٪ مجرى مغطى.
(٦٩)٪ من الأسر إمدادات المياه لديها كافية، أما النسبة المتبقية من الأسر فهي تعاني من شحة تجهيز المياه، (٩٧)٪ من هذه الأسر تستخدم تخزين الماء في خزانات منزلية لمعالجة شحة المياه.

□ السلع المعمرة :

(٤١,٧)٪ من الأسر يمتلكون سيارة، (١٥,٩)٪ من الأسر يمتلكون حاسوب شخصي.
□ ويمتلكون ١٠,٩٪ من الأسر يمتلكون تابلت (آيباد) و (٧٨,٥)٪ من الأسر يمتلكون هواتف ذكية.
□ التعليم والثقافة : تشير النتائج الى أن (٨٧)٪ من الأفراد ممن تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات يجيدون القراءة والكتابة، (٩١,٩)٪ ذكور و (٨٢,١)٪ إناث.
□ بلغ معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية (٩٢,٥)٪، والمرحلة المتوسطة (٥٦,٨)٪، والمرحلة الإعدادية (٢٩,٦)٪، وكان هناك تفاوت في هذه النسب ما بين الذكور والإناث وحسب التقسيمات الجغرافية والتجمعات السكانية.

□ أظهرت نتائج المسح حول السبب الرئيس لعدم الالتحاق بالمدرسة هو عدم توفر مدارس قرب مناطق سكنهم بنسبة (٣٠,٣)٪ وهناك أسباب اجتماعية خاصة بالنسبة للإناث بنسبة (١١,٢)٪.
□ القوى العاملة: وبلغ معدل النشاط الاقتصادي للأفراد بعمر ١٥ سنة فأكثر (٤٢,٨)٪ مع وجود تفاوت في النسبة ما بين الرجال (٧٢,٧)٪ والنساء (١٣)٪، وبلغ معدل البطالة للبالغين (١٥ سنة فأكثر) (١٣,٨)٪.
□ وارتفعت معدلات البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة حيث بلغت (٢٧,٥)٪.
□ نصف العاملين بأجر يعملون لدى القطاع الحكومي، تعمل (٩٠)٪ من النساء العاملات بأجر في القطاع الحكومي.

□ هبات ومساعدات :

(٢٥,٤)٪ من الأسر لديها راتب تقاعدي، ٩٥٪ من الأسر استلمت حصة تموينية، ٧,٥٪ الأسر استلمت مساعدات نقدية من الحكومة، ٤٪ من الأسر استلمت هدايا ومساعدات من منظمات مجتمع مدني.
٩٨٪ من الأسر أشارت الى ان الحصة التموينية مهمة بالنسبة لها.
□ الصدمات : تشير النتائج بالنسبة للأسر التي تعرضت الى صدمات، انها تمثلت بالعنف، انعدام الأمن، وفاة، مرض، أو إصابة أحد أفراد الأسرة، فقدان الحصة التموينية، التهجير القسري (١٧,٢٪، ١٦,٩٪، ١٦,٤٪، ١٥,٩٪، ١٥,٥٪، ١٣,٧٪، ١٠,٢٪ على التوالي.

العنف والشخصية العراقية

*د. سعدي الابراهيم

صحيفة (المشرق) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/١٨

ليس لتأثيرات الحروب من نهاية، بل تستمر لفترات طويلة، وهي آثار تنقسم إلى معنوية ومادية، ولعل الآثار المادية يسهل التعامل معها عبر اعادة البناء والتطوير، لكن المشكلة تكمن مع الآثار المعنوية، خاصة ما يتعلق بالجانب النفسي للشعوب التي تتعرض للعنف، بالأخص اذا ما فشلت الدول في ان تضع اليات مناسبة للتعامل معها. ويزداد التأثير سوءا عندما تكون فترة العنف طويلة وتمس قطاعات كبيرة من المجتمع. فهنا ينبغي ان تكون الجهود متواصلة وان تستند الى اسس علمية واضحة ورسينة.

ربما ان العراق يأتي في مقدمة الدول في هذا المجال، اذ تعرضت البلاد الى موجات كبيرة من العنف، سواء في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، او ما بعدها، وهذه الحروب قد تركت ندباتها في الشخصية العراقية، ومن الممكن ان نرصد بعض الآثار عبر النقاط الآتية:

١- الاندفاع نحو اثبات الذات: يلاحظ ان هناك اندفاعا كبيرا من قبل الفرد العراقي ايا كانت صفته، لإثبات انه شخصية قوية، وليست ضعيفة. ويكون ذلك عبر تقلد الادوار الكبيرة او ذكر محاسن النفس، واخفاء عيوبها.

٢- الخوف من تهميش الآخرين: ايضا، من آثار العنف على الفرد العراقي، انه بات يشعر بأن الآخرين يريدون تهميشه، واخذ حقوقه، وهم ايضا (اي الآخرين)، مفتونين بالنقطة اعلاه: اثبات الذات حتى لو كان على حساب الغير.

٣- الخوف من المستقبل: صار الحديث عن المستقبل المشرق في العراق، امرا غير مستساغ لدى اغلبية الافراد العراقيين، بحكم التجارب المتكررة التي رجعت فيها الاحداث الى النقطة التي انطلقت منها.

٤- تهويل بعض الأحداث: اذ سرعان ما يتم تهويل ابسط المشاكل وإعطاؤها اهمية اكبر من حجمها الحقيقي، بفعل شك الفرد العراقي في امكانية حلها، وتوقع ازدياد تفاعلاتها، ومن امثلة ذلك ازمة المياه.

امام هذه الآثار التي طبعها العنف في الذات العراقية، فينبغي ان يكون للمؤسسات الرسمية الحكومية وحتى غير الحكومية مثل المجتمع المدني، بالأخص المؤسسات التعليمية دور في معالجة الآثار السلبية للعنف، عبر جملة من النقاط، التي قد يكون من بينها الآتي:

١- التركيز على دراسة الشخصية العراقية، بغية التعرف على مدى تأثيرها بالمتغيرات، ومنها العنف.

٢- استخدام كل ما من شأنه زرع الثقة والاستقرار في الشخصية العراقية، بالأخص وسائل الاتصال من اعلام وانترنت.

٣- التنشئة الاجتماعية- السياسية، القائمة على بناء جيل وطني معافي وقادر على تجاوز آثار العنف وتركته الثقيلة.

على هذا الأساس، فإن آثار العنف على الشخصية العراقية واضحة وماثلة للعيان، وهذا الأمر يتطلب من الدولة ان تعمل قصارى جهدها لمعالجتها بالطريقة العلمية المتعارف عليها.

من أجل تسوية مسألة الحدود بين بغداد وإقليم كردستان

ثمة دعم متزايد داخلياً لبذل محاولة جديدة لتسوية مسألة الحدود

إن اندلاع فورة عنيفة أخرى هي مسألة وقت لا أكثر، وهي أمر متوقع تماماً كعودة رصاص الساعة الجدارية

التفاوض على تسوية سياسية يشكل تحركاً عقلانياً الآن وقد باتت البيئتان المحلية والدولية موائيتين

مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٨/١٢/١٩

الملخص التنفيذي:

ما الجديد؟ في أعقاب الانتخابات البرلمانية والمحلية هذه السنة، تعكف كل من بغداد وأربيل على تشكيل حكومات جديدة“ وهذا يوفر فرصة جديدة لتسوية نزاعات قديمة بينهما. أحد تلك النزاعات الرئيسية يتعلق بوضع المناطق المتنازع عليها، المعرفة على هذا النحو في الدستور العراقي.

ما أهمية ذلك؟ رداً على الاستفتاء الذي أجري حول استقلال كردستان في العام ٢٠١٧، استعادت القوات العراقية المناطق المتنازع عليها من سيطرة الأحزاب الكردية. يُظهر هذا الحدث أن الصراع على كركوك وحقول نفطها يبقى عرضة للانفجار ويمكن أن يعاود الاشتعال ما لم تبذل جهود لتسويته.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على الأمم المتحدة أن تعيد إحياء جهود وساطتها التي ولدت مائدة قبل عقد من الزمن وأن تعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين على دفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات وتسوية القضايا التي يختلفان عليها. ينبغي على الطرفين، بشكل خاص، أن يعملوا على التوصل إلى اتفاق دائم بشأن المناطق المتنازع عليها.

وسط الاضطرابات العنيفة التي تكتنف الشرق الأوسط، تمكّن العراق أخيراً من العبور إلى مياه أكثر هدوءاً. في حين تستمر بقايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية في تعكير أمن المناطق الريفية شمال بغداد، فإن التنظيم هُزم بشكل عام وتفرق بعيداً عن معاقله. رغم تدني معدل المشاركة في الانتخابات البرلمانية وظهور عدد من الادعاءات بحدوث تزوير فيها، فإن الانتخابات التي أجريت في أيار/مايو دشنت بدايات لتشكيل حكومة جديدة بعد خمسة أشهر. إقليم كردستان أجرى أيضاً انتخابات، وثمة حكومة قيد التشكل. يوفر وجود إدارتين جديدتين في بغداد وأربيل وتعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة للعراق فرصة للتحرك بجرأة بشأن واحدة من أقدم القضايا وأكثرها إثارة للانقسامات، وهي وضع المناطق المتنازع عليها وتحديد حدود إقليم كردستان. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، التي أجرت دراسة شاملة

للمناطق المتنازع عليها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تمهيداً لإجراء مفاوضات نهائية، هي في الموقع الأفضل لقيادة مبادرة جديدة نحو تسوية سياسية حول المناطق المتنازع عليها تنسجم مع الدستور العراقي.

يشمل الصراع منطقة ذات مزيج غني من الجماعات الإثنية والدينية، لكن ما يكمن 'تحت' هذا الواقع مهم أيضاً، أي الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز، بما في ذلك أول حقل نفطي اكتشف في العراق، في مدينة كركوك وما حولها. الكرد، الذين يدعون الحق بكركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها بالنظر إلى العدد الكبير من السكان الكرد فيها، يريدون ضم هذه المناطق إلى إقليم كردستان. لقد قاومت الحكومات المتعاقبة في بغداد بقوة هذا الادعاء، نظراً لمعرفتها بأن حكومة إقليم كردستان يمكنها استخدام نفط كركوك لتمويل دولة كردية مستقلة. ولذلك يمكن للصراع أن يتحول إلى صراع حول سلامة التراب العراقي.

لا ينبغي للأمر أن تكون على هذا النحو بالضرورة" فبصرف النظر عن الوضع السياسي النهائي لإقليم كردستان، وبالنظر إلى تعريفه في الدستور العراقي على أنه إقليم اتحادي، ينبغي أن يكون له حدود داخلية متفق عليها مع باقي العراق. طالما تمكنت بغداد وأربيل من إيجاد صيغة لتقاسم عائدات العراق النفطية، بما في ذلك تلك المستمدة من كركوك، فإن موقع تلك الحدود يصبح أقل حساسية من الناحية السياسية. في الواقع فإن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، في دراستها حول المناطق المتنازع عليها، وجدت أن كثيرين في هذه المناطق يفضلون وضعاً "بين بين" لهذه المناطق يحافظ على تنوعها والانسجام بين مكوناتها. وهذا يتطلب سلسلة من الترتيبات حول تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية المشتركة، وكذلك التوصل إلى اتفاق شامل لتقاسم العائدات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

داخلياً، ثمة دعم متزايد لبذل محاولة جديدة لتسوية مسألة الحدود. لقد أشار الرئيس العراقي الجديد، برهم صالح، إلى اعتماده معالجة المسألة، وقد زار نواب من قائمة مقتدى الصدر الفائزة في الانتخابات، "سائرون"، إقليم كردستان لإطلاق النقاشات حول الموضوع. وسيحتاجون في ذلك إلى دعم خارجي.

كما أن البيئة الإقليمية مواتية للقيام بهذا الجهد. عندما استعاد الجيش العراقي المناطق المتنازع عليها من القوات الكردية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تلقت الحكومة الاتحادية الدعم من إيران، وتركيا، ودول أوروبية والولايات المتحدة، التي كانت جميعها قد حذرت حكومة إقليم كردستان علناً من المضي قدماً في الاستفتاء على استقلال الإقليم في الشهر الذي سبق الاستفتاء، حيث اعتبرته خطوة نحو تقسيم العراق.

وترجم دعم هذه الدول لسلامة أراضي العراق في الماضي إلى دعم للجهود الرامية لدفع بغداد وأربيل إلى طاولة المفاوضات حول مسألة المناطق المتنازع عليها، وينبغي أن تقدم الدعم مرة أخرى.

في اضطلاعها بهذه المهمة، ينبغي على الرئيسة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، جانين هينيس بلاشيرت، أن تستهل مهمتها باختبار المياه السياسية، وزيادة عدد الموظفين العاملين على هذه القضية ووضع استراتيجية لمعالجتها. في هذه الأثناء، ينبغي على الأمم المتحدة أن تساعد في نزع فتيل الصراع بين بغداد وأربيل الناجم عن تداعيات الاستفتاء على الاستقلال، التي تمثلت في اتخاذ الحكومة الاتحادية وإيران إجراءات عقابية ضد إقليم كردستان بحظر الرحلات الجوية ووقف تدفق نفط كركوك عبر خط الأنابيب الذي يمر بكردستان إلى تركيا.

لقد أوقفت الحكومة بعض هذه الإجراءات، لكن المفاوضات مستمرة حول القضايا الأخرى، ويمكن للأمم المتحدة أن توجهها نحو نهاية ناجحة.

في الخطوة التالية، ينبغي على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن تشرع في مفاوضات تركز على القضايا التي يمكن حلها بسهولة، مثل الآليات الأمنية المشتركة في المناطق المتنازع عليها والتي من شأنها أن تمنع تنظيم الدولة الإسلامية من استغلال الثغرات الأمنية بين الجهات العسكرية المتصارعة.

في المحصلة، على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن تدفع الطرفين إلى التركيز على المسائل الكبرى، أي تقاسم العائدات (المسألة التي لا يناقشها التقرير) ووضع المناطق المتنازع عليها.

البديل هو إهمال القضية على أمل ألا تتحول إلى صراع عنيف.

إلا أن التطلعات الكردية بضم المناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان لم تخفّ حدتها ولا تصميم بغداد على ألا تتخلى عنها.

إن اندلاع فورة عنيفة أخرى هي مسألة وقت لا أكثر، وهي أمر متوقع تماماً كعودة رصاص الساعة الجدارية.

إن التفاوض على تسوية سياسية يشكل تحركاً عقلانياً الآن وقد باتت البيئتان المحلية والدولية مواتيتين لإطلاق مبادرة جديدة تقودها الأمم المتحدة.

*بغداد/أربيل/بروكسل، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

صراع الصلاحيات المركز والمحافظات

*واثق الجابري

صحيفة (المشرق) البغدادية: ٢٠١٨/١٢/١٩

المركز والمحافظات.. واحدة من الجدليات، التي شغلت الشارع الشعبي، ودخلت ضمن الصراعات السياسية، وذرائع تبريرات سوء الإدارة، والتجاوز على الدستور والقوانين النافذة.

الجدل يبدأ في هل مشكلة المحافظات تكمن بالمركز ومجلس الوزراء والنواب، أو بمجالسها المحلية والمحافظين؟ وعند الجواب يتصل كل طرف، ويلقي كرة من نار على الآخر.

العراق دولة اتحادية فدرالية ديمقراطية لا مركزية.. هكذا يتحدث الدستور العراقي، وإعتبار الحكم المحلي كما معمول به في بقية الدول، كأفضل سياق للعمل الديمقراطي، ونأي عن مركزية ذاق ويلاتها البلد لعقود، حيث تغيب عدالة توزيع الثروات وتفاوت طبقي ومناطقي، والمحافظات الأكثر إنتاجاً أقل نفعاً ومستوى إقتصادي.

في حديث سابق لمحافظ البصرة في وقتها خلف عبدالصمد، عند توليه مسؤولية المحافظ، ويملك أغلبية مجلس محافظة، وكتلته أغلبية وزارية ونيابية فقال: أنه عجز عن بناء مستشفى ومشروع مجاري إستراتيجي، رغم قربه من رئيس مجلس الوزراء وإمتلاكه أغلبية تؤهله لتمرير القرارات بأريحية في المحافظة، وسعي رئيس مجلس الوزراء لإنجاح محافظ مقرب جداً منه، ولكن الأول رغم ذلك يشدد على العمل المركزي. تصطدم المشاريع بعقبات عدة، من علاقتها بالوزارات وتأخر الموازنات، فمشروع المستشفى يحتاج موافقة وزارة التخطيط والمالية والصحة والإسكان والإعمار والبلديات ومجلس الوزراء ومجلس المحافظة، فكيف إذا كان المحافظ لا يملك أغلبية، أو أن الوزير من حزب يعارض عمل المحافظ والعكس بالعكس!؟

عامل مهم آخر في معظم السنوات السابقة، يدور جدل حول الموازنة وصرف التخصيصات، وبالنتيجة في سنوات وصلت الى الشهر السادس أو السابع، وهذا الوقت لا يكفي للتعاقد الذي بدوره يعود للمركز لتبدأ لعبة(كتابنا وكتابكم).. وتقف الكتب والمعاملات نتيجة أهمال ولا مبالاة أو مزاج موظف أو لأسباب سياسية، وبالنتيجة تعود الأموال للمركز

الإسباب السياسية نفسها، منعت تطبيق القانون ٢١ عام ٢٠٠٨ لمجالس المحافظات، وحين تم تحويل صلاحية بعض الوزارات، فما تحول منها سوى رواتب الوزارات، دون تدخل المحافظات بسياسة الوزارة. يعد الحكم المحلي وسيلة للخروج من المركزية، وتوزيع الصلاحيات، ولأسباب منطقية تتلخص "بأن المسؤول المحلي على قرب من مواطنية وعلى دراية بالواقع الخدمي والإقتصادي والأمني والإجتماعي والثقافي، وتوزيع الصلاحيات للتخلص من هيمنة الرئيس على الرؤوس، ونوع من تبادل الثقة والأدوار، مع وجود قوانين وهيئات رقابية تمارس دورها بشكل طبيعي، لكن ما يجري في العراق نظام مشوه بين المركزي والمحلي، والإشترافي والرأسمالي. ذرائع الحكومة ومختلفي السياسة، على أن مجالس المحافظات بشخصيات غير مختصة، في حين هم جهة التشريع والرقابة في المحافظة، ولكن الأسباب نفسها يمكن أن تنطبق على البرلمان، والعمل هنا في الحالتين، أنهم ممثلين عن شعب بمختلف شرائحه، ولهم مستشارين متخصصين ولجان، وهم يعملون بالنيابة عن شعب، وذريعة أخرى إدعاء الحكومة أن الأموال تسرق وتقسم مقاولات عند المحافظة، فيما ذلك غير بعيد عن المركز. الجدلية طولها بتقاسم الأدوار وإعطاء الصلاحيات ضمن نطاق الواجب، وحاجة لتشريعات تمنع الروتين وتشدد الرقابة، وتعطي حيزاً واسعاً للمحافظات بممارسة دورها، كون صراع الصلاحيات أفسد المهمات.

سقوط مؤرخي نظام صدام!

*د. عبدالمالك خلف التميمي

صحيفة (الجريدة) الكويتية : ٢٠١٨/١٢/١٩

كان للنظام البعثي أيام الطاغية صدام زبانية، وعملاء يخدمونه على حساب الحقيقة التاريخية، وبعد سقوطه حاولوا تبرير ذلك السلوك! وهدف الكتابة التاريخية الوصول إلى الحقيقة فهل بحث أولئك من أجلها؟! وأي صنف من المؤرخين يمكن تسمية هؤلاء سواء كانوا من حزب الطاغية، أو غيرهم من الذين كانوا مستفيدين من وجوده.

إن الحديث عن كوارث الطغاة يفرض ذكر أسمائهم، وبذلك نمجدهم ونستمر في ذكرهم، وتكرار ذلك بين الحين والآخر، وهذا ما يريده الطغاة من مغامراتهم ومنهم كان صدام حسين. لكن المشكلة تكمن فيمن عملوا مع ذلك النظام، ودافعوا عن تلاعبه بالتاريخ تحت مبررات الخوف أو الإغراء المادي أو غير ذلك، وقد كان للنظام البعثي أيام ذلك الطاغية زبانية، وعملاء يخدمونه على حساب الحقيقة التاريخية، وبعد سقوطه حاولوا تبرير ذلك السلوك! وهدف الكتابة التاريخية الوصول إلى الحقيقة فهل بحث أولئك من أجلها؟! وأي صنف من المؤرخين يمكن تسميتهم سواء كانوا من حزب الطاغية، أو غيرهم الذين كانوا مستفيدين من وجوده.

بمناسبة ذكرى تحرير الكويت بين أيدينا كتاب لكتبة التاريخ أيام ذاك الطاغية عنوانه "الهوية العراقية للكويت"، تأليف د. محمود علي الداود، ود. مصطفى النجار، ود. عبدالرحمن العاني صادر في بغداد ١٩٩٠م، وهذا ليس الكتاب الوحيد حول مطالبات النظام العراقي بالكويت، المشكلة في مثل هذه الكتب هي ليّ عنق الحقيقة لأغراض سياسية، ولسنا بصدد نقد محتوى هذه الكتب الآن، فهي لا تستحق جهداً لأنها توظيف سياسي لمطالب وأطماع انتهت بسقوط ذلك النظام، وكتبة التاريخ أمثال مؤلفي هذه الكتب.

بداية، الكتاب كان بعنوان "الكويت جزء من العراق قبل الإسلام، وفي العهود الإسلامية... هذه البداية تدل على جهل بالتاريخ، فتاريخ الكويت حديثاً منذ ثلاثمئة سنة، وإن العراق نفسه كان لأربعمئة سنة تابعاً للدولة العثمانية وعهود إسلامية قبل ذلك، وأرض الكويت كانت منذ نشأتها جزءاً من سواحل الجزيرة العربية على رأس الخليج العربي.

ثم ما حكاية المفاهيم والمغالطات التاريخية؟ كيف لنظام وكتبة التاريخ لديه أن يتحدثوا عن تبعية سياسية وهم يدعون لفكر ومبادئ قومية تربي عليها حزبهم؟! والغباء أن الكتاب قد نشر عدداً من الخرائط التركية العثمانية للعراق وشبه الجزيرة العربية، وتجاهل أن العراق كان تابعاً تبعية فعلية للدولة العثمانية في الوقت الذي كانت فيه الكويت أرض القبائل من ضمن الأراضي التابعة للدولة العثمانية اسماً، وهناك فرق بين المصطلحين، وستخضع هذه الكتب للدراسة والنقد لاحقاً، لكننا نشير إليها هنا بمناسبة تحرير الكويت فقط، نريد القول بأن أشباه المؤرخين التابعين لذلك النظام قد سقطوا قبل سقوطه.

حقوق الشباب في تدريبهم وتطوير مهاراتهم

*جميل عودة ابراهيم

مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات: ٢٠١٨/١٢/١٩

يطمح الشباب والشابات، سواء الذين أكملوا الدراسة الجامعية أو الذين لم يكملوا الدراسة الجامعية في الحصول على عمل مناسب لهم، لإعالة أسرهم أو لبناء حياتهم الشخصية وتكوين أسرهم الخاصة. بل قد يكون الهدف الأساس من إكمال الدراسة والحصول على شهادة أعلى هو الحصول على عمل في تخصص معين، إلا أن الشباب والشابات قد لا يواجهون تحدياً في حياتهم أكبر من تحدي الحصول على عمل أو تحدي الحصول على عمل ملائم للتخصص الدراسي الذي قضوا فيه سنوات طويلة من عمرهم، وأنفقوا عليه أموالاً طائلة، أكانت تلك الأموال خاصة أو عامة.

ما هي مشكلة عدم تمكن الشباب من الحصول على فرصة عمل أو فرصة عمل مناسبة؟ وكيف يمكن تزويد الشباب بالتعليم والمهارات المناسبة حتى يصبحوا قيادات فعالة؟ كيف تعالج الحكومات مسألة التعليم والتدريب خارج إطار المدرسة؟ كيف يمكن للشباب أنفسهم الإسهام في توسيع نطاق معارف ومهارات أقرانهم؟ كيف يمكن للشركاء الإنمائيين والحكومات والشباب التعاون في هذا المجال؟

لا شك أن أسباب عدم حصول الشباب والشابات على فرص عمل تختلف من بلد إلى بلد، ومن مدينة إلى مدينة، وقد يكون أحد أهم أسباب عدم حصول الشباب والشابات على العمل، بالإضافة إلى قلة فرص العمل المتاحة هو عدم ملائمة الدراسة لمجال العمل المتاح، أو عدم تمتع هؤلاء الشباب الخريجين الجدد بمعارف ومهارات تتطلبها الوظائف المتاحة، لاسيما تلك الوظائف في القطاع الخاص.

يرى المختصون أن مشكلة الشباب والشابات في الحصول على فرصة عمل لا تبدأ من سوق العمل نفسه كقلة فرص العمل المتاحة فقط، بل تبدأ من النظم التعليمية بالأساس، حيث أن كثيراً من النظم التعليمية لم تأخذ بنظر الحسبان إعداد شباب وشابات لسوق العمل، ولم تستجب بالصورة المناسبة للمشاكل التي يعانيها الشباب، ولم تستجب إلى متطلبات السوق الحديثة. كما أن مشاركة الشباب في نظم التدريب المهني ليست كافية في كثير من الأحيان، وقد لوحظ أن العديد من الشباب بلغوا سن العمل دون أن اكتسبوا المهارات الأساسية، بما فيها الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب.

تذكر تقارير منظمة العمل أنه (رغم أن الشباب يميلون بشكل متزايد إلى السعي لاستكمال تعليمهم الرسمي، فهم عادة ما يجدون أنفسهم غير مستعدين تماماً لدخول عالم العمل) ولأنه عادة ما تكون المهارات التقنية والشخصية المطلوبة في القطاعات النامية في الاقتصاد الحديث غير مشمولة في نظم التعليم التقليدية، يجد المشغلون عدم توافق في المهارات بين الكفاءات التي يحتاجها الشباب لنجاحهم في مكان العمل والكفاءات التي يملكونها بالفعل. وهذا يشكل تحدياً كبيراً لشباب اليوم).

يمكن التخفيف من الصعوبات التي تصاحب الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل إذا انتهى المطلب بالشباب والشابات باقتناء المهارات التي يطلبها أصحاب العمل. وأحد النهج لتحقيق ذلك هو وضع

مناهج دراسة تناسب الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل أو كخيار بديل - الجمع بين التعلم النظامي والتدريب العملي. كما أن هناك حاجة أيضا إلى أشكال مختلفة من التدريب لمعالجة مشكلة محدودية مهارات الشباب عند النزول إلى سوق العمل. حيث يمكن أن توفر الحكومات التدريب عن طريق التمويل العام، أو عن طريق تقديم دعم مالي لتمكين القطاع الخاص من توفير مرافق التدريب التي تركز، إما على التدريب العام، وإما على مهارات مهنية أكثر تحديدا.

إن التدريب كلمة مشتقة من "كلمة درب، والدرب هو الطريق، فإن ذلك يعني وضع الأفراد والجماعات المستهدفة على الطريق السليم كي يسيروا فيه ويتعودوا عليه" ويُعرف التدريب اصطلاحا بأنه "نشاط مخطط له يهدف لتنمية القدرات والمهارات الفنية والسلوكية والإدارية لأفراد العاملين لتمكينهم من أداء فعال ومثمر يؤدي لبلوغ أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة بأعلى كفاءة ممكن".

يُشكل التدريب أهمية كبيرة للأفراد، سواء كانوا من الباحثين عن عمل، أو كانوا من العاملين في القطاع العام أو الخاص، أو كانوا يملكون عملا مستقلا، حيث يساعد التدريب على تحسين وتطوير كفاءات وقدرات الأفراد، كما يساهم في تطوير مهارات الاتصال بين الأفراد. كما يساعد الأفراد في تحسين قراراتهم وحل مشاكلهم في العمل، ويساعد في تحفيز العمال على تطوير أدائهم، ويسمح التدريب بالتقليل من نقاط الضعف لدى الأفراد ويوفر لهم الفرص للترقية والتطوير، علاوة على أن التدريب يسمح بتخفيض معدل حوادث العمل ورفع درجة الروح المعنوية لدى العاملين.

ولا تنعكس آثار التدريب على الأفراد خاصة، بل على أداء وإنتاجية المؤسسة التي تعنى بتدريب وتطوير كفاءات وقدرات ومهارات العاملين فيها، وتتمثل هذه الأهمية في زيادة الإنتاجية والأداء التنظيمي، وربط أهداف العاملين بأهداف المؤسسة. ويساهم التدريب في انفتاح المؤسسة على العالم الخارجي، وذلك من خلال مواكبتها للتطورات والتغيرات البيئية الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية، ويساهم التدريب في تجديد وإثراء المعلومات التي تحتاجها المؤسسة لصياغة أهدافها وتنفيذ سياساتها، ويؤدي التدريب إلى توضيح السياسات العامة للمؤسسة، وبناء قاعدة فعالة للاتصالات والاستثمارات.

يأخذ التدريب الذي يمكن أن يوفر المهارات اللازمة لسوق العمل صورا متعددة، فمثلا يمكن أن تكون هناك برامج تدريبية خاصة بفئة الشباب والشابات الذين لم يلتحقوا بالتعليم مع تهيئة فرص عمل معينة لمن يتمكن منهم من إتقان تلك المهارات المطلوبة. ويمكن أن تكون هناك برامج تدريبية خاصة للشباب والشابات الذين مازالوا في مرحلة التعليم، سواء من خلال تقسيم المناهج الدراسية إلى مناهج نظرية وأخرى تطبيقية، حيث أن من شأن تلك التوليفة التعليمية أن تزود الشباب بالمعارف والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل مستقبلا دون المزيد من العناء. ويمكن أيضا توفير برامج تدريبية مكثفة للشباب والشابات الذين

أنهوا دراستهم ويستعدون للدخول إلى سوق العمل. ويمكن توفير برامج تدريبية إضافية للشباب والشابات الذين تمكنوا من الحصول على عمل ولكنهم لا يمتلكون المهارات اللازمة للاستمرار في عملهم.

في الواقع، لقد ثبت أن برامج التدريب على المهارات الحياتية التي تستهدف الشباب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تحقق ما يلي:

- تحسين النتائج التعليمية للشباب: لقد أظهرت البحوث التي جريت حديثاً أنه عندما يتاح للشباب خدمات توجيهية تشتمل على دعم غير أكاديمي من ناحية المهارات الاجتماعية المعرفية، تتحسن نتائج تعليمهم بالإضافة إلى زيادة نسبة التخرج“

- تحسين النتائج الاقتصادية للشباب: ثبت أن برامج المهارات الحياتية تعزز من إمكانية تحقيق الشباب لعائدات مستقبلية أفضل، علاوة على ذلك، فهي تتيح للشباب فرصة الحصول على وظائف أفضل من الناحية النوعية والشكلية، والتي تقاس بالعقود الرسمية، والتأمين المدفوع من قبل المشغل“

- رفع مستوى رضا المشغل عن الموظفين الجدد: تعزز برامج المهارات الحياتية من قدرات الشباب في مجالاً عدة يعتبرها المشغلون على درجة من الأهمية عند تعيين موظفين جدد. فعادة ما يذكر المشغلون مستوى أعلى من الرضا عن الموظفين المبدئين الذي حصلوا على تدريب في المهارات الحياتية بالمقارنة بغيرهم ممن لم يحصلوا على مثل هذا التدريب“

- تغيير السلوك الشخصي والتوجهات الاجتماعية للشباب: تمكن برامج المهارات الحياتية الشباب من التخطيط الواضح لحياتهم كما وتزودهم بالمهارات اللازمة لاتخاذ خطوات تجاه تحقيق أهدافهم. كما أنها تساعد الشباب على فهم السلوكيات الشخصية السليمة على نحو أفضل مما يسهم في تقليص الحالات السلبية، مثل إدمان المخدرات والكحول، والعنف، وبذلك فهي تزيد من احترام الشباب لذاتهم، وترفع سقف توقعاتهم بالنسبة لمستقبلهم ومستقبل أولادهم.

وبناء على ما تقدم، ولكي يتمكن الشباب والشابات من الحصول على فرصة عمل أفضل لمستقبل أفضل، نخلص إلى ما يأتي:

١- لا بد أن تتجه الدول والحكومات إلى وضع سياسات تعليمية تناسب حياة الشباب تسعى إلى تحسين احتمالات العمالة لدى الشباب، وترك عليها تأثيراً إيجابياً في أسواق العمل.

٢- تطوير التعليم الفني والتدريب المهني، وتسريع وتيرة النمو في التعليم المهني والتطبيقي بدرجة أسرع من النمو في التعليم العام والتعليم النظري التقليدي.

٣- نشر الوعي - بمختلف وسائل الإعلام - بأهمية دور التدريب العاملين في إعداد الشباب للعمل وإعادة الاعتبار للعمل اليدوي والمهني.

٤- تشجيع شركات القطاع الخاص على تقديم فرص تدريبية وفرص للعمل التطوعي للشباب لتمكينهم من الحصول على الخبرة اللازمة.

٥- الترويج لثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي، والبحث عن أفضل السبل والآليات لتدريب الشباب العاملين في القطاع غير المنظم، وتشجيع الشباب على العمل الذاتي، والتخلي عن مفاهيم ربط الشهادة بالتوظيف في القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص فقط.

استقلالية القضاء في البرنامج الحكومي

*القاضي ناصر عمران

مجلس القضاء العراقي: ٢٤/١٢/٢٠١٨

لم يأت المنهاج الوزاري للحكومة العراقية الجديدة للفترة من (٢٠١٨ _ ٢٠٢٢) بجديد بخصوص استقلالية السلطة القضائية والذي سيتم اعتماده من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء عادل عبدالمهدي تطبيقاً لصلاحياته الواردة دستوريا وبخاصة في المادة (٨٠) من الدستور والتي نصت على ما يلي (يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات التالية: أولاً: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، والخطط العامة والاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة. ثانياً: اقتراح مشروعات القوانين...).

بل ان المنهاج الوزاري للحكومة كان مبسّراً في التطرق الى موضوع (الاستقلالية القضائية) والتي تشكل ركنا اساسيا في استكمال بناء أسس الدولة الاتحادية ونظامها الجمهوري النيابي الديمقراطي والذي حاول المنهاج الوزاري للحكومة طرحه كسياسة عامه لإدارة الدولة وبمتابعة قراءة المحاور الخمسة للمنهاج الحكومي والتي جاءت عناوينها متماهية مع رؤى الاستقلال القضائي واصلاحه فعناوين مثل تفعيل الدستور نصاً وروحاً هو اساس الارتقاء بالدولة واستقلاليتها لكن المنهاج في شرح المحور لم يتطرق ولو بالاشارة الى اهمية القضاء الدستوري ودور مجلس القضاء في ذلك ضمن الرؤى والخطط العامة لإدارة سياسة الدولة وكانت العبارات اكثر انشائية من الموضوع بالرغم من أن القضاء الدستوري لعب دوراً رئيسياً في تعزيز سيادة القانون والتطبيق الأمثل لنص وروح الدستور ووردت عبارة التعاون مع مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية لإصلاح القضاء والمحاكم والإجراءات واحترام حقوق المواطنين وإنصافهم وإعطائهم الأولوية واحترام حقوق الانسان شكلاً ومضموناً وتطبيق نص وروح الدستور عند صدور اوامر القبض والاعتقال ومنع التعذيب والاهانة والاحتجاز والسجن خارج الاصول القضائية وهذه الإشارات ليست محوراً عملياً تطبيقياً بقدر ما كانت اشارات لعلاقات الحكومة بالقضاء.

وإذا كان الدستور ينص في المادة (٤٧) منه على استقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومبدأ الفصل بين السلطات فهذا النص هو الاولي بالمراعاة في تطبيق الدستور نصاً وروحاً فالاستقلالية في العمل لا تعني الفصل بين السلطات فكل السلطات بمجموعها تشكل اساس بناء الدولة والتي يقع تخطيط وتنفيذ السياسة العامة والخطط العامة على عاتق مجلس الوزراء باعتبارها اهم صلاحياته الواردة في الدستور والضامنة لمبدأ الاستقلالية والفصل بين السلطات، فالسياسة العامة المخطط لها والمتعلقة بالسلطة القضائية كانت يجب ان تتضمن تعزيز استقلال القضاء، ورفع فعاليته، وصيانة حرمة و وقاره، وتحسين كرامة وشرف وهيبة كافة مكوناته.

وبالنظر للمكانة الخاصة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في السهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة وإصدار التوصيات حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة و الآراء حول سير القضاء، فالحكومة ملزمة بضمان حسن سيره و توفير الإمكانيات اللازمة لضمان استقلاله الإداري والمالي. وفي ما يخص

الجانب التشريعي فعلى الحكومة ان تعمل مع القضاء على إصدار القوانين ومراجعة المنظومة التشريعية بما يحقق تطبيق المقتضيات الدستورية المتعلقة باستقلال القاضي وبحقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة والتعويض عن الضرر القضائي، وتطوير الإطار القانوني المنظم لمكونات السلطة القضائية ومواصلة الإصلاحات الجوهرية الرامية إلى تحديث المنظومة القانونية سواء فيما يتعلق بضمان ممارسة الحريات لاسيما بمراجعة القوانين الجنائية ومجموعة القانون الجنائي لمزيد من الملاءمة مع التزامات القضاء العراقي ومنظومة حقوق الإنسان العالمية، وبما يؤمن تنفيذ برامج تأهيل الكوادر القضائية والإدارية ومواردها البشرية، وترسيخ الثقافة والقيم القانونية وجعل القضاء في خدمة المواطن، بدعم ضمانات المحاكمة العادلة مع تبسيط الإجراءات القضائية وتوحيدها، وتسهيل مراجعة المتقاضين إلى المحاكم، وتحسين ظروف العمل والاستقبال بإعداد فضاءات قضائية مناسبة، وترسيخ احترافية القضاء وتخصصه ونزاهة وجودة أحكامه عن طريق الارتقاء بالتكوين الإعدادي المستمر للقضاة والموظفين والمعاونين القضائيين بهدف تعزيز مواكبة النظام والأداء القضائي لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار واتخاذ الإجراءات العاجلة للرقى بمستوى الإدارة القضائية عن طريق استعمال التكنولوجيا الحديثة في أفق التحديث والمكننة الشاملة للمحاكم وبخاصة ان مجلس القضاء خطى خطوات كبيرة في هذا الشأن تمثلت بالموقع الالكتروني للسلطة القضائية الذي يمثل واجهة إعلامية وحضارية وتطبيق البرامج الالكترونية لتسريع إجراءات البت في القضايا ومنها برنامج الضبط الالكتروني وبرنامج العقد الالكتروني والذي يؤدي الى ضمان جودة وشفافية الخدمات القضائية، والرفع من القدرة التواصلية للمحاكم مع المواطنين وتعميم نشر المعلومة القانونية والقرارات والاحكام القضائية.

إن السياسة العامة لإدارة الدولة والتي يشكل الاصلاح والتطور ديناميكية عملها وملخص رؤاها والتي حوى برنامجها منهاجا رؤيويًا انطلق بمحاورة من الهرم الدستوري الى القاعدة وشخص مكامن الوهن في إدارة الدولة والعلل التي تنتابها فكانت محاور سيادة القانون وامن البلد الداخلي والخارجي وتفعيل عمل الوزارات ومحاربة الارهاب وتجفيف منابع الفساد الإداري والمالي بغية القضاء عليه تشكيل قوة امنية قضائية لدعم هيبة وقوة الدولة والنظام وسيادة القانون وكلها جزء من متطلبات المواطن الذي يتطلع الى تفعيلها وملاستها لأرض الواقع المعاش، ان المنهاج الحكومي ليس نصاً ثابتاً بل هو استراتيجية عمل قابلة للإجراء التعديل والتطوير والاضافة بما يخدم اتساع الرؤية وشمولية التطبيق واستقلالية القضاء المحور الاهم في ركيزة الرؤيا والتطبيق في استكمال اسس بناء الدولة ونظامها الجمهوري والنيابي والديمقراطي.

بقاء مجالس المحافظات باطل دستورياً

*طارق حرب

الصباح الجديد : ٢٤/١٢/٢٠١٨

ما يتم تداوله من استمرار مجالس المحافظات لمدة غير محددة على الرغم من ان المجالس قضت أكثر من سنة ونصف السنة من دون انتخاب واستمرار ذلك يخالف أحكام الدستور لان المجالس طيلة الفترة التي تزيد على السنة والنصف السنة واستمرار ذلك من دون غطاء انتخابي ومن دون انتخاب يترتب عليه فقدانهم الشرعية الانتخابية والشرعية الشعبية بسبب ان انتخاب المجالس السابقة حصلت لمدة أربع سنوات كانت من شهر نيسان ٢٠١٣ الى نيسان ٢٠١٧ اذ ذهب الشعب لانتخابهم لمدة أربع سنوات فقط ولكن استمرت المجالس بالسلطة بعد انتهاء الاربعة سنوات التي تم انتخابهم لها واصبحوا الان بمدة تقترب من الستة سنوات لانتهاء مدة الاربعة سنوات في شهر حزيران ٢٠١٧ ونحن الان يفصلنا اسبوع تقريباً على نهاية سنة ٢٠١٨ وحيث ان مفوضية الانتخابات ذكرت انه من المستحيل اجراء انتخابات خلال الاشهر المقبلة ويحتاج الامر الامر الى أشهر أخرى فأن ذلك يعني استمرار مجالس المحافظات لأكثر من سنتين من دون انتخابات وذلك يعني تحول اعضاء مجالس المحافظات الى موظفين وليس منتخبيين لان مدة الانتخاب هي اربع سنوات فقط انتهت منتصف سنة ٢٠١٧ ويعني ازدياد بالشعب وازداده مادام تمت مخالفة الارادة الشعبية التي انتخبتم لأربع سنوات فقط وانتهت هذه المدة واستمرت الانتخابات على الرغم من انتهاء التفويض الشعبي لهم الذي كان محدداً بأربع سنوات فقط.

وبقاء المجالس واستمرارها على الرغم من عدم انتخابها يخالف أحكام الدستور الواردة في المادة (٢٠) من الدستور التي عدت حق التصويت والانتخاب والترشيح من الحقوق الدستورية السياسية والمادة (٥) من الدستور التي قررت ان الشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام والمباشر ويخالف أيضاً المادة (٦) من الدستور التي قررت التداول السلمي للسلطة ومن ذلك نلاحظ ان بقاء مجالس المحافظات من دون انتخاب يمثل اعتداء على الاحكام الدستورية المذكورة.

كذلك لا بد ان نلاحظ ان البرلمان اما انتهت مدته نهاية حزيران ٢٠١٨ لم يمدد له ولم يستمر في السلطة حتى ولو ليوم واحد فقط.

وان الدستور في المادة (١٢٢) الفقرة ثالثاً منح مجلس المحافظة سلطة انتخاب المحافظ فقط. وان تسريح مجالس المحافظات لا يؤثر على تقديم الخدمات لمجلس المحافظة اذ ان ذلك لا يؤثر على استمرار المحافظ في عمله ومهامه ولحين اجراء انتخابات جديدة حيث يتولى مجلس المحافظة الجديد انتخاب محافظ جديد. ولاسيما ان المحافظ يخضع لرقابة الحكومة الاتحادية اذ لها عزله بموافقة البرلمان واقتراح رئاسة الوزراء.

أزمة تشكيل حكومة أم أزمة نظام سياسي؟

*د. عامر صالح

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٤/١٢/٢٠١٨

الحديث عن ديمقراطية التداول السلمي للسلطة يعني بوضوح هو الحديث عن حكومة ومعارضة، الأولى تحكم والأخرى تراقب الأداء الحكومي للأولى وتشكل الأخيرة ما يسمى بحكومة الظل، وتتناوب الأدوار بينهما عندما تتوفر الشروط الموضوعية لذلك، سواء من خلال الدورات الانتخابية واعداد تشكيل الحكومة من خلال تناسبات القوى داخل قبة البرلمان، أو تعثر الأداء الحكومي في منتصف الطريق او حتى في البدايات الأولى لتشكيل الحكومة عندما تكون هناك معوقات جديّة تعجز فيه الحكومة عن الاستمرار في الأداء.

العملية الديمقراطية في تشكيل الحكومة في العراق فقدت مقوماتها من خلال خرق الدستور والمتمثل في عدم تسمية الكتلة الانتخابية الأكبر، والتي تقوم بدورها بتسمية رئيس الوزراء لتشكيل كابينته الوزارية، وهي ليست المرة الأولى التي يغيب فيها المفهوم الدقيق للكتلة الأكبر، فقد جرى في الانتخابات البرلمانية السابقة تحديداً خاطئاً لمفهوم الكتلة الأكبر والذي لا ينسجم مع الدستور، ولكن هذه المرة وبعد الانتخابات البرلمانية الرابعة التي اجريت في ١٨.٠٥.٢٠١٨ كان الأكثر خطراً على الديمقراطية هو تجاوز مفهوم الكتلة الأكبر وعدم الاعتراف بوجودها، وهو يشكل خطراً في المفهوم المركزي والأساسي للديمقراطية السياسية التي يبنى على اساسها الحكم وتشكيل السلطة الحكومية التنفيذية من خلال تسمية الكتلة الأكبر، مما مهد الطريق " لتعويم " العملية السياسية بالكامل، والعمل بمبدأ "الجميع يحكم" من خلال اجندة الأحزاب الأثنوظائفية السياسية التي اغرقت البلاد في مستنقع الفساد السياسي منذ الوهلة الأولى وبعد سقوط النظام الدكتاتوري في عام ٢٠٠٣.

لقد سبق سيناريو " تعويم " العملية السياسية أجواء اضعفت ما تبقى له من شرعية إن وجدت في اذهان الناس، واسهمت في اضعاف بارقة الأمل في اعادة بناء العملية على أسس من تقاليد العمل الديمقراطي السياسي المعمول به في دول العالم المتحضر بعيداً عن نظام المحاصصة البغيض، وقد تجلت تلك في ضعف المساهمة في الانتخابات حيث بلغت نسبة المساهمة ما يقارب ٢٠٪، اعقبته نتائج مشكوك في مصداقيتها في خارج العراق ودخله باعتراف الاجهزة الحكومية العراقية الامنية والاستخباراتية، ثم اعقبته كارثة حرق صناديق الاقتراع للعبث في مصداقية النتائج واخفاء ما زور منها، ثم استبدال العد والفرز الإلكتروني بالعد والفرز اليدوي، والذي لم يستجيب لطموحات الناس والمتضررين من النتائج بشكل خاص ولم يكن شاملاً كما كان يجب عليه ان يكون بعد التهم التي وجهت لمفوضية الانتخابات في عدم دقة نتائج الانتخابات، وقد جاءت نتائج العد والفرز اليدوي مطابقاً للألكتروني.

كل هذا جرى على خلفية فشل الأداء الحكومي خلال عقد ونصف من الزمن، في حقبة استشرى فيها الفساد الاداري والمالي الذي اتخذ من الفساد السياسي غطاءً يحتمي به، وقد انعدمت خدمات الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم، من صحة وتعليم وكهرباء وماء، وانتشار للبطالة في اوساط الخريجين وغيرهم، وتعاظم نسب الفقر وما تحت خط الفقر والذي بلغت نسبته ما يقارب ٤٠٪، منازماً مع كوارث بيئية وطبيعية، ابرزها شحة المياه ومخاطر الجفاف الشامل، وكذلك التلوث البيئي وتلوث مياه الأنهر وعدم صلاحيتها للاستخدام اليومي او لعيش الكائنات الحية فيه كالأسمك وغيرها، وكان هذا في مجمله يعكس ضعف الادارة السياسية لأدارة هذه الملفات الخطيرة جسدها حالة الاحتراب والارتهان لأجندة اثنوظائفية سياسية داخلية واجندة اقليمية عرقلت وضع العراق على طريق السكة الصحيحة.

كان خيار السيد عادل عبدالمهدي لرئاسة الوزراء هو خيار التسوية المحصصاتية الطائفية والاثنوية وليست خيار الديمقراطية السياسية، وقد اتفقت عليه الاحزاب الطائفية السياسية والاثنوية بعد فقدان الأمل في التأسيس لمفهوم الكتلة الانتخابية الأكبر، كان خيار عادل عبدالمهدي في ظاهره رحمة شكلية من خلال منحه " الحرية الكاملة

” في اختيار كابينته الوزارية، ولكن باطنه مأزوما بقوة الصراعات الطائفية والاثنية التي فرضت اجندتها على الحقائق الوزارية، كما فرضت اجندتها على رئاسة البرلمان ورئيس الجمهورية من قبله. لقد كان اقرار ١٤ وزيراً من كابينته مؤلفة من ٢٢ حقيبة وترك ٨ للصراعات المحمصاتية السياسية والاثنية مؤشراً سلبي واخلال كبير لمفهوم حكومة التكنولوجيا، وهناك من الملاحظات الجدية التي تساق ضد ال ١٤ وزير الذين تم التصويت عليها، فهم لم يأتوا عبر النافذة الالكترونية التي فتحها السيد عادل عبدالمهدي للترشيح لشغل منصب وزير، او ملاحظات خاصة بعدم دقة محتويات السيفي، أو وجودهم في وزارات في غير تخصصاتهم، أو شمول البعض منهم بقانون المسائلة والعدالة، أو تهم وجهت لأخرين منهم بالفساد الاداري والمالي وحتى تهم بالقتل او كانوا في السجون في فترات سابقة لأسباب جنائية، كما ارتبط العديد منهم بعلاقات قريبي مع رموز سياسية وعشائرية، الى جانب كونهم عكسوا بهذا القدر او ذاك المسحة العامة للكتل الكبرى المحمصاتية المتخاصمة.

في إطار البحث الشكلي عن مخرج للازمة المستعصية في البلاد منذ عقد ونصف من الزمن، والتي عصفت في البلاد وأودت بالخراب الشامل لامكانيات البلد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، يجري البحث عن حلول ترقية بعيدا عن البحث عن الاسباب الحقيقية للازمة العامة في البلاد، والتي كان سببها الاول والاخير هو النظام الطائفي المحمصاتي والاثني البغيض الذي شل حركة النهضة والحياة في بلد يمتلك كل المقومات الموضوعية والذاتية للنهضة الحضارية، باستثناء طبيعة النظام السياسي القاصر فكريا وعقليا والعاجز كلياً عن استنهاض القوى الكامنة لشعبنا وقدراته وموارده الذاتية صوب التنمية البشرية المستدامة.

إن نظام المحاصصة عرقل جهود أي تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تقوم على منجزات العلوم الاقتصادية والاجتماعية ومنجزات التقدم التقني والتكنولوجي، وذلك من خلال إسناد المواقع الحساسة والمفصلية في الاقتصاد والدولة إلى رموز تنتمي طائفاً أو عرقياً ولا تنتمي إلى الكفاءات الوطنية أو التكنولوجيا ولا تستند إلى انتقاء المواهب والقابليات الخاصة لإدارة الاقتصاد، بل حصرها بأفراد الطائفة أو إلى توافق من هذا النوع بين هذه الطائفة أو تلك، أن هذه السياسة لا تؤسس إلى تنمية شاملة، بل تؤسس إلى ” إفساد للتنمية “، وقد عززت هذه السياسات من استفحال الفساد بمختلف مظاهره من سرقات وهدر للمال العام ومحسوبية ومنسوبية وحتى الفساد الأخلاقي بواجهات دينية مزيفة لا صلة لها بالدين الحنيف، والأسوأ من ذلك حصر الامتيازات في دعاة كبار رجال الطائفة أو الحزب أو العرق وترك السواد الأعظم في فقر مدقع، أن أدعاء الطائفية والعرقية لتحقيق العدالة الاجتماعية هو ادعاء باطل، وأن الفقر وعدم الاستقرار والقلق على المستقبل يلف الجميع باختلاف دينه ومذهبه وطائفته وعرقه.

نقول هنا ان البحث عن حكومة تكنولوجيا مؤلفة اعضائها من خبراء ومهنيين ومتخصصين في مختلف المجالات، ومن اساتذة جامعات وباحثين مرموقين، يستندون في نشاطهم الحكومي الى معطيات العلم والمعرفة الحديثة في مختلف المجالات ومستقلين نسبياً عن تأثير الاحزاب السياسية التي تقود البلد في مرحلة ما، هو أمر في غاية الصعوبة في ظل نظام محمصاتي يستند الى معايير الولاء للحزب او الطائفة او الاسرة الحاكمة او القومية والحزب القومي المهيمن، حيث اللجوء في اسناد المناصب الى معايير شاذة لا صلة لها في الكفاءة والمقدرة المهنية والتخصصية، وحيث النظر الى السلطة والمنصب هي استحقاقات محمصاتية وغنائم وفرص لا تعوض.

ومن هنا فإن عملية الحراك الاجتماعي والمتمثلة بكل الفعاليات السلمية والمطلبية والطموحة الى التغيير الجذري يجب ان تستهدف في نشاطها المتعاضم الى ما يفضي الى التأسيس للحلول الجذرية التي تسهم في فك الارتباط وانهاء العلاقة مع النظام المحمصاتي الطائفي والاثني، واعادة بناء العملية السياسية على اسس دستورية وقانونية جديدة تضمن الوطن والمواطنة والانتماء الى العراق بكل مكوناته الاجتماعية والثقافية والاثنية والدينية. وعندها يكون الحديث عن التكنولوجيا وانقاذ البلد واعادة بنائه أمراً ممكناً في ظل مزاج الانتماء الى الوطن الأم.

عام جديد.. للمخاضات

*عبدالمنعم الأعسم

الصباح الجديد : ٢٥/١٢/٢٠١٨

في نهاية كل عام نزاول لعبة التمنيات، كجرعة عقار نستقوي بها على حموضة الاحداث ونكد الايام، ثم ندسها في حشوة اضطراباتنا لنجعل منها اسئلة صالحة لحسن الظن، والى احتمالات لا تتعارض مع منطق الاشياء، والى تهانٍ نبيلة ونظيفة مثل دمع العين.

وفي نهاية كل عام، منذ نيف والفين، نعيد قراءة حكمة الطفل النبي، ونشوف منها احوالنا وامتعتنا وسجلاتنا، ونستشرف منها طالعنا وايماننا المقبلة، فنتساءل أي عالم عجيب حل فينا؟ واية زلازل عصفت بنا؟ وماذا ينتظرنا من عالم واعوام؟ ثم نتواكل على غريزة البقاء بمواجهة تحديات الفناء والردة لنعطي المسيح بعض دين في رقابنا يوم حضنا على المسرات، ودعانا الى ان يكون خبزنا كفافا «وعلى الارض السلام».

وهكذا ارتبطت هذه المناسبة، العام الجديد، بالتمنيات وبالمستقبل. فلو تأملنا دلالة ان يتمنى الانسان خيرا فاننا سنجد هناك مشغولية في المستقبل، فليس ثمة امنية موضوعة على توقيت الماضي الذي استنفد امانى كثيرة كنا قد اطلقناها عشية اعوام سقطت من التقويم، عدا عن ان في ماضينا، القريب، روائح غير طيبة، لا تُحسب على التمنيات بل على الترهات.

الى ذلك فان الامنيات تتخذ شكل جرعة من عقار مسكن، إذ نقف على صفيح ساخن، بين ان نستأنف شوطنا على الخارطة، او ان نستقيل منها الى شراذم، فيما نحن متعددون في الانتماء والعقائد والاديان والملل والمراتب والاجور، وموحدون في الجغرافيا وفصيلة الدم وحنفيات الماء. نقبل بذلك لنريح انفسنا، او نرفضه لنخسر الحياة.

سيكون العام الجديد عام مخاضات عسيرة.. اليست هذه قراءة بلاغية إخبارية مكررة؟ فهل لهذه المخاضات علائم؟ يقولون، نعم، ثمة مؤشرات مسبقة لاحداث وتحولات في تقاويم هذا العام إذ تسبق بلوغ الاجنة أجلها بعلامة الانقلاب على الرحم والتمرد على مساحته وقدره، ويقولون، لا مفر من الاستعداد لاستقبال الوليد، والسعي الى تغيير معدات المشهد وتجديد مضامينه، وبخلاف ذلك- كما يقولون- فاننا حيال مصير اسود كانت قد سبقتنا اليه أم انقرضت ثم نسيها التاريخ المكتوب.

تمنياتنا تتسع الى اغصان زيتون كثيرة، ورطب، لزوم ان نجددها ونتجدد فيها، بوصفها العلامة الدالة على اننا مخلوقات مسالمة، او على وجه الدقة، اننا ولدنا مسالمين قبل ان نتوزع الى اقدار متناحرة: ابرياء وجناة، مثلما توزع اصحاب يسوع الى ملائكة وشريرين.

في كتاب الامامة والسياسة، رواية عن «قائد» جائر لقي فقيهاً أعمى في الطواف، والفقيه لا يعرفه، فامسكه القائد من يديه، وسأله: هل تعرفني؟ فرد الفقيه: لا أعرفك، لكن قبضتك قبضة جبار.

المواطن العراقي وحقه في السكن اللائق

د. علاء إبراهيم محمود الحسيني:

مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات : ٢٠١٨/١٢/٢٥

سكن الإنسان العراقي ومنذ آلاف السنين في سهول العراق ووديانه وتمكن من بناء حضارة متطورة آنذاك تحكمت بمساحات شاسعة من العراق، ولا تزال تلك المدن بما تحمله من أطلال خير شاهد على الرقي الاجتماعي والاقتصادي والازدهار التجاري والعمراني، والمحاولات الجادة لبناء حياة مرفهة للناس.

والمدن قديماً وحديثاً تعد مراكز للنشاط الإنساني بكل تجلياته وتتركز فيها مجموعات بشرية كبيرة، كما تشكل بيئة جاذبة للمهاجرين والوافدين من الأرياف والدول الأخرى، وهو الحال الذي لاحظناه في العراق حالياً وبالتحديد بعد التغيير الكبير العام ٢٠٠٣ وتبدل فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية فشهدنا لأسباب شتى هجرة نحو بعض المدن وحركة سكانية دؤوبة ما تسبب بتضخم غير مدروس للبعض من المدن، وبالمقابل عند زيادة عدد السكان يكون هنالك طلب متزايد على الخدمات وارتفاع كبير في مؤشرات الاستهلاك المختلفة، ما يتطلب إخضاع كل ما تقدم لنوع من التنظيم لتتمكن المؤسسات العامة من تأمين الحياة الكريمة للجميع بلا تمييز.

غير إن الواقع يشهد بعجز كل الوزارات والهيئات العامة المحلية الممثلة بالمحافظات ومجالسها في العراق عن مساندة ما تقدم والأخطر هو تراكم أعداد كبيرة من الناس في أماكن محددة من المدن بشكل عشوائي يفقد لكل مقومات السكن اللائق، وإن استمرار السكوت عن الظواهر السلبية والخطيرة يهدد الحياة في المدن العراقية جميعاً ومن المشاكل التي تواجهها المدينة العراقية عموماً:

- ظاهرة البناء العشوائي.
- ظاهرة الاستيلاء على عقارات الدولة بشكل غير مشروع من بعض المتنفذين خلافاً لأسس التنظيم الحضري.
- ظاهرة الاستيلاء على الأراضي المخصصة للبنى التحتية والأساسية في الأحياء السكنية، ما تسبب في العجز التام عن إضافة مباني خدمية عامة.
- ظاهرة تجريف المناطق الخضراء ومصدات العواصف والسيول الممثلة بالأشجار والأعشاب الطبيعية وغيرها.
- ظاهرة بناء المعامل والورش في الأحياء السكنية.
- الاستيراد المفرط للسيارات والمركبات بشكل لا يتفق مع الطاقة الاستيعابية للشوارع العامة والأخطر من ذلك الاستيراد من مناشئ غير رصينة ما يعني مركبات غير لائقة للبيئة.
- الصناعة النفطية في العراق وقرب بعض المنشأة من المناطق السكنية أو ضعف التخطيط فيما يتعلق بهذا المجال ما تسبب بنسب تلوث غير مسبوق في جنوب العراق خصوصاً وهو الأمر الذي يندب بأمراض وأوبئة تخرج عن السيطرة والمتسبب بها الأول هو السلطات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، ونذكر في هذا المجال إن العراق وقع من ضمن الدول التي وقعت على اتفاقية باريس ٢٠١٤ الخاصة بالمناخ إلا أنه إلى اليوم متردد بالمصادقة بسبب إلزام الاتفاقية للأطراف بالحد من الملوثات التي تسببها الصناعة النفطية لاسيما عملية استخراج النفط الأحفوري. وهذه الظواهر المتقدمة تنذر بحياة مدنية مضطربة وغير صالحة لتضمن حياة كريمة للإنسان العراقي، فهناك مستويات مخيفة من التلوث البيئي غير المسبوق، والفشل في الارتقاء بالخدمات الأساسية، ويعظم من المخاطر المتقدمة مشكلة تقادم البنى التحتية وانهايار قسم كبير منها والممثلة بالمستشفيات والمدارس، ومواقع تصفية المياه وتصريف المجاري، وغيرها كثير.

ولو أردنا أن نضع الأمور في نصابها الصحيح لابد من التذكير أن الدستور العراقي للعام ٢٠٠٥ أقر للمواطن العراقي بجملة من الحقوق نذكر بها أهل الحل والعقد في السلطات العامة العراقية وعلى رأسها الحكومة والبرلمان ومنها:

المادة (٢٩) (تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم) وتضيف المادة (٣٠) أن (تكفل الدولة للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم). وتنص المادة (٣٣) في بندها الأول على أن (لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة)، وتبين المادة (٣٦) أن (ممارسة الرياضة حق لكل فرد، وعلى الدولة تشجيع أنشطتها ورعايتها، وتوفير مستلزماتها).

والسؤال المطروح كيف للحكومة أن توفر بيئة ملائمة وتشجع على الرياضة وتلتزم بتوفير التعليم والصحة لمجتمع لا توجد فيه (١٠٠) متر فارغة أو متروكة ليتم عليها بناء مدرسة أو منشأة رياضية أو صحية، وهل يعقل للحكومة أنها تلتزم الصمت طوال الأعوام الماضية إزاء تكاسل البلدية عن إعادة النظر بالتنظيم الحضري للمدن، والأمر الآخر الحكومات المحلية بجناحيها (المحافظ ومجلس المحافظة) لم تحرك ساكناً حتى بعد انتقال الصلاحيات وفق المادة (٤٥) من قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وارتباط البلدية بالمحافظ إدارياً، فهل لنا أن نسأل ماذا أضافت الحكومات المحلية لحلول هذا الملف الشائك غير العجز واتخاذ موقف المشجع في بعض الأحيان لغايات انتخابية وحزبية بعيدة كل البعد عن المصلحة العامة.

ولو رجعنا إلى الوراء قليلاً العام ٢٠١٤ شهد أحداث مؤسفة انتهت بتدمير مدن ومحافظات كاملة وتسببت بهجرة الملايين قسراً إلى مدن أخرى، الأمر الذي ضاعف من معاناة تلك المدن، كون الهجرة الداخلية نحو مدينة ما سيكون على حساب تنمية المدينة الأصلية والتعايش السلمي فيها، وان كان من الأرياف سيكون على حساب النشاط الزراعي إذ سيترك الفلاحون أراضيهم ويبحثوا عن فرص للعمل في الوظائف العامة أو الصناعة في المدينة ما يتسبب في تخمة الجهاز الإداري نتيجة تعاظم الطلب على العمل لدى الحكومة وازدياد المعروض من الأيدي العاملة غير الماهرة في المجال الصناعي ومجال الخدمات والعمالة الرخيصة فيتسبب ذلك بآثار ومخالفات لقانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

وحين نتحدث عن مدن حضرية فلا بد من بيان معنى الحضرية أو المدينة المتحضرة أو على الأقل التي تواكب الحضارة الإنسانية لتصلح للعيش الكريم؟ والمختصون ذهبوا إلى وضع معايير تتعلق بمقياس التحضر والتخلف عن ركب الحضارة الإنسانية في القرن الواحد والعشرون وهي بمجملها تتعلق بـ:

- أ- الحد الأعلى والأدنى للسكان في المدينة وتوزيعهم بشكل علمي ومتوازن.
- ب- الخدمات المقدمة للسكان لاسيما الصحية والتعليمية، فكلما ارتفع مؤشر التعليم وعدد المتعلمين وارتقت الخدمات الصحية إلى مستوى الطموح كلما كثر في عداد الدولة والمدينة الحضرية.
- ت- الخدمات المقدمة للمساكن وساكنيها وأخص منها بالدرجة الأساس الماء الصالح للشرب والكهرباء ومجاري الصرف الصحي ومستلزمات العيش الأخرى.
- ث- وهناك مؤشرات أخرى ترتبط بنسبة الشباب إلى مجموع السكان، ونسبة القوى العاملة إلى عدد النفوس الكلي، ومؤشرات الدخل اليومي والنتائج المحلي.

وعند محاكمة هذه المعايير ومحاكاتها لنرى مدى توافرها في المدن العراقية نجد إن الواقع يشير إلى تكديس سكاني هائل وهو ما يحتاج إلى بذل جهود مضاعفة لمجاراة التوسع الأفقي في عدد السكان والمساكن ولاسيما في العاصمة بغداد وبعض المدن الدينية أو النفطية التي تنشط فيها الحركة الاقتصادية، كما إننا نكتشف يومياً بيانات مقلقة للغاية فوزارة التربية على سبيل المثال بادرت الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣ إلى هدم ما يقارب (١٦٠٠) مدرسة لكونها متقدمة بغية إعادة بنائها إلا ان خروج هذه المدارس من الخدمة لم يرافقه إضافة حقيقية لاستيعاب الطلبة والتلاميذ الذين كانوا يرتادونها ما تسبب بمشاكل الدوام المزدوج ووصل الأمر إلى الدوام الثلاثي في مدرسة واحدة وتكديس أعداد كبيرة من الطلبة في الصفوف، والنقص الحاد في المناهج وضعف عملية تجديدها بشكل مدروس شكل عقبة أخرى أثقلت كاهل ملف التربية والتعليم المترنح في العراق أصلاً.

فيما المجال الصحي هو الآخر شهد انتكاسات كبيرة جداً تسببت بتوقف العمل في بناء وتجديد المستشفيات العامة، وإنعدام الدواء في المؤسسات الصحية الرسمية، وتضاعف أسعار الخدمات المتلكئة أصلاً، قبال ذلك لاحظنا انتعاش المستشفيات الخاصة والمدارس الخاصة التي لا يملك الكثير من العراقيون أجور ارتيادها والاستفادة من خدماتها نتيجة أسعار خدماتها المرتفعة وتواضع مستواها الفني.

والمدينة الصالحة للعيش في الحقيقة هي غاية تسعى الكثير من المدن إلى الوصول إليها حتى ساد في العديد من الأوساط ذات الاهتمام تصنيف المدن من حيث أكثرها ملائمة للعيش، ففي العام ٢٠١٧ جاءت مدينة ملبورن الاسترالية ومن بعدها فيينا كأكثر المدن في العالم ملائمة للعيش وفي العام ٢٠١٨ حافظت كلا المدينتين على ترتيب التصنيف الذي تصدره صحيفة ايكونوم، فيما اعتبرت التصنيفات العاصمة العراقية والسورية واليمنية والسودانية والجزائرية في مراتب متأخرة من التصنيف العالمي.

وتعتمد المدن الحديثة التي من شأنها أن توفر حياة كريمة للسكان على معايير لا بد من توافرها أو على الأقل توافرها الحد الأدنى منها وهي:

١- التخطيط العمراني: إذ ينبغي أن تتوافر المساحات الكافية للحدائق والأماكن التي يستعملها الجمهور للترفيه، والبنى التحتية المناسبة طردياً مع عدد السكان وظروف الحياة اليومية، كما تسعى المدن بالعادة إلى تحقيق الاستدامة من خلال اعتماد معايير معمارية خاصة تطل كل أنواع البناء والأبنية بمختلف استخداماتها، كما ان متطلبات الاستمرار في مستوى لائق من الحياة المدنية ضرورة إستدامة التخطيط لمصادر الطاقة كافة والخدمات الأساسية ما يوجب على السلطات العامة إعادة النظر بكل التراخيص والإجازات الممنوحة للشركات والمواطنين بما يحقق الغاية وهي توفير كل مقومات الحياة الكريمة، ولو أخذنا شركات الهاتف النقال مثلاً نجد إنها تنشر أبراج الاتصالات بشكل عشوائي لا يراعي الصحة العامة وتجنب مخاطر الأشعة المنبعثة التي لها شأن في تلوث البيئة وتتسبب بأمراض مستعصية للمواطن.

٢- الزراعة ودورها الريادي في تحقيق المدن الحديثة فلا بد من تخصيص أماكن للزراعة بجوار المساكن الثابتة وداخل تلك المجمعات السكنية أيضاً، وتخصيص أماكن محددة لبيع الخضروات والمنتجات الزراعية بعيداً عن العبثية التي نراها اليوم.

٣- تخطيط الطرق والشوارع العامة فلا بد من وجود شوارع كافية وصالحة للسيارات والى جوارها طرق للمشاة أو راكبي الدراجات لتكون مهياة لمختلف أنواع الاستخدامات من قبل السكان وهو الأمر الذي من شأنه ان يشجع على ممارسة الرياضة ويقلل من الاعتماد على السيارات وغيرها التي تعد مصدر رئيس للتلوث.

٤- وسائط النقل التي تسهم في الاستدامة فتوفير النقل العام الذي يعتمد على مصادر الطاقة الصديقة للبيئة أضحى حقاً للمواطن وواجباً على الدولة فمن المؤسف ان لانجد العراق عموماً والمدن التي تشهد اكتظاظ بالسكانين أو المرتادين وسيلة نقل واحدة على الأقل عصرية وتتماشى مع الطلب المتزايد على خدماتها، فجل محافظات العراق ومدنه تعتمد على وسائط نقل بدائية وكربلاء مثلاً.

ولمعالجة ما تقدم نحتاج بالدرجة الأساس إلى الوصول لحالة الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي الذي يفقد إليه العراق منذ عقود طويلة من الزمن، وان إدراك هذه الغاية هدف استراتيجي ينبغي على السلطة العامة في العراق السعي لبلوغه بعد ان تتم تهيئة الأرضية اللازمة لذلك، والمدينة العصرية تتطلب مراعاة المعايير البيئية الملائمة للعيش الكريم بعيداً عن منغصات الحياة، بما من شأنه الوصول إلى الاقتصاد في الاستهلاك ومنع كل أشكال الهدر والاستعمال العشوائي في كل شيء، فالعراق يفتقد لمعامل التدوير ما تسبب بهدر كبير للثروة المائية والنفطية والزراعية، فالواجب على السلطات العامة على أقل تقدير القيام بالآتي:

١- إيجاد معامل التدوير للقضاء على مشكلة النفايات وما تخلفه من أمراض وأضرار بيئية واسعة عند حرقها بشكل عشوائي، لاسيما النفايات الطبية والخطرة والإلكترونية وغيرها.

٢- الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الذرية وأشعة الشمس والرياح والأمواج ولو بشكل تدريجي تمهيداً لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المتأتية من استهلاك المشتقات النفطية.

٣- ترشيد استهلاك المياه المخصصة للسقي أو للاستعمالات المنزلية بان تسود ثقافة الترشيد على مستوى الأسرة والمجتمع بإتباع الحكومة المحلية والاتحادية لسياسات تشجيعية ودعائية من شأنها أن ترتقي بالأفراد إلى مستوى التحدي المتمثل بشح المياه في فصل الصيف.

٤- الاستمرار في مشاريع تبطين الجداول والترع لتقليل المهدور من المياه المخصصة للزراعة وبدل إتباع سياسة الحد من المساحات المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية صيفاً لآبد من إتباع طرق الري الحديثة التي تستهلك كميات أقل وتروي مساحات أكبر.

٥- الارتقاء بشبكات الصرف الصحي الخاصة بالمنازل ومعالجة مشكلة شبكات تصريف مياه الأمطار فكلاهما يتسبب سنوياً بتهديد كبير للسكان والمساكن.

٦- تقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة أيا كان سببها والانتقال نحو الوسائل التقنية الحديثة التي من شأنها ان تقدم الخدمات وتسهل الصناعات بلا آثار جانبية قاتلة.

٧- الانتقال من ثقافة البناء الأفقي الذي أنهى المساحات الخضراء في المدن إلى البناء العمودي القابل لاستيعاب أعداد أكبر وله القدرة على توفير وسائل الحياة العصرية بكيفية وكلفة أقل.

٨- الانتقال نحو القطارات السريعة ومترو الأنفاق وغيرها من الحلول الجذرية التي لها الدور الكبير في حل معضلة التنقل الداخلي.

٩- كما إن التوسع بالزراعة بالطرق المبتكرة من شأنه ان يقلل من الطلب على وسائل التكييف التي تستهلك مقدار كبير من الطاقة الكهربائية ففي هذه الخطوة نكسب أكثر من فائدة من خلال تلطيف البيئة المحيطة بالمواطن ويتم التخفيف من الاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة.

١٠- الانتقال إلى مشروع القرى الزراعية المستدامة لتقليل الهجرة أولاً واستيعاب الأيدي العاملة ثانياً وتوفير العيش الكريم أخيراً.

اليوم الذي قبر فيه العراقيون عصابة البعث والى الأبد

*منيب السائح

شفتنا: ٢٥/١٢/٢٠١٨

لا تفصلنا الا ايام قليلة عن ذكرى، كانت بلسما لبعض جراح العراقيين التي نزلت على مدى اربعة عقود، في ظل تسلط عصابة البعث الاسود على العراق، وهي ذكرى اعدام زعيم هذه العصابة السادية الطاغية صدام حسين في ٣٠ كانون الاول / ديسمبر عام ٢٠٠٦، بعد ان خضع لمحاكمة عادلة، قال خلالها كل ما اراد قوله وبحرية امام العالم اجمع.

تاريخ العراق، قديمه وحديثه، لم يمر عليه طاغية بطغيان السفاح صدام، الذي بيض وجه الحجاج بكل دمويته وبطشه، فلم يكتف بتدمير العراق، فلم يسلم منه لا الكرد ولا العرب ولا الشيعة ولا السنة من العراقيين، بل فاض طغيانه على المنطقة برمتها، فحارب الجمهورية الاسلامية في ايران ثماني سنوات، بتحريض من امريكا وامراء وشيوخ البترول، ولم يكد يخرج من هذه الحرب العبيثية، حتى غزا الكويت، فدفع العراق والعراقيون ثمن مغامراته الطائشة، ففرض عليه حلفاء الامس من الامريكيين وامراء وشيوخ البترول حصارا، ازهقت ارواح مئات الالاف من العراقيين، بينما الطاغية كان يبني قصورا تجاوزت المائة قصر.

ما فعله الطاغية بالعراقيين، لم يفعله هولاء، فقد استخدم السلاح الكيميائي ضدهم، ودفن مئات الالاف منه احياء في مقابر جماعية، ومزق النسيج الاجتماعي للعراقيين، فقسّمهم الى مواطنين من درجة اولى وثانية وثالثة، والقى بمئات الالاف منهم على الحدود، بعدما جرّدهم من كل ما يملكون، وابقى على اطفالهم واولادهم من الذكور، الذين تجاوز عددهم عشرات الالاف، فقتلهم واحدا واحدا في السجون دون ان يرتكبوا ذنبا يستحقون ان يسجنوا بسببه يوما واحدا، ومارس هواية القتل بوحشية، فاقت وحشية الكواسر والضواري، فقطع رؤوس الالاف من العراقيين، ومثل باجسادهم وهم احياء، فقطع انوفهم واذانهم ووسم جباههم، والقى بالالاف منهم في احواض التيزاب، وانتكع اعراضهم، وكل هذه الجرائم موثقة بالصوت والصورة وباعتراف رموز نظامه الاسود.

رغم ان عدالة الارض لم تنصف العراقيين، فاعدامه هو اقصى ما يمكن ان تصل اليه هذه العدالة، ولكن يبقى عزاء العراقيين في عدالة السماء، عندما يقف الطاغية بين يدي الجبار المنتقم، فهو القادر وحده ان ينتقم للعراقيين من سامهم العذاب.

في مثل هذا اليوم، يوم اعدام الطاغية، من كل عام، تخرج ابنة الطاغية، رغد صدام، تنكأ جراح العراقيين، عبر اصدارها بيانا او تسجيلا صوتيا، وهي في الاردن، تعيش عيشة ابناء الملوك، بعد ان سرقت من اموال

العراقيين عشرات المليارات من الدولارات، في محاولة لتبييض وجه ابيها الاسود ونظامه الدموي، فقبل ايام بثت سلبية الاجرام والعفن تسجيلا صوتيا، جاء في جانب منه، أن العراق بقيادة صدام كان الحارس الأمين للبوابة الشرقية الحامية للأمة العربية..

وبعد سقوط صدام ضاعت كل القيم الإنسانية والأخلاقية.. وعانى الشعب من التهجير والقتل والطائفية والاجتثاث.. وان الجماعات الإرهابية نفذت ممارسات غير إنسانية وطمست الهوية العراقية ودمرت الحضارة وشوهت مرحلة بأكملها.. واختتمت تسجيلها بالقول : ان القادم أفضل وسنعمل على بناء عراق حر، موحد، ومتطور، يوازي بمكانته البلدان المتقدمة.

رغم ان كل ما قالته سلبية الاجرام ينطبق بحذافيره على ابيها واخوتها واعمامها وعصابة البعث، الا اننا سنذكر غير العراقيين، لان العراقيين اعرف منا بهذه العائلة الموغلة بالاجرام، بما قالته رغد عن عائلتها عندما هربت باموال العراقيين الى الاردن، ففي اول لقاء معها، بثت على فضائية عربية حاقدة على عراق ما بعد الطاغية، حيث قالت بالحرف الواحد ان اخ المجرم صدام، علي كيميائي يحمل حقد واجرام العالم كله، لانه هو الذي قطع راس زوجها حسين كامل، ورأس زوج شقيقتها رنا، صدام كامل، بأمر من رئيس العصابة ابوها، وقدم علي كيميائي راسيهما على طبق من ذهب الى صدام، بعد ان اقنعهما شقيقها المجرم عدي صدام بالعودة الى العراق على الا يمسهما احد بسوء، اثر هروبهما الى الاردن، والملفت ان صدام اطلق على صهره اللذين ذبحهما علي كيميائي بيديه، (شهداء الغضب)!

قبل سنوات زوجت رغد ابنتها، حفيدة الطاغية، فأنفقت على حفلة الزفاف ملايين الدولارات، كما اظهرت الصور والافلام، فقد ارتدت العروس فساتين من الذهب والالماس والمجوهرات، ووزعت الهدايا الثمينة على من شارك في المراسم، وهم في اغلبهم من عصابة صدام، من الذين سرقوا اموال الشعب العراقي.

رغد هذه كانت من اشد المدافعين ك(عمها) عزة الدوري، عن عصابات البعث، التي ارتدت رداء الدين وتحولت الى (داعش)، فحرقت الحرث والنسل، وانتهكت كل الحرمات في العراق، بذريعة انهم يحاربون (الاحتلال الايراني)، بينما اكبر ضحايا عصابات البعث الداعشية، كان اهالي المناطق الغربية من العراق، من اهل السنة وفي مقدمتهم النساء والفتيات والقاصرات.

هذه بعض مواقف سلبية الاجرام، التي تعد العراقيين بغد افضل، يعود فيه العراق الى ما كان عليه في زمن ابيها، زعيم عصابة البعث المجرم، ضيعة تتعامل فيها عصابة من المرضى امثال صدام وعلي كيميائي ووطبان وبرزان وسبعراوي وحسين وصادم كامل وعدي وقصي، مع العراقيين معاملة العبيد، ومثل هذا الغد لن يأتي ابدا، فقد قبره العراقيون مع زعيم عصابة البعث والى الابد.



١٠٠

 www.pukmedia.com/ensat
 Facebook: **ensatpuk**
 ensatmagazen@gmail.com
 Mobile: **0770 156 4347**